شؤون فلسطينية

١٢٩ ـ ١٣٠ ـ ١٣١
آب (أغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ـ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨٢



شؤون فلسطينية

١٢٩ ــ ١٣٠ ــ ١٣١ آب (أغسطس) ــ أيلول (سبتمبر) ــ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨٢

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة

تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير بلال الحسن

المدير العام صبري جريس

سكرتير التحرير عزالدين المناصرة

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت ــ لبنان، ص.ب ١٦٩١، تلفون التحرير: ٨/٧/٨٠٨٩٧٦، التوزيع: ٨٠٨٣٣١، برقياً: مرأبحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ــ للأفراد: ١٣٥ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ٢٥٠ ل.ل.؛ في أوروبا: ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم: ٧٥ دولاراً. (بريد عادي): في لبنان وسوريا ــ للأفراد: ١٠٠ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ١٥٠ ل.ل.

المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان **اسماعيل شموط**

هذا العدد

لحقت بمجلة شؤون فلسطينية حصتها من المتاعب التي سببها الغزو الاسرائيلي للبنان؛ فتعذر صدورها بانتظام، فيما كانت الهجمة البربرية تقطع مجرى الحياة الطبيعية وتفرش أرض لبنان بالدم والخرائب.

وعندما أمكن التوصل للاتفاق الخاص بفك الحصار عن بيروت، تهيأ مركز الابحاث، الذي يصدر المجلة، لاستئناف نشاطه المعتاد، وجرت الاستعدادات لاصدار العدد الجديد من المجلة؛ غير أن الاجتياح الاسرائيلي الغادر لبيروت الغربية قطع هذه الاستعدادات.

وفيما كان عسكر الغزو الاسرائيلي وعملاء اسرائيل يرتكبون جرائم ابادة الجنس البشري في مخيمي صبرا وشاتيلا، قامت وحدة اسرائيلية بمحاولة اغتيال مركز الأبحاث، مستهدفة اغتيال الذاكرة الفلسطينية المخزونة في المركز ونهب الكنوز الفكرية والعلمية والثقافية التي تضمنتها خزائنه، وشل قدرته على العمل وتعطيل دوره.

الا أن ارادة الحياة لدى الشعب الفلسطيني وقدرته على النهوض المتواصل كانتا أقوى؛ ومن تجلياتهما على الساحة الفكرية صمود مركز الأبحاث، وعزمه على تعويض ما نهبه الهمج الاسرائيليون وما خربته أيديهم، وقراره الحازم بمعاودة نشاطه.

وكثمرة لهذه الارادة، وكتطبيق لهذا القرار، تدور آلة المطبعة الآن لتقدم للمكتبة العربية، في وقت قريب، كتباً جديدة من اصدار المركز؛ ويتلقى المتتبعون للشؤون الاسرائيلية نشرة «رصد اذاعة اسرائيل» بعد أن استأنفت صدورها بانتظام. وها هو عدد جديد من شؤون فلسطينية يصل الى أيدي القراء، وأول أهداف اصداره أن يعلن بالصوت العريض: أن الحياة الوطنية الفلسطينية أقوى من كل محاولات الاغتيال.

ويأتي هذا العدد للقارىء، بعد أن خاضت مواده نفسها حرب الدفاع عن الحضارة والعدالة، بالمعنى الحرفي لكلمة حرب. ولا يصل الى القارىء من مواد هذا العدد الا ما نجا منها من القصف والحرائق والنهب. وهكذا، لم يقدم الكتاب الفلسطينيون، وحدهم، الشهداء، بل أعطت الكلمات نفسها شهداءها أيضاً.

ويأتي هذا العدد، بعد أن لحق بكتابه والعاملين في المجلة والمركز ما لحق بسكان بيروت المحاصرة والمقاتلين المدافعين عنها؛ فشتت بعضهم وأودى بآخرين الى السجون وأسلم عدداً منهم الى ظروف الحياة المستجدة فأبعدهم عنا.

ولا بدّ أن القارىء سيغض الطرف عن أي قصور في هذا العدد.

وبيننا وبين القارىء وعد وعهد، وعد بأن تظل العزيمة على مضائها فيستمر الجهد لاعادة بناء المركز، وعهد بأن يستعيد المركز ونشرياته أدوارها الكاملة في وقت قريب.

مركز الأبحاث

منظمة التحرير الفلسطينية

حرب الشهور الثلاثة
والرقم الذي استحال شطبه

فيصل حوراني

بين أوائل حزيران وأوائل أيلول ١٩٨٢، دارت فوق أرض لبنان أطول حرب في الحروب العربية ــ الاسرائيلية وأشدها فتكاً، بالقياس لحجوم وأنواع الأسلحة التي استخدمت فيها، وكذلك بالقياس لحجوم الدمار والخسائر البشرية التي نجمت عنها.

وخلال الأشهر الثلاثة، وبعدها، شدت الحرب الانتباه المحلي والعربي والدولي على نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ الصراع العربي ــ الصهيوني؛ حدث هذا بالرغم من أن حربين آخريين وقعتا في الوقت نفسه، هما الحرب الايرانية ــ العراقية والحرب البريطانية ــ الأرجنتينية، وبالرغم، أيضاً، من احتدام عشرات الأزمات الدولية، ومنها أزمات كبيرة كان من شأنها أن تستأثر بالمحل الأول من الاهتمام لو لم تطغ عليها أنباء الحرب في لبنان.

في هذا المقال، سنحاول، بقدر الامكان، أن نستعرض، ولو بصورة أولية، الرؤية الفلسطينية لما جرى في الشهور الثلاثة.

وسنحاول، أيضاً، أن نضع اليد على أهم الاستنتاجات التي أمكن للجانب الفلسطيني أن يتوصل اليها؛ ذلك، مع التأكيد سلفاً على أن «دوامة الأزمة» ما تزال حتى ساعة كتابة هذه السطور تؤثر في الجميع، وأن الوقت الذي يمكن فيه قول كل شيء وتناول كل شيء، بصراحة وموضوعية كاملتين، لم يتوفر بعد.

غزو مقرر وخطة معدة

بداية، يجوز القول ان القيادة الفلسطينية لم تفاجأ بالاجتياح الاسرائيلي للبنان. وعلى النقيض من ذلك، توافرت لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، قبل الاجتياح بشهور، معلومات تؤكد أن خطة الاجتياح قد وضعت وأن الاستعدادات للقيام به قد أتمت. وكانت القيادة على يقين من أن الاتصالات الأميركية ــ الاسرائيلية، في اطار ما وصف بالتعاون الاستراتيجي بين البلدين، تناولت مناقشة خطة الاجتياح والاعدادات

اللازمة له. وكان معدو العملية ينتظرون الجو المناسب الذي يسمح بالشروع في تنفيذها، ليس الا.

وبداية، أيضاً، يجوز القول، كذلك، أن القيادة الفلسطينية لم تكن راغبة في خوض حرب مواجهة شاملة مع اسرائيل على أرض لبنان. ولذا، اتبعت القيادة الفلسطينية سلوكاً يستهدف الحيلولة دون توتير الموقف، ويحرم الجانب الاسرائيلي من اقتناص سبب مقنع يتخذه ذريعة للشروع في الهجوم. وفي هذا السياق، قامت القيادة الفلسطينية بكل ما هو ممكن؛ وأبرز ما فعلته هو تمسكها تمسكاً حرفياً بالتزامها بوقف اطلاق النار عبر الأرض اللبنانية، طبقاً للاتفاق الذي تم التوصل اليه بهذا الشأن في شهر تموز ١٩٨١. وحين توالت الاستفزازات العسكرية الاسرائيلية لاستدراج منظمة التحرير الى رد واسع، تجنبت قيادة المنظمة الاستجابة للاستفزاز. اما في المرات القليلة التي تعذر فيها الامتناع عن الرد، فكان الردُّ الفلسطيني يأتي محسوباً بأقصى ما يمكن من الدقة، ولم يتجاوز، في أي حال من الأحوال، حدود الردّ الانذاري الذي يؤكد أن الجانب الفلسطيني مستعد للمجابهة ان هي فُرضت عليه.

وبداية، أيضاً وأيضاً، يجوز القول مرة ثالثة، أن الجانب الفلسطيني أدرك على نحو قاطع أن اسرائيل ستهاجم لبنان، وأن دوافع اسرائيل للهجوم لا تتصل بالنشاط الفلسطيني وحده. وكان في يقين الجانب الفلسطيني أن هذه الدوافع تنطلق من اعتبارات اسرائيلية وأميركية أخرى. واذا كان من المؤكد أن أضعاف منظمة التحرير أو القضاء على وجودها في لبنان يشكل هدفاً مشتركاً للسياستين الأميركية والاسرائيلية، فان للجانبين، معاً، ولكل منهما على حدة، أهدافاً أخرى، تتصل بالرغبة في استكمال الهيمنة الأميركية على منطقة الشرق الأوسط وفي ضرب أسس الرفض العربي لاتفاقات كامب ديفيد، وفي ملاحقة الوجود السوفياتي في المنطقة، وفي تصفية المواقع المعادية للامبريالية والصهيونية فيها، وفي ترتيب أوضاع لبنان بحيث يفقد موقعه كنقطة استقطاب للنضالات الفلسطينية والوطنية اللبنانية والعربية المماثلة، وتحويله، على عكس ذلك، الى مرتكز يتمركز فيه النفوذ الأميركي والاسرائيلي ويمتد منه ليؤثر على سوريا وسواها من بلدان الشرق الأوسط.

وفي اليقين، أن منظمة التحرير، بما هي في حد ذاتها، وبما تستقطبه من قوى، وبما تحفزه من نضالات سياسية واجتماعية، وبما تقدمه من أمثولة لفعالية الفئة القليلة في وجه الجبروت الامبريالي ـ الصهيوني ومحاولات فرض هيمنته على الشرق الأوسط، شكلت الهدف الأول للحرب التي شنتها اسرائيل، على أساس أن القضاء على وجود المنظمة في لبنان هو مفتاح تحقيق الأهداف الأخرى للحرب، وبدونه، أي بدون القضاء على وجود المنظمة، يتعذر تحقيق تلك الأهداف.

في ضوء هذا كله، لم يكن الاجتياح الاسرائيلي للبنان مفاجئاً. وكذلك، لم يكن الدعم الأميركي لاسرائيل، والعمل الأميركي المدروس لتغطية عدوانها الجديد، مفاجئين.

مفاجآت ليست في الحسبان

الا أن مجريات عملية الاجتياح وردود الفعل عليها تكشفت عن عدد من المفاجآت

التي لم ترد، مسبقاً، في حسبان الجانب الفلسطيني عندما كان ينظم استعداداته لمواجهة الاجتياح المرتقب. وبين هذه المفاجآت، ثلاث يمكن الحديث عنها منذ الآن: أولاها، ظهرت عندما اجتازت القوات الاسرائيلية منطقة تواجد القوات الدولية في جنوب لبنان دون عوائق على الاطلاق. وكان في الظن أن القوات الدولية التي أناطت بها الأمم المتحدة مهمة حفظ السلام ومنع التعديات، ستعرقل تقدم القوات الاسرائيلية لبعض الوقت ان لم تقاومه. وما زال من غير المفهوم الى الآن، لماذا اخترقت القوات الاسرائيلية منطقة تواجد القوات الدولية دون أي عائق على الاطلاق. وقد أشير الى تواطىء اسرائيلي مع أحد أطراف القوة الدولية؛ والثانية، ظهرت عندما اتجهت القوات الاسرائيلية، في الأسبوع الثاني من الحرب، شرقي خط تمركزها على الساحل، واجتاحت منطقة الشوف الجبلية دون مقاومة تذكر. فاجتياح الشوف بسهولة مكن القوات الاسرائيلية من التعجيل في السيطرة على طريق بيروت ــ دمشق بعد اشتباكات لم تدم طويلاً مع الوحدات السورية الموجودة هناك كقوة ردع عربية؛ وبذا قطعت اسرائيل خط الامداد الرئيسي الذي تتمون منه القوات الفلسطينية ــ اللبنانية المشتركة وهي تقاوم الغزو، وصار في مقدور الغزاة، بعد أن وصلوا خطوطهم بالقوات اللبنانية التي يقودها حزب الكتائب اللبنانية، أن يتموا حلقة الحصار على بيروت الغربية وأن يتجهوا، قادمين من الخط الساحلي، ومنحدرين من الجبال، لتضييق الطوق عليها؛ أما المفاجأة الثالثة، فتمثلت في ظهور هشاشة الوعود بالدعم التي سبق لمنظمة التحرير أن تلقتها من عدد من الدول العربية. فبعض هذه الوعود لم ينفذ على الاطلاق، وبعضها الآخر نفذ على نحو لا يفي أبداً بالحاجات التي فرضها حجم الغزو وحجم القوات الاسرائيلية والأسلحة المشتركة فيه. وقد أدى التلكؤ في تقديم الدعم في بعض الحالات والنكوص عن تقديمه في حالات أخرى الى وضع توجب فيه على القوات الفلسطينية اللبنانية المشتركة أن تقاتل بوسائلها المحدودة جيشاً مهاجماً تجاوز قوامه المائة ألف وتفوقت تجهيزاته بما لا يقاس على مثيلاتها لدى مقاوميه، بالاضافة الى تمتع الجيش الغازي بالسيطرتين الجوية والبحرية الكاملتين.

وهذا السبب بالذات كان له، أكثر من أي سبب آخر، الأثر الحاسم في املاء أسلوب القتال التراجعي، على أساس التمترس في المواقع المستهدفة أطول مدة ممكنة، وتوجيه الجهد لعرقلة تقدم المهاجمين بقدر الامكان وايقاع أكبر الخسائر البشرية والمادية في صفوفهم، والعمل، في الوقت نفسه، لاستنهاض أوسع شجب عربي وعالمي ممكن ضد العدوان من أجل تحسين الموقف التفاوضي لمنظمة التحرير وحلفائها.

كفاءة في المجابهة

وقد جرى تنفيذ هذا الأسلوب بكفاءة مشهودة؛ فعدا استثناءات قليلة، صمدت مواقع القوات المشتركة وهي تتلقى الضربات البرية والجوية والبحرية صموداً فاق كل تصور، وفاق، خصوصاً، تصورات قادة الغزو الذين ظنوا، في البداية، أن عمليتهم لن تستغرق أكثر من بضعة أيام وأن المقاومة الفلسطينية والوطنية اللبنانية ستنهار بسرعة مما سيسمح لاسرائيل بملاحقة فلولها وتصفيتها تصفية كاملة، ومن ثم املاء شروطها السياسية والأمنية بسهولة. فعلى النقيض من ذلك، وجدت القوات الاسرائيلية نفسها

بمواجهة ارادة قتالية عالية، وفي وسـط شبكة من النـار تلتهم معداتهـا وعسكرييهـا ومعنويات وحداتها أولاً بأول، وعلى مدى قرابة ثلاثة شهور. وقد أدى حرمان اسرائيل من انجاز أهدافها في غضون أيام قليلة الى بروز أوسع معارضة داخلية في اسرائيل تنهض في وجه أي حرب من حروبها، كما أدى، أيضاً، الى حفز جملة من التفاعلات الدولية المؤثرة على مجرى الحرب باتجاه مزيد من التقدير لمنظمة التحرير وبطولات مقاتليها ومزيد من الشجب للغزو. وهكذا، فان ثبات مقاتلي المنظمة وحلفـائهم في القوات المشتـركة، واستمرار هذا الثبات الى مدد فاقت توقعات الخصوم والأصدقاء، استنهضا جواً محلياً وعربياً ودولياً متعاطفاً بصورة بارزة مع المدافعين ضد الغزاة وشاجباً بصورة حاسمة لبربرية الغزة. ولأن حكومة الليكود الاسرائيلي تورطت في الحرب واعدة بأن تنهيها بأقصر مدة وبأقل خسائر في صفوف قواتها، ولأن آمالها في الحالتين لم تتحقق، فقد أمعنت في التورط، وراحت تزج بقوات جديدة وأسلحة جديدة وتضرب بقسوة بـأمل أن تحقق الحسم السريع، الأمر الذي أخذ يستتبع، فضلاً عن استبسال المقاومـة، ردود فعل جديدة، محلية وعربية ودولية، غير مواتية للغزاة. وقد انتهى هذا كله الى فتح أزمتين كبيرتين أمام حكومة الليكود؛ أولاهما داخلية راحت تشتد وتتسع الى أن بلغت مستوى الانقسام الشامل في الرأي العام الاسرائيلي؛ والثانية خارجية مست العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية حين أدركت الولايات المتحدة ــ وهي الوحيدة بين الدول ذات التأثير التي أيدت اسرائيل ــ أن حرب اسرائيل ضد لبنان والشعب الفلسطيني تضع الولايـات المتحدة في موقف حرج أمام العالم بأسره وتهدد مصالحها في الشرق الأوسط. والحقيقة أن الولايات المتحدة ظلت في كل الأحوال وحيدة في دعمها لاسرائيل، وذلك في مواجهة شجب عالمي كاسح اشتركت فيه دول وأحزاب معروفة تقليدياً بتأييدها لاسرائيل، واتضح ذلك أكثر ما اتضح في وقوف الولايات المتحدة منفردة تماماً ضد القرارات التي تدين الغزو الاسرائيلي والتي توالى صدورها عن مجلس الأمن الدولي وصوت لصالحها الأعضاء كافة بمن فيهم شركاء الولايات المتحدة في حلف الأطلسي. كما اتضح، أيضاً، عندما أخذت فرنسا زمام المبادرة لادارة تحرك دولي ضد الغزو لايتفق مع التحرك الأميركي، وقدمت مشروع قرار بهذا الخصوص الى مجلس الأمن الدولي، وأجرت اتصالات رسمية ومباشرة مع المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية للتشاور والتنسيق متميزة، في هذا بالذات، تميزاً كاملاً عن الموقف الأميركي الذي يرفض أي اتصال مع المنظمة.

وقد أفرز ثبات منظمة التحرير في مواجهة الغزو نتيجة، لعلها من بين النتائج الأخرى كافة، أكثرها رسوخاً، إذ اتضحت، على نحو لا يثير أي التباس، مصداقية منظمة التحرير كطرف من الأطراف الهامة في الشرق الأوسط، صعب المراس ومستعص على الابادة وقادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات من أي مستوى، وكممثل غير منازع للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة وخارجها. واذا كان الغزو الاسرائيلي للبنان مثّل، في ما مثله، أكبر وأشرس محاولة لمحو منظمة التحرير من خارطة الشرق الأوسط، فان فشله الذريع في تحقيق هذا الهدف أو في اقناع أحد بامكانية تحقيقه، قد قاد الى تكريس حقيقة أهمية المنظمة واستحقاقها لدورها، بدل أن يلغيها.

نتائج سياسية لكفاءة الصمود

كانت المفاجآت، وكذلك النتائج التي تفرزها الحرب، تتضح تباعاً بمضي الوقت، حتى قبل أن تحكم قوات الغزو حصارها لمدينة بيروت. وعندما أحكم الحصار وغاب الأمل بامكانية وصول نجدات عسكرية عربية استفردت آلة الحرب الاسرائيلية بالمدينة المحاصرة وانساقت في حمّى التدمير فصبت على خمسة وعشرين ألف مبنى في غرب بيروت أكثر من نصف مليون صاروخ وقنبلة من الجو والبحر والأرض. وفي الصمود ازاء ذلك وفي استمرار المقاومة ببسالة منقطعة النظير، ظهرت على أتمّ وجه مصداقية منظمة التحرير التي لم تقبل الخضوع للشانتاج الاسرائيلي فرفضت الاستسلام دون قيد أو شرط كما شاءت اسرائيل. كما ظهر مدى التفاف الجماهير الفلسطينية واللبنانية الوطنية حول المنظمة حين تحملت هذه الجماهير الحجم الهائل من البلاء دون تذمر، بل حين شدت أزر قيادة المنظمة وقدمت للمقاتلين أوفر المساندة المعنوية والمادية من أجل المساعدة على اجراء مفاوضات فك الحصار بصورة لا ترغم القيادة على القبول بالاستسلام تحت وطأة التهديد بالتدمير الشامل للمدينة الصامدة.

ولو شئنا أن نتحدث عن بسالة صمود بيروت الغربية، مقاتلين ومواطنين غير مسلحين، فسيتعذر استيفاء كل مظاهر هذا الصمود مهما أفضنا. يكفي أن نقول أن الدفاع عن بيروت الغربية وهي محاصرة من البحر والبر والجوّ، وقد سيطرت قوات الغزو على كل سبل ايصال الذخائر والأسلحة والمؤن والأدوية وحجبت الماء والكهرباء عن المدينة وسلطت عليها عشرات ألوف القذائف يومياً بينما لم تتوقف الاشتباكات المباشرة على معابرها ومداخلها وشطوطها، قد أدخل معركة بيروت على قائمة المعارك الكبرى في تاريخ البشرية للدفاع عن الحرية والشرف الوطني والقيم الانسانية التقدمية بأتم مظاهرها ومعانيها. ويمكن الآن لكل منصف ممن تعنيهم هذه القيم في أي مكان في العالم أن يضيف معركة بيروت الى معارك كومونة باريس وحصار ستالينغراد وكل المعارك الأخرى التي تلهم الأجيال المتعاقبة من المناضلين من أجل الحرية.

أما التأثير المباشر لصمود بيروت في مجريات الحرب، فقد تجلى، عسكرياً، في تأكيد القناعة باستحالة اقتحام الجيش الغازي للمدينة دون خسائر ضخمة ودون أن يتورط في احداث دمار شامل، وبالتالي في تشديد المعارضة الاسرائيلية الداخلية لهذا الاقتحام وبالطبع المعارضة الدولية، كما تجلى، سياسياً، في مفاوضات فك الحصار وخروج مقاتلي المنظمة من الحصار. وبعد أن كانت اسرائيل تعمل للقضاء على المقاتلين، ولا تفرض عليهم سوى الموت أو الاستسلام دون قيد أو شرط، وتأمل أن تضيف الى ذلك خروج الفلسطينيين من لبنان كله، أرغمت على الدخول في مفاوضات طويلة وعسيرة. وتمسكت المنظمة، خلال المفاوضات، بموقفها القابل بخروج مقاتليها من بيروت، صيانة للمدينة من الدمار الشامل، على أن تظل القوات الاسرائيلية، أيضاً، خارجها، وعلى أن يتبع خروجهم انسحاب اسرائيلي من أطراف المدينة. واشترطت المنظمة أن يخرج المقاتلون الفلسطينيون كطرف محارب معترف له بهذه الصفة، وأن تتوفر ضمانات دولية ليس من أجل سلامتهم وحدها، بل أيضاً لاستمرار البحث الدولي عن حل مناسب للقضية الفلسطينية تكون

المنظمة طرفاً فيه. وخلافاً لرغبة اسرائيل، انحصرت المفاوضات حول فك الحصار عن بيروت وخروج المقاتلين الفلسطينيين منها وحدها دون أن يشمل الخروج المقاتلين المتواجدين في مناطق لبنانية أخرى.

وكثمرة للصمود في بيروت، ولما مثله من تأكيد لجدية مقاومة الغزو وكفاءاتها العالية ولما رتبه هذا من حقوق لكل الراغبين في اجلاء القوات الاسرائيلية عن لبنان، لقي موقف منظمة التحرير دعماً محلياً واسعاً من فرقاء الصف الاسلامي ومن فرقاء مسيحيين عديدين، فضلاً عن دعم الحركة الوطنية اللبنانية الكامل. كما لقي التفهم والدعم من دول العالم دون استثناء وأن تفاوتت درجات هذا التفهم وهذا الدعم. فكان موقف الاتحاد السوفياتي وبقية دول المنظومة الاشتراكية ثابتاً وغير ملتبس في مساندة مطالب منظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية. وتحقق تقدم ملموس في مواقف عدد من الدول الرأسمالية وبرز من بينها موقف فرنسا التي لعبت، ضمن امكانياتها، دوراً نشطاً لانجاح مفاوضات فك الحصار وتحقيق الخروج المشرّف للمقاتلين الفلسطينيين وتوفير ما يمكن من الحماية والضمانات لأمن الفلسطينيين الآخرين الذين سيبقون في بيروت والمخيمات الملاصقة لها. والى هذا، أكدت دول جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الاسلامية ومنظمة دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية مواقفها التقليدية المؤيدة، بالاجمال، لمطالب منظمة التحرير.

النتائج على الساحة الفلسطينية

أما على الساحة الفلسطينية الصرفة، فان حرب الشهور الثلاثة ـــ وهي ثاني أكبر حرب فلسطينية ـــ اسرائيلية بعد حرب ١٩٤٧ ـــ ١٩٤٨ ـــ أفرزت وحدة في الموقف الفلسطيني، لم يسبق أن تحققت في أي ظرف آخر، ولعلها لن تتحقق بهذه القوة والشمول الا في ظرف مماثل. ففي مواجهة الغزو، تحققت الوحدة الكاملة للمقاتلين ووحدة القيادة العسكرية بكل ما يستتبعه ذلك من توحيد للقرار وادارة العمليات والخدمات والتنفيذ. وفيما تولى ياسر عرفات، بوصفه القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، الاشراف المباشر على ادارة المعركتين العسكرية والسياسية، تولت غرفة العمليات المركزية واجباتها بالنسبة لجميع الوحدات المقاتلة بصرف النظر على الانتماء التنظيمي، فيما عمل الأمناء العامون للفصائل الى جانب ياسر عرفات كفريق سياسي واحد، وصدرت كافة القرارات بالاجماع. وكما أشير الى ذلك من مصادر عدة، فان ما أنجز في ميدان تعزيز الوحدة الوطنية في الشهور الثلاثة يفوق كل ما أنجز عبر الجهود التي بذلت في السنوات السابقة. وبالطبع، فهذا الانجاز الجديد ما كان له أن يتحقق بسبب ظروف الحرب وحدها لو لم تكن الأرضية ممهدة قبل ذلك، أي لو لم تتوفر من قبل الهوامش المشتركة الواسعة التي يلتقي حولها الجميع، ولو لم تضق مساحات الخلاف بين التيارات الرئيسية للحركة الوطنية الفلسطينية كثمرة للعمل المشترك الطويل في ما بينها ولمعطيات التجارب الواقعية التي خاضتها منفردة أو مع بعضها، وللحوار الديمقراطي الذي ميز العلاقات على الساحة الفلسطينية.

نتيجة أخرى أفرزتها الحرب، سبق أن أشرنا اليها ومن المفيد أن نعود لنتوقف

عندها بشيء من التفصيل، تلك هي متانـة التحالف الفلسطيني ـــ الوطني اللبناني. فعلى صعيد الحرب والمعركة السياسية المـرافقة، وعـلى صعيد اتخـاذ القرارات الصغيـرة والكبيرة، ظهرت وحدة الموقف الفلسطيني ـــ الوطني اللبناني وتعززت. ولهذه النتيجة أهمية تتجاوز ظروف الحالة التي نشأت فيها، ذلك أن تأثيرها لا بد أن يمتد لينسحب على مستقبل تطور العلاقات الفلسطينية ـــ اللبنانية بكاملها. فاذا كانت ظروف الحرب الأهلية اللبنانية وظروف الصراع العربي ـــ الاسرائيلي وملابسات المصالح العربية المتفقة أو المتضاربة في لبنان، وتشابك ذلك كله، قد خلقت أوضاعاً وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها فيها على خصومة مع بعض الأطراف اللبنانية، فان استمرار ونمو العلاقـات وتوطدها مع أطراف الحركة الوطنية وظهور فعالية ذلك في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي للبنان بالذات ثم ظهورها في التأثير على قرار المقاومة الفلسطينية بالخروج من بيروت لتجنيبها الدمار ولتجنيب لبنان مزيداً من التعقيدات والمشاكل، ستؤثر في تأكيد الصورة الايجابية للتعاون الفلسطيني اللبناني البناء، ومن شأنها أن تحفز أطرافاً لبنانية أخرى على التخلص من أسر السلبيات وعلى الانتباه الى المصالح العميقة التي تجمع الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني، وأولها مصلحة الشعبين في مواجهة المخاطر الاسرائيلية متعددة الوجوه. وسينسحب أثر هذه النتيجة، أيضاً، ليعزز الاتجاه الفلسطيني الى توطيد التحالفات في المستقبل في لبنان والبلاد العربية الأخرى بحيث تتجه الى ممثلي القوى الشعبية، وليس بالضرورة الى الأنظمة، على قاعدة مواجهة اسرائيل والصهيونية.

وبكلمات أخرى، فان الخبرة المكتسبة من حرب لبنان تظهر أن التحالفات المرشحة للصمود في الظروف الصعبة، هي وحدها التحالفات التي تبنى على أرضية المصالح الثابتة والعميقة للقوى الشعبية وتنعقد مع ممثلي هذه القوى بالذات. أما التحالفات التي تمليها على هذا الجانب أو ذاك عوامل طارئة أو اندفاعات ديماغوجية أو اعتبارات براغماتية فليس من شأنها أن تسعف منظمة التحرير حين تواجه ساعات امتحانات عسيرة.

الحقائق والأوهام في الساحة العربية

يقابل ذلك، وكنتيجة لما تمليه المصالح وليس التصورات الواهمة، بروز هذا الحجم الكبير من القوى اللبنانية التي رحبت بالاجتياح الاسرائيلي، أو قبلته، أو غضت الطرف عنه. وبهذا، لا يشار لأوساط بعينها في حزب الكتائب وحده ولا للمجموعات التي يتزعمها سعد حداد وحدها، بل لأوساط عديدة أخرى تشمل الجبهة اللبنانية وآخرين ممن أملت عليهم نوازع متفاوتة التعاون مع اسرائيل وقوات غزوها أو حملتهم على الرضى بوجودها لأنهم انطلقوا من أن الغزو الاسرائيلي هو وحده القادر على اخراج الفدائيين الفلسطينيين والقوات السورية من لبنان، وبالتالي على تحلل لبنان من الارتباط بالقضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى وعلى استعادة كامل «حريته» في الارتباط بالغرب دون عوائق.

وبين الحروب العربية ـــ الاسرائيلية العديدة كافة، تميزت هذه الحرب بوجـود أطراف وشخصيات ذات وزن، تؤيد على نحو أو آخر الغزو الاسرائيلي لبلدها، بل بوجود من يعدّه من بينهم تحريراً للبنان وانقاذاً له، سواء تم هذا التأييد بسبب دور قوات الغزو في اجلاء قوات منظمة التحرير وقوات الردع العربية من لبنان أو لأن الغزو سيؤدي الى

تعديل موازين القوى الاجتماعية والسياسية في لبنان، على أرضية نوازع طبقية واضحة.

في الحروب السابقة، كانت مصالح القوى العربية المستفيدة من قوة اسـرائيل ودورها ضد التيارات الوطنية ــ التقدمية تفصح عن نفسها بصورة ملتوية: بالتخاذل في المساهمة بالمواجهة، وباستثمار وجود الخطر الاسرائيلي لتشديد القمع واغراق الجماهير بالأعباء، وبالدعوة الى الاستسلام بحجة الواقعية، وبأساليب أخرى من هذا القبيل؛ أما في هذه الحرب، فالتعبير عن المصالح كان سافراً، وفي الحالات التي نتحدث عنها، أفصح عن نفسه بغير ما التواء على الاطلاق.

وفي خلفية هذا التطور في التعبير، استند المعبرون عن أنفسهـم الى سابقة مصر التي كان لرئيس جمهوريتها أنور السادات «فضل» التعبير الأول عن مصالح الرجعيات العربية مع اسرائيل. ولأن السادات كسر بعمله حواجز الحياء القومي التي كان أمثاله يتبرقعون بها فلم يعد لأمثاله من الراغبين في تطبيع العلاقات مع اسرائيل والاستفادة من دورها ضد خصومهم مايخشون من اظهاره. واذا كانت سياسة كامب ديفيد هي التي ولدت ظروف نجاح الغزو العسكري الاسرائيلي للبنان وتمييع ردود الفعل العربية ضده، فهي أيضاً التي أفسحت في المجال أمام بعض القوى اللبنانية لكي تظهر تأييدها صراحة للغزو ورغبتها في الاستفادة من نتائجه.

ومن الحق أن الصراع العربي ــ الاسرائيلي يحكمه على الجانب العربي عاملان رئيسيان هما التناقض القومي والتناقض الاجتماعي ــ الطبقي، ويحـدده صعوداً أو هبوطاً تداخل أو تمايز هذين العاملين. وقد أظهرت نتائج الحرب التي دارت على أرض لبنان أمرين هامين يجدر أن نسجلهما مع التأكيد على أن مزيداً من النقاش مطلوب لاستقصائهما على نحو أعمق وأشمل:

الأمر الأول: هذا التغليب الواضح لمستلزمات العامل الاجتماعي ــ الطبقي على العامل القومي، بحيث أصبح للعامل الأول تأثير أكبر، ومتزايد، في صياغة مواقف القوى العربية المعنية في الصراع. ومن تجليات هذا التغليب على الساحة العربية رخاوة رد الفعل العربي ضد الغزو الاسرائيلي للبنان، واحجام الدول العربية عن ممارسة الضغوط التي توفرها لها امكانياتها ضد الولايات المتحدة أو ضد اسرائيل، وقمع حكوماتها لمظاهر التأييد الشعبي لمنظمة التحرير. ولا شك في أن بروز هذا العامل سوف يسهم في استمرار وتسريع ضمور الأوهام الكثيرة التي راجت حول قومية الصراع مع اسرائيل، وخصوصاً عند الذين اعتادوا أن يغلبوا العامل القومي ويتصرفوا على أساس أن العرب يجمعهم شيء واحد مشترك، مهما تفرقوا، هو الموقف من اسرائيـل. كما سيـؤدي الى سقوط الرهانات العديدة التي بنيت على هذا الأساس.

والأمر الثاني: هو احتدام تأثير العامل القومي في الصراع العربي ــ الاسرائيلي على الساحة الفلسطينية وحدها، اذ أن الملاحقة الاسرائيلية للفلسطينيين وشراسة هذه الملاحقة وتصعيدها المستمر، وضعت كل فلسطيني، حتى من ظنّ منهم أن الأمر لا يعنيـه، تحت مطرقة الخطر الاسرائيلي في كل مكان. في الضفة والقطاع استخلصوا هذه العبرة منذ وقت طويل والآن يستخلصها من فاتتهم من فلسطينيي المنافي.

وسينجم عن تأثير هذين العاملين، بتناقضهما الظاهر، تعقيدات جديدة، سواء في

مجـريات الصـراع الفلسطيني ــ الاسـرائيلي، أو في مجـريات العـلاقات العـربية ــ الفلسطينية.

هذا الكلام لا يراد به القول بأن العامل القومي في الصراع العربي ــ الاسرائيلي عامة قد زال أو أنه مرشح للزوال في وقت قريب، كل ما في الأمر أن تأثيره يتضاءل على الساحات العربية لحساب تأثير تناقضات المصالح الطبقية في المجتمعات العربية، وهو تأثير متصاعد وتصاعده ناجم عن احتدام عملية التمايز الطبقي المرافقة لنمو وتطور هذه المجتمعات. وسواء توافق هذا مع الرغبات والقناعات السائدة أو مسها، فهو أمر لا بد من ملاحظته وأخذه في الحسبان.

دروس الحرب

والآن، اذا شئنا أن نجمل أهم الدروس التي استخلصها، أو يمكن أن يستخلصها، الجانب الفلسطيني نتيجة لهذه الحرب وما رافقها من ردود فعل سلبية وايجابية، فان أكثرها أهمية يندرج فيما يلي:

أولاً ــ بروز القدرة الفلسطينية على التعاطي مع آلة الحرب الاسرائيلية بالرغم من التفوق الخارق لهذه الآلة، وذلك دون تهيب. وقد كان حجم الهجوم الاسرائيلي وامتداده على مدى بضعة أشهر مناسبة سمحت باختبار أدوات وأساليب المواجهة الفلسطينية المعتمدة أو المبتكرة، مما أغنى العسكرية الفلسطينية بخبرات وفيرة، وهيأ لها امكانيات واسعة لتطوير أوجه نشاطها المتعددة في الدفاع والهجوم، فضلاً عن توفر العدد الكبير من الكوادر والمقاتلين الذين عبروا اختبار النار وامتحنوا قدرتهم على الثبات في أقسى الظروف وعلى التعاطي مع أعقد المهمات التي تتطلب الجرأة والكفاءة العالية. والحال أن لدى العسكرية الفلسطينية الآن، وخصوصاً كنتيجة للحرب الأخيرة واختباراتها، ثروة من الخبرات المكتسبة والتقاليد الملهمة لا بدّ أن تأخذها كافة الأطراف المعنية بـالصراع الاسرائيلي ــ الفلسطيني بعين الاعتبار. وما كان يقال عن مـزايا حـرب الشعب وعن الأوقات التي تأتي فتتحول فيه الى حرب نظامية حاملة مزايا انطلاقها من حرب غير نظامية، جرى بالفعل اختباره على نطاق واسع لم يسبق أن تهيأ للمقاتل الفلسطيني قبل هذه الشهور الثلاثة. ولا بد أن يكون لدى القادة الفلسطينيين الذين رافقوا تجربة القتال وشهدوا تطوراتها في هذه الحرب الكثير مما يقولونه في هذا المجال.

ثانياً ــ سقوط العديد من الأوهام حول قومية المعركة، وبالتالي تعزيـز الاتجاه المتنامي منذ مدة لتغليب الاعتماد على النفس. ويرتبط بهذا تغلب الرغبـة في تأكيـد الاستقلالية الفلسطينية من كل الوجوه: استقلالية الموقف واستقلالية القرار واستقلالية التنظيم. وهذا يعني مزيداً من الحذر ازاء تدخلات الدول العربية في الشؤون الداخلية الفلسطينية ومزيداً من المقاومة لهذه التدخلات، كما يعني الأمرين ذاتهما ازاء محاولات هذه الدولة العربية أو تلك للتأثير في المصير الفلسطيني بما يتلاءم مع مصالحها ويتعارض مع التقديرات الفلسطينية للحاجات المطلوبة لتأكيد حق المصير المستقل. وقد يكون من السابق لأوانه التنبؤ بحجم التعقيدات التي ستنجم عن صراع الارادات العربية المتفرقة، المتفقة أو المتعارضة في ما بينهـا، مع ارادة الاستقلال الفلسطيني، ومع ذلك يظل من

الجائز القول بأنها ستكون كبيرة، ويظل من الجائز القول أيضاً، أن الساحة الفلسطينية أصبحت بعد حرب الشهور الثلاثة أقل قابلية للتأثر بأقنية النفوذ العربي حين لا يتفق هذا النفوذ مع المزاج الفلسطيني العام. والأمر، من هذه الناحية، مخالف لخشية البعض من أن يؤدي توزع المقاتلين الفلسطينيين على عدد من الدول العربية الى توسيع أقنية التأثير العربي على القرارات الفلسطينية؛ فالحقيقة، بهذا التوزع وبدونه، واحدة: أن منظمة التحرير الفلسطينية بخوضها حرب الشهور الثلاثة والمعركة السياسية المرافقة لها وبنجاحها في تأكيد قدراتها الخاصة، عكست مستوى عالياً من النضج في المسيرة الاجتماعية ــ السياسية للشعب الفلسطيني في اتجاه بناء حياته المستقلة عن التدخلات غير المشروعة في شؤونه وفي اتجاه التخلص من الغسيل العربي الذي كان يُعلَّق على الحبال الفلسطينية لهذا السبب أو ذاك، بدءاً من التعلّلات التي كانت تستغلّ شعار قومية المعركة وانتهاءاً بمؤامرات أجهزة الظلام ومحاولاتها لبذر بذور أفسادها في الساحة الفلسطينية أيضاً. بعد ذلك، تبقى الأبواب مفتوحة لأي مساعدة نزيهة تقدمها الدول العربية لمنظمة التحرير، تستوي في ذلك المساعدات التي تتوجب على الدول العربية تطبيقاً لمواثيق جامعة الدول العربية والمبادرات التي تتخذها هذه الدول، وذلك، في الحالتين، على أساس الاحترام المناسب لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ولنديّة العلاقة مع المنظمة.

ثالثاً ــ اعادة النظر في مفهوم التحالفات على الساحات العربية، وهي اعادة نظر تستقي جديتها، ويتحدد بالتالي توجهها، في ضوء تجربة القتال المشترك الذي خاضه المقاتلون الفلسطينيون والوطنيون اللبنانيون، وفي ضوء نقص، أو غياب، مبادرات الأنظمة العربية لدعم المدافعين عن لبنان ضد الغزو الاسرائيلي.

رابعاً ــ توسيع وتنشيط العمل للاستفادة من الوزن السياسي الجديد المتحقق لصالح منظمة التحرير بعد الحرب، وذلك بهدف الحيلولة دون نجاح الجهود المضادة التي تستهدف الانتقاص من هذا الوزن، من جهة، ولبلورة نتائج محسوسة وانجازات محسوسة لصالح المطالب الوطنية الفلسطينيّة في الوضع الجديد، من الجهة الأخرى.

خامساً ــ تعزيز الاتجاه لصيانة الحد المحقق في الوحدة الوطنية الفلسطينية. ولا يتأتى تحقيق هذا الهدف الا اذا اتخذت الانجازات التي تمت في ظل الخطر أشكالاً دائمة، أي الا اذا تجسدت في المؤسسات العسكرية والسياسية والشعبية، في بناء هذه المؤسسات، وفي تنظيم عملها وفي تعزيز دورها كمؤسسات تحتضن الجهد المشترك للجميع، في ظل الاتفاق القائم على صيانة ما هو مشترك من القناعات والمواقف واستمرار ديمقراطية الحوار حول ما يختلف عليه. ويندرج في هذا السياق الانتباه أكثر فأكثر لأهمية المؤسسات، وقد أثبتت تجربة الحرب أن المؤسسات القائمة على أساس متين صمدت وأدت واجباتها بكفاءة بمقدار ما كان بناؤها محكماً، في حين أن المؤسسات التي كانت مخلخلة البناء أو بنيت بروح عشائرية أو على أسس لا تتلاءم مع مهماتها، انهارت أو تآكلت وغابت عن ساحة الصدام. من ذلك، مثلاً، أن التنظيمات الشعبية التي تشكلت أطرها بحيث لم تمثل جمهورها تمثيلاً صحيحاً وسادت فيها عقلية تقاسم المقاعد بين *الفصائل الفدائية، غابت عن الساحة أو كانت فعاليتها أقلّ بما لا يقاس من الدور المطلوب*

منها.

سادساً ــ الانتباه لأهمية الرأي العام العالمي والرأي العام الدولي اللذين يلعبان دوراً مؤثراً في دعم المطالب الوطنية الفلسطينية، من حيث أن اطلاعهما على الحقائق المتصلة بالقضية الفلسطينية وتوثيق الصلات المباشرة على ممثليهما والمؤثرين فيهما وسيلتان فعالتان مادياً، وليس معنوياً فقط، في لجم الاعتداءات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وفي مدّ كفاحه الوطني بالوسائل التي تساعد على نجاحه؛ ومع أن منظمة التحرير انتبهت لأهمية الرأي العام منذ وقت مبكر، وقامت بأنشطة واسعة منذ أوائل السبعينات في ميدان العلاقات العالمية السياسية والاعلامية، فان الخبرة التي تضيفها الحرب الأخيرة تتمثل في التأكيد على أن اطلاع أوساط الرأي العام على الحقائق هو وحده الذي ينشط مبادراتها المباشرة وأعمال ضغطها على حكوماتها، أما الدعاية المجردة أو المفتقرة الى الحقائق فان تأثيرها لا يدوم.

سابعاً ــ التأكيد، بأكثر مما جرى في السابق، على أهمية العمل داخل الأرض المحتلة بما أنه هو العمل الوحيد الذي يقوم على أرض فلسطينية ووسط جماهير فلسطينية، وذلك بصرف النظر عن حجوم الفرص المتاحة أمام هذا الشكل أو ذاك من أشكال العمل الوطني ودون التوهان في الجدل حول أفضلية أو أحادية أي من الأشكال.

وهذا الدرس، من بين الدروس المستقاة الأخرى كافة، هو أهمها على الاطلاق. وبعد تجارب العمل فوق الساحات العربية، صار من شأن الجانب الفلسطيني أن يقتنع بأن ما يدوم ويثمر أكثر من غيره هو الجهد الذي يمدّ جذوره في الأرض الفلسطينية وبين جماهيرها؛ وكل جهد، عدا هذا، معرض للانتكاس وحتى للتبديد مادام الجانب الفلسطيني ليس هو وحده الذي يتحكم بظروف الساحات الأخرى.

كان هذا صحيحاً قبل الحرب، وقد تأكد بسببها. ووصل العمل الفلسطيني الى مرحلة لا تسمح ظروفها بالتردد في اتخاذ القرار الحاسم بهذا الصدد: الداخل هو الأساس والساحات الخارجية مساندة ومدعمة، مع تنظيم التفاعل المتبادل بينها.

ومن الحق أن لجموع الفلسطينيين في الساحات العربية مصالح وحقوقاً يتوجب على منظمة التحرير أن ترعاها وتدافع عنها، فضلاً عن الواجبات المترتبة على الدول العربية حتى لو لم يكن فيها فلسطينيون. غير أن هذا الأمر لا يلغي صواب التوجه الأساسي نحو الأرض المحتلة، بل أن من شأن انهاض العمل الوطني داخل الأرض المحتلة أن يضيف الى الوزن الفلسطيني خارجها ثقلاً مؤثراً في شؤون هذا الخارج ذاتها. وأن يدرج الدفاع عن الحقوق الفلسطينية في الساحات العربية في سياق الجهد الوطني العام لتحقيق المطالب الوطنية الفلسطينية بدل اغراقه في معارك جانبية أو تعريضه للتهم التي يتلقفها الخصوم من نوع تهم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية أو البحث عن امتيازات أو تكوين مراكز قوى لا يتلاءم وجودها مع ظروف هذه الدولة أو تلك.

وأبرز مثل قدمته الحرب الأخيرة لتأكيد هذا الدرس هو تجربة حصار بيروت الغربية؛ *لقد جندت اسرائيل لأحكام هذا الحصار كل ما تحتاجه من آلة حربها المقتدرة،* ولكنها وقفت على مدى شهرين عاجزة عن تحقيق تقدم هام في محاولاتها لاقتحام المدينة المحاصرة. وكان على اسرائيل وفق تقديرات العسكريين الفلسطينيين أن تدفع ما بين

ثلاثين الى خمسين ألف اصابة لو شاءت أن تستمر في عمليات التقدم الى أن تفرض هيمنة كاملة على المدينة. والى نهاية الحرب كان المدافعون عن بيروت يملكون الوسائل والارادة اللازمتين لإرغام اسرائيل على دفع ثمن كهذا، يشهد على ذلك العدد الكبير من المقاتلين الفلسطينيين الذين غادروا بيروت سالمين، والكميات الكبيرة من الأسلحة والذخائر التي غادرتها أو أبقيت فيها. ومع ذلك، فان القيادة الفلسطينية اضطرت للتفاوض من أجل الخروج من بيروت؛ وكان السبب الرئيسي الذي أرغمها على قبول وقف اطلاق النار أن المدينة، في نهاية الأمر وأياً كان حجم التأييد الذي محضته لمنظمة التحرير، ليست مدينة فلسطينية، مما يعني أنه لا يجوز للقيادة الفلسطينية أن تستمر في سياسة مجابهة قد تؤدي لارغام هذه المدينة على دفع ثمن باهظ للصمود الفلسطيني أو قد تؤدي الى تعقيد أوضاع لبنان زيادة على ما هي معقدة في الأساس.

ازدياد وزن منظمة التحرير

الى هذه الدروس التي أشرنا لابرزها، تأكدت، نتيجة الحرب، نتائج اجمالية تنسحب آثارها أولاً بأول على مجمل الظروف المتصلة بقضية فلسطين والصراع العربي — الصهيوني.

وأولاها وفرة البراهين التي تبين أن اللحم الفلسطيني مرّ على الطامعين في نهشه، وتوفر القناعة لدى كل من يعنيهم الأمر بمن فيهم الذين يكابرون وينكرون، بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي، حقاً، الرقم الذي لا يمكن شطبه من معادلة الشرق الأوسط، وأن حل هذه القضية هو المفتاح الذي تظل بدونه كل القضايا الأخرى عالقة. ويتصل بهذه النتيجة ازدياد ثقل وزن قضية فلسطين وتثبيت حقيقة أنه لا يمكن الوصول جدياً الى سلام مستقر في المنطقة ما لم يُسترض الفلسطينيون على نحو أو آخر.

وقد اجتذبت الحرب ودفاع المقاتلين الفلسطينيين البطولي ضد الغزو الاسرائيلي، تأييداً عالمياً واسعاً ومتيناً لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، ومكنت منظمة التحرير من الحصول على احترام وتقدير عميقين. وفي ما عدا المكابرين، لم يعد أحد يشك بحقيقة ومصداقية تمثيل المنظمة لشعبها.

وعلى الوجه الآخر، تدنت سمعة اسرائيل الى الحضيض بالمعنى الحرفي للكلمة، وسقطت آخر الأستار التي كانت تتغطى بها للتمويه على الطبيعة العدوانية التوسعية لحروبها في السابق. وتعرض للانتكاس ما جنته اسرائيل من مكاسب بعد صلحها مع مصر وتطبيعها للعلاقات بينهما لتتضح الطبيعة العنصرية الاجرامية لسلوكها واجراءاتها في حربها ضد الشعب الفلسطيني.

وليس لهذه النتائج مجتمعة الا حصيلة واحدة هي ابراز الوجه العادل لقضية فلسطين وكفاح شعبها من أجل حقوقه الوطنية. وهي الحصيلة التي تعطي مشروعية أكبر لسياسة منظمة التحرير.

ويبقى أن تأتي الاصلاحات الفلسطينية المطلوبة في ضوء نتائج الحرب، حقيقية وصارمة بحيث تخلق الأرضية اللازمة لتثبيت المكاسب وتطويرها، وحتى يحصل الشعب الفلسطيني على ثمن مجزٍ للجهود والتضحيات الهائلة التي بذلها. ولعله من الصواب

القول ان الرأي متفق على أن ثبات الانطلاقة الجديدة للمنظمة مرهون بقدرتها على تجاوز أوجه الخلل والقصور والسلبيات الأخرى التي علقت بمسيرتها طيلة السنوات الماضية. ولأن للسلبيات أثرها وقوة تأثيرها المتراكم والعدد الكبير من المدافعين عنها والمستفيدين منها، فان النهضة المطلوبة التي تتجاوز هذه السلبيات توشك أن تجعل الجهد المطلوب ثورة ضمن الثورة وليس أقل من ذلك.

ملامح لمرحلة جديدة

صبري جريس

يشكل الغزو الاسرائيلي للبنان، بما أسفر عنه من نتائج حتى الآن، بداية مرحلة جديدة مهمة، قد تكون حاسمة، بالنسبة للقضية الفلسطينية خاصة وللصراع العربي — الصهيوني عامة. وهذه المرحلة، وان لم تتضح أبعادها بكاملها، اذ أنها لا تزال في بدايتها، تبدو مختلفة عن كل ما عهدناه حتى الآن في العديد من نواحيها، وتلزم باعادة النظر في الكثير من المواقف والاستراتيجيات وأنماط العمل والأنشطة المختلفة. وان يكن من غير السهل الوقوف حالياً على كافة أبعاد المرحلة الجديدة وما قد تفرزه على أصعدة عدة، فهناك على الأقل بعض الدروس المستفادة منها، الجديرة بالقاء الضوء عليها.

الضعف العربي

لا شك أن حالة الضعف والضياع والتفكك التي سادت العالم العربي خلال السنوات الأخيرة كانت احدى العوامل الرئيسية التي ساعدت العدو الصهيوني على القيام بما قام به، ومهدت الطريق أمام تنفيذ مخططاته، دون أن يخشى رادعاً، أو يحسب حساباً. وهذه الحالة بالذات هي التي سهلت له وضع مخططه لغزو لبنان، سعياً الى — على حد تعبير قادته ووسائل اعلامه — «تدمير البنية التحتية» لمنظمة التحرير الفلسطينية، والقضاء عليها كعامل مستقل في المنطقة، تمهيداً لتنفيذ ما يمكن أن نسميه «الحل الاسرائيلي» للقضية الفلسطينية. وهذا المخطط الصهيوني لم يتبلور، كما لم يوضع موضع التنفيذ، صدفة ولا فجأة، اذ بينما كانت خيوطه تحاك في ضوء الأوضاع السياسية التي سادت المشرق العربي خلال السنوات الأخيرة، كان الحديث عنه يدور علناً، وعلى رؤوس الاشهاد في اسرائيل، خلال النصف الأول من هذا العام.

واذا شئنا الإشارة الى حدث أو تاريخ ما كبداية لتبلور هذا المخطط أو التمهيد له، لا بد من العودة خمس سنوات الى الوراء على الأقل، الى صيف السنة ١٩٧٧، عندما أسفر «انقلاب الانتخابات»، الذي حدث آنذاك في اسرائيل عن سقوط حزب العمل

الحاكم ووصول الليكود المتشدد، ذي النزعات التوسعية والفاشية، الى الحكم، برئاسة الارهابي العريق مناحيم بيغن وصحبه. وتبع ذلك، في خريف السنة نفسها، زيارة السادات المشهورة لاسرائيل، على ما جرته من توقيع اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلم العربية ــ الاسرائيلية، الأمر الذي خلق وضعاً جديداً في العالم العربي لا عهد له به من قبل، وراح الاسرائيليون يسعون، انطلاقاً من ذلك، الى خلق واقع يناسبهم.

ان معاهدة السلم الاسرائيلية ــ العربية، على الرغم من المخاطر التي جرتها على العالم العربي من جهة والتنازلات التي قدمت بموجبها الى اسرائيل من جهة أخرى، لم تحظ بتصفيق وترحيب كبيرين من قبل الاسرائيليين؛ بل انها، على العكس من ذلك، كانت موضع نقد واسع، ولأسباب ومن منطلقات مختلفة، من قبل العديد من الدوائر الصهيونية. ولسنا هنا في صدد عرض الموقف الصهيوني، بابعاده وتشعباته المختلفة، من تلك المعاهدة، بل نكتفي بالاشارة فقط الى أن كلاً من التيارين الصهيونيين الرئيسيين، التجمع (المعراخ) العمالي من جهة والتكتل (الليكود) اليميني من جهة أخرى، رأى من «فوائد» المعاهدة أنها تمكن اسرائيل من حل القضية الفلسطينية، وهي الأزمة الصهيونية الكبرى، وفق ما يشتهيه الكيان الصهيوني. وفيما يتعلق بالليكود، وباعتباره الطرف الحاكم، فقد اعتبر أن اتفاقات كامب ديفيد قد أطلقت يديه للتعامل مع القضية الفلسطينية، وفق مفاهيمه، أي أن الحكم الذاتي الذي يفترض أن يقام في الضفة الغربية وقطاع غزة لن يكون الا بمثابة غطاء لاستمرار استعمار هذه المناطق من قبل اسرائيل، تمهيداً لضمها اليها، في حين «يختفي» فلسطينيو الخارج في الدول العربية التي يقيمون فيها. وقبيل تنفيذ الجزء الأخير من معاهدة السلم المصرية ــ الاسرائيلية، والانسحاب مما تبقى من سيناء، حاولت اسرائيل، في أواخر العام الماضي وأوائل العام الحالي، حمل مصر، ومعها الولايات المتحدة الى حد ما، على قبول تفسيرها الخاص لما جاء في اتفاقات كامب ديفيد بشأن الفلسطينيين، محاولة ابتزازهما بتأخير استكمال انسحابها من سيناء؛ ولكن دون جدوى.

غير أن العقبات التي واجهتها اسرائيل في هذا الصدد لم تكن ناجمة، عملياً، عن الموقف المصري أو الأميركي من المفهوم الاسرائيلي لاتفاقات كامب ديفيد، بل عن موقف الفلسطينيين أنفسهم عامة، ومنظمة التحرير الفلسطينية خاصة. فقد جوبهت تلك الاتفاقات بمعارضة شديدة وواسعة من قبل الفلسطينيين، على الصعيدين الشعبي والرسمي، وبتأييد أطراف عربية عديدة، بحيث وصلت في شموليتها الى درجة لم يستطع معها أطراف كامب ديفيد ايجاد ولو فلسطيني واحد ذي شأن يقبل بالسير معهم. ورافق هذه المعارضة الواسعة والفعالة اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية الى تدعيم نفوذها السياسي، ومن ثم تعزيز قوتها العسكرية، خصوصاً في أماكن وجودها الرئيسية في لبنان، والمباشرة باستيعاب واستعمال الأسلحة الثقيلة من دبابات ومدافع وما شابه، فيما بدا للاسرائيليين كأنه نواة لتأسيس قوة عسكرية ضاربة قد يصلب عودها تدريجياً لتشكل خطراً على اسرائيل، ولو من نواح معينة، في المستقبل.

وعلى هذه الأرضية تتبلور السياسة الاسرائيلية «الجديدة» اتجاه الفلسطينيين، وهي تتجه أكثر فأكثر نحو استعمال العنف، وبصورة تفوق ذلك المدى الذي عهدناه في

المراحل السابقة، كوسيلة لحل المشاكل التي تواجهها اسرائيل، الى أن طرح رئيس الأركان الاسرائيلي رفائيل ايتان شعاره المعروف، وهو أنه ليس هنالك من حل لـ «مشكلة» منظمة التحرير الفلسطينية غير الحل العسكري. وبوشر بتطبيق هذه السياسة على أكثر من صعيد، وفي مجالات مختلفة.

ففيما يتعلق بالمناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد أن اتضح أن الزعامات المحلية ترفض التعاون مع المحتل الصهيوني، لجأ الاسرائيليون، في اجراء يخجل أي كيان يطلق على نفسه اسم دولة من التعاطي معه، الى تنظيم تلك القلة من المتعاونين معهم من سكان المناطق المحتلة في عصابات روابط القرى وتدريبها وتسليحها، ثم اطلاق يدها للقيام بأعمال «زعرنة» ضد السكان العرب عامة والقيادات الوطنية خاصة. ولما لم تفلح هذه المجموعات في تحقيق أي «انجاز» يذكر، أخذ المحتل الاسرائيلي ينفذ اجراءاته القمعية مباشرة ضد الرموز الوطنية، وذلك بنفي بعض الزعماء المعروفين من المناطق المحتلة والتعرض لحياة بعضهم وإقالة رؤساء البلديات الرافضين التعامل مع الاحتلال وحل المجالس البلدية والقروية، المنتخبة، وتعيين المتعاونين مع الاحتلال بدلاً منها. ورافق هذه الاجراءات القمعية محاولات تافهة من قبل سلطات الاحتلال لاقامة «قيادة» فلسطينية بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لم تكد تبدأ حتى انتهت، بعد أن اتضح بسرعة أنها عديمة الجدوى.

وفيما كان الاسرائيليون يخوضون هذه «التجربة»، وربما بسببها، راح يتبلور، لدى دوائرهم الحاكمة على الأقل وعلى جوانبها، رأي مفاده أنه لن يحسم أي وضع في المناطق المحتلة، ولن يكون بالامكان اخضاعها للمخططات الاسرائيلية، وضمها للكيان الصهيوني تمهيداً لاقامة اسرائيل الكبرى، مالم تحسم مسألة النشاط الفلسطيني في الخارج، وخصوصاً في لبنان عامة وبيروت خاصة، حيث تتمركز القوة الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومعظم أجهزتها.

من هنا نشأت، اسرائيلياً، ضرورة التعامل مع هذه «الظاهرة» بالقوة. وباشر الاسرائيليون نشاطهم في هذا المجال في وقت مبكر، وزادهم في تصميمهم هذا التحدي الذي كان يوجه لهم بقصف مستوطناتهم الشمالية بالأسلحة الثقيلة، من مدفعية وصواريخ، في أكثر من حالة اشتباك مع القوات المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية الموجودة في جنوب لبنان. ففي آذار (مارس) ١٩٧٨، قامت اسرائيل بغزو جنوب لبنان، فيما سمي عملية الليطاني. ولما لم تسفر هذه العملية عن تحقيق كامل أهدافها، بعد أن حلت قوات الأمم المتحدة في المناطق التي احتلتها وأجبرت على الانسحاب منها، بينما بقيت القوات المشتركة متواجدة في مناطق شاسعة من لبنان، راح الاسرائيليون يشنون «حرب تحرير شعبية» ضد الفدائيين، بهجمات الكوماندوس الليلية ضد مواقعهم أو قصفها بالطائرات أو من البحر. وفي السابع عشر من تموز (يوليو) ١٩٨١، وفي خطوة مفاجئة قامت الطائرات الاسرائيلية بقصف للمباني في حي الفاكهاني في بيروت على سكانها، فقتلت العشرات منهم، لاعتقادها خطأ أنها تضم مكاتب العمليات المركزية للمقاومة. وتبع ذلك اشتباكات واسعة، استمرت نحو عشرة أيام، وانتهت بوقف لاطلاق النار، صمد بشكل أو بآخر حتى بداية الغزو الاسرائيلي للبنان، في مطلع حزيران (يونيو) الماضي.

مخطط الابادة ونتائجه

كان هدف الاسرائيليين من وراء غزوهم لبنان اجراء «تصفية حساب» نهائية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بالقضاء على قواتها وأجهزتها المدنية وأسر زعمائها أو قتلهم، وبالتالي انهائها كعامل مستقل في المنطقة تمهيداً للطريق أمام تحقيق المخططات الاسرائيلية. ولتحقيق هذه الأهداف جرد الاسرائيليون حملة عسكرية واسعة، ضمت مع أوجها نحو مائة ألف جندي، مزودين بكافة أنواع الأسلحة الحديثة، الاميركية الصنع، حيث هاجموا الأراضي اللبنانية في أكثر من مكان وعلى أكثر من محور، براً وبحراً وجواً. والواضح أن الاسرائيليين توقعوا، من خلال تصرفهم هذا، القيام بما يشبه نزهة عسكرية في لبنان، بحيث يكفي مجرد دخولهم البلد واستعراض عضلاتهم العسكرية والقيام بهجوم محدود هنا أو غارة هناك، لنشر الهلع بين صفوف قوات المقاومة، مما سيؤدي الى تفككها وانهيارها، فلا يبقى أمام الجيش الاسرائيلي الا «لملمة» هذه القوات وأسرها، ومن ثم تصفيتها. الا أن هذا بالضبط مالم يحدث، فقد عجز العدو الصهيوني عن تحقيق الأهداف التي سعى اليها من جهة، وتورط في مشاكل جديدة اعتقد نفسه بمنأى عنها من جهة أخرى. وخاب الظن الصهيوني على الصعيدين، العسكري والسياسي.

فعلى الصعيد العسكري، وعلى الرغم من التفوق الاسرائيلي وانعدام التكافؤ بين الطرفين، جوبهت قوات العدو الصهيوني بمقاومة ضارية وواسعة، عرقلت تقدمها ومنعتها من تحقيق أهدافها وأوقعت بها خسائر جمة، فاقت، باعتراف الاسرائيليين أنفسهم، تلك التي كانت من نصيبهم خلال حرب ١٩٦٧، التي خاضتها اسرائيل مع ثلاث دول عربية. ففي مقابل مخطط «الابادة ــ النزهة العسكرية» الاسرائيلي، اتبعت القوات المشتركة تكتيكاً خاصاً بها، فقاومت وباعتراف العدو نفسه، في كل مكان استطاعت فيه المقاومة، حتى وان بدا أن نشاطها هذا شبه انتحاري، وانسحبت بانتظام من الأماكن التي لم يكن بالامكان الاحتفاظ بها، بينما «اختفى» بعضها لفترة ثم ظهر للعمل خلف خطوط العدو. كذلك لم يحدث أي انهيار أو عملية استسلام تذكر بين هذه القوات، بدلالة ذلك العدد القليل من الأسرى المقاتلين الذين وقعوا في أيدي العدو، اذ أن «الأسرى» الذين تبجح الصهيونيون باعتقالهم كانوا عملياً من بين السكان المدنيين في جنوب لبنان، من فلسطينيين ولبنانيين، الذين القي القبض عليهم وسيقوا الى معسكرات الاعتقال. وباختصار، يمكن القول أن أداء القوات المشتركة، آخذين بالاعتبار ميزان القوى، كان مرضياً خلال المرحلة الأولى من القتال.

أما في المرحلة الثانية، أو على وجه التحديد خلال ماسمي بمعركة بيروت وضواحيها، فقد كان الوضع أشد سوءاً بالنسبة للعدو الصهيوني، فعلى الرغم من القوات الضخمة التي حشدها حول بيروت، ومهاجمته المدينة وضواحيها، براً وبحراً وجواً وفرضه حصاراً شديداً عليها، فانه لم يتمكن من تنفيذ مخططه لدخولها. ولم يتم ذلك نتيجة لـ «حسن أخلاق» الاسرائيليين أو للضغوط الدولية المختلفة التي مورست عليهم في هذا الصدد، على أهميتها، بل بسبب المقاومة الصلبة التي أبدتها القوات المشتركة موقعة بالعدو خسائر فادحة نسبياً، بدا معها أن محاولات اقتحام بيروت قد تكلفه ثمناً باهظاً في

الأرواح والأعتدة، وبشكل يشك معه في قدرته على تحملها. فالتصدي الصلب الذي واجهه العدو الصهيوني في معاركه حول بيروت، ابتداء من الصدامات القوية حول «مثلث الصمود» في خلدة، مروراً بمعارك المدفعية العنيفة التي كانت تستمر ساعات وساعات متواصلة، وانتهاء بتحطيم محاولات اقتحام المدينة، كتلك التي حدثت في منطقة المتحف، ساهمت، دون شك، في «اقناع» الاسرائيليين بالعدول عن مخططهم لدخول بيروت.

وباقتضاب، ليست هنالك من مبالغة في القول أن العدو الصهيوني، لم يحظ بانتصارات عسكرية باهرة في اشتباكاته مع القوات المشتركة، خلال غزوه لبنان. ولا شك أنه سيكون للدروس المستفادة على هذا الصعيد أثرها في المستقبل، فيما لو أحسن استيعابها.

أما على الصعيد السياسي، فان الوضع أكثر سوءاً والضرر أكبر فداحة بالنسبة للاسرائيليين. فالنتائج التي أسفرت عنها الحرب لم تؤد الى تحقيق أي من الأهداف التي سعى الكيان الصهيوني اليها. فقد خرجت منظمة التحرير الفلسطينية من الحرب وقوتها السياسية على ما هي عليه، ان لم تكن قد تعاظمت. كذلك لم تظهر هنالك ولو جهة دولية واحدة تقر اسرائيل على اجراءاتها أو توافقها على مواقفها. ولعل موقف طرفي كامب ديفيد الآخرين، مصر والولايات المتحدة، في هذا الصدد خير دليل على ذلك. فهاتان الدولتان اللتان امتنعتا، منذ التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد، عن الافصاح عن أي موقف محدد، وبصورة بدا معها وكأنهما تخافان اغضاب الاسرائيلي واثارة «جنونه»، مفسحتين بذلك في المجال أمام بيغن وصحبه لوضع الصيغ التي يشتهون واطلاق التصريحات التي تخطر على بالهم بشأن مستقبل المناطق المحتلة، اضطرتا أخيراً، والى حد ما تحت وطأة الغزو الاسرائيلي للبنان، الى «بق البحصة»، والاعلان عن مواقف غير متجانسة مع الموقف الاسرائيلي ومفاهيمه الخاصة به لاتفاقات كامب ديفيد. فقد راحت مصر، منذ بداية الغزو الاسرائيلي للبنان تشدد على ضرورة الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وانسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة، ثم تقدمت بمشروع مشترك مع فرنسا لحل أزمة الشرق الأوسط لا يتجانس أبداً مع الموقف الاسرائيلي في هذا الصدد. ومع انتهاء الانسحاب الفلسطيني من بيروت، سارعت الولايات المتحدة أيضاً الى تقديم مشروع خاص بها، سمي مشروع ريغان، هو أيضاً لا يتفق مع الموقف الاسرائيلي واعتبر بمثابة نقطة انطلاق لمجابهة سياسية حادة بين البلدين.

ان تقديم مثل هذه المشاريع، أو غيرها، لا يعني، بالطبع، أنها ستوضع موضع التنفيذ، أو أن نتائج ايجابية ما قد تترتب عليها؛ بل على العكس من ذلك، فقد يكون مصير هذه المشاريع شبيهاً بتلك العديدة التي سبقتها، فيصار الى تمييعها ثم رفضها فموتها ببطء. ولكن مجرد تقديمها يدل دلالة قاطعة على أنه ليست هنالك ولو دولة واحدة في العالم تقر اسرائيل على موقفها من القضية الفلسطينية. وجاء غزو اسرائيل لبنان ليظهر هذه الحقيقة بصورة واضحة للغاية، يمكن القول معها أن الغزو الاسرائيلي فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق الأهداف السياسية التي سعى الصهيونيون اليها من حيث محاولاتهم تصفية القضية الفلسطينية، بعد أن ظهر كأنها انبعثت من جديد، نتيجة للغزو، وهي أقوى وأشمل وأعمق مما كانت عليه.

الهجرة الرابعة

على الرغم من هذه النتائج، العسكرية والسياسية، التي ترتبت على الغزو الاسرائيلي، لا يمكن القول أن الفشل فقط كان من نصيب اسرائيل نتيجة لعملياتها العسكرية في لبنان. فقد نجح العدو الصهيوني، في نهاية الأمر، في اخراج المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين عنوة من تلك المنطقة من لبنان الممتدة من حدوده مع اسرائيل حتى جنوب بيروت، وأبعد بذلك مستوطنيه عن خطر التعرض للقصف، كما كانت عليه الحال سابقاً. ثم استطاع بعد ذلك حمل منظمة التحرير الفلسطينية، بمعظم أجهزتها العسكرية والمدنية والادارية على الرحيل عن بيروت والانتشار في دول عربية مختلفة ومتباعدة في عملية، وان كانت منظمة وسميت «انسحاباً مشرفاً»، يمكن اعتبارها بمثابة هجرة رابعة، بعد «هجرات» السنوات ١٩٤٨ من فلسطين و١٩٦٧ من الضفة الغربية وقطاع غزة و١٩٧٠ من الأردن.

ان المرء لا يشعر بالحزن والأسى العميقين يعصران قلبه نتيجة لانتقال أجهزة م.ت.ف. من بيروت، اذ يشك جدياً فيما اذا كان هذا البناء التنظيمي العجيب، الغريب في بعض نواحيه، والذي تكوّن في ظروف استثنائية لا علاقة لها أحياناً بالقضية الفلسطينية، سيقرب الفلسطينيين من تحقيق أهدافهم، خصوصاً بعد أن راحت تظهر عليه علامات النمو غير الطبيعي، كمقدمة لظواهر قد تكون سرطانية. غير أنه على الرغم من ذلك تبقى الحقيقة الواضحة، على ما يترتب على ذلك من نتائج على أصعدة مختلفة، وهي أن النشاط الفلسطيني الذي انطلق من بيروت، في ظروف مريحة نسبياً، خلال ما يزيد على عقد من الزمن، حقق خلاله العديد من الانجازات والمكاسب على صعيد بعث القضية الفلسطينية وتثبيت دعائمها على أكثر من مدى، وجد نفسه مضطراً، خلال فترة قصيرة، للانتقال الى أماكن أخرى. ومع هذا الانتقال تبدأ، كما هو واضح، مرحلة جديدة في تاريخ النضال الفلسطيني والقضية الفلسطينية، لها منطلقاتها وبديهياتها الخاصة بها، على أرضية تجارب الماضي من جهة وتحديات المستقبل المتوقعة من جهة أخرى؛ وهو ما يلزم باعادة النظر في العديد مما اعتبر مسلماً به حتى الآن.

□ ولعل أول النواحي التي ينبغي اعادة النظر بها هي، بحكم الضرورة، فلسطينية بحتة، بأبعادها المختلفة. فتشتت أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية و«توزيعها» على دول مختلفة يلزم اعادة تنظيمها وربطها بصورة فعالة ببعضها البعض، وليس ذلك بالعملية الصعبة، على كل حال، في ضوء الامكانات التقنية المختلفة المتوفرة. ولكن الأهم من ذلك هو وضع أسس وقواعد جديدة لتنظيم الشعب الفلسطيني عامة، بما يساعده على النضال من أجل أهدافه، في ضوء تجارب الماضي من جهة، ومهام المستقبل من جهة أخرى.

لقد قادت منظمة التحرير الفلسطينية نضال الشعب الفلسطيني منذ أواخر الستينات، وأصبحت، بعد فترة قصيرة من تسلمها هذه المهام، ممثله المعتمد، المعترف به من قبل عشرات الدول. الا أن المنظمة لم تستنتج النتائج المترتبة على هذه النقلة النوعية، ولم تجر أي تغيير على تركيبها التنظيمي، فبقيت عملياً عبارة عن اطار يضم التنظيمات الفلسطينية الفدائية وبعض المستقلين، واكتفت باقامة علاقات فضفاضة، شبه عاطفية، بل

وأحياناً نفعية مع هذا التجمع الفلسطيني أو ذاك، وفق ماتسمح به الظروف، وأحياناً نتيجة لمبادرات شخصية.

والواضح أن مثل هذا الوضع يجر مخاطر فادحة على القضية الفلسطينية، خصوصاً اذا حانت ساعة الحسم. فالقرارات الطنانة الرنانة، الصادرة عن الأمم المتحدة أو أجهزتها المختلفة، أو عن القمم العربية، حول كون منظمة التحرير الفلسطينية «الممثل الشرعي والوحيد» للشعب الفلسطيني، لاتكفي وحدها لجعل الواقع، فعلاً، كذلك. وللدلالة على هذا، يكفي أن نشير الى أن معسكر الأعداء والخصوم لايزال يتحدث، عند تطرقه للقضية الفلسطينية، عن «فلسطينيين» أو «ممثلين فلسطينيين» ينبغي التعامل معهم عند البحث في الحلول، لنؤكد أنه مايزال يتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ويأمل بـ «شطبها»، تسهيلاً لحل القضية الفلسطينية وفق مخططاته، ومع «الممثلين» الذين يختارهم أو يعينهم. واضافة الى ذلك، وهذا هو بيت القصيد، ليس في التنظيم الحالي للمنظمة، وهي «وقف» على التنظيمات الفدائية ومن يلف لفها، مايساعد على جذب الكفاءات المطلوبة من بين أفراد الشعب الفلسطيني للعمل ضمن هذه الأطر. صحيح أن المطالبة بالعمل على اعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية ليست عملية سهلة، الا أن الضرورات الناجمة عن المرحلة الجديدة تفرض ذلك، أياً كانت الصعوبات. وبدون هذا، ستبقى قدرة المنظمة محدودة وغير كافية للتعامل مع المستجدات المتوقعة.

□ أما الناحية الثانية التي لابد من التطرق اليها، فهي الموقف من العدو الصهيوني وكيفية التعامل معه. ونقطة الانطلاق، في هذا الصدد، كامنة في حقيقة أنه، خلال العقد الأخير على الأقل، وبينما كان الموقف الفلسطيني خاصة والعربي عامة يتجهان نحو المزيد من الاعتدال والواقعية والعقلانية، في سعيهم نحو حلول لأزمة الشرق الأوسط، كان الموقف الاسرائيلي يزداد تصلباً وتطرفاً وغطرسة. والتطرف الاسرائيلي هذا ليس مصطنعاً أو آنياً، أو لاغراض الدعاية الخارجية، بل أنه حقيقي وذو جذور عميقة بين مجتمع المستوطنين الصهيونيين، نمت خلال فترة غير قصيرة، نتيجة لتطورات داخلية متشعبة، اجتماعية واقتصادية وثقافية، لامجال لعرضها هنا، أدت الى صعود التيار الأكثر تطرفاً الى الحكم في اسرائيل. واستناداً الى هذه العوامل، يبدو أن هذا التيار ومؤيديه والمتحالفين معه قد يبقون في الحكم فترة طويلة، بينما يظهر أن المعارضة، حتى وان نجحت في تسلم مقاليد السلطة، لن تستطيع أن تنتهج سياسة تختلف، في جوهرها، عن تلك التي يتبعها حكام اسرائيل حالياً. وخلاصة هذه السياسة الاسرائيلية عامة هي رفض الاعتراف بالفلسطينيين وحقوقهم والامتناع عن التعامل معهم ككيان أو جهة مستقلة ومعارضة اقامة دولة فلسطينية؛ وبالتالي رفض أية مشاريع تسوية تقوم على هذه الأسس، أو أي منها.

والواضح أن هذا الواقع يوجب وضع أسس ومنطلقات وقواعد جديدة للتعامل مع العدو الصهيوني، تختلف عن تلك التي عهدناها حتى الآن. فمع وجوب استمرار النشاط السياسي والسعي الى احراز المزيد من المكاسب في هذا الصدد والمثابرة على متابعة مشاريع الحلول المختلفة لأزمة الشرق الأوسط ومحاولة تطويرها خدمة للمصالح الفلسطينية والعربية، لابد من أن نعي أنه، عند التعامل مع هذا العدو المتغطرس

الشرس والواثق بنفسه، ينبغي أن يـرافق العمل السيـاسي نشاط عسكـري أو شبه عسكري، مستمر وفعال ومتشعب، يصلح لـ «اقناع» الصهيونيين بـالعودة الى أرض الواقع. وبدون عامل القوة هذا سيستمر اللف والدوران السياسيان المرافقـان للعمل العربي، منذ فترة غير وجيزة، على حالهما، ولن يتحقق أي انجاز يذكر. ولعل بلورة أساليب هذا النشاط العسكري وتوسيع نطاقه وزيادة فعاليته، هي أكبر تحديات المرحلة المقبلة.

والى المجـالين المـذكـورين، الفلسطيني والاسرائيلي، ينبغي أيضاً اضافة الثالث، العربي والدولي، والذي لايقل أهمية عنهما، واعادة النظر بشأنه أيضاً، في ضوء وقائع الحرب:

لقد خاض الفلسطينيون الحرب الأخيرة وحدهم تقريباً، ووقف معظم العرب جانباً، بين متفرج وشامت ومتآمر. أما من كان يحلو للبعض، وبين هذا البعض قادة فلسطينيون كبار، تسميتهم «حلفاء استراتيجيين»، من دول عربية أو أجنبية، فقد ظهر أنهم ليسوا «حلفاء» ولا «استراتيجيين»، ولا علاقة لهم بالاستراتيجية التي ترسم للمنطقة، حتى ولو كانوا من بين دولها! ولابد من القول، في هذا الصدد، أننا أطعمنا أو أطعمنا أنفسنا جوزاً فارغاً خلال فترة طويلة، كاد عند ساعة الحشر يقضي علينا، وذلك بإيهام بعضنا البعض أن هنالك من يمكن الاعتماد عليه عند الضرورة، في حين أظهرت التجربة عكس ذلك. وهذا الوضع يقتضي، بالطبع، اعادة تنظيم التحالفات الفلسطينية، عربية كانت أم دولية، واقامتها على أسس المصالح الحقيقية المتبادلة، دون مواقف مسبقة أو منطلقات واهيـة. وبدون ذلك سنجد أنفسنا دون حلفاء حقيقيين، يمكن الاعتماد عليهم في الأزمات، التي ستكون، كما يبدو، عديدة ومتواصلة.

ولو شئنا التلخيص لأمكن القول، باختصار، أن هنالك ضرورة لثورة فلسطينية من نوع جديد؛ ثورة حقيقية، ديناميكية، عصرية، فعالة، ناجعة ونظيفة. وبعكس ذلك، قد لايمر وقت طويل حتى تتحول منظمة التحرير الفلسطينية الى كيان لاروح فيه، شبيه بحكومة عموم فلسطين، ولن يمر وقت طويل حتى تنظم مستندات دفنها أو، على الأقل، تحنيطها؛ كمقدمة لترتيب أوضاع المنطقة وفق مخططات الأعداء والخصوم.

والواجب، والضرورة، يقضيان بالتصدي لذلك.

السياسة اللبنانية والغزو الاسرائيلي
المواقف والأهداف

ماجد عزام

الانقسام السياسي والاجتماعي الذي عاشه لبنان سنوات حربه الأهلية المستمرة منذ ١٣ نيسان (أبريل) عام ١٩٧٥، هو نفسه الذي ختم به مواجهته الغزو الاسرائيلي المجتاح الأرض والمواطن بشغف للفتك والتدمير ونهم للاحتواء والاستيعاب.

وعوض أن يولّد الاجتياح ـ لحظة حدوثه ـ ردّة فعل وطنية لبنانية موّحدة، تجمع شمل ما تفرّق وتقرّب ما تباعد، رأينا الانقسام السياسي الاجتماعي يعكس ترحيباً واستقواء من فئة على أخرى، وينعكس دماراً وأذى على فئة ثانية.

ولئن كان الوضع قد بدا على شيء من الاختلاف بعد اغتيال الشيخ بشير الجميل قائد القوات اللبنانية ورئيس الجمهورية المنتخب بتاريخ ٢٣ آب (أغسطس) عام ١٩٨٢؛ حيث برزت بوادر اتجاه نحو وحدة وطنية لبنانية تؤكد على ضرورة استعادة لبنان كاملاً موحّداً بمساحته الـ١٠٤٥٢ كلم^2 من براثن الاحتلال الاسرائيلي ـ وعلى ضوء خافت مستجد لأهداف غزوه ـ الا أن الموقف السياسي الاجتماعي ما يزال يحمل في جوهره لا في شكله، الكثير من معالم الانقسام التي حفل بها لبنان سابقاً، والتي يتوقع أن يستغلها الغزو الاسرائيلي الى أقصى حد ممكن.

وانطلاقاً من هذا الواقع المنقسم على ذاته بفعل عوامل عدّة لا مجال لتفصيلها الآن، رأينا السياسة اللبنانية تتشعب في مواجهة الغزو تشعباً متعدد الأوجه متداخل النزعات، لتضفي على الصورة القائمة المزيد من التعقيد والتشابك. وبرغم ذلك كله، كان ممكناً رؤية ثلاثة اتجاهات سياسية رئيسة حكمت جوهرياً مجموع ردود الفعل التي صدرت عن مختلف الأحزاب والقوى والكتل والتجمعات السياسية والاجتماعية والطائفية. ولا شك أن لكل من هذه الأحزاب والقوى والكتل والتجمعات بواعثها الخاصة بها التي دفعتها لاتخاذ هذا الموقف السياسي أو ذاك، في هذه اللحظة التاريخية أو تلك؛ الا أنها ـ بما تعبر عنه من مصالح اقتصادية واجتماعية وطائفية، منظوراً اليها من وجهة نظر تاريخية ـ قد التقت مع بعضها البعض ضمن واحد من هذه الاتجاهات الثلاثة، برغم ما كان بينها من اختلافات وتناقضات في الأساس. واذا التاريخ في المنعطفات الحاسمة

والمصيرية، يغمض عيناً على ما هو هامشي وثانوي، ليفتح عيناً أخرى على ما هو أساسي ورئيسي فيه.

المواقف السياسية اللبنانية
في مواجهة الغزو الاسرائيلي

كيف تشكّلت المواقف السياسية اللبنانية بازاء الغزو الاسرائيلي وانتظمت في ثلاثة اتجاهات رئيسة، وكيف تعاطت معه؟

يمكن ــ على سبيل الايجاز والتعميم ــ القول باتجاه **أول** «حالف» الغزو الاسرائيلي بلا مواربة أو تستر، و**ثان** «خالف» جهاراً هذا الاجتياح وتصدى له، و**ثالث** «هادن» الغزو وادّعى حياداً تجاهه. واذا كان الوقوف على الحياد غير ممكن في أوقات الأزمات الا لمن أوهم نفسه بذلك، متناسياً أن الحياد، غالباً، ما يكون لصالح أحد الطرفين، فكيف هو الحال بحياد أتى في لحظة حاسمة من تاريخ الصراع العربي ــ الاسرائيلي، قد تكون هي الأخطر الى أمد غير قريب؟ لذا، فقد كان هذا الاتجاه الثالث «المهادن» في مواقع التحالف السري، ان لم يكن قد برز في صورة التحالف العلني في بعض اللحظات الحاسمة من مسار الغزو الاسرائيلي للبنان.

لقد تصدت «الجبهة اللبنانية» لقيادة الاتجاه الأوّل، واحتلت ــ برموزها وممثليها ــ صدارة المسرح السياسي الداعم للغزو الاسرائيلي والمبرّر له. وتزعمت «الحركة الوطنية» الاتجاه الثاني المناهض للغزو. أما الاتجاه الثالث، فقد ضمّ كتلة واسعة من السكان، استطاعت «الدولة» أن «تحرّكها» و«تجيشها» لصالحها في ضوء تراكم تاريخي للمواقف المهادنة لاسرائيل في صفوفها. ولعل موقف جماهير هذه الكتلة الواسعة، كان في أساس الكثير من المواقف وردود الفعل التي اتخذتها مجمل الأحزاب والقوى والتجمعات من الغزو الاسرائيلي.

الاتجاه «المحالف» للغزو الاسرائيلي: منذ اللحظات الأولى للغزو، وبالضبط حين بدا أنه سيتتابع في صورة اجتياح متعاقب، أعلنت «الجبهة اللبنانية» عبر رموزها وممثليها تأييدها للغزو الذي رأت فيه فرصتها السانحة لتؤكد صحة ما زعمته طوال سنوات، من أن وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان سيتسبّب في اجتياح اسرائيلي لأرضه، يطيح بجنوبه ويؤدي الى الدمار والخراب. وكان الأمر هان وخفت وطأته، لو أن هذا الاتجاه الممثل أساساً بالجبهة اللبنانية، اكتفى بترداد مقولاته السابقة؛ الا أنه انطلق الى مواقع أكثر تقدّماً في محالفة الغزو الاسرائيلي، فرأيناه يصوّر للبنانيين ــ من أيدّه ووالاه أو خالفه وعاداه ــ أن الاجتياح الاسرائيلي للبنان انما تمّ بهدف اقتلاع المقاومة الفلسطينية وحلفائها من القوى الوطنية المؤيدة لها، وأنه حالما تنجز اسرائيل مهمتها هذه سينتهي وجودها في لبنان، اذ لا مطامع لها فيه. وكان أصحاب هذا الاتجاه بموقفهم هذا يدفعون اللبنانيين دفعاً الى الاقتناع بصوابية وصحة ما كانت القيادة الاسرائيلية تعلنه حول أهداف عملية «السلام للجليل» التي تم تحت غطائها اجتياح لبنان قسماً اثر قسم،لتنتهي أخيراً بالدخول الى بيروت. ولعل زيارة الأديبة مي المر الى اسرائيل أتت في هذا السياق تحديداً.

واذا كانت الأحداث المتعاقبة ــ وأخصها بالذكر حادثة اغتيال الشيخ بشير الجميل الرئيس المنتخب، والماطلة الاسرائيلية في الانسحاب من بيروت برغم اجتياحها والسماح بحدوث المجزرة فيها بعد تجريدها من السلاح ــ قد أدّت الى انكشاف القناع الذي ستر به الغزو الاسرائيلي أهدافه طيلة الفترة الماضية، الا أن الجبهة اللبنانية والتيار «المحالف» لاسرائيل، قد حقق ــ بلا ريب ــ نجاحاً في جذب قطاعات واسعة من اللبنانيين الى تأييد وجهة نظره، والسكوت عما يحدث، وعدم التصدي بجدّية وفاعلية له.

وتقتضي الموضوعية والدقة التاريخية وروح النقد الثوري أن نصرح بلا مواربة أو التفاف، بأن هذا الموقف السياسي «المحالف» للغزو الاسرائيلي، لم يكن منحصراً في أوساط اللبنانيين من الطوائف المسيحية الموجودين في المنطقة الشرقية من بيروت، حيث تسيطر قوات الجبهة اللبنانية، وانما كان موقفاً يمتد ليطال أوساطاً لبنانية من الطوائف الاسلامية أيضاً، تتواجد في عمق المناطق الاسلامية، وتواجد بعضها في المنطقة الغربية من بيروت بلا شك.

وبغض النظر عن الأسباب الدافعة الى مثل هذا الموقف ــ وهي كثيرة، وتخرج عن أهداف هذا المقال ــ فان ما استرعى الانتباه وأثاره، موقف لبنانيين كثر من قادة الجبهة اللبنانية وممثليها، وهم يُجَرُون الأحاديث الاذاعية والصحفية مع مراسلي اعلام ومندوبي العدو الاسرائيلي، محرضين قادة اسرائيل وأوساطها السياسية على المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية المؤيدّة لها، ومستفزين المسؤولين الاسرائيليين في حث دائب على ضرورة اقتحام بيروت الغربية، الى درجة ضاق معها صدر بيغن والمسؤولين الاسرائيليين ذرعاً بهذا الدفع، واضطروا الى اعلان ما يؤكد أن حربهم في لبنان هي في صالح اسرائيل أولاً وأخيراً قبل أن تكون في صالح هذه الفئة أو تلك من الفئات اللبنانية.

ولقد بدا واضحاً أن بعض هذا التحريض لايصدر فقط عن رغبة في اخراج المقاومة الفلسطينية والفلسطينيين من لبنان، ولكنه في جزء منه يصبّ في طاحونة الانقسام الطائفي القائم في لبنان ويدفع باتجاهه، لا سيما وأن بيروت الغربية التي كانت تتعرّض للقصف والتدمير، قد أصبحت تسكنها غالبية مسلمة اجمالاً خلال سنوات ثمان من الحرب الأهلية اللبنانية، المتخذة في جزء منها وجهة طائفية واضحة لالبس فيها ولا غموض.

ولعل التجلي الأبرز لهذا الاتجاه التحريضي الطائفي، كان في كتابات ودعوات أولئك الذين أكدّوا على أن لبنان يجب أن يكون الوطن القومي للمسيحيين، وأن هذا الأمر كان في أساس قيامه واستمراره. وأن التحالف مع اسرائيل بمواجهة المحيط العربي الاسلامي في غالبيته، هو الحرز الحامي للبنان والضامن «لنقائه» الطائفي.

لكن هذا التحريض الاعلامي والسياسي من موقع «التحالف» مع الغزو الاسرائيلي وتبرير أهدافه، لم يبرز في صورة مشاركة واسعة بالقتال إلى جانبه. فباستثناء «معركة كلية العلوم» التي خاضتها «القوات اللبنانية» ضد «القوات المشتركة» المؤلفة من المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية، وبعض المعارك الأخرى الثانوية، فانه لم تسجّل مشاركة لبنانية عسكرية واسعة الى جانب القوات الاسرائيلية، قبل مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا. وأما جنود الرائد المنشق سعد حداد الذين يسيطرون على

الشريط الحدودي الجنوبي المحاذي لاسرائيل، فقد عملوا كأدلاّء ومرشدين أكثر مما عملوا كقوة قتالية فعّالة ومؤثرة في المعارك التي دارت.

وكان واضحاً منذ البداية أن عدم مشاركة القـوات اللبنـانيـة بصورة واسعة في المعارك الدائرة، واكتفائها بالتمدد حيث كانت قوات اسرائيل تتمدّد و«يسمح» لها بذلك، كما هي الحال في بعض مناطق الجبـل الدرزيـة، يعود الى رغبتها في وصول قائدها وممثلها الشيخ بشير الجميل الى سدّة الرئاسة، وعدم بروزها بصورة المعادية لأوساط واسعة من اللبنانيين المسلمين الساكنين في المنطقة الغربية والمناطق الأخرى التي تعرضت للغزو الاسرائيلي وقصفه وهمجيته، اضافة الى رغبتها في عدم استعداء الموقف العربي الرسمي الذي يؤيد بعضه سراً أطراف هذا الاتجاه. هذا عدا عن أن انتقال الرئيس المنتخب الراحل الشيخ بشير الجميل من صورة الممثل لطرف سياسي ذي لون طائفي معين الى صورة الممثل لكل لبنان، بمختلف طبقاته وطوائفه وفئاته، يقتضي موقفاً «يؤيد» الغزو الاسرائيلي دون أن «يشاركه» علانية. أما جنود الرائد سعد حداد، فلم يكونوا، من حيث العدد أو العتاد، يشكلون قوة عسكرية فعلية تضيف شيئاً حاسماً الى مسار القتال.

وبرغم ذلك كله، فان القوات اللبنانية وجنود الرائد سعد حـداد، وهم من عُبّىء طوال سنوات وشُحِن على أساس العداء للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، لم يملكوا النفس في مواقع كثيرة، قاتلوا فيها ضد الاتجاهات السياسية المخالفة لهم، ولكن بصورة لم تؤثر أو تؤدي الى اضفاء طابع لبناني على الاجتيـاح. واذا أودعنا جـانباً ما حصل في مخيمي صبرا وشاتيلا من مجازر أقامت العالم لهولها ولم تقعده بعد، فان الغزو الاسرائيلي بقي حتى لحظاته الأخيرة عارياً من غطاء لبناني يستتر وراءه، كما كان يفعل فيما مضى من خلال الرائد سعد حداد، وظل على حقيقته، عدواناً همجياً وحشياً على الشعبين الفلسطيني واللبناني.

الاتجاه «المخالف» للغزو الاسرائيلي: كان يمكن تسمية هذا الاتجاه بكلمة أخرى غير كونه اتجاهاً «مخالفاً» للغزو الاسرائيلي. وقد يخطر على البال تسميته بالاتجاه «المعادي» أو «المقاتل» أو ما شابه من التسميات. ولأنه، قد احتوى عدداً من المواقف السياسية الصادرة عن أحزاب وقوى وكتل وتجمعات تتفاوت وتختلف في أسبـاب «مناهضتهـا» و«مخالفتها» لاسرائيل، وتتباين في مستوى حدّة عدائها ونزاعها معها، وفهمها لأبعاد الصراع العربي ــ الاسـرائيلي، وتتعـارض في تصوّراتهـا حول كيفيـة حل القضيـة الفلسطينية حلاً نهائياً وشاملاً، فقد رأينا إطلاق هذه التسمية الجامعة عليه، تجنبـاً للدخول في التفاصيل. وكنا قد أشرنا في المقدمة، الى أن جمع المواقف السياسية للعديد من الأطراف، يستهدف «تعميم» ما هو جوهري وأساسي فيها.

وعلى أية حال، فقد عبّر هذا الاتجاه عن «مناهضته» للغزو الاسرائيلي بهذه الصورة أو تلك، وعبر هذا الشكل أو ذاك. وتنوّعت الحال، فبرزت «المخالفة» و«المناهضة» بصورة المقاتلة بالسلاح أو المناهضة بالقول أو المخالفة بالأمنيات. وتلاقت كلها في رفضها للغزو الاسرائيلي واعتباره عدواناً يستهدف وحدة لبنان ومستقبله ووجوده، ويهدف الى تفكيكه وتفتيته تمهيداً لاحتوائه وابتلاعه، مما يجعل من هذا العدوان خطراً أكيداً وشديداً على الكيان اللبناني واستمراره. فلقد أجمعت هذه المواقف على أن الغزو الاسرائيلي سيطيح،

بصورة نهائية، بالصيغة اللبنانية لتعايش الطوائف، بعدما قوّضت أركانها الحرب الأهلية اللبنانية طيلة سنوات، لاسيما اذا رأت طائفة في هذا الاجتياح «انتصاراً» لها على باقي الطوائف، وعملت على هذا الأساس، وتصرفت بوحي منه.

ويستدعي الوصف الموضوعي تأكيداً على أن الغالبية الساحقة المؤيّدة لهذا الاتجاه، انما تشكلت في أوساط الطوائف الاسلامية؛ وأن مواقف هذا الاتجاه الثاني لم تستطع اختراق أوساط الطوائف المسيحية، بالقدر الذي استطاعه بالمقابل الاتجاه الأول، كما أشرنا آنفاً؛ وأن من حمل هذه المواقف من المسيحيين، انما كان من أوساط حزبية وطنية الانتماء والتوجه، صريحة في تأييدها الوطني الحزبي، وليس الطائفي.

واذا كانت أسباب عدّة تقف وراء هذا الأمر الواقع، وتستوجب أسئلة عدّة عن أشكال الصراع الاجتماعي القائم في المنطقة، والأقنعة التي يستتر خلفها لجهة النزعات «الأكثروية» و«الأقلوية» المستندة الى صراع «الأكثرية» و«الأقلية» الطوائفي، التاريخي الأسباب والآثار، والحاجب وراءه صراعات اجتماعية طبقية حادة الأثر والتأثير لايمكن نكرانها، مهما كانت أشكال استتارها وتمويهها؛ الا أنه، بالمقابل، يجب ألا يستدعي هذا الواقع القائم، أي افتئات أو تجن أو تعسفٍ في القاء الأحكام الجائرة على هذه الطائفة أو تلك، بسبب عدم مناهضتها الواضحة والصريحة للغزو الاسرائيلي، ودون عودة علمية موضوعية الى الأسباب التاريخيّة التي أدّت بها الى اتخاذ مثل هذه المواقف.

ومما لا شكّ فيه، أن همجية الغزو الاسرائيلي والوحشية التي أظهرها تجاه الأماكن التي قاومته وناهضته و«خالفته»، قد زادت من حدّة العداء له في هذه الأوساط، وعمّقت مستوى وعيّها لأبعاد صراعها التاريخي معه؛ واذا كانت قد خاضت حربها معه كـ«جزيرة منعزلة» في بحر الصمت العربي المقرون بالتواطؤ في غالب الأحيان، واذا كانت قد خرجت «منهكة» من صراع غير متكافىء معه ــ نتيجة عزلتها الشاملة على مستويات متعدّدة ولأسباب عدّة ــ الا أنها بتصدّيها للغزو الاسرائيلي و«مخالفتها» له، قد خلّفت وراءها، برغم غبار الهزائم، أثراً لايمحى حول وجوب استمرار القتال والمناهضة للوجود الاسرائيلي، المتخذ ــ تحديداً في هذه الحرب وبأجلى مظهر ــ صبغة رأس حربة الامبريالية الأميركية وذراعها الضاربة وعصاها الغليظة؛ واذا بهذه البديهيات تكتسب بريقها من جديد، بعدما كان الصدأ قد عراها لشدّة الأهمال المتعمّد غالب الأحيان.

الاتجاه «المهادن» للغزو الاسرائيلي: تشكّل هذا الاتجاه في سياق تاريخي طالع من رحم الحرب الأهلية اللبنانية، ومستند الى نزوع استسلامي مهادن يعمّ المنطقة العربية من المحيط الى الخليج، برزت مظاهره في صورة العجز عن مقاتلة اسرائيل والانتصار عليها والاقتناع بكونها أمراً واقعاً لايقبل الانكار، وتجلت صريحة بلا حياء، مع «معاهدة السلام» التي وقعها أنور السادات.

واذا كنا قد أشرنا آنفاً الى أن بحث الأسباب التي أبرزت هذه المواقف جمعاء تخرج عن أهداف هذا المقال، ويضيق بها المجال، الا أننا نشير سريعاً، الى كون هذا التيار قد تنامى في ظل الشكوى المستمرّة، مما أسمي بـ«التجاوزات» و«الأخطاء»، وكبر وتضخم نتيجة عدم معالجتها والتصدي لها بحزم، رغم استمرار النقد لها من فئات مناهضة للمقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية المؤيّدة لها، وأحياناً أخرى كثيرة من فئات

داعمة لها ومساندة، بل ومتحالفة معها.

هل كان بالامكان وقف هذه «التجاوزات» و«الأخطاء» المسمّاة كذلك طيلة سنوات؟؟ أو أنها — في حقيقتها — عبرت عن خلل في بنية التحالفات السياسية الأساس القائمة على الساحة اللبنانية؟ أم تراها كانت تطال البنى نفسها التي تأتت عنها هذه التحالفات، وما أنتجته من سلوك سياسي وفردي يومي؟

لا يرغب هذا المقال في بحث هذه التساؤلات الآن، لكنها دون شك، ساهمت كلها في نمو وتضخم هذا الاتجاه الثالث الذي رأى في «مهادنة» اسرائيل، والسكوت عما تفعله، فرصته للخلاص من ظروف بدت في لحظاتها الأخيرة وكأنها تقوده الى طريق مسدود، ودونما أفق للخلاص، بعدما انهار البرنامج الوطني الديمقراطي للاصلاح في لبنان تحت وطأة الرغبة في الوفاق اللبناني غير المستند الى أساس جدّي، وتحت تأثير انحسار موجة القتال ضد اسرائيل بعد وقف النار المتتابع المراحل في لبنان، منذ الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨، وما تلاه من توسع وانتشار لقوات الطوارىء الدولية، اضافة الى أسباب عدّة أخرى وكثيرة.

وكائناً ما كان الأمر، فقد استطاع الموقف الرسمي اللبناني، أو ما اصطلح على تسميته «بموقف الدولة»، أن يستفيد من هذا الموقف ونمو التيار الشعبي المؤيّد له، فيسكت عن الغزو الاسرائيلي للأراضي اللبنانية، ويمتنع عن ادانته أو استنكاره، برغم أنه هدأ مستريح البال والخاطر على أطراف القصر الجمهوري في بعبدا. ورفض أن يقدّم شكوى رسمية الى مجلس الأمن الدولي ضده، أو القبول بمشروع قرار مصري — فرنسي مشترك. ولم يبدُ خلال هذه الفترة، أن الجيش اللبناني يمتلك قراراً بالتصدي الحازم والجدّي. وباستثناء رسالة رئيس الجمهورية اللبناني التي يستنكر فيها تدمير بيروت — بعد فترة من الحصار، والاحتجاجات الصادرة عن رئيس الحكومة اللبنانية على وحشيّة القصف الاسرائيلي التي فاقت كل حدود، والتي بلغت في لحظة من اللحظات درجة دفعته الى «استقالة» عاد عنها لاحقاً، وهي كلها أمور كانت الأغلبية الاسلامية المتعرضة لنار الغزو الاسرائيلي تضغط بصورة قويّة متسبّبة بها — فانه بالاجمال، لم يخرج الموقف الرسمي اللبناني عن حدود «التنسيق» مع الموقف الأميركي، و«الوساطة» مع الطرف الفلسطيني، و«السكوت والمهادنة» تجاه الطرف الاسرائيلي.

ترى، هل كان ممكناً انتظار موقف مخالف من «الدولة اللبنانية» في زمن «معاهدة الصلح» التي افتتحتها مصر، وفي أيام «مشاريع السلام» التي ما تزال تتواصل مذّاك؟؟ وهل كان ممكناً أن نرى منها تصدّياً وصموداً حين لا تصدي ولا صمود؟ أما الدعم العسكري والسياسي العربي، فلم تثبت الأحداث أنه تعدى بصورة جدّية حدود الكلام المعلن. وبكل حال، لم يصل الى مستوى الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل والموقف المناهض لحركة التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في المنطقة.

وكيفما كان الجواب على هذه الأسئلة، وقد يكون بعضه محرجاً أو بغير أوانه اليوم، فمما لا شك فيه، أن موقف «المهادنة» في منعطفات التاريخ الحاسمة ولحظاته الأشد خطورة من عمر الصراع العربي الاسرائيلي، انما صبّ في صالح استمرار العدوان الاسرائيلي، وفوزه بالكثير من أهدافه وأمانيه في لبنان والمنطقة العربيّة.

خاتمة مؤقتة لحديث ذي شجون: اذا كان الكثير قيل ويقال اليوم، فان أكثر منه لم يقل بعد، وهو بالتأكيد أشد خطورة، وقد لا يتسع له صدر النشر الاعلامي، حيث مفاعيل الغزو الاسرائيلي تعمّم صمتاً عربياً مفروضاً أصلاً منذ زمن بعيد، حتى حين يتكلم وينطق.

لكن الأكيد الذي لا جدال فيه، أن لبنان، لم يواجه الغزو الاسرائيلي موّحداً، كما أن القوى الوطنية فيه قد واجهته منعزلة منفردة في صراع غير متكافىء لأسباب متنوعة ومتعدّدة. وأن الانقسام السياسي والاجتماعي القائم فيه، عكس نفسه على مسار الأحداث في كل لحظة من عمر الغزو الاسرائيلي، فاتخذت فيه الأحزاب والقوى والكتل والتجمعات المواقف السياسية التي شكلت الخاتمة المنطقية لمسار قديم العهد، متسم بـالانقسام والصراع، ولم يُفْعَل الكثير لتخطيه أو الخلاص منه.

...وكالمعتاد ــ في التاريخ العربي الحديث ــ واجهت الغزو الاسرائيـلي، عربيـاً ولبنانياً، شعوب وطوائف وشيع وملل وقبائل وأفخاذ، لم تعدّ له ما استطاعته من قوة، ولا أرهبته برباط خيل، ولا استعصمت في ذلك كله بحبلٍ من الوحدة متين...

حجم المشاركة العربية في حرب لبنان ودوافعه

أحمد شاهين

نشبت على أرض لبنان معارك بين القوات الاسرائيلية، والقوات الفلسطينية ــ اللبنانية المشتركة، خلال الفترة الممتدة بين ١٩٨٢/٦/٤ و ١٩٨٢/٨/١٢.

كما دارت مفاوضات سياسية حول ما ترتب على تلك المعارك، بدءاً من الأيام الأولى للاجتياح الاسرائيلي للبنان الذي بدأ يوم ١٩٨٢/٦/٦، شارك فيها العالم أجمع، كل بصيغته، وحسب تأثيره، وانتهت تلك المفاوضات في ١٩٨٢/٨/٢١ برحيل المقاومة الفلسطينية عن بيروت، وتوزعها على عدد من الدول العربية التي قبلت استقبالها. وذهب بعض المراقبين الى حد تشبيه تلك المفاوضات بمفاوضات السلام في فيتنام، في حينه.

وقد شاركت سوريا في المعارك العسكرية يومي ٩ و١٩٨٢/٦/١٠، وانتهى الأمر الى اتفاق على وقف اطلاق النار في ١٩٨٢/٦/١١. ثم تجددت المعارك بين سوريا واسرائيل في منطقة بحمدون يومي ٢٤ و١٩٨٢/٦/٢٥، وانتهت أيضاً الى اتفاق على وقف اطلاق النار، بعد أن تمكن الاسرائيليون من احتلال طريق بيروت ــ دمشق في تلك المنطقة.

عدا ما ذكر عن المشاركة السورية في حرب لبنان، وإذا تجاوزنا المشاركة الشعبية اللبنانية، شاركت جميع الدول العربية في المفاوضات السياسية، منفردة ومجتمعة، على محورين هما:

□ **المحور الدولي**: وذلك في اطار نشاطات الأمم المتحدة لوقف الحرب في لبنان.

□ **المحور الأميركي**: وذلك عبر دوام الاتصال بالادارة الأميركية كي تعمل على انهاء الحرب في لبنان من خلال تأثيرها على اسرائيل.

والملاحظة الأساسية على المشاركة العربية في حرب لبنان، أنها اقتصرت أولاً على الجانب السياسي، وركزت ثانياً على الدور الأميركي.

فلماذا اقتصر شكل المشاركة العربية على هذا الجانب؟ ولماذا تركز في هذا الاتجاه؟

سيادة نهج التسوية السلمية

كانت حرب ١٩٧٣ منعطفاً توج الاتجاه الذي بدأ يطرح وجوب التعامل مع الواقع،

والاقرار بأن وجود اسرائيل في منطقة الشرق الأوسط حقيقة قائمة. وقد عبر السادات، في حينه، عن هذا الاتجاه بالقول «أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب العربية ــ الاسرائيلية». وأقرت الدول العربية في مؤتمري الجزائر والرباط تباعاً، أنها ستنتهج أسلوب البحث عن «سلام عادل ودائم وشامل للمنطقة»، مع تخليها عن الوصاية على الشعب الفلسطيني، واقرارها بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي والوحيد. ولم تنفك الدول العربية بعد ذلك عن الاعلان، في كل مناسبة، عن استعدادها لدعم ومساندة هذا الشعب كي يتمكن من تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه. لكن وضع الشعب الفلسطيني في الشتات، واستمراره في اعتماد نهج الكفاح المسلح لتقرير مصيره من على أرض غير أرضه أساساً (لبنان) جعلاه عرضة لضغطين، عسكري من قبل اسرائيل، وسياسي من قبل الدول العربية.

فاسرائيل رأت منظمة التحرير الفلسطينية، وما تحمله من طموحات، مشروعاً نقيضاً لمشروع دولة اسرائيل، بل أن بعض الساسة الاسرائيليين، ومنهم مناحيم بيغن، رأى في الصراع مع الفلسطينيين صراعاً على الوجود.

أما الدول العربية، وانطلاقاً من حساباتها القطرية، رأت في استمرار العمل العسكري الفلسطيني ضد اسرائيل، صاعقاً قد يفجر المنطقة برمتها في كل لحظة، كما لم يكن ممكناً اقامة سلام مع اسرائيل، دون قبول الشعب الفلسطيني بمثل هذا السلام. خاصة بالنسبة لدول المشرق العربي المتاخمة لاسرائيل (الأردن، سوريا ولبنان). وما كان ممكناً احتواء هذا الشعب، كما لم يعد ممكناً نزع قضيته منه. وظلت محاولة السادات كسر «الحاجز النفسي» يتيمة، حيث لم تلحق بركبه أية دولة عربية أخرى. وظلت منطقة الشرق الأوسط على بركان يهدد بالانفجار كل يوم. فكانت معارك ١٩٧٨ في لبنان بين اسرائيل والمقاومة الفلسطينية. وكانت معارك ١٩٨١ في لبنان أيضاً. ثم خاضت اسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية في لبنان في ١٩٨٢ أطول وأشرس حرب عرفتها المنطقة، باعتراف الاسرائيليين أنفسهم.

الوضع العربي بين كامب ديفيد وحرب لبنان

اتفق العرب جميعاً، بعد حرب ١٩٧٣، على أن التسوية السياسية، هي السبيل الى السلام في المنطقة، واختلفوا على الشكل والسبيل الى ذلك. فحتى زيارة السادات للقدس في ١٩٧٧، كان البحث يجري بين العرب حول الذهاب الى مؤتمر جنيف للسلام في وفد جماعي يضم الفلسطينيين، أو في وفود منفردة يتمثل في بعضها الفلسطينيون. واختلفوا في ذلك، فخطا السادات خطواته الأولى منفرداً، عندما عقد اتفاقية سيناء الثانية، في ١٩٧٥، بينما كانت الحرب الأهلية في لبنان دائرة. وكانت نتائج تلك الحرب، ودخول سوريا فيها بثقلها العسكري مدخلاً لمصالحة مصر وسوريا (قمة الرياض المصغرة في ١٩٧٦). ثم عادوا فاختلفوا بعد زيارة السادات للقدس. وانقسموا الى «متشددين» ضد تلك الزيارة، حيث تشكلت من هؤلاء المتشددين جبهة دول الصمود والتصدي التي ضمت سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية وطبعاً منظمة التحرير الفلسطينية. و«معتدلين» ضمت الدول العربية الأخرى التي تريثت بانتظار رؤية نتائج زيارة السادات. ثم اتفق الجميع

على مصر بعد أن وقعت اتفاق كامب ديفيد.

ومنذ قمة بغداد في ١٩٧٨ التي اتفق فيها الزعماء العرب، المتشددون والمعتدلون، على مقاطعة مصر، وقمة تونس التي جاءت تأكيداً على وجوب تنفيذ مقررات قمة بغداد، خاض الزعماء العرب فيما بينهم صراعاً معلناً وخفياً، على هذا الأمر أو ذاك من شؤون المنطقة. وكان ردهم على خروج بعضهم عن الاجماع العربي رخواً اقتصر على الادانة والدعوة للالتزام بمقررات قمة بغداد (السودان وعمان). ولم يستطع الزعماء العرب الاتفاق على أي أمر، بل أن الخلافات بينهم تزايدت بعد انتصار الثورة في ايران بين مؤيد لها ومعارض، وتفاقم هذا الخلاف بعد نشوب الحرب العراقية ــ الايرانية، حيث وقف البعض الى جانب ايران والبعض الآخر الى جانب العراق.

في ظل هذا التشرذم العربي نشبت حرب لبنان، فما الذي كان بامكان الحكومات العربية تقديمه للفلسطينيين في هذه الحرب؟

تقديرات عربية أولية للحرب

يسود في الوطن العربي اعتقاد حول اسرائيل مفاده، أن ما من دولة عربية تستطيع بقواها الذاتية منفردة مواجهة اسرائيل عسكرياً، وأن أي حرب تخوضها مثل هذه الدولة سينحسم أمرها لصالح اسرائيل خلال أيام، إن لم يكن خلال ساعات.

في ضوء هذا الاعتقاد العام، كان التوقع السائد في العالم العربي، أن الحرب في لبنان ستحسم خلال يوم أو يومين؛ وكان هذا أيضاً تقدير اسرائيل. وعلى هذا الأساس، لم تكن هناك فرصة، وفق هذا التقدير، لتوفير موقف عربي جماعي تجاه الحرب. وستبقى الامكانات العسكرية، إذا تقرر استخدامها، بحدود امكانات كل دولة بمفردها، وسيكون استخدامها متعلقاً بقرار الدولة صاحبة الأمر.

كما أن المعركة السياسية ستبدأ بعد مثل هذه الحروب، وسيكون هناك فرصة للتشاور واجراء الاتصالات بين هذه الدول. لكن حساب البيدر لم يكن كحساب الحقل. فالحرب طالت واستمرت الى درجة بدا كأنها لا نهاية لها، خاصة بعد أن بدأت معركة بيروت. فبعد أن تجاوزت الحرب يومها السادس، وقفت القوات الاسرائيلية «التي لا تقهر» أمام خلدة عاجزة عن احتلالها، ودخلت سوريا الحرب ليومين بقرار خاص بها.

كما اتضح بعد أن بدأت معركة بيروت، أنها حرب مفتوحة، فتحرك الزعماء العرب بحيوية بحثاً عن حل لمشكلة بيروت. وهكذا عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً لهم، توزعوا بعده الى وفود بدأت تجوب العالم داعية لوقف الحرب في لبنان. وكان أهم الوفود ذلك الذي ضم وزيري خارجية سوريا والسعودية، خدام والفيصل، الذي توجه الى الولايات المتحدة الأميركية، حيث بحث الوضع مع رجال الادارة الأميركية.

تعليق على ما حدث

ان شكل المشاركة العربية في حرب لبنان، واقتصاره على الجانب الديبلوماسي من جهة، وتركيزه على الدور الأميركي من جهة ثانية، يطرح مسألة البحث في التوجهات السياسية للدول العربية، منظوراً إليها من زاوية طبيعة هذه الدول ومصالحها من جهة

ومن ثم موقفها من مسألة الصراع العربي ــ الاسرائيلي ووسائل حله.

لقد رأى البعض، بانفعال، أن هناك مخططاً متفقاً عليه، عرابه الولايات المتحدة، واداته اسرائيل، مدعوماً من الحكومات العربية بالصمت، لانهاء منظمة التحرير الفلسطينية. وأصحاب هذا الرأي يستندون الى مفاهيم قائمة في الأذهان عن العرب والعروبة كأمة واحدة، تشغلها قضايا مشتركة، الخ ذلك من المفاهيم. لذلك كانت خيبتهم بالعرب والعروبة دافعاً الى رؤية وجه المؤامرة فيما جرى في لبنان.

لكن الواقع أقوى من المفاهيم. فالعرب في وضعهم الراهن، ليسوا أمة واحدة، كما أن القضايا ذات الاهتمام المشترك لاتشكل الهم الاساسي للدول العربية، ولا تستثنى قضية فلسطين من ذلك.

فالشؤون القطرية تقع في المكان الأول من اهتمامات الأنظمة العربية، سواء على صعيد تثبيت الأوضاع السياسية فيها، أو ترسيخ البناء الاقتصادي (خطط التنمية). ومن هذا المنطلق، تنظر كل دولة الى مسألة الصراع مع اسرائيل بمقدار مايمسها الأمر كدولة. فالدول المحاذية لاسرائيل يختلف وضعها ودورها من الصراع عن الدول البعيدة. ويمكن رؤية ذلك في تقسيم الدول العربية المتفق عليه فيما بينها الى دول مواجهة، ودول مساندة.

يقابل ذلك على الصعيد الفلسطيني الاتجاه الذي ساد الأوساط الفلسطينية المنظمة، والقائل بوجوب استقلال القرار الفلسطيني. وجاء ذلك في الاطار الموضوعي للوضع العربي الذي بدأ يترسخ ككيانات قطرية، بالرغم من الاحتفاظ بالشعارات القومية، بعد هزيمة ١٩٦٧، ان لم يكن قبل ذلك، حيث يمكن التقاط دلائل هذا التوجه منذ مؤتمر القمة العربي الأول في ١٩٦٤ الذي كرس مفهوم التضامن العربي.

تأسيساً على ماتقدم، يمكن رؤية التمايز الواضح بين الموقف الفلسطيني من مسألة الصراع مع اسرائيل، والموقف العربي من الموضوع ذاته. فبقدر ماكان الفلسطينيون معنيون باستمرار المواجهة لتحرير أراضيهم من الاحتلال الاسرائيلي، بقدر ماكانت الأنظمة العربية تدرس سبل الوصول الى صيغة من التعايش مع اسرائيل، سواء بالاعتراف المباشر بها (مصر) أو مداورة اذا أمكن، كما سعى الآخرون لتحقيقه. والموقف الاسرائيلي المتميز أيضاً تجاه الفلسطينيين، وتحديداً تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، ككيان على الطريق، والموقف من الأنظمة العربية. ففي حين تابعت اسرائيل شن حروبها على الفلسطينيين (١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٢)، شددت من ترسيخ مفهوم الردع بالنسبة للأنظمة العربية الأخرى. وكان البيان الاسرائيلي الأول عن بدء عملياتها في لبنان في الحرب الأخيرة اشارة واضحة الى أن حربها مقتصرة على الفلسطينيين، وهي ستتجنب الاصطدام بالسوريين. وكان الاصطدام الذي حصل مع السوريين في البقاع الغربي وبحمدون من قبل التأكيد على مفهوم الردع الاسرائيلي للدول العربية الأخرى، ونجحت اسرائيل في ذلك عبر ضربها للصواريخ السورية في البقاع اللبناني.

وهكذا، هل كان منتظراً من الدول العربية أن تقدم غير ماقدمته في حرب لبنان؟

من منظور وضع الدول العربية الذي كان قائماً قبل الحرب ماكان منتظراً من تلك الدول غير ماقامت به. أما بالنسبة لامكانياتها والأوراق التي كان بامكانها استخدامها،

فهذا أمر آخر. لكن ما قيد استخدام تلك الأوراق بدءاً من القوة العسكرية، مروراً بالقدرة الاقتصادية (النفط، والأرصدة المالية لدول النفط) وانتهاء بالضغط السياسي، هـو أن الحرب فاجأت جميع تلك الدول، سواء بعنفها أو اتساعها أو الأهداف التي طرحتها اسرائيل على أساسها. وهكذا كانت الدول العربية تعمل خلال الحرب على حل مشاكلها فيما بينها أولاً، كي تتمكن من الاتفاق على الخطوات التي ستقوم بها. وكان الوقت يمر، والقصف الاسرائيلي يستمر، والدول العربية تعيش انتظار النتيجة التي كانت أميركا ترتب لها مستفيدة من الحرب وكل ما ترتب عنها.

النهب الاسرائيلي لمركز الأبحاث
إبادة الجنس وإبادة الذاكرة

قام الجيش الاسرائيلي، خلال غزوه بيروت الغربية في منتصف أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، بالاعتداء على مركز الأبحاث الفلسطيني، كغيره من المؤسسات الفلسطينية واللبنانية المماثلة؛ حيث نهب وسلب معظم محتوياته وأتلف ما بقي منها، موقعاً فيه خسائر مادية كبيرة تقدر ببضعة ملايين من الليرات اللبنانية، وذلك عدا عن الخسائر المعنوية.

ومركز الأبحاث الفلسطيني الذي تأسس في بيروت بقرار من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، سنة ١٩٦٥، بهدف توثيق القضية الفلسطينية واعداد الأبحاث والدراسات عنها، ما لبث أن حظي، أثر تأسيسه بفترة قصيرة، باعتراف الحكومة اللبنانية التي منحته، مع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، صفة مؤسسة دبلوماسية تتمتع بالحصانات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية الأجنبية. ولا يزال المركز يتمتع بهذه الحصانة حتى اليوم؛ وبصفته هذه، تابع المركز مزاولة نشاطه كالمعتاد، بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، مع أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢.

وعلى مدى السنوات السبعة عشرة، التي مرت على تأسيسه، برز مركز الأبحاث كمؤسسة فكرية ثقافية، تلعب دوراً واسعاً في ميدان البحث العلمي الخاص بالشؤون الفلسطينية والاسرائيلية بأبعادها العربية والدولية؛ وقام المركز بعمل واسع لجمع وحفظ وتصنيف كل ما يتصل بهذه المواضيع من وثائق وكتب، فأسس مكتبة وصلت موجوداتها الى نحو ٢٥ ألف مجلد، وقسماً للوثائق يعد واحداً من أهم أقسام الوثائق المتخصصة في هذا المجال. وطيلة هذه السنوات، دأب المركز على تقديم خدمات مجانية لجمهور الباحثين والدارسين وطلاب المعاهد والجامعات المعنيين بمسائل الصراع العربي ــ الاسرائيلي، عرباً كانوا أم أجانب. ومن جانبه نشر المركز أكثر من ٤٠٠ كتاب ومطبوعة مختلفة، يعد معظمها مراجع ذات شأن متميز في المجالات التي تناولتها. وفي خضم انتاجه هذا، ظلت «شؤون فلسطينية»، مجلته الشهرية المتخصصة، تصدر بانتظام منذ العام ١٩٧١ حتى اليوم؛ هذا، اضافة الى اصدار عدد آخر من النشريات الدورية وغير الدورية المتخصصة.

وفي عمله كله، اتبع المركز أساليب البحث العلمي الرصين، وتميزت أنشطته ونشرياته بالموضوعية وبالبعد عن الغرق في المتطلبات السياسية والدعائية المباشرة، مما جعله يتبوء مكانة خاصة، مشهوداً لها لدى المؤسسات الفلسطينية والعربية والعالمية وجمهور الباحثين والقراء المتتبعين لنشاطاته.

وبرغم تقلبات الظروف السياسية التي رافقت تطور العلاقات الفلسطينية ــ اللبنانية، فقد حرص المركز على أن يحتفظ بأطيب الصلات مع المؤسسات اللبنانية المعنية، الحكومية والخاصة. كما حرص على ممارسة دوره واستمرار نشاطه في بيروت دون أي مساس بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجمهورية اللبنانية؛ فضلاً عن تعاونه المباشر مع عدد كبير من الباحثين والكتاب اللبنانيين، الذين نفذوا مشروعات للمركز أو ساهموا في كتابة مواد مجلة «شؤون فلسطينية»، أو تفرغوا للعمل كلية فيه، اضافة الى عدد من الباحثين والعاملين من دول عربية أخرى.

وكان من الطبيعي أن نجاح المركز في القيام بدوره الكبير قد أثار حقد خصوم الشعب الفلسطيني، ولهذا تكررت المحاولات التي قامت بها اسرائيل وعملاؤها لشل نشاطه ولتدميره. وهكذا تعرض المركز لمحاولات تدمير مباشرة وأرسلت له طرود ملغومة عدة مرات قبل الاجتياح الاسرائيلي الأخير للبنان. أما أثناء هذا الاجتياح فقد جرت، خلال شهري تموز (يوليو) وآب (أغسطس) الماضيين محاولتان لتدمير المركز بكامله. وفي كلتي المحاولتين استخدمت سيارات ملغومة بمواد متفجرة تكفي لحرق وتدمير مبنى المركز بكامله لو أنها انفجرت بجوار المبنى كما كان مهيئاً لها. ولكن هاتين المحاولتين، مثل سابقاتهما، احبطتا بسبب يقظة العاملين في المركز، فانفجرت السيارات الملغومة بعيداً عن مبناه ولم تلحقا به سوى أضرار تناولت جدران المبنى الخارجية وزجاجه دون أن تمس الموجودات التي بداخله.

ولكن اسرائيل، على الرغم من فشل محاولاتها المتكررة، لم تتخل عن هدفها في تدمير المركز أو تعطيله عن العمل. ولذلك ما إن دخلت قواتها بيروت الغربية في ١٥/٩/١٩٨٢ حتى قامت وحدة من هذه القوات بمهاجمة مبنى المركز واقتحامه، بعد أن أخلاه آخر العاملين فيه قبل وصول الاسرائيليين بنحو ساعتين، ولم يبق فيه الا حراسه المدنيون.

وفور اقتحامها للمركز، شرعت الوحدة الاسرائيلية الغازية بعملية تخريب منظم استهدفت نهب محتويات المركز، ومن ثم القضاء كلياً عليه. وفي الوقت نفسه قامت المخابرات الاسرائيلية، أثناء وجودها في بيروت، بملاحقة المسؤولين عن المركز فاقتحمت عدداً من البيوت التي تفترض وجودهم فيها، وواصلت عملية المطاردة لحين خروج القوات الاسرائيلية من بيروت.

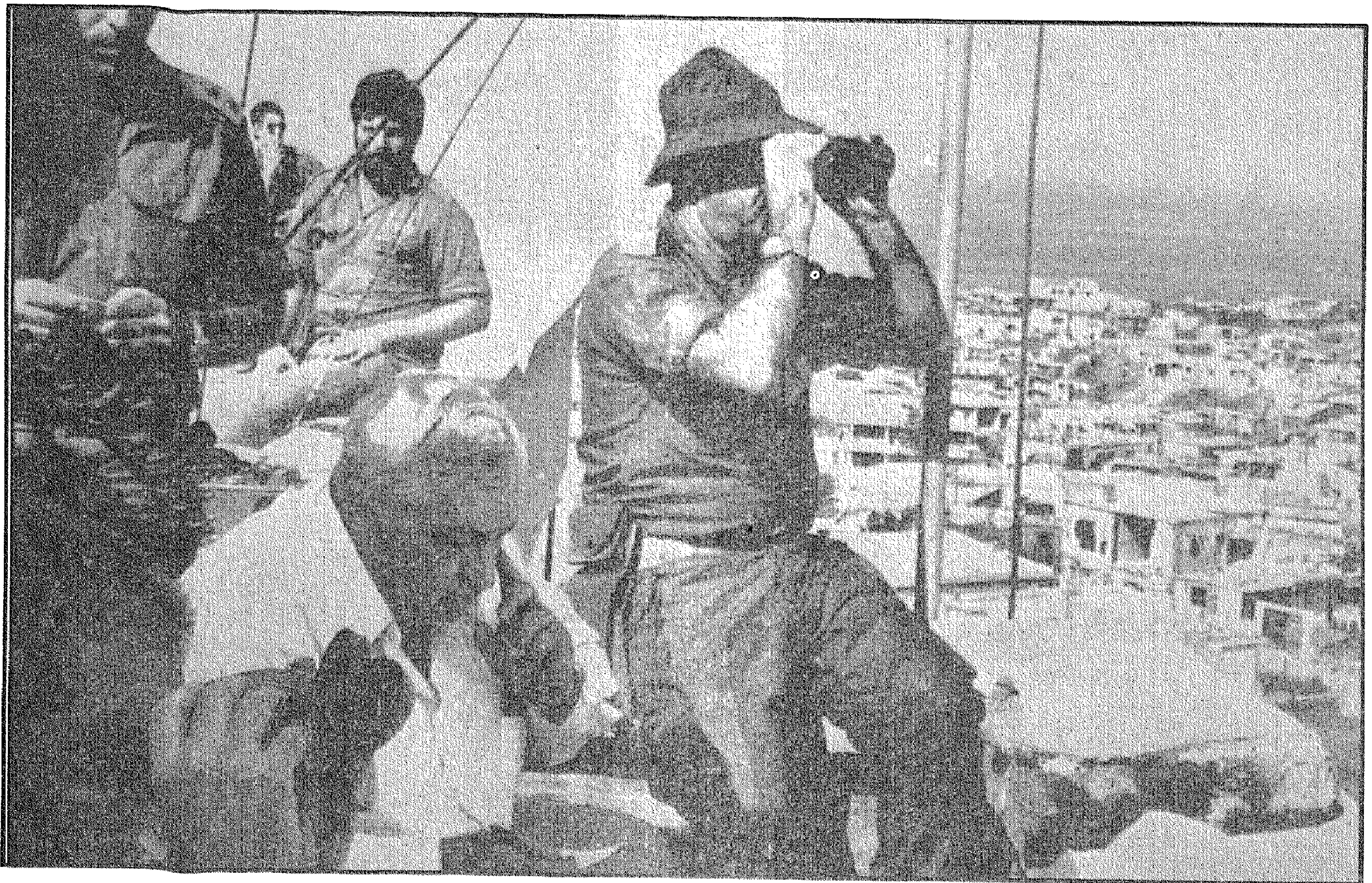
واذا كانت عملية المطاردة قد فشلت، فان عملية تخريب المركز قد نجحت في تحقيق أهدافها الاجرامية الى حد بعيد. فعلى مدى الأسبوع الذي بقيت فيه قوات الغزو الاسرائيلي في حي رأس بيروت، الذي يقع فيه مبنى المركز، تولت وحدة عسكرية اسرائيلية نهب موجوداته، فملأت حمولة شاحنات عسكرية عديدة، راحت تنقل معظم موجودات المركز في «قوافل» يومية تتجه مباشرة الى اسرائيل، ودمرت بقية الموجودات داخل المبنى.

ونتيجة لذلك انتقلت الى أيدي الغزاة الاسرائيليين مقتنيات المكتبة من الكتب العربية والعبرية والانجليزية والفرنسية، وبضمنها مئات الكتب النادرة ومئات المراجع الهامة والمخطوطات الثمينة. وكذلك مقتنيات الأرشيف من ملفات وأشرطة ميكروفيلم وكافة التجهيزات الهامة التي يستخدمها المركز في عمله من آلات لتصوير الوثائق وتصنيفها وقراءتها ومن أجهزة تسجيل وراديو وتلفزيون وآلات طابعة وناسخة. كما شملت المواد المنهوبة والمنقولة الى اسرائيل، كل ما هو في حالة جيدة من أثاث المركز بما في ذلك أجهزة الهاتف والتلكس والتجهيزات الكهربائية وطفايات الحريق والكراسي ومفروشات أرض الحجرات والأشياء الشخصية العائدة للعاملين في المركز.

وما بقي، عدا ذلك، مما لم يمكن نقله، أو مما لم يتوفر الوقت لنقله بسبب اضطرار قوات الغزو للانسحاب سريعاً من بيروت، فقد عبث به الغزاة فأتلفوا جزءاً منه وأحالوا الجزء الآخر الى أكوام من الفوضى والقذارة بهدف الحيلولة دون امكانية الاستفادة منها.

وقد جرى كل ذلك على مشهد من سكان الحي، وحتى دون أن يلجأ الغزاة الاسرائيليون لأي محاولة للتستر على مسؤوليتهم في هذه الجريمة بنسبها لأطراف أخرى، كما كان شأنهم حين حاولوا أن ينسبوا مسؤولية المحاولات السابقة للتعدي على المركز لأطراف أخرى.

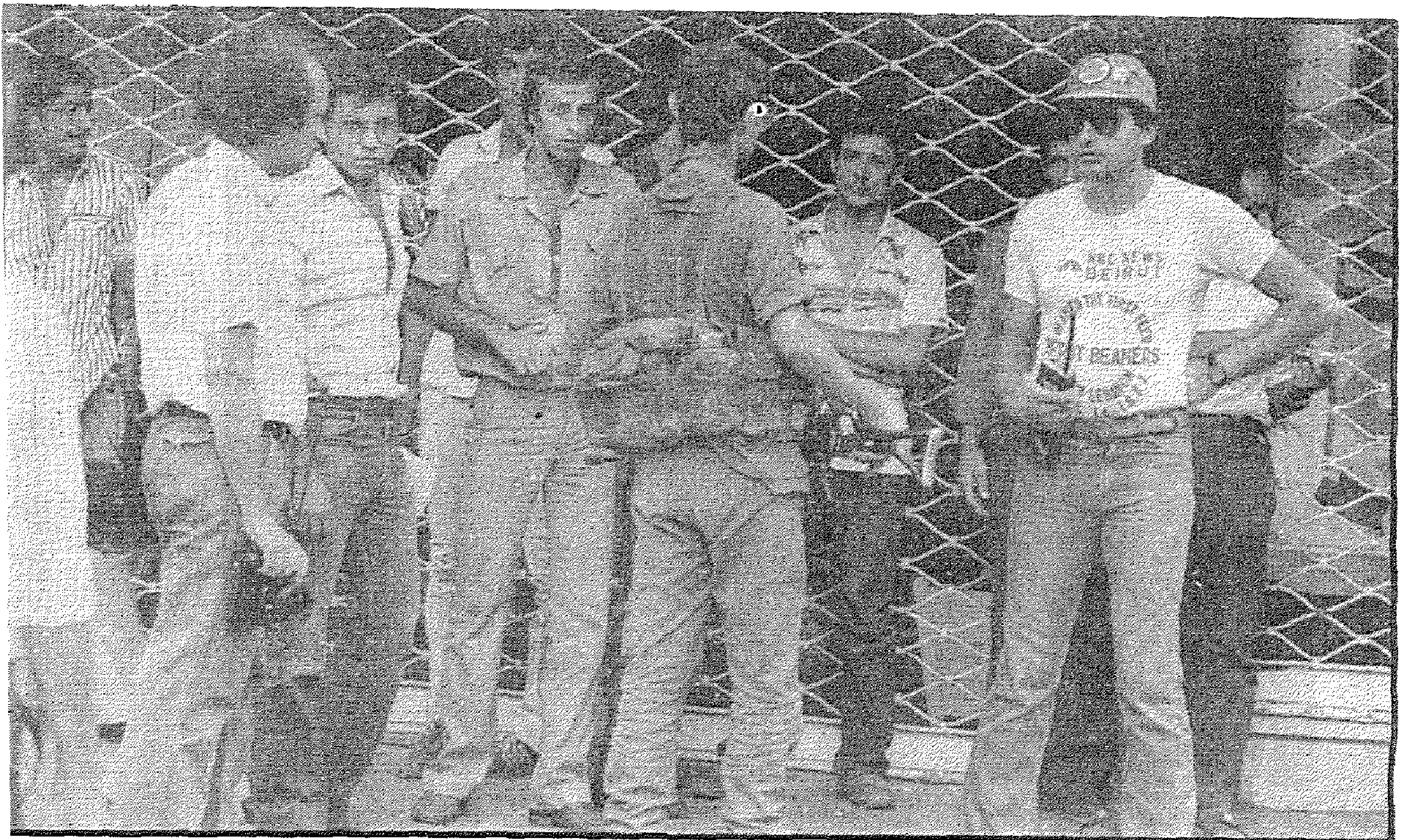
لقد انسحب الاسرائيليون مخلفين وراءهم الخراب شبه الكامل في مركز الأبحاث (كما يبدو في الصور المرفقة) غير آبهين بأن ما قاموا به من تخريب همجي لهذا الصرح من صروح الفكر والثقافة، مخالف لكل الأعراف والقوانين الدولية، بما فيها قوانين الحرب ذاتها التي تمنع المساس بالمؤسسات المدنية وتمنع خصوصاً المساس بالمؤسسات الثقافية وتجرّم من يتعرضون لها. وغني عن القول أن هذا العمل مخالف أيضاً للاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن فك الحصار عن بيروت وخروج المقاتلين الفلسطينيين منها، وللضمانات التي قدمتها دول عظمى بينها الولايات المتحدة الأميركية لضمان تطبيق هذا الاتفاق.

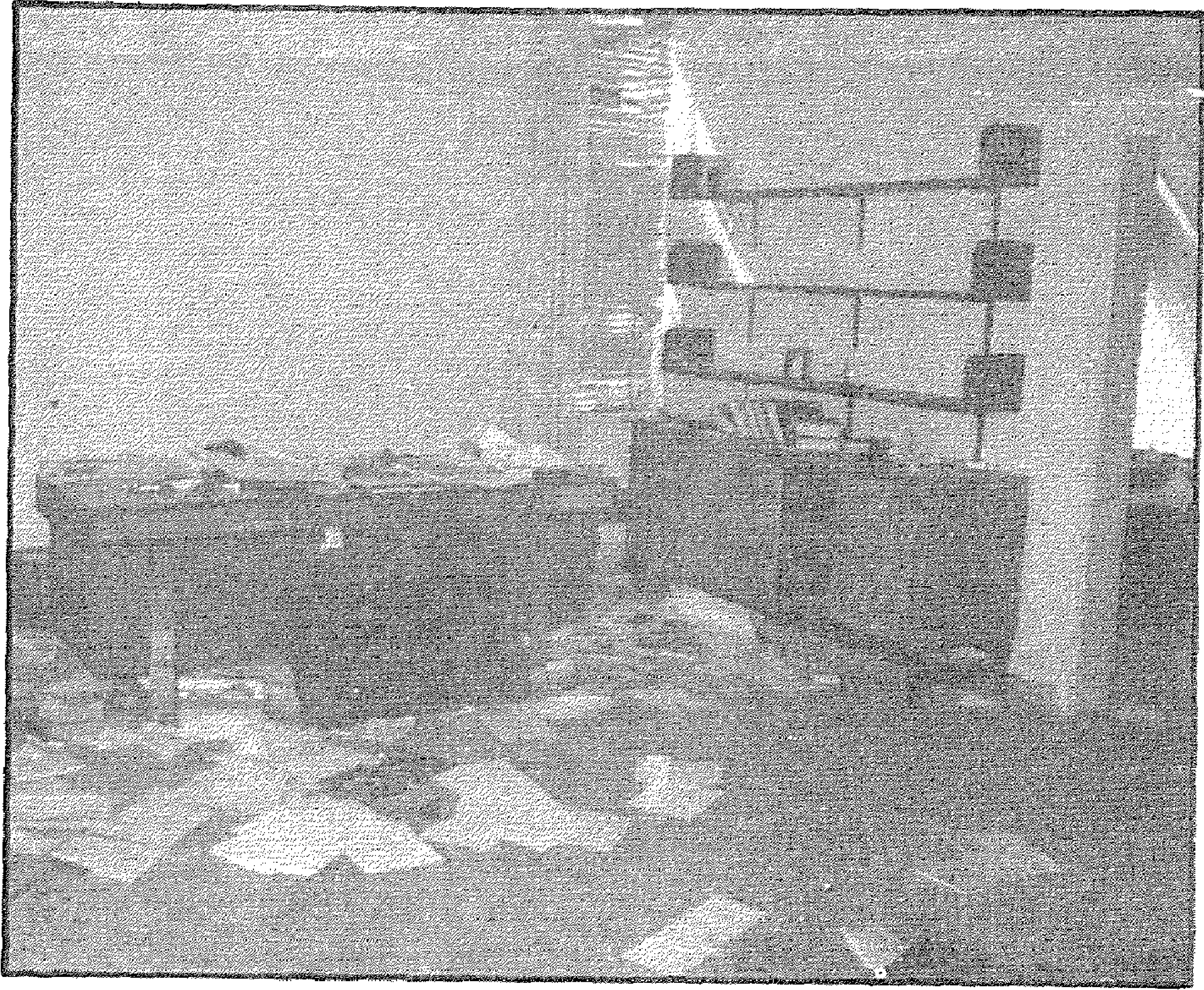


وزير الدفاع ورئيس الأركان الاسرائيليان، اريل شارون وروفائيل ايتان (١٥/٥/١٩٨٢ .A.P). في بيروت الغربية يشرفان على عملية الغزو، والجرائم التي ارتكبتها القوات الغازية.

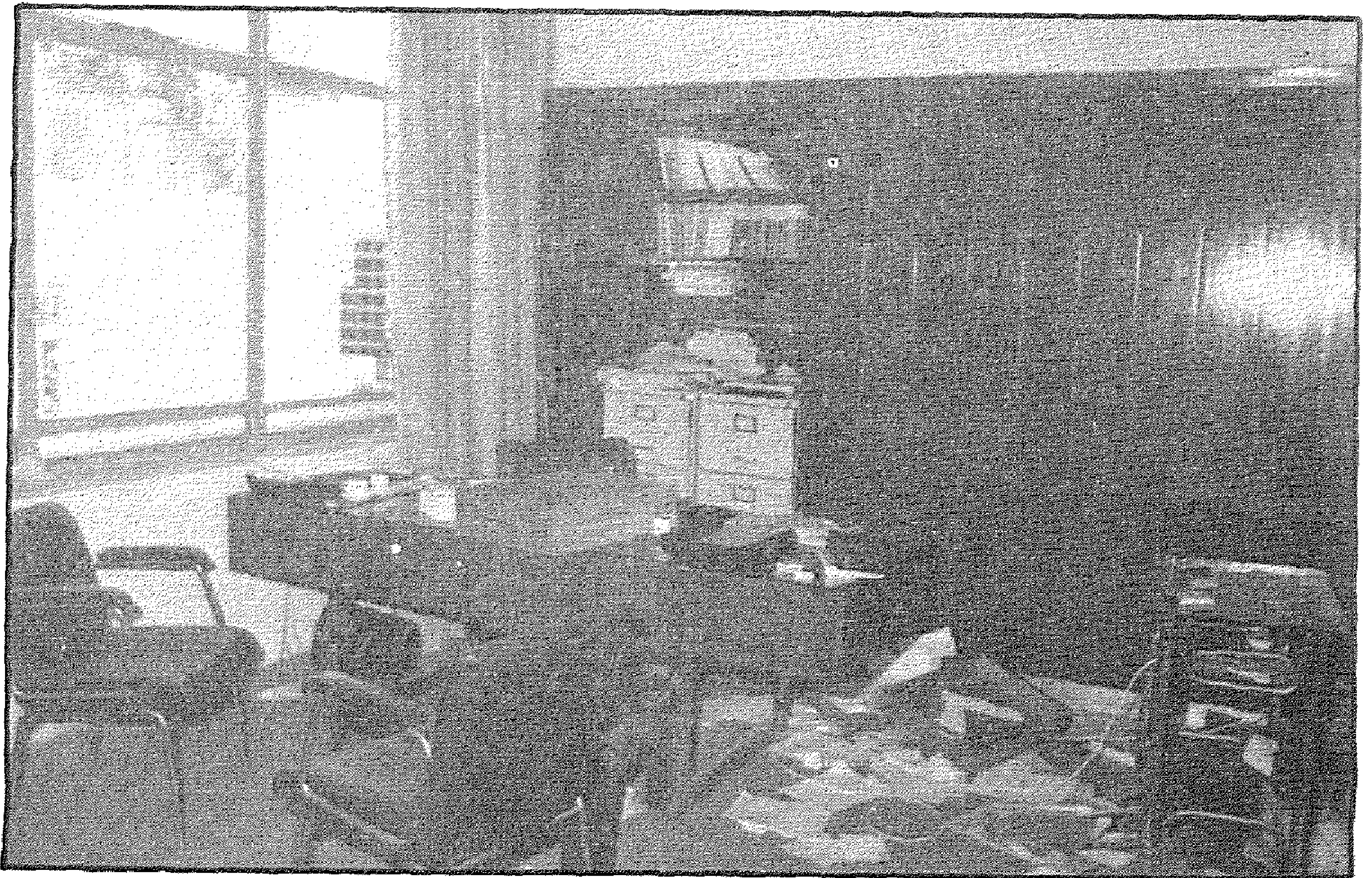
جنود اسرائيليون يقتحمون سوقاً تجارياً في بيروت الغربية
بعد أن غادرها المقاتلون الفلسطينيون

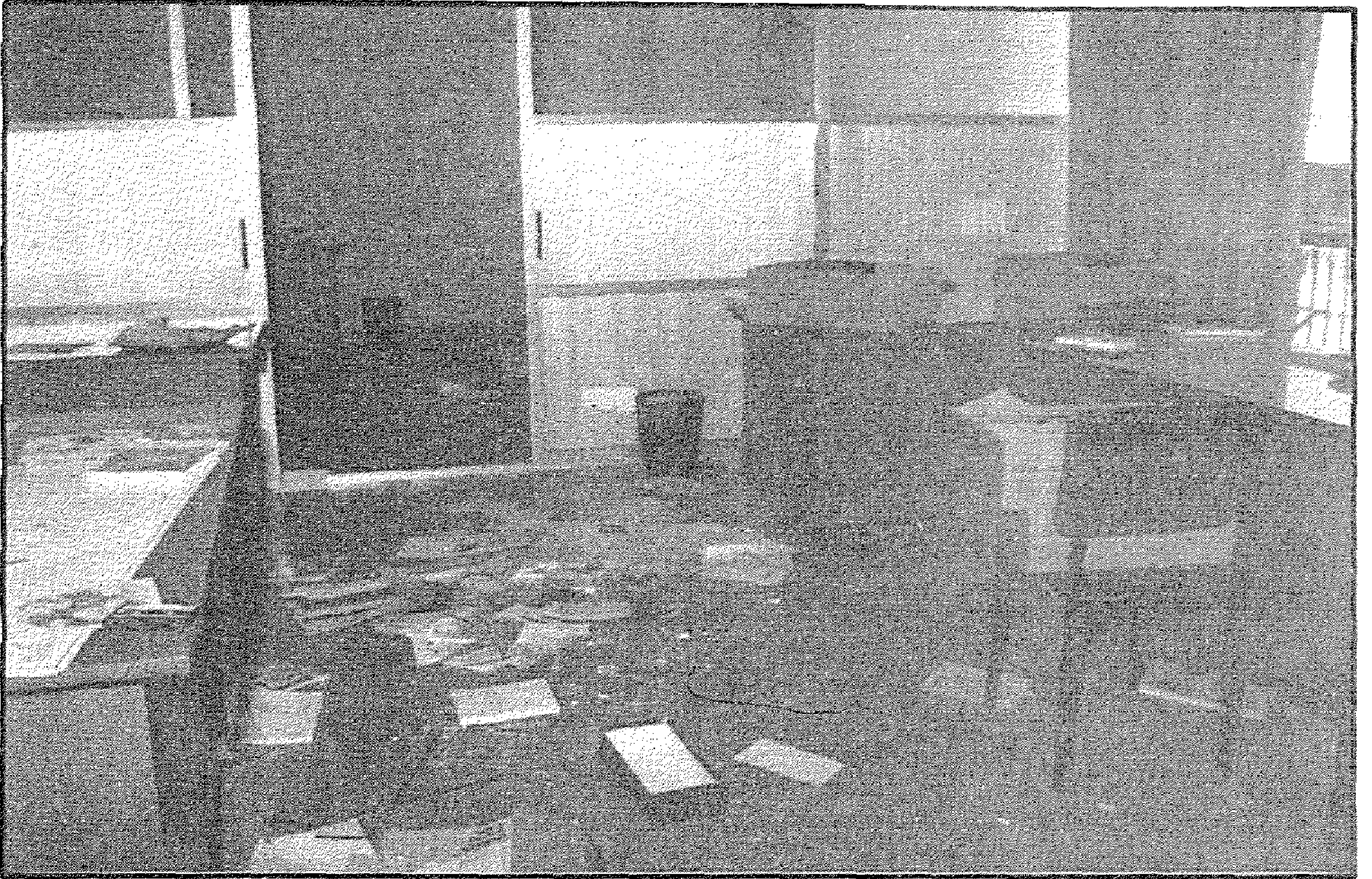
ويحتجزون المارة



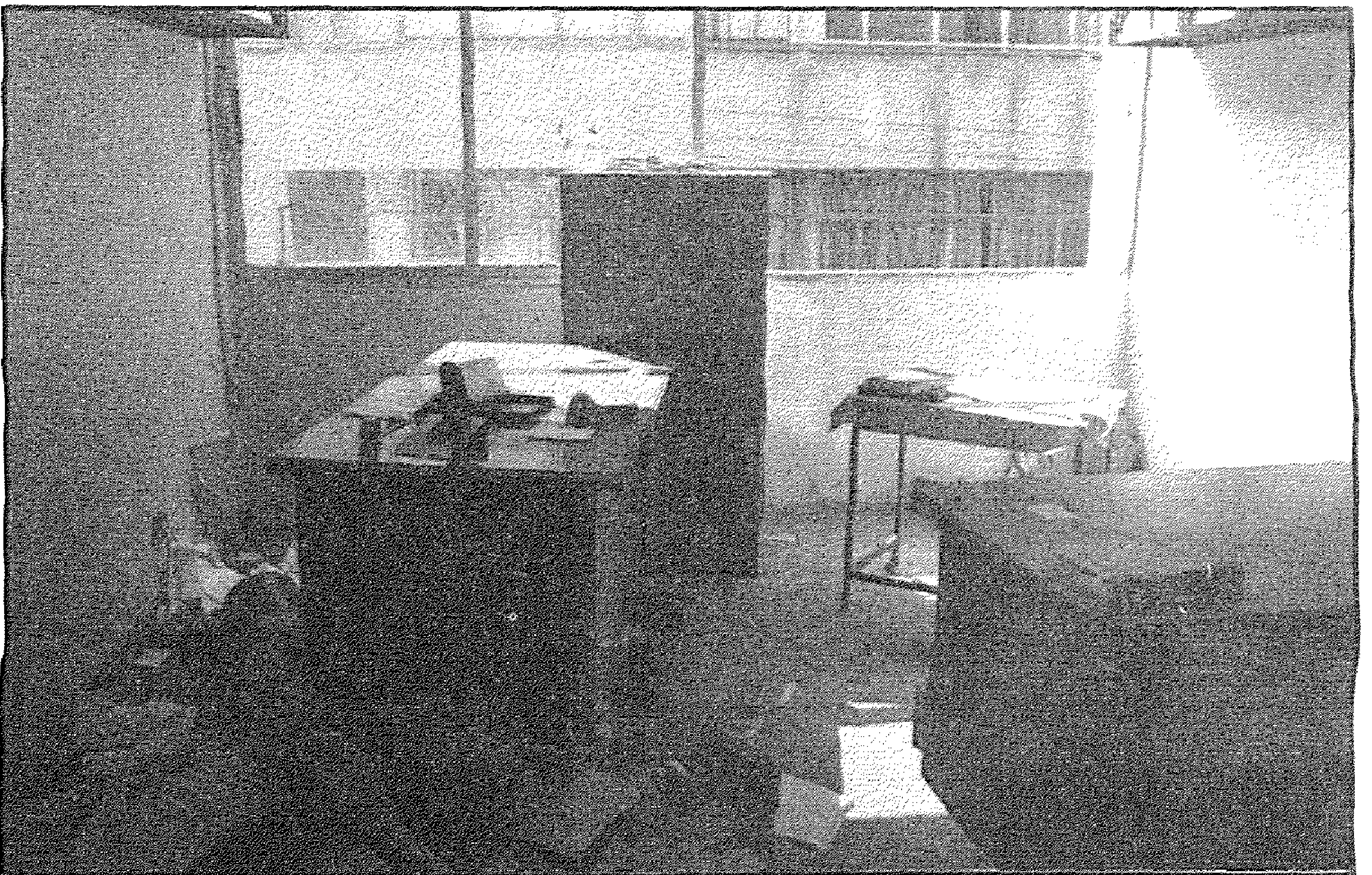


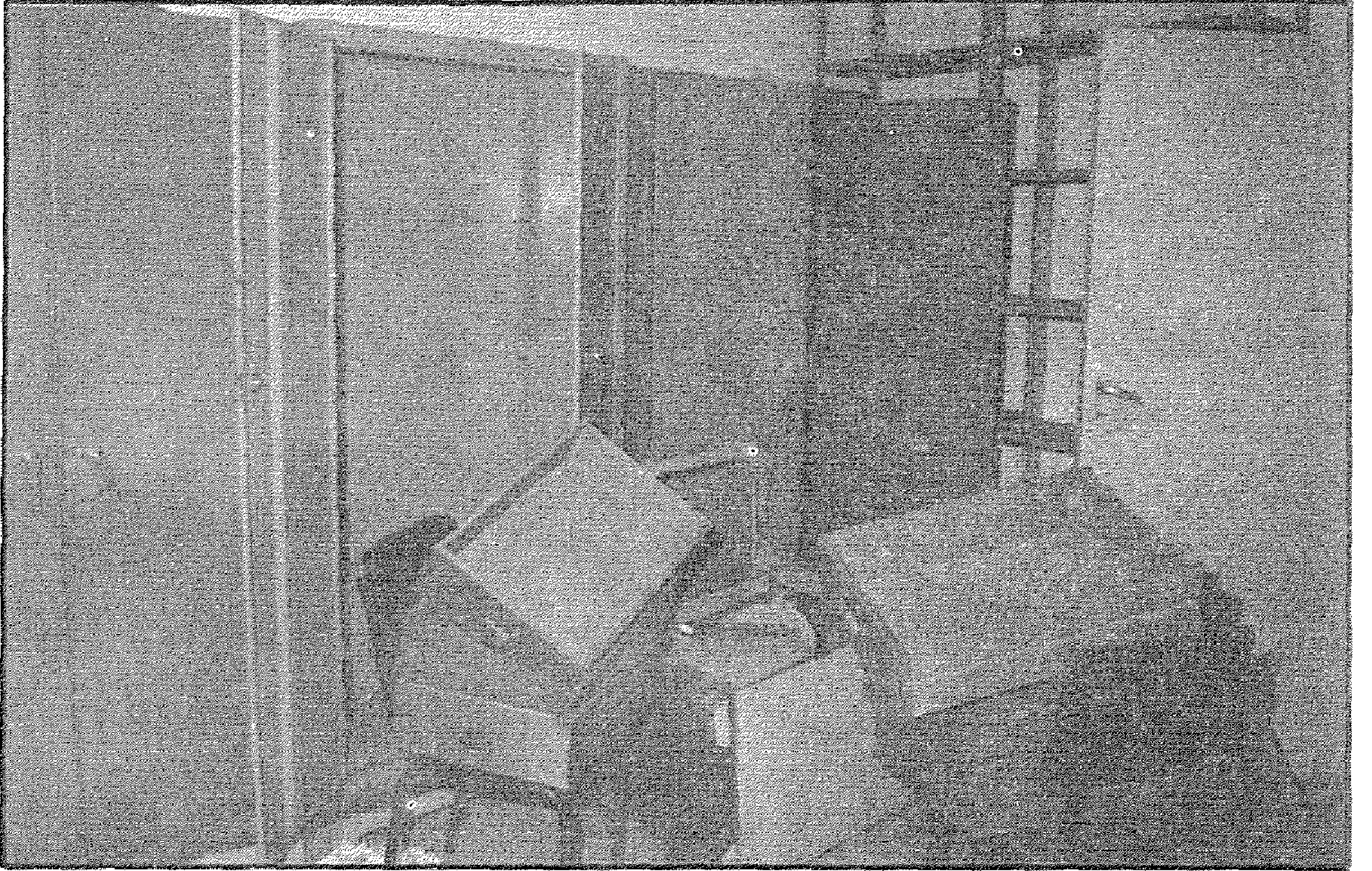
فوضى وتخريب في كل المكاتب

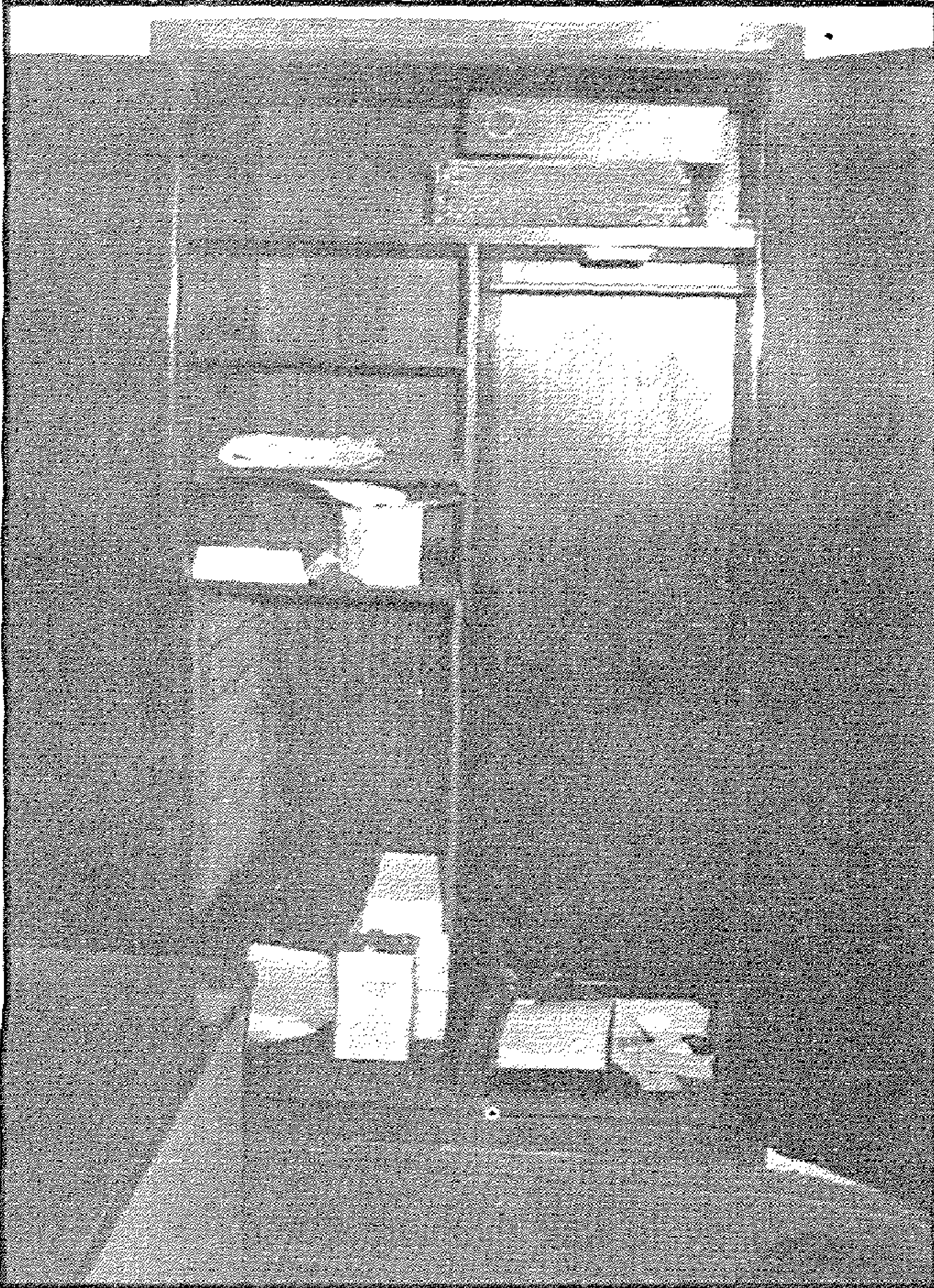




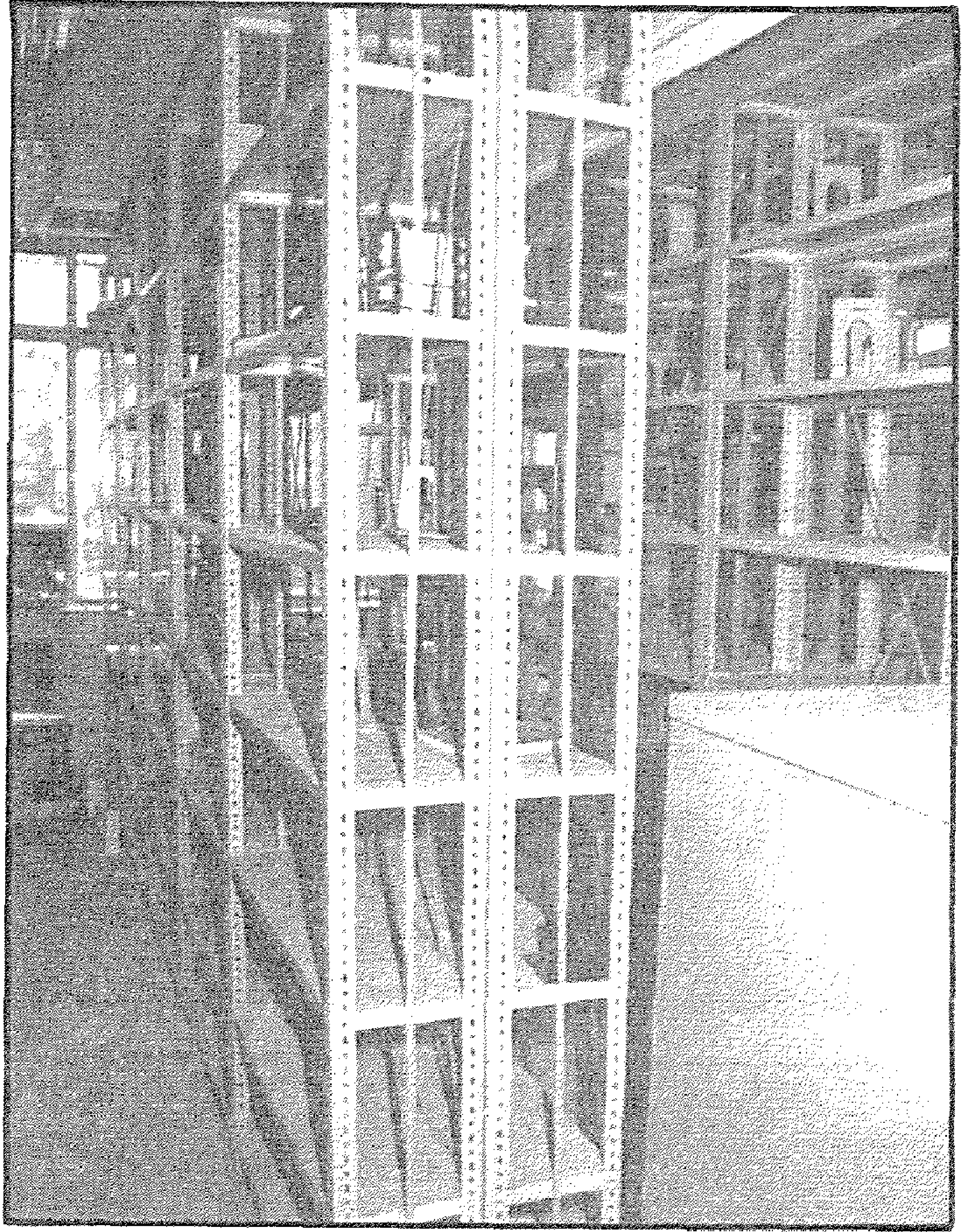
بعثروا كل الأوراق
وعبثوا في كل مكان



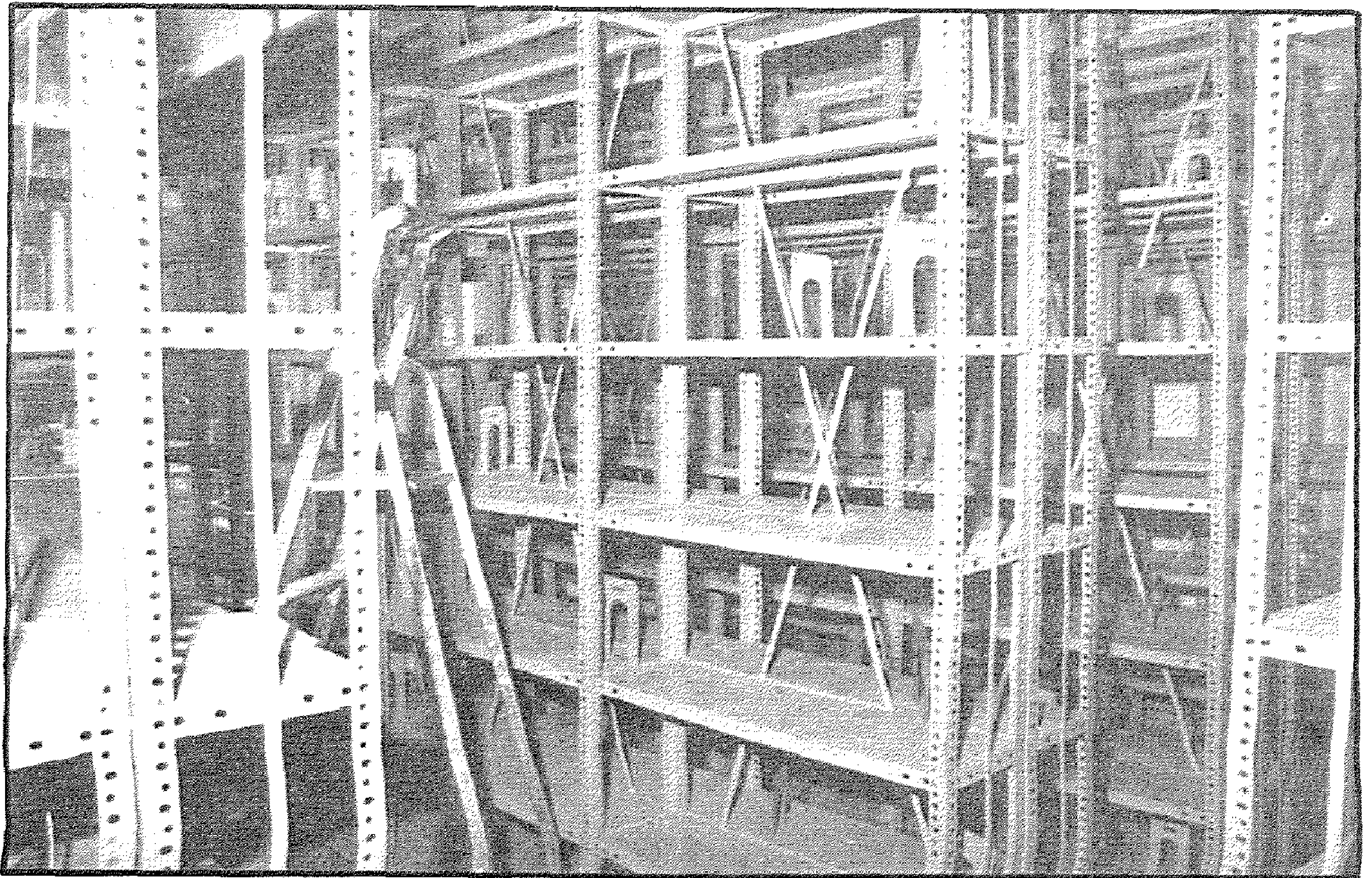


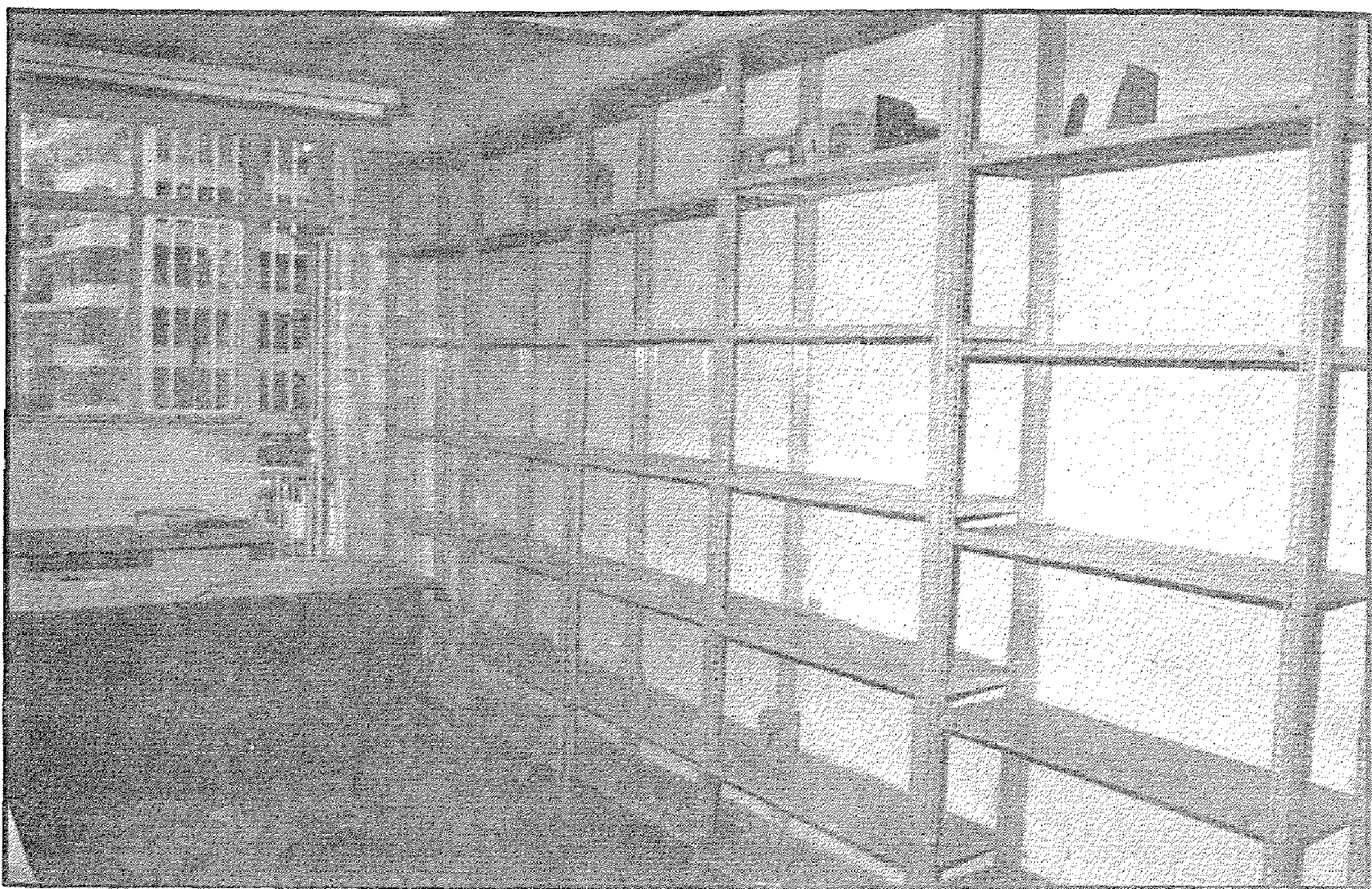


افرغوا الخزائن وأدراج المكاتب
وحملوا ما فيها
حتى الأشياء الشخصية

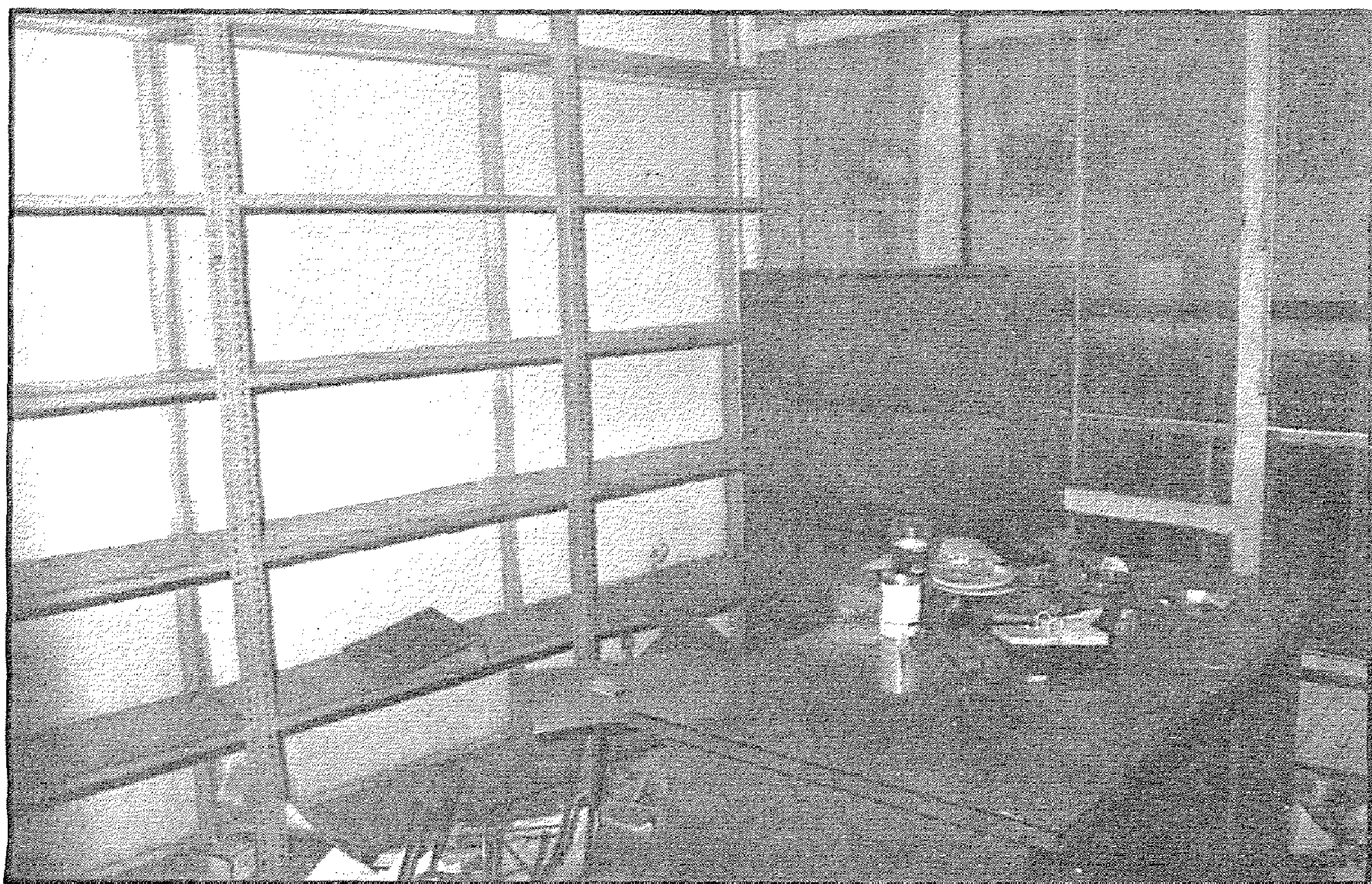


نهب الكتب، والرفوف خالية





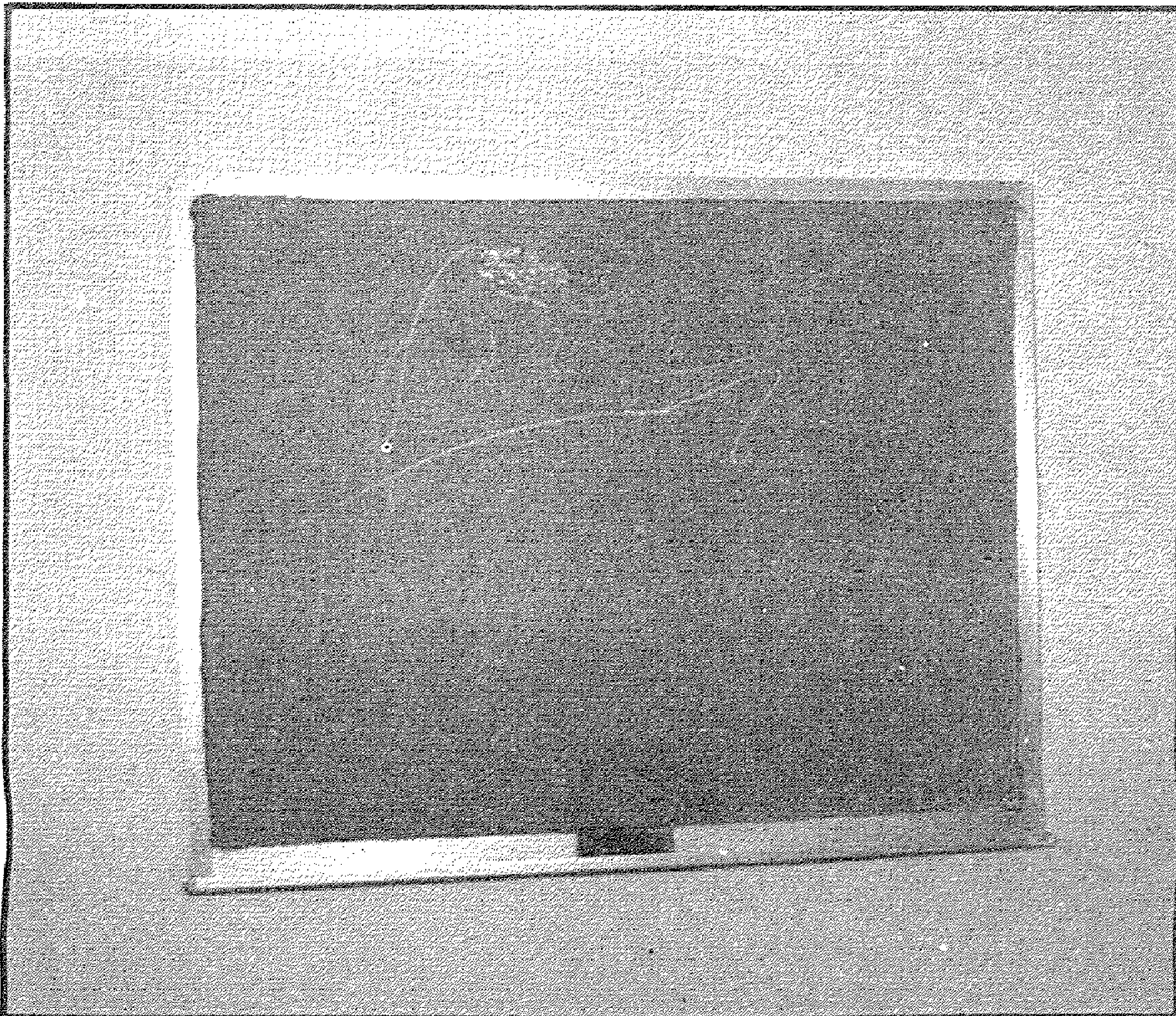
مجموعات الصحف والدوريات   كنز نهب

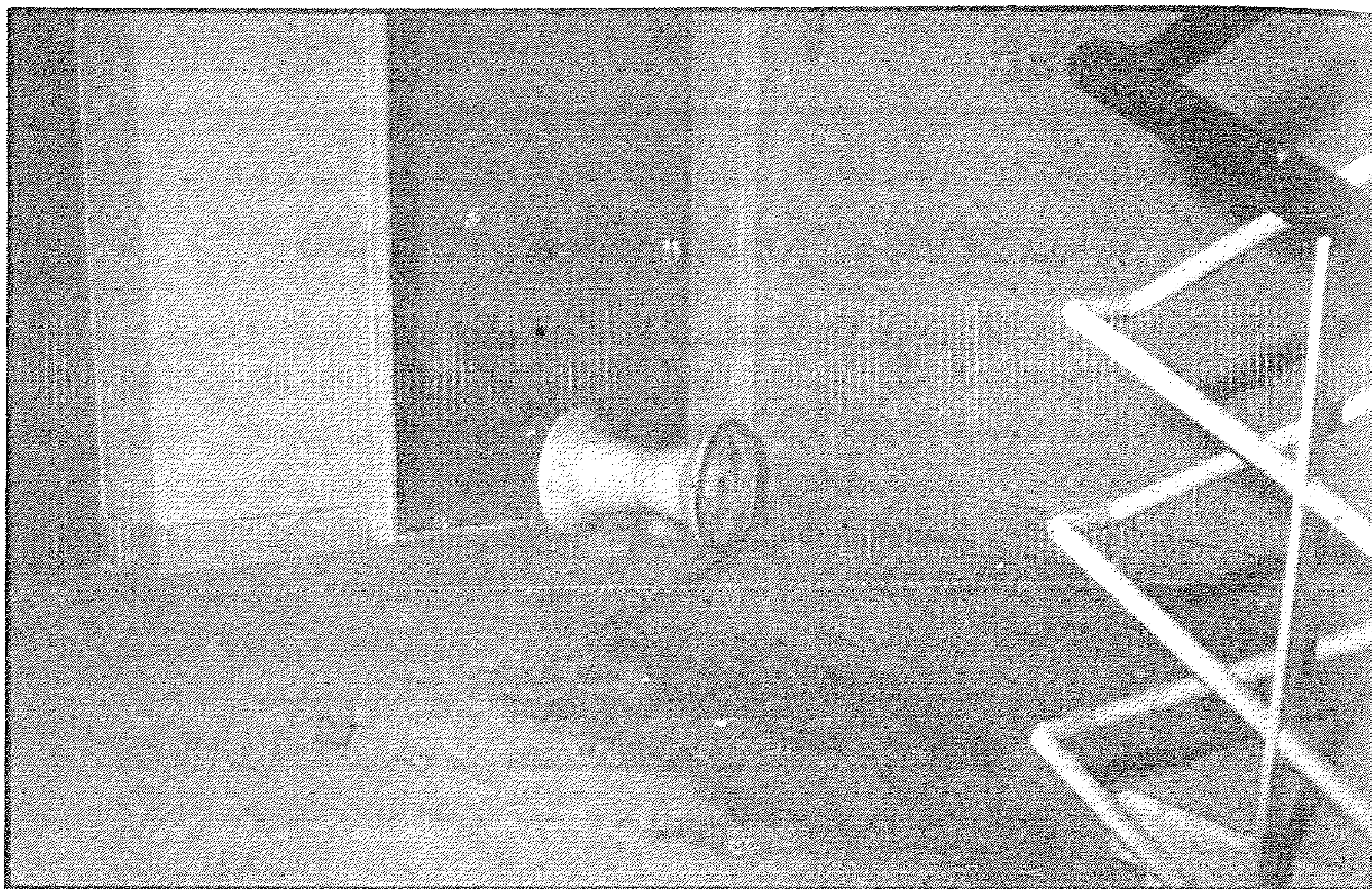




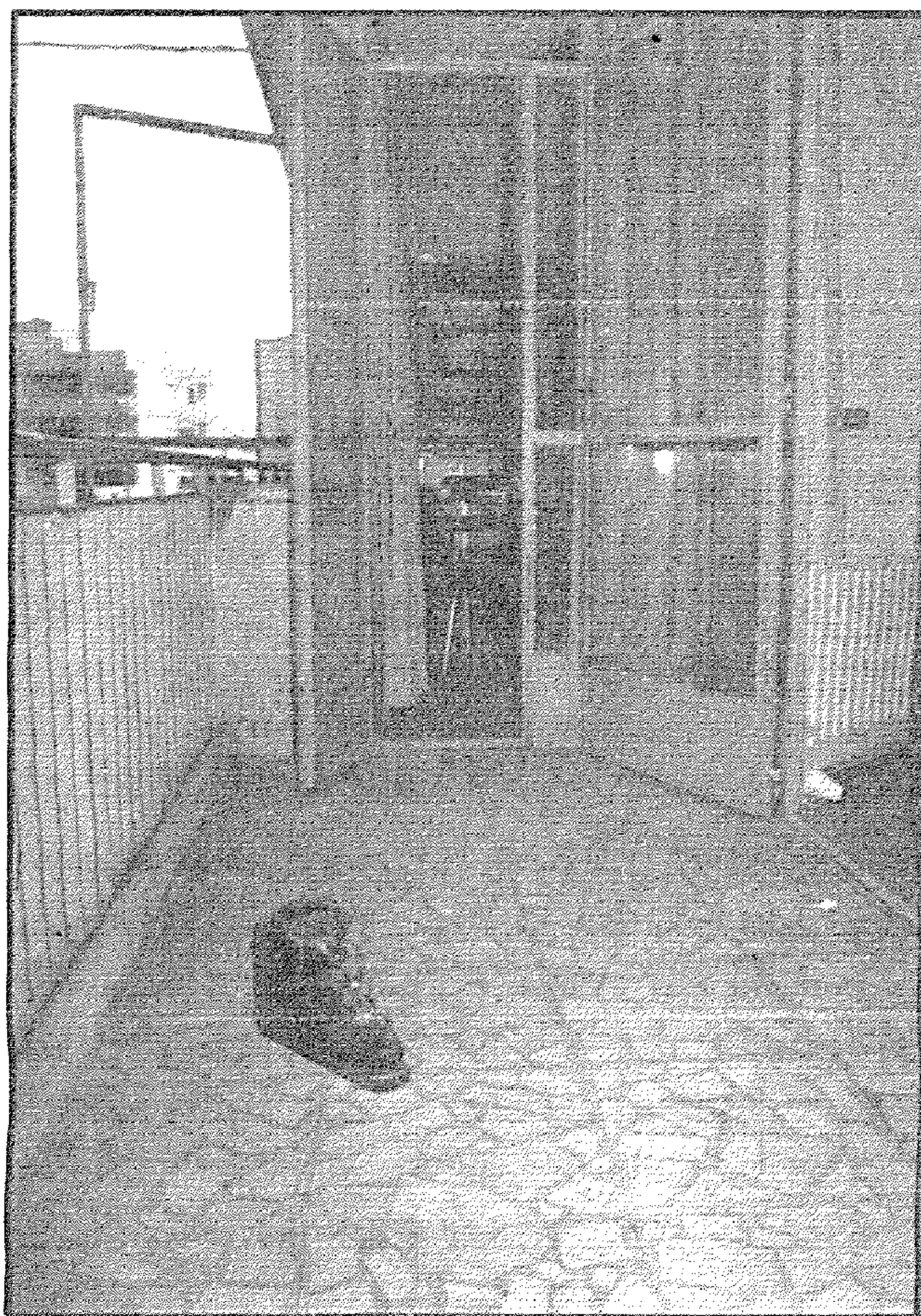
لم يتركوا وراءهم سوى القذارات

أيديهم للتخريب، وألفاظهم للشتم. وهذه واحدة من شتائهم نعف عن ترجمتها





آنية الزرع لم تسلم من حقدهم



آثارهم تدل عليهم

تطورات قضية فلسطين وتفاعلاتها
مع البيئة الرسمية العربية
١٩٥٦ ــ ١٩٦٧

د. أسعد عبد الرحمن

شهد الشرق الأوسط، في الفترة ما بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات، تطورات سياسية حاسمة على صعيد القضية الفلسطينية. وقد أسفرت هذه التطورات عن أوضاع سياسية بالغة التأزم، نجم عنها تفجر المنطقة في حربين أولاهما في العام ١٩٥٦، وكانت ثانيتهما في العام ١٩٦٧.

وقد نبعت التطورات المشار اليها من تناقض جذري حكم المنطقة؛ وذلك منذ نجاح عملية زرع الكيان الصهيوني في فلسطين في العام ١٩٤٨. فقد وجد ذاك الكيان نفسه قطباً في صراع حاد، قطبه الثاني الدول العربية التي ما كان لها الا أن تكون، ومنذ اللحظة الأولى، في حالة تناقض واضح مع فكرة قيام اسرائيل، ناهيك عن مسألة استمرار بقائها.

ولأن المنطقة هي منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الدولية، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، ونتيجة لانقسام العالم، في أعقاب الحرب الكونية الثانية، الى معسكرين تدور بينهما حرب باردة، تأججت نار التناقض الجذري القائم أصلاً بين الدول العربية واسرائيل بفعل اذكائها المستمر من قبل الأطراف الدولية المتنافسة على المنطقة، فكانت حرب ١٩٥٦. تلك الحرب التي مثّلت نهاية مرحلة بدأت في العام ١٩٥٤/ ١٩٥٥، وبداية لمرحلة ثانية انتهت في العام ١٩٦٣/ ١٩٦٤، بعد أن شكّلت بدورها بداية لمرحلة ثالثة انتهت مع اندلاع حرب ١٩٦٧.

١ ــ المرحلة الأولى: حرب ١٩٥٦

بدأ التناقض العربي ــ الاسرائيلي في الالتهاب، على الجبهة الجنوبية، في مطلع العام ١٩٥٥، تحت وطأة سلسلة من التفاعلات المحلية والدولية[1] يمكن بسطها كما يلي:

ففي ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٥، عاد دافيد بن ــ غوريون، فيلسوف التيار الصدامي وزعيم «الصقور» الأبرز في اسرائيل، فتولى مقاليد وزارة الدفاع الاسرائيلية ونفّذ، بعد أسبوع واحد من توليه منصبه الجديد، هجوماً عسكرياً كبيراً على غزة (يوم ٢٨ شباط ــ فبراير) بحجة الرد على العمليات الفدائية الفلسطينية التي كانت قد تصاعدت على امتداد الجبهة المصرية ــ الاسرائيلية.

وبدل أن يرهب الهجوم الاسرائيلي مصر ويدفعها الى موقع الخوف، شحذ وعيها لمخاطر القوة العسكرية الاسرائيلية، وصبّ زيتاً على نار التناقض القائم بينهما، وعجّل بالجهود الخاصة ببناء قوة عسكرية مصرية رادعة؛ فكانت صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا في سبتمبر (أيلول) من العام ذاته. وقد مثّلت تلك الصفقة بداية نجاح النظام المصري في كسر احتكار السلاح الذي مارسته الدول الغربية طويلاً ازاء طلبات بعض الدول العربية الخاصة بتسليح نفسها، تماماً مثلما أسهمت الصفقة في تمتين الجبهة الداخلية المصرية؛ وذلك بزيادة الالتفاف حول القيادة الناصرية التي كانت شعبيتها قد بدأت تزداد نتيجة لمواقفها المعادية للاستعمار الغربي ومشاريعه في المنطقة.

وفي الوقت ذاته، كانت قوتا الاستعمار القديم البارزتان آنذاك: بريطانيا وفرنسا، قد ضاقتا ذرعاً بالدور القومي العربي لمصر (الجلاء، تأميم قناة السويس، عدم الانحياز، مساعدة الثورة الجزائرية المسلحة وتهديد النظم المؤيدة للغرب) فأرادتا إعادة البريق لنجميهما الآفلين عن سماء المنطقة وتمرير مشاريعهما الخاصة باعادة وجودهما أو تثبيت ما تبقى منه (حلف بغداد والحرب المضادة في الجزائر) عن طريق استغلال التوتر المصري ـ الاسرائيلي والنفاذ عبره لتوجيه ضربة قاضية لحركة القومية العربية الصاعدة، من خلال ضرب الثورة المصرية بالذات.

ضمن ذلك الاطار، تم الاتفاق، بين الأطراف المختلفة، على خطة الهجوم الثلاثي (البريطاني، الفرنسي والاسرائيلي) على مصر. ومع أن رسم خطة الهجوم تم خلال اتصالات سرّية بين الفرقاء الثلاثة قبل أسابيع من بدء الهجوم، الا أن آخر الرتوش والتعديلات التي أدخلت على الصورة أضيفت قبل أربعة أيام من بدء العمليات العسكرية الاسرائيلية، أي يوم ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦(٢).

تبلورت خطة الهجوم، وفقاً لما يرويه أنتوني ناتنغ، وزير الخارجية البريطاني آنذاك، على النحو التالي:

«تدعى اسرائيل لمهاجمة مصر عبر شبه جزيرة سيناء [ثم] تأمر بريطانيا وفرنسا الجانبين، بعد أن تكونا قد منحتا اسرائيل الوقت اللازم لاحتلال معظم سيناء، بأن تسحب [اسرائيل ومصر] قواتهما من [حول] قناة السويس لكي تتيحا المجال لقوة بريطانية ـ فرنسية بالتدخل واحتلال القناة بحجة انقاذها من دمار القتال. وبهذا، يكون بامكان القوتين [أي بريطانيا وفرنسا] التظاهر بفصل المتصارعين واطفاء نار خطرة في حين تكونان فعلاً قد سيطرتا على مجمل الطريق البحري وموانئه في بورسعيد والسويس. وبذلك، لا تكونا قد أعادتا القناة للادارة البريطانية ـ الفرنسية فحسب، بل... يكون أصبح بامكانهما الاشراف [أيضاً] على حركة الملاحة في القناة، وبهذا تنهيان المقاطعة المصرية لاسرائيل»(٣).

وقد بوشر بتنفيذ الخطة بالهجوم الاسرائيلي يوم ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) العام ١٩٥٦. وفي اليوم التالي، أصدرت بريطانيا وفرنسا إنذارهما المتوقع لمصر واسرائيل، طالبتين من جيوش الدولتين الابتعاد مسافة عشرة أميال عن ضفتي قناة السويس، أي بمعنى أن **ينسحب** الجيش المصري **من** أراضيه مسافة تتراوح بين ٧٥ و١٢٥ ميلاً، في حين **يتقدم** الجيش الاسرائيلي مسافة تتراوح بين ٦٥ و١١٥ ميلاً الى داخل الأراضي

المصرية. وما ان رفضت مصر ذلك الانذار المستحيل حتى بدأت الطائرات البريطانية والفرنسية هجومها على مصر مساء ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) العام ١٩٥٦[٤].

قابلت دول العالم الهجوم الثلاثي باستنكار شديد، وكانت ردود الفعل الأميركية والسوفياتية[٥] والعربية أبرز الردود وأهمها:

فمن جهة أولى، أثار العدوان حفيظة الولايات المتحدة الأميركية، لأنه تم دون رغبتها ومعرفتها؛ وهي التي أصبحت، منذ العام ١٩٤٥، زعيمة المعسكر الغربي الطامحة لخلافة دول الاستعمار القديم. ومع تحرك الاتحاد السوفياتي لدعم مصر، قامت الولايات المتحدة بتوجيه ضغوط، مباشرة وغير مباشرة، سريعة وعلنية خاصة في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة، أسهمت في صدور قرار وقف القتال يوم ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦.

ومن جهة ثانية، أصرت القوات البريطانية ـ الفرنسية ـ الاسرائيلية على متابعة عملياتها العسكرية، فقام الاتحاد السوفياتي بتوجيه انذاره الشهير، يوم ٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، مما زاد احتمالات توسع المعارك على صعيد عالمي وزاد حدة الضغوط الأميركية على الدول المهاجمة التي أصبحت متأكدة من أن الاتحاد السوفياتي جاد في منع تنفيذ الحملة الثلاثية وتمريرها، لما في ذلك من تهديد لمصالحه وتجاهل لدوره كزعيم للمعسكر الشرقي.

ومن جهة ثالثة، تضامنت الدول العربية بقوة مع مصر ضد الحملة الثلاثية واتخذت سلسلة من الاجراءات السياسية (قطعت بعض الدول علاقتها مع كل من بريطانيا أو فرنسا أو معهما كلتيهما) والاجراءات الاقتصادية (حظر تصدير النفط من مصفاة البحرين ونسف الأنابيب التي تنقله الى المصافي في سوريا ولبنان، ومقاطعة بضائع الدول المهاجمة... الخ). كما تم عقد مؤتمر للملوك والرؤساء العرب في لبنان في الفترة ما بين ١٣ و١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٥٦؛ حيث اتخذت قرارات جماعية عززت التضامن العربي وقوت من تأثيره[٦].

كان لمجمل تلك الضغوط أثرها في موافقة بريطانيا على وقف اطلاق النار يوم السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) ووقف القتال فعلياً، وبشكل شامل، في اليوم الذي تلاه. كما كان لها الأثر الحاسم في اتمام انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من الأراضي المصرية يوم ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) العام ١٩٥٦، وانسحاب القوات الاسرائيلية، بعد ذلك، ببضعة أشهر بعد أن تم الاتفاق على حرية مرور السفن الاسرائيلية الى ايلات، وعلى مرابطة قوات الطوارىء الدولية في مصر على الحدود بينها وبين اسرائيل[٧].

٢ ـ المرحلة الثانية: بين حربين

كانت حرب ١٩٥٦ نقطة تحول حاسمة، غيرت مسار الأحداث في المنطقة بعد أن أنهت دور أطراف كانت، حتى الأمس القريب، فاعلة ومؤثرة. كما وبرزت الى السطح قوى جديدة قدر لها أن تلعب دوراً أساسياً في صياغة مجمل الأحداث والتغيرات، التي شكلت حاضر المنطقة ومستقبلها في الفترة التي تلت.

فقد عكست نتائج الحرب نفسها على الصعيد العالمي، فزادت من تسارع انحسار ظل الاستعمار القديم عن المنطقة، ممثلاً في النفوذ المتلاشي لبريطانيا وفرنسا. وقد ترافق ذلك مع انفتاح الأبواب على مصراعيها أمام التنافس الأميركي ــ السوفياتي، الدائر حول محاولة كل فريق منهما سبق الآخر في النفاذ، الى هذا البلد أو ذاك لملء الفراغ الناجم عن اضطرار القوى الدولية القديمة للرحيل.

أما على الصعيد المحلي، فقد برزت ظاهرتان هما:

(أ) هدوء شبه كامل وشامل على امتداد خطوط وقف اطلاق النار بين اسرائيل ودول المواجهة العربية، وبالذات مصر، طوال فترة ١٩٥٧ ــ ١٩٦٣. وكان هذا نابعاً بالأساس من نتائج حرب ١٩٥٦، وبخاصة بعد أن لجم الحضور الدولي، ممثلاً في قوات الطوارىء (طوعاً أو كراهية)، استمرار الرغبات والنشاطات الصدامية لدى الفرقاء المعنيين(٨).

(ب) غليان وتوتر ومواجهة سياسية وعسكرية داخل المعسكر العربي، تحت وطأة جملة التمخضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي شهدها المجتمع العربي من جهة، وبفعل التنافس الجديد بين الدولتين العظميين لبسط نفوذهما وتصدي كل طرف منهما لمشاريع ونشاطات الآخر من جهة ثانية(٩).

وكان لا بد لظاهرة التصارع العربي الداخلي هذه، بحكم طبيعتها الحركية، من أن تسود وتهيمن. وبالفعل فقد خلفت هذه الظاهرة بصماتها الواضحة على مسار الأحداث والتطورات، وفرضت عوامل أخرى، المعالم البارزة لتاريخ المنطقة. هذا مع العلم أن حالة الخلاف العربي تلك، لم تكن الا حلقة في سلسلة انشقاقات ثمة ما قبلها وما بعدها.

وقد تميز تصارع هذه الفترة عن ذاك في الحقبة التي سبقت حرب ١٩٥٦، بمضمونه وبالأطراف المتنافسة فيه. فانشقاق الجبهة العربية، في فترة ١٩٥٤ ــ ١٩٥٦، تركز حول مواقف الدول العربية المتباينة من مشروع «حلف بغداد» البريطاني؛ حيث تكشف التنافس عن محورين: أولهما النظام العراقي، آنذاك، المؤيد للمشروع، وثانيهما النظام الجديد في مصر (ومعه المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وسوريا) الرافض لكل الأحلاف الأجنبية، بغض النظر عن مصدرها(١٠). أما الانشقاق الجديد، فمبعثه التخوفات والشكوك المتبادلة، الناجمة عن التغيرات المحلية والدولية في أعقاب حرب ١٩٥٦. ففي حين شدد البعض من الدول العربية على أن الخطر الذي يتهدد الاستقلال والأماني، خطر مصدره الغرب (خاصة بعد مشروع الرئيس الأميركي ايزنهاور لملء الفراغ في الشرق الأوسط في العام ١٩٥٧)، شدد البعض الآخر على خطورة «الغزو الشيوعي» الذي رأوا أنه قد تغلغل في سوريا، وبدأ يتهدد باقي الدول العربية والتراثين: العربي والإسلامي. وفي حين قادت مصر الاتجاه الأول (ومعها سوريا حليفة رئيسية) قادت السعودية الاتجاه الثاني (ومعها الأردن والعراق ولبنان أساساً). ومما لا شك فيه أن «الحرب الباردة» التي كانت على أشدها بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أسهمت اسهاماً خاصاً في توسيع الهوة التي فصلت فريقيّ المعسكر العربي.

وقد نجم عن التحالفات المتضادة من جهة، وعن التقارب المتزايد داخل أعضاء الحلف الواحد من جهة ثانية، نتائج بارزة. فالتقارب بين مصر وسوريا تطور، منذ العام

١٩٥٨، الى وحدة اندماجية انبثقت عنها الجمهورية العربية المتحدة (ج. ع. م.) برئاسة جمال عبد الناصر الذي كان قد غدا زعيماً لا منازع له داخل التيار الراديكالي منذ الانتصار السياسي الضخم الذي حققه في حرب ١٩٥٦. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أعلنت الوحدة بين العراق والأردن، وقام «الاتحاد العربي الهاشمي» الذي سرعان ما انتهى بعد الغاء الملكية عقب ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ في العراق. وقد أدى ذلك الانقلاب، ومعه الحرب الأهلية التي كانت دائرة آنذاك في لبنان، الى حالة خطرة من التمحور الدولي رمى فيه الغرب بثقله في جانب (الانزال المظلي البريطاني في الأردن، والبحري الأميركي في لبنان) في حين رمى الاتحاد السوفياتي ثقله الى جانب مصر والنظام العراقي الجديد.

وقد كان لقيام الجمهورية العربية المتحدة أثر كبير على مجريات تطور القضية الفلسطينية. فاضافة الى قلق اسرائيل واحساسها بالخطر، نتيجة لتطويقها من جبهتين تحت قيادة سياسية واحدة، نما شعور قوي لدى أوسع القطاعات العربية، وبخاصة الفلسطينية، بأن تحرير فلسطين بات على باب قوسين أو أدنى، وساد في صفوفها شعار مؤداه: «أن الوحدة العربية هي الطريق الى فلسطين»[١١]. ومما زاد في تنامي الشعور الفلسطيني، اهتمام الجمهورية العربية المتحدة، وهي الدولة العربية الأكثر وزناً آنذاك، بابراز الكيان الفلسطيني من خلال دعوتها أبناء فلسطين الموجودين في اقليمي الجمهورية للانتظام ضمن فرع خاص بهم في تنظيم الاتحاد القومي. وهكذا تم تأسيس «الاتحاد القومي الفلسطيني» في سوريا «والاتحاد القومي الفلسطيني» في قطاع غزة. ويكتسب هذا التنظيم، بغض النظر عن فاعليته السياسية، أهميته البالغة من زاوية كونه المحاولة الرسمية العربية الأولى لاظهار كيان فلسطيني متميز.

ومع العام ١٩٥٩، برزت في الأفق بدايات انقسام جديد في الصف العربي. فالتقارب الوثيق الذي تمّ بين النظام الجديد في العراق وبين النظام الناصري في ج. ع. م.، بدأ يتحول الى ابتعاد خطير وتأزم بالغ في علاقات البلدين. أما أسباب ذلك، فمردها إلى ما اعتبرته القاهرة موقفاً انفصالياً من جانب النظام العراقي الذي تنامت فيه التأثيرات الشيوعية، وما اعتبره العراق محاولة من جانب مصر لالحاق العراق، بطريقة عشوائية، بالجمهورية العربية المتحدة. وكما في الانقسامات السابقة، تبدلت مجدداً مواقع الأطراف ذات العلاقة، وأصبح بعض خصوم الأمس أصدقاء اليوم وبعض أصدقاء الأمس خصوم اليوم. فما كاد نظام عبد الكريم قاسم يعلن مخططاته تجاه الكويت، حتى انتظمت ج. ع. م. والمملكة السعودية والأردن في معسكر واحد لمواجهة النظام العراقي الذي بدأ نطاق العزلة العربية يحيط به كما السوار بالمعصم. وكان طبيعياً، وعنوان الانقسام العربي هو تزايد التفوذ الشيوعي في العراق، ان تسوء علاقات ج. ع. م. بالاتحاد السوفياتي في حين تحسنت تلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية[١٢]. وما ان أقحمت قضية فلسطين ومسألة تنظيم الشعب الفلسطيني في حمأة ذلك الصراع، حتى دعم نظام عبد الكريم قاسم «الهيئة العربية العليا» بقيادة الحاج أمين الحسيني (الذي كانت علاقته قد ساءت مع ج. ع. م.)، وأعلن عن بدء تدريب الشعب الفلسطيني وتجنيده وتشكيل جيش خاص به. هذا، في الوقت الذي اشتد فيه الهجوم على النظام العراقي من المعسكر الآخر، على أساس أنه نظام انفصالي في وقت أصبح معه شرط تحرير فلسطين

الأهم يتلخص في قيام دولة عربية واحدة قوية.

ثم عادت العلاقات فساءت بشكل حاد بين مصر في جانب، والسعودية والأردن (ناهيك عن العراق) في جانب ثان؛ وذلك بعد انفصال سوريا عن ج. ع. م. في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١. ونتيجة لذلك، وجدت مصر نفسها أبعد ما تكون عن المشرق العربي وفي عزلة شبه كاملة، لولا أن أسعفها انتصار ثورة الجزائر في العام ١٩٦١، وثورة اليمن في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢[١٣]. تلك الثورة التي أدت الى ترد بالغ الخطورة، ومواجهة عسكرية عنيفة دارت على أرض اليمن بين مصر من ناحية، والمملكة العربية السعودية والأردن في ناحية ثانية. أثناء ذلك، كانت العلاقات بين مصر والاتحاد السوفياتي قد أصبحت علاقات جيدة، في حين كانت علاقات مصر مع الولايات المتحدة قد غدت (بجهود الرئيس جون ف. كندي) أفضل ما كانت عليه منذ بدء تحسنها في العام ١٩٥٩.

وما كادت العلاقات المصرية ــ السورية ــ العراقية تسير باتجاه وحدة ثلاثية بعد انقلابين عسكريين، أحدهما في العراق (ضد نظام قاسم) وثانيهما في سوريا (ضد النظام الانفصالي)، في شباط (فبراير) وآذار (مارس) من العام ١٩٦٣، حتى دب الخلاف بين الأطراف الثلاثة. ومع نهاية ذلك العام، وصلت «الحرب الباردة» العربية، متعددة الأطراف، الى قمتها وبدت فيه الحرب الفعلية بين العرب على الأرض اليمنية وكأنها حرب لا نهاية لها، بكل ما رافقها من سفك للدم العربي وانهاك لطاقات الأمة.

وكان لتصدع الجبهة العربية الداخلية وتصادم أطرافها أبعاد فلسطينية بالغة الأهمية:

فمن جهة، باتت القضية الفلسطينية موضوعاً ثابتاً ضمن موضوعات «الحرب الباردة» العربية، وأصبحت مسألة التصدي للنزاع العربي ــ الاسرائيلي موضع اجتهادات متباينة. وفي حين كانت المملكة السعودية والأردن وسوريا (بعد الانفصال وحتى ١٩٦٣) ترى أن التحركات والمضامين المصرية ــ الجزائرية ــ اليمنية أدت وتؤدي الى اضعاف التضامن العربي فاتحة ثغرة تخدم اسرائيل ومشاريعها، كان الطرف الثاني يرى أن وحدة الهدف أهم من وحدة الصف وأن علاقات الطرف الأول بالغرب هي، في منتهى الأمر، قيود عليه تمنعه من أي عمل ضد اسرائيل. كما أن النظامين العراقي والسوري (بعد انقلابي ١٩٦٣)، وفي الوقت الذي شاركا فيه في تبني وجهة النظر المصرية ازاء السعودية والأردن، شنا حملة استهدفت الطعن بجدية الموقف المصري ازاء مسألة تحرير فلسطين. هذا في حين تركز الرد المصري على اتهام النظامين البعثيين في سوريا والعراق بتشجيع الاتجاهات المحورية الانفصالية والتي، بتفتيتها وحدة المعسكر الثوري العربي، تقدم خدمة مجانية لاسرائيل والغرب[١٤].

ومن جهة ثانية، وازاء انتكاس الآمال العربية بسهولة وسرعة تحقيق الوحدة (أداة التحرير)، في العام ١٩٦١، ونتيجة للانشقاقات الخطيرة في الصف العربي، بدأت، في الوسط الفلسطيني، بشكل خاص، عملية مراجعة الشعار: «الوحدة طريقنا لفلسطين» وبدأ التململ السياسي في صفوف أبناء فلسطين يزداد قوة، بحثاً عن قنوات جديدة لمتابعة النضال. وفي هذا المجال، انشدّ الفلسطينيون وغيرهم من العرب الى أسلوب الكفاح المسلح الذي انتهجه الجزائريون، والذي أعطى ثماره باستقلال الجزائر في العام ذاته[١٥].

ومن جهة ثالثة، استنفدت «الحرب الباردة» العربية كثيراً من جهود الدول الأطراف وطاقاتها فيها، كما أن الحرب في اليمن هدرت الامكانات العربية وأضعفتها في مواجهة اسرائيل الى درجة اضطرت معها مصر (أكبر وأقوى دول المواجهة) الى مصارحة الأمة العربية، على لسان الرئيس جمال عبد الناصر، بأنها، وان كانت تستعد لخوض معركة مع اسرائيل، فانها آنذاك (أي في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٦٢) لم تكن مستعدة بعد لمثل تلك الحرب[١٦].

من جهة رابعة، ونتيجة لتفتت القوة العربية، اختل ميزان القوى لصالح اسرائيل التي استشعرت قوة اضافية وفرت لها الاطمئنان اللازم لبدء المرحلة الحاسمة بتنفيذ مشروعها الحيوي الخاص بتحويل مجرى نهر الأردن لري النقب. هذا، اضافة الى أن احساس اسرائيل بالقوة زاد من شهيتها لابتلاع أراض عربية جديدة، فبدأت محاولات مستمرة للاستيلاء على الأراضي وحراثتها في المناطق منزوعة السلاح عند بحيرة طبرية، مما ألهب جذوة التناقض على الجبهة السورية وركز الأضواء من جديد، على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وقلب صفحة جديدة في العلاقات العربية أعيد معها احياء المؤتمرات العربية على مستوى القمة[١٧].

٣ ـ المرحلة الثالثة: مقدمات حرب ١٩٦٧

اختلفت المرحلة الثالثة (١٩٦٣ ـ ١٩٦٧) عن المرحلة الثانية التي سبقتها (١٩٥٧ ـ ١٩٦٣) بالنقاط التالية:

أولاً ـ في حين كانت المرحلة الثانية فترة هدوء نسبي ساد منطقة الحدود العربية ـ الاسرائيلية في أعقاب حرب مع اسرائيل (وبريطانيا وفرنسا)، كانت المرحلة الثالثة فترة تصاعد في التوتر على الحدود مع اسرائيل انتهت بحرب جديدة في العام ١٩٦٧.

ثانياً ـ في حين هيمنت الخلافات والانقسامات العربية على سنوات المرحلة الثانية، شهدت المرحلة الجديدة (بالرغم من فترات اشتدت فيها الفروقات العربية) تعاوناً على مستوى القمة شمل، في معظم الأحوال، جميع الدول العربية.

ثالثاً ـ مقابل الغياب السياسي للشعب الفلسطيني في المرحلة الثانية، تميزت الفترة اللاحقة بحضور سياسي ـ عسكري فلسطيني فاعل ومؤثر في التطورات التي شهدتها المنطقة آنذاك.

رابعاً ـ تميزت أحداث المرحلة الثالثة، بالمقارنة مع أحداث المرحلة التي سبقتها، بتفاعلات عربية ـ دولية نجم عنها، ازدياد واضح في حدة التناقضات مع الغرب وبالذات مع الولايات المتحدة من جهة، وتقارب أكبر بين بعض الدول العربية ودول المعسكر الشيوعي والاتحاد السوفياتي بالذات، من جهة ثانية.

وأما أبرز تطورات القضية الفلسطينية في هذه المرحلة فتكمن في الأحداث التالية: مؤتمر القمة العربي الأول ومؤتمر القمة العربي الثاني وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤، ظهور العمل الفدائي وبدء أزماته مع الأردن ولبنان، وبداية الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، والعاصفة التي أثارها موقف الرئيس

بورقيبة من قضية فلسطين، والأزمة في العلاقات العربية ــ الألمانية الغربية وانعقاد مؤتمر القمة العربي الثالث في العام ١٩٦٥، والتردي في العلاقات بين المنظمات الفلسطينية (منظمة التحرير ومنظمات العمل الفدائي) من جهة وبين الأردن ولبنان من جهة ثانية، وازدياد حدة الخلافات العربية اضافة الى التوتر العربي ــ الاسرائيلي في العام ١٩٦٦ وحتى اندلاع الحرب العربية ــ الاسرائيلية، يوم الخامس من حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧.

(أ) مؤتمرا القمة العربية الأول والثاني:

في ظل تردٍّ خطير في العلاقات بين معظم الدول العربية، ومع اقتراب موعد بدء اسرائيل في ضخ مياه نهر الأردن لتحويل مجراه وري النقب، دعا الرئيس جمال عبد الناصر، في خطاب ألقاه في بورسعيد يوم ١٩٦٣/١٢/٢٣، الملوك والرؤساء العرب لعقد اجتماع على مستوى القمة، لبحث مسألة الانفراد الاسرائيلي في تحويل مجرى نهر الأردن واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ذلك أو، في أسوأ الأحوال، الاعتراف بالعجز العربي ازاءه. ومع أن فشل مؤتمرات رؤساء الأركان العرب ومجلس الدفاع العربي المشترك منذ ١٩٦٠ كان السبب الظاهر لتلك الدعوة، الا أن رغبة الرئيس عبد الناصر في ايجاد حل لحرب اليمن التي طالت، ورغبته في تفادي أي انجرار لحرب مبكرة مع اسرائيل تحت وطأة مزايدات «الحرب الباردة» العربية الدائرة آنذاك، كانت عوامل غير معلنة حدت به لتوجيه تلك الدعوة(١٨).

طلبت وزارة الخارجية المصْرية، في اليوم التالي لنداء عبد الناصر، من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية توجيه دعوة للملوك والرؤساء العرب لحضور المؤتمر المقترح. وبعد أقل من أسبوع، أعلن مساعد السكرتير العام لجامعة الدول العربية أن المؤتمر سيعقد في القاهرة يوم الثالث عشر من كانون الثاني (يناير) العام ١٩٦٤.

إلتأم شمل جميع الملوك والرؤساء العرب (باستثناء ليبيا ولبنان حيث مثلهما رئيسا الوزارة في البلدين) في الموعد المحدد، وعقدوا اجتماعهم الأول الذي حضره أيضاً السيد أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين. واستمرت أعمال المؤتمر حتى اليوم السابع عشر من كانون الثاني (يناير) العام ١٩٦٤؛ حيث أعلن أن الملوك والرؤساء اتخذوا «القرارات اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل، سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره». كما قرر الملوك والرؤساء «تنظيم علاقاتهم السياسية والاقتصادية بالدول على أساس موقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية في العالم العربي». أما أبرز القرارات التي اتخذها المؤتمر فتتلخص بالآتي:

١ ــ تشكيل «قيادة عربية موحدة» تحت قيادة الفريق علي عامر، الأمين العسكري المساعد، للجامعة ورئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في ج. ع. م.

٢ ــ تشكيل «الهيئة الفنية لمياه نهر الأردن وروافده» من عضوية ج. ع. م.، سوريا، الأردن ولبنان.

٣ ــ تكليف السيد أحمد الشقيري باجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة لتقرير

الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين تمهيداً لاتخاذ القرارات اللازمة الخاصة بذلك عند انعقاد مؤتمر القمة العربية التالي.

٤ ــ تأليف هيئة من ممثلين شخصيين للملوك والرؤساء، يحضرها السيد الشقيري لمتابعة تنفيذ القرارات واعداد الترتيبات.

٥ ــ تنسيق إعلام الدول العربية وايفاد وزراء الخارجية العرب في رحلات لدول العالم لشرح القضية العربية.

شهدت المنطقة، خلال الأشهر الثمانية التي فصلت ما بين مؤتمر القمة العربي الأول والثاني، سلسلة من الاجتماعات العربية المشتركة كما شهدت ولادة «منظمة التحرير الفلسطينية». فعلى صعيد التعاون الجماعي العربي، عقدت «الهيئة الفنية لاستغلال روافد الأردن» ستة اجتماعات في العواصم والمدن الرئيسية المختلفة، كما عقدت «لجنة الممثلين الشخصيين لملوك ورؤساء الدول العربية» أربع اجتماعات جميعها في القاهرة. هذا بالاضافة الى الاجتماعات المختلفة التي عقدتها «القيادة العربية الموحدة» ومؤتمر وزراء الاعلام العرب (بين ٧/٣/٦٤ ــ ١٠/٣/١٩٦٤) واجتماعين آخرين عقدهما وزراء الخارجية العرب أحدهما في الفترة ما بين الرابع والسادس من آذار (مارس) ١٩٦٤، والثاني في الفترة ما بين ٣١/٨/١٩٦٤ و٣/٩/١٩٦٤.

أما على الصعيد الفلسطيني، فقد أسفرت جهود السيد أحمد الشقيري وجولته التي بدأها يوم ١٩ فبراير (شباط) ١٩٦٤ عن عقد «المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول» في القدس بتاريخ ٢٨ أيار (مايو) من العام ذاته، تحت اشراف جامعة الدول العربية وبرعاية الملك حسين، ملك الأردن. وقد حضر المؤتمر ممثلون عن جميع الملوك والرؤساء العرب باستثناء المملكة العربية السعودية التي كان لها موقفها من أسلوب التعيين الذي لجأ اليه السيد الشقيري في اختيار أعضاء المجلس، اضافة الى موقف خاص وقديم من شخص الشقيري ذاته.

أنهى المؤتمر الفلسطيني أعماله يوم الثاني من حزيران (يونيو) العام ١٩٦٤، بعد أن اتخذ قرارات أبرزها: تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وانتخاب السيد الشقيري رئيساً للجنتها التنفيذية، وانشاء «الصندوق القومي الفلسطيني»، بالاضافة الى اعلان «الميثاق الوطني الفلسطيني»[١٩].

عقد مؤتمر القمة العربي الثاني في الاسكندرية يوم الخامس من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤ وأنهى أعماله يوم الحادي عشر من الشهر ذاته بعد أن «أجمع على الهدف القومي في تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني، وعلى الالتزام بخطة العمل العربي المشترك، سواء في المرحلة الحالية التي وضعت مخططاتها أو في المرحلة التالية التي تقرر الاعداد لها». وفي ما يتعلق بالاعداد للمرحلة الراهنة آنذاك، اتخذ المؤتمر عدة قرارات أهمها:

١ ــ بداية العمل الفوري في المشروعات العربية باستغلال مياه نهر الأردن وروافده.

٢ ــ الترحيب بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني وطليعة للنضال العربي الجماعي لتحرير فلسطين.

٣ ــ اعتماد قرار منظمة التحرير الفلسطينية الخاص بانشاء «جيش التحرير

الفلسطيني».

شهد العام الذي فصل مؤتمر القمة العربي الثاني عن المؤتمر الثالث المنعقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ تطورين غاية في الأهمية على صعيد القضية الفلسطينية. أما التطور الأول، فيشكل انعطافاً حاسماً في التاريخ الفلسطيني بشكل خاص والتاريخ العربي بشكل عام ونقصد به انطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) كرائدة للعمل الفدائي الفلسطيني. واذا كان هذا التطور يشكل انبعاثاً فلسطينياً للقضية الفلسطينية، فان التطور الثاني المشار إليه خاص بما يمكن تسميته بانبعاث القضية الفلسطينية عربياً ودولياً عبر شبكة من التفاعلات، ذات العناوين الفلسطينية، على الصعيدين العربي والدولي. وقد عبرت هذه التفاعلات عن نفسها في سلسلة من الأزمات يصح معها وصف العام ١٩٦٥ بـ «عام الأزمات».

(ب) الأزمة العربية ـ الألمانية الغربية:(٢٠)

بدأت هذه الأزمة عندما أعلنت الجمهورية العربية المتحدة، بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ـ(يناير)عام ١٩٦٥، من باب الضغط على المانيا الغربية لوقف مساعداتها العسكرية لاسرائيل، عن زيارة متوقعة سيقوم بها لمصر أولبرخت، رئيس مجلس الدولة في المانيا الشرقية، في فبراير (شباط) ١٩٦٥. بعد ذلك، تتابعت التطورات بسرعة وكانت على الشكل التالي:

ـ اجتمع سفير المانيا الغربية بالرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ محاولاً الغاء الزيارة المتوقعة ولكنه فشل.

ـ استدعت حكومة المانيا الغربية سفيرها في ج.ع.م. في اليوم التالي للتشاور.

ـ حذر الناطق الرسمي باسم حكومة المانيا الغربية، يوم الأول من شباط (فبراير)، من أن عدم الغاء زيارة أولبرخت «سيحدث تغييرات عميقة» في العلاقات بين بلاده وج.ع.م. وحذر من أن ذلك سيؤدي الى قطع العلاقات الديبلوماسية مع القاهرة وتعريض المساعدات الألمانية لـ ج.ع.م. للتوقف.

ـ أعلن في القاهرة، بتاريخ ٥ شباط (فبراير) ١٩٦٥، عن اكتشاف هدية سرية من الأسلحة،تبرعت بها حكومة المانية الغربية لاسرائيل بقيمة ٨٠ مليون دولار. ثم تبع ذلك الاعلان تهديد الرئيس جمال عبد الناصر من أن ج.ع.م. ستعترف بالمانيا الشرقية ان لم توقف المانيا شحن الأسلحة لاسرائيل.

ـ نتيجة لوساطة قام بها المركيز دي نيرفا، المبعوث فوق العادة للجنرال فرانكو، بين البلدين، أعلن علي صبري، رئيس وزراء ج.ع.م.، بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٠ أن الخلاف مع المانيا الغربية قد سوّى بعد أن أكدت الأخيرة وقف دعمها العسكري، ووقف كل الشحنات المرسلة لاسرائيل اضافة الى تعهدها بالامتناع مستقبلاً عن ارسال أي سلاح لمناطق التوتر.

ـ أعلنت حكومة المانيا الغربية، بتاريخ ١٢ شباط (فبراير) ١٩٦٥ امتناعها عن ارسال شحنات سلاح لمناطق التوتر، وعن وجوب الغاء زيارة الرئيس أولبرخت للقاهرة وأن المانيا تحتفظ لنفسها بكامل الحرية في علاقاتها باسرائيل في المستقبل.

ــ عادت حكومة المانية فأعلنت بعد ثلاثة أيام، تحت ضغط اسرائيلي كبير، أنها ستقوم، في حال اتمام زيارة الرئيس أولبرخت، باعادة النظر ببرنامج مساعداتها الاقتصادية لـ ج. ع. م. (وكان هذا رجوعاً عن قرار سابق يقضي بأن يكون موقفها رهناً **بالطريقة** التي يستقبل بها أولبرخت وليس **بمبدأ** الزيارة ذاتها).

ــ هدد الرئيس عبد الناصر بأنه، في حال قطع المانيا الغربية مساعداتها الاقتصادية، فان ج. ع. م. ستعترف بالمانيا الشرقية. وسرعان ما أعلن أحمد بن بيلا، الرئيس الجزائري آنذاك، تضامنه مع موقف ج. ع. م. بهذا الصدد. ولتقرير موقف باقي الدول العربية، عقد ممثلو الملوك والرؤساء العرب اجتماعاً يوم ٢٢ شباط (فبراير) وقرروا فيه أنه في حال استمرار الدعم العسكري الألماني الغربي لاسرائيل فان الدول العربية ستقطع علاقاتها مع المانيا الاتحادية. هذا، اضافة الى قرارهم الخاص بأن أية اجراءات معادية قد تقوم بها المانيا ضد ج. ع. م. ستواجه بعمل عربي موحد.

ــ ردّت المانيا الغربية على زيارة أولبرخت، التي تمت يوم ٢٤ شباط (فبراير) بقطع معوناتها الاقتصادية عن ج. ع. م.، ثم أعلنت يوم السابع من الشهر ذاته سعيها لاقامة علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل.

ــ تحدد رد فعل الدول العربية على قرار المانيا أثناء اجتماع ممثلي الملوك والرؤساء العرب يوم ٩ آذار (مارس) ١٩٦٥؛ حيث تقرر ما يلي:

١ ــ سحب جميع السفراء من بون فوراً.

٢ ــ انذار حكومة المانيا الغربية بأن الدول العربية ستقطع علاقاتها السياسية معها في حال قيامها بانشاء علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل.

٣ ــ التضامن مع ج. ع. م. وقطع العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وبين المانيا الغربية اذا أصرت على موقفها العدواني.

٤ ــ الاتفاق على أن تقدم الدول العربية انذاراً الى جميع الدول الغربية المؤيدة لاسرائيل بأنها ستقطع علاقاتها الاقتصادية معها اذا استمرت في سياسة ممالأة اسرائيل.

كما أعلنت ج. ع. م.، على لسان الرئيس عبد الناصر، أنها ستقوم، اضافة الى ذلك كله، بالاعتراف بالمانيا الشرقية والاستيلاء على جميع المدارس الألمانية ووضع جميع الأموال الألمانية تحت الحراسة.

ــ اجتمع وزراء الخارجية العرب في الفترة ما بين ١٤ و١٥ آذار (مارس) ١٩٦٥ وقرروا (باستثناء تونس والمغرب وليبيا) تبني قرارات لجنة ممثلي الملوك والرؤساء.

ــ أعلنت المانيا الغربية واسرائيل، بتاريخ ١٣ أيار (مايو) ١٩٦٥، اقامة علاقات ديبلوماسية بينهما فردت الدول العربية (باستثناء تونس والمغرب وليبيا) بقطع علاقاتها الديبلوماسية مع المانيا الفدرالية.

ــ أعلنت الجمهورية العربية المتحدة، بتاريخ ١٥ أيار (مايو)، أنها قررت تأجيل اعترافها بالمانيا الشرقية لأجل غير مسمى.

وفي الوقت الذي بدأت تخبو فيه حدة الأزمة العربية ــ الألمانية، كانت البدايات المبكرة لما عرف «بأزمة بورقيبة» قد بدأت تتشكل.

(ج) ــ أزمة بورقيبة:[٢١]

يمكن تتبع جذور هذه الأزمة بالعودة الى ما أعلنه الحبيب بورقيبة، رئيس جمهورية تونس، في مجلس الأمة المصري بتاريخ ٢١ شباط (فبراير) العام ١٩٦٥ أثناء زيارته الرسمية للجمهورية العربية المتحدة التي كانت قد بدأت يوم ١٦ من الشهر ذاته. يومها، أعلن بورقيبة أنه بالرغم من اختلاف تونس مع الدول العربية في خطتها حول «المشكل الصهيوني فان تونس ملتزمة بقرارات مؤتمر القمة الثاني».

عاد الرئيس بورقيبة فشرح موقفه المختلف ذاك بعد بضعة أيام أثناء زيارته الرسمية للأردن. فقد دعا بورقيبة العرب في خطاب ألقاه في أحد مخيمات النازحين في أريحا يوم ٣ آذار (مارس) ١٩٦٥، الى تبني سياسة المراحل في النضال على غرار التجربة التونسية، وأخذ على العرب اتباعهم سياسة «الكل أو لا شيء»، ولام الفلسطينيين أو العرب لأنهم رفضوا قرار التقسيم في العام ١٩٤٧.

كما اغتنم الرئيس التونسي فرصة عقد مؤتمر صحافي في بيروت، بمناسبة انتهاء زيارته للبنان، بتاريخ ١١ آذار (مارس) ١٩٦٥، فجدد مطالبة العرب بانتهاج أسلوب «واقعي» يعتمد «المرحلية» ويتحرك وفق تكتيك «خذ وطالب» عند تعاملهم في مسألة النزاع العربي ــ الاسرائيلي. هذا في حين عقدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم في تونس اجتماعاً استثنائياً، يوم الثامن عشر من آذار (مارس)، أعلنت في نهايته تأييدها الكامل لآراء الرئيس بورقيبة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وبمناسبة اجتماعه مع وفد من الطلبة التونسيين في ٢١ نيسان (أبريل)، كرر الرئيس بورقيبة دعوته لتسوية النزاع العربي ــ الاسرائيلي سلمياً وفقاً لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. كما وصف بورقيبة سياسات الدول العربية بعدم الفاعلية، متوقعاً وصول أي هجوم عسكري عربي، نتيجة لتدخل دول كبرى خارجية، الى طريق مسدود مما يجعل المعدات الحربية العربية باهظة التكاليف غير ذات فائدة. وفي الوقت الذي نفى فيه بورقيبة سعيه لعقد اجتماع منفرد بين تونس واسرائيل، قال أنه سيقوم، في حال موافقة اسرائيل على اقتراحه، باجراء اتصالات مع الدول العربية للوقوف على رأيها والسعي، اذا ما وافقت هذه الدول على خطته، لعقد اجتماع سلام في روما أو غيرها.

أجمعت الدول العربية، بدرجات متفاوتة، على رفض دعوة الرئيس بورقيبة وآرائه وشجبها. وفي الوقت الذي عبرت فيه هذه الدول عن مواقفها الرافضة منفردة، كانت حريصة أيضاً على اصدار شجب جماعي عربي.

ففي اجتماع لجنة ممثلي الملوك والرؤساء العرب المنعقد بتاريخ ٢٨ ــ ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٦٥، صدر بيان أعلن فيه المجتمعون موقفهم من الآراء التي بشر بها الرئيس بورقيبة مؤكدين رفضهم لأية دعوة الى الاعتراف أو المصالحة أو التعايش مع اسرائيل معتبرين مثل هذه الدعوة «خروجاً على الاجماع العربي في قضية فلسطين وعلى ميثاق الجامعة، ونقضاً للخطط التي أجمع عليها ملوك ورؤساء وحكومات الدول العربية وباركتها الأمة العربية».

وفي اجتماعات الدورة الثانية لمجلس رؤساء الحكومات العربية بين ٢٦ و٣٠ أيار (مايو) ١٩٦٥، أجمعت الدول العربية (باستثناء تونس التي تخلفت عن الحضور احتجاجاً) على تأكيد «قرارات مؤتمرات القمة السابقة والخاصة بقضية فلسطين مع التنديد بموقف الرئيس التونسي منها ورفض أي صلح مع اسرائيل».

أثناء ذلك، استمر الرئيس التونسي في اغتنام كل فرصة لعرض آرائه سواء كان ذلك عبر خطابات مباشرة أو في أحاديث صحافية أو عبر رسائل للرئيس جمال عبد الناصر... ولكنه اعترف، في حديث الى صحيفة «الأوبزرفر» اللندنية، يوم ١٥ تموز (يوليو) ١٩٦٥، «بسقوط الحل» الذي نادى به «تحت ضربات العرب والاسرائيليين على حد سواء». وبالرغم من ذلك، عاد وزراء الخارجية العرب فأجمعوا، في مؤتمرهم في الفترة ما بين ٩ و١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، على رفض تسجيل مذكرة الرئيس التونسي الايضاحية لمؤتمر القمة العربي الثالث في سجلات الجامعة العربية، اضافة الى رفضهم توزيعها على وفود الدول العربية أو عرضها على الملوك والرؤساء.

وفي الوقت الذي كانت تخبو فيه حدة الأزمة التي أطلقتها تصريحات الرئيس التونسي، كان المسرح العربي يشهد ظهوراً لأزمة جديدة نجمت عن تناقض التحركات الفلسطينية المتنامية (بفرعيها: العمل الفدائي الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية) مع بعض الدول العربية. وقد تمايزت هذه عن الأزمات التي سبق عرضها بكونها تحولت الى أزمة شبه دائمة امتدت الى ماوراء حرب حزيران (يونيو) في العام ١٩٦٧. بل أنها تصاعدت بشكل خاص بعد هزيمة الجيوش العربية في تلك الحرب وماتبع ذلك من تحول العمل الفدائي الفلسطيني الى حركة جماهيرية واسعة.

(د) ــ الأزمة بين العمل الفدائي الفلسطيني وبعض الدول العربية:

تعرضت نشاطات العاصفة (الجناح العسكري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني ــ فتح)، منذ البداية، لنوعين رئيسيين من الاجراءات الرسمية العربية: التعتيم الاعلامي والقمع المادي.

أما النوع الأول، فقد عبر عن نفسه «بفتور وتردد (من جانب الصحافة العربية) لايتلاءم وزخم الحدث الثوري الذي جسدته (قوات فتح) المسلحة»[٢٢]. كما تمثل في «جدار الصمت الرسمي الذي أحاط بالعمل الفدائي الفلسطيني في (الأرض) المحتلة[٢٣] والذي نجم عنه، على سبيل المثال لا الحصر، امتثال نقابة الصحافة اللبنانية لطلب قيادة الجيش اللبناني الخاص «بحظر نشر أنباء منظمة العاصفة»[٢٤]. كما تأكد ذلك في المذكرة التي وجهتها فتح لوزراء الاعلام العرب والتي شكت فيها من تجاهل معظم أجهزة الاعلام لنشاطها من جهة، واخفائها أنباء الاعتقالات التي قامت بها بعض الدول العربية في صفوف الفدائيين وأنصارهم من جهة ثانية[٢٥].

أما النوع الثاني من الاجراءات، فقد ظهر الى العلن بشكل بارز عندما وجهت فتح رسالة لمؤتمر القمة العربي الثالث المنعقد في أيلول (سبتمبر) العام ١٩٦٥ ذكرت فيها أنه منذ «الانطلاقة الأولى سقط شهداء في العاصفة برصاص الجنود العرب في الأراضي المقدسة، وبدأت موجات من الاعتقالات والارهاب في مختلف القطاعات الفلسطينية التي

تسيطر عليها الدول العربية»(٢٦).

ومع بداية العام ١٩٦٦، بدأت أنباء الصدامات بين العاصفة وكل من لبنان والأردن تتوارد. فقد أعلنت وزارة الدفاع اللبنانية يوم ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ بياناً أعلنت فيه مقتل جلال كعوش اثر محاولته الفرار من المستشفى الذي أودع فيه بعد أن تم اعتقاله وعدد من زملائه الفدائيين(٢٧). غير أن 'فتح' أعلنت، في بيان خاص في اليوم التالي، أن كعوش «قتل على يد رجال المخابرات في احدى الدول العربية» اضافة الى استمرار اعتقال رفاقه من الفدائيين(٢٨). ووسط الاستياء الذي عمّ أوساطاً شعبية واسعة وأدى الى تظاهرات احتجاج، اهتز لها لبنان، أعلنت قيادة الجيش اللبناني، في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦، أن مايقوم به لبنان انما يقوم به التزاماً منه بأوامر «القيادة العربية الموحدة» المتعلقة بمنع العمل الفدائي(٢٩). وقد أكد وصفي التل، رئيس وزراء الأردن، في مؤتمره الصحافي الذي عقد، يوم ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦، الأخبار المتعلقة بموقف «القيادة العربية الموحدة» من العمل الفدائي، بعد أن كانت الصدامات بين الفدائيين من جهة، والجيش اللبناني والجيش الأردني من جهة ثانية، قد تكررت وترافقت مع حركة اعتقالات في صفوف الفدائيين وأنصارهم(٣٠).

استمرت العلاقات المتوترة بين فتح والسلطتين الأردنية واللبنانية على امتداد العام ١٩٦٦ وتخطته لتشمل العام ١٩٦٧. فقد تميزت الفترة ما بين كانون ثاني (يناير) وأيار (مايو) ١٩٦٧ بازدياد الاتهامات المتبادلة والصدامات المسلحة والاعتقالات. وبات واضحاً ان العلاقات بين الطرفين اصبحت مليئة باحتمالات التأزم الأوسع وبخاصة بعد أن نمت موجة التأييد للعمل الفدائي في وسط الشعب الفلسطيني وبين جماهير الأمة العربية وبعد أن أعلنت سوريا، وهي الدولة الوسيطة بين الأردن ولبنان، تأييدها ودعمها غير المحدود لذلك العمل(٣١).

(هـ) ـ الأزمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية:

بدأت الأزمة عشية مؤتمر القمة العربي الثالث؛ وذلك عندما أذاع السيد أحمد الشقيري، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من اذاعة «صوت فلسطين» بياناً بتاريخ ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ أعلن فيه أن الأردن يمانع، بلا مبرر، في تجنيد فلسطينيي الضفة الغربية وفي تدريبهم وتزويدهم بالسلاح كما يمانع في دخول قوات عربية إليه(٣٢).

ثم جاء الرد الأردني على اتهامات الشقيري في خطاب ألقاه الملك حسين أمام النواب والأعيان الذين دعوا للاجتماع به في قصره في ٤ تشرين الأول (أكتوبر). ومما قاله الملك أن لا فرق «بين أردني شرقي وأردني غربي» وأنه لن يسمح بتفتيت «البناء الواحد وتمزيق الكيان الواحد» وأنه لا تنظيم الا من خلال الأردن ولا تجنيد «من غير صفوف قواته المسلحة» وأن القوات العربية سيسمح لها بدخول الأردن عندما يأتي الوقت المناسب لذلك(٣٣).

وأعقب ذلك خطابات وحملات متبادلة دارت معظمها حول مسألة تجنيد فلسطينيي الأردن وتسليحهم. وبعد أقل من أسبوعين، وصل الشقيري الى عمان في حين توقفت

اذاعة «صوت فلسطين»، بوساطة من قبل ج. ع. م.، عن مهاجمة النظام الأردني يوم ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٦٥. بعد ذلك، أعلن الملك حسين، في «خطاب العرش»، بتاريخ ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) ايمانه بضرورة التعاون مع المنظمة.

بدأت محادثات الشقيري مع وصفي التل، رئيس وزراء الأردن آنذاك، يوم ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٦٥، وقابل مع عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة الملك حسين يوم ١٩٦٥/١١/٢٤. وفي اليوم التالي، أعلن الشقيري في بيروت فشل مباحثاته في عمان بعد أن رفضت الحكومة الأردنية قبول أي من مطالب المنظمة(٣٤).

استمرت الأزمة بين الطرفين وسط اتهامات قاسية متبادلة. ففي الوقت الذي أكثر فيه الشقيري من خطاباته وتصريحاته العلنية المعادية للنظام الأردني، وبخاصة بعد فشل مباحثات، جرت بين الطرفين في عمان يوم ١٩٦٦/١/٢، أعلن الملك حسين، في ١٩٦٦/١/٥، أن حملات الشقيري تستهدف «ضعضعة الأوضاع في الأردن وتمزيق شمل الأسرة الواحدة التي هي قلب التنظيم العربي من أجل فلسطين... وهي بالتالي لا يمكن أن تفسر بغير كونها خدمة كبرى للصهيونية وأهدافها»(٣٥).

عاد الطرفان فاجتمعا، بوساطة من جامعة الدول العربية، يوم ١٩٦٦/١/١٠، واتفقا على وقف الحملات الاذاعية وغيرها، وعلى تأجيل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني. وفي اجتماعات جديدة يوم ١٩٦٦/٢/١١ بين الشقيري ووفد من الحكومة الأردنية في مقر جامعة الدول العربية، اتفق الطرفان مجدداً على تنفيذ القرارات المتخذة يوم ١٩٦٦/١/١٠، حيث أعقب ذلك جو من الانفراج في العلاقات بين الجانبين، استمرت أثناءه الاجتماعات بينهما حتى نجحا في التوصل الى اتفاق متكامل يوم ١٩٦٦/٣/١.

وبالرغم من استقبال الملك حسين للشقيري في ١٩٦٦/٣/٢١، ولقاء الأخير بوصفي التل، رئيس الوزراء الأردني، في اليوم التالي، وعلى الرغم من افتتاح «صوت فلسطين» الناطق باسم المنظمة من الاذاعة الأردنية، بقيت العلاقات بين الجانبين متوترة ضمنياً وان كانت هادئة علنياً(٣٦). ولم يمض وقت طويل، حتى ثبت أن ذلك الهدوء انما كان هدوءاً يخبىء العاصفة. فقد اختار الملك حسين تفجير الأزمة من جديد في خطابه الشهير في عجلون بتاريخ ١٤ حزيران (يونيو)؛ حيث أعلن «بأن كل أمل حرصنا على ابقائه، ولو كان بصيصاً خافتاً، قد خبا وزال حول امكان التعامل مع هذه المنظمة [أي منظمة التحرير] بمضمونها الحالي جملة وتفصيلاً»(٣٧).

وقد شرح الملك حيثيات قراره ذاك باعلانه أن المنظمة أصبحت تعاني من «طغيان الحزبيين المخربين عليها» وأن القائمين «عليها... معاول هدم لما بنيناه لا لأنفسنا وانما لفلسطين، ومعاول هدم لوحدة الصف العربي والعمل الموحد وقروح تترعرع فيها جراثيم غريبة عن وطننا الكبير... حين غدت قطب الرحى في اذكاء الخلافات العربية والانقضاض على التضامن العربي، وكل ما من شأنه أن يجمع الأفئدة حول القضية ويخدم مصلحتها»(٣٨).

وجاء رد السيد أحمد الشقيري، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، على خطاب الملك حسين يوم ١٩٦٦/٦/١٧. ففي ذلك اليوم، ألقى الشقيري كلمة في اجتماع رؤساء الوحدات العمالية والطلابية الفلسطينية في القاهرة، أشار فيها الى خطاب الملك معتبراً اياه جزءاً من حملة أميركية مركزة «ضد المنظمة» ومؤكداً على «أن خطاب الملك حسين في

عجلون يضعه أمام الأوزار التي مرت على آبائه، ويضعه أمام أوزاره بالذات [لأن] الملك حسين يريد أن يصفي قضية فلسطين»[٣٩].

استمرت القطيعة بين الجانبين طوال الأشهر القليلة التي تلت دون أن تتوقف الاتهامات المتبادلة بينهما. ووسط معمعان الحملات التشهيرية تلك، قامت اسرائيل، يوم ١٣/١/١٩٦٩، بهجومها الشهير على قرية «السموع» في الضفة الغربية من الأردن، مما أدى الى تصاعد خطير في الصراعات العربية بشكل عام والصراع بين الأردن والمنظمة بشكل خاص. وبينما كان الأردن يتهم «القيادة العربية الموحدة» بالتقصير، كانت المنظمة تتهم الأردن بترك الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية أعزلا من كل سلاح أمام الهجمات الاسرائيلية وتتقدم في الوقت ذاته بعروض للملك تقوم هي بموجبها بتسليح الشعب وتمكينه من الدفاع عن نفسه. ومع تزايد الاتهامات العلنية، انفجر الموقف داخل الضفة الغربية في ٢١/١١/١٩٦٦ حيث عمّت التظاهرات والاحتجاجات المدن الرئيسية طوال مايقرب من أسبوع، في حين أعلنت الحكومة الأردنية حالة الطوارىء ومنع التجول[٤٠].

بلغت الأزمة قمتها بعد أن أعاد الشقيري، بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٦٦، تشكيل اللجنة التنفيذية «تشكيلاً ثورياً»[٤١] وبعد أن أعلن مسؤولية المنظمة عن انفجارات وقعت في القدس يوم ٢/١/١٩٦٧[٤٢]. وقد ردت السلطات الأردنية على ذلك باغلاق مكتب المنظمة بعد اعتقال عدد من مسؤوليه يوم ٤/١/١٩٦٧؛ حيث تبع ذلك، وسط موجة صاخبة من الاتهامات المتبادلة، سحب اعتراف الأردن بالمنظمة بتاريخ ٢٦/١/١٩٦٧ وانسحاب وفد الأردن من اجتماعات مجلس الدول العربية في ١٤/٣/١٩٦٧ بسبب حضور الشقيري الذي ــ حسب وصف الوفد الأردني ــ «عرف عنه افشاء الأسرار العسكرية الخطيرة، والتجني على الحقيقة وتزوير التاريخ»[٤٣].

استمر الحال على ما هو عليه بين الطرفين حتى بات واضحاً أن المنطقة أصبحت على شفير الحرب مع اسرائيل. عندئذ، اغتنم الرئيس جمال عبد الناصر حضور الملك حسين الى القاهرة للتوقيع على اتفاقية «الدفاع المشترك»، يوم ٣٠/٥/١٩٦٧، فقام باصلاح ذات البين بين السلطة الأردنية والمنظمة التي رافق رئيسها الملك حسين عندما عاد الأخير الى عمان بعد انتهاء زيارته للقاهرة. وبهذا، انتهت مرحلة أساسية من مراحل علاقات منظمة التحرير الفلسطينية مع السلطات الأردنية.

(و) ــ مؤتمر القمة العربي الثالث:

استمر العمل الجماعي العربي بعد ارفضاض مؤتمر القمة العربي الثاني في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤، وسط أجواء الأزمة العربية ــ الألمانية الغربية وفي ظل العاصفة التي أثارتها تصريحات الرئيس التونسي بخصوص القضية الفلسطينية في مطلع العام ١٩٦٥[٤٤].

فقد تابع أعضاء وفود «مؤتمر رؤساء الحكومات العربية» المنعقد في القاهرة بتاريخ ٩/١/١٩٦٥، قرارات مؤتمر القمة وذلّلوا الصعوبات الطارئة، وبحثوا بشكل خاص العلاقات العربية ــ الألمانية الغربية محذرين من ازدياد التعامل بين الأخيرة واسرائيل.

وشهد شهر كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٦٥ أيضاً، اجتماع «مجلس ادارة هيئة استغلال نهر الأردن وروافده» في القاهرة بتاريخ ١٩٦٥/١/١٣ في حين عقد الاجتماع الثاني للمجلس اياه يوم ١٩٦٥/٣/١٠.

قبل ذلك، عقدت «لجنة ممثلي الملوك والرؤساء العرب» مؤتمرها الأول يوم ١٩٦٥/٢/٢٢ في جو تأزمت فيه العلاقات العربية ــ الألمانية الغربية. وفي حين أصدرت اللجنة قراراً بتأييد موقف الجمهورية العربية المتحدة من المانيا في ذلك الاجتماع، وجدت نفسها تجتمع مرة ثانية، بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٨، لبحث موقف الرئيس التونسي بورقيبة وآرائه، وتعلن ازاءها رفض دعوته للاعتراف أو المصالحة أو التعايش مع اسرائيل.

من جهة ثانية، أعلن «مؤتمر وزراء الخارجية العرب» في اجتماعه المنعقد في القاهرة يوم ١٩٦٥/٣/١٤ موافقته على توصية «لجنة ممثلي الملوك والرؤساء العرب» الخاصة بسحب السفراء العرب من بون وانذار المانيا بقطع العلاقات معها في حال اقامتها تمثيلاً ديبلوماسياً مع اسرائيل. وأعلن «مؤتمر وزراء الخارجية العرب» المنعقد في الدار البيضاء بتاريخ ١٩٦٥/٩/٩ أيضاً، رفضه لمذكرة الرئيس التونسي المقدمة لمؤتمر القمة العربي الثالث وامتناعه عن توزيعها أو عرضها على الملوك والرؤساء. وكان المؤتمر الثاني «لمجلس رؤساء الحكومات العربية» المنعقد في القاهرة قد قرر في وقت سابق، ١٩٦٥/٥/٢٦ تأكيد التزامه بقرارات مؤتمر القمة السابقة،والتنديد بموقف الرئيس بورقيبة الذي خرج عليها عندما دعا للصلح مع اسرائيل.

أما «مجلس الدفاع العربي الأعلى» الذي يضم وزراء الدفاع والخارجية ورؤساء الأركان، فقد عقد اجتماعه الأول في ١٩٦٦/١/٩، في حين عقد اجتماعه الثاني في ١٩٦٦/٥/٢٦، واجتماعه الثالث في الدار البيضاء بتاريخ ١٩٦٩/٩/١١. وفي هذا الاجتماع الأخير الذي تغيبت عنه تونس، بات واضحاً أن المملكة الأردنية ترفض دخول القوات العراقية والسعودية الى أراضيها، مما خلق أزمة أمكن تهدئتها عندما طلب الأردن احالة المسألة على مؤتمر القمة العربي الثالث الذي كان على وشك أن يعقد.

عقد مؤتمر القمة الثالث (الأخير قبل حرب ١٩٦٧) في الدار البيضاء يوم ١٩٦٦/٩/١٣ في أجواء خيم عليها الانقسام في الصف العربي[٤٥]. فالموقف من المانيا الغربية ــ كما شرحنا سابقاً ــ لم يكن موحداً بعد أن رفضت تونس والمغرب وليبيا سحب سفرائها من بون. والموقف من تصريحات الرئيس التونسي كان معتدلاً نسبياً (لدرجة اضطرت معها منظمة التحرير الفلسطينية للانسحاب من اجتماع لجنة ممثلي الملوك والرؤساء في ١٩٦٦/٤/٢٨) بسبب المواقف المتباينة في حدتها من تلك التصريحات. كذلك، كانت سوريا (بسبب رفض ج.ع.م. ارسال قوات لها) ولبنان والأردن (بسبب ضعف القدرة العسكرية العربية لرد أي هجوم استباقي اسرائيلي) قد أوقفت العمل في المشروع العربي لتحويل مجرى نهر الأردن. كما أن استمرار الحرب في اليمن بين قوات ج.ع.م. والقوات السعودية شكل بعداً اضافياً للصراعات العربية.

لذلك، لم يكن مستغرباً أن يتركز البحث في المؤتمر على الخلافات العربية وضرورة العمل لتخفيف حدتها تماماً، كما لم يكن مستغرباً أن يصدر «البيان المشترك» للمؤتمر في ١٩٦٦/٩/١٧، وفي مطلعه نص «ميثاق التضامن العربي» الذي وقعه الملوك والرؤساء

العرب ايماناً منهم «بضرورة التضامن بين الدول العربية ودعم الصف العربي لمناهضة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تهدد الكيان العربي» ويقيناً منهم «بالحاجة القصوى لتوفير الطاقات العربية تمهيداً لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين»(٤٦). هذا، اضافة الى ما ورد في البيان المشترك من اتفاق الملوك والرؤساء على «الخطط العربية في سبيل تحرير فلسطين، والخطة الموحدة للدفاع عن القضية في الأمم المتحدة، وعلى دعم منظمة التحرير وجيش التحرير والقيادة العربية الموحدة، والمضي في أعمال استثمار مياه نهر الأردن وروافده طبقاً للخطط الموضوعة».

وبالرغم من أن البيان تجاهل التعرض للمواضيع الحساسة (مثل الموقف من تصريحات الرئيس التونسي والأزمة مع المانيا الغربية) بهدف الحفاظ على التضامن العربي، الا أن الخلافات العميقة عادت فأكدت أنها أقوى من ميثاق التضامن العربي حتى قبل أن يجف حبر تواقيع الملوك والرؤساء عليه. هذه الخلافات خرجت الى العلن كأوضح ما تكون عليه في خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الاسكندرية، بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢٦، حين أعلن ضرورة تأجيل مؤتمرات القمة الى أجل غير مسمى لأنها «أصبحت... لا تحقق الهدف الذي دعوناها من أجله، وهو وحدة العمل العربي من أجل فلسطين» وبعد أن «وجدنا أن الرجعية العربية تكرهنا أكثر مما تكره اسرائيل» وأن «السبيل الوحيد لتحرير فلسطين هو... العمل الثوري العربي»(٤٧).

وما كادت ثماني دول عربية توافق على التأجيل، حتى أبرقت جامعة الدول العربية لجميع الدول الأعضاء بتاريخ ١٩٦٦/٨/٥ تبلغها تأجيل مؤتمر القمة العربي الرابع الى أجل غير مسمى. أثناء ذلك، كانت «الحرب الباردة» بين الدول العربية قد بلغت مداها وانقسمت هذه الدول الى معسكرين أحدهما «مع» والآخر «ضد» ما عرف بـ «الحلف الإسلامي» الذي اتهمت ج. ع. م. المملكة السعودية بقيادته لصالح الولايات المتحدة الأميركية في حين نفت هذه الأخيرة وجود أي حلف كهذا(٤٨). كذلك كانت الخلافات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد تصاعدت ــ كما سبق وأشرنا ــ الى درجة الصدام الفعلي، في حين وصلت العلاقات الأردنية ــ السورية في تدهورها الى نقطة الصدامات العسكرية المحدودة المتبادلة(٤٩). هذا في الوقت الذي كانت لا تزال فيه الحرب اليمنية مستعرة بين معسكر ج. ع. م. ومعسكر المملكة السعودية.

وقد ترافق ذلك كله، مع صعود موجة العمل الفدائي الفلسطيني وتنامي مقدرته وتعدد منظماته وازدياد عملياته ضد اسرائيل، مما أدى الى ازدياد التوتر بينه وبين السلطات الأردنية واللبنانية من جهة، والى دفع التناقض السوري ــ الاسرائيلي باتجاه التصاعد في تصريحاتهما وصداماتهما العسكرية من جهة ثانية. وازاء هذا التصاعد، عقدت بين سوريا وج. ع. م. «اتفاقية الدفاع المشترك» في ١٩٦٦/١١/٤، لتوحيد قيادة العمل العسكري ازاء أية مواجهة عسكرية واسعة النطاق مع اسرائيل(٥٠).

وقد تميزت الأشهر الأولى من العام ١٩٦٧ باستمرار التردي في العلاقات داخل المعسكر العربي من جهة، وبين سوريا واسرائيل من جهة ثانية. وكان من أبرز الاشتباكات بين الطرفين الصدام البري والجوي بين القوات العربية السورية والقوات الاسرائيلية يوم ١٩٦٧/٤/٧، وما تبع ذلك من تصريحات اسرائيلية مكثفة على لسان

كبار مسؤوليها مهددة باحتلال سوريا وتغيير نظام الحكم فيها مما دفع ج. ع. م.، المرتبطة باتفاقية للدفاع المشترك مع سوريا، الى تحريك قواتها باتجاه الحدود الشرقية وطلب سحب قوات الطوارىء الدولية بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧ وما تلا ذلك من اعلان الرئيس جمال عبد الناصر اغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية يوم ٢٢ من الشهر ذاته(٥١).

وتسارعت الأحداث بعد ذلك باتجاه رأب الصدع في البنيان العربي، بعدما بات واضحاً أن الحرب مع اسرائيل أصبحت وشيكة، فعقدت في القاهرة اتفاقية للدفاع المشترك بين ج. ع. م. والمملكة الأردنية الهاشمية في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٦٧. ولم تمض أيام، حتى انضم العراق الى أطراف تلك المعاهدة يوم ٤ حزيران (يونيو) في حين أعلنت الدول العربية الأخرى تضامنها مع تحرك دول المواجهة واجراءاتها(٥٢). غير أن جميع هذه التحركات التضامنية جاءت متأخرة جداً. ذلك أنه ما كادت شمس الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ تبزغ، حتى كانت الطائرات الاسرائيلية تقوم بهجوم خاطف على مطارات ج. ع. م. معلنة بدء الحرب العربية ــ الاسرائيلية الثالثة.

---

(١) لمعرفة هذه التفاعلات على الصعيدين المحلي والدولي كما هو مبين أدناه، أنظر المراجع التالية: Michael C. Hudson, «The Arab States. Policies Towards Israel», in Ibrahim Abu-Lughod (ed.), *The Transformation of Palestine* (Evanston: Northwestern University Press, 1971), pp. 321-5; Janice Terry, «Israel's Policy Toward the Arab States» in Abu-Lughod (ed.), *Ibid.*, pp. 344-6; Dwight D. Eisenhower, *Waging Peace: 1956-1961* (New York: Doubleday and Company, 1965), pp. 72-74 and in *Keesings' Contemporary Archives: 1955-1956*, pp. 14485-6 and 14796.

أيضاً أنظر:

هنري كتن، **فلسطين في ضوء الحق والعدل**، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٠، ص ٦٨ ــ ٦٩.

(٢) من أجل صورة واضحة، ذات مصداقية كبيرة، يمكن الرجوع الى المعلومات الخاصة بحرب ١٩٥٦ وخطة الهجوم الثلاثي في المراجع الثلاثة: Anthony Nutting, *No End of a Lesson* (London: C. Tinling and Co., 1967); Kennett Love, *Suez: The Twice-Fought War; A History* (New York: McGraw-Hill, 1969); Hugh Thomas, *Suez* (New York: Harper and Row, 1967), Eisenhower, *op.cit.*, especially pp. 53, 73, 82-84; and Moshe Dayan, *Diary of the Sinai Campaign: 1956* (London: Sphére Books limited, 1967), p. 65.

(٣) أنظر: Nutting, *Op.cit.*, p. 93.

(٤) راجع المصدرين التاليين: Eisenhower, *Op.cit.*, pp. 80-82.; and Nutting, *Op.cit.*, pp. 115-6.

(٥) من أجل شرح تفصيلي لمواقف الدول الكبرى من الهجوم الثلاثي في العام ١٩٥٦ راجع: *Keesing's Contemporary Archives; 1955-1956*, pp. 15201-15210; and Eisenhower, *Op.cit.*, pp. 77, 84 and 89.

(٦) حول ردود الفعل العربية، الرسمية والشعبية، راجع: *Keesing's Contemporary Archives: 1955-1956*, pp. 15211 and 15236; also Eisenhower, *op.cit.* p.86.

(٧) أنظر: Gertude Samuels, *Ben-Gurion Fighter of Goliath* (New York: Thomas Y. crowell, 1965), p. 220. Eisenhower, *op.cit.*, pp. 94, 95 and 98.

(٨) أنظر: Hudson, *op.cit.*, p. 325; and Terry, *op.cit.*, p. 346.

(٩) كل ما يرد في هذا الفصل عن الصراعات العربية وتداخلاتها مستقى بالأساس من المصادر التالية، الا في الحالات المحددة التي يشار فيها الى مصادر أخرى. أنظر: Malcolm Kerr, *The Arab Cold War: 1958-1964* (London: Owford University Press, 1965), especially pp. 6-7, 25, 38-39; and Malcolm Kerr, *Regional Arab Politics and the Conflict with Israel* (RAND Publication, No. RM-5966-FF, October 1969), pp. 16-29 and 40-43; Hudson, «The Arab States' Policies Toward Israel», *OP.CIT.*, PP321, 327, 329, and 332-5.

(١٠) من أجل صورة تفصيلية عن الانشقاقات والتحالفات المضادة طوال الفترة ١٩٥٥ — ١٩٥٦، أنظر: *Keesing's Contemporary Archives 1955-56*, pp. 14105-14106, 14485-6 14794-5 and 15166.

(١١) راجع: برهان دجاني، «قضية فلسطين اليوم عربياً وعالمياً»، **فلسطين، ملحق المحرر** (بيروت)، العدد ٨٧٢، رقم ٤١، ١٩/٥/١٩٦٩، ص ١٠ و١١.

(١٢) أنظر: Kerr, *The Arab Cold War*, p. 25.

(١٣) أنظر: *Ibid.*, pp. 38-39.

(١٤) أنظر: Hudson, «The Arab States Policies Toward Israel», *op.cit.*, p. 327, 329 and 330.; Kerr, *op.cit.*, p. 330.

(١٥) أنظر: برهان دجاني، «قضية فلسطين اليوم عربياً وعالمياً» **مصدر سبق ذكره**.

(١٦) أنظر: برهان دجاني «موقف عبد الناصر من القضية الفلسطينية»، **فلسطين، ملحق المحرر** رقم ٤٢٨، العدد الثالث، ٣/١٢/١٩٦٤، ص ٣.

(١٧) أنظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٤** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٣ و٤؛ دجاني، **مصدر سبق ذكره**؛ Kerr, *The Arab Cold War*, p. 130., Hudson «The Arab States Policies Toward Israel», *op.cit.*, p. 326., Terry, «Israel's Policy Toward the Arab States, *op.cit.*, p. 347.

(١٨) الا اذا أشير الى مصادر أخرى في مواضيع محددة، استسقيت المعلومات عن مؤتمري القمة الأول والثاني من:

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٤ مصدر سبق ذكره، الصفحات ٣ — ٦ عن المؤتمر الأول، والصفحات ١٤ — ٢٣ عن المؤتمر الثاني؛ أنظر أيضاً: Leila Kadi, *Arab Summit Conferences and the Palestine Problem* (Beirut: Research Center, 1966), pp. 91-140.

(١٩) جميع ما ورد من معلومات عن الجهود التي سبقت قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وعن تشكيلها وقرارات المؤتمر الفلسطيني الاول مستند الى ما ورد في **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤، مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢ — ٧٩؛ أنظر أيضاً: Kadi, *op.cit.*, pp. 102-108.

(٢٠) جميع المعلومات الواردة أدناه بخصوص الأزمة العربية — الالمانية الغربية مستندة الى: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٥** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧، ص ١٩٢ — ٢٠٧ و٢١١ — ٢١٣. أما مواقف اللجان والهيئات المنبثقة عن مؤتمر القمة فمشروح ص ٤ و٦ و٧ من **المصدر نفسه**. أما مواقف الدول العربية من الأزمة فواردة على النحو التالي: الأردن ص ١٥٧ و١٥٨، تونس ٢٣٧، المغرب ص ٢٦٠ و٢٦١، العراق ص ١٧٠ و١٧١ و١٧٣، السعودية ص ١٧٥ و١٧٦، سوريا ١٧٨ و١٨٠ و١٨٣، لبنان ص ٢٢٩، الجزائر ص ٢٤٤ و٢٤٥. ٢٥١. ومن ناحية ثانية، يمكن الرجوع الى الوثائق الأساسية للأزمة كما جمعت في **الوثائق الفلسطينية للعام ١٩٦٥** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٥، وثيقة رقم: ١٦ — ص ٥٢ — ٥٤، وثيقة رقم ٢٠ — ص ٥٦ — ٦٦، وثيقة رقم ٢٦ — ص ٧١ — ٧٦، وثيقة رقم ٣٥ — ص ٨٥ — ٩١، وثيقة رقم ٣٦ — ص ٩١ — ٩٦، وثيقة رقم ٧٦ — ص ١٩٣ — ٢٠٠.

أنظر أيضاً: Kadi, *op.cit.*, pp. 149-162.

(٢١) المعلومات عن التصريحات التي أدلى بها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وما أثارته من ردود فعل مستندة الى ما ورد في **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره**،

ص: ٢٣٦ ــ ٢٣٨ و ٢٤٠ و ٢٤١. أما مواقف الدول العربية المحددة من التصريحات فمبينة على النحو التالي: موقف ج. ع. م. ص ٢٠٧ ــ ٢٢٤، الكويت ص ٢٢٥ و ٢٢٦، لبنان ٢٣٠ و ٢٣١، الجزائر ص ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٨ و ٢٥٠، الأردن ص ١٥٩، العراق ص ١٧٣، السعودية ص ١٧٧، سوريا ص ١٨١. أما مواقف اللجان والهيئات المختلفة المنبثقة فقد جمعت في **الوثائق الفلسطينية للعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره،** على النحو التالي: وثيقة رقم ٣١ ــ ص ٧٨ ــ ٨٢، وثيقة رقم ٥٣ ــ ص ١٣٥ ــ ١٣٧، وثيقة رقم ٦١ ــ ص ١٥٧ ــ ١٦٢، وثيقة رقم ٧٠ ــ ص ١٨٥ ــ ١٨٨، وثيقة رقم ٧١ ــ ص ١٨٩ ــ ١٩٠، وثيقة رقم ١٧١ ــ ص ٤٨٤ ــ ٤٩١، وثيقة رقم ١٧٢ ــ ص ٤٩١ ــ ٤٩٢.

(٢٢) كما ورد في **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره،** ص ١١١.

(٢٣) **المصدر نفسه،** ص ١١٥؛ **الوثائق الفلسطينية للعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره،** الوثيقة رقم ٩٦، ص ٢٥٢.

(٢٤) **المصدر نفسه،** ص ١٢٠؛ **المصدر نفسه،** الوثيقة رقم ١٥٨، ص ٤٦٧.

(٢٥) أنظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٦،** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧، ص ٩٧.

(٢٦) أنظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٥، **مصدر سبق ذكره،** ص ١١٩، أيضاً في الوثائق الفلسطينية للعام ١٩٦٥، **مصدر سبق ذكره،** وثيقة رقم ١٦٨، ص ٤٨٢.

(٢٧) أنظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٦، **مصدر سبق ذكره،** ص ١١٢، ١٨١.

(٢٨) **المصدر نفسه.**

(٢٩) **المصدر نفسه،** ص ١١٣.

(٣٠) **المصدر نفسه.**

(٣١) حول الصدامات مع الأردن ولبنان أنظر: **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٧** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩، ص ١٢٥ و ١٢٦. أما موقف سوريا ففي ص ١٢٧ و ١٢٨.

(٣٢) أنظر: الكتاب السنوي للعام ١٩٦٥، **مصدر سبق ذكره،** ص ٧٥.

(٣٣) أنظر: **المصدر نفسه،** ص ١٦٥.

(٣٤) جميع التطورات في الأزمة بين المنظمة والأردن في العام ١٩٦٥ مستندة الى ما ورد في، **المصدر نفسه،** ص ٧٥ ــ ٨٣ و ١٦٥ ــ ١٦٨؛ أنظر أيضاً: الوثائق الفلسطينية للعام ١٩٦٥، **مصدر سبق ذكره،** وثيقة رقم ١٩٢، ص ٥٤٢ ووثيقة رقم ٢٢٣، ص ٥٩٦.

(٣٥) أنظر: الكتاب السنوي... للعام ١٩٦٦، **مصدر سبق ذكره،** ص ١٢٩.

(٣٦) **المصدر نفسه،** ص ١٣٠ ــ ١٣٥؛ أنظر أيضاً: الوثائق الخاصة بذلك في الوثائق الفلسطينية العربية للعام ١٩٦٦، **مصدر سبق ذكره،** ص ٤٥ و ٨٩.

(٣٧) كما ورد في الوثائق الفلسطينية العربية للعام ١٩٦٦، **مصدر سبق ذكره،** ص ٢٦٣.

(٣٨) **المصدر نفسه.**

(٣٩) **المصدر نفسه،** ص ٢٧٢ ــ ٢٧٥.

(٤٠) الكتاب السنوي... للعام ١٩٦٦، **مصدر سبق ذكره،** ص ١٣٨ ــ ١٤١ و ١٤٦ و ١٤٨ ــ ١٥٤.

(٤١) أنظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية للعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكره،** ص ٩٧.

(٤٢) هذه المعلومات وما يليها من معلومات عن الأزمة بين الأردن والمنظمة، الا اذا أشير الى عكس ذلك بشكل محدد، مستندة الى **المصدر نفسه،** ص ٩٧ ــ ١٠٤ و ١٥٧ ــ ١٦٠.

(٤٣) **المصدر نفسه،** ص ١٦٠.

(٤٤) جميع المعلومات الخاصة باجتماعات وقرارات اللجان والهيئات المنبثقة عن مؤتمر القمة وحتى انعقاد مؤتمر القمة الثالث مستندة الى ما ورد في **الكتاب السنوي... لعام ١٩٦٥، مصدر سبق ذكره،** ص ٤ ــ ١٥.

(٤٥) الا اذا أشير الى غير ذلك بشكل محدد، جميع المعلومات الواردة أدناه عن مؤتمر القمة العربي الثالث والجو الذي عقد فيه مستقاة من: Kadi, *op.cit.,* pp. 183-5.

والكتاب السنوي.. للعام ١٩٦٥، **مصدر سبق ذكره،** ص ١٥ ــ ٢٠.

(٤٦) **المصدر نفسه،** ص ١٩.

(٤٧) الوثائق الفلسطينية للعام ١٩٦٦، **مصدر سبق ذكره،** ص ٢٤٢ ــ ٢٤٤.

(٤٨) **أنظر:** Kadi, *op.cit.,* pp. 183-5.

(٤٩) الكتـاب السنوي... للعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٠ ــ ١٦٥.

(٥٠) حول تصاعد التوتر بين سوريا واسرائيل والتهديدات الاسرائيلية أنظر: الكتاب السنـوي للعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكـره**، ص ٢١٩ ــ ٢٢٧ و ٢٣١ ــ ٢٣٣. أما الوثائق الخاصة بذلك فبالامكان الرجوع اليها في الوثائق الفلسطينيـة العـربيـة للعام ١٩٦٦، **مصـدر سبق ذكــره**، ص ١٩٠، ٣١١ و ٣١٥. أما نص اتفاقية الدفاع المشترك بين ج.ع.م. وسوريا فهي في **المصدر نفسه**، ص ٥٠٧ و ٥٠٨.

(٥١) أنظر الوثائق الخاصة بتصاعد التوتر على الجبهتــين الســوريــة والمصــريــة في الوثــائق الفلسطينية العربية للعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦ و ١٥٦ و ١٨٥.

(٥٢) أنظر نصوص اتفاقيتي الدفاع المشترك بين ج.ع.م. والأردن من جهة وج.ع.م. والعراق من جهة ثانية في **المصدر نفسه**، ص ٢٥٢ ــ ٢٥٤ و ٢٨٦ ــ ٢٨٨.

مقدمات المصادرة الرسمية للشخصية الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠

سميح شبيب

محاولات لإنشاء حكومة فلسطينية

شرعت الهيئة العربية العليا لفلسطين، منذ أوائل السنة ١٩٤٧، في وضع الأسس اللازمة لإنشاء حكومة فلسطينية؛ وذلك عندما أخذت المقاومة الشعبية بالاشتداد، وعندما أعلن رسمياً عن عزم الحكومة البريطانية على إنهاء انتدابها لفلسطين في الخامس عشر من أيار (مايو) السنة ١٩٤٨.

ففي أوائل شباط (فبراير) السنة ١٩٤٨، طلبت الهيئة العربية العليا الموافقة الرسمية العربية على قيام الحكومة الفلسطينية، وكانت قد تقدمت بمشروع خاص بذلك إلى جامعة الدول العربية، راعت فيه تجنب كل ما قد يثير خلافاً عربياً، واقترحت انشاء ادارة مدنية لفلسطين.

كانت الهيئة تحس، آنذاك، خطورة نشوء فراغ سياسي فلسطيني في فلسطين، غداة انسحاب الانتداب البريطاني في الخامس عشر من أيار (مايو) السنة ١٩٤٨. ذلك أن فلسطين كانت ستصبح دون حكومة مسؤولة، ولتعذر اجراء انتخابات في فلسطين، اقترحت الهيئة العربية العليا، استناداً الى ماكانت تتمتع به من ثقة الشعب الفلسطيني، والى حقها في التحدث باسمه، وذلك باعتراف الانتداب البريطاني، وهيئة الأمم المتحدة؛ اقترحت قيام نظام مؤقت في البلاد باسم الادارة الفلسطينية العامة تتألف من الهيئة العربية العليا لفلسطين. معلنة بذلك استقلال فلسطين كدولة ديمقراطية، وذلك في الخامس عشر من شهر أيار (مايو) ١٩٤٨، وتتولى ادارة البلاد متمتعة بجميع السلطات التي تتمتع بها الحكومات الديمقراطية المستقلة، وفقاً لدستور يتم إقراره. وتكون مهمة الادارة الفلسطينية العامة، المحافظة على الأمن والنظام، وتأمين حقوق السكان ومصالحهم، وتوفير أسباب السلام والطمأنينة لهم، وتسيير الخدمات العامة، والدوائر الرسمية، وتعمل على احترام حقوق الأقليات ومصالحها، وعلى المحافظة على حرية العبادة والشعائر الدينية لجميع الطوائف، وعلى حماية الأماكن المقدسة، على اختلافها، وتأمين زيارتها للجميع،

وعند توفر الفرصة المناسبة ستدعى البلاد إلى انتخاب جمعية تأسيسية، لوضع دستور لدولة ديمقراطية مستقلة يتم خلالها اختيار نوع الحكم»[1]. وكانت الهيئة قد طلبت من الموظفين الفلسطينيين، الاستمرار في وظائفهم، والقيام بأعمالهم وواجباتهم حتى إنشاء هذه الادارة. الاّ أن طلب الهيئة الخاص بانشاء هذه الادارة، لم يلق الموافقة الرسمية العربية.

وعندما حل يوم الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، سارعت الحركة الصهيونية، لاعلان قيام دولة اسرائيل. في وقت كان فيه الفلسطينيون دون دولة، أو كيان سياسي يعبر عنهم دولياً بالشروط الديبلوماسية المطلوبة. وكان جّل قياداتهم السياسية خارج فلسطين. ولم تتسنّ لهذه القيادات إمكانية دخول فلسطين في تلك الفترة؛ حيث طلبت جامعة الدول العربية منهم، ترك الأمور للجيوش العربية، لتتمكن من استعادة فلسطين. الى أن كانت الهدنة الأولى، حيث عاودت بعدها «الهيئة» الطلب من جامعة الدول العربية ضرورة الموافقة على انشاء حكومة فلسطينية، مسؤولة أمام مجلس وطني يمثل الفلسطينيين قدر المستطاع. غير أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لم تأخذ بهذا الاقتراح. بل أنها أعلنت عن تشكيل «ادارة مدنية مؤقتة لفلسطين»، تكون مسؤولة أمام الجامعة العربية، وقامت بانتقاء أعضاء تلك الادارة[2]، وذلك بالاتفاق مع العناصر الفلسطينية المشاركة في اللجنة السياسية. وهم: أحمد حلمي عبد الباقي. د. حسين الخالدي كعضوين في اللجنة السياسية، وهنري كتن وأحمد الشقيري كمستشارين في اللجنـة. وبهذه الجلسة، تم الاتفاق على انشاء ادارة فلسطينية. للأعمال الادارية، والخدمات العامة. ونص مشروع الادارة على النقاط التالية:

- □ تؤلف ادارة مدنية مؤقتة في فلسطين، من عشرة أعضاء.
- □ تكون مهمة هذه الادارة المؤقتة، قاصرة على ادارة الشؤون المدنية العامة، ولا تشمل الأمور السياسية والعسكرية، ولا تكون لها صفة تمثيلية عن أهالي فلسطين.
- □ تسترشد هذه الادارة بالتوجيهات التي قد تشير بها جامعة الدول العربية.
- □ يعين مديرو هذه الادارة المؤقتة، بالاتفاق بين الجامعة العربية والهيئة العربية العليا لفلسطين.
- □ تكون الدوائر كما يلي: المالية، العدلية، الصحة، الشؤون الاجتماعية، المواصلات، الادارة العامة، الاقتصاد الوطني، الأمن العام، والدعاية والنشر.

وفي العاشر من تموز (يوليو) السنة ١٩٤٨، أعلن الأمين العام للجامعة العربية، تأليف الادارة الفلسطينية من السادة: أحمد حلمي عبد الباقي: الرئيس؛ جمال الحسيني: الأمين العام؛ سليمان طوقان: المواصلات؛ عوني عبد الهادي: الشؤون الاجتماعية؛ حسين الخالدي: الصحة؛ علي حسن: العدلية؛ رجائي الحسيني: الدفـــاع؛ يوسف صهيـون: الدعاية؛ ميشال أبكاريوس: المالية؛ أمين عقل: الزراعة.

في مساء اليوم ذاته، تداعت الهيئة للاجتماع بغية اتخاذ موقف ازاء هذه الادارة. وكانت أمام عدة خيارات، فكان عليها إما أن تؤيد هذه الادارة، أو أن تقف منها موقفاً حيادياً، أو أن تعارضها وتقاومها. وقد ارتأت الهيئة اتخاذ موقف اللاتعاون واللامعارضة، وبدأت بالعمل الحثيث لتثبيت وجهات نظرها في جامعة الدول العربية. في وقت كانت الهيئة

فيه، في حقيقة الأمر، ترى في تشكيل هذه الادارة، اجراء يضر في كيانها. بل أن بعض أعضائها رأى فيها محاولة للتخلص من الهيئة، وابعادها عن قيادة الحركة الوطنيـة الفلسطينية، وأن الاعتراف بالادارة وتأييدها من قبل الهيئة سيكون بمثابة قرار تصدره بحل نفسها. كما أن الادارة لم تُؤلّف وفقاً لرغبات الهيئة وارادتها. فلم ينص قرار تشكيل الادارة على صلاحيات تشمل الأمور السياسية والعسكرية وتمثيل الفلسطينيين، ولم ينص أيضاً، على أن «الادارة» تأخذ توجيهاتها من الجامعة العربية عن طريق الهيئة العربية العليا، مما تم تفسيره آنذاك بأنه ازالة للصفة التمثيلية التي تتمتع بها الهيئة[٣].

ومما يؤكد، عدم رضـا الهيئة العربية العليا عن تشكيل هذه «الادارة»، اعتراض الحاج أمين عليها؛ وذلك عبر رسالة، كان قد بعث بها الى عيسى عيسى في بيروت، قال فيها: «أما الادارة الفلسطينية فلم يكن تأليفها بالشكل الذي جرى مبنياً على رأي الهيئة العربية العليا، وقد كنا، وما زلنا ساعين لتعديل الادارة، عاملين على ذلك بالشكل الذي يضمن حقوق الجميع، ويعود بالفائدة على قضية البلاد»[٤].

وقد بذلت الهيئة جهوداً سياسية حثيثة، لإنشاء حكومة فلسطينية، وتوجت هذه الجهود بقرار من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربيـة في الاسكندريـة، وذلك في الأسبوع الأول من شهر أيلول (سبتمبر) السنة ١٩٤٨؛ حيث تم بحث موضوع اقامة حكومة فلسطينية، وأدت المحادثات التي دارت بين أعضاء اللجنة السياسية من ناحية، والهيئة العربية العليا من ناحية أخرى، للأخذ بفكرة انشاء حكومة لفلسـطين، تكون مسؤولة أمام مجلس تمثيلي فلسطيني. كما أرسل كل من رياض الصلح وجميل المدفعي برقية للهيئة يؤيدان فيها قيام حكومة فلسطينية، ويريان أن «وجودها سيكون له أثر كبير في تحسين موقف هيئة الأمم المتحدة». وكذلك كان رأي النقراشي أيضاً. وقد استفادت الهيئة من هذه المواقف، وكانت ترسل نصوصها لأحمد حلمي عبد الباقي، طالبة منه الاسراع في اجراء الترتيبات اللازمة لإعلان الحكومة[٥]. كما أخذت الصحافة المصرية، في تناول مسألة قيام الحكومة الفلسطينية. ومن ذلك المقال الذي نشر بعنوان: «حكومة عربية لفلسطين» والذي جاء فيه: «المخرج الوحيد الذي يبدو لي، هو قيام حكومة عربية في فلسطين تعفي الجيوش العربية أولاً من تبعات الادارة المحلية والتنظيم، وغير ذلك مما هو من عمل الحكومات، وليس من عمل الجيوش، وستبقى الجيوش محتلة ما استخلصه العرب، حتى تقوم الحكومة العربية على قدميها، وتستطيع أن تنهض بالعبء، وهذا يحتاج الى زمن. ثم أن الحكومة العربية، بعد أن تقوم وتستقر، تستطيع أن تواجـه العالم بوجودها الحاصل فعلاً، لا المأمول أو المنشود. وفرق، ولا شك، بين بلد له حكومة عاملة قائمة بالأمر، وبلد آخر لا حكومة له. وتتولى أمره حكومات أخرى»[٦]. ومن ذلك أيضاً مقابلة نشرت مع أحد رؤساء الوفود العربية في جامعة الدول العربية، آثر عدم ذكر اسمه، أكد فيها أنه «استقر الرأي أخيراً على أن تترك اللجنة السياسية لأهل فلسطين وحدهم البت في أمر السلطة. واشترطت الدول العربية أن يتفق رجال فلسطين وقادتها، على تأليف الحكومة التي يرضاها الشعب. واذا ما تم هذا التأليف، بادرت الحكومات العربية الى الاعتراف بها». وذلك على أساس أن الهيئة العربية العليا لفلسطين، كانت قد وضعت مشروع حكومة فلسطينية، تكون مسؤولة أمام مجلس وطني يتم اختياره من

رؤساء البلديات، ورؤساء عموم الهيئات، ليختاروا هم أنفسهم الحكومة الوطنية لبلادهم، وكانت وجهة نظر الهيئة أن يعلن تاليف هذه الحكومة منذ ١٥ أيار (مايو) الماضي (عند انتهاء الانتداب)، اذ أخطرت الهيئة فعلاً الموظفين الفلسطينيين في حكومة الانتداب ذلك الوقت، بالبقاء في مناصبهم، على أن يكون كل موظف مسؤولاً عن ادارته، الى أن يتم تشكيل الحكومة الجديدة. ولكن بعض الاعتبارات، حالت دون تحقيق هذا الأمر...(٧).

إلّا أن هذا التأييد لقيام الحكومة الفلسطينية جاء متأخراً. فالهدنة الأولى، كانت قد انتهت في صباح يوم الجمعة ١٩٤٨/٧/٩، وباشرت القوات الصهيونية، تشديد هجماتها على محور اللد والرملة، بعد أن انسحبت القوات العراقية، والأردنية منه، دون اخطار القوات الفلسطينية المشاركة في الدفاع عن المدينتين، مما أدى الى سقوط مجدل يابا وعنابه ودانيال والحديثة وبيت نبالا وديرطريف وقوله والمزيرعة وحمزو في ١٩٤٨/٧/١١(٨). وهي المناطق المحيطة بالمدينتين، ثم كان سقوط اللد والرملة في ١٩٤٨/٧/١٢. مما أتاح للقوات الصهيونية توسيع عملياتها في الجنوب، والحاق الهزيمة بالجيش المصري في النقب.

انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني

بعد أن قررت «الادارة المدنية المؤقتة» التي عينتها اللجنة السياسية في شهر تموز (يوليو)، السنة ١٩٤٨، اعتبار نفسها حكومة لعموم فلسطين؛ وذلك في اجتماع لها عقدته في غزة، في الثاني والعشرين من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨. وجه رئيس وزراء حكومة عموم فلسطين، أحمد حلمي عبد الباقي، الدعوة لتاليف المجلس الوطني من الشخصيات والهيئات التالية: الهيئة العربية العليا لفلسطين، أعضاء الوزارة، رؤساء المجالس البلدية، رؤساء المجالس المحلية والقروية، رؤساء الغرف التجارية، معتمدي اللجان القومية، رؤساء نقابات الأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين، رؤساء القبائل والعشائر، أعضاء الوفود السياسية، التي مثلت البلاد منذ ١٩٤٨، رؤساء الأحزاب السياسية (ومنها حزب العمال)، ممثلي الهيئات الطائفية، كالمجلس الإسلامي الأعلى واللجنة التنفيذية الأرثوذكسية واتحاد الكنائس المسيحية، وكان مجموع عدد المدعوين ١٥٠ شخصاً.

افتتح المجلس بعد ظهر ١٩٤٨/٩/٣٠ في غزة، وسط مظاهر احتفالية؛ حيث ازدانت غزة بالأعلام الفلسطينية، واللافتات السياسية، وامتلأت الشوارع بالمسلحين الفلسطينيين، من قوات الجهاد. ووسط هذه المظاهر، سار موكب الحاج أمين تتقدمه السيارات المسلحة، والدراجات النارية، مستعرضاً حرس الشرف على جانبي الطريق، وجموع الجماهير الهاتفة بحياة فلسطين؛ وعقدت، بعد ذلك، الجلسة الأولى من جلسات المؤتمر في مدرسة الفلاح، وانتخب المجلس الحاج أمين الحسيني، رئيساً للمؤتمر، والشيخ حسن أبو السعود نائباً للرئيس وميشيل عازر نائباً للرئيس، واميل الغوري أميناً للسر ومحمد دغم أميناً للسر وبلغ عدد الحضور ٨٣ عضواً. وبعد الانتخاب ألقى الحاج كلمة الافتتاح ومما قاله: «لقد كان أمر تشكيل الحكومة الفلسطينية، وتسلم أهل البلاد زمام الحكم الوطني، مما يجب أن يتم فور انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ مايس ١٩٤٨، ولقد كانت الهيئة العربية العليا جاهرة في تهيئة أسباب تسلم الفلسطينيين زمام الحكم

والسلطة بمجرد انتهاء الانتداب، وطالبت الجهات العربية المسؤولة بمساعدتها في تحقيق هذا الغرض، حتى لاتبقى البلاد في فراغ ينشأ عنه الفوضى والاضطراب، غير أن مطامع ومواقع سياسية حالت دون ذلك، فأخرت في تحقيقه الى اليوم على أننا لانريد أن نتلفت الى الماضي، وقلوبنا مملوءة بالحسرة والألم، بل ننظر الى المستقبل بعيون مريرة»[٩]. ثم طرحت الحكومة على الثقة فنالتها بأكثرية ٦٤ صوتاً مقابل ثمانية أصوات رفضوا منحها الثقة و١١ صوتاً طلبوا تأجيل طرح الثقة الى ما بعد مناقشة النظام.

وبهذه الجلسة، تقدمت وزارة حكومة عموم فلسطين الى المجلس ببرنامجها؛ حيث تضمن، اعلان فلسطين بحدودها المعروفة كما كانت في ١٥ أيار (مايو) السنة ١٩٤٨، دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة قومية، وعاصمتها القدس. وتعبئة القوى العربية لإنقاذ فلسطين وصد العدوان، والعناية بأبناء الشهداء وعائلاتهم والمصابين من المناضلين، مع ضمان الحريات الدينية والمدنية، والشخصية للمواطنين على اختلاف مللهم ونحلهم وصيانة الأماكن المقدسة وضمان حرية العبادة لجميع الطوائف، والعمل على تعويض أصحاب الأموال، والأعمال والأملاك، الذين لحقت بهم الأضرار. وتنظيم جهاز الحكومة، واعادة الحياة الطبيعية للبلاد، واصلاح الطرق وتأمين المواصلات، والعمل على تعمير المعاهد الدينية والمؤسسات العلمية والخيرية، والصحية التي تضررت بسبب اعتداء الصهيونيين عليها، وتنشيط التجارة وتقوية الزراعة والصناعة بجميع الوسائط والوسائل الممكنة، مع ايجاد أعمال للعاطلين من أبناء الأمة وتأمين رفاهيتهم، وتأسيس المناسبات والصلات السياسية والمالية والتجارية بين فلسطين، والحكومات التي آزرت وتؤازر قضيتها، والنهوض بالشعب الى حيث المجد والعزة والكرامة. وكانت الحكومة مؤلفة من المجلس الوطني، مجلس الوزراء، المجلس الأعلى. أما الوزارة فكانت على النحو التالي: أحمد حلمي رئيساً، جمال الحسيني للخارجية، د. حسين الخالدي للصحة، أكرم زعيتر للمعارف، علي حسن للعدلية، عوني عبد الهادي للشؤون الاجتماعية، ميشيل أبكاريوس للمالية، رجائي الحسيني للدفاع، يوسف صهيون للدعاية والنشر، د. فريج للاقتصاد، أمين عقل للزراعة[١٠].

ثم رفعت الجلسة الى ما بعد الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم ١/١٠/١٩٤٨؛ حيث أدى الحاج أمين صلاة الجمعة، ظهر يوم ١/١/١٩٤٨، في المسجد العمري الكبير في غزة، وسط أجواء احتفالية أيضاً، فاصطف الجنود الفلسطينيون المسلمون على جانبي الطريق، وأدوا التحية له، واكتظت الشوارع بالجماهير، ودعا الخطيب الى الجهاد. ثم عقدت الجلسة الثانية للمؤتمر برئاسة الحاج أمين فتليت، خلالها، برقيات الاعتذار من بعض المدعوين من نابلس وجنين والبيرة والقدس وأريحا. وتمكن سبعة أعضاء من حضور هذه الجلسة. كان منهم أكرم زعيتر، عوني عبد الهادي، معين الماضي، وبلغ عدد الحضور في هذه الجلسة ٩٠ عضواً. وتمت مناقشة النظام المؤقت لحكومة عموم فلسطين، خلال سبع ساعات، وبعدها أقر، وقد نصّت المادة السادسة منه على أن «يعقد المجلس الوطني كل ستة أشهر مرة بدعوة من رئيسه، ويحق للرئيس أن يدعو المجلس الى الانعقاد بصورة استثنائية، بالاضافة الى دوراته العادية». أما المادة الثامنة فنصت على ما يلي: «تعتبر حكومة عموم فلسطين جهازاً شرعياً لممارسة جميع

السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وفق نصوص هذا النظام، في جميع فلسطين، بكامل حدودها. كما كانت قبل انتهاء الانتداب في ١٥ أيار (مايو) السنة ١٩٤٨. ويمارس القضاء صلاحياته مستقلاً استقلالاً تاماً عن السلطتين التشريعية، والتنفيذية، ويؤمن استقلاله بموجب قانون خاص يوضع فيما بعد». أما فيما يختص بالاتفاقات الدولية، فقد نصت المادة العاشرة من النظام: «على أن جميع الاتفاقيات الدولية والمعاهدات السياسية، والامتيازات الاقتصادية التي تعقدها رهينة بموافقة المجلس الوطني»[١١]. ثم عقد المؤتمر جلسته الختامية في الساعة العاشرة والنصف من صباح ١٩٤٨/١/٣، وفيها أعلن المجلس مقرراته. ونص البند السياسي منها: «بناء على الحق الطبيعي والتاريخي للشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال، هذا الحق المقدس، الذي بذل في سبيله زكي الدماء، وقدم من أجله أكرم الشهداء، وكافح دونه قوى الاستعمار والصهيونية التي تألبت عليه، وحالت بينه وبين التمتع به، فاننا نحن، أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، المنعقد في غزة هاشم، نعلن هذا اليوم، الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة ١٣٦٧، الموافق أول تشرين الأول السنة ١٩٤٨، استقلال فلسطين كلها التي يحدها شمالاً سوريا ولبنان، شرقاً سوريا وشرق الأردن، غرباً البحر الأبيض المتوسط، وجنوباً مصر، استقلالاً تاماً، واقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم، وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي، وخدمة الحضارة الانسانية، مستلهمين في ذلك روح الأمة وتاريخها المجيد، مصممين على صيانة استقلالنا، والذود عنه، والله تعالى على ما نقول شهيد»[١٢].

واعتبر علم الثورة العربية، وفقاً لمقررات المجلس الوطني، علماً للحكومة الفلسطينية، كما تم رفض مشروع برنادوت، وفكرة تقسيم فلسطين من الأساس. كما طالبت المقررات بالتعبئة العسكرية لقوى الأمة العربية، والعمل على التجنيد العام وتفويض الوزارة الجديدة اعلانه بأسرع ما يمكن. ووقع على هذه المقررات معظم أعضاء المجلس الوطني. وبعد انتهاء المجلس من أعماله، أرسل الحاج أمين برقية الى الملوك والرؤساء العرب يبلغهم فيها أن «المجلس الوطني الفلسطيني قرر بالاجماع أن يرفع شكره وتقديره الى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك العرب، ورؤسائهم وأمرائهم، والى الحكومات العربية وشعوبها وجيوشها لما أسدوه من خدمات جليلة وقدموه من مساعدات قيمة لانقاذ فلسطين، والمحافظة على عروبتها»[١٣] كما بعث الحاج أمين لرئيس المجلس التشريعي في عمّان برقية شرح فيها سير أعمال المؤتمر، وتمكنه من نيل ثقة أكثرية ممثلي الشعب الفلسطيني، وأكد له: «أنه ليسر المجلس الوطني الفلسطيني أن يعرب لمجلسكم الموقر عن رغبته الأكيدة في التعاون معه، والعمل لما فيه مصلحة الأمة العربية في جميع أقطارها»[١٤].

الموقف الأردني، وانعقاد مؤتمر عمان

عارض الأردن بشدة انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في غزة، وقام باعتقال جمال الحسيني في أريحا، اضافة الى ممثلي المدينة، وقام الحاكم العسكري الأردني ذوقان الحسين، بنقل المعتقلين الى عمان، فجر يوم الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨

المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بتاريخ ٣٠/ ٩ ــ ٣/ ١٠ ١٩٤٨ في غزة

	عدد الحضور	عدد المعتذرين	عدد الذين لم يعتذروا
الهيئة العربية	٦	٠٣	٠٠
أعضاء الوزارة	٨	٠٠	٠٠
رؤساء البلديات	٧	٠٦	٠٣
رؤساء المجالس المحلية	١٣	٠٥	٠٤
الوفود	١٠	٠٦	٠٤
الغرف التجارية	٠٧	٠٥	٠٠
اللجان القومية	٢٠	٠٩	٠٢
رؤساء القبائل والعشائر	١٦	١٠	٠٦
المجموع	٨٧	٤٤	١٩
دعوات لم تصل الى أصحابها	٠٠	٠٠	٠٧
	٨٧	٤٤	١٢

لحضور اجتماع عمان[١٥]. كما أن السلطات الأردنية هددت كل شخص يذهب لحضور المجلس الوطني في غزة بالاعتقال لدى عودته للضفة الغربية[١٦]. فأرسل الحاج أمين الى زكي التميمي في بغداد برقية قال فيها: «علمنا أن القيادة العراقية بنابلس تمانع سفر المندوبين للمجلس الوطني الذي دعت لعقده حكومة فلسطين، يوم ثلاثين أيلول (سبتمبر) الرجاء التوسط لرفع المنع واعلامنا برقياً»[١٧].

عُقد مؤتمر عمان رداً على انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، منازعاً اياه حق تمثيل الشعب الفلسطيني. وقد حضر هذا المؤتمر زهاء ألف شخص من مؤيدي النظام الأردني، ومن الموظفين «ومن لم يحضر المؤتمر أو يؤيده من الموظفين أقالوه من عمله، أو أرغموه على الاستقالة»[١٨].

وقد أقر المؤتمر:

- □ الدعوة الى وحدة أردنية ــ فلسطينية.
- □ دعوة الجيوش العربية الى مواصلة القتال من أجل تحرير فلسطين.
- □ دعوة الحكومات العربية الى تزويد الفلسطينيين بالسلاح.
- □ الدعوة الى مؤتمر فلسطيني أوسع ليعلن فيه الفلسطينيون مبايعتهم الملك عبد الله ملكاً على فلسطين.

وقد استمر المؤتمر زهاء ساعتين ذهب، بعدها، وفد قوامه عدد أعضائه الى قصر

المصلي بالشونه، وألقى عجاج نويهض كلمة أمام الملك عبد الله قال فيها: «يا جلالة الملك. اتفق المؤتمرون في أريحا على مبايعة جلالتكم لتكون بقية فلسطين تحت عرشكم المفدّى والمسجد الأقصى، وما حوله أمانةً في أعناقكم نحاسبكم عليها يوم القيامة اذا فرطتم فيها...» وأجاب عبد الله بالقول: «لقد وضعتم في عنقي حملاً ثقيلاً لا أستطيع تحمله، ولكنني أرجو الله أن يعينني عليه، وشكراً»(١٩).

ابعاد الحاج أمين الحسيني من غزة

في الخامس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٤٨، وصل اللواء حسين سري عامر الى غزة، وكان مديراً لسلاح الحدود المصري، وزار الحاج أمين؛ حيث كان يقيم في منزل موسى الصوراني، وكان هذا المنزل مكاناً لعمل الهيئة العربية العليا، وقام بابلاغه رسالة من محمود فهمي النقراشي، رئيس الوزراء المصري آنذاك، يطلب فيها منه عودته الى القاهرة، فاعتذر الحاج أمين عن عدم مغادرة غزة لضرورات تنظيم المقاتلين الفلسطينيين، واستقبال الوفود الفلسطينية، وفي مساء اليوم التالي، ١٦ تشرين الأول (أكتوبر). طلب اللواء حسين سري من الحاج أمين محادثة النقراشي هاتفياً، وذلك من مقر الحاكم الاداري في غزة، فاضطر للذهاب الى المقر. ولما دخله منع الحرس المسلح، مرافق الحاج أمين من الدخول. ومن هناك، تحادث الحاج أمين مع كل من: النقراشي والفريق محمد حيدر وزير الحربية، فأصر على حضوره الى القاهرة، بحجة أن غزة منطقة عسكرية. خشي الحاج أمين من وقوع صدام مسلح بين الجنود المصريين والمقاتلين الفلسطينيين، من جراء تأكيد رفضه للخروج من غزة، فوافق محتجاً، ولم يمهله حسين سري أكثر من ساعة، حمله بعدها، في سيارته، الى القاهرة وسط اجراءات أمنية مشددة، ووصل الى القاهرة ظهر يوم ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. ولم تكتف السلطات المصرية بذلك، بل أنها قامت باحاطة منزل الحاج أمين بالقاهرة بما يزيد عن سبعين جندياً(٢٠).

وبعد انتهاء العمليات الحربية المصرية ـــ الاسرائيلية، وتوقيع اتفاقية الهدنة الدائمة بين الطرفين في رودوس في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩. طلب الحاج أمين العودة الى غزة، فقوبل طلبه بالرفض، كما منع هو وأعضاء الهيئة العربية العليا في كثير من البلدان العربية، من زيارة المخيمات، والالتقاء بالجماهير، بحجة أن ذلك سيثير المشاعر الفلسطينية.. وقد عبَّر الحاج أمين، فيما بعد، عن ذلك بقوله: «لقد استطاع الأعداء أن يحولوا بيننا وبين دخول بلادنا، وأن يشردونا طوال هذه الأعوام، وأن يحرمونا من العيش في وطننا»(٢١).

انعقاد مؤتمر أريحا

بعد شهر كامل من انعقاد مؤتمر عمان، انعقد مؤتمر في أريحا في الأول من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٨، وسُمي «المؤتمر الفلسطيني الثاني» وحضره زهاء مئتين من الفلسطينيين. وأقر النقاط السبع التالية:

☐ يشكر المؤتمر الدول العربية لما بذلته من جهود وتضحيات، ويطلب منها جميعاً

مواصلة القتال لانقاذ فلسطين.

□ يعتبر المؤتمر فلسطين، وحدة تامة لاتتجزأ، وكل حل يتنافى مع ذلك لايعتبر حلاً نهائياً.

□ لايمكن للبلاد العربية أن تقاوم الأخطار التي تجابهها، وتهدد فلسطين، الّا بالوحدة القومية الشاملة، ويجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرقي الأردن، مقدمة لوحدة عربية تامة.

□ يبايع المؤتمر جلالة الملك عبد الله على فلسطين كلها، ويحي جيشه الباسل، والجيوش العربية التي حاربت، ولاتزال في فلسطين.

□ يقترح المؤتمر على جلالته الاشارة بوضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين عن عرب فلسطين، يستشارون في أمورها.

□ التشديد بضرورة الاسراع في ارجاع اللاجئين الى بلادهم والتعويض عليهم.

□ تبليغ هذه القرارات الى منظمة الأمم المتحدة، والجامعة العربية وممثلي الدول الأخرى.

أثارت مقررات مؤتمر أريحا ردود فعل متباينة داخل الضفة الغربية وخارجها. ففي الداخل، رأت شرائح اجتماعية وسياسية متعددة، في المؤتمر ومانتج عنه، أمراً لامفر منه، وأنه عمل وطني. وقد عبر عن ذلك الشيخ محمد علي الجعبري بقوله: «لقد كان مؤتمر أريحا أمراً لابد منه، ولولا أن الضفة الغربية قد ضُمت للأردن في ذلك الوقت لانسحب الجيش العربي، ولتم الاستيلاء الاسرائيلي على فلسطين بأكملها في ذلك التاريخ»(٢٢). وذلك في وقت رأى فيه آخرون، أن ماحدث، هو اجراءات كانت قد رُتبت وأعدت سلفاً. وعبر عن ذلك نهاد أبوغربية بقوله: «كل شيء كان مرتباً ومعداً سلفاً. لقد كان المؤتمر مظهراً فقط.. كان شكليات». وكانت بعض القوى السياسية قد رفضته برمته.

وتأكيداً لمقررات مؤتمر أريحا عُقد مؤتمران آخران، أولهما في رام الله، وقد عقد في السادس والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) السنة ١٩٤٨؛ وذلك في قاعة سينما دنيا، وشهده الملك عبد الله. وفي نهايته، تم تأييد مقررات أريحا؛ وثانيهما في نابلس، وقد عقد في الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني (يناير) السنة ١٩٤٩، في دار البلدية، وفي نهايته، تألف وفد من بين أعضائه سافر لمقابلة الملك عبد الله، وقد ضم الوفد سليمان طوقان، وأحمد الشكعة وطاهر المصري. وأبلغ أعضاء الوفد الملك الموافقة على الوحدة، ومبايعته ملكاً دستورياً عليها؛ وذلك في وقت حددت فيه جامعة الدول العربية موقفها من مؤتمر أريحا، عبر مؤتمر صحافي، عقده عبد الرحمن عـزام أمين الجامعة آنذاك؛ أعلن فيه رفض الجامعة لمقررات مؤتمر أريحا، واعتبرها لاتمثل اراء الشعب الفلسطيني. كما أصدرت جماعة من كبار العلماء في الأزهر بياناً قالت فيه: «أن مؤتمر أريحا تمثيل خيالي، ووليد اكراه لمن مسهم الضر والبأساء، ولايعبر عن رأي العرب، والدول العربية»(٢٣). وهاجمت اذاعة سوريا وصحفها المؤتمر واعتبرته استلاباً للارادة الفلسطينية.

أما العراق، فكان موقفه مختلفاً، فقد أرسل وفداً خاصاً للأردن ضم كلّاً من جميل المدفعي، ونوري السعيد، وذلك لاقناع الملك عبد الله بالتريث في تنفيذ مشروع الضم.. وتأجيل تنفيذ قراراته، عاماً ونصف العام، انتظاراً لنضوج الظروف المؤاتية للضم.

أما الأردن، فقد اعتبر أن مقررات مؤتمر أريحا، تعبر عن رغبة فلسطينية في ضم

الضفة الغربية للمملكة الأردنية، وقرر مجلس الوزراء الأردني، في السابع من آذار (مارس) ١٩٤٩ ما يلي: «أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، تقدر كل التقدير الرغبة التي أبداها المؤتمرون، وغالبية أهل فلسطين، فيما يتعلق بوحدة البلدين الشقيقين، وتراه متفقاً مع أهدافها، وهي ترحب به، وستسعى للوصول اليه بالوسائل الدستورية، والدولية، ولتنفيذه في الوقت المناسب وفق ما تقتضي به أساليب تقرير المصير»(٢٤).

إنحسار دور حكومة عموم فلسطين

كان لرفض هيئة الأمم المتحدة اعتبار حكومة عموم فلسطين حكومة رسمية، في دورتها الخريفية السنة ١٩٤٨، في باريس، واعتبارها حكومة صورية، الأثر الكبير في انحسار دورها الدولي. كما كان للضغط البريطاني على الدول العربية، الأثر الأكبر في انحسار دورها العربي، اضافة لما تمثله هذه الحكومة، وفقاً لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني الأول في غزة السنة ١٩٤٨، من عامل سياسي معادٍ لبريطانيا، واسرائيل، يحرج الأنظمة العربية التي كانت قائمة آنذاك أمام حلفائها البريطانيين من جهة، وأمام القوى الوطنية العربية من جهة أخرى. وقد تلاقت هذه العوامل مجتمعة وساعدت، الى حد كبير، في جعل هذه الحكومة صورية، وفي حرمانها من أي نشاط سياسي يذكر. فبعد ابعاد الحاج أمين عن غزة. انفرط عقد وزارة حكومة عموم فلسطين وتشتت أعضاؤها؛ فالدكتور موتي فريج، وزير اقتصادها، افتتح له عيادة طبية، وكذلك فعل وزير صحتها د. حسين الخالدي، بينما تم تعيين وزير الزراعة، أمين عقل، موظفاً في جامعة الدول العربية، وعاد ميشال أبكاريوس، وزير المالية الى بيروت، وعُين أستاذاً محاضراً في الجامعة الأميركية، وعين رجائي الحسيني مستشاراً في وزارة المواصلات في السعودية. أما عوني عبد الهادي، وأنور نسيبه، وعلي حسنا فقد سافروا الى عمان؛ حيث عُين الأول سفيراً للأردن في مصر، والثاني عضواً في البرلمان الأردني والثالث نائباً لوزير الداخلية الأردني. أما يوسف صهيون، فأنشأ مستودعاً للأدوية في عمّان.

وقد ساعد ذلك على تقوية موقف الملك عبد الله، فأرسل رسالة الى رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي، عارض فيها قيام دولة مستقلة بجوار المملكة الأردنية. ومما جاء في هذه الرسالة: «اننا نخشى على سلامة بلادنا، ومركزها من أية دولة ضعيفة قد تتكون في فلسطين، وتنتسب الى العرب، فتضعف على البقاء أو يستحوذ عليها اليهود. اننا تفادياً من تسبب هؤلاء بحركاتهم، وأعني بهم أمين الحسيني ومن معه، من أن تشبثاتهم ستجر الى ما فيه اخلال عصمة الجامعة العربية واتحادها. أقول انني سأحارب هؤلاء، حيث ما كانوا، كما أحارب اليهود أنفسهم»(٢٥).

ومنذ بداية السنة ١٩٤٩، لم تدع حكومة عموم فلسطين الى اجتماعات جامعة الدول العربية، ولم تسدد لها الالتزامات المالية من الجامعة. كما لم تنفع اعتراضات هذه الحكومة؛ وذلك حين أرسلت مذكرة خاصة بذلك الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ورد فيها: «حين تألفت حكومة عموم فلسطين، وعدت من قبل اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بالمساعدات المالية الكافية التي تمكنها مباشرتها مهمتها. وقد وافقت الدول العربية، عدا المملكة الأردنية الهاشمية، على اعطاء حكومة عموم فلسطين مبلغ خمسة

وعشرين ألف جنيه للبدء بالعمل، والقيام بالمهمات التي تتطلبها دوائر الحكومة». وتضيف المذكرة: «تكررت المراجعة للأمانة العامة في طلب هذه المساعدة، نظراً لما تحس به حكومة عموم فلسطين من العبء المالي الثقيل الذي ترزح تحته، حتى بلغت ديونها أكثر من اثني عشر ألف جنيه مصري، ولم تحصل أية نتيجة من هذه المراجعات حتى الآن. مما أحاط أعمال الحكومة بكثير من الصعوبات. وبما أن هذه الحكومة قد اعتمدت على وعود الجامعة العربية، واستندت الى اعترافات الحكومات العربية الست بها، فشكلت دوائرها، وتحملت الأعباء المالية، فان كرامة الجامعة تقضي بمؤازرتها وانجاز الوعود المقطوعة لها»[٢٦].

وحول احتجاجات حكومة عموم فلسطين كتبت جريدة الكفاح تقول: «يلوح لي أن حكومة عموم فلسطين، لم ترد في احتجاجها هذا، سوى تذكير الناس بأنها لا تزال حية تسعى في مصر، وبأنها تريد أن يذكرها الناس حتى ولو كان أمام لجنة، كان على جميع العرب.. ولو كانوا يشعرون.. أن يقاطعوها لأنها لا تختلف في شيء عن جميع اللجان التي أرسلها الغرب الى ديارهم. مسكينة حكومة عموم فلسطين، حتى في احتجاجها هذا لم توفق أيضاً.. ولكن اللوم ليس عليها بل على الذين ولدوها ميتة بالتشديد.. وما أكثر مشروعاتهم التي هي من هذا القبيل»[٢٧].

استمرت حكومة عموم فلسطين في الاحتجاج، لا سيما على عدم دعوتها لاجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، فعندما لم تصلها الدعوة لحضور اجتماعات هذه اللجنة، بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٠؛ أرسلت مذكرة للجامعة ذكرت فيها: «حكومة فلسطين بصفتها عضواً في جامعة الدول العربية، وصاحبة الشأن في قضية فلسطين، باعتبارها الحكومة الشرعية المعترف بها من قبل جامعة الدول العربية، ممثلة لعرب فلسطين، تأمل أن تصل اليها في القريب العاجل من الأمانة العامة، الدعوة لحضور هذا الاجتماع، الذي ستكون له نتائجه الخطيرة في القضية الفلسطينية»[٢٨]. وشددت وزارة الخارجية في حكومة، عموم فلسطين من أسفها لعدم دعوتها في السابع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) السنة ١٩٤٩، وقالت في مذكرتها لجامعة الدول العربية: «تأسف حكومة عموم فلسطين أشد الأسف؛ اذ تجد نفسها مضطرة الى الاحتجاج الشديد الى الأمانة العامة الموقرة، على عدم توجيهها الدعوة اليها لحضور اجتماع مجلس الجامعة، في دورته الحادية عشرة يوم ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) السنة ١٩٤٩» و«تجد حكومة عموم فلسطين نفسها أيضاً غير مقيدة بأية قرارات قد تتخذ في هذه الدورة لا تتفق مع الأهداف التي سبق أن ارتبطت بها الدول العربية، حين دخلت جيوشها لتحريرها وتسليمها لأهلها»[٢٩]. هذا في وقت كانت فيه الدول العربية المحيطة بفلسطين، قد أنجزت اتفاقيات الهدنة مع اسرائيل بواسطة الأمم المتحدة على الشكل التالي:

- مصر في ٢٤ شباط (فبراير) السنة ١٩٤٩ في رودوس.
- لبنان في ٢٣ آذار (مارس) السنة ١٩٤٩ في الناقورة.
- الأردن في ٣ نيسان (أبريل) السنة ١٩٤٩ في رودوس.
- سوريا في ٢٠ تموز (يوليو) السنة ١٩٤٩ في التل رقم ٢٣٢ بالقرب من مهانايم على الحدود السورية ــ الاسرائيلية[٣٠].

اعتبرت حكومة فلسطين، الاصرار على عدم دعوتها لاجتماعات جامعة الدول العربية، اقراراً عربياً بالأمر الواقع، وورد في احتجاجها، في ١٩٤٩/١٠/٣٠: «أن عدم اشتراك هذه الحكومة في مجلس الجامعة في دورته الحالية، ١٩٤٩/١٠/١٧، التي تبحث فيها قضية فلسطين، وتتخذ فيها قرارات حاسمة تهم الفلسطينيين قبل أن تهم سواهم، وتعنيهم بالذات قبل أن تعني غيرهم، سابقة خطيرة تضيّع على عرب فلسطين حقهم الشرعي في بسط رأيهم، وقول كلمتهم، وتؤيد بطريق مباشر وفي سياسة صريحة، الأمر الواقع، الذي يمزق وحدة الوطن الفلسطيني»[٣١]. كما كررت احتجاجها هذا في الأول من آذار (مارس) ١٩٥٠[٣٢] لعدم دعوتها لحضور الدورة الثانية عشرة لمجلس جامعة الدول العربية.

ضم الضفة الغربية لشرق الأردن

قامت السلطة الأردنية في أيار (مايو) السنة ١٩٤٩ باجراء تعديل وزاري؛ وذلك بادخال شخصيات فلسطينية للوزارة التي كانت برئاسة توفيق أبو الهدى، وهم: روحي عبد الهادي وزيراً للخارجية، موسى ناصر وزيراً للمواصلات، خلوصي الخيري وزيراً للتجارة والزراعة. ثم أضيف اليها راغب النشاشيبي كوزير للاجئين. وفي الحادي عشر من نيسان (أبريل) السنة ١٩٥٠، جرت الانتخابات النيابية لتشكيل مجلس «أمة» موحد، أردني — فلسطيني.

وحول هذه الانتخابات، تباينت المواقف السياسية، وكتبت جريدة البعث، آنذاك، مقالاً بعنوان: «لماذا نخوض معركة الانتخابات» جاء فيه: «أعلنت الحكومة — أي الحكومة الأردنية — أنها ستجري انتخابات نيابية، وحددت موعدها، وتردد بعض العناصر، وأحجامها لن يؤخر الانتخابات، ولن يمنعها. والسؤال الذي يتطلب الاجابة هو ما اذا كانت المصلحة تقضي على الشباب الواعي بأن يخلي السبيل للعناصر الهزيلة!!. هذا السؤال طرحه على نفسه نفر كبير من الشباب الواعي، من مختلف أنحاء البلاد، وقد قرَّ رأيه على خوض معركة الانتخابات، قياماً بواجب الجهاد، وأنه لمدرك أن الطريق شاقة وعرة، مليئة بالأشواك، حافلة بالتضحيات، لاسيما هذه الدورة، التي ستحسم كثيراً من القضايا الحيوية، وستلعب دوراً مهماً في تقرير مصير البلاد، والأجيال القادمة»[٣٣].

وفي الثاني عشر من نيسان (أبريل) السنة ١٩٥٠، كلف الملك عبد الله سعيد المفتي بتأليف الوزارة الأولى، وكانت على النحو التالي: سعيد المفتي رئيساً للوزراء، محمد الشنقيطي قاضياً للقضاة ووزيراً للعدل، فلاح المدادحة وزيراً للداخلية، محمد الشريقي وزيراً للخارجية، روحي عبد الهادي وزيراً للمعارف، فوزي الملقي وزيراً للدفاع، سليمان سكر وزيراً للمالية والاقتصاد، أحمد طوقان وزيراً للأشغال العامة والانشاء والتعمير، راغب النشاشيبي، وزيراً للزراعة، أنسطاس حنانيا وزيراً للبرق والبريد، سعيد علاء الدين وزيراً للتجارة والجمارك.

وفي ٢٠ نيسان (أبريل) السنة ١٩٥٠، أعلنت نتائج الانتخابات وكانت كالتالي لي ممثلو الضفة الشرقية (الأعيان): توفيق أبو الهدى، سمير الرفاعي، فلاح المدادحة، محمود كريشان، مبارك المجالي، الشريف شرف، صبري الطباع، اسماعيل بلبيسي حديثة

الخريشة، محمد أبو تايه، حسن خواجه وسليم بخيت.

ممثلو الضفة الغربية (الأعيان): راغب النشاشيبي، سليمان التاجي الفاروقي، محمد علي الجعبري، عبد اللطيف صلاح، سليمان عبد الرزاق طوقان، فريد أرشيد ووديع دعمس.

ممثلو الضفة الشرقية (النواب وفق مناطقهم): عمان: سعيد المفتي، وصفي ميرزا، سليمان سكر، رشاد طوقان ومحمد الحديد. السلط: صالح المعشر وعبد الحليم النمر. مأدبا: محمد سالم بار الغنم، اربد: شفيق أرشيدات، د. محمد حجازي وسليمان الخليل. عجلون: سلمان القضاه. جرش: مفلح البرماوي. الكرك: أحمد الطراونة، عطا الله المجالي وهبي الشمعة. الطفيلة: صالح اليوران. معاذ: عمر مطر. بدو الشمال: عاكف الفايز. بدو الجنوب: حمد بن جازي.

ممثلو الضفة الغربية (النواب وفق مناطقهم): الخليل: عبد الله بشير عمرو، رشاد الخطيب، رشاد مسوده وسعيد العزه، القدس: أنور نسيبة، عبد الله نعواس وكامل عريقات. بيت لحم: توفيق قطان وعبد الفتاح درويش. نابلس: قدري طوقان، حكمت المصري، مصطفى بشناق وعبد المجيد أبو حجله. جنين: عبد الرحيم جرار وتحسين عبد الهادي. رام الله: موسى ناصر، عبد الله الريماوي وخلوصي الخيري، طولكرم: كمال حنون وحافظ الحمد الله.

وفي الرابع والعشرين من نيسان (أبريل) السنة ١٩٥٠، افتتحت الدورة فوق العادية لمجلس الأمة الأردني، فألقى الملك عبد الله خطاب العرش، وطرح مشروع قرار الوحدة بين الضفتين، فنوقش قراره ثم أُقِّر. ونص على ما يلي:

١ ــ تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن: الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي «المملكة الأردنية الهاشمية»، وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية، الملك عبد الله بن الحسين؛ وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق، والواجبات بين المواطنين.

٢ ــ تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين، والدفاع عن تلك الحقوق، بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية، والتعاون العربي، والعدالة الدولية.

٣ ــ رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمة بهيئتيه: الأعيان والنواب، الممثل لضفتي الأردن؛ الى جلالة الملك عبد الله بن الحسين، واعتباره نافذاً حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي.

٤ ــ اعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي، وتبليغه الى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية والصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية[٣٤]. وبعد الجلسة، توجه الأعضاء الى قصر رغدان؛ حيث قابلوا عبد الله فقال لهم: «أشكر لمجلس الأمة ثقته. أما وقد صدر هذا القرار فلا يسعني إلّا قبول ارادة الأمة»[٣٥]، ولم يؤيد قرار الضم فور اعلانه سوى بريطانيا والعراق.

اعتبرت الهيئة العربية العليا، ضم الضفة الغربية للأردن بأنه: «فصلٌ من فصول المأساة الاستعمارية التي هدفت الى محو اسم فلسطين العربية من الوجود»، لم يكن هذا البند موجوداً في مسودة مشروع القرار، وأضيف بعد المناقشات، كما أعلنت رفضها الشديد لضم الضفة الغربية الى شرق الأردن، ورفعت حكومة فلسطين مذكرة الى جامعة الدول العربية، وطالبت في المذكرة: «تأكيداً للقرار الذي اتخذته اللجنة السياسية باجماع الدول الأعضاء في ١٢ نيسان (أبريل) السنة ١٩٤٨، وهو القرار الذي ينص على أن دخول الجيوش العربية لإنقاذها يجب أن ينظر اليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين. وأنه بعد اتمام تحريرها تسلم الى أصحابها ليحكموها كما يريدون.

□ اعتبار هذا القرار نافذاً ومعبراً عن السياسة الحالية للدول العربية في هذا الشأن.

□ إذا أخلت أية دولة من الدول العربية بهذا القرار تعتبر ناقضة لتعهدها ولأحكام ميثاق جامعة الدول العربية؛ وذلك وفقاً للفقرة ١٥ من المادة الثانية من الميثاق، وللملحق الخاص بفلسطين.

□ عند وقوع هذا الاخلال تدعى اللجنة السياسية للاجتماع واتخاذ ما يلزم من اجراء، وفقاً لأحكام الميثاق»(٣٦).

اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الخامس عشر من أيار (مايو) السنة ١٩٥٠، بناء على طلب الحكومة المصرية، وقررت فصل الأردن من جامعة الدول العربية؛ وذلك لإخلاله بميثاق جامعة الدول العربية. لم يوافق الأردن على هذا القرار، وطلب مندوبا العراق واليمن تأجيل الاجتماع لحين مراجعة دولتيهما في هذا الأمر. ثم بذل كل من العراق ولبنان جهوداً لأنهاء الانشقاق العربي تجاه مسألة الضم، واعادة الأردن لحظيرة الجامعة العربية، وورد في صيغة العراق لانهاء ابعاد الأردن عن الجامعة «ان ما قامت به الحكومة الأردنية من توحيد ضفتي الأردن، كان لضرورة الدفاع عن المنطقة بأجمعها، ولأسباب اقتصادية وسياسية وقومية تتصل به مباشرة، ومع ذلك فالحكومة الأردنية تعلن بأن هذا التوحيد سوف لا يؤثر بوجه من الوجوه في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية»(٣٧) وقد أيد هذه الصيغة الأردن ولبنان.

وقد أفلحت هذه الوساطات، وعقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً في الثاني عشر من حزيران (يونيو) السنة ١٩٥٠ لحسم الخلاف، لم يحضره الأردن الذي اكتفى بارسال برقية عن طريق رئيس حكومته، أكد فيها موقفه من الضم «وتمسكه المطلق بوحدة البلاد الأردنية»، وانتهى اجتماع اللجنة السياسية بالتوصل الى صيغة قرار أرضت الجميع، ولم تغضب الأردن، ونصت على ما يلي: «لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين، واستقلالها وسلامة اقليمها تحقيقاً لرغبات سكانها الشرعيين ورفضت كل حل يقوم على أساس تجزئتها، فان المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطيني اليها انما هو اجراء اقتضته الضرورات العملية، وانها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها على أن يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند

تحرير أجزائها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان، وعلى أن تقبل في شأنه، ما تقرره دول الجامعة الأخرى، وبذلك تكون قد تحققت الأهداف التي سعت اليها الدول العربية، في قراراتها السابقة، الرامية الى حفظ كيان فلسطين قبل العدوان»(٣٨). وبذلك عاد الأردن الى جامعة الدول العربيـة، واختفت الأصوات المعـارضة للضم. ونجحت اجراءات تفريغ حكومة عموم فلسطين من محتواها السياسي، وتمت عملية الضم الأردني للضفة الغربية، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم السياسية تكريساً للاستلاب السياسي للشخصية الوطنية الفلسطينية حتى بدايات ١٩٦٥.

---

(١) **محفوظات مركز الأبحاث م.ت.ف. الملف د. أ. وثيقة رقم** (٥).

(٢) **المصدر نفسه**، مذكرة تفسيرية حول حكومة عموم فلسطين والمجلس الوطني.

(٣) **المصدر نفسه**، رسالة من اميل الغوري للحاج أمين الحسيني في ١٩٤٨/٧/١١.

(٤) **المصدر نفسه**، رسالة من الحاج أمين الحسيني لحسين الحسيني في ١٩٤٨/٩/٨.

(٥) **المصدر نفسه**، رسالة من اميل الغوري لاحمد حلمي عبد الباقي في ١٩٤٨/٩/٢٣. ورسالة الحاج أمين لاحمد حلمي في ١٩٤٨/٩/٢٦.

(٦) عبد القادر المازني، جريدة **الأساس**، ١٩٤٨/٨/٢٥.

(٧) جريدة **الأخوان المسلمون**، ١٩٤٨/٩/١٤.

(٨) عبد الله التل، **كارثة فلسطين**، القاهرة: دار القلم، ١٩٥٩، ص ٢٥٧.

(٩) **محفوظات مركز الأبحاث م.ت.ف.، الملف د. أ. وثيقة رقم ٥**، نص خطاب الحاج أمين الحسيني في المجلس الوطني الفلسطيني ١٩٤٨/٩/٣٠.

(١٠) **المصدر نفسه الملف د. II وثيقة رقم ٣**، جلسات المؤتمر الوطني.

(١١) **النظام المؤقت لحكومة عموم فلسطين**، وثيقة مطبوعة. مركز الأبحاث وقد نشرت جرائد: الأساس، المصري والأخوان المسلمون نصوصاً منه، بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٤.

(١٢) **محفوظات مركز الأبحاث م.ت.ف. الملف د**، نص اعلان حكومة عموم فلسطين، وثيقة أصلية.

(١٣) **المصدر نفسه**، نص برقيات الحاج أمين لرؤساء وملوك سوريا، لبنان، العراق، السعودية، مصر واليمن.

(١٤) **المصدر نفسه**، نص برقية الحاج أمين الحسيني لرئيس المجلس التشريعي بعمان في ١٩٤٨/١٠/٢٤.

(١٥) **المصدر نفسه**، برقية من كامل عريقات للحاج أمين الحسيني ١٩٤٨/٩/٢٦.

(١٦) **المصدر نفسه**.

(١٧) برقية مستعجلة من الحاج أمين الحسيني الى زكي التميمي (بغداد) في ١٩٤٨/٩/٢٥.

(١٨) عارف العارف، **النكبة**، صيدا: المكتبة العصرية، الجزء الرابع، ص ٨٧٧.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) أمين الحسيني، **حقائق عن قضية فلسطين**، القاهرة: مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، الطبعة الثالثة، ١٩٥٧، ص ٨٤.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٨٧.

(٢٢) مهدي عبد الهادي، **المسالة الفلسطينية، ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ ـ ١٩٧٤**، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٧٥، ص ١٨٢.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١٨٣.

(٢٤) قرار مجلس الوزراء الأردني رقم ٨٥٣، **ملحق الجريدة الرسمية الأردنية**، العدد ٣٥، ١٩٤٨/١٢/٢٩، ص ٢٦٩.

(٢٥) مهدي عبد الهادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٣.

(٢٦) **محفوظات مركز الأبحاث م.ت.ف. د II**، مذكرة من وزارة الخارجية في حكومة عموم فلسطين الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ج.ع.ف ١٩٤٩/١٥ تاريخ ١٩٤٩/١/٢٧.

(٢٧) جريدة **الكفاح** (القاهرة)، العدد ٢٣٦٤،

الخميس ١٩٤٩/٣/٣.

(٢٨) **محفوظات مركز الابحاث م.ت.ف الملف د II**، مذكرة من وزارة الخارجية في حكومة عموم فلسطين الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ج.ع.ف، ١٩٤٩/٣ تاريخ ١٩٤٩/٨/١٠.

(٢٩) **المصدر نفسه**، رسالة من وزارة الخارجية في حكومة عموم فلسطين الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ج.ع.ف ١٩٤٩/٣ تاريخ ١٩٤٩/١٠/١٧.

(٣٠) ياسين سويد، اتفاقية الهدنة اللبنانية الاسرائيلية، مجلة **تاريخ العرب والعالم**، العدد الخامس، آذار (مارس)، ١٩٧٩، ص ٣٢.

(٣١) **محفوظات مركز الابحاث م.ت.ف. الملف د III**، مذكرة من وزارة الخارجية في حكومة عموم فلسطين الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ج.ع.ف. ١٩٤٩/٣، تاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٠.

(٣٢) **المصدر نفسه**، مذكرة من وزارة الخارجية في حكومة عموم فلسطين الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ج.ع.ف. ٥/٣ تاريخ ١٩٥٠/٣/١.

(٣٣) عبد الله نعواس، جريدة **السبت**، ١٩٥٠/١/٣٠، ص ١٢ ــ ١٤.

(٣٤) مهدي عبد الهادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٣.

(٣٥) **المصدر نفسه**.

(٣٦) **محفوظات مركز الابحاث م.ت.ف. الملف د**، مذكرة من وزارة الخارجية لحكومة عموم فلسطين للأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ج.ع.ف ١٩٥٠/٢ تاريخ ١٩٥٠/٥/٩.

(٣٧) دروزه، **مصدر سبق ذكره**، ج.ع. ص ٣١٤.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ٣١٥.

قراءة في مجريات تدويل القضية الفلسطينية وتعريبها (١٩٤٥ ـ ١٩٤٩)

سلوى العمد

مقدمة:

هذه الدراسة محاولة لاستطلاع تطورات القضية الفلسطينية في إطار مرحلة تاريخية تمتد من العام ١٩٤٥ وحتى العام ١٩٤٩. وتفترض هذه المحاولة أن هذه الفترة الزمنية لها أهميتها الخاصة في تاريخ القضية الفلسطينية. فخلالها جرى تدويل القضية الفلسطينية وتعريبها. وفي سياق التدويل والتعريب، طرأت ظروف جديدة على الشعب الفلسطيني وقضيته برمتها. وقد أثرت هذه الظروف المستجدة، إلى حد كبير، في تسيير دفة الأحداث في غير صالح النضال الوطني الفلسطيني. لذا، تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الرجعيات العربية الحاكمة في سوق العرب نحو الهزيمة في حرب العام ١٩٤٨. ولا تغفل الدراسة، العجز الواضح في البناء التنظيمي والثقافي والسياسي لمجمل حركة التحرر الفلسطينية التي تسلمت ريادتها عناصر لم تكن في طبيعتها الطبقية، بعيدة كثيراً عن الفئات الحاكمة في البلدان العربية المجاورة؛ فجاءت سياسات هذه القيادات، في أحيان كثيرة، في محصلتها، باتجاه خدمة سياسات الأنظمة العربية الدائرة في فلك السياسة البريطانية آنذاك. ان الخلل الحاصل في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية ظروفه الذاتية والموضوعية، والترابط القائم بين الواقع العربي والقضية الفلسطينية، في هذه الفترة وغيرها من مراحل القضية، السابقة واللاحقة، يحتم بالضرورة التطرق أيضاً للعامل الفلسطيني ودوره في مجرى الأحداث. وهنا، تكمن أهمية البحث في العوامل التي كانت وراء تسلم الأنظمة بشكل مباشر، زمام القضية وفق رؤيتها السياسية والطبقية، وليس باتجاه ما تطلبته مصالح الجماهير الشعبية التواقة للتحرر والتقدم الاجتماعيين. ومن هنا، فإن ضعف القوى الوطنية الفلسطينية ذاتها، كان عاملاً أساسياً في إعطاء الأنظمة فرصة فرض وصايتها وسياساتها على مقدرات الشعب الفلسطيني ومصيره الوطني. كما أن نهجها (الأنظمة) المهادن للامبرياليتين البريطانية والأميركية أسهم في سوق القضية نحو التدويل الذي انتهى إلى تأسيس دولة اسرائيل على أنقاض المجتمع الفلسطيني، بغطاء الشرعية الدولية في إطار الأمم المتحدة.

لمحة عن الوضع العربي العام
عند نهاية الحرب العالمية الثانية

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥، لم تكن نضالات الحركات الوطنية في بلدان المشرق العربي قد حققت إنجازاً ملموساً على صعيد صراعها مع الامبرياليتين البيطانية والفرنسية. وباستثناء سوريا ولبنان، اللذين حصلا على استقلالهما السياسي، شكلياً، عن الامبريالية الفرنسية في العام ١٩٤٣، فإن غالبية أقطار المشرق العربي، على العكس من ذلك، واجهت ضربات عدة، كان أبرزها ضرب ثورة فلسطين الكبرى في العام ١٩٣٦/١٩٣٧، والقضاء على تمرد رشيد عالي الكيلاني في العراق في العام ١٩٤١، والذي أسفر عن عودة الهاشميين إلى الحكم، في ظل الحراب البريطانية، بعد قيام القوات البريطانية باحتلال بغداد وإعادة الأمير عبد الإله ونوري السعيد إلى سدة الحكم هناك.

أما مصر والاردن، فقد خضعا، كما العراق، لتلك المحاولات البريطانية التي استهدفت أحكام السيطرة على المنطقة العربية، بفرض معاهدات مشتركة عليها. ومن البديهي أن تتسم معاهدات كهذه بالتبعية وعدم التكافؤ من الجانب العربي. مما يعطي لبريطانيا الموقع المقرر في السياسات الداخلية والخارجية للأقطار العربية الملتزمة بها.

وفيما كانت هذه هي حال المشرق العربي عموماً، فإن أقطار المغرب العربي لم تكن أفضل حالاً بكثير، إذ اضطرت هذه الأقطار إلى خوض كفاح مرير ضد عودة الاحتلال الفرنسي إليها، عند نهاية الحرب العالمية الثانية. اما مناطق الخليج وشبه الجزيرة العربية، فكانت بمجملها خاضعة للنفوذ البريطاني المباشر. ولم تكتف الامبريالية البريطانية ببسط نفوذها من خلال المعاهدات والتواجد الفعلي لقواتها في بعض الأقطار العربية، وإنما سعت أيضاً إلى انشاء أحلاف عسكرية تدور في فلك سياستها، وتنفذ مخططاتهاإلى مدى زمني طويل.

هكذا، كان مجمل الأقطار العربية مرتعاً للنفوذ البريطاني، وفي الوقت ذاته، ساحة صراع وتنافس بين فرنسا وبريطانيا، ثم، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، خرجت الولايات المتحدة الاميركية من الحرب، المنافس الأقوى للنفوذ البريطاني في المنطقة. ولم يكن ظهور الولايات المتحدة كمنافس لبريطانيا بالشيء الجديد. فالامبريالية الاميركية كانت قد ثبّتت مواقعها في المنطقة استراتيجياً من خلال تعاون تاريخي لآل سعود معها، في الجزيرة العربية.

سير القضية الفلسطينية باتجاه التدويل.
بريطانيا ولعبة التحالف المزدوج:

في أواخر الثلاثينات ومطلع الأربعينات، واجهت السياسة البريطانية مأزق علاقاتها مع عموم المنطقة العربية، وفي فلسطين على وجه الخصوص. وكان من أهم الأسباب المؤدية الى ذلك، محاباة بريطانيا لأطماع الحركة الصهيونية في فلسطين، ومعاداتها، في الوقت نفسه، لطموحات العرب القومية. وقد أحرجت هذه السياسة، من جانب آخر، موقف القادة العرب الموالين لبريطانيا، أمام موجات السخط الجماهيري المتكررة في

المنطقة، ضد النفوذ البريطاني، وقد أسهم مجمل ما تقدم، بدفع بريطانيــا لـ «فرملة» اندفاعها باتجاه دعم الحركة الصهيونية، ولكسب العرب إلى جانب الحلفاء ضد المانيا في الحرب، فقامت بإصدار ما عرف بالكتاب الأبيض، في العام ١٩٣٩، خطوة تكتيكية، هدفت إلى امتصاص النقمة الجماهيرية العربية.

وعلى الرغم من الاشارة الى صدور الكتاب الأبيض، كمنعطف في العلاقات البريطانية الصهيونية(١)، فإن اصداره لم يغير جوهرياً في السياسة البريطانية ازاء العرب. وفيما لقي الكتاب الأبيض صدى ايجابيا لدى العرب، إذ ظنوه مؤشراً على تفهم بريطاني لقضاياهم، فانه بالنسبة لبريطانيا لم يعدُ كونه محاولة تكتيكية لايجاد شيء من التوازن في سياستها، حيال كل من العرب والصهيونيين. وبهذا، لم تضع بريطانيا أولوية في سياستها، ازاء الطرفين، للمصالح القومية العربية، وانما سعت لاسترضاء العرب الذين رأت في تجاهل مشاعرهم تهديداً لمصالحها الحيوية في المنطقة. وكان صعود الولايات المتحدة الاميركية لسيادة المعسكر الامبريالي بعد الحرب، قد فرض على بريطانيا البدء بالعد العكسي، أمام تنامي دائرة النفوذ الاميركي الصاعد في العالم. إذ ذاك، أخذت بريطانيا تسعى للحفاظ على ما تبقى لها من مواقع تعتبرها أكثر حيوية بالنسبة لمصالحها، كمصر مثلاً، حيث خضع مصير فلسطين في مقابلها لصيغة توفيقية من اقتسام النفوذ بين الامبرياليتين البريطانية والاميركية في ما بعد(٢). وباتجاه تعزيز وضعها في مواجهة المنافسة الاميركية، يدرك المرء لماذا سعت بريطانيا إلى كسب عطف العرب إلى جانبها.

غير أن المأزق البريطاني تعمق أكثر، مع استحالة التوفيق عملياً بين مطالب العرب وأطماع الصهيونيين؛ فالحركة الصهيونية هاجمت الكتاب الأبيض ورأت فيه تقييداً لحركتها نحو تحقيق برنامجها، الساعي إلى إقامة الدولة اليهودية. لذا، سعى الصهيونيون للبحث عن حليف دولي بديل يستندون إليه في مواجهة القيود البريطانية المستجدة. وعملوا على إعادة توجيه حركتهم طبقاً للاتجاه الجديد للأحداث(٣). ولتحقيق ذلك، توجهت الحركة الصهيونية، بكل ثقلها السياسي والمالي في الحياة السياسية الأميركية، إلى كسب الموقف الأميركي لصالح أطماعها في فلسطين. وقد وجد التوجه الصهيوني تجاوباً لدى الولايات المتحدة الأميركية، التي كانت، منذ عشرينات هذا القرن، تسعى لإيجاد موطىء قدم لها في فلسطين(٤). أما بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، فقد رأت في مشروع الدولة اليهودية ركيزة استراتيجية راسخة لسياستها في الشرق الأوسط؛ ذلك لأن وجود دولة كهذه في ظروف استثنائية دائمة يحتم عليها الاعتماد الكامل على الدعم الخارجي. وفي سياق هذا التصور، فإن أي حليف عربي، سيكون بالنسبة للولايات المتحدة، مجرد نظام حليف قد تعزله حركة شعبية في لحظة تاريخية معينة. بينما يكون وجود دولة يهودية مرتهنة للدعم الأميركي، بمثابة ركيزة ثابتة لا تخضع لمتغيرات وتفاعلات النهوض القومي الذي تعيشه المنطقة العربية منذ أوائل هذا القرن. وبهذا تكون المراهنة الاستراتيجية على الدولة اليهودية، أقوى من المراهنة على أي نظام عربي صنيع أو تابع. في إطار ما تقدم، يمكن اعتبار انتقال الحركة الصهيونية إلى الارتباط مع الولايات المتحدة الأميركية، بمثابة بوابة القضية الفلسطينية نحو التدويل.

القضية الفلسطينية في المداولات الأنجلو ــ أميركية:

انطلاقاً من الحقائق آنفة الذكر، اتخذت العلاقات البريطانية ــ الأميركية، وضعاً جديداً في مطلع الأربعينات، اتسم بالصراع والتنسيق في آن معاً. وكان من البديهي أن تتضارب مصالحهما، في عدة جوانب، فيحاول كل منهما الحصول على ما يستطيع من المكاسب على حساب الطرف الآخر. غير انهما تلتقيان بالمحصلة أمام أي خطر يتهدد المعسكر الامبريالي ككل. وفي هذا الاتجاه كان، العداء للسوفيات، والوقوف في وجه أي احتمال لاتساع نفوذهم في الشرق الأوسط[٥] يجمع بريطانيا مع الولايات المتحدة الأميركية. في ضوء هذه الحقيقة، يمكن تفسير التوجه البريطاني ــ الأميركي، نحو تشكيل لجنة مشتركة، من اثني عشر عضواً، مناصفة بين الدولتين، على أنه محاولة منهما لتسوية صراعهما على منطقة الشرق الأوسط[٦] وقد تم تشكيل اللجنة المذكورة بعد قيام بيفن، وزير الخارجية البريطاني آنذاك، بتلاوة بيان أمام ممثلي بريطانيا في الشرق الأدنى، أشرك فيه الولايات المتحدة في مسؤولية قضية فلسطين[٧] بدعوتها إلى تأليف هذه اللجنة المشتركة.

اللجنة الأنغلو ــ أميركية:

من الممكن القول أن لعبة «شد الحبل» في الصراع السياسي الدولي، كانت صبغة المداولات البريطانية الأميركية بشأن فلسطين في العام ١٩٤٦. وقد اتضح ذلك بشكل جلي عندما قدمت اللجنة الأنغلو ــ اميركية توصياتها بشأن المسألة الفلسطينية لكل من الرئيس الأميركي هاري ترومان، والحكومة البريطانية، في الثاني والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٤٦. وقد جاءت التوصيات العشر للجنة المذكورة بمجملها في مصلحة المطامع الصهيونية؛ إذ طالبت احداها بمنح تصاريح هجرة لمئة ألف يهودي أوروبي إلى فلسطين. وكان هذا مطلب الرئيس الأميركي حتى قبل تأسيس اللجنة المشتركة. وطالبت توصية أخرى برفع الحظر عن بيع الأراضي الفلسطينية لليهود. في حين طالبت ثالثة بالابقاء على الانتداب البريطاني في فلسطين، ريثما يتم الاتفاق على وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة[٨].

أدى نشر توصيات اللجنة إلى حالة من السخط في عموم المنطقة العربية على الحليفة بريطانيا. وفي فلسطين ذاتها، سادت حالة «هياج شعبي عارم» كما وصفها الشقيري، في كتابه «أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية»[٩]، توجت باضراب عام في مطلع أيار (مايو) من العام ١٩٤٦. وكان التذمر الحاصل ازاء توصيات اللجنة نذير أحداث قد تتفاقم في ما بعد. وقد أثار ذلك تخوف الحكومة البريطانية التي كان مندوبوها في الشرق الأوسط قد حذروها من أن تطبيق توصيات اللجنة هو تحد صارخ لمشاعر العرب، سوف يؤدي بالحتم إلى إراقة الدماء في المنطقة[١٠].

ومن منطلق الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة العربية لجأت الحكومة البريطانية، في مراسلاتها مع الادارة الأميركية (الرسائل المتبادلة بين الرئيس الأمركي: ترومان، ورئيس الوزراء البريطاني: آتلي)، إلى التأني والمماطلة في إعطاء رأي حاسم بشأن التنفيذ الفوري للتوصيات[١١]. وقد تسلحت بريطانيا في موقفها هذا بنصائح مستشاريها في الشرق الأوسط، خاصة بعد أن تناهت إليها معلومات تفيد بأن هيئة

الأركان المشتركة للولايات المتحدة الأميركية (United States Joint Chiefs of Statff) قـد حذرت الرئيس الأميـركي من أن تطبيق نصـوص تقريـر اللجنة من شـأنه أن يؤدي إلى تفاعلات في المنطقة تفوق قدرة بريطانيا على التصرف، وسيكون من غير الحكمة إرسال قوات أميركية إلى فلسطين، لفرض تطبيق توصيات اللجنة[١٢].

ورغم الخلافات الحاصلة، فإن الساسة الأميركيين قد وجدوا قاسماً مشتركاً للتفاهم مع بريطانيا، وبالتالي تسوية الخلافات أمام تخوف الطرفين من احتمال امتداد النفوذ السوفياتي للشرق الأوسط وفي هذا الصدد التقت المخاوف البريطانية من احتمالات انفجار العنف في عموم الشرق، في حال زيادة معدلات الهجرة اليهودية إلى فلسطين[١٣]، مع النصيحة التي كان طاقم الرئاسة الأميركي المشترك، قد قدمها للرئيس ترومان والقائلة، بأن تطبيق توصيات اللجنة بالقوة قد يهدد المصالح الحيوية لكل من بريطانيا وأميركا على السواء. فإنه من المحتمل في حال التطبيق أن يحل السوفيات محل الولايات المتحدة من حيث النفوذ والقوة في الشرق الأوسط[١٤]. كما أشارت النصيحـة، آنفة الذكـر، إلى الانعكاسات السلبية المحتملة على امدادات النفط العربي للغرب، في حال تضييق الخناق على العرب.

القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة:

بعد أن كانت سياسة كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية تلتقي في العام ١٩٤٦، على ضرورة عدم عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة[١٥]، فإن هاتين الدولتين قد توصلتا، في سياق الأحداث القريبة اللاحقة، إلى طرح القضية على هيئة الأمم في العام التالي، العام ١٩٤٧.

وقد سجل تاريخ الثاني والعشرين من أيار، (مايو)، تاريخ تقديم اللجنة تقريرها إلى الادارتين الأميركية والبريطانيـة، فشل محاولة التسوية الانغلو ـ أميركية، وبـدء فترة المشاريع البريطانية، التي لم يطل أمدها هي الأخرى حتى أحيلت القضية إلى الهيئة الدولية. وكان ذلك إثر فشل المداولات البريطانية مع العرب في مؤتمر لندن[١٦]، حين أعرب الوفد البريطاني إلى المؤتمر المذكور عن أسفه لعدم التوصل إلى حل يرضي الطرفين: العربي واليهودي، مشيراً إلى اضطرار بريطانيا إحالة القضية إلى هيئة الأمم المتحدة في اجتماعها القادم بدون اقتراح حل لها[١٧].

وفي الثامن والعشرين من نيسان (إبريل) عام ١٩٤٧، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك دورة غير عادية، بناء على طلب بريطاني لمناقشة القضية الفلسطينية. وقد أسفر الاجتماع المذكور عن تشكيل لجنة دولية خاصة (UNSCOP) ـ (United Nations Special Commission on Palestine بهدف دراسة القضية وتقديم توصيات بشأنها. وفي السابع عشر من حزيران (يونيو) ١٩٤٧، وصلت اللجنة الدولية إلى فلسطين، فقاطعها العـرب لاعتقادهم بـانحيازهـا المسبق للصهيونيـين[١٨]. وقابلتهـا موجـه من الاضرابات استنكاراً للأسلوب البريطاني التقليدي، على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً، والذي تمثل بسياسة إرسال لجان التحقيق[١٩]. وعندما أتمت اللجنة المذكورة تقصياتها، قدمت للأمم المتحدة مشروعين بعد أن فشلت في الاتفاق على واحد. ذلك أن أغلبية

الأعضاء فيها كانوا لصالح مشروع التقسيم، بينما أرتأت الاقلية منهم تأسيس دولة اتحادية ذات طابع فدرالي[٢٠]. وكان من المفترض أن يتم التصويت النهائي على مشروع الأكثرية (التقسيم)، في السادس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. غير أنه تم تأجيل ذلك حتى التاسع والعشرين منه، لأن قادة الحركة الصهيونية لم يكونوا متأكدين من إحراز أغلبية الثلثين اللازمة لانجاح القرار. لذا نشطوا في تحركاتهم بين الوفود إلى التأجيل، مدعومين بجهود البيت الأبيض الأميركي[٢١]. وفي التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر)، انتهى اجتماع الجمعية العامة إلى التصويت على قبول قرار التقسيم بأغلبية ثلاثة وثلاثين صوتاً لصالح القرار، في مقابل ثلاثة عشر صوتاً ضده، مع امتناع عشر دول بما فيها بريطانيا، وغياب عضو واحد.

وكان تصويت الاتحاد السوفياتي إلى جانب قرار التقسيم مفاجأة أثارت جدلاً وتفسيرات عديدة[٢٢]. فالموقف السوفياتي في حقيقته، كما جاء على لسان أندريه غروميكو، المندوب السوفياتي لدى الأمم المتحدة آنذاك، كان مع قيام دولة يهودية عربية موحدة[٢٣]. غير أن اعتقاد السوفيات باستحالة تطبيق اقتراح كهذا، في المدى المنظور، رجح «واقعية» قرار التقسيم خاصة وأن المعطيات الدولية والعربية والمحلية في فلسطين لم تشر إلى احتمال نجاح أي توجه آخر. فمحصلة القوى في الأمم المتحدة كانت تعطي قرار التقسيم أغلبية ثلثي الأصوات اللازمة لنجاح أي من المقترحات المطروحة[٢٤]. كما أن تحفظ الزعماء العرب أزاء أي تقارب مع السوفيات، جعل احتمالات تنسيق عربي ــ سوفياتي غير قائمة. فضلاً عن ارتباط هؤلاء الزعماء في غالبيتهم، بعلاقة تحالف مع بريطانيا العظمى، التي كان الاتحاد السوفياتي يسعى إلى القضاء على نفوذها في الشرق الأوسط من أجل ضمان أمن حدوده الجنوبية.

وبعد الانتهاء من جلسة التصويت، دعت الجمعية العامة مجلس الأمن إلى العمل على وضع قراراتها موضع التنفيذ. وقد بادر المجلس إلى تعيين بعثة فلسطين (Palestine Commission) للعمل على تطبيق القرار. غير أن جهود البعثة لم تصادف نجاحاً، لأن الوضع كان قد انفجر بسرعة، حتى قبل قيام بريطانيا بالاعلان عن انسحاب قواتها من فلسطين في الخامس عشر من أيار (مايو) من العام ١٩٤٨[٢٥].

تعريب القضية الفلسطينية

خلفية أفكار الوحدة العربية:

مع مطلع هذا القرن، وجدت أفكار الوحدة العربية أرضاً خصبة لها في منطقة بلاد الشام. وقد تعزز مطلب الوحدة، لدى الحركة الوطنية وجماهيرها في هذه المنطقة، كضرورة تاريخية لمواجهة التحديات التي فرضها واقع الشرذمة، بعد اتفاقية سايكس ــ بيكو في العام ١٩١٦. فضلاً عن الخطر القادم إلى المنطقة مع موجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، والتي أخذ تصاعدها واكتسابها الصفة السياسية، يؤرق الوطنيين العرب ويدفعهم إلى رص الصفوف لمجابهة التحديات المقبلة. وقد ظلت أفكار الوحدة العربية تراود أذهان هؤلاء الساسة الوطنيين في عموم الشرق الأدنى أيضاً، مع تصاعد حدة الكفاح ضد الامبرياليتين البريطانية والفرنسية في الثلاثينات من هذا القرن.

وكانت الامبريالية البريطانية، منذ فترة مبكرة، قد أدركت مخاطر مفهوم الوحدة العربية إذا تحقق. لذا، عملت على ضرب محاولة محمد علي وابنه ابراهيم في أواخر القرن الماضي بلا هوادة. ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، يحتل ضرب أية توجهات وحدودية في المنطقة العربية مرتبة هامة في المخططات الامبريالية المضادة لطموحات العرب القومية.

في إطار ما تقدم، تنبغي الاشارة، هنا، إلى أن السياسة الامبريالية ذاتها أخذت تطور من أساليبها، للتكيف مع الظروف بما يتلاءم وروح عصر النهوض القومي لبلدان الشرق وعموم ما يسمى بالعالم الثالث. وحين نتطرق إلى الحديث عن تحديث الامبريالية لأساليبها، فإن ذلك يعني بالضرورة تغييراً في تكتيكاتها بما يتلاءم وتمرير أهدافها من غير ضجيج. فعلى سبيل المثال، لجأت الامبرياليات الاوروبية، في مطلع هذا القرن، إلى تفتيت المنطقة العربية، المعروفة بسوريا الكبرى، من خلال الديبلوماسية السرية (اتفاقية سايكس ــ بيكو السرية والتي كشفت أسرارها الثورة البلشفية)، وسعت إلى فرض التجزئة الكيانية عليها بالقوة، وكرّست ذلك كحقيقة واقعة. وأما في الفترة التاريخية اللاحقة، فقد لجأت هذه الامبرياليات إلى تحديث أساليبها حيث تحتل الاتصالات السياسية والوسائل الديبلوماسية دوراً هاماً في سياساتها إلى جانب الوسائل الأخرى بما فيها العنف، والالتفاف الديماغوجي على التطلعات العادلة للجماهير الشعبية نحو تحرير أوطانها من التبعية للأجنبي.

في بلاد الشام، كان مهد أفكار الوحدة العربية بمفهومها البرجوازي. وقد سادت هذه الأفكار في أوساط البرجوازية الصغيرة، ووجدت لها مكاناً في أوساط القوميين العرب (دعاة القومية العربية): وذلك في مواجهة الاقليمية (Regionalismus)[٢٦]، والتي كرسها تطبيق اتفاقية سايكس ــ بيكو، آنفة الذكر. وفي هذا السياق، فإن أفكار الوحدة العربية قد حملت، في ذلك الوقت، طابعاً تقدمياً معادياً للاستعمار وتواقاً للاستقلال الوطني. وقد سعى الوطنيون العرب في نضالهم من أجل الاستقلال، إلى عقد عدة مؤتمرات وطنية، رفضت مقرراتها الوصاية والتبعية للاستعمار وهدفت إلى تعزيز التضامن بين الشعوب العربية. وكان نضال الشعب الفلسطيني نقطة مركزية[٢٧]، التف حولها الوطنيون . ومن خلالها، عاد مفهوم الوحدة العربية، يطرح نفسه من جديد، وبشكل أقوى وأكثر إلحاحاً. وذلك لقناعة الوطنيين العرب، آنذاك، بأن الوحدة هي الطريق الأجدى لحماية فلسطين.

مفهوم السياسة البريطانية للوحدة العربية:

جهدت بريطانيا في البحث عن صيغة ملائمة لإحكام سيطرتها على المنطقة ومواجهة خطر أي منافسة دولية محتملة. ولتحقيق ذلك نشطت باتجاهين: **الأول**، ويسعى لربط الدول العربية بمعاهدات إفرادية مع برطانيا، كما حصل في كل من مصر (مشروع صدقي ــ بيفن)، والعراق (مشروع جبر ــ بيفن)، اللذين تم اسقاطهما بفضل انتفاضة الجماهير المصرية والعراقية ضدهما[٢٨].

الثاني: وقد تجلى في المحاولات البريطانية الساعية إلى ربط الدول العربية «جملة» في اطار احلاف ترتبط مع بريطانيا بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية. وفي الوقت نفسه، تأخذ هذه الأحلاف ظاهرياً، شكل التنسيق بين الدول العربية ذاتها، بينما هي تدار فعلياً من قبل الساسة البريطانيين.

وكانت أبرز هذه المحاولات مشروع الهلال الخصيب، الذي بادر اليه نوري السعيد. وقد تضمن مشروعه، ضم سوريا الكبرى والعراق في إطار موحد. ولم يغفل مشروع السعيد مقترحات شكلت خطورة، في المدى الزمني البعيد، على المصير العربي، حيث أشار في مشروعه إلى إعطاء اليهود شبه استقلال ذاتي بضمانات دولية في فلسطين. مع توفير «الحماية» لمسيحي لبنان[٢٩]. فكان بهذا، قد زرع منذ ذلك التاريخ، بذرة كيانات غريبة على المنطقة لاستنادها إلى الجامعة الدينية لا القومية.

أما المشروع البريطاني الآخر، والذي عرف باسم مشروع سوريا الكبرى، فقد أسندت مهمة تحقيقه إلى الملك عبد الله، الذي طمع في توحيد سوريا تحت رايته. مما كان سيعنى إعطاء فرصة للانكليز للسيطرة على بلاد لم تكن أصلاً خاضعة لنفوذهم كسوريا ولبنان، اللذين كانا قد احرزا للتو استقلالهما عن فرنسا.

لقد فشل المشروعان، لأنهما «ولدا ميتين بسبب فقدان الأسرة الهاشمية نفوذها في الحركة القومية العربية»[٣٠]. وخاصة بعد ضرب تمرد رشيد عالي الكيلاني في العراق[٣١]، وعودة الحكم الهاشمي على أنقاضه. ويرى باتريك سيل أيضاً أن من بين الأسباب التي أدت إلى فشل المشروعين، معارضة كل من مصر والسعودية لهما.

واصلت بريطانيا، بعد فشل المشروعين، سعيها لدى الأقطار العربية لايجاد صيغة وحدوية تتماشى مع سياستها. وكان بديهياً أن تتوجه انظار البريطانيين نحو مصر، القاعدة التقليدية لبريطانيا. فقد أقنعت الأحداث، الساسة البريطانيين، من وجهة عسكرية، كما يقول جون مارلو (John Marlowe)، بأن «السيطرة الاستراتيجية على الشرق الأوسط تبقى عنصراً حيوياً في السياسة البريطانية الشاملة«... وأن قاعدة في مصر تبقى هي الشرط الأساسي لمثل هذه السيطرة الاستراتيجية»[٣٢]. فضلاً عما لمصر من أبعاد أخرى لم تغفل السياسة البريطانية أهميتها كالثقل العربي لها، ومواصفات أخرى متعددة، أهّلت مصر للقيام بدور الزعامة العربية المقترحة[٣٣]. وقد وجدت بريطانيا في جو النهوض القومي لدى مثقفي المنطقة العربية وجماهيرها، فرصة سانحة للالتفاف على مفهوم الوحدة العربية كمطلب جماهيري قاعدي، وذلك بالعمل على تأسيس شكل فوقي للوحدة تمثل، في ما بعد، بما عرف بجامعة الدول العربية.

بريطانيا تبادر

لا يختلف مؤرخو هذه الفترة والساسة المعاصرون لها على ما لبريطانيا العظمى من دور في بلورة مشروع الجامعة العربية وإخراجه إلى النور. فعبد الرحمن عزام، أول أمين عام للجامعة العربية، يشير في صفحات من مذكراته السرية، إلى أن فكرة الجامعة العربية قد خرجت بداية من لندن[٣٤] وأن انطوني أيدن، وزير الخارجية البريطاني آنذاك، هو الذي «أوحى» للدول العربية بإنشائها[٣٥] وذلك حين أبدى «عطفه» على أية بادرة يقوم بها العرب لتوثيق الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية في ما بينهم.

كيف استقبل العرب مبادرة لندن؟

في الصفحات المشار إليها من مذكراته السرية، يفسر عبد الرحمن عزام دافع الوطنيين من الساسة العرب إلى قبول الدعوة البريطانية: حيث يقول أن العرب التقطوا الفكرة واستغلوا حماس الانكليز لانشاء الجامعة العربية «حتى إذا تحقق حلم انشائها

وأصبحت حقيقة ملموسة، أمكن للعرب تطويرها لتكون أداة لتحقيق مطالبهم الوطنية»[٣٦]. وفي موقع آخر، يكشف عزام عن الصراع الذي شهدته أروقة الجامعة في أولى سنوات انشائها، بين اتجاهين، أحدهما قومي عربي أراد أن تكون الجامعة العربية في خدمة قضايا النضال الوطني للعرب، والآخر مثله عملاء الانكليز من القادة العرب، الذين أرادوا للجامعة أن تكون إطاراً لتمرير السياسة البريطانية في المشرق العربي من خلال الأدوات المحلية»[٣٧].

الدوافع البريطانية: يفسر الصراع المشار إليه أعلاه في إطار الجامعة العربية لاحقاً، دوافع التعاطف البريطاني مع فكرة تأسيسها، ويمكن وصف هذا الصراع «بأنه محاولة من بريطانيا للسباحة مع التيار، استرضاء للرأي العام العربي[٣٨] وتسليماً بقوة الفكرة[٣٩]، لذا سعت بريطانيا لتحقيقها من أجل كسب أمرين:

الأول ــ كسر موجة العداء العربي[٤٠] للسياسة البريطانية.

الثاني ــ محاولة توجيه هذه الوحدة باتجاه المصالح الاستراتيجية لبريطانيا، بحيث تتمخض في ما بعد عن حلف عربي يسهل لبريطانيا التعامل مع دول المنطقة بالجملة[٤١] مما يمكنها من توجيه سياسة الجامعة العربية وفق المصالح البريطانية. ومهما يكن الأمر، فإن بريطانيا «لم تخترع الجامعة العربية، ولكن الشكل الذي اتخذته أخيراً مدين بعض الشيء إلى نفوذها»[٤٢]».

تأسيس جامعة الدول العربية: في آذار (مارس) من العام ١٩٤٥، تأسست جامعة الدول العربية بعد أن قامت كل من مصر وسوريا وشرق الاردن ولبنان والمملكة العربية السعودية بالتوقيع على بروتوكول الاسكندرية في تشرين الأول (اكتوبر) من العام السابق (١٩٤٤).

وفي صدد تأسيس الجامعة العربية، يشير المؤرخ الألماني الغربي فولفرام برونر إلى أن القوى الطبقية من عناصر البرجوازية الكبيرة والاقطاع أرادت أن تستغل مفاهيم الوحدة العربية لصالحها فقامت بتأسيس جامعة الدول العربية، التي ظلت لأكثر من عشر سنوات، كما يقول المؤرخ المذكور، إطاراً للأنظمة العربية الرجعية المرتبطة بالامبريالية[٤٣]. ويلتقي هذا التفسير مع الرأي القائل بأن الانكليز أرادوا باقتراحهم إنشاء الجامعة العربية «امتصاص مشاعر الجماهير التي اشتد حماسها مع الانتفاضة الوطنية لتحقيق الوحدة العربية»[٤٤]. أما اميل توما فإنه يستعرض النتائج المباشرة لتأسيس الجامعة على واقع النضال الفلسطيني بقوله: ان تأسيس الجامعة العربية قد أكد نمو التضامن العربي من جانب، ولكنه من جانب آخر «اغتصب»، إلى حد ما، دور الحركة القومية العربية في فلسطين»[٤٥]. إذ لم يعد من الممكن استبعاد هذه الصيغة الفوقية من التنسيق العربي الرسمي عن تطورات القضية الفلسطينية، «بل هي أخذت تتدخل عملياً في بناء القيادة القومية وتؤثر في نهجها»[٤٦]. وبالتالي، فإن هذه الأنظمة بتبنيها شعارات الوحدة العربية، حققت بعضاً من أهدافها في استيعاب حالة النهوض القومي في أوساط الجماهير الشعبية العربية.

القضية الفلسطينية في لقاءات جامعة الدول العربية: في الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٤٦، تداعى الملوك والرؤساء العرب إلى الاجتماع في انشاص، أحد القصور الريفية للملك فاروق، ملك مصر آنذاك. وكان هذا الاجتماع الذي عرف باسم «مؤتمر انشاص» قد أُعدَّ أصلاً ليتباحث الحكام العرب في ما بينهم بشأن التنسيق من أجل اتخاذ اجراءات موحدة لمكافحة الشيوعية(٤٧)، بناءاً على طلب من كلايتون المندوب البريطاني في القاهرة. وهكذا لم يكن في نية المؤتمرين في انشاص، بداية، أي توجه، لمناقشة القضية الفلسطينية غير أنهم ارتأوا محاولة الاستفادة من الخلاف البريطاني ـ الأميركي حول تطبيق توصيات اللجنة الأنكلو ـ أميركية، فقرروا رفض توصيات اللجنة المذكورة، مطمئنين إلى أن هذا الموقف لا يتعارض مع الموقف البريطاني المتحفظ عملياً على التطبيق الفوري لهذه التوصيات.

وتمشياً مع الموقف المتخذ أعلاه، بادرت جامعة الدول العربية إلى الدعوة لعقد اجتماع خاص للجنة السياسية في بلودان. وقد عقد الاجتماع المذكور في التاسع من الشهر ذاته، أي بعد مرور أسبوع واحد على مؤتمر انشاص.

وكان على المجتمعين في بلودان، من الزعماء العرب، وضع صيغة عملية لتوجهات مؤتمر انشاص التي جاءت صيغتها «متطرفة» بالقياس إلى الطبيعة الطبقية والسياسية لهؤلاء الزعماء. ولكن مؤتمر بلودان تكشف عن منافسة وتناقضات بين مجمل الدول العربية المجتمعة هناك. فجاءت مقترحاتها، في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية انعكاساً لخلافاتها، بعضها مع البعض الآخر، وتعبيراً عن مصالحها الاقليمية الضيقة. فسوريا والحاج أمين الحسيني، سعيا إلى تدخل عسكري عربي في فلسطين، وكذلك الملك عبد الله، ملك شرق الأردن، لكن الأخير عنى بالتدخل، تدخل قواته هو حتى يتمكن من السيطرة على المناطق التي تتبقى في فلسطين. وأما السعودية ومصر، فقد عارضتا بشدة أي تدخل. فيما كان العراق ولبنان أكثر البلدان العربية حماساً، لم يتجاوز الألفاظ(٤٨).

وفي المحصلة، وضع مؤتمر بلودان على جدول أعماله بندين، أحدهما يتعلق بصياغة رد على مذكرة بعثت بها الحكومة البريطانية والرئيس الأميركي ترومان للزعماء العرب، لابداء الرأي بتوصيات اللجنة الأنكلو ـ أميركية، المتعلقة بمستقبل فلسطين. وأما البند الثاني، فيتعلق بموضوعة «انقاذ» فلسطين، لأن المؤتمرين لم يتوقعوا أي جدوى للمناقشات. وبعد مداولات استمرت عدة أيام، توّصل القادة العرب إلى الاتفاق حول قرارين منفصلين، أحدهما سري والثاني علني. ويتعلق هذا الاخير بارسال الرد على مذكرة حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. أما القرار السري، فيتعلق بدعم النضال الوطني الفلسطيني بالمال والسلاح والمتطوعين(٤٩). فضلاً عن قرار يتعلق بتأليف الهيئة العربية العليا لفلسطين. وقد اعتبر هذا القرار بمثابة بداية لوصاية عربية مباشرة على الحركة الوطنية الفلسطينية إذ تمَّ تعيين قيادتها للمرة الأولى، في إطار لقاءات جامعة الدول العربية، وليس من خلال مؤتمر قومي في فلسطين يختار القيادة الوطنية(٥٠).

تتابعت اجتماعات جامعة الدول العربية بعد بلودان. ومن أهم لقاءاتها اللاحقة، اجتماع صوفر، في السادس عشر من أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٤٧. والذي دعا إليه صالح جبر، رئيس الوزراء العراقي آنذاك. بعد اطلاعه على محتويات تقرير اللجنة

الدولية، المنبثقة عن هيئة الأمم أثر عرض القضية عليها في العام ١٩٤٧. ورغم تحفظ بعض الوفود العربية على مبادرة جبر بالدعوة لاجتماع ليس من صلاحياته الدعوة إليه[٥١]، فقد تم عقد الاجتماع المذكور ونوقشت فيه مقترحات جبر التي نصت على ضرورة التطبيق الفوري لمقررات بلودان السرية والقاضية بدعم الكفاح الفلسطيني المسلح وتهديد المصالح النفطية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة كشكل من ممارسة الضغط عليهما، لكن العربية السعودية، على لسان عاهلها عبد العزيز آل سعود، أعلنت رفضها لذلك، لأن العاهل السعودي لم يشأ «الخلط بين الاقتصاد والسياسة».

ولم يكتف العاهل السعودي بذلك، بل ذهب إلى التعهد بحماية شركة التابلاين الأميركية، مع التأكيد على عدم نيته فسخ الامتياز الممنوح لهذه الشركة. كما ارتأى أن من واجبه حماية أرواح الأميركيين الذين يعملون في الجزيرة العربية[٥٢]. وكان هذا الموقف قد أعطى للساسة الأميركيين تطمينات أكيدة على مصالحهم النفطية مما جعلهم أكثر اندفاعاً في تبني المطالب الصهيونية في فلسطين.

أربكت المواقف المتعارضة في صوفر جلسات المؤتمر المذكور، وجاءت مقرراته متناغمة مع المواقف المترددة، غير الحاسمة للعديد من الوفود العربية المشاركة فيه. فالتطرف العراقي جوبه بمعارضة مصرية ــ سعودية. وتراجع بعض الوفود عن مواقفه المتعلقة بتهديد المصالح البترولية للغرب، بحجة أن الموافقة على قرار كهذا يتطلب التشاور مع حكوماتهم أولاً[٥٣]. وهكذا كانت حصيلة اجتماع صوفر رسالة صدرت باسم المؤتمر، وجهت إلى كل من لندن وواشنطن، وكانت الرسالة أكثر تواضعاً بكثير[٥٤]، مما جاء في الخطب الحماسية الملقاة في الجلسات، إذ لم تتطرق إلى قرارات مؤتمر بلودان، ولم تهدد بقطع إمدادات البترول، تمشياً مع الموقف السعودي. واكتفت بالتحذير من أن «تأسيس دولة يهودية كما جاء في توصيات الأمم المتحدة، سيؤدي إلى تفجير عام للعنف في منطقة الشرق الأوسط، ولن تكون الحكومات العربية قادرة على منع وقوعه»[٥٥].

وفي تشرين الأول (اكتوبر) من العام ذاته (١٩٤٧)، أي بعد مرور ثلاثة أسابيع على اجتماع صوفر، عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية اجتماعاً لها في عاليه بلبنان. وفي هذا الاجتماع، أكدت اللجنة على أن قرارات بلودان تبقى سارية المفعول رغم صدور قرارات لاحقة عليها في صوفر. وجاء التأكيد على سريان مفعول قرارات بلودان مشروطاً بإصرار كل من أميركا وبريطانيا على تطبيق توصيات اللجنة الأنجلو ــ أميركية[٥٦] فضلاً عما تقدم، اتخذت الدول العربية في هذا الاجتماع خطوة جديدة هي الأولى من نوعها، تمثلت بتشكيل لجنة عسكرية[٥٧] من ممثلي كل من العراق، لبنان، فلسطين، سوريا وشرق الاردن. ولم تمثل مصر في اللجنة المذكورة. وقد تقرر تعيين مركز رئيسي لهذه اللجنة مع العمل على تعبئة الجيوش العربية على حدود فلسطين[٥٨]. كما تقرر إرسال المعدات اللازمة لدعم نضال الفلسطينيين. وقد جاء قرار تشكيل اللجنة العسكرية بهدف التصدي لقيام الدولة اليهودية، التي لن يكون هناك من سيدعم العرب للحيلولة دون قيامها، نظراً لأن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستدلي بأصواتها لصالح قيامها[٥٩]، وبالتالي ليس أمام العرب غير الاعتماد على قواهم الذاتية. إلا أن تطورات الأحداث في ما بعد، واللقاءات العربية التالية، كشفت الفجوة الكبيرة بين التصريحات والقرارات العربية

الرسمية، وبين المواقف الفعلية للدول العربية على أرض المعركة.

الفلسطينيون في معارك ما قبل النكبة

قبل أن تدخل الجيوش العربية النظامية إلى فلسطين في الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، كانت الجماهير الفلسطينية قد بادرت عفوياً إلى خوض معركتها ضد قرار التقسيم[٦٠]، ففي اليوم التالي لصدور القرار المذكور، كانت الصدامات بين الفلسطينيين والعصابات المسلحة التابعة للتنظيمات الصهيونية قد بدأت في مدينة القدس، وامتدت بعد ذلك إلى المدن والقرى الفلسطينية الأخرى[٦١].

ولم تكن الساحة الوطنية الفلسطينية تستند إلى وجود قوي أو قوة سياسية منظمة تمتلك إطاراً تنظيمياً متماسكاً يُؤهلها لاستيعاب طاقات الجماهير الفلسطينية وتوجيه اندفاعها الوطني، وتعبئتها في معركة قد تطول. وكانت القيادات الفلسطينية الوطنية البارزة على الأغلب، إما من المتنفذين الأفندية، أسياد الأرض الكبار ورجال الدين المسلمين، أو من قطاع البرجوازية التجارية في المدن. وكانت هناك عناصر معدودة من فئة المثقفين الوطنيين الذين تبينوا العجز في البنية الاجتماعية القائمة ووعوا مخاطرها[٦٢] دون أن يكونوا قادرين على وضع البديل الصحيح. ولم يشكل هؤلاء ثقلاً ملموساً في الأوساط الشعبية. وقد نشطوا في أحيان كثيرة أما كأفراد، أو في أطر سياسية لم ترق إلى مستوى التنظيم بمفهومه العلمي. وفي الوقت الذي كانت فيه الظروف تتطلب جسماً فلسطينياً موحداً كانت الساحة الفلسطينية تعج بالتنظيمات والتجمعات السياسية[٦٣] التي تعمل منفردة وتنشط في أحسن الأحوال موسمياً وفي الأوساط العليا، على الأغلب، طارحة الجماهير الشعبية كَمّاً مهملاً أو احتياطياً تكتيكياً عند الحاجة للعنف. أما العناصر التقليدية من القيادة لفلسطينية، فكانت تتصف بفردية القرار ومحاولة احتواء القوى الأخرى التي لا تخضع لقيادتها المباشرة[٦٤]. وقد تمكن بعض هذه القيادات، مستغلاً نفوذه الديني ووجاهته الاجتماعية، من تحريك بعض القطاعات الجماهيرية من الريفيين وفقراء المدن. وفي صلاتها العربية، ظلت هذه القيادات على هامش السياسات الرسمية للدول العربية، لم تخرج عنها في معظم الأحوال، فزرعت بذلك بذرة الثقة بامكانيات الأنظمة لا بطاقات الجماهير الذاتية[٦٥] كما جنحت فئة المتنفذين تاريخياً في حوارها مع سلطات الانتداب البريطاني إلى المهادنة واللين، وهي التي استمدت نفوذها في أوساط الفلسطينيين، بسبب فقدانهم إلى الدولة والمؤسسة التي تمثلهم في مواجهة سطوة الانتداب الأجنبي، فقامت الزعامات المحلية بمقام الدولة في حال غيابها أو فقدانها. وعند إحساسها بالعجز، لجأت هذه القيادات إلى وسيلة الاتصال بالدول العربية التي كانت بمجملها تدور في فلك السياسة البريطانية. وكان الشعب الفلسطيني، صاحب القضية، الغائب الأكبر عن ساحة تحالفات هؤلاء الذين لم يهملوا دور الشعب في الكفاح فحسب، بل ساهموا بسبب صراعهم على الزعامة في شق الصفوف[٦٦]، وخلق جو من الاضطراب والفوضى بسبب الأوامر المتعارضة والمنفصلة في كثير من الأحيان[٦٧]. وقد كرس هذا النهج عشائرية الولاء وغلبته على الانتماء للوطن باعتباره الانتماء القومي في مفهومه الأشمل. وكان للتخلف السائد وانعدام الوعي، بهذه المخاطر، الأثر الكبير في قبول

الجماهير للانخراط في العمل الوطني من خلال الاطر الخاطئة القائمة حيث لا بديل.

في ظل هذه الظروف، تم تشكيل جيش الجهاد المقدس(٦٨) الذي بادرت الهيئة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني إلى تأسيسه، أثر صدور قرار التقسيم(٦٩) وقد أسندت قيادته إلى المناضل عبد القادر الحسيني، الذي استشهد لاحقاً في معركة القسطل الشهيرة(٧٠). فضلاً عن لجان وتشكيلات أخرى، لم تتميز عن تشكيله الحسيني سياسياً أو تنظيمياً.

إزاء ما تقدم، كان على الفلسطينيين أن يجابهوا وضعاً أكبر بكثير من قدرتهم على المقاومة. وباستثناء تسلحهم بالبطولات الفردية والاندفاع من أجل الخلاص الوطني، افتقر الفلسطينيون إلى حد كبير للمقومات الذاتية والموضوعية التي هي شرط الانتصار. فمحلياً، كانت الصراعات الداخلية قد نخرت في الجسم الوطني، خاصة الخلاف الحسيني ـ النشاشيبي، مما غيب أي إمكانية للتنسيق بين الفرقاء المتحمسين لهذا الطرف أو ذاك(٧١)، وعربياً، لم يتبين الفلسطينيون التناقض الكبير بين التصريحات الواعدة «للساسة العرب، وبين مواقفهم الفعلية، إلا بعد فوات الأوان، حيث خبر الفلسطينيون بالتجربة الملموسة فساد الأسلحة والخيانة أو العجز، وفقدان المبادرة والركون إلى الوعود البريطانية والأميركية(٧٢). وبالتالي خاضوا معركة وجودهم في العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨، في ظل أقسى الشروط المحلية والعربية والدولية. وكانوا وحيدين في الميدان، تدعمهم بضع ألوف من المتطوعين العرب والمسلمين الذين جاء معظمهم للقتال في فلسطين ضمن إطار قرار جامعة الدول العربية بتشكيل جيش الانقاذ.

جيش الإنقاذ

لا تختلف التفسيرات كثيراً بشأن دافع الدول العربية لتشكيل جيش الانقاذ، وتشير دراسة حول هذا الجيش وظروف تأسيسه ومهمته في فلسطين(٧٣) إلى أن الظروف الناتجة عن تطورات القضية في العام ١٩٧٤ وأوائل العام ١٩٤٨، قادت الأنظمة العربية للتدخل في فلسطين باتجاهين: أحدهما يتضمن تهيئة الجيوش العربية النظامية للتدخل في فلسطين فور انسحاب القوات البريطانية في الخامس عشر من أيار (مايو) والثاني يدعم وجهة النظر القائلة بضرورة تشكيل جيش من المتطوعين العرب وإعداده للتدريب والتعبئة اللازمين في معسكرات التدريب التي أعدت لهذا الغرض لاحقاً، في سوريا. وقد اختلفت مواقف الدول العربية ازاء التوجهات المطروحة، ففي حين ارتأى البعض إحالة القضية إلى أصحابها ليتحملوا المسؤولية الأساسية في الكفاح(٧٤)، مع دعم عربي لهم، سعى البعض الآخر من الدول العربية، بتوجيه بريطاني، إلى الغاء أي توجه يقود عملياً إلى تسليح الفلسطينيين(٧٥)، وذلك لما يعنيه تسليحهم من خطورة على السياسة البريطانية في المنطقة والرجعيات العربية الحاكمة المتحالفة معها. مما يمكنهم أي الفلسطينيون، من محاربة قيام الدولة اليهودية المقترحة. لهذا كله، جاء تشكيل جيش الانقاذ صيغة توفيقية تسعى إلى هدف مزدوج: تخدير الجماهير(٧٦) بفتح باب التطوع كمتنفس للمناضلين العرب المتحمسين للقتال، ومن جانب آخر لا تخرج هذه المبادرة عن وصاية دول الجامعة العربية بحيث تبقى هناك سيطرة للأنظمة على هذا الاطار العسكري الذي اتخذ طابع جيش شعبي.

وقد بين القاوقجي قائد جيش الانقاذ[٧٧]. هـذا الواقع مشيـراً إلى قلة اهتمام الزعامات العربية الرسمية وعجزها وعدم جديتها في المواجهة أثناء المعارك. مما جعل تركيبة هذا الجيش وإمكانياته ومهامه، تأتي موضوعياً في سياق الهدف العربي الرسمي من تشكيله.

ويشير محمد فائز القصري إلى أن تشكيل جيش الانقاذ جاء «ارضاء للشعور العربي الثائر على حكوماته المتراخية في قضية فلسطين... وان الذين طالبوا بتأسيسه أشخاص هدفوا إلى الدعاية والتأثير على الرأي العالمي، وإلى إشغال الرأي العام العربي بمسايرة تطلعاته»[٧٨] ذلك لأن موقف الجامعة العربية كان حرجاً أمام حالة الغليان الجماهيري فلم تجد أمامها بالتالي، «على حد رأيها في ذلك الوقت إلا طريقين هما تسليح الفلسطينيين نسبياً، وتحضير جيش الانقاذ وإدخاله فلسطين ليدافع عنها، ريثما تعتمد الجيوش العربية دخول الحرب. ومن جهة أخرى، إيهام هيئة الأمم ومنها بـريطانيـا والولايات المتحدة الأميركية لتعدل عن قرار التقسيم، وتؤجل تطبيقه لوقت آخر»[٧٩]. ويؤكد ما تقدم أن تشكيل جيش الانقاذ، لم يعد كونه، في أحسن الأحوال، محاولة ساذجة للمناورة، هدفها التلويح بالقوة لا استعمالها، وقد بيّـن مجرى الأحداث في ما بعد أنه قد تم «تعديل الخطط وإبعاد أهل البلاد الفلسطينيين عن أمور الدفاع عن مدنهم وقراهم إرضاء للملك عبد الله»... «الذي لم يدخل الحرب وإنما كان يطبق حدود التقسيم»[٨٠].

الدول العربية في الحرب

لم تدخل جيوش الدول العربية حدود فلسطين، ليلة الخامس عشر من أيار (مايو) في العام ١٩٤٨، بعامل التنسيق والوحدة في ما بينها، وإنما بعكس ذلك تماماً. ففي الوقت الذي أجمعت فيه الدول العربية على إرسال جيوشها إلى فلسطين، كانت هذه الدول في الواقع تتوزع على ثلاثة محاور متصارعة، ومختلفة في وجهة نظرها بشأن التدخل[٨١]. وقد أنتج واقع التحالف والتناقض هذا، المنطق الفعلي للتدخل في فلسطين[٨٢]. وكان طرفاً الصراع الأساسيان ازاء القضية الفلسطينية في المحاور العربية الثلاث، هما مصر وشرق الاردن. وقد دخل كلا الطرفين المعركة، وهو يتطلع إلى هزيمة أطماع الطرف الآخر، لا إلى منع قيام الدولة اليهودية.

مجمل القول، أن الدول العربية، اتخذت قرارها مجتمعة بالتدخل، دون أن ترفق هذا القرار بالاعداد والتجهيز اللازمين له. فضلاً عن أن الجيوش العربية لم تكن أصلاً مؤهلة لخوض معركة مصيـريـة في فلسطين[٨٣] وكان الملك عبد الله، هو الوحيد من القادة العرب الذي يعرف ما يريد من التدخل[٨٤] وهو الذي لعب الدور الحاسم في تقرير نتائج الحرب عربياً. وقد قادت الأحداث والتطورات إلى توليته القيادة العليا للجيوش العربية[٨٥] وفق خطة لم تنفذ، بسبب تـواطئه، وقـادة جيشه الانكليـز، مع الخـطة الصهيونية، بحيث يقتسم الطرفان: الهاشمي والصهيوني فلسطين في ما بينهما.

وبعد أن استمرت المعارك أربعة أسابيع متواصلة، قامت خلالها القوات العربية بالسيطرة على تلك المناطق التي حددت للعرب بموجب قرار التقسيم[٨٦]، ثم فرض الهدنة الأولى في الحادي عشر من حزيران (يونيو) ثم تبعتها في الخامس عشر من تموز (يوليو)

الهدنة الثانية لوقف اطلاق النار. وكان للضغط الذي مارسه وفد الاردن إلى اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية المنعقد في الخامس والعشرين من أيار (مايـو) في العاصمة الاردنية، عمان الأثر الأكبر في قبول دول الجامعة العربية الهدنة في فلسطين. إذ تمت موافقتها على ذلك تحت تهديد رئيس الوزراء الاردني آنذاك، توفيق أبو الهدى، بالانسحاب من جامعة الدول العربية إذا لم تقبل الجامعة رسمياً وقف اطلاق النار(٨٧). ومنعاً للتدهور في الموقف العربي «الموحـد»؛ حيث تخوف بعض الوفـود من أن يتبع الانسحاب الاردني انسحاب عراقي، حدث إجماع عربي(٨٨) حول الموقف الاردني. وقد أعقب هدنتي وقف إطلاق النار مسلسل من اتفاقيات الهدنة الدائمة المعروفة باتفاقيات رودس، التي عقدتها الدول العربية المحاذية لفلسطين، مصر، لبنان، الأردن، سوريا، تباعاً وبشكل افرادي، في الفترة ما بين شباط (فبراير) إلى تموز (يوليو) من العام ١٩٤٩(٨٩).

أما عن الجانب الصهيوني في الحرب، فقد تم الاعلان عن تأسيس دولة اسرائيل في اليوم نفسه الذي دخلت فيه الجيوش العربية حدود فلسطين. وقد اعترفت بها الولايات المتحدة الأميركية بعد احدى عشرة دقيقة من اعلان تـأسيسها(٩٠). وقـامت القوات الصهيونية باحتلال المناطق الاستراتيجية الهامة فوراً مستندة الى انها بالقتال تستطيع فرض سياسة الأمر الواقع على العرب، وأخذ ما لا يمكن أن يتنازلوا عنه بالمفاوضات(٩١). وكانت القوات الصهيونية، حتى قبل الانسحاب البريطاني، قد قامت بعدة هجمات قوية وسريعة، احتلت على أثرها المناطق المخصصة للدولة اليهودية ثم اجتازتها لاحتلال المناطق المخصصة للعرب.

كان بديهياً أن تمتلك الحركة الصهيونية زمام المبادرة داخل فلسطين، فمن جانب، اسهم التواطؤ البريطاني معها بتسليمها بعض المناطق من غير قتال. ومن جانب آخر، لعب تآمر الملك عبد الله مع القادة الصهاينة(٩٢) دوراً أساسياً في تمكين قواتهم من السيطرة على مواقع هامة من الناحيتين الاستراتيجية العسكرية والجماهيرية القتالية(٩٣). ومن جانب ثالث، كان قادة الحركة الصهيونية ومنظماتها في العالم قد أحرزوا نصراً سياسياً كبيراً على الصعيد الدولي في الأمم المتحدة. وقد أعطاهم هذا المكسب الدولي الغطاء اللازم لعملياتهم الحربية ضد الفلسطينيين، وفق الخطة الصهيونية لا وفق قرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم، مدعومين بذلك من قبل الولايات المتحدة الأميركية دولياً، ومن قبل بريطانيا محلياً، في فلسطين.

ولم ينشأ عدم التكافؤ بين العرب والحركة الصهيونية للتو عند بدء المعارك، بل حصل ذلك تاريخياً وبالتدريج من خلال حضور صهيوني مكثف داخل فلسطين. وقد تمثل هذا الحضور ببناء المؤسسات الذاتية للمستوطنين على طريق استقلالية لليهود (Jewish Autonomy)، ومن ثم تأسيس الدولة اليهودية. وقد تمكنت الحركة الصـهيـونية من تشييد مقومات دولتها، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، في ظل الرعاية البريطانية طوال فترة الانتداب، وبالتبني الأميركي الكامل لأطماعها منذ مطلع الأربعينات. في مقـابل هـذا الحضور الصهيوني القوي، والذي تميز بالعصرية والتفوق في الاعداد والتنظيم(٩٤)، كان هنالك غياب فلسطيني، سعت بريطانيا إلى تكريسه بالحيلولة دون تطور أو قيـام أية مقومات لاستقلال الفلسطينيين ذاتياً (Palestinian Autonomy) على أرض بلادهم طوال

عهد انتدابها على فلسطين. كما تكرّس هذا الغياب في ما بعد، بفعل تعـريب القضية الفلسطينية والذي ترجع جذوره فعلياً إلى العام ١٩٣٦ عندما تدخل الحكام العرب لانهاء اضراب الستة أشهر وإيقاف الثورة المسلحة وبتواطؤ معربيها مع بريطانيا ومهادنتهم لسياساتها، فما منع الدول العربية من التدخل الفعال في فلسطين هو حرصها على عدم الدخول في صراع مع سلطات الانتداب البريطاني(٩٥). لهذا نزلت الدول العربية عند الرغبة البريطانية القاضية بألا تدخل جيوش العرب حدود فلسطين قبل انسحاب القوات البريطانية(٩٦). وقد قلب امتثال العرب للرغبة البريطانية هذه، المعادلة في صالح الأهداف السياسية والعسكرية للحركة الصهيونية. إذ واصلت الصهيونية عملياتها البنائية بدون أي ارباك يذكر، خاصة في المجال العسكري، حيث بادرت قواتها إلى احتلال المواقع الحيوية الضرورية لتحصين دولتها، وشرعت على الفور في تأسيس سلطتها السياسية. في الوقت ذاته، كان العرب ينتظرون الانسحاب البريطاني ليحاربوا الحضور القوي للصهيونية ومؤسساتها من غير قوة فعلية ولا خطة أو قرار حاسم بالقتال. وفضلاً عن ذلك، كان للفراغ الحاصل في الساحة الوطنية الفلسطينية منذ البدء بتعريب القرار الفلسطيني ونقله إلى أروقة الجامعة العربيـة في القاهـرة، الأثر الكبـير في تمهيد الطريق لـلء الفراغ الفلسطيني بالثقل المادي للحركة الصهيـونية ومـؤسساتهـا. حيث لم تضطر الحـركة الصهيونية إلى التصادم مع مؤسسات قائمة، بل قامت بتنمية قوتها الفعلية على أرضية الغياب الفلسطيني والعربي.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:
Alan R. Taylor, *Prelude to Israel; an Analysis of the Zionist Diplomacy* 1897--1947, First Edition, London, Darton, Longmann and Todd 1967, Chapt. VI.

(٢) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢، ص ١١٩ و١٤٠.

(٣) Taylor *op.cit., p. 53*

(٤) See: Frank Manuel, *The Realities of the American-Palestine Relations,* Washington, Public Affairs Press, 1949, Chapt, VII.

(٥) John and David Kimche, *Both Sides of the Hill,* London, Secker and Warburg, 1960, p. 47.

(٦) اميل توما، **جذور القضيـة الفلسطينيـة**، سلسلة دراسات فلسطينيـة ٩٢، بيروت، مـركز الابحاث في م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص ٣٠٢.

(٧) نجيب صدقة، **قضية فلسطين**، بيروت: دار الكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٤٦، ص ٢٧٦ و٢٧٧.

(٨) وزارة الارشـاد القـومي، الهيئـة العـامـة للاستعلامات، **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الأول، القاهرة ١٩٦٩، ص ٧٦٥ ــ ٧٧٩.

(٩) أحمد الشقيري، **أربعون عامـاً في الحياة العربية والدولية**، بيروت: دار النهار، ١٩٦٩، ص ٢٦٧.

(١٠) Kimche, *op.cit., p. 47*

(١١) *Ibid*

(١٢) *Ibid*

(١٣) Harry S. Truman (Memoirs), *Years of Trial and* Hope, 1946-1952, Vol. II First edition, New York, Hodder and Stoughton 1965, p. 168.

(١٤) Kimche, op.cit., p. 47.

(١٥) في العـام ١٩٤٦، كـان هنـالك تخـوف بـريـطاني، أميـركي مشتـرك من طرح قضيـة فلسـطين عـلى الأمم المتحـدة، لأن ذلك يعـطي للسوفييت فرصة الدخول كطرف في هذه القضية. لذا انتظرت بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية إلى حين تسوية الخلاف القائم على مواقع النفوذ فيما بينهما، قبل القيام بإحالة القضية الى الامم المتحدة في العام ١٩٤٧.

(١٦) الادارة العامة لشؤون فلسطين، **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، المجموعة الثانية ١٩٤٧ــ ١٩٥٠، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٢ ــ ٤١.

(١٧) صالح صائب الجبوري، **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية**، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٠، ص ٩٥.

(١٨) محمد فائز القصري، **حرب فلسطين في عام ١٩٤٨، الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب، القاهرة: دار المعرفة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٩٦١، ص ٧٩.**

(١٩) الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٣.

(٢٠) Mustafa S. Urabi, *The United States and Jordan With Special Refrence to the Palestine Question*, ph. D. American University, Washington, D.C., 1966, p. 55.

(٢١) Ibid pp. 55, 56.

(٢٢) Walter Laqueur, The Soviet Union and The Middle East, Routledge, Kegon Paul, London, 1956, p. 146.

(٢٣) Ibid.

(٢٤) L. Lederer, W. Vucinich, The Soviet Union and the Middle East, The Post World War II era, Stanford, 1974, p. 161.

(٢٥) Mustafa S. Urabi, op.cit., p. 59.

(٢٦) Wolfram Brönner, *Der Nahost-Konflikt und die Palästina-Frage,* Vealag Marxistische Blätter, Frankfurt am Main, 1979, S. 134.

(٢٧) Ebenda, S. 134.

(٢٨) انظر: البشري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٤ ــ ٢٥٣.

(٢٩) خيرية قاسمية (إعداد)، **عوني عبد الهادي ــ أوراق خاصة**، سلسلة كتب فلسطينية ــ ٥٤، بيروت: مركز الأبحاث في م.ت.ف.، ص ١٢٩.

(٣٠) باتريك سيل، **الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥ ــ ١٩٥٨**، (سمير عبده ومحمود فلاحة)، بيروت، دار الكلمة للنشر، الطبعة الأولى، ص ٢٤.

(٣١) في كتابه: **بريطانيا والعرب**، يشير جون باغوت غلوب إلى أن الخطر الصهيوني في فلسطين كان سبباً رئيسياً في قيام حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق. انظر:

John Bagot Glubb, *Britain and the Arabs;A Study of Fifty Years,* 1908-1958, Hodder and Stoughton, London, 1959, p. 247.

(٣٢) John Marlowe, *Anglo Egyptian Relations 1800-1953,* the Cresset Press, London, 1954, p. 321.

(٣٣) *Ibid,* p. 322.

(٣٤) جميل عارف، **صفحات من المذكرات السرية لأول أمين عام للجامعة العربية، عبد الرحمن عزام، القاهرة: المكتب المصري الحديث، الجزء الأول، ١٩٧٧، ص ٢٦٠.**

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٠ ــ ٢٦٢.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٦١.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٦٨.

(٣٨) باتريك سيل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.

(٣٩) البشري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥١.

(٤٠) **المصدر نفسه**.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ١١٦ و٢٥٣.

(٤٢) سيل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.

(٤٣) Brönner, a,a,O. S. 135.

(٤٤) عارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦١.

(٤٥) توما، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٩.

(٤٦) **المصدر نفسه**.

(٤٧) Kimche, *op.cit., p. 47*.

أنظر أيضاً: البشري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٢ ــ ١٢٤، حيث يشير إلى قيام الحكومة المصرية في العام نفسه بقمع الحريات الديمقراطية تحت شعار مكافحة الشيوعية.

(٤٨) Kimche, *op.cit., pp.* 48-49.

(٤٩) عارف العارف، **النكبة ١٩٤٧ ــ ١٩٥٢**، بيروت وصيدا، المطبعة العصرية، ١٩٥٦، الجزء الأول، ص ٣٦، ٣٧.

(٥٠) الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧١.

(٥١) Kimche, *op.cit,* p. 56.

(٥٢) القصري، **مصدر سبق ذكره** (الجزء الأول، ص٩)، انظر أيضاً:

Kimche, op.cit., p. 79.

(٥٣) الجبوري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦.

(٥٤) Kimche, *op.cit,* p. 57.

(٥٥) *Ibid*.

(٥٦) الجبوري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦.

(٥٧) **المصدر نفسه**، ص ١١١.

(٥٨) **القصري، مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥.

(٥٩) Kimche *op.cit.*, p. 57.

(٦٠) **القصري، مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ١٣٦ ــ ١٤٢.

(٦١) **المصدر نفسه**، الجزء الأول، ص ١٣٠ ــ ١٣٣، ١٤١.

(٦٢) انظر، على سبيل المثال، الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٣، عوني عبد الهادي (أوراق خاصة)، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١ ــ ١٤٢، ١٤٨، ١٥٠، حيث يشيران الى ضعف البنية الاجتماعية في فلسطين آنذاك وأثر ذلك على مجمل أوضاع الشعب الفلسطيني السياسية والعسكرية.

(٦٣) نجيب صدقه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٦٤) انظر، على سبيل المثال: الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٢، ٢٠٣؛ **فلسطين في مذكرات القاوقجي** ١٩٣٦ ــ ١٩٤٨، (اعداد: خيرية قاسمية)، الجزء الثاني، بيروت: مركز الأبحاث في م.ت.ف. ودار القدرس، الطبعة الأولى ١٩٧٥، ص ١٤٨.

(٦٥) عبد القادر ياسين وأحمد صادق سعد، **الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ ــ ١٩٧٠**، بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الطبعة الأولى، ١٩٧٥، ص ١٨.

(٦٦) خيرية قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١ ــ ١٤٢؛ الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧١.

(٦٧) Kimche *op.cit*, p. 82.

(٦٨) انظر: عارف العارف: **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٣، ٧٤.

(٦٩) **القصري، مصدر سبق ذكره**، (الجزء الثاني)، ص ٣٣.

(٧٠) لمزيد من التفاصيل انظر: العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٦ ــ ١٦٩؛ الجبوري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٣ ــ ١٥٤.

(٧١) Kimche, *op.cit.*, p. 82.

(٧٢) انظر الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٦.

(٧٣) هاني الهندي، **جيش الانقاذ**، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٧٣، ص ٢٧ ــ ٥٨ والعدد ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٧٣، ص ١١٥ ــ ١٣٢.

(٧٤) انظر: العارف، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الأول، ص ١٥.

(٧٥) الهندي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥.

(٧٦) **المصدر نفسه**.

(٧٧) **فلسطين في مذكرات القاوقجي** (١٩٣٦ــ١٩٤٨) (اعداد **خيرية قاسمية**) مركز الأبحاث م.ت.ف. ودار القدس الجزء ٢، وط ١، ١٩٧٥.

(٧٨) القصري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٢٥٠.

(٧٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٥١.

(٨٠) **المصدر نفسه**.

(٨١) Kimche, *op.cit.*, *pp. 48, 49* (أنظر هامش ٤٥).

(٨٢) Ibid, 49.

(٨٣) Marlowe, *op.cit.*, p. 328؛ عبد الله التل (مذكرات): **كارثة فلسطين**، الجزء الأول، القاهرة: دار القلم، الطبعة الأولى، ١٩٥٩، ص ٨٨ ــ ١٩٢؛ الجبوري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣١ و١٣٣ و١٣٤.

(٨٤) Kimche, *op.cit.*, p. 59.

(٨٥) انظر القصري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الأول، ص ١٧٨.

(٨٦) Mustafa, *op.cit.*, p. 61.

(٨٧) التل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٢ و٢٠٣.

(٨٨) يشير الشقيري إلى رغبة الدول العربية بالاجماع، وذلك حباً بالاجماع وللتوفيق بين الفرقاء على حساب الأساسيات من القضايا المطروحة، انظر: الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٩.

(٨٩) انظر التل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣٦ ــ ٥٣٧.

(٩٠) Mustafa, *op.cit.*, p. 60.

(٩١) Marlowe, *op.cit.*, p. 329.

(٩٢) التل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤٤ ــ ٣٤٦؛ Kimche, *op.cit.*, p. 60, 110.

(٩٣) التل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٨، ٢٥٨.

(٩٤) Yigal Allon, *The Making of The Israeli Army*, Vallentine, Mitchell, 1970, p. 11, 47, 127.

(٩٥) Marlowe, op.cit., p. 326.

(٩٦) See: Kimche, op.cit., p. 60, 80.

مياه جنوب لبنان تثير شهوات اسرائيل

بقلم: د. شكري نجار

لمحة عن وضع نهر الليطاني

نبدأ بإلقاء نظرة على أعظم أنهار الجنوب، بل لبنان بأسره، الذي هو نهر الليطاني. أنّه «كنز لبنان»، على حدّ ما جاء في قول للمرحومين الأستاذين موريس الجميل وجبرائيل منسيّ في كتابهما: «تخطيط للمشكلة المائية في لبنان»؛ ذلك أن مجرى هذا النهر البالغ ١٧٠ كلم يقع بكامله في الأراضي اللبنانية، مما ينفي ذريعة الطامعين في أية نقطة ماء منه.

ظهرت فكرة استثمار هذا النهر وتجهيزه، أولاً، في كتاب وضعه المهندس ابراهيم عبد العال سنة ١٩٤٨، تحت عنوان «الليطاني»، وفيه يقترح، بشكل عملي وتفصيلي، تجهيزاً شاملاً للنهر، عن طريق انشاء السدود والافادة من المياه في الريّ وانتاج الطاقة معاً. ثم تلا هذه الدراسة فيما بعد دراسات أخرى قام بها كلّ من:

- اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩
- بعثة كلاب الأميركية عام ١٩٥١
- البعثة الزراعية الأميركية عام ١٩٤٦
- الكسندر جيب عام ١٩٤٨
- المهندسان البير نقاش وموريس الجميل عام ١٩٥٠
- الخبير الفرنسي هنري أوليفيه عام ١٩٥٣
- مهندسو النقطة الرابعة الأميركية عام ١٩٥٤
- بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير عام ١٩٥٤(١).

وبالرغم من كل هذه الدراسات الأوليّة التي قدّمت إلى الدولة اللبنانية، وبالرغم من انشاء مصلحة خاصة عام ١٩٥٤ أطلق عليها اسم: «مصلحة الليطاني»، فان الاستفادة الكاملة من هذا النهر انحصرت ضمن نطاق بعض الموظفين ورؤساء الدوائر والمصالح والوزير الوصّي على «مصلحة الليطاني». ومنذ انشاء هذه المصلحة حتى الآن لا يزال الجدل العقيم، والذي هو بمثابة ملهاة، يدور حول قضايا جانبيّة، تستثمرها الزعامات اللبنانية، وبالأخصّ زعامات منطقة الجنوب اللبناني، في سبيل تمييع القضيّة وتأجيلها، أو

كسب شعبيّة بواسطتها. ولكنّ الحقيقة أن وراء تأجيل العمل في استثمار مياه هذا النهر من قبل الدولة اللبنانية، كانت دائماً الضغوط الدولية، والاميركية منها بوجه خاص، لترتيب ولتأمين حاجات اسرائيل من هذه المياه بشكل أو بآخر. وبما أن حاجة اسرائيل الى المياه شديدة وضرورية، فقد بقيت دراسات استثمار مياه الليطاني وسائر الأنهار التي تغذّيه أو تتغذّى منه: كالحاصباني والوزّاني، موضوعة في الأدراج الى حين تستطيع اسرائيل المطالبة من مركز القوّة، بالمشاركة في استثمار مياه جنوب لبنان.

حقيقة أطماع اسرائيل في مياه الجنوب

سنتوخّى في تتبع كل فكرة، أو قول، ينمّ عن هذه الأطماع، أن نسجّل التعبير الأقوى والأبلغ والأبعد أثراً، تاركين لصاحب القول أن يعبّر عن نفسه دون أن نعترض سبيله الاّ في حدود اختيار لا بدّ منه واختصار مفروض.

عام ١٩١٩، اثر مناقشة قضية فلسطين في المؤتمر الصهيوني المنعقد في مدينة «بال» السويسرية اتخذ من جملة القرارات، واحد ينص على ما يلي:

«وفي ما يتعلق بفلسطين يجب تذكيرها (أي تذكير عصبة الأمم) أنه لا بدّ من ادخال المياه الضرورية للري والقوّة الكهربائية ضمن هذه الحدود، وذلك بأن تشمل مجرى الليطاني وثلوج جبل الشيخ»[٢]. وقد أكد تشرشل، فيما بعد في مذكراته، هذا القول. فذكر في الجزء الأول صفحة ٣٠٥ ما يلي: «ولقد ذكرت، بصراحة في مجلس العموم، أن اليهود طالبوني رسمياً بأن يضمّ جنوب لبنان إلى فلسطين؛ أو على الأقل القسم الذي يجري فيه نهر الليطاني».

وفي الوثائق السريّة التي أفرجت عنها وزارة الخارجية البريطانية العام الماضي، بعد ابقائها طي الكتمان مدة ثلاثين سنة، بمقتضى قانون المحافظة على الأسرار، نقرأ أن الدول الغربية كانت مصممة عام ١٩٥١ على اقامة منظمة دفاعية شرق أوسطيّة، تضمّ الدول العربيّة واسرائيل تحت مظلّة واحدة. فاشترطت اسرائيل لقبول ذلك «أخذ حقها من مياه الليطاني»[٣]. كذلك، نقرأ في هذه الوثائق أن «بريطانيا اقترحت عام ١٩٣٨ ضمّ لبنان وسوريا الى اتحاد فيدرالي يضم فلسطين وشرق الأردن فتتكون منهم وحدة طبيعيّة»، ولكن الحكومة الفرنسيّة عارضت ذلك، «والسبب الحقيقي لمعارضة فرنسا هذا الاقتراح هو ادعاؤها بأن فلسطين قد تصبح حينئذ عبئاً على جيرانها الأغنياء». ولقد أوضح «الرايت أونورابل» وزير الدولة لشؤون المستعمرات البريطانية، مالكولم ماكدونالد، فيما بعد الى رئيس وزرائه «الرايت أونورابل»، تشمبرلن، وبحضور «الرايت أونورابل» وزير الخارجية: الفايكونت هاليفاكس، «أن ذلك يعني على ما فهمت من محادثاتي مع زميلي وزير خارجية فرنسا أن حلّ مشكلة المياه في هذا الاتحاد الفدرالي هي العقدة؛ اذ ليس من المقبول، ووضع فلسطين غير مستقرّ الآن، والحرب فيها سجال بين العرب واليهود، أن نهدر مياه الليطاني أو مياه الأردن دون مقابل وفي المجهول»[٤].

وجاء في تقرير رسمي «محدود التداول» أعدّ في تموز (يوليو) عام ١٩٧٣ من قبل مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، ونشرته جريدة «النهار» في ١١ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٣: «...فقد اتصل دافيد — بن غوريون وحاييم وايزمن بالبطريرك الماروني

الذي كان في باريس لمطالبة مؤتمر السلام بضمّ الجليل الأعلى ووادي النصارى الى لبنان، اتصل به هذان الزعيمان الصهيونيان لمحاولة اقناعه بالتخلّي عن الجليل الأعلى وجنوب لبنان، الا أنّ البطريرك، بدعم من فرنسا، رفض هذه المطالب وأصّر على عدم المساس بحدود لبنان الجنوبية». وفي مكان آخر يذكر التقرير: «وفي اللقاء الذي حصل بين القاضيين براندیس وفرانكفورتر صديق الرئيس نيلسون واللورد بيرس واللورد بلفور، اتفق المجتمعون على وجوب ضمّ مناطق المياه اللبنانية الى الحدود الفلسطينية كشرط أساسي لاقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين وانجاحه».

ومن أبلغ التصريحات التي تكشف عن النيات والأطماع الاسرائيلية في الاستيلاء على مياه الليطاني، تصريح ليفي أشكول أحد رؤساء وزراء اسرائيل السابقين لصحيفة «اللوموند» في ٧ تموز (يوليو) عام ١٩٧٣ والذي قال فيه: «أن اسرائيل العطش لا يمكنها أن تقف مكتوفة اليدين وهي ترى مياه نهر الليطاني تذهب هدراً الى البحر». وكذلك ما جاء في الرسالة التي بعث بها بن ــ غوريون عام ١٩٦٧ الى الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول رداً على السؤال الذي وجهه ديغول، يسأل فيه عن نيات اسرائيل تجاه لبنان، فأجاب بن ــ غوريون: «ان أمنيتي في المستقبل جعل الليطاني حدود اسرائيل الشمالية»[٥].

ان مطامع اسرائيل في الليطاني، سبقت بزمن، قيامها كدولة في أرض فلسطين، أي خلال عامي التقسيم ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨. ففي كتاب «لبنان هبة الليطاني» يورد البّحاثة اليسوعي الأب «فردينان بروست» بعض اهتمامات اسرائيل التاريخية في الاستفادة من مياه هذا النهر اللبناني. فيذكر مثلاً: أنه في عام ١٩٤٣ قامت «لجنة مياه فلسطين» (وهي احدى الشركات الاسرائيلية) بوضع دراسة مكثّفة لمياه نهر الليطاني، خلاصتها القول: «ان مياه هذا النهر لا يمكن استخدامها في لبنان وحده، وأن فلسطين بحاجة قصوى للمشاركة في استثمارها».

كما يذكر الكاتب نفسه، نقلاً عن محاضر جلسات مؤتمر «بال» عام ١٨٩٧ الذي أرسى قواعد بناء الدولة الاسرائيلية المنشودة، أن تيودور هرتزل صرّح عقب انتهاء المؤتمر بقوله: «انني لو أردت تلخيص نتائج هذا المؤتمر لقلت أن في هذا المؤتمر قد وضعنا أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي ستمتد حتى نهر الليطاني. وبعد خمسين عاماً سيرى بالتأكيد هذه الدولة كل انسان»[٦].

والواقع أن قضية المياه في اسرائيل هي الشغل الشاغل حتى منذ بدء التفكير بقيام هذه الدولة في فلسطين. وبفضل اللامبلاة والضغوطات الأجنبية على العهود المتعاقبة على الحكم في لبنان استطاعت اسرائيل أن تعطّل العمل لاستفادة لبنان من مياه الليطاني، واستطراداً من مياه الحاصباني والوزاني، ليبقى ادعاؤها صحيحاً: «أن مياه أنهار لبنان تهدر في البحر»، فتورده في كلّ مناسبة تبحث فيها قضايا الليطاني والأردن والحاصباني والوزاني. وهكذا، منذ تقرير لجنة التوفيق الدولية عام ١٩٤٩ (لجنة الهدنة)، مروراً بكافة مشاريع الريّ المقدمة من الخبراء العالميين، كانت مياه الليطاني، دائماً، موضوع مساومة بين لبنان واسرائيل أو بين الدول العربية واسرائيل بواسطة هؤلاء الخبراء الذين التصقت أسماء مشاريعهم المائية بأسماء أصحابها: كمشروع «جونسون»، ومشروع «جيب» ومشروع «مكدونالد» ومشروع «لودر ميلك» الخ... وكل ما فعله العرب، حتى الآن،

للردّ على الأخطار التي تحيق بمياه الليطاني هو قرار صدر عن مؤتمر القمة العربي الأول عام ١٩٦٤ يقضي بتنفيذ سلسلة من العمليات الفنيّة في كلّ من لبنان وسورية والأردن، هدفها تأمين استثمار مياه روافد نهر الأردن ونهر الليطاني لصالح اقتصاد بلديهما، فتعهد المؤتمرون، آنذاك، بتمويل المشروع، وشكلوا قيادة عربية عليا لاتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية أعمال التمويل. وتلخّصت العمليات التي كان يقضي هذا المشروع العربي بتنفيذها في: أولاً، تحويل مياه ينابيع الحاصباني وشبعا في منطقة الحاصباني الأعلى من لبنان عبر نفق في كوكبا الى حوض الليطاني، وتخزينها في ميفدون لتستثمر في ريّ أراضي منطقة النبطيّة في لبنان الجنوبي؛ ثانياً، تنفيذ ما يلزم من انشاءات لاستثمار ما يمكن استثماره من ينابيع الوزّاني وسريد في لبنان وبانياس في سورية، في ريّ الأراضي الملائمة للزراعة في المناطق القريبة منها، وتجميع ونقل الفائض الباقي من مياهها عبر قناة بسعة ١٤ م٣ في الثانية، تخترق الجبهة السورية الى وادي الرقاد، أحد روافد نهر اليرموك، ليجري استثمارها في الأردن؛ ثالثاً: انشاء سدّ في موقع الخيبة على نهر اليرموك أمام تلاقيه مع وادي الرقاد، لتخزين المياه المحولة من لبنان وسوريا في خزان يتسع الى ٢٠٠ مليون م٣، وتنظيم نقلها الى قناة الغور الشرقية في الأردن لاستثمارها؛ رابعاً: تعلية قناة الغور الشرقية لمضاعفة تصريفها من ١٠ الى ٢٠ م٣ في الثانية؛ خامساً: انشاء السدود والأقنية اللازمة لنقل المياه عبر نهر الأردن الى الضفة الغربية لري أراضي غورها وجوراها(٧).

لكن اسرائيل كانت بالمرصاد لهذه المحاولة، فعطلتها بسبب عدم وجود حماية عربية ودولية لها، بوليس دولي أو مراقبين دوليين، حسب ما كان قد اقترح آنذاك عميد الكتلة الوطنية في لبنان الأستاذ ريمون اده، وهو أحد أبرز النواب والسياسيين اللبنانيين الوطنيين، ولو بلغ المشروع العربي نهايته الناجحة، لأدّى دون شكّ الى مضايقات في اقتصاديات اسرائيل؛ اذ بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ احتلت اسرائيل كل مواقع المشروع في سورية، وباتت كل مياه نهر الأردن وروافده تحت تصرّفها. كما أن احتلالها للبنان قد يضعف ورقة المساومة اللبنانية حول موضوع المياه اللبنانية والحدّ من أطماع اسرائيل في هذا الخصوص.

لبنان بحاجة الى كلّ مياهه

حسب دراسات وزارة الزراعة اللبنانية، فان المساحة المرويّة في لبنان لا تتعدى الـ ٤٥ ألف هكتار، بينما المساحة المطلوب ريّها هي في حدود ٣٦٠ ألف هكتار.

ومنطقتا الجنوب والبقاع ـ وحدهما ـ في حاجة الى مليار م٣ من المياه سنوياً يستخدم منها للريّ ٨٠٠ مليون م٣ وللشفّة ٨٥ مليوناً، و١١٥ مليوناً للصناعة؛ وبناء عليه فلو استعملت كل مياه أنهار بيروت والدامور وبسيرّي والحاصباني والليطاني، لتمكن الحصول على ٦٦٠ مليون م٣ فقط؛ ويبقى لبنان بحاجة الى ٣٤٠ مليوناً يمكن أن يؤمن منها سدّ ميفدون ١٠٠ مليون م٣، دون اهمال فرضية تغذيته بمياه الحاصباني التي يجب أن تصل اليه بواسطة قناة ونفق.

هذا الواقع عرض بالتفصيل في دراسة وضعها الأستاذ انطوان فتّال، المستشار القانوني في وزارة الخارجية اللبنانية، وقُدمت الى السيد هنري كيسنجر أثناء زيارته

لبنان، وهذه الدراسة تذكر بوضوح «أن لا سبيل للحفاظ على المياه اللبنانية وحمايتها من الأطماع الاسرائيلية الاّ اذا ضغطت الولايات المتحدة على اسرائيل لتفسح لنا المجال للاستفادة من مياه الحاصباني لأنه يسمح باستثمار ٩٠ مليون م^٣: ٥٠ منها تجمع في سدّ ميفدون والباقي لأمداد ٨٦ قرية بمياه الشفّة، وريّ ٤٥٠٠ هكتار»(٨).

كذلك من المعلوم أن مياه الشفّة لاتكفي المناطق اللبنانية؛ وبيروت، العاصمة، تعاني من شحّها، كل سنة، الشيء الكثير؛ والانتاج الزراعي يعاني أيضاً الشحّ في المياه، لهذا فانه لايساهم بأكثر من ١٥٪ من الدخل القومي؛ وبالتالي لايكفي لسدّ حاجات المواطنين الذين يضطرون الى الاعتماد على الانتاج الزراعي الخارجي، مع ما ينتج عن ذلك من عطالة في اليدّ العاملة الزراعية وفي نضوب المداخيل القومية. وفي هذا الصدد يقول رئيس مصلحة الليطاني والوزير السابق الأستاذ كمال خوري لمجلة الحوادث اللبنانية بتاريخ ١٤ أيار (مايو) سنة ١٩٨٢: «ان اسرائيل تأخذ سنوياً كمية مهمة من المياه تفوق العشرة ملايين م^٣ من نبع الوزاني» ويضيف «أنه إذا صار سحب كميات مهمة، فإنه أول ما يصاب بالضرر؛ جبل عامل ومشروع القاسمية الذي يروي ٦٠٠٠ هكتار يتعدى ثمن محصولها الثلاثماية مليون ليرة، أما الأضرار غير المباشرة فهي أضرار معنوية، لان المياه لم يكن يوماً ما هناك اشكال حول لبنانيتها. فالمنبع في لبنان وكل المياه التي تهطل وتسير في مجراه هي مياه أمطار تهطل على سفوح جبال لبنانية، ولبنان يسيطر على أكثر من ٨٠٪ من مياه النهر».

القيمة الحقوقية لادعاءات اسرائيل في المياه اللبنانية

عام ١٩١١ اعتمدت مؤسسة الحقوق الدولية نظاماً عالمياً لاستعمال مياه الأنهار المتعددة الجنسيات بعيداً عن فرضيات قوانين الملاحة، ويتلخص بما يلي:(٩)

أولاً: إذا كان مجرى المياه يشكلّ الحدود الفاصلة بين دولتين، فان أي جانب منهما لايمكنه، من دون موافقة الآخر وفي غياب اتفاق خاص، أخذ المياه أو قسم منها في شكل يحدث تغييراً مجحفاً ومضراً في ضفة الجانب الثاني. وهذا الوضع لايتمثّل في الحالة الحاضرة للأنهر بين لبنان واسرائيل.

ثانياً: لايمكن لأية دولة يخترق أراضيها مجرى ماء موحدّ، أن تبدل في المجرى عند حدودها من دون حصولها على موافقة الدولة الثانية. وهذا أيضاً غير وارد الخلاف حوله بالنسبة لوضع الأنهار في لبنان وعلاقتها باسرائيل.

ثالثاً: تبقى سارية المفعول المعاهدات والاتفاقات الثنائية المبرمة بين دولتين، أو أكثر، لاسيما فيما لايتنافى مع أحكام قرارات مؤتمر فيينا عام ١٩١٨، ومؤتمر باريس عام ١٨٥٦، ومعاهدة برشلونة في عام ١٩٢١، ومعاهدة جنيف عام ١٩٢٣، واعلان مونتيفيديو ١٩٣٣.

أما في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فهنالك المعاهدات التي وقعت في العشرينات بين الدولتين المنتدبتين: فرنسا والمملكة المتحدة بالوكالة عن الدول المنتدب عليها(*).

---

* يراجع في هذا الخصوص مجموعة تصريحات العميد ريمون اده حول المياه والجنوب والخطر الاسرائيلي اضافة الى المرجع المذكور تحت رقم ٩، والملف الخاص بالعميد حول أطماع اسرائيل في الجنوب اللبناني.

معاهدة ١٩٢٠ التي وقعت بين فرنسا وبريطانيا تنص في مادتها الثامنة على أنه: «خلال مدة ستة أشهر من توقيع هذا الاتفاق يقوم فريق مشترك من التقنيين الذين تنتدبهما حكومتا سوريا وفلسطين بتدقيق مياه الأردن الأعلى واليرموك وروافدهما، ويدرسون كمية المياه اللازمة لري الأراضي وتوليد الطاقة الكهربائية، وذلك بعد أن تكون الأراضي الزراعية في لبنان وسوريا قد رويت تماماً. وفي ضوء هذا التدقيق تصدر الحكومة الفرنسيّة تعليماتها لاستعمال الفائض من المياه لمصلحة فلسطين»(١٠).

معاهدة ١٩٢٢ نصت في مادتها الثالثة على أنه «يحق للحكومة الفلسطينية أو للأشخاص المنتدبين من قبلها بناء سدّ لرفع مستوى مياه الحولة وبحيرة طبريا شرط دفعها تعويضاً عادلاً لأصحاب الأراضي المتضررة وشاغليها». كما نصت في مادتها الرابعة على «أن الحقوق المكتسبة لسكان سوريا ولبنان على مياه الأردن تبقى محفوظة».

معاهدة ١٩٢٦، وهي معاهدة حسن الجوار بين حكومتي فرنسا وبريطانيا لحساب فلسطين وسوريا ولبنان، نصت في مادتها التاسعة على أن «كل الحقوق التي كرستها النصوص والعادات المحلية في استعمال مياه الأنهار والقنوات والبحيرات للريّ أو للاستعمال تبقى سارية المفعول ضمن الشروط الحاضرة»(١١).

الملاحظ من مراجعة أحكام كل هذه الاتفاقات والمعاهدات الثنائية والدولية أنه كان، يتمم أحداها الآخر. وحرصت على عدم التفريط بنهر الليطاني أو بأيّ من روافده. حتى أن معاهدة ١٩٢٠ أعطت لسوريا ولبنان الأفضليّة في استعمال المياه للريّ ولإنتاج الطاقة الكهربائية، ولم تعط لفلسطين الاّ حق التمتع بالفائض من المياه. وهذه النظرية في الحقوق كانت مستمدة، أساساً، من القانون العثماني، وغايتها الحدّ من التعسّف في استعمال الحقّ. وجاءت سائر الاتفاقات فيما بعد لتكرس هذا الواقع وتحترمه.

وبقي العرب من جهتهم يدافعون عن روح هذه المواثيق تجاه كل من يتطاول عليها. ففي عام ١٩٥٣ رفع مندوب سوريا فريد زين الدين الى مجلس الأمن الدولي مذكرة حول شرعية معاهدات أعوام ١٩٢٠ ــ ١٩٢٢ ــ ١٩٢٦، وذلك لمنع اسرائيل من اتمام الأشغال التي كانت بدأت بتنفيذها في المنطقة المجرّدة من السلاح، فأثار «أبا ــ ايبن» وزير خارجية اسرائيل، حينذاك، سقوط معاهدة ١٩٢٦ لأن اسرائيل هي الآن شخصية حقوقية جديدة غير ملتزمة بالواجبات التي فرضتها المعاهدات. ولكن مجلس الأمن قرر وقف الأشغال بموضوع الشكوى العربية الى حين البتّ بمشروعية المعاهدات التي تنظم علاقة لبنان وسوريا وفلسطين لجهة تنظيم العلاقات المائية المشتركة بينهم(١٢).

وفي عام ١٩٦٤ أثارت اسرائيل، مجدداً، قضية «تبدل نظام المياه وتوازن الحاصباني» اثر عزم لبنان، بمؤازرة الجامعة العربية، الاستفادة من مياه هذا النهر. وضربت آلة الحفر التي لا تزال حتى الآن في الموقع الذي كانت تعمل فيه، والتي لا تزال حتى الآن شاهداً على همجية وتسلّط العدوان الاسرائيلي. فتقدم لبنان الى مجلس الأمن بمذكرة تحت رقم ١٩٦٤/٨١ جاء فيها: «...وبالنسبة الى القانون الدولي العام نجد أن كلاً من لبنان وسوريا واسرائيل يملك قسماً من مجرى الحاصباني ويمارس عليه سيادته. لكن سيادة الدولة المشاركة في المجرى وملكيتها وحريتها تفرض احترام سيادة الدولة الثانية وملكيتها وحريتها. أما بالنسبة الى القانون الدولي الخاص، فان لبنان لا يزال يعتبر

نفسه مرتبطاً بالاتفاقات الثلاث التي وقعت في العشرينات والتي لا تزال صالحة»[١٣].

ان اصرار اسرائيل على أطماعها بالمياه اللبنانية يلاقي، مع الأسف، تجاوباً واهتماماً دولياً نذكر بعضاً منه، على سبيل المثال، لشدّ انتباه اللبنانيين والعرب، للمرّة الأخيرة ربما، للخطر من ضرب الاقتصاد اللبناني والوجود اللبناني بسلبه مياهه، احدى أهم مقوماته، في بلد لا يزال يحتاج الى تنمية قدراته الاقتصادية وتطوير زراعته التي تعاني من شح في المياه يؤخر عصرنتها ومكننتها واتساع رقعتها. فالسيد هارولد ساوندرز، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى في عهد الرئيس كارتر، يقول صراحة: أنه «قد تم الاعتراف نهائياً ومنذ زمن بأن مشكلة الموارد المائية هي مشكلة حاسمة بالنسبة الى اسرائيل ولا بد من ايجاد حل لها»[١٤]. كما أن السوق الأوروبية المشتركة قد أشارت، أيضاً، الى مشكلة المياه في اسرائيل في البلاغ المشترك الذي أذيع بعد محادثات «اليشع كالي» أحد مسؤولي «تاهال» مع مسؤولي السوق المشتركة: «...كذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار حاجة اسرائيل الماسة الى المياه وضرورة تأمينها لها»[١٥].

تكراراً، نتساءل هل المطلوب أن تكون ثروة لبنان المائية «عصب الحياة لمستقبل فلسطين الاقتصادي كلّه»؟(*) وعلى حساب من؟

---

* التعبير من رسالة وجهها حاييم وايزمن في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩١٩ الى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية، وفيها يطالب أن يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطاني الى مسافة نحو ٢٥ ميلاً فوق المنحنى، وقد نشرت ذلك مؤسسة الدراسات الفلسطينية نقلاً عن صحيفة (الجويش أوبزرفر) البريطانية الصادرة في ١٦/١٢/١٩٧٣.

---

(١) **تقرير عن أعمال الليطاني**، ديوان المحاسبة، ص ١٠، ١٩٦٧.

(٢) Raymond xavir *Histoire de la palestine* ed. Plan, Paris, 1968 p. 25.

(٣) نشرت النصوص المتعلقة بلبنان جريدة **اللوموند الفرنسية** بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٨.

(٤) **المصدر نفسه**: من «مكتب الوثائق العامة». وفيه تاريخ اجتماع مجلس الوزراء ومكانه: الأربعاء ٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ وقبل الظهر في ١٠ داونغ ستريت.

(٥) **مذكرات الجنرال ديغول** بيروت: دار عويدات، جزء ٢، صفحة ٧٠.

(٦) Pére: F. Proust, *«Le Liban: un don du Litani»* Paris 1943. ed. «Nationale». p. 30 et suivants.

(٧) نصّ المشروع: **قرارات الجامعة العربية**، جزء ٧/ ٦٤، صفحة ١٥.

(٨) وزارة الخارجية اللبنانية، **الكتاب الأبيض**، ١٩٧٦.

(٩) وزارة الخارجية اللبنانية، **الاتفاقات والمعاهدات الدولية**، الجزء الأول، الجزء الثاني.

(١٠) Documents des Nations-unies. tome: 27. p. 80 arrèt 30/953 P.H.

(١١) **مصدر سبق ذكره**، Référence précédente, p. 183, tome:30.

(١٢) **النهار**، ٣١/٩/٧٩.

(١٣) **اللوموند**، ٦/٦/١٩٨٠.

(١٤)

(١٥) التعبير في رسالة وجهها حاييم وايزمن في ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ الى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية وفيها يطالب أن يضمّ حدّ فلسطين الشمالي وادي الليطاني الى مسافة نحو ٢٥ ميلاً فوق المنحنى. (**جويش اوبزرفر**، ١٦/١٢/٧٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

النفط العربي والدولارات العربية واقتصاديات الغرب

د. عاطف قبرصي (*)

إن الاستهلاك الحالي للنفط يزيد عن الاكتشافات الجديدة لهذه المادة، وفي ضوء المستوى الثابت للاحتياطيات، والمعدل الراهن للإستهلاك، فانه قد لا يكون امام العالم سوى أقل من ٢٥ سنة للتحول بنعومة من النفط إلى مصادر أخرى للطاقة.

وقد لا يكون، لدى دول الاوبك، سوى مدة أقصر من اجل ايجاد بدائل لمصادر الدخل والعملات الصعبة. ففي هذه الفترة القصيرة، تواجه دول الأوبك التحدي الحيوي التحويل قنوات عائدات النفط إلى رأسمال: بشري ومادي. يمكن أن يكون بديلاً للنفط، ويؤمن مصادر يمكن تحديدها، للدخل ولعمليات التصدير.

إن السنوات الصعبة مقبلة. ولكن من الواضح انه لم يعد بامكاننا أن نتحمل الوضع الذي يتلهى فيه مستهلكو النفط «بتبذير الطاقة»، في حين أن البلدان المصدرة تضطر إلى «إضاعة» جزء حيوي من عائدات نفطها.

إن أهداف الدول المصدرة للنفط والمستهلكة له، على عكس الاعتقاد الشائع، لا تتنافر بالضرورة. والواقع أن نجاح الطرفين في مواجهة هذه التحديات يتطلب الثقة المتبادلة والتعاون اللذين يمكن اقامتهما، فقط، على احترام كل منهما الكامل لطموحات الآخر، ولمصالحه وعواطفه وأهدافه.

الواضح أن الظروف التي احاطت بالزيادة الأخيرة لأسعار النفط لم تجد تفسيرها الكامل؛ فدول الاوبك متهمة بأنها وراء ازمات نقص النفط في الأسواق، وبالربح من الحاجة الطاقة في الدول الصناعية، وباستخدام النفط كسلاح سياسي. وتتضمن قائمة التهم تحميل الدول المصدرة مسؤولية ارتفاع التضخم في معظم بلدان الغرب، حتى ان حادث المحطة النووية في جزيرة تري مايلز، قيل انه جرى بسبب محاولة تحاشي غضب الاوبك.

(*) استاذ الاقتصاد في جامعة ماكماستر في هاملتون بولاية اونتاريو ــ كندا. وقد سبق له أن درّس في جامعتي: برود وكمبردج في بريطانيا، وعمل كمستشار للامم المتحدة وعدد من حكومات الأوبك.

وواقع الأمر ان معظم هذه الوقائع هي اعراض لأزمة النفط. إن العالم قد لا يعمد الى الاعتماد على المزيد من انتاج النفط لتلبية حاجاته النفطية المتزايدة. ان النفط مصدر محدود، غير متجدد. ولقد سبق أن اضطرت الاحتياطيات النفطية المحدودة معظم الدول المنتجة للبترول إلى تخفيض انتاجها بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والنرويج والمملكة المتحدة وكذلك المكسيك، والتي تقع جميعها خارج منظمة الاوبك. إن هذه الاجراءات الجذرية قد اتخذت تجاوباً مع «الأزمة» الراهنة. وكان يجب توقعها منذ سنوات عدة.

إن الالتفات المبكر إلى اجراءات الاقتصاد في الطاقة، وتطوير بدائل من مصادر الطاقة الأخرى، ربما تكون قد خففت، إن لم تكن منعت وقوع ازمة الطاقة كما نعرفها اليوم.

وقد سار استخدام الطاقة، تاريخياً، في اتجاه التقليل من الاعتماد على المصادر القابلة للتجدد، كالخشب والماء والحيوانات والقوة البشرية والى الاكثار من الاعتماد على المصادر المحدودة وغير القابلة للتجدد، كالفحم والنفط والغاز. إن النفط لم يكن في السابق بالأهمية التي هو عليها الآن. ففي خلال القرن الماضي، كان الفحم هو المصدر الرئيسي للطاقة، ولكن منذ العام ١٩٠٠، ازدادت اهمية النفط بصورة مدهشة، وقبل عقد من السنين، تجاوز النفط الفحم كمصدر رئيسي للطاقة في العالم. وخلال الخمسين سنة الماضية، وفي حين تضاعف استهلاك العالم للطاقة أربع مرات، تضاعف استهلاك النفط ست عشرة مرة. لقد كان التحول من الفحم إلى النفط والغاز، جزئياً، تلبية للتغير التكنولوجي، ولكن بصورة رئيسية، يمكن القول أنه نتج عن الانخفاض المستمر في اسعار النفط.

ومنذ العام ١٨٩٠ فصاعداً، راح الاستهلاك العالمي للنفط يتضاعف كل عشرة سنوات. وبالتحول في اتجاه النفط، وجدت الدول الصناعية نفسها، بحلول العام ١٩٦٠، معتمدة اعتماداً كلياً في خطط تنميتها الاقتصادية على النفط المستورد. وقد حدث هذا بالرغم من أنه كان معروفاً أن احتياطي النفط كان اقل من احتياطي الفحم. المعروف، في الوقت الراهن، ان احتياطي النفط يقدر بـ ١٥٠ مليار طن من الغاز والبترول مقابل ٧٠٠ مليار طن من الفحم (أو ما يعادل ٣٠٠ مليار طن من البترول). لقد حبذت السياسات العامة والخاصة استخدام النفط، بأسعاره الزهيدة نسبياً، وبخاصة النفط المستورد من الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وكانت النتيجة الصافية تنمية اقتصادية سريعة مدعومة بطاقة رخيصة؛ ولكن على حساب، ما يبدو الآن، أنه مصادر الطاقة وعلى حساب ايجاد نظام طاقة مكثف للانتاج والتوزيع والنقل (راجع الجدول رقم ٢).

بالنسبة للدول المصدرة للنفط، كان اثر التحول من الفحم الى النفط، هو الاتجاه لمزيد من عمليات التنقيب، والمزيد من الاكتشافات المهمة لمصادر النفط. لكن قدرة هذه الدول على الاستفادة من هذه المصادر، كانت محدودة للغاية لسببين مهمين على الأقل هما:

(أ) أن الامتيازات النفطية التي فازت بها الشركات الدولية لم تكن لصالح الدول

المصدرة للنفط. فقد اعطت شروط هذه الامتيازات كل السلطات لهذه الشركات لتقرير معدل التنقيب والاستغلال والتصدير والتسعير. وكما يقول عبد اللطيف الحمد: «ان بلادنا عاشت، فعلاً، لأعوام طويلة، على هامش العالم؛ أضعف كثيراً وأفقر كثيراً من أن تستطيع الاحتجاج ضد استيلاء المصالح الأجنبية على ثروتنا الوطنية، وضد الأسعار الرخيصة، وضد استنزاف احتياطياتنا وضد نهب أثمان صادراتنا، وضد عزل كل قطاع النفط عن الاقتصاد الوطني»[١].

(ب) أن الحالة المتخلفة لاقتصاديات الدول المصدرة للبترول، مضافا اليها الفقر في المهارات، والأساليب غير المرنة للغاية، في معالجة السلع الوطنية والخدمات الوطنية، حدت من قدرة هذه الدول على استغلال عائدات النفط بشكل مثمر وعلى دمج القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني.

لقد أدى هذان العائقان إلى استحالة تمكن الدول المصدرة للنفط من حماية مصالحها الوطنية، خلال أسرع مرحلة تحول في الطاقة من الفحم إلى البترول.

وقد راحت هذه الدول تراقب بيأس كيف ان ثمن برميل البترول، في العام ١٩٧٠ وهو دولار واحد و٩٨ سنتاً للبرميل، لم يكن يساوي، في قيمته الرسمية، ما كان عليه السعر في العام ١٩٥٠. لقد كانت حصة الحكومة من ثمن البرميل الواحد حوالي ٣٠ سنتاً في ١٩٥٠ وارتفعت الى نحو ٩٠ سنتاً في ١٩٧٠؛ علماً بأن الشركات كانت تحصل على أربعة اضعاف هذا الرقم ثمناً للبرميل الواحد. لقد كان الأعضاء العرب في الاوبك ينتجون مجتمعين، في العام ١٩٥٠، ما مقداره ١،٨ مليون برميل يومياً. ويتقاضون ثمن ذلك أقل من ٢٠٠ مليون دولار. وفي العام ١٩٧٠، أي بعد عشرة سنوات من قيام الاوبك، ارتفع مجمل انتاج العرب من النفط الى ١٤ مليون برميل يومياً (حوالي ٤٠٪ من مجمل ما ينتجه العالم غير الشيوعي). لكن مجمل العائدات كان اقل من ٥،٣ مليار دولار سنوياً.

إن حاجاتهم المالية اليائسة، اضافة الى سياسة النفط الرخيص المفروضة من قبل البلدان المستوردة للنفط، قد اضطرتهم إلى قبول المستويات العالية للانتاج على مر العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وكانت النتيجة الاعتماد الزائد على عائدات النفط، والاستنزاف السريع لاحتياطيات النفط والسجل البائس للتنمية الاقتصادية؛ وذلك، من ناحية اولى، بسبب الأثر الذي تركه قطاع النفط، جزئياً، على الأشكال الأخرى من النشاط الاقتصادي، ومن ناحية أخرى، بسبب النقص الحاصل في المؤسسات الاقتصادية والبنية الاقتصادية.

وهكذا، ففي حين مكن التحول من الفحم الى النفط الدول الصناعية من الوصول إلى مستويات عليا في التنمية والتقدم التكنولوجي السريع، كان اثره على الدول المصدرة للنفط باعثاً على الاستياء، بل انه، بشكل عام، اعاق التطور الاقتصادي السليم. وحتى العام ١٩٧٣، كانت دول الاوبك قد ضخت ١١٩ مليار برميل نفط، أي أكثر من ربع مجمل ما هو معلن عن احتياطياتها، في مقابل القليل جداً من التقدم الاقتصادي(*).

---

* تقدر شركة اكسون ان الحفاظ على نسبة انتاج احتياطية ثابتة تحتاج الى ما بين ١٢ و١٨ مليار برميل سنوياً، في حين ان الاكتشافات الأخيرة برهنت انها لا تزيد عن ملياري برميل في السنة.

عندما كان سعر نفط اوبك رخيصاً، لم تكن هناك حاجة فورية للنظر في الاستهلاك العالمي للطاقة، الذي كان يقود الى استنزاف الاحتياطي العالمي النفطي أو في التراجع عنه. ثم ضاعفت اوبك، مضطرة غير مختارة، في العام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤، أسعار نفطها أربع مرات. وقد أدت أزمات النفط والغاز إلى أنه أصبح من المستحيل الاستمرار، إلى ما لا نهاية، في الزيادة العالية للاستهلاك. وقد قبل موقف اوبك هذا اكثر، مع بدء الهبوط في عدد الاكتشافات النفطية الجديدة(*).

لقد نشأت حاجة إلى عمل جماعي من اجل وضع اسعار تتناسب مع تناقص تواجد النفط. وحاجة إلى تطوير مصادر بديلة للطاقة، ورغبة من اوبك الى اطالة عمر الانتاج اطول فترة ممكنة، وخوف اعضائها من استنفاذ بترولهم، إذا ما استمر الانتاج على مستواه الراهن. والأكثر اهمية من ذلك هو انهم، جميعاً، يواجهون التحدي الحيوي للتحول من الاعتماد على النفط الى رأس المال: البشري والمادي، القادر على ايجاد دخل متجدد، وعمالة، وعمليات تجارية كبدائل للنفط. إن حجم هذه المشكلة التي تواجه اوبك لا سابق له.

إن معظم اقتصاديات الاوبك تواجه مناخاً غير مناسب من اجل تحقيق اقتصاد حديث، مناخاً قاسياً: نقص في الأراضي الصالحة للزراعة، ماء، مصادر معدنية، ومصادر أخرى. درجة عالية من الأمية وندرة في المواهب الادارية والخبرات. وفي افضل الحالات هناك قوة عمل ماهرة ضئيلة، وكذلك نقص في الأيدي العاملة غير الماهرة.

وحتى في أحسن الأحوال، كان لا بد من ان تحصل فوضى وسوء ادارة وازدواجية كبيرة في المجهود. لقد وضعت مشاريع وبرامج التنمية بسرعة، متضمنة مشاريع باهظة التكاليف، محدودة ومؤقتة الفائدة للبلد المعني. وقد كان تنسيق التنمية الصناعية، والحاجة إلى الأيدي العاملة، والاسكان والماء، ومتطلبات النقل في الأغلب فوضوياً(٢).

لقد كانت القضية الملحة التي واجهت الدول المصدرة للنفط، في العام ١٩٧٤، هي بناء الموانىء ووسائل النقل، لاستيعاب الواردات واسعة الزيادة، من اجل الاستهلاك واغراض التنمية، الناجمين عن زيادة عائدات النفط. ولم يكن هذا ليتم بدون صعوبات جمة وبتكاليف باهظة جداً. فقد تم، مثلاً، توسيع موانىء ومطارات بما يزيد عن الحاجة. كذلك صدرت التعليمات بانشاء مؤسسات صحية، وغالبا بدون الالتفات الى حاجتها من الموظفين، وبدون اعتبار مستوى استغلالها او ثمن ما ستكلفه في المستقبل(٣).

وليس هناك داع الى تقديم قائمة بذلك، فان الكثير كان خطأ، ولكن الكثير كان صواباً ايضاً. ان النقطة الأساسية هي أن عدداً من اهداف التنمية قد تم الوصول اليه، لكن السجل يبقى محدوداً. وتبقى هناك بعض المشكلات الأساسية.

لقد حاولت الدول المصدرة للنفط القيام بعملية الانتقال من الانتاج الى التصفية، لإيجاد سلع بتروكيموية للتصدير ولتموين ناقلات النفط. ان رغبة الدول المصدرة من اجل

---

* والواقع أن مضاعفة اسعار النفط اربع مرات في العام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ لا يعد، من وجهة نظر تاريخية، كبيراً. إذ أن زيادة اسعار النفط في العام ١٩٧٧، اذا ما قيست بالأسعار التي كانت سائدة في العام ١٩٥٠، لا تساوي سوى نمو سنوي مقداره ٧,٥، في حين أن المعدل الحقيقي للنمو هو أقل بكثير.

معالجة نفطها، مفهومة جيداً فهي، في معظم الأحوال، ليس لديها سوى القليل من الخيارات. ان معظمها لا يملك سوى القليل من القدرات الزراعية (ما عدا العراق، ايران، الجزائر وفنزويلا)، في حين ان اسواقها أصغر من الحد الأدنى للتصنيع الحيوي. وكما قال وزير النفط الكويتي: «ان الاستثمار يجب أن لا ينظر اليه من الناحية التجارية فحسب، ولكن من الناحية الاقتصادية والفوائد الاجتماعية للأمة، وبخاصة في المدى الطويل، وكذلك كجزء من الثمن الاجتماعي، كوسيلة لملء الفراغ التكنولوجي، واقامة القاعدة الصناعية»(٤). ولكن من اجل النجاح في هذه الجهود، تحتاج اوبك الى تعاون جوهري من قبل البلدان الصناعية.

ان المشكلة في القيام بخطط تنمية اقتصادية مثمرة قد تفاقمت جداً، بسبب الضغوط الحتمية على الحكومات لتحسين معيشة ابنائها. ان سياسة التغير الاقتصادي التدريجي، في ضوء التوقعات الطموحة، تكون، سياسياً واجتماعياً، خطرة إن لم تكن مستحيلة. لكن التحول السريع باتجاه دولة الرخاء كان، بالمقدار نفسه، مثاراً لعدم الاستقرار. إن التضخم الكبير، والاستيراد الهائل، وظهور طبقة من المواطنين غير المنتجين، والمبالغ الهائلة من الاستثمارات المخصصة في استخدامات غير انتاجية، قد انبثقت في هذا المدى القصير على الأقل. وفي هذه الفترة من التنمية العشوائية في عدد من البلدان، حدثت حركة جماهيرية من المناطق البعيدة والقرى إلى المدن. وهكذا، فان الانتاج الزراعي لم يعد يجاري الطلب عليه، وغالبا ما تردى. حتى في العراق وايران والجزائر، فان الانتاج الزراعي قد ركد او سقط. في هذه الأثناء، وفي الفترة الممتدة من العام ١٩٧٠ حتى العام ١٩٧٧، ارتفعت قائمة استيراد الأغذية في تسع دول عربية من دول الاوبك من ٨٥٠ مليون دولار إلى ٥,٦ مليار دولار(٥). إن الأغذية الرخيصة المستوردة، قد خفضت من الانتاج المحلي، لأن المزارعين المحليين لم يعودوا قادرين على منافسة الأغذية المستوردة. إن التأكيد على التصنيع قد حرم القطاع الزراعي من المخصصات المالية اللازمة لتحسين وسائل الانتاج والمكننة والري الخ... أكثر من ذلك، ان التأكيد المغالى فيه على تلبية حاجات ساكني المدن دفع بأكثرية الناس الى المراكز المدينية بعيداً عن مزارعهم، مضيفاً بذلك الى الاختلال القائم بين القطاعين.

إن الصناعات التقليدية قد أنهيت، واتسعت في مقابل ذلك واردات البضائع الاستهلاكية بمعدلات متفجرة. انه ليس من المبالغة القول: ان النشاط الصناعي في معظم دول الاوبك هو نشاط صغير وبدائي. وفي الواقع فالصناعات في هذا القطاع تميل الى ان تكون صناعات استخراجية او من المستوى البدائي في المعالجة. ففي السعودية، مثلاً، كان التصنيع غير النفطي بالنسبة للقيمة المضافة للفرد الواحد من المستوى المتدني الموجود في اصغر بلد افريقي، وهو ١٦ دولاراً للفرد في العام ١٩٧٥(٦). ان القيمة المضافة للتصنيع غير النفطي في معظم دول الاوبك لا تزال تحت ١٢٪ من مجمل الناتج القومي.

على أنه في السنوات الأخيرة، قامت الدول المصدرة للبترول، جميعها تقريباً، بوضع خطط تنمية صناعية طموحة، ومن المحتمل ان يوسع هذا اسهام القيمة المضافة للتصنيع غير النفطي في الناتج العام. الا ان هذه الدول، مع ذلك، تواجه مشاكل ارتفاع الأجور

والتكاليف العالية للمباني والافتقار الى المصادر الطبيعية غير النفطية. وبخاصة المياه، والأسواق المتخصصة وازمة المهارات والتخطيط الميكانيكي غير الفعال، وعدم التنسيق في الجهود المحلية والاقليمية للتصنيع أو التوزيع غير العادل للدخل والثروة.

إن المشروعات الرئيسية في الدول المصدرة للنفط تكلف ضعفي ما تكلفه مثيلاتها في الدول المتطورة أو ثلاثة أضعاف ذلك. ففي العام ١٩٧٦، مثلاً، مثلت التكاليف لبناء مشروع صناعي في السعودية على يد شركة تكساس غولف كوست ٢,١ ضعف كلفته الأصلية، و٢,٨ ضعف تكاليف مشروع عسكري. وكانت النسب نفسها في تكاليف مشاريع اقامة مولدات كهربائية، ومشروع للاسكان وانشاء مستشفى(٧). ان بعض فروقات هذه التكاليف قد تفسر على انها تكاليف نقل ، وتكاليف تأخير، وتكاليف خدمات اضافية، ومصاريف ادارة وسكن للعمال الأجانب مرتفعي الأجور، وكتكاليف ادارة. وبالاضافة الى تكاليف الانشاء، فان تكاليف التشغيل عالية هي الأخرى. وذلك بسبب السلبيات المحلية، والافتقار الى الخدمات الداعمة، ودورات العمل الفقيرة والاعتماد على اليد العاملة الأجنبية الغالية وعلى الادارة الأجنبية.

ان دول الاوبك، حتى بعد انقضاء حقبة النفط، قد تستمر في الاعتماد على العائدات الحكومية الجوهرية وعلى مدخولها من التجارة الخارجية. وطالما ان عائدات النفط في دول الاوبك تعود الى الحكومات، فان القطاع العام عادة هو الذي يؤمن التمويل، ليس في مجال الخدمات الحكومية الضرورية فقط، كانشاءات البنى التحتية، ولكن ايضا يؤمن تمويل معظم مشاريع التنمية والصناعات المحلية. وهذا يثير مشكلة اخرى هي في طبيعة الاعتماد على النفط، ودول الاوبك قادرة على تسويتها. فمن المليار دولار من عائدات صادرات النفط، تحصل الحكومة عادة على نحو ٩٠٠ مليون. وفي المقابل، فان الحكومة لا تحصل من مشروع صناعي ذي مردود مالي مساوٍ، سوى على ٥٠ مليونا، شريطة ان يكون هناك نظام ضرائبي فعال. ان الدخل من التبادل التجاري الخارجي يعتمد على ما تتسلمه الدولة من أثمان صادراتها، التي هي في مجال تنافس في الأسواق العالمية. وعلى أثمان المواد الخام وعلى التكاليف التي يتطلبها عامل اجنبي تكون الحاجة اليه ماسة. على أي حال، وكما قلت، فان عدداً من المشاريع ــ بسبب ارتفاع تكاليف البناء والتشغيل والنقل الى اسواق أبعد ــ من المحتمل ان لا تكون قادرة على المنافسة بالمعنى العالمي للاقتصاد، ومن ثم، غير قادرة على العمل بشكل مريح، وبخاصة عندما ينقطع الدعم ولا تتوافر الطاقة الضرورية بسعر ارخص من اسعار السوق. وفي ظل مثل هذه الظروف، فان عائدات الصادرات، قد تشكل في افضل الأحوال، جزءاً صغيراً من العائدات السابقة لصادرات النفط.

في الوقت ذاته، فان تشغيل الموانىء ووسائل النقل، والمؤسسات الصحية والتعليمية وصيانتها، والحفاظ على قوة عسكرية عصرية ودعم اقتصاد رخاء، سيصبح استنزافاً مضطرداً للموازنة، عندما يهبط مستوى عائدات الحكومة. ان دول الاوبك تخشى انه عندما تبدأ عائدات النفط بالتناقص، فانها ستجد نفسها، ليست افضل كثيراً مما كانت عليه في مطلع القرن. وكما قال المدير العام لشركة النفط الفنزويلية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥: «ان الغنى في بلادي هو نتيجة لجهود الشعب وعمله. عندما نصنع شيئاً

نستطيع أن نديره. إن صنع الثروة وصنع ادارتها جزء من عملية. ونحن لم يكن لدينا من قبل مثل هذه العملية. فالثروة أتت من الأرض. وهكذا، فنحن نملك نتيجة بدون سبب»[٨].

ما الذي ينطوي عليه كل هذا بالنسبة لمستقبل صادرات الاوبك واسعارها؟ ان الدول المصدرة للنفط، التي تواجه الهبوط المؤكد في احتياطياتها، وعائداتها الفعلية، تدرك ان معدل استغلالها لمصادر نفطها، والطريقة التي تنفق فيها عائداتها، تزداد حراجة. ان العديد من هذه الدول تتساءل، منذ فترة، عما اذا كان في امكانها ان تقيم لنفسها اقتصاداً غير نفطي في الوقت المحدد المتيسر. ولا بد أن عليها ان تفكر في البديل الذي يوجب ابطاء برامجها التنموية، كما تفكر في الانفاق الباذخ والمشتريات العسكرية. إن تخفيض الانفاق سيمكنها من مد أمد احتياطي نفطها عن طريق تخفيض الانتاج. وكسب الوقت للتخطيط من اجل مستقبل مضمون لاقتصادياتها، من خلال التصنيع الممكن، والنمو المتوازن، إضافة الى الحصول على العائدات من الاستثمارات الأجنبية. إن الكويت، في الواقع، تقوم بهذا العمل؛ فانتاجها انخفض من أعلى مستوياته في الستينات، والذي بلغ ثلاثة ملايين برميل يومياً، الى اقل من مليوني برميل في السنوات الأخيرة. واسست الحكومة «صندوقاً للأجيال المقبلة» تذهب اليه نسبة ١٠٪ من كل عائدات الحكومة. وان الاستثمار الأجنبي في الكويت يغطي الآن جزءاً جوهرياً من مجمل ثمن الواردات.

إن المستقبل قد يشهد انتاجاً أقل للنفط في دول الاوبك وانفاقاً اقل على الواردات. غير أنه من الصعب فهم كيف ان بعض اعضاء المنظمة يحاولون ان يدفعوا اسعاراً اعلى مقابل اسهم زيادة في السوق، عندما تكون القضية هي تخفيض معدلات الانتاج[٩]

وحتى في هذه الحال، فان العديدين قد تكهنوا بأن اوبك سوف تتفكك، «كجميع الاحتكارات» وان اسعار النفط ستنخفض بشكل حاد الى ما هو أقل من عشر دولارات للبرميل الواحد. فمثلاً، اعتقد البروفيسور ام. ادلمان من مؤسسة MIT أن هناك ما يكفي من النفط بسعر ١٢ ــ ٢٠ سنتاً للبرميل لتلبية حاجات العالم لمدة ١٥ سنة، وأن تكاليف الانتاج تشكل ضغطاً على الأسعار، وان الأسعار على المدى الطويل ستتجه الى الهبوط، رغم الضغوط المضادة التي كانت تمارسها الشركات والتي تمارسها الحكومات حالياً[١٠]. ويزعم البروفيسور دبليو. دي نوروهوس، من جامعة ييل، ان سعر سبعة دولارات للنفط الخام هو اعلى بأضعاف المرات مما يصفه بالمستوى «المقبول» و«الكافي»[١١]. ويتوقع البروفيسور حاييم ــ بن شاهار من جامعة تل ــ أبيب، انه اذا ما رفعت اوبك اسعار نفطها فوق ١٢ دولاراً للبرميل، فان الطلب «لا بد أن يتلاشى» بحلول العام ١٩٩٠[١٢]. وأخيراً، فان البروفيسور بي. إيكو قال ان اوبك ستتفكك بحلول العام ١٩٧٩، لأن مرور ست سنوات على رفع السعر أربع مرات «يتطابق مع نهاية الفترة التي يمكن للمنظمة عادية الكفاءة ان تعيشها»[١٣].

لكن، اعتمادا على النماذج الاقتصادية السابقة، فان هؤلاء الخبراء الاقتصاديين البارزين قد فشلوا في إدراك عدد من الوقائع المهمة وهي:

(أ) أن دول الاوبك تريد للنفط ان يلعب دوراً في اقتصادياتها الوطنية؛ وهو الدور

نفسه الذي يلعبه هذا النفط في اقتصاديات البلدان المتقدمة. وهكذا، فبينما يعد القول: ان استهلاك النفط في دول النفط يمثل جزءاً صغيراً من مجمل طاقاتها الانتاجية، (أقل من مليوني برميل في اليوم) صحيحاً، من المحتمل انها ستستخدم عشرين مليون برميل يومياً مع نهاية القرن. فكيف تستطيع أية حكومة تعي مسؤوليتها، ان تستنزف احتياطييها في مدى جيل واحد، ومن ثم تحكم بالاعدام على شعبها عن طريق مجاعة في الطاقة[١٤]. إن النموذج الروماني شكل تحذيراً جيداً لاوبك، فبعد أن كانت اولى الدول المصدرة للنفط في اوروبا، اصبحت مضطرة الى استيراد كميات متزايدة من النفط لتغطية حاجياتها. إن أهمية زيادة الاستهلاك الذاتي من قبل دول الاوبك، فكرة لا تلقى ترحيباً واسعاً.

(ب) هناك فرصة ضئيلة للقيام بتحول هادىء من اقتصاد عالمي قاعدته النفط، الى اقتصاد لا يقوم على النفط، ما دام ثمن البديل سيكون اعلى من ثمن البترول العربي الخفيف؛ وهو مصدر امداد الطاقة العالمي.

(ج) ان التنقيب عن النفط عمل محفوف بالمخاطر، يجب مقابلته بالثمن المناسب.

(د) ليست هناك اسواق مستقبلية للنفط، وابقاؤه في الأرض يعني أنه لا يكلف شيئاً. وكما هومعروف فان معدلات ارتفاع اسعار النفط تتجاوز اسعار الفوائد، وليس هناك أي حافز للانتاج في الوقت الراهن، ومن هنا وجب الاحتفاظ بالانتاج للمستقبل.

ان اوبك قد تجاوزت تكهنات الخبراء بسبب ظروف اساسية خاصة بها، وهي:

(أ) ان ازمة النفط، والطلب الزائد العام عليه هما اللذان صنعا قوة الاوبك وليس العكس.

(ب) ان هذه السلعة محلية خالصة، مقابل ثمن رمزي وحتى مقابل لا شيء، لخزنها (راجع الجدول رقم ٢).

(جـ) ان دول منظمة الاوبك ليست كثيرة ولديها اهداف مشتركة، وهي تواجه مصاعب متماثلة، وتشترك في تاريخ مماثل.

(د) على ان اهم عنصر هو الوقت المحدود المتبقي لدى دول الاوبك والذي تستطيع ان تبدل فيه النفط بمصادر متجددة للدخل.

رأينا، حتى الآن، انه كان على اسعار النفط ان ترتفع، وأنها سوف تستمر في الارتفاع. فالأسعار العالية للنفط ضرورية من أجل القضاء على الاستخدام غير المسؤول، وللحفز على التنقيب والاستمرار فيه، ولإشاعة تطوير البدائل الأخرى للطاقة. لكن عدداً من المراقبين يخشون من أن اسعار النفط العالية تتسبب في ارتفاع لمعدلات التضخم، وتزيد من معدلات البطالة في الدول المستوردة للنفط. وهذه مبالغة. إن اسهام ارتفاع اسعار البترول في التضخم في البلدان المستوردة له حدود، كما ان الارتفاع في معدلات البطالة ناتج عن السياسات الاقتصادية الحكومية غير المرشدة.

وفي الواقع، فان الأثر المبدئي لارتفاع اسعار البترول، يمكن مقارنته بأنه نوع من الضريبة العالية التي تفرضها الدول المصدرة، ولا تنفق عائداتها فوراً على الخدمات والسلع.

إن المستهلكين، في الدول المستوردة، ينفقون الكثير على النفط ولا يبقى لديهم سوى القليل للانفاق على السلع الأخرى. وكنتيجة لذلك، فان عمليات البيع، وعمليات الانتاج

والعمالة تنخفض في الصناعات الاستهلاكية. إن الهبوط في الطلب العام وفي الانتاج العام، ليس على اساس الخسارة المبدئية في طلب المستهلك فقط، ولكن على أساس العملية المضاعفة، التي يؤدي فيها الهبوط المبدئي في الدخل والعمالة، الى مزيد من الانخفاض في الطلب وفي الانتاج وفي العمل. وأكثر من ذلك، فان الخسارة في الناتج والدخل في كل بلد يميل الى تقوية كل منهما الآخر بالتبادل، لأن كل بلد يشكل سوقاً تصديرية للآخرين(١٥). وتكون النتائج الاجمالية مجرد جزء صغير، أعلى.

لكن الجدير بالملاحظة هو أن الهبوط الاجمالي في الانتاج والعمالة في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، لا يمكن اعادته الى ارتفاع اسعار النفط فقط. ففي الولايات المتحدة مثلاً، أصبحت السياسة المالية والاستثمارية اكثر تشدداً في العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤. فبين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، وآب (اغسطس) ١٩٧٤، ازدادت أوراق العملة المتداولة بنسبة ٥,٥٪ في حين ارتفعت الأسعار بنسبة ١١٪. وهكذا، فان الكمية الفعلية للأوراق النقدية انخفضت بدرجة حادة، في حين وصلت اسعار الفوائد ذروة هي ١٢٪ في آب (اغسطس) ١٩٧٤(١٦). وأكثر من ذلك، فانه في نهاية السنة المالية ١٩٧٤، كان الانفاق الاتحادي أقل بسبعة مليارات دولار مما كان متوقعاً. علاوةعلى ذلك، فان التخفيض الذي خطط له في الضرائب لم يعمل به، بل تم في تشرين الأول (اكتوبر) اقتراح العكس من قبل الادارة. لقد ازداد فائض الخدمة الكاملة من صفر في العام ١٩٧٣ إلى ٣٠ مليار دولار في الربع الثالث من العام ١٩٧٤(١٧).

إن الادارة، التي كانت تواجه تضخماً متسارعاً، بلغ في العام ١٩٧٢، ٣,٤٪، وقفز في العام ١٩٧٣ الى ٨,٨٪، أقدمت على اجراءات تقييدية في العام ١٩٧٤، وقد اعتبرت النتائج السلبية لهذه الاجراءات، خطأ، انها ناتجة عن رفع اسعار النفط. ما الذي كان سيحدث لمستوى العمالة والانتاج لو أن السياسة الاقتصادية الأميركية كانت اقل تشدداً؟ وما الذي كانت ستكون عليه النتائج، لو أن السياسة الاقتصادية كانت موجهة نحو الاحتفاظ بمستوى العمالة والانتاج؟ هل كان وضع التضخم سيسوء أكثر؟ فاذا كان الجواب بالايجاب فبكم؟ ان الأثر التضخمي، في الواقع، لرفع اسعار النفط، كان أقل بكثير مما تم زعمه، لأن سياسة العلاقات الاقتصادية، كانت عن، خطأ، تتجاهل الانتاج والعمالة وتنشغل بموضوع التضخم.

قبل محاولة الاجابة على الأسئلة السابقة من المفيد ان ننظر في الجدول التضخمي للاقتصاد الاميركي في مطلع السبعينات وقبل مضاعفة اسعار النفط. ان الارتفاع المهم في الأسعار من ٣,٤٪ في العام ١٩٧٢ إلى ٨,٨٪ في العام ١٩٧٣، تسبب بشكل رئيسي عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية. لقد ارتفع سعر المواد الغذائية، على جدول اسعار المستهلك في العام ١٩٧٢ بمقدار ٤,٧٪، ثم قفز إلى ٢٠,١٪ مع نهاية العام ١٩٧٣، حتى المواد الأخرى على جدول اسعار المستهلك ارتفعت في العام ١٩٧٣ بمقدار ٥٪، أي ضعفي ما ارتفعته في العام ١٩٧٢، اضافة إلى ذلك، فان الاقتصاد الاميركي، في العام ١٩٧٤، تعرض الى عدد من الهزات،لم تكن مضاعفة اسعار النفط سوى واحدة منها. وبين هذه الهزات، الآثار التي ترتبت على تخفيض قيمة الدولار في العامين ١٩٧١ و١٩٧٣، وتضاؤل الرقابة على الأجور والأسعار في العام ١٩٧٤، والارتفاع العالمي الهائل في أسعار المواد

الطبيعية غير النفطية[١٨]. إلى هذه الهزات، يمكننا اضافة الارتفاع الحاد في الأسعار الزراعية، بدءاً من مطلع العام ١٩٧٣، والتي استمرت حتى نهاية العام ١٩٧٤، والمتسببة عن النقص الطارىء على المحاصيل في الولايات المتحدة من جهة، وبسبب الطلب الأجنبي المتزايد من جهة ثانية[١٩]. ان التضخم كان قائماً بقوة في الاقتصاد الاميركي عندما تم رفع أسعار النفط.

إن رفع اسعار النفط كان، من عدة وجوه، رد فعل لانخفاض سعر هذه المادة في الستينات ومطلع السبعينات. وهذه نقطة تتجاهلها الدول المستوردة للنفط وذلك على الرغم من أن زيادات اسعار النفط قد ساهمت في رفع معدلات التضخم القائمة أصلاً، فان هذه المساهمة أقل بكثير مما زعم. وفي الواقع، فان الخبراء الاقتصاديين الاميركيين انفسهم قد قدروا بأن رفع اسعار النفط لم يزد في معدلات التضخم أكثر من ٢٪. اما اولئك الذين يدعون بأن رفع اسعار النفط قد أدى إلى نسبة اكبر، فيقولون أن النسبة لا تتعدى ٤,٤٪ (أي نحو ⅓ معدل التضخم)[٢٠].

وعلى الرغم من أن تخمينات أثر زيادة اسعار الطاقة على جدول اسعار المستهلك، هي تخمينات منخفضة، إلا انها، تقفز فوق حقيقة مهمة خاصة بأسباب التضخم وبطريقة ربطه بالعناصر المختلفة. ان المبادىء الاقتصادية تشير بوضوح، إلى أنه، اذا كان ناتج سلعة مستخدمة على نطاق عالمي (كالنفط مثلاً) قادراً على محاربة القـوة التسويقيـة بـطريقـة تمكنـه من مضـاعفـة سعـرهـا، وتمكنـه من تثبـيت زيـادة السـعـر، عندئذ فان السعر النسبي للنفط سوف يتضاعف. لكن مستوى السعر العام سوف يرتفع بمقدار أصغر كثيراً، وذلك اعتماداً على مقدار اسهام النفط في جدول الأسعار وعلى نوع الجدول المستخدم. إن رفع سعر النفط سيعيد تنظيم الأسعار النسبية، ويرفع اسعار المواد النفطية نسبياً، إلى مستوى اسعار السلع الأخـرى. انه من الممكن تصور كـل المضاعفات التي ينطوي عليها النظام الاقتصادي، في المدى الطويل، دون أية زيادة في مستوى الأسعار، وحتى بدون زيادة في السعر العام اطلاقاً[٢١]. ولكن إذا كانت الأسعار الاسمية غير مرنة في الاتجاه الانخفاضي، عندئذ فان اعادة ترتيب الأسعار النسبية ربما تترافق بارتفاع مهم في الأسعار العامة. وهذا التضخم سوف يأكل جـزءاً من الزيادة الأصلية في الأسعار النسبية للنفط. فاذا رد المنتج بزيادة الأسعار الاسمية للنفط درجة أخرى، فان العملية قد تستمر. وما حُسب أنه كان زيادة غير تضخمية، في وقت ما، في الأسعار النسبية للنفط قد يتحول الى عملية ارتفاع اسعار مضطردة. ولكن حتى هذا، من غير الممكن ان يحدث من دون موافقة السلطات المحلية.

دعونا نستشهد بدراستين مهمتين تؤيدان هذه الحجة. ففي ورقة عمل اخيرة، يعتقد البروفيسور ميشيل داربي من (U.C.L.A.) أنـه من الممكن ان يكون الأثـر (النفوذ) الدولي هوالسبب في ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة، لو أن الاقتصاد الدولي، تسبب في زيادة نمو معدل الامداد الاسمي للمال. أو انه تسبب في انخفاض حجم المال المطلوب[٢٢]. إن داربي الذي يستخدم البيانات الفعلية للفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٤ و١٩٧٨ يبين أن الاقتصاد الدولي، بما في ذلك اوبك، لم يكن سوى القليل جداً من النفوذ على قضية الامداد النقدي أوعلى قضية حجم المال المطلوب. والواقع أن معظم

التفاوتات في معدلات التضخم الاميركية، عائدة الى التفاوتات المتسببة عن معدلات نمو محلية للحجم الاسمي للامداد النقدي. لقد تبين ان ٩٥٪ من تقلبات معدلات التضخم متسببة عن معدلات نمو النقد الاسمي، وبأن أقل من ٥٪ متسببة عن المراكز الروتينية لكمية النقد الحقيقية المطلوبة من كلا العناصر المحلية والدولية. وهكذا، فان داربي، يستنتج، ان الاقتصاد الدولي، بما في ذلك اوبك، لا يمكن اعتباره السبب في الأداء السيء لمحاولات التغلب على التضخم، ولا يمكن ان يكون السبب في الخيبات المقبلة. إن مسؤولية الاتجاهات التضخمية في الولايات المتحدة تقع على عاتق المصرف الاتحادي.

وفي دراسة أخرى، يصل كل من البروفيسور جون بيربيج والبروفيسـور الان هاريسون من جامعة ماكماستر الى نتيجة مماثلة بالنسبة لبريطانيا، ويستعملان سلسلة من التحليلات الزمنية، وتجارب عشوائية[٢٣]. وهنا النتائج الرئيسية التي خرجا بها عن الاقتصاد البريطاني للفترة الممتدة من العام ١٩٦٣ الى العام ١٩٧٨:

(أ) ليس هناك أي دليل أنه كان لرفع اسعار النفط اي اثر سلبي، سواء على الانتاج المصنع أم على العمالة.

(ب) على الرغم من أنه يبدو أن هناك بعض الأثر بالنسبة للتضخم، فان هذا الأثر ضئيل جداً. إن ١٪ فقط من الارتفاع الشهري لمعدل ازدياد اسعار البترول، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يرفع معدل الزيادة الشهرية للأسعار العامة بنسبة ٠،٠٦٪ في فترة ١٨ شهراً. وهذا يلقي ظلالاً حادة من الشك على الأهمية الكمية لزيادة اسعار النفط.

إن الصورتين السابقتين تشيران إلى أنه ليس من السهل التعرف على كل العوامل المسؤولة عن التضخم. ان العناصر المحرضة على التضخم عديدة واستفراد اوبك، لوضع اللوم عليها، هوتشويه للواقع، ويتجاهل العوامل الاقتصادية بوقاحة.

إن الأثر الاقتصادي الكبير لزيادة اسعار النفط، لم يجد سوى القليـل اذاً من الالتفات بالمقارنة مع المشاكل التي ينطوي عليها النظام العالمي للمدفوعات والتجارة. إنه يتم تصوير الاوبك على أنها تقف على شفا السيطرة على ممتلكات العالم، بسبب ازدياد فائض عائداتها بمعدل لم يعرف من قبل. إن البنك الدولي يقدر أن فوائض عائدات اوبك ستتجاوز ٦٥٠ مليار دولار في العام ١٩٨٠ و١٢٠٠ مليار في العام ١٩٨٥، والأهم من ذلك أن هذه الفوائض ستستمر في الازدياد بمعدل ١٠٠ مليار دولار في السنة. إن الخطوط البيانية الشهيرة لمجلة الايكونوميست، ربما، اصبحت جزءاً من التاريخ: عدد قليل من «أسابيع» أو «أيام» اوبك، كافية لشراء أعرق الصناعات في العالم الغربي.

لكنه تبين أن هذه المخاوف مبالغ فيها جداً[٢٤]. فالواقع ان فوائض عائدات اوبك قد انخفضت فعلاً، حتى بالقيمة الاسمية (انظر الجدول رقم ٤)، في حين ان الاحتياطيات النقدية الدولية في العالم قد ازدادت.

هناك عدة عوامل مسؤولة عن الفوائض المحدودة وهنا بعض اهم هذه العوامل:

١ ــ اتجاه مرتفع ومضطرد للاستيراد من قبل أوبك.

٢ ــ تآكل القوة الشرائية، بسبب التضخم وتخفيض قيمة الدولار.

٣ ــ مشاريع الاقتصاد في الطاقة، وتحديد الاستيراد رداً على تحول الأسعار.

٤ ــ التباطؤ في النشاط الاقتصادي الغربي.

٥ ــ الايداعات الكبرى للأموال من قبل اوبك في الاقتصاديات الغربية.

٦ ــ المساعدات السخية من اوبك الى دول العالم الثالث غير النفطية.

لقد راكمت اوبك في الفترة الممتدة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٧ عائدات اجمالية من النفط بلغت حوالي ٤٧٠ مليار دولار. وفي الفترة نفسها ارتفعت فاتورة وارداتهامن السلع، من ٣٥ مليار دولار في العام ١٩٧٤ (وكانت ٢٠ ملياراً فقط في العام ١٩٧٣)، الى ٨٤ مليار دولار في العام ١٩٧٧، بالغة باجمالي الواردات ٢٥٠ ملياراً. فاذا ما وضعنا في حسابنا، العائدات الصافية للخدمات والتحويلات الخاصة، فان اجمالي عائدات الأربع سنوات يصل الى ١٧٩ مليار دولار (انظر الجدول رقم ٥). ومن هذه العائدات كانت حصة الدول العربيةالتسع الأعضاء في اوبك ١٤٠ ملياراً.

لقد ارتفعت واردات الدول العربية الأعضاء في اوبك من الولايات المتحدة وحدها من ١٠٦٣ مليون دولار في العام ١٩٧٣ الى ٦٠٦٣ مليون دولار في العام١٩٧٧. وهذه الزيادة تمثل معدل ارتفاع سنوي مقداره ٥٥٪. كذلك فان زيادات كبرى في الواردات قد سجلت لصالح الاستيراد من اوروبا الغربية واليابان. فقد بلغت، مثلاً، واردات دول الاوبك العربية من مجموعة السوق الاوروبية المشتركة ٤٢٩٩ مليون دولار في العام ١٩٧٣، وارتفعت في العام ١٩٧٧ الى ١٨٧٣٥ مليوناً. كذلك فان حصة اليابان من واردات دول الاوبك العربية، ارتفعت من ٩٨١ مليون دولار في العام ١٩٧٣ الى ٦٩٧٢ مليوناً في العام ١٩٧٧(٢٥).

اضافة الى ذلك، وفي حين ارتفعت الأسعار في الغرب ارتفاعاً حاداً، فان اوبك اصبحت تحصل على الأقل من عائداتها.

لقد كان التضخم قائماً قبل ان يحدث رفع اسعار النفط اي اثر. ولكن ارتفاع اسعار النفط أصبح المحور الذي تدور عليه مطالب رفع اسعار البنزين والسلع الأخرى. لقدتضاعفت الأسعارتقريباً في الدول الصناعية بين العامين ١٩٧١ و١٩٧٨. وهكذا، فان كل دولار من عائدات النفط في العام ١٩٧٨ كان يساوي ٥٠ سنتاً فقط بالنسبة لأسعار ١٩٧٢ ويجب أن يلاحظ ان التضخم لا يتطابق فقط مع التدفق المستوي للمداخيل النفطية، بل أيضاً مع المخزون المتراكم للقطع الأجنبي.

وليس التضخم وحده، بل هبوط قيمة التبادل بالدولار الاميركي، هو ما استنفذ القوة الشرائية لعائدات الاوبك. لقد هبط الدولار هبوطاً حاداً منذ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١، بالنسبة لحقوق السحب الخاصة (حوالي ١٥٪). وبمعدل اكبر بالنسبة للعملات الاقوى، فمثلاً هبط بنسبة ٣٨٪ بالنسبة للمارك الألماني والين الياباني والفرنك السويسري بين العامين ١٩٧١ و١٩٧٨. إن اوبك تواجه خطراً مؤكداً في قيمة الدولار سيما وأن اكثر من ٦٠٪ من ممتلكاتها هي في منطقة الدولار. وقد حاولت اوبك بكل ما استطاعت تقوية الدولار، مباشرة وغير مباشرة.

لقد حدث أيضاً تعويض‌اقتصادي،ناجم عن التغيرات في التكاليف. فحتى في اكثر البلدان استهلاكاً، بذلت محاولات كبرى للتوفير في الطاقة، رغم انها لم تكن كافية. لقد هبط طلب اوروبا الغربية على النفط بين ١٩٧٣ و١٩٧٧ بنسبة ٥٪. وهبط عامل الطاقة في مجموعة دول التنمية والتعاون (OECD) من ١,١٣ وهوما كان عليه بين العامين ١٩٦٥

و١٩٧٣ الى ٠,٨١ بين العامين ١٩٧٣ و١٩٧٧. وقد تم تسريع تمديد خط الاسكا، وتمت اكتشافات بترولية جديدة في البحار، وتم استغلال نفط بحر الشمال ونفط المكسيك في هذه الفترة بسبب ارتفاع اسعار النفط.

إن القوانين الاقتصادية تنشط وقد خففت من وطأة ارتفاع الأسعار. والعقبات الهندسية التي كانت تبدو صعبة للغاية في ١٩٧٣ و١٩٧٤، قد زالت لتحل محلها القوانين الاقتصادية، والمشكلة، التي لم يعرف لها مثيل في التاريخ الحديث، قد برهنت انه يمكن التغلب عليها، وهي بالتأكيد ادت الى نتائج مفيدة بالمعنى التوفيري والامدادي للطاقة. إن التعود على اقتصاديات بطيئة، والعودة الى اسلوب حياة محافظ لم يكونا يسيرين في الغرب، وما زال هناك الكثير، ولكن هذه العمليات في حركة.

إن اوبك، من أجل المساعدة على استقرار النظام المالي العالمي، قداسهمت باستثمارات ضخمة في اقتصاديات الغرب. فقد ساهمت البترو ـدولارات العربية، مثلاً، بحصص كبرى، لآجال قصيرة وآجال طويلة، في المؤسسة المالية الأميركية. فالسعودية، على سبيل المثال، كانت احد المشترين الأساسيين لسندات الحكومة الاميركية غير القابلة للتسويق. وقد ازدادت الايداعات بالدولار في الولايات المتحدة بأربعة مليارات دولار في العام ١٩٧٤ وبـ ٦,٦ مليار دولار بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٧. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من خزينتي اميركا وبريطانيا ثمانية مليارات دولار في العام ١٩٧٤ وحده. كذلك فان معظم الايداع الاحتياطي النقدي الحكومي هو بالدولار الاميركي. وقد قدرت هذه الايداعات الاحتياطية في العام ١٩٧٤ بخمسة وثلاثين مليار دولار وزادت عن الثمانين ملياراً في العام ١٩٧٦.

لقد استفادت اوروبا ايضا من ايداعات البترو ـدولار العربي. واشتراك العرب، كمدراء ورجال تأمين في اسواق الأسهم الاوروبية هو دليل ناصع على ذلك، منذ العام ١٩٧٤. وفي الواقع، فان الأسهم الأوروبية صدرت في العام ١٩٧٤ بالدينار الكويتي، (وبلغت هذه الكمية ما يعادل ٥١,٣ مليون دولار) ورغم انها كمية ليست كبيرة الا انها تشير الى قبول مضطرد للعملات العربية كوسيط للتمويل(٢٦). كذلك، فان الكويت ساعدت البرازيل في العام نفسه بقيمة ٢٥ مليون دولار. اضافة الى ذلك، فان الستة مليارات دولار المودعة من قبل الاوبك في بريطانيا، بالعملة الاسترلينية قيمة اسهم في العام ١٩٧٤ كانت السبب في مواجهة القيمة الزائدة في واردات بريطانيا من النفط في ذلك العام(٢٧).

ان مستثمري اوبك لم يجدوا تشجيعاً لايداع الكثير من عوائد نفطهم في استثمارات اجنبية مباشرة. ومع ذلك، وبرغم الصعوبات التي اقيمت في وجوههم فان دول الاوبك العربية قامت بصفقات شراء ملحوظة في اميركا واوروبا. لقد كان الكويتيون هم الأكثر نشاطاً ولكن ربما يكون السعوديون الآن نشيطون اكثر. لقد استهدف الاستثمار المباشر العقارات والصناعات الصغيرة بشكل رئيسي. واجتذبت العقارات دعاوة واسعة، وربما تسببت عن، عدم لياقة، في تخفيض حجم الاستثمار العربي المباشر. إن العرب قلقون من المعارضة الصاخبة التي ترفعها البلدان الغربية في وجه الاستثمارات العربية المباشرة، في الوقت الذي تحظى فيه هذه البلدان بالقدر الأكبر من الاستثمارات العالمية. أما

الصفقات غير المباشرة، فمن الصعب جداً الحديث عنها، ولكن الكثيرين يعتقدون ان عودة المياه الى السوق المالية الاميركية في العام ١٩٧٥ كانت بسبب الاقبال الكبير للعرب على اسهم هذه السوق.

أداة اخرى ساهمت في السهولة التي استوعب بها النظام المالي العالمي فوائض الاوبك، هي مساعدات التنمية الضخمة من الاوبك للعالم الثالث. ان المساعدة المالية التي قدمتها دول الاوبك لدول العالم الثالث الأخرى، هي ظاهرة تاريخية جديدة، تختلف في العديد من سماتها عن المساعدة التي قدمتها الاقتصاديات الغربية أو الكتلة السوفياتية. إن التعاون المالي للاوبك مع العالم الثالث يمثل تحويلاً للمال من بلدان نامية الى بلدان نامية اخرى. والمساهمون الرئيسيون بين الدول المصدرة للنفط، هم اولئك المعروف عنهم أنهم يمتلكون ثروات مالية ضخمة، ومع ذلك، فان هذه الثروة متأتية عن مصادر قابلة للنفاذ، وليست متأتية عن قوة صناعية(٢٨).

إن عبء المساعدات على اوبك هو أثقل مما يبدو للوهلة الأولى. وهذا متسبب عن ان المستقبل القريب يتسم بمعدلات حسم وتخفيض اجتماعي اعلى من معدلات الحسوم للمستقبل البعيد، عندما تبدأ العائدات أو التراكمات المالية بالتناقص بسبب استنزاف مصادر النفط. اضافة الى ذلك، فان المساعدة تقدم من عائدات النفط، التي هي دخل من جهة، ورأسمال من جهة ثانية، لأنها تمثل، وإلى حد بعيد، الثروة نقداً. ان الفوائد التي يجنيها متلقو هذه المساعدة من المساعدة، هي ايضاً اكبر مما يبدو على السطح، لأن منح اوبك وقروضها، ولأسباب واضحة، نادراً ما ترتبط بمصدرها(٢٩).

لقد كانت تقديرات منح اوبك للعالم الثالث في الأعوام من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ كالتالي: (بملايين الدولارات):

١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
٤٤٣,٥	٦٣٠,٩	٦٨٨,٩	١٧٤٠

ومصدر هذه المعلومات هو البنك الدولي من ١٩٧٠ ــ ١٩٧٢ والـ OECD عن ١٩٧٣، وهذا يشير إلى أن المساعدات التي تقدمها اوبك للعالم الثالث كانت ضخمة حتى قبل ١٩٧٣. ولكن صافي هذه المساعدات تضاعف عدة مرات في العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥ عما كان عليه في نهاية العام ١٩٧٣.

إن حجم مساعدات اوبك يمكن تقديره بعدة طرق (انظر الجدول رقم ٦).

إن المقارنة مع مساعدة التنمية الرسمية للدول الصناعية تقودنا إلى نتائج مذهلة لصالح الاوبك. فطبقاً للتقدير الأدنى لمجموعة دول التعاون والتنمية، شكلت مساعدات اوبك ٤٤٪ من المساعدات التي قدمتها الدول الصناعية في العام ١٩٧٤. وفي سنة الذروة ١٩٧٥، فان حصة دول التعاون والتنمية من مجموع مساعدات الدول الصناعية بلغت ٤٩٪. وتشير الأرقام الأعلى لهيئة التجارة الدولية إلى ان النسبة بلغت ٦٧٪. بلدان من الاوبك هما السعودية ودولة الامارات، احتلتا مرتبة بين الدول الست

الأولى في العالم من حيث تقديم المساعدات الثنائية في العام ١٩٧٦. وقد حلت السعودية ثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية.

ان ترجمة الانفاق، كنسبة من الناتج العام في البلد الذي يقدم المساعدة، هو عملية كاشفة اكبر بكثير، وفي فترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦ كانت المساعدة الحكومية من الدول الصناعية المتقدمة للدول النامية تعادل من ٠,٣٣٪ ــ ٠,٣٥٪ من الناتج القومي الاجمالي. وفي تلك السنوات كان اسهام كل من السويد وهولندا هو الأعلى، حيث وصل في بعض الأحيان الى ٨٢٪. إن معدل اسهام اوبك في تلك الفترة، بالمقارنة مع إسهام الدول الصناعية تراوح بين ٢,٠١٪ و٢,٧٪ من الناتج القومي العام. أما بالنسبة للانفاق الصناعي في دول الاوبك، فقد تراوحت النسبة كالتالي ١٦,٩٪ قطر، ١٣,٥٩٪ الولايات المتحدة، ١١,٤٢٪ الكويت، ٧,٤٢٪ السعودية، ٢,٩٦٪ ليبيا، ١,٩٪ العراق، ١,٨٪ فنزويلا، ١,٧٤٪ ايران، ١,٣٧٪ نيجيريا و٠,٣١٪ الجزائر.

اضافة الى المساعدات التي لا ترد فان دول الاوبك قامت بتحويل مساعدات مردودة ضخمة الى بلدان العالم الثالث.

فاذا اضيفت المساعدات الرسمية المردودة، فان الانفاق الصافي (باستثناء التسهيلات الممنوحة لصندوق النقد الدولي) تمثل من ٣,٤ ــ ٤٪ من مجمل الناتج القومي العام في فترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦. إن هذه النسبة هي ادنى التخمينات والقائمة على ارقام منظمة التعاون والتنمية. وفيما يخص التعريف بمساعدات اوبك، والتي تشمل بلدانا، كنيجيريا والجزائر، اللتين، يقل دخل الفرد فيهما عن دخل البلدان الأخرى التي تتلقى المساعدات. وأخيراً فان اكثر من ٦ مليارات دولار قد حوّلت من دول الاوبك الى الدول العربية غير النفطية والدول الاسلامية الأخرى، من قبل العمال الذين يعملون في بلدان الاوبك. اضافة الى ان تجارة كبرى تزدهر بين دول الاوبك والدول غير النفطية في العالم الثالث، كالهند وتايوان وكوريا والبرازيل.

ان الفوائض المالية المتراكمة لدى دول الاوبك يمكن تحويلها بواسطة السياسات الادارية الصحيحة الى احتياطي للرخاء بدلاً أن تكون معضلة في الواقع، عن طريق تخفيض القوة الشرائية للمستهلكين في الدول الصناعية، وبعدم اعادة انفاق العوائد النفطية مباشرة، تسببت اوبك في رفع معدلات التوفير العالمي. إنه اذا كانت سياسات الادارة والطلب في الدول الصناعية تستهدف التأكيد على توسيع الاستثمار (في عمليات التنقيب، والنقل الشعبي الخ) لتوظيف الأموال الراكدة بسبب التوفير، فان معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، يمكن ان يرتفع، ويمكن لعملية تطوير بدائل الطاقة ان تتسارع. وفي ضوء المعدل الفعلي للفائدة التي تدفع للاوبك على مدخراتها، فان هذه الفائدة اقل بكثير من الثمار التي تطرحها الاستثمارات الاضافية التي يمكن توفيرها من هذه المدخرات. كذلك فان المردود الصافي، على شكل دخل قومي اعلى يمكن ان يتزايد في الدول المستوردة. وبينما ان الدخل الصافي، ربما لن يكون، معادلاً لخسارات اقتصاد المدى الطويل بسبب ارتفاع اسعار البترول، الا ان من المؤكد انه سيبطل معظم مضاعفات رفع السعر.

اضافة الى ذلك، فان المدى الذي يمكن للفوائض المالية النفطية ان توجه اليه عبر

مشاريع مشتركة في العالم الثالث، يمكن أن يخفف من الكساد ان لم يبطله تماما ويحوله الى تكوين رأس المال وطاقة تصدير ونمو اقتصادي.

خاتمة:

إن النفط ثروة محدودة، نفادها ليس بعيداً. من الحيوي ان تبذل مساعٍ قصوى لتأمين انتقال هادىء إلى بدائل للطاقة. إن الدروس الاقتصادية واضحة: هناك حاجة لأسعار أعلى من أجل التوفير في انتاج النفط ولتأمين الحوافز لمزيد من أعمال التنقيب، وللمحافظة على انتاج مستمر.

أهو حقا في مصلحة الدول المستوردة للنفط ان تصر، خطأً، على ضرورة وجود امدادات كبرى من النفط بأسعار متدنية؟ إن سياسة كهذه ستؤدي حتماً، في المدى القصير الى شح في امدادات النفط والى انفجار في اسعاره. إن أي تجميد للأسعار الراهنة للنفط، او اي تخفيض في هذه الأسعار، سيؤثر عكسياً على محاولات تطوير مصادر طاقة خارج منطقة الاوبك. سواء كانت هذه المصادر هي النفط او غيره، كما ان هذه المحاولات ستكون باهظة الثمن.

ان على الغرب ايضاً ان يعيد النظر في سياساته نحو تطوير بلدان الاوبك، وهو، حتى الآن، شجع على خطط تنمية سريعة وبلا فائدة، كما شجع على انفاق مبالغ ضخمة على التسليح. ان تشجيع دول الاوبك على التحول الى التكنولوجيا الفعالة، وتعزيز جهودها الصناعية، ومنحها مداخل للأسواق لكي تبيع منتجاتها المصنعة، خطوات ضرورية، من أجل تخفيف التبذير وتخفيف الخيبات.

هناك، بلا شك، اوقات صعبة مقبلة. وحتى الآن فان الغرب لم يقيِّم اهتمامات الاوبك تقييماً صحيحاً، ولا هو حل النزاعات المتعددة للمصالح التي تنطوي عليها هذه المسألة. لقد تم الاصرار كثيراً، وبصورة خاطئة على الأثر السلبي للاوبك. ولم يعط سوى القليل من الانتباه الى الآثار الايجابية لما تقوم به الاوبك في موضوع ادخار الطاقة، وتشجيع تطوير بدائلها، وازدياد المدخرات المالية للعالم، وتدفق الأموال الضخمة من الاوبك الى بلدان الغرب. وقد آن الأوان لتقييم اكثر توازناً، والموعد هو الوقت الراهن.

(عن الانجليزية)

ترجمة: توفيق صرداوي

الجدول رقم ١
انتاج النفط

	١٩٧٠ (بآلاف البراميل يومياً)	١٩٧٧
الدول العربية	١٤١٤٦,٣	١٨٩٧٩
الجزائر	١٠٠٨,٤	٩٩٠
البحرين	٧٦,٦	٥٤
العراق	١٥٦٦,٢	٢١٥٠
الكويت	٢٧٣٤,٥	١٧٠٠
ليبيا	٣٣٢١,٦	٢٠٥٠
عمان	٣٣٢,٤	٣٥٠
السعودية	٣٥٤٨,٩	٨٩٥٠
الامارات المتحدة	٦٩٣,٨	٢٠٣٠
المنطقة المحايدة	٥٠٠,٦	٣٥٥
بلدان اوبك الأخرى	٩٠٨٤.٩	١٢٠٤٥
بلدان خارج اوبك	١٣٨٧٤	١٥٢٢٢.٨
الكتلة الشيوعية	٧٩١٦,٥	١٣١٢٣,٧
الاجمالي العالمي	٤٥٠٢١,٧	٥٩٣٧١,٥

المصدر: **الموسوعة الدولية للبترول ١٩٧٨**، الشركة البترولية للنشر، تولزا، اوكلاهوما، تموز (يوليو) ١٩٧٨.

الجدول رقم ٢
التكاليف الرأسمالية لمصادر الطاقة الجديدة
(بآلاف الدولارات لما يعادل برميلاً من النفط)

الوقود المخفض الكبريت من:	
رمال الزفت	٢٣
زيت الصخور	٢٨
الفحم	٢٣
SNG من الفحم	٢٨
LNG غولف	١٩
LNG الجزائري	١٧
زيت ألاسكا	٨
زيت بحر الشمال	٧
زيت الخليج الخام	٣

المصدر: نوردين ايت لوسين، سياسة التسعير كاداة للادارة العليا لطبيعة الطاقة العالمية، **مجلة الغاز والنفط العربي**، ٦ أيار (مايو) ١٩٧٨.

جدول رقم ٣

جدول اسعار الجملة، جدول اسعار النفط، جدول الاسعارالنسبي للنفط
١٩٧٠ ــ ١٩٧٧ (بالدولارات الاميركية)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
أسعار الجملة	١١٠,٣	١١٤	١١٩,١	١٣٤,٧	١٦٠,١	١٧٤,٩	١٨٠	١٩٤,٢
الوقود	١٠٦,٢	١١٥,٢	١١٨,٦	١٣٤,٣	٢٠٨,٣	٢٤٥,١	٢٥٦,٦	٣٠٢,٢
أسعار الجملة للوقود	٩٦,٢	١٠١,١	٩٩,٦	٩٩,٦	١٣٠,١	١٤٠,١	١٤٥,١	١٥٥,٦

المصدر: روبرت ام. سولو، ص ٦.

الجدول رقم ٤

موازين المدفوعات الخاصة بالحسابات الجارية ١٩٧٣ ــ ١٩٧٨*
(بمليارات الدولارات)

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨**
الدول الكبرى المصدرة للنفط	٧	٦٨	٣٥	٤١	٣٤	٢٠
الدول الصناعية	١٩	-٤	٢٦	٧	١	١٤
الدول المصدرة للنفط الأكثرتقدماً	١	-١٥	-١٥	-١٤	-١٢	-١١
الدول النامية غير المصدرة للنفط	-١١	-٣٠	-٣٨	-٢٥	-٢٢	-٣٠
الاجمالي***	١٦	١٩	٨	٩	١	-٧

المصدر: التقرير السنوي ١٩٧٨ لصندوق النقد الدولي. واشنطن، دي ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨.

---

* عن السلع والخدمات والتحويلات الخاصة.
** مخططات ادارة التحويل.
*** يعكس الأخطاء والحذوفات والازدواجيات في احصائيات الموازين المعلنة للمدفوعات مضافاً اليها ميزان الفئات المجدولة مع الدول الاخرى.

الجدول رقم ٥
توزيع الفوائض المكنة الاستثمار
(بمليارات الدولارات)

ايداعات البنوك والأسواق المالية:	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الايداعات النقدية في امريكا (بالدولار)	٤	٠,٦	١,٦	٠,٤
الايداعات في بريطانيا (بالاسترليني)	١,٧	٠,٢	-١,٤	٠,٣
الايداعات في الاسواق المالية الاجنبية	٢٢,٨	٩,١	١٢,٦	١١,٩
الأسهم والسندات في كل من بريطانيا واميركا	٨	-٩,٥	-٢,٢	-١
الاجمالي	٣٦,٥	٩,٤	١٠,٦	١١,٦
الاستثمارات الطويلة الأجل:				
اتفاقات ثنائية خاصة	١١,٩	١٢,٤	١٠,٣	١١,٧
ديون لمؤسسات دولية	٣,٥	٤	٢	٠,٣
اسهم وسندات حكومية في اميركا وبريطانيا	١,١	٢,٤	٤,٤	٤,٣
بلدان أخرى	٤	٧	٨,٥	٥,٩
الاجمالي	٢٠,٥	٢٥,٨	٢٥,٢	٢٢,٣
الاجمال الكلي	٥٧	٣٥,٢	٣٥,٨	٣٣,٨

يشمل العقارات والممتلكات المستثمرة في اميركا

المصدر: النشرة الفصلية لبنك اوف انكلترا. (اعداد ممثلة). وبريطانيا، والقروض بالعملة الصعبة

الجدول رقم ٦
الانفاق الصافي للاوبك والدول الصناعية ١٩٧٤ ــ ١٩٧٧
(بملايين الدولارات)

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الدول الصناعية	١٣٤٩٤	١٦٦١١	١٦٩٧١	١٨٥١٥
(اوبك) تصدير دول التعاون الغربية	٥٨٨٨	٨١٦٧	٨١٣١	٧٥٨٨
(اوبك) تصدير هيئة التجارة الدولية	٧٥٦١	١١٤٥٧	٨٩٧٨	—

المصدر: شيباتا وماريو.

الجدول رقم ٧

اموال الاوبك المستثمرة في الدول الصناعية: الانفاق الصافي

البلد المساهم		ملايين الدولارات					النسبة المئوية من الناتج القومي العام				
		١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الجزائر	منظمة التنمية والتعاون	٢٩,٨	٥١,٤	٤٢,٢	٦٦,٦	٧٥,٥	٠,٣٦	٠,٤٣	٠,٣١	٠,٤٣	٠,٣٩
	منظمة التجارة الدولية	٣٠, –	٥٢, –	٤٢, –	٧٥, –	غير منشور	٠,٣٦	٠,٤٣	٠,٣٠	٠,٤٨	غير منشور
ايران	منظمة التنمية التعاونية	٤,٩	٧٢٩,٤	٩٣٦,١	٨٠٧,٣	٢٦٦,٤	٠,٠٢	١,٥٩	١,٧٤	١,٢٢	٠,٣٢
	منظمة التجارة الدولية	٥, –	١١٨٢, –	غير منشور			٠,٠٢	٢,٥٤	٢,٩٧	١,٢٤	غير منشور
العراق	منظمة التنمية والتعاون	١١,١	٤٤٠,٢	٢٥٤,٤	٢٥٤,٧	١١٦,٥	٠,٢١	٤,١٦	١,٩١	١,٦٠	٠,٦١
	منظمة التجارة الدولية	١١, –	٤٣٦, –	٢٨٨	٩١, –	غير منشور	٠,٢١	٤١٢	٢,١٨	٠,٥٧	غير منشور
الكويت	منظمة التنمية والتعاون	٥٥٥,٧	١١٨٦,١٠	١٧١١,٢	١٨٧٤,٧	١٩١٧,٥	٩,٢٦	١٠,٨٨	١١,٤٤	١٣,٢٤	١,٥٥
	منظمة التجارة الدولية	٥٨١, –	١٣٦٩, –	٢١١٢, –	١٨٠٧, –	غير منشور	٩,٦٩	١٢,٥٦	١٤,١٢	١١,٠٨	غير منشور
ليبيا	منظمة التنمية والتعاون	٤٠٣,٨	٢٦٣,٢	٣٦٢,٨	٣٦٣,٢	٢٧٠,٧	٦,٢٥	٢,٢١	٢,٩٦	٢,٣٨	١,٥٥
	منظمة التجارة الدولية	٤١٤, –	٢١٨	٣٦٧	٢٦٢	غير منشور	٦,٤١	١,٨٣	٢,٩٩	١,٧١	غير منشور
نيجيريا	منظمة التنمية والتعاون	٥,٧	١٢٤,٨	٣٤٧,٥	١٧٨,٨	٤٣,٩	٠,٤	٠,٠٦	١,٣٧	٠,٥٧	٠,١١
	منظمة التجارة الدولية	٧, –	١٣٥, –	٥٤٥	٣٣٧	غير منشور	٠,٥	٠,٦٠	٢,١٥	١,١٥	غير منشور
قطر	منظمة التنمية والتعاون	٩٣,٧	٢١٧,٩	٣٦٦,٧	٢٤٠,٣	١٩٦١	١٥,٦٢	١٠,٩٠	١٦,٩٠	٩١٨٢	٧,٨٥
	منظمة التجارة الدولية	٩٤, –	٢٥٣	٣٦٦	٤٤٥, –	غير منشور	١٥,٦٤	١٢,٦٧	١٦,٨٨	١٨,٨١	غير منشور
السعودية	منظمة التنمية والتعاون	٣٣٤,٩	١٦٦٢,١	٢٤٦٦,٧	٢٨١٧,٣	٢٧٤٢,٧	٤,١٢	٧,١٩	٧,٤٢	٦,٨٥	٥,٥٧
	منظمة التجارة الدولية	٣٤٢, –	٢٢٧٢	٣٨٧٠, –	٣٦٢٥	غير منشور	٤,٢١	١٠,٥١	١١,٦٥	٩,٠٣	غير منشور
الامارات	منظمة التنمية والتعاون	٢٨٨,٦	٧٤٩,٤	١٢٠٦,٦	١١٤٤,٥	١٤٣٧, –	١٢,٠٣	٩,٧٨	١٣,٥٩	١١,٨١	١٢,٥٠
	منظمة التجارة الدولية	٩٠, –	٧٦٥	١٣٧٥, –	١٢٢١	غير منشور	٣,٧٦	٩,٩٩	١٥,٤٩	١٢,٢٢	غير منشور

تابع جدول رقم (٧)

		١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
فنزويلا	منظمة التنمية والتعاون	١٧,٧	٤٨٣,٤	٤٧٣,٨	٣٨٥,٣	٥٣٠,٥	٠,١١	١,٩٢	١,٨٠	١,٢٤	١,٤٥
	منظمة التجارة الدولية	– ,١٨	٧٧٩	– ,٨٩٩	٢٩٦	غير منشور	٠,١١	٣,١٠	٣,٤٣	٠,٩٤	غير منشور
الاجمالي	منظمة التنمية والتعاون	١٧٥٤,٩	٥٨٨٧,٩	– ,٨١٦٨	٨١٣٠,٧	٧٥٨٧,٨	١,٨٩	٣,٤٣	٤,٠١	٣,٣٣	٢,٦٥
	منظمة التجارة الدولية	١٥٩١	٧٥٦١	– ,١١٤٥٧	– ٨٩٧٨ج	غير منشور	١,٧٢	٤,٤٠	٥٦٢	٣,٧٠	غير منشور

المصدر: OECD رينيو ١٩٧٨ واحصائيات منظمة التجارة الدولية ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧.

(١) عبد اللطيف الحمد، «بعض وجهات النظر في الجدل النفطي والتفسير العربي» **الصندوق الكويتي للتنمية العربية**، آذار (مارس) ١٩٧٥.

(٢) من اجل معرفة هذه المشاكل مفصلة انظر: دبليو. جي. ليفي، السنوات التي اكلها الجراد: السياسة النفطية وفرص التنمية لدى اوبك، مجلة **فورين افيرز**، العدد ٥٧ (٢)، شتاء ١٩٧٨.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٥.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٧.

(٥) وزارة الزراعة الاميركية، طبقاً لما جاء في مجلة: **ميدل ايست دايجست**، ٢٨ تموز (يوليو)، ١٩٧٧ ص ١٣.

(٦) ا.أ. قبرصي، الفرص بعيدة المدى للتنمية الصناعية في السعودية عن **منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة** كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩.

(٧) ليفي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩٩.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٠.

(٩) م. أولمان، تكلفة انتاج النفط في اربع مناطق، ١٩٦٥، ص ١٥٦.

(١٠) ادلمان، اسعار النفط في المدى الطويل (١٩٣٠ ــ ١٩٧٥) وضع النفط العام، وجهة نظر اكاديمية، ١٩٦٣.

(١١) دبليو دي نورد هوس، توزع مصادر الطاقة، **وثائق بروكنغز حول النشاط الاقتصادي رقم ٣**، ١٩٧٣.

(١٢) حاييم بن شاهار، **النفط: الاسعار ورجس المال**، ١٩٧٦.

(١٣) بي.إل. ايكبو، **مستقبل نفط العالم**، ١٩٧٦.

(١٤) ن.أ. لوسين، سياسة التسعير استثمار اداري عال لمصادر الطاقة. مجلة **الزيت والغاز العربي**، ١٦ أيار (مايو)، ١٩٧٨.

(١٥) إن الهزات الأولية لاقتصاديات اوروبا الغربية واميركا الناجمة عن مضاعفة سعر النفط أربع مرات كانت اقل من ٢٪ من الناتج القومي العام. لكن الأثر في اليابان كان اكبر وبلغ نحو ٢,٢٥٪. انظر: ي.آر فريد وسي.ال شولتز، **موضوع الأسعار المرتفعة للنفط والاقتصاد العالمي**، معهد بروكنغز، واشنطن، ١٩٧٥.

(١٦) فريد وشولتز، **مصدر سبق ذكره**.

(١٧) فريد وشولتز، **المصدر نفسه**.

(١٨) روبرت. ام سولو، ماذا نفعل عندما تأتي أوبك، من **سلسلة اوراق مؤتمر NER**، أيار (مايو) ١٩٧٩.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٢.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٥.

(٢٢) ميشيل آر. داربي، الاقتصاد الدولي كمصدر للتضخم الاميركي وكقيد عليه، **ورقة عمل لمؤتمر NBER رقم ٤٣٧**، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠.

(٢٣) جون بيربيج والان هاريسون، اثار اسعار النفط على التضخم والكساد، **سلسلة تحليلات زمنية لبريطانيا، ورقة عمل لجامعة ماكماستر رقم (٨٠ ــ ٢)**، شباط (فبراير) ١٩٨٠.

(٢٤) انظر جون ويليامسون، **أسعار النفط المرتفعة والاقتصاد الدولي**. واشنطن، معهد بروكنغز، ١٩٧٥.

(٢٥) انظر **الجداول** في متن دراستناهذه.

(٢٦) سيري لي، **اسعار النفط العالية: مضاعفات مالية عالمية**، اللجنة البريطانية ــ الأميركية الشمالية، ١٩٧٥.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٩.

(٢٨) ابراهيم شيباتا وروبرت ماريو، **سجل مساعدات الاوبك التنمية العالمية**، شباط (فبراير) ١٩٧٩.

(٢٩) شيباتا وماريو، **مصدر سبق ذكره**.

تأثيرات الظاهرة الصهيونية على التيارات الثقافية والفكرية في العالم العربي

السيد زهرة
جمال عبد الجواد

منذ بدأت الحركة الصهيونية في التبلور في القرن الماضي، ومنذ بدأت المخططات الصهيونية في فلسطين تأخذ اشكالا عملية افضت الى قيام الكيان الصهيوني؛ والتحدي الصهيوني يمثل اكبر التحديات التي واجهها عالمنا العربي في تاريخه المعاصر، ان لم يكن في تاريخه كله. ولا شك ان الجوانب السياسية للصراع العربي ــ الصهيوني، لا تمثل الا بعدا واحدا من ابعاد المواجهة بشكل عام. فلقد تركت الظاهرة الصهيونية، فكرا وكيانا، اثارها على مختلف القضايا والجوانب في العالم العربي. وربما لا نبالغ اذا قلنا ان مختلف قضايا العالم العربي، في العقود الماضية، قد تطورت من علاقة ما بالظاهرة الصهيونية، والقضية الفلسطينية.

ولن نضيف جديدا اذا ذكرنا ان نجاح العالم العربي في مواجهة التحدي الصهيوني يتوقف، في جانب منه، على الفهم الصحيح لمختلف ابعاد المواجهة، ولا شك ان التأثيرات المختلفة التي طرحتها الظاهرة الصهيونية، على مختلف اوضاع العالم العربي، تمثل احد الابعاد الهامة.

وفي هذه الدراسة الموجزة، سوف نسعى لمحاولة تتبع تأثيرات الظاهرة الصهيونية، بجوانبها المتعددة، على التيارات الثقافية والفكرية الرئيسية في العالم العربي. ويهمنا بداية ان نشير الى ملاحظتين هامتين هما:

الاولى: ان هذه التأثيرات هي، في واقع الامر، جزء من قضية اشمل، هي قضية الابعاد الثقافية والحضارية للمواجهة العربية ــ الصهيونية بشكل عام. وهي قضية تتضمن، بطبيعة الحال، جوانب اخرى عديدة غير التيارات الفكرية، الا اننا لن نعرض لها هنا.

الثانية: ان حصر جميع التيارات الثقافية والفكرية التي تبلورت في العالم العربي في العصر الحديث، ومحاولة تتبع تأثيرات الظاهرة الصهيونية عليها بالتالي، من الصعوبة بمكان، ومن ثم، فسوف نكتفي بعرض التيارات التي نعتقد انها تمثل التيارات الرئيسية فقط.

حول سمات الظاهرة الصهيونية

من الاهمية بمكان، قبل ان نعرض مظاهر تأثر التيارات الفكرية العربية بالظاهرة الصهيونية، ان نحاول ايجاز اهم السمات والخصائص التي تميزها، والتي تمثل، في مجموعها، ابعاد التحدي الصهيوني.

وعندما نتحدث عن الظاهرة الصهيونية، فاننا في الحقيقة نقصد مجمل القضايا التي ارتبطت بها، سواء بالفكر الصهيوني، او بالممارسات الصهيونية قبل العام ١٩٤٨، ام بالكيان الصهيوني ذاته، بعد ذلك.

لقد ولدت الحركة الصهيونية السياسية، رسميا، في الربع الاخير من القرن التاسع عشر؛ وذلك بانعقاد المؤتمر الصهيوني الاول في مدينة بال برئاسة هرتسل؛ وهو المؤتمر الذي مهدت له كتابات عديد من الكتاب الصهيونيين. ولقد طرحت الصهيونية السياسية نفسها كحل للمسألة اليهودية انطلاقا من اعتبار اليهود عنصرا متميزا مستقلا وغير قابل للاندماج او الحياة الا في ارض مستقلة تجمع شمل اليهود من انحاء العالم؛ حيث تقام الدولة اليهودية. وقد كانت نشأة الحركة الصهيونية السياسية مرتبطة، في جانب منها، بالتيارات الفكرية والحضارية السائدة في اوروبا آنذاك، وتوسع الحركة الاستعمارية. وأمام هذين التيارين شهدت اوروبا تراجع الليبرالية ومفاهيمها التي انطلقت في اعقاب الثورة الفرنسية[1].

وسوف نحاول ان نقدم، بايجاز، ابرز السمات التي تميز الظاهرة الصهيونية منذ ذلك الوقت، فكرا وممارسة وكيانا بعد ذلك.

١ ــ الصهيونية، فكر استعماري

ارتبط الطابع الاستعماري للصهيونية، منذ البداية، بتلك العلاقة التاريخية المعروفة بين الصهيونية والاستعمار، وبموقف الصهيونية المعروف ايضا من فلسطين.

لقد كان قادة الصهيونية الاوائل على وعي بانه بدون دعم الدول الاستعمارية الكبرى للحركة الصهيونية لا مجال لتحقيق اهداف الصهيونية، وكان هرتسل واضحا في دعوته لربط الحركة الصهيونية بالتوسع الاستعماري الاوروبي. وعلى حد تعبير احد الكتاب، فان «رواد الصهيونية قد عرضوها للزواج من اكثر من دولة قبل ان تهتدي الى بريطانيا». فمنذ طرح موسيس هيس (كاتب الماني يهودي اصدر العام ١٨٦٢ كتاب: روما والقدس) على فرنسا فكرة الدولة اليهودية مقابل خدمة المصالح الفرنسية في الشرق، منذ ذلك الوقت، ابدع هرتسل في عرض الفكرة نفسها على كل دولة ذات اطماع استعمارية في الشرق. وبهذا الشكل، اجرى هرتسل اتصالا مع المانيا وبريطانيا وروما في العامين ١٨٩٨ و ١٨٩٩، والدولة العثمانية بعد ذلك، الى ان اهتدى قادة الحركة الصهيونية الى بريطانيا، الى اخر التطورات المعروفة.

وغني عن التفصيل القول بالعلاقة الواضحة بين اسرائيل منذ قيامها، وبين الدول الاستعمارية، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الاميركية.

والحقيقة ان القول بالعلاقة الواضحة بين الصهيونية والاستعمار، لا يدفعنا الى

الاعتقاد بان الصهيونية مجرد تابع او ذيل للقوى الاستعمارية، لكنها، بالتحديد، قوة فاعلة لها مصالحها الخاصة والمرتبطة عضويا بالقوى والمصالح الاستعمارية. والتأكيد على نمط هذه العلاقة، امر له اهميته وليس هنا مجال الخوض فيه.

ويمثل الموقف الصهيوني من فلسطين، وتصور مفكري الصهيونية لدور دولتهم في المنطقة، الوجه الثاني للنزعة الاستعمارية للفكر الصهيوني. فانطلاقا من المفهوم الاستعماري التقليدي المعروف «بعبء الرجل الابيض» يفكر قادة الصهيونية منذ البداية بانفسهم «كرواد حضارة» الى بلد متخلف ومنطقة متخلفة. وفي كتابات هرتسل، نقرأ عبارات تصف الدولة اليهودية في فلسطين «بحصن لاوروبا في وجه اسيا» و «طليعة في وجه البربرية»، وفي حديث لهرتسل يقول: «سنرجع الصحة الى مركز الوباء في الشرق. سنبني سكك حديد في اسيا، ونشق الطرق للامم المتحضرة، وهذه الطرق لن تكون في يد دولة كبيرة واحدة بل للجميع»(٢).

٢ ـــ ... وفكر عنصري

لقد صورت الصهيونية، المسألة اليهودية بانها عملية اضطهاد لليهود، كل اليهود، بغض النظر عن تكوينهم الاجتماعي او الطبقي، ولا مجال لمنع هذا الاضطهاد او لتعايش اليهود مع الاخرين ما دام اليهود مشتتين ويفتقدون الهوية القومية، التي لا يمكن توافرها الا باقامة الدولة اليهودية. وبعبارة اخرى، كرست الصهيونية مبدأ الانفصام العنصري كمبدأ اساس في الايديولوجية الصهيونية، واصبحت محاربة اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها من صلب عمل الحركة الصهيونية، ورحبت بكل عمل من شأنه عزل اليهود عن المجتمعات التي يحيون فيها.

ومن ناحية ثانية، فان اثارة مشاعر التمييز والتفوق العنصري، مثلت اداة بيد الصهيونية لربط اليهود بعضهم بالبعض الاخر. من هنا جاء مفهوم «الشعب المختار» والتفسير الصهيوني لديمومة البقاء اليهودي، مبنيا على افتراض مبدأ التفوق والتفرد العنصريين. ويعتمد هذا المفهوم على ما جاء في التوراة من وصف اليهود «بالشعب المختار».

وقد اكد كثير من رواد الصهيونية على صفة «الامتياز وتفوق اليهود على الامم الاخرى» بصفات معينة، فاحاد هاعام، احد الرواد الصهاينة، يؤكد على «تفوق اليهود الاخلاقي على باقي الامم» وحسب رأيه، فان ما يعنيه مفهوم الشعب المختار، هو «تفوق اليهود من الناحية المعنوية والاخلاقية» وان «الله اختار اليهود ليعطوا النموذج الاعلى للاخلاق، ويجب ان يتحملوا، في سبيل ذلك، كل المتاعب»، والحاخام اسحق كوك يضفي سمة دينية قومية على مفهوم الشعب المختار، فالله حسب رأيه «اختار اليهود كي يطهروا العالم كله من الشوائب والظلمات»(٣). ومثل هذه الاراء العنصرية، لابد ان تترك عند بعض اليهود ذلك الشعور الخاص بالانتماء الى «الشعب المعجزة»، وتصبح الدولة اليهودية وسيلة لتحقيق «الرسالة الخاصة» لليهود.

وفي اطار مثل هذه الافكار، من الطبيعي ان يمثل رفض اليهود التعايش مع العرب في فلسطين، وجها واضحا لهذه النزعة العنصرية للفكر الصهيوني.

٣ ــ ... وفكر ارهابي

لقد مثل الارهاب والعنف، دائما، اداة مشروعة ومعترفا بها لدى القادة الصهيونيين لتحقيق اهدافهم. ولجوء اليهود الى هذه الاداة على نطاق واسع، قبل قيام الكيان، امر لا يحتاج الى تفصيل. فمنذ اللحظة الاولى للهجرة اليهودية الى فلسطين، ومنذ بدأت المواجهة مع العرب، كان على المهاجر اليهودي ان يكون مستوطنا ومقاتلا (يهودية العمل ويهودية الحراسة)،بحيث كان اليهود المهاجرون كلهم تقريبا مشتركين في المنظمات العسكرية والارهابية الصهيونية. كما لم يوجد اي تجمع صهيوني الا وكان له جناحه العسكري والارهابي. بعبارة واحدة، يمكن القول ان العنف والارهاب لم يؤديا الى قيام كيان ولم يساهما في ذلك بفعالية الا في حالة واحدة في التاريخ؛ وهي حالة قيام الكيان الصهيوني.

وفي ما بعد قيام اسرائيل، تحول الكيان كله الى ما يشبه «الثكنة العسكرية الكبيرة»، فجميع الرجال والنساء يؤدون الخدمة العسكرية بدون استثناء، ويخضعون للاستدعاء للاحتياط اغلب اعمارهم، ومن خلال نظام دقيق للاستدعاء ولتدريب الاحتياط، يظل الجيش، والعنف بالتالي، حاضرا وحيا في عقل الفرد الصهيوني باستمرار. بل ان بعض اشكال الخدمة العسكرية و (الناحال) يمتزج تماما مع حياة الفرد بحيث ترتبط الوظيفة المدنية تماما بالوظيفة العسكرية.

ويمكن القول ان هذه الترسانة المسلحة، اصبحت اداة يستخدمها قادة اسرائيل لممارسة الارهاب بشكل منظم وعلى نطاق واسع. والحجة التي يقدمها قادة اسرائيل لاتباع مثل هذا الاسلوب الارهابي، هي، في العادة، حجة «الامن»؛ وليست واقعة تدمير المفاعل العراقي بعيدة عن الاذهان، ويبدو ان المنطق الارهابي منطق مقبول حتى لدى اليهودي العادي في اسرائيل، واحد مكونات العقلية اليهودية، والا فبماذا يمكن ان يفسر رقص اليهود وعناقهم في الشوارع مثلا في اعقاب تدمير المفاعل العراقي.

٤ ــ ... وفكر توسعي

يمكن القول، ببساطة، ان السمة التوسعية للصهيونية، فكرا وممارسة، تتضح من كون كتاب ومفكري الصهيونية، وقادة اسرائيل، لا يضعون حدودا واضحة للدولة؛ الامر الذي يعني، ببساطة، ان كل ضم جديد يصبح مباحا ومشروعا. وفي كل مرة، يقدم فيها قادة اسرائيل على اتخاذ خطوة توسعية، كقرار ضم الجولان مثلا، سرعان ما يقدمون عشرات المبررات الواهية التي لا تمت الى الموضوعية بصلة.

يضاف الى هذا، ان الاستناد الى ادعاءات دينية وتاريخية مزعومة في الحديث عن حدود للدولة اليهودية، يعطي للقادة الصهاينة الحق في ادعاء ما يشاؤون دون الحاجة لأي اثبات علمي.

٥ ــ الكيان الصهيوني وظاهرة التقدم التقني

رغم ان التكوين البشري للكيان الصهيوني يتقاسمه بالتساوي، تقريبا، اليهود الشرقيون والغربيون، الا ان المشروع الصهيوني نفسه ليس مشروعا شاركت في توليده

ظروف الشرق والغرب بشكل متساو، ولا هو نتاج لتجميع ارادات شرقية وغربية، ولكنه، في واقع الامر، مشروع غربي صرف، لعبت الارادة الاستعمارية الغربية الدور الحاسم في دعمه ومساعدته على تحقيق اهدافه.

وكان لابد لهذا الاصل الغربي للمشروع الصهيوني ان يترك بصماته الواضحة على ملامح الكيان نفسه. ومن اهم ملامح الاثر الغربي على المشروع الصهيوني، تقدمه التقني.

والحقيقة ان لجوء الكيان الصهيوني الى تحقيق درجة من التقدم التقني، كان له، منذ البداية، ما يبرره. ويمكن ان نشير بصفة خاصة الى عاملين هامين هما:

الاول: ان قادة الكيان كانوا على وعي، منذ البداية، بوضع كيانهم كجسم غريب في قلب محيط عربي رافض، وعلى وعي بقصوره البشري وسط محيط بشري عربي هائل. ومن ثم، فقد كان تحقيق درجة من التقدم التقني، احد اوجه معادلة هاتين الحقيقتين.

الثاني: عامل متعلق بطبيعة الوسط الاجتماعي والثقافي السائد في الكيان الصهيوني. فاذا كان الاشكناز يمارسون مهام القيادة في المشروع الصهيوني منذ البداية، فقد كان من الطبيعي ان يبنوا كيانهم متأثرين بقيم الحضارة الغربية التي اتوا منها، ولا شك ان مسألة التقدم التكنولوجي تمثل احد ملامح هذه القيم.

يضاف الى هذا حقيقة انقسام سكان الكيان الصهيوني، منذ البداية، ما بين يهود شرقيين وغربيين. واذا كان هذا الانقسام، بما يولده من صراع طائفي، يمثل منذ البداية احد العوامل المهددة لاستمرار الكيان ذاته، فقد طرحت منذ البداية مسألة اخضاع اي من الطائفتين للاخرى واستيعابها داخل نمطها. وهكذا فرض اليهود الغربيون منذ البداية اثار حضارتهم على اليهود الشرقيين، واتخذ هذا الغرض مظاهر من قبيل تنظيمات الغرب الاجتماعية والسياسية (نقابات، احزاب...) والطبقات الاسرائيلية منها (الكيبوتس مثلا) وكذلك تقنيات الغرب المتقدمة. ويذكر اسحاق دويتشر بهذا الصدد «... لم يعد اليهود مجرد فائض اوروبا الذي قذفته الى اسيا كما كان الحال لسنوات طويلة، فقد ساهم حوض البحر المتوسط وساهم جنوب الجزيرة العربية في اسرائيل، لكن كيف يمكن ان يؤثر هذا اللقاء بين الشرق والغرب على نظرة اسرائيل الثقافية؟ في القدس وفي تل ــ ابيب، يسمع المرء كل انواع النظريات والتلفيقات، البعض يشير الى نسبة المواليد العالية لدى اليهود الشرقيين، ويتنبأ لاسرائيل بحتمية تمشرقها، بينما يتوقع اخرون مزيجا وحضارة اسرائيلية جديدة. اما انا، فاعتقد ان اليهود الغربيين سيتملكون اليهود الشرقيين، انهم يمثلون الحضارة الارقى التي تقهر الحضارة الادنى عادة»(٤).

وعلى اية حال، فقد تجسدت ظاهرة التقدم التقني هذه في عديد من المظاهر المادية ليس هنا مجال تفصيلها(٥). غير ان ما يهمنا الاشارة اليه هو ان هذه السمة بالتحديد قد تركت اثارا يعتد بها على الاوضاع في العالم العربي، لن نتوقف عندها.

٦ ــ الكيان الصهيوني وظاهرة التعددية السياسية والشكل الليبرالي

لا شك ان من اهم السمات التي تميز الكيان الصهيوني، منذ انشائه، هو ظاهرة التعددية السياسية والشكل الليبرالي الذي يتخذه نظام الحكم. ويمكن في الحقيقة تفسير

هذه الظاهرة في اطار عاملين اساسيين هما:

الاول: انه يعكس احد مظاهر تأثير الحضارة الغربية التي افرزت الظاهرة الصهيونية منذ البداية في اطارها.

الثاني: وهذا هو الاهم، ان هذا التعدد السياسي ذو اهمية يعتد بها في تحقيق استمرارية الكيان الصهيوني حتى الان. ذلك ان نشأة الكيان الصهيوني لم تكن نتيجة لارادة طرف سياسي واحد ولفعله، وانما كانت الحركة الصهيونية العالمية تضم اطرافا متعددة كل منها ساهم بنصيب في بناء الكيان في اطار توزيع ناجح للادوار. وبالتالي، كان استمرار الكيان نفسه متوقفا بدرجة كبيرة على السماح لاجنحة الحركة الصهيونية المختلفة بالتعبير عن نفسها وبالحصول على فرص متساوية، في الحياة السياسية، وبخاصة ان الوجود الفعلي لهذه الاجنحة لم يقتصر على داخل الكيان فقط، وانما امتد ليشمل الحركة الصهيونية العالمية بعامة. يضاف الى هذا، ان المطلب الصهيوني باستيعاب كل يهود العالم في كيانهم، يفترض بالضرورة الاستعداد المسبق لقبول اليهود المنضوين تحت لواء اي من اجنحة الحركة الصهيونية، وايا كانت اتجاهاتهم السياسية.

والحقيقة ان هذا التعدد السياسي، ليس الا قناعا يخفي تحته سياسة اسرائيل العنصرية والتوسعية، فاضافة الى ان هذا التعدد السياسي تقابله اقسى انواع القهر التي تمارس ضد الفلسطينيين العرب، فان الخلاف السياسي يسري وفقط بالنسبة للامور الداخلية. اما في ما يتعلق بالسياسة الاسرائيلية تجاه العالم الخارجي، فثمة ما يطلق عليه «الاجماع العام» بين شتى الاحزاب الاسرائيلية الكبرى التي تتبادل مقاعد الحكم، ولا يشذ عن هذا اي منها. فرغم الخلافات المحدودة بين هذه الاحزاب، الا ان ثمة اتفاقا عاما، مثلا، على رفض الاقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وثمة اتفاقاً عاماً على ملامح السياسة التوسعية والعدوانية تجاه العالم العربي بشكل عام. ولا يدخل، في هذا النطاق، بعض جماعات الضغط والاحزاب اليسارية الصغرى التي لا تملك أية مقدرة فعلية على التأثير على صنع السياسة واتخاذ القرار داخل الكيان الصهيوني.

على اية حال، فقد كانت هذه السمة هي الاخرى من بين الجوانب التي القت بتأثيراتها على بعض مظاهر الحياة السياسية العربية.

هذه اجمالا هي الجوانب الست التي تشكل مجمل سمات الظاهرة الصهيونية، والتي يجب اخذها في الاعتبار عند محاولة مناقشة تأثيرات الظاهرة في العالم العربي. وسوف نكتفي، هنا، بمحاولة تتبع اثار الظاهرة الصهيونية بهذا المعنى على التيارات الثقافية والفكرية في العالم العربي.

تأثير الظاهرة الصهيونية
على التيارات الثقافية والفكرية العربية

بداية، من الصعوبة بمكان حصر كافة التيارات الثقافية والفكرية التي نمت وتبلورت في العالم العربي في العصر الحديث على اختلاف مدارسها واتجاهاتها، ومن الصعب اكثر محاولة تتبع تأثيرات الظاهرة الصهيونية، على كل هذه التيارات. ومن ثم، فسوف نكتفي هنا بعرض التيارات التي نعتقد انها تمثل التيارات الثقافية والفكرية الرئيسية التي

تبلورت في العالم العربي في العصر الحديث، والتي لعبت، بشكل او باخر، اهم الادوار في تاريخ التطور الثقافي والفكري، والسياسي ايضا في العالم العربي. وهذه التيارات هي على وجه التحديد:

١ ــ الفكر الاسلامي بوجه عام، وبصفة خاصة التيار الذي يحلو للبعض ان يطلق عليه «تيار الاسلام السياسي».

٢ ــ الفكر القومي العربي.

٣ ــ الاصلاحية التحديثية، وهو التيار الذي يطلق عليه البعض: «التيار الليبرالي او العلماني».

١ ــ الاسلام السياسي

يدين اغلب سكان الدول العربية بالاسلام. ويمكن القول، ان الفكر الاسلامي، بتياراته المتعددة، يمثل جوهر ثقافة شعوب هذه البلدان وجوهر «الأيديولوجيا الشعبية» فيها اذا جاز التعبير. وفي ما يتعلق بالتيارات الفكرية الاسلامية التي عرفها العالم العربي في العصر الحديث، فهي في اعتقادنا لا تخرج في التحليل الاخير عن تيارات ثلاثة، تيار السلفية من جانب، ثم تيار الاصولية التوفيقية من جانب ثان، ثم الجماعات الاسلامية المعاصرة من جانب اخر.

لقد جاء تبلور التيار السلفي، في العصر الحديث، نتاجا لعاملين اساسيين: الاول هو تفكك الدولة العثمانية وتدهور اوضاع البلدان العربية في ظلها، والثاني هو تصاعد حركة التحدي الاوروبي، وهذا الجانب، الى الثاني، يمثل اهمية خاصة، ذلك ان المحاولات المستمرة من جانب الاستعمار الغربي لتذويب الشخصية القومية للشعوب المستعمرة وطمس هويتها، ولد حرصا مضادا للحفاظ على الشخصية القومية وبخاصة على الرئيسي فيها، فالسعي الاستعماري لالغاء التاريخ القومي للشعوب الاسلامية، ومحاولة التأكيد على ان التاريخ لا يبدأ بالنسبة لها الا منذ دخولها العصر الحديث، ولد عند هذه الشعوب شعورا بان الدين هو ذاكرتها القومية حين تغيب اية ذاكرة.

بهذا المعنى، يمكن القول ان تبلور تيار السلفية، جاء بمثابة رد الفعل الاسلامي الاول على ما يمثله الغرب والحضارة الغربية من تحد. وقد رأت السلفية في تطوير ما اتى به السلف بدعة وهرطقة توجبان ان العقاب، وان العودة الى اساليب الحياة التي سادت، في فجر الدعوة الاسلامية، كافية بحد ذاتها لاعادة مجد الاسلام والمسلمين. بعبارة واحدة، رأت السلفية في النضال للعودة للاصول في كل جوانب الحياة، ومحاولة اعادة خلق مجتمع الرسول والخلفاء الراشدين بمثابة الطريق لاستعادة زمام الامور لصالح الحضارة الاسلامية.

ولقد وقعت السلفية العربية الحديثة في ابهام تاريخي عندما فاتها التمييز بين الاستعمار الغربي الحديث ومن ورائه حضارته الحية (الجديدة) وبين الحملات الصليبية (وريثها الديني الوسيط). وبعبارة اخرى، لم تستطع السلفية ان تدرك معنى خمسة قرون من النهضة الانسانية والحضارية، الجديدة، ومن التحولات الجوهرية غير المعهودة من قبل في الفكر والاجتماع والتقنية(٦).

وهكذا، وفي مرحلة لاحقة، ومع تصاعد الصدام بين الغرب والبلدان العربية، فان امتلاك الحضارة الغربية لاسباب القوة لم يعد خافيا على احد، ولم يعد تدهور المسلمين هو الوجه الوحيد للعملة، بل ان لها وجها آخراً ممثلا في اسباب الحضارة الصناعية الغربية، وكان لابد لاي ايديولوجية تحاول ان تتقدم لتقديم بديل عن اوضاع التخلف ان تأخذ اسباب القوة الاوروبية بعين الاعتبار، فكانت الايديولوجية الاسلامية الحديثة التي كانت مؤكدة في الوقت نفسه على الاصول وعلى ضرورة استعارة اسباب القوة من الحضارات الاخرى، ما استطاع المسلمون الى ذلك سبيلا.

في هذا الاطار العام، تبلور تيار التوفيقية الاصولية ممثلا بالاساس في جماعة «الاخوان المسلمين» ليحتل موقع السلفية المتزمتة، واصبح بمثابة «سلفية العصر». ولسنا بصدد العرض التفصيلي لمجمل افكار الاصوليين التوفيقيين، الا ان ما نود التأكيد عليه امران(٧) هما:

الاول: ان هذا التيار قدم مجموعة من التصورات التوفيقية العامة تدور في مجملها حول مقولة مفادها ان الاسلام «دين ودولة»، وانه يحوي ما يكفي لادارة شؤون الحياة وتنظيم المجتمع، وهي عند هذا الحد لا تفترق كثيرا عن السلفية التقليدية، الا ان الجديد الذي اتت به هو الاعتقاد بامكانية الاستفادة من تقنيات الحضارة الاوروبية من الات ووصفات كيميائية... الخ، دون ان يمتد ذلك بطبيعة الحال الى امكانية الاستفادة من منهج ادارة الحياة والمجتمع.

الثاني: ان التحدي الغربي والتحدي الذي مثلته الافكار الاخرى بشكل عام، يمثل احد الاوجه التي تطور في اطارها الفكر الاصولي التوفيقي، والوجه الاخر الهام متمثل في فشل المشروعات الفكرية الاخرى التي شهدتها بلدان المنطقة.

ويهمنا التأكيد على أن هذه الأفكار وغيرها، قد اكتسبت اهميتها بالاساس من تبني حركات اسلامية ذات طابع سياسي لها، ولعل هذا هو المقصود اجمالا بما يطلق عليه «الاسلام السياسي».

ويمكن القول ان الصهيونية قد لعبت دورا هاما كحافز للاسلام السياسي منذ فترة مبكرة من الصدام العربي بالصهيونية. فبداية، فان خصوصية فلسطين بالذات **كارض تحتل المرتبة الثانية في التقديس لدى المسلمين بعد ارض الحجاز**، وتعرض هذه الارض لخطر الانتزاع نهائيا من سيطرة العرب المسلمين، كان تجسيدا كاملا لمجمل الخطر الذي يتعرض له الاسلام على يد الاستعمار الغربي عموما والصهيونية خصوصا. بل ان يكون الخطر ياتي من ناحية اليهود بالتحديد، وليس من ناحية غيرهم، كان مبررا قويا لاستنفار الوعي الديني، نظرا للعداء الشديد الذي يحمله المسلمون لليهود لمحاربتهم الاسلام ومؤامراتهم ضده منذ فجر الرسالة.

وقد كانت المبررات السابقة كافية، وحدها لاثارة المشاعر الدينية، وبالتالي مبررا لتصاعد نفوذ الاصولية الاسلامية، ولكن الامر لم يتوقف عند هذا الحد، اذ توافرت مبررات اخرى تدفع في الاتجاه نفسه، فالصهيونية ليست مجرد استعمار عادي كالذي عرفه التاريخ الحديث، ذلك ان المبررات الرئيسية للصهيونية كانت دوما مبررات دينية. وقد تكون هذه المبررات واردة، بدرجة او باخرى، لدى كافة اشكال الاستعمار الاخرى،

ولكن لم يحدث ابدا ان كانت المبررات الدينية وحدها هي المبررات الرئيسية لممارسة اعمال القهر الاستعماري الا في الحالة الصهيونية. وهكذا، اعتقدت الحركات الاسلامية ان الاسلام السياسي هو اكثر التيارات الفكرية قدرة على المواجهة، باعتباره ايديولوجية من ذات نوع التحدي. خاصة وان ثمة اعتقادا راسخا، لدى هذه الحركات، بان الاسلام، من بين كل الاسلحة الايديولوجية، هو السلاح الذي سبقت تجربته بنجاح عندما تمكن المسلمون من طرد اليهود من مكة والمدينة.

يضاف الى هذا انه اذا كان اليهود يعتقدون بانفسهم «كشعب الله المختار»، واذا كانت اية ايديولوجية علمانية لا تستطيع ان تؤكد اكثر من ان اليهود مجرد بشر عاديين لا يتميزون عن باقي البشرية في شيء، فان الايديولوجية الدينية وحدها تستطيع ان تؤكد عكس ذلك تماما، باعتبارهم الشعب الذي طرده الله من رضاه ورحمته، والقصص القرآني ملىء بما يؤكد ذلك. وفي مقابل مقولة «شعب الله المختار»، يقدم الفكر الاسلامي المسلمين باعتبارهم «خير امة اخرجت للناس» بما يعني ان الفكر الاسلامي في النهاية هو الاكثر قدرة على المواجهة.

وفي ضوء ما سبق، ليس مصادفة اذا ان يكون الاخوان المسلمون هم الهيئة الشعبية الوحيدة في مصر التي ارسلت متطوعيها للقتال ضد الصهيونية في فلسطين، وكان دور الاخوان في فلسطين سببا قويا لاجتذاب المزيد من المؤيدين للجماعة وفكرها، حتى ان اشتراك الجماعة في حرب فلسطين يعد من اهم الاحداث في تاريخها، ومن عوامل تزايد نفوذها وتحولها الى قوة سياسية كبيرة على الساحة السياسية المصرية والعربية من ورائها.

وان احدى القضايا الهامة الاخرى التي يمكن ان تثار بصدد الحديث عن تأثير الظاهرة الصهيونية على تيار الاسلام السياسي، هي العلاقة بين صعود هذا التيار ممثلا في بعض الجماعات الاسلامية منذ اواخر الستينات وحتى الوقت الحاضر، وبين قضية الصراع العربي ـ الصهيوني. فهذا الصعود يمكن تفسيره، في جانب اساسي، بتطورات الصراع وبخاصة بعد هزيمة العام ١٩٦٧. لقد كانت الهزيمة، في واقع الامر، بمثابة هزيمة للتيار الفكري الذي حمل عبء المواجهة حتى ذلك الوقت، وهو التيار القومي. ولقد أدت الهزيمة الى فقدان الثقة في قدرة هذا التيار على الاستمرار في تحمل اعباء المواجهة، ومن ثم تقدمت اتجاهات عديدة تزعم في نفسها هذه القدرة، وكان تيار الاسلام السياسي ابرز هذه الاتجاهات، وساعده على ذلك ان فكره يمثل ثقافة الشعوب العربية في النهاية، هذا من جانب، ومن جانب ثان، عجز الاتجاهات والتيارات الفكرية الاخرى في المنطقة عن ان تطرح نفسها كقوة بديلة.

ورغم العداء الكبير الذي يحمله هذا التيار للصهيونية، فكرا وكيانا، ورغم الدور الذي قام به في الفترة الاخيرة، من زاوية رفضه لبعض خطوات التسوية مثلا، الا انه يمكن القول ان هذا التيار بتركيزه على الجوانب الدينية فقط في الصراع، وباختزاله للصراع الى مجرد صراع ديني في معظم الاحوال، عجز عن ان يقدم رؤى واضحة لجوانبه الاخرى الاكثر اهمية، وعجز بالتالي وحتى اليوم عن ان يقدم صياغة واضحة لاستراتيجية شاملة للصراع وللمواجهة.

٢ ــ الفكر القومي العربي

يمكن القول ان تاريخ الفكر القومي العربي والحركة القومية ينقسم الى خمس مراحل رئيسية، سوف نشير اليها في ما يلي بايجاز شديد:

الاولى: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الاولى؛ حيث لم تتجاوز الطموحات العربية الحصول على شكل من اشكال الحكم الذاتي والاستقلال الاداري، الامر الذي دفع الكثيرين من العرب الى المشاركة في الجمعيات الثورية في تركيا وبخاصة «الاتحاد والترقي». وحتى العرب الذين حاولوا الانفراد بهم بجمعيات خاصة بهم لم يتجاوزوا في مطالبهم هذه الحدود. ويذكر الباحث السوفياتي ليفين، في هذا الصدد، ان «طموحات القوميين العرب قبل الحرب العالمية الاولى نادرا ما تجاوزت اطر المطالبة باللامركزية الادارية او تشكيل دولة على غرار اتحاد ثنائي من الطراز النمساوي ــ المجري. ومثال ذلك الجمعية القحطانية السرية التي تشكلت في العراق في ١٩٠٩ ودعت الى اللامركزية الادارية، وجمعية 'العربية الفتاة' التي تأسست في باريس ودعت، في اول عهدها، الى اللامركزية الادارية، كذلك. وفي ١٩١٢، تشكل في القاهرة حزب اللامركزية الادارية، العثماني العلني الذي طرح شعار ارض العرب للعرب، ولكن في اطار الامبراطورية العثمانية... وكذلك كان الاستقلال الذاتي الداخلي هدفا لجمعية 'العهد' السرية، المشكلة في العراق في ١٩١٣ وضمت ضباطا عربا في الجيش التركي»[٨].

الثانية: فترة الثورة العربية الكبرى. ومع تفجر احداث الثورة، اعطيت للحركة القومية دفعة مؤقتة ولكن مع فشل الثورة في تحقيق اهدافها، دخل التيار القومي في حالة من الانحسار كانت نتيجتها تراجعه عن ممارسة دور فعال في الحياة السياسية العربية، واقتصاره على بعض المؤتمرات وتكوين بعض الجمعيات محدودة الفاعلية.

الثالثة: مرحلة ما بين الحربين. وفي مقابل انحسار نفوذ القوميين العرب في هذه الفترة، بذلت جهود فكرية كبيرة لاعادة صياغة فكر الحركة وايديولوجيتها، وبخاصة الجهود التي بذلها ساطع الحصري في هذا المجال، فاذا كانت جهود ساطع الحصري لم تسفر عن تكوين تنظيم قومي معين، فانها مثلت رافدا هاما للتيارات القومية التي تشكلت بعد ذلك، واهمها حزب البعث وحركة القوميين العرب.

الرابعة: مرحلة ما بعد الحرب الثانية، وحتى هزيمة حزيران (يونيو) وهي المرحلة الذهبية للحركة القومية العربية. اذ شهدت تأسيس اهم الاحزاب القومية (البعث والقوميين العرب). كما شهدت انحياز مصر لصف القومية العربية وانهماكها في القضايا القومية، وما ادى اليه ذلك من انتشار واسع للفكر القومي وتسجيل عدد من الانتصارات للحركة القومية. على ان ما يهمنا ان نشير اليه هو ان الدور الكبير الذي لعبه عبد الناصر، في تاريخ القومية العربية، لم يكن من منطلق تعميق خاص للفكر القومي، وانما في المقام الاول من منطلق الدور السياسي الرائد الذي لعبته مصر في الحياة السياسية العربية انذاك.

الخامسة: مرحلة ما بعد هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واذا كان الفكر القومي وحركة القومية العربية قد عانت من بعض النكسات في نهاية المرحلة السابقة، وبخاصة الانفصال السوري عن الوحدة المصرية ــ السورية، فان هزيمة ١٩٦٧، قد انهت مرحلة

الانتصارات وادخلت الحركة القومية وحركة التحرر الوطني العربية ككل في سلسلة من الهزائم ومرحلة طويلة من الانحدار، تراجعت فيها احلام الوحدة وطموحاتها ورومانسية عصر الازدهار والبطولة القومية.

ويمكن القول ان الفكر القومي العربي يدور في مجمله حول مقولة اساسية مؤداها ان الشعوب العربية، رغم الخلافات القائمة بينها، الا انها تشكل امة عربية واحدة قوامها الخبرة التاريخية المشتركة واللغة العربية الواحدة والتراث الثقافي المشترك. ويضيف البعض الى ذلك ايضا وجود نمط اساسي للانتاج نما وتطور في البلاد العربية كلها وفق مراحل متشابهة(٩). ومن هذا المنطلق، يطرح الفكر القومي بشكل او باخر قضية الوحدة العربية.

ان القومية العربية كتيار فكري وسياسي تجسد نفسها في السعي لتحقيق الوحدة القومية التي تعني تكامل الامة والارض في وحدة سياسية لا تتجزأ؛ هذا التكامل الذي لا يتم الا بمشاركة ابناء الامة كلهم، وفوق التراب العربي بكامله، وبالتالي فغياب اي جزء من الارض او الامة العربية عن المشاركة في هذا الحلم يعني ان الهدف لم يتحقق بعد، وان النضال ما زال مستمرا. وفي هذا المجال، تتساوى فلسطين مع غيرها من الاراضي العربية، ولكن عندما تغيب فلسطين عن المشاركة في النضال القومي لخضوعها للاستعمار الصهيوني، فان التحدي الذي يمثله ذلك للايديولوجية القومية يصبح خطيرا. بل ان موقع فلسطين الجغرافي في قلب العالم العربي يعني تأجيل احلام الوحدة او التخلي عنها نهائيا ما لم تتحرر الارض المحتلة اولا.

وهكذا، كان موقع فلسطين في قلب العالم العربي وكجزء لا يتجزأ من سوريا الطبيعية ومنطقة الهلال الخصيب وتعرضها للاحتلال الصهيوني، باعثا هاما لاستنفار الشعوب الشخصية القومية، فكانت التظاهرات والاضرابات الجماهيرية، احتجاجا على الوجود الصهيوني في فلسطين مناسبة هامة لتطوير الوعي القومي العربي، كما كان اختلاط الدماء العربية، على الارض الفلسطينية ضمن المشاركة في اعمال المقاومة المسلحة عاملا هاما في هذا الصدد.

وليس هناك ادنى شك في ان عصر القومية العربية الذهبي قد ارتبط بتأجج القضية الفلسطينية وتأكد حدة الخطر الصهيوني. لقد اثبتت النكبة عجز القطرية عن مواجهة التحدي، فكان صعود الحركة القومية ممثلا في حزب البعث وحركة القوميين العرب في اواخر الاربعينات وبداية الخمسينات. وعلى ارض فلسطين ايضا، اكتشف عبد الناصر ورفاقه حقيقة الخطر الصهيوني والفكر القومي، بحيث يمكن القول ان انحياز عبد الناصر بعد ذلك للمعسكر القومي لم يكن ليأخذ هذا الشكل لولا القضية الفلسطينية ولولا الخطر الصهيوني المباشر ضد مصر. بعبارة اخرى، يمكن القول ان الزخم الذي منحته مصر للحركة القومية العربية بانضمامها وقيادتها لها لم يكن ليتم على الاقل في هذا التوقيت بالذات الا في علاقته بالقضية الفلسطينية.

لقد ارتبطت الحركة القومية بالقضية الفلسطينية برباط وثيق، فطوال الخمسينات وحتى هزيمة ١٩٦٧، كانت النظم العربية تؤكد جدية ايمانها القومي بتأكيد جدية عدائها للصهيونية.

واذا كانت الحركة القومية قد ازدهرت في خضم المواجهة مع الصهيونية، فيمكن القول انه في خضم هذه المواجهة ايضا عانت الحركة من الذبول والتدهور. ذلك ان هزيمة ١٩٦٧، لم تكن مجرد هزيمة في معركة عسكرية، وانما كانت، في الحقيقة، بمثابة ضربة قاصمة للتيار القومي بكامله؛ اذ انهزم اهم جناحين في الحركة القومية وهما: الناصرية والبعث. الامر الذي افقد الفكر القومي قدرا كبيرا من مصداقيته لدى الجماهير، وبخاصة ان الهزيمة دفعت النظم العربية، وحتى الراديكالية منها، للتراجع عن مواقعها السابقة بشأن القضية الفلسطينية، وراحت تتجه تدريجيا نحو القبول بالتسوية، وبوجود الكيان الصهيوني، وارتبط هذا الاتجاه بالتخلي عن صيغة الوحدة العربية واستبدالها بصيغة التضامن العربي الفضفاضة التي هي في جانبها الرئيسي اقرار بواقع التجزئة.

على اية حال، يمكن القول انه اذا كان التيار القومي قد عجز عن تحمل عبء المواجهة مع الصهيونية عندما كان التيار السائد فكريا وسياسيا في المنطقة، فمن باب اولى ان يظل هذا التيار، وهو في مرحلة تراجعه الواضح، عاجز عن الوصول الى صيغة او استراتيجية قومية للمواجهة.

واذا كان لهذا التيار من اثر يعتد به، في هذا المجال، فقد استطاع، خلال فترة، ان يجعل المواطن العربي العادي على وعي بابعاد المخطط الصهيوني وبابعاد قضية الشعب الفلسطيني، وهو الاثر الذي لا يزال في جانب كبير منه قائما حتى الان.

٣ ـــ الفكر الاصلاحي التحديثي

بداية، نحن نقصد بهذا التيار، ذلك الذي يحلو احيانا للبعض ان يطلق عليه اسم التيار الليبرالي او العلماني. ويمكن القول ان اهمية هذا التيار على خريطة الحياة الفكرية والثقافية في المنطقة، قد تراجعت منذ فترة طويلة نسبيا، بحيث لم يعد يلعب دورا يعتد به، ورغم هذا، فان اهميته تنبع من الدور الهام الذي لعبه في الحياة الثقافية والفكرية العربية لفترة طويلة من تاريخنا المعاصر، ويرجع ذلك لاكثر من عامل:

اولا: ان الفكر الاصلاحي التحديثي كان اول التيارات الفكرية المناهضة للدولة العثمانية، وبالاصح للايديولوجية الرسمية لها، والتي اعتمدت على تفسيرات عتيقة للنصوص.

ثانيا: ان هذا الفكر قد انفرد بالساحة الثقافية في المنطقة لفترة طويلة، بحيث لم يكن يواجهه انئذ سوى السلطة الدينية التقليدية التي كانت في مرحلة الذبول مع انهيار الدولة العثمانية.

ثالثا: ان التيارات الفكرية الرئيسية الاخرى نشأت في علاقة ما مع الفكر الاصلاحي التحديثي، مثلما هو الحال مع الفكر القومي العربي الذي نشأ كامتداد له ومع التوفيقية الاصولية الاسلامية التي نشأت كخصم له.

لقد تأثر دعاة الفكر الاصلاحي التحديثي، من امثال: رفاعة الطهطاوي وبطرس وسليم البستاني واديب اسحق ويعقوب صروف وشبلي شيملي... الخ، بشدة بافكار عصر التنوير الاوروبي عموما وافكار الثورة الفرنسية على وجه الخصوص. فقد اهتم الجيل الاول منهم (الطهطاوي، بطرس وسليم البستاني واديب اسحق...) بالتأكيد على الجانب

السياسي لافكار عصر التنوير وتطبيقاته في امور الدولة والمجتمع، فبطرس البستاني، مثلا، يفكر في التطور السياسي لبلدان الشرق على النحو التالي: «ان الشرق الذي كان مزدهرا في غابر الازمان قد آل الى الانحطاط، وسبب الانحطاط هو الحكومات الفاسدة. ولاصلاح الحال لابد من حكومات صالحة ترتكز، قبل كل شيء، على مراعاة مبدأ العدالة وعلى فصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية، وفصل السلطة القضائية والتشريعية عن السلطة التنفيذية وعلى تكليف ضريبي سليم وتنفيذ الاشغال العامة وادخال التعليم الالزامي مع توحيد ورص صفوف السكان الذين تفتتهم الخصومة الدينية، وعلى اساس المشاعر الوطنية. هذا الى جانب ان شعوب الشرق لا تستطيع المضي في طريق الرقي السريع الا باستعارة الثقافة الاوروبية التي يكمن اساسها في المعارف والعمل»(١٠).

واهتم الجيل الثاني منهم، والذي تشكل من اغلبه من المسيحيين الشوام (يعقوب صروف، فارس عز، شبلي شيملي وآل حداد...) بالدعوة الى الفكر العقلاني والمادي والنظريات العلمية الحديثة وبخاصة نظريات التطور، بينما تراجعت اهمية الافكار السياسية الاستقلالية والتحررية.

عموما، فانه لم تكد الحرب العالمية الاولى تنتهي حتى تشكلت، في عدد من البلدان العربية، هيئات واحزاب سياسية تعتمد الفكر الاصلاحي التحديثي منهجا لها، وتتصدى لادارة شؤون الحياة السياسية والاجتماعية في بلادها (الوفد والاحرار الدستوريين في مصر، حزب الشعب والحزب الوطني في سوريا، حزب الامة والحزب الوطني وحزب التقدم في العراق...). وقد استطاعت هذه الهيئات ان تكتسب شعبية لا بأس بها في بلادها وبخاصة في مصر وسوريا، وهي الشعبية التي تراجعت بعد ذلك حتى تحول نفوذها الى مجرد نفوذ هامشي او انتهى على الاطلاق.

وبطبيعة الحال، فان هذا التراجع الشديد في نفوذ الاحزاب والهيئات الاصلاحية يرجع الى عوامل كثيرة داخلية وخارجية، الا ان ما يهمنا هو ابراز الدور الذي لعبته المواجهة العربية ــ الصهيونية في هذا الصدد.

بداية، لقد تلقت هذه النظم ضربة قاصمة بضياع فلسطين في ظل فترة سيادتها، ثم جاءت النكبة لتنهي كل نفوذ او شعبية للنظم التي عاصرتها، وبخاصة تلك التي شاركت في المواجهة العربية ــ الصهيونية الاولى. ذلك انها فضحت حدود فعالية تلك النظم وامكاناتها وحجم الفساد الذي تعاني منه. وليس مصادفة، على سبيل المثال، ان يتهم كل من نظامي الحكم في مصر وسوريا، عقب النكبة، باتهامات متشابهة تدور حول الفساد والتجارة بالجيش. فقد اشارت اصابع الاتهام، في قضية الاسلحة الفاسدة، في مصر الى مجموعة من رؤوس النظام، كما اعتبر الضباط السوريون ان الساسة مسؤولون عن ارواح الشهداء، ولاكت الالسن سمعة المسؤولين في النظام واتهمتهم بالتآمر على فلسطين وبيعها. وبخاصة بعد ما اشيع من انباء عن وجود سرقات في القوات المسلحة وما شابه من فضائح.

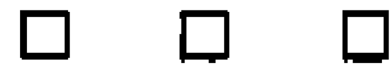
بعبارة واحدة يمكن القول ان المواجهة العربية ــ الصهيونية، والنكبة في هذا الاطار، تعد من اهم العوامل التي انهت عهد الاصلاحية التحديثية في العالم العربي.

وهذا الامر، في حد ذاته، القى بدوره بتبعات عديدة على مجمل التطور الاجتماعي

والسياسي في العالم العربي بعد ذلك. ويهمنا بصفة خاصة ان نشير الى مسألتين هامتين هما:

اولا: لا شك ان فشل التيار، على هذا النحو، يعد احد العوامل الهامة لبروز ظاهرة حكم العسكريين في العالم العربي بعد ذلك، بكل ما جرته هذه الظاهرة من مصائب على شعوب المنطقة من زوايا عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها.

ثانيا: ان الفكر الاصلاحي التحديثي قد طرد من الساحة قبل ان يكمل مهمته؛ الامر الذي خلف مشاكل. ويكفي ان المجتمع العربي اليوم، وبعد عدة عقود من التخلي عن الفكر الاصلاحي التحديثي يعود ليواجه مشكلات افتقاره الى عديد من القيم التي تنتسب اليه والتي هي ضرورة لتجاوز الفكر الاصلاحي التحديثي في اتجاه اكثر رقيا. وليس انتشار الطائفية والغيبية واللامبالاة الا نتيجة لغياب العقلانية والعلمانية وعدم الايمان بقيمة الانسان كفرد، التي تعد جميعها قيما تنتمي في الاساس الى قيم التيار الاصلاحي التحديثي[11].



نود ان نؤكد مرة ثانية، على ان هذه التيارات الفكرية والثقافية الثلاثة ليست في الحقيقة سوى ما نعتقد انه يمثل التيارات الرئيسية في الفكر العربي، وتظل الدراسة قاصرة في النهاية عن معالجة وضع التيارات العديدة الأخرى، ومدى تأثرها بالظاهرة الصهيونية.

ويمكن القول، في النهاية، ان الظاهرة الصهيونية، بجوانبها التي عرضنا لها، قد تركت اثارها العديدة على نحو ما اوضحنا على هذه التيارات الفكرية، سواء من حيث طبيعة تطورها ام من حيث حتى مضمون فكرها واتجاهه ام من حيث الثقل الذي تمثله هذه التيارات على الساحة الثقافية والفكرية العربية والسياسية ايضا.

ويمكن القول: ان اخطر ما تثيره هذه المسألة من قضايا تتمثل في ما يلي: رغم وعي هذه التيارات بحقيقة الظاهرة الصهيونية وابعاد خطورتها على المنطقة من زوايا ومنطلقات مختلفة، ورغم ما مثلته هذه التيارات من ثقل فكري وسياسي في بعض الاحيان في المنطقة، الا انها عجزت، بشكل عام، عن صياغة رؤى واضحة للتصدي للخطر العربي في مجموعه. وهذه قضية تحتاج، بحد ذاتها، الى دراسة مستقلة لتبين الاسباب المفسرة لها.

---

(١) في تفصيل ذلك، يمكن مراجعة: د. غسان العطية، «الصهيونية حل استعماري وعنصري للمسألة اليهودية»، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، (بغداد)، المجلد الاول، العدد الثاني، نيسان (ابريل) ١٩٧٢، ص ١٣ وما بعدها.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٣١: د. عبد الوهاب الكيالي، **المطامع الصهيونية التوسعية**، (سلسلة دراسات فلسطينية)، العدد الثالث، بيروت: مركز الابحاث في م. ت. ف.، تموز (يوليو)، ١٩٦٦؛ د. اسعد رزوق، **الصهيونية وحقوق الانسان العربي** (٢) (دراسات فلسطينية) العدد ٤٨، بيروت، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨.

(٣) للوقوف على هذه الاقوال وغيرها، يمكن مراجعة: د. غسان العطية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠ ـ ٤٢.

(٤) اسحاق دويتشر، **دراسات في المسألة اليهودية**، (ترجمة مصطفى الحسيني) بيروت:

دار **الحقيقة**، ص ١٥.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية، يمكن مراجعة: السيد زهرة، **الجوانب الثقافية والحضارية للتوازن في شرق المتوسط** (بحث مقدم لندوة «التوازن السياسي في منطقة شرق البحر المتوسط ـ المحددات والافاق»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١.

(٦) د. محمد جابر الانصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠** (عالم المعرفة) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، ص ٧ و ٨.

(٧) السيد زهرة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨ و ٩.

(٨) ز.ل. ليفين، **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر** (ترجمة بشير السباعي)، بيروت: دار ابن خلدون، الطبعة الاولى ١٩٧٨، ص ١٦٥.

(٩) لتفصيل ذلك، يمكن مراجعة: السيد ياسين، «**الشخصية العربية: النسق الرئيسي والانساق الفرعية (ملاحظات اولية)**»، **المستقبل العربي** (بيروت)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الثالث، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨، ص ١٤٤ ـ ١٥٥.

(١٠) ز.ل. ليفين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٠.

(١١) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، يمكن مراجعة: د. طيب تيزيني، **حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث. الوطن العربي نموذجا**، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٨، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٤؛ السيد زهرة، **الحرية في العالم العربي وأزمة الولاء للوطن**، قضايا عربية (بيروت) نيسان (ابريل) ١٩٨١.

«التطبيع» في التصور الأميركي والاسرائيلي والمصري

إبراهيم نوار

«**التسوية عبر وسيط**» تلك هي القاعدة التي يتم على أساسها إعادة بناء هيكل العلاقات الاقليمية في المشرق العربي بالتطبيق على حالة الصراع العربي ــ الاسرائيلي. وإن لم تكن «التسوية عبر وسيط» قاعدة جديدة تماماً على **الدبلوماسية الأميركية**، إلا أنها في حالة **الصراع العربي ــ الاسرائيلي** ارتكزت على ثلاثة محاور أساسية:

الأول: أن أي حل للصراع داخل المنطقة ينبغي ألا يفرض عليها من الخارج، وأنما تصنعه دول الصراع الرئيسية ومن ثم فانه بمقدار ما تمتلك قوى الصراع من أدوات للضغط والتأثير على المستوى الإقليمي الكلي، المباشر وغير المباشر، بمقدار ما تحقق مصالحها في هذا الحل المنشود.

الثاني: أن الإدارة الأميركية تعتقد أن أحد عوامل إستمرار الصراع، يتمثل في عدم قدرة الأطراف المتصارعة على الإلتقاء والحوار لأسباب فكرية وعملية. وأن الفجوة الناتجة عن ذلك يمكن تضييقها بواسطة «أطراف وسيطة» و«أفكار وسيطة» تخلق بذاتها جسراً لإمكانية الإلتقاء والحوار بين الأطراف المتصارعة.

الثالث: أن الولايات المتحدة قد غدت مؤهلة، عملياً بفضل صداقتها المشتركة مع إسرائيل ودولة المواجهة الكبرى (مصر)، لأن تقوم بدور «الوسيط»في تسوية سياسية للصراع العربي ــ الإسرائيلي بدءاً من مصر. وأن صداقة الولايات المتحدة لعدد من الأنظمة العربية، يمكن أن تساهم، إلى حد كبير، في إنجاح الدور الأميركي لتحقيق أهدافه الاستراتيجية.

و«التسوية عبر وسيط»، هنا، لا تقتصر فقط على البدء من مراحل فك الإشتباك بين القوات، مروراً باتفاقيتي كامب ديفيد، وصولاً إلى توقيع معاهدة للصلح بين مصر وإسرائيل، وإنما تشمل (أي التسوية) كافة مراحل إعادة بناء العلاقات الإقليمية، ومن ضمنها ما يصطلح على تسميته «تطبيع» العلاقات بين مصر وإسرائيل. وينظر إلى تطبيع العلاقاتّ بين مصر وإسرائيل على أنه عملية مستمرة تحكمها قواعد وإجراءات متميزة

تخضع دائماً أو سنوياً لإعادة التفاوض؛ لكنها فوق ذلك كله محكومة بقوة المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية، التي أنشأت مفهوماً للعلاقات بين الدولتين يفوق العلاقات العادية، والتي تتضمن أحكاماً يرتبط معظمها بالتطبيع، باعتبار أن «السلام» بين البلدين ليس مجرد إنهاء لحالة الحرب.

علاقات غير طبيعية:

نود قبل الدخول في تفصيلات عن التصورات المتعلقة بالتطبيع بين شركاء كامب ديفيد، أن نضع بعض الملاحظات حول طبيعة العلاقات المنصوص عليها بين كل من مصر وإسرائيل:

□ لقد نشأت هذه العلاقات نشأة غير طبيعية، بدليل أنها أقرت بقوة إحتلال الأرض، وارتبطت بانتقاص السيادة الوطنية للدولة؛ مما ينفي عنها صفة أن تكون علاقات طبيعية أو عادية. أنها بسبب طبيعة النشأة علاقة خضوع لسيطرة إقليمية، فرضها المنتصر بشروطه.

□ العلاقات بين مصر وإسرائيل ليست علاقات عادية أيضاً، لأن قطعها يعني إعلان حالة الحرب بين الدولتين؛ إذ أن هذه العلاقات جاءت كمظهر من مظاهر الانهاء لحالة الحرب والبدء بعلاقات جديدة. وهذا ما نص عليه بوضوح في وثائق كامب ديفيد ووثائق معاهدة واشنطن.

□ العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية بطبيعتها ضد مصالح طرف أو أطراف أخرى، هي عربية على وجه الخصوص. ولما كانت العلاقات العادية تعد من صميم أعمال السيادة بين دولتين، بشكل لا تكون موجهة فيه ضد مصالح أطراف أخرى، فالعلاقات المصرية الإسرائيلية من هذه الزاوية علاقات غير عادية.

□ إضافة لذلك فان هذه العلاقات تمت خارج إطار الشرعية الدولية وبعيداً عنها، وذلك بضمان من دولة عظمى هي الولايات المتحدة الأميركية. ولم تكن هذه العلاقات، بحال من الأحوال، علاقات إعتراف عادية في إطار الشرعية الدولية.

إن الحديث عن «تطبيع» للعلاقات بين مصر وإسرائيل، هو قول مخالف للحقيقة والواقع. فهو ليس إعادة لعلاقات كانت قائمة وليس بناء لعلاقات عادية تتم على أساس متكافىء. إننا إذن أمام سابقة في تاريخ العلاقات؛ ولذلك لم يكن غريباً أن تُحشد جهودُ العديد من الهيئات والمؤسسات البحثية لتقديم المشورة بشأن هذه العلاقات ومستقبلها.

١ ــ التصور الأميركي:

قبل عام من توقيع المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية، عهدت وكالة التنمية الدولية الأميركية (A.I.D) إلى ثماني عشرة مؤسسة ووكالة علمية، حكومية أو خاصة، تعمل في مجالات مختلفة، بإجراء دراسات وأبحاث هدفها التوصل إلى تحديد دقيق لامكانيات التعاون في الشرق الأوسط ومجالاته. وقبل توقيع المعاهدة بنحو شهر واحد، صدر تقرير الوكالة المذكورة عن التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط. وأصبح هذا التقرير المكون من تسعة فصول مكثفة دليلاً للعمل، فيما بعد، اهتدت به الحكومة الأميركية والهيئات

الأخرى العاملة في حقل تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل.

وتمثلت الأفكار الأساسية التي قام عليها التقرير بما يلي:

١ ــ أن آفاق التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ترتكز، حالياً، على التطورات الإيجابية في العلاقات بين مصر وإسرائيل.

٢ ــ أن الدور الأميركي سيكون دوراً حاسماً في مجال التعاون الإقليمي، ذلك أنه سيكون على الأميركيين أن يلعبوا دور «الوسيط» أو أن يكونوا بمثابة «الجسر» الذي يربط بين «أعداء سابقين».

٣ ــ أن موضوع التعاون الإقليمي سوف يرتكز على مجالات خلق إستفادة أفضل من الموارد المشتركة، وإيجاد حلول أفضل للمشاكل المشتركة؛ هنا تحديداً ستكون فوائد ومزايا التعاون الإقليمي.

٤ ــ تقوم فكرة التعاون الإقليمي المقترحة في التقرير على أساس نفي (النظام الإقليمي العربي) وإيجاد نظام مغاير (شرق أوسطي) يضم بعض الدول العربية إلى جانب إسرائيل ــ خصوصاً مصر والأردن وسوريا ولبنان ــ، على أن يتم جذب الدول العربية الأخرى إلى نظم إقليمية فرعية جديدة، كاقامة نظام إقليمي لدول الخليج ونظام إقليمي آخر لدول شمال أفريقيا... وهكذا.

٥ ــ على هذا الأساس فإن التقرير يطالب بضرورة أن تكون هناك مؤسسات جديدة للتعاون الإقليمي تسمح باستيعاب إسرائيل وبانخراطها في النظام الإقليمي للشرق الأوسط. وهذا ما يطرح بصراحة ضرورة تجاوز مؤسسات جامعة الدول العربية.

٦ ــ وإلى جانب أهمية قيام مؤسسات جديدة للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، فإن كافة الهيئات التي اشتركت في إعداد تقرير الـ(A.I.D) تؤكد على أهمية دور الأكاديميين ورجال الأعمال في البدء بالتعاون الإقليمي وتطويره، خصوصاً في الأجل القصير.

٧ ــ يميز التقرير بين مجالات التعاون وآفاقه على المستويين القصير والبعيد، ويخلص إلى استنتاج مفاده أن التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا سوف يكون أهم ميادين التعاون الإقليمي في الأجل القصير.

٨ ــ يرى التقرير أن أحد القيود المؤثرة على التعاون الإقليمي الشرق أوسطي يتمثل في جهل الأطراف بعضها بالبعض الآخر (المقصود العرب واسرائيل)؛ ولذا فإن بدء المعاملات بالتعرف وتحقيق إدراك أعمق ومتبادل بين الأطراف سوف يخلق إمكانيات أفضل للتعاون الإقليمي الشرق أوسطي في الأجل البعيد.

٩ ــ ومن البديهي أن التقرير يفترض، لقيام ونمو علاقات التعاون الإقليمي الشرق أوسطي، فرضية أساسية تتمثل في السلام واستقرارالعلاقات في المنطقة.

١٠ ــ والتقرير بوجه العموم يتناول آفاق التعاون بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان والسعودية والأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكنه مع ذلك يركز، بشكل خاص، على دراسة آفاق التعاون المصري ــ الإسرائيلي وإمكانياته، باعتباره مدخلاً هاماً وأساساً قوياً لخلق وتطوير علاقات تعاون إقليمي بين إسرائيل والدول العربية المجاورة.

إمكانيات التعاون الإقليمي

يطرح تقرير وكالة التنمية الأميركية مجالات واسعة للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، ترتكز على وجود موارد مشتركة لأكثر من دولة، مثل البحر الميت وخليج العقبة ونهر الأردن وشرقي البحر المتوسط وسيناء، بكل ما تحمل هذه الموارد من إمكانيات متعددة الجوانب للتنمية، كما يلاحظ التقرير إمكانيات هائلة للتعاون الإقليمي تنبع من حقيقة وجود العديد من المشكلات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل مشكلات الصحاري، نقص المياه، المعادن، إيجاد مصادر بديلة للطاقة، الأرصاد الجوية، الزراعة المائية والاستشعار عن بعد. وجميع هذه الموارد والمشكلات المشتركة تمثل ميادين فسيحة يمكن للتعاون الإقليمي فيها، على المستوى الثنائي أو الجماعي، أن يتسع إلى مدى بعيد، كما أن التعاون الإقليمي يتركز في هذه المجالات عن طريق قنوات التعاون العلمي والتكنولوجي (حيث تتمتع إسرائيل هنا بمزايا نسبية بالقياس للدول العربية).

ويمر التعاون العلمي والتكنولوجي بمرحلتين، يتم في أولاها خلق الجسور الأولى (لجان مشتركة، استطلاعات، بيوت دعاية...)؛ وفي المرحلة الثانية يكون كل طرف قد اتضح للآخر وتم التعارف، وهنا يجب على الولايات المتحدة أن تلعب دوراً هاماً في المرحلة الأولى، باعتبار أن لها نشاطاً ومعاملات رئيسية مع كل من مصر وإسرائيل. وتطرح الخزانة الأميركية ثلاثة خيارات: **الأول**: أن يقود البنك الدولي مجموعات استشارية في المنطقة؛ **الثاني**: تكوين هيئة تنمية إقليمية؛ **الثالث**: إقامة بنك تنمية للشرق الأوسط.

العوامل المساعدة للدور الأميركي: (١) دور الجامعات الأميركية في الخارج وفي المنطقة؛ (٢) دور الشركات الأميركية الخاصة.

هذه العوامل يمكن أن تخدم كجسور بين العرب والاسرائيليين، في ما يتعلق، مثلاً، بالمشروعات المشتركة، على أن الأولوية ينبغي أن تتقرر على أساس «المنافع السياسية» التي سيتم الحصول عليها.

□ هناك إقتراح لإنشاء معاهد علمية مشتركة أو مشروعات علمية مشتركة في الأجلين المتوسط والبعيد.

□ في الأجل القصير يقترح تقرير وكالة التنمية الدولية إقامة روابط فيما بين المؤسسات العلمية والجامعات والمعاهد القائمة فعلاً وتنمية البحوث المشتركة. [مثلاً مركز شيلواح ومركز دراسات الاهرام]!

□ من العوامل المشجعة على التعاون العلمي والتكنولوجي وزيادة الروابط بين المنظمات العلمية انخفاض التكاليف، بحيث ان «منحة قدرها مئات قليلة من الجنيهات تكفي لأن يزور استاذ إسرائيلي القاهرة...». وانخفاض التكاليف ينطبق أيضاً على الأبحاث المشتركة التي تتكلف «عدة ملايين من الدولارات»!

□ أفضل احتمالات التعاون المباشر تندرج تحت عنوان البحوث وتبادل المعلومات.

الصحة: على أن التعاون العلمي والتكنولوجي يمتد إلى مجالات الصحة [البحوث الطبية ونظم المعلومات والتدريب والخدمات الطبية] وتسوق الـ(A.I.D) البرهان على أهمية

الدور الأميركي، فتشير إلى أن كلا من معهد وايزمان في اسرائيل، ومركز أبحاث طب الأمراض المعدية في القاهرة يعملان في برامج بحوث تمول جزئياً عن طريق الحكومة الأميركية ومؤسسة روكفلر في إطار برنامج أميركي. كما أن المعهد العالي الصحي في الاسكندرية يعمل بالتعاون مع الوكالة الأميركية لحماية البيئة. وترى الدراسة أن هذه المشاركه ،مكن أن تنمو وتتسع بانضمام شريك ثالث إليها، هو إسرائيل.

الزراعة: التعاون في: ١ ــ توفير الخدمات التكنولوجية في مشروعات التنمية؛ ٢ ــ تبادل المعلومات؛ ٣ ــ تخطيط مشروعات التنمية الجديدة؛ ٤ ــ أستزراع الأراضي الصحراوية؛ ٥ ــ أبحاث المياه الجوفية؛ ٦ ــ الزراعة المائية؛ ٧ ــ نظم الري الحديثة؛ ٨ ــ تخطيط الزراعة.

ينبغي أن تكون سيناء نقطة بداية باعتبارها منطقة مصالح مشتركة بين مصر وإسرائيل [بمساهمة الولايات المتحدة]. يساعد على ذلك ما لإسرائيل من خبرة سابقة ونتائج الأبحاث التي أجرتها في سيناء خلال فترة احتلالها لها.

العلوم البحرية: التعاون في ١ ــ الأبحاث في مجال استكشاف الثروات، وخصائص قاع البحر، وتأثيرات التلوث؛ ٢ ــ الصيد؛ ٣ ــ الزراعة البحرية. (مناطق التعاون خليج العقبة، خليج السويس، البحر الأحمر، شرق البحر المتوسط).

الأرصاد الجوية: هو أحد الميادين الجديدة والهامة، الذي تتسع دائرة التعاون فيه إلى حدود بعيدة: ١ ــ تطوير محطات الأرصاد القائمة وربطها بعضها بالبعض؛ ٢ ــ هناك إقتراح بانشاء محطة للتحذير من التلوث في منطقة دير «القديسة كاترين»؛ ٣ ــ تبادل خرائط الطقس والتنبؤ الجوي.

التعليم: ١ ــ تطوير تدريب المعلمين في مجالات العلوم والرياضيات؛ ٢ ــ محو الأمية وتعليم الكبار؛ ٣ ــ التعليم الثانوي الشامل؛ ٤ ــ التعليم الفني التكنولوجي واللغات؛ ٥ ــ إعداد المواد التعليمية فيما يتعلق بتاريخ الشرق الأوسط ومشكلاته؛ ٦ ــ تبادل وفود الطلاب والمدرسين.

من العوامل المساعدة للدور الأميركي برنامج فولبرايت، والجامعة الأميركية في القاهرة التي يمكن أن تقوم بدور هام في مجال تبادل الطلاب والأساتذة. ومن المشروعات المقدمة أ ــ **في إسرائيل**: معهد لدراسة اللغة والثقافة العربية في القدس تديره مصر بواسطة أساتذة مصريين.

وفي مصر: معهد لدراسة اللغة والثقافة العبرية، تقيمه إسرائيل وتديره بواسطة أساتذة إسرائيليين؛ ب ــ إنشاء جامعة في سيناء؛ ج ــ إنشاء جامعة في غزة تكون أقرب لإسرائيل منها إلى مصر.

النقل: خلق نظم مواصلات إقليمية عن طريق ربط خطوط المواصلات القومية بما يساعد على تعزيز التبادل والتجارة والسياحة: ١ ــ مد خطوط قطارات سيناء من السويس إلى إيلات؛ ٢ ــ ربط شمال سيناء بإسرائيل عن طريق قطاع غزة؛ ٣ ــ مد الطريق بين إيلات والعقبة وتوسيعه ووصله بطرق مواصلات لربط القدس وعمان عبر الضفة الغربية؛

٤ ــ إنشاء خط حديدي يمتد من البحر الميت إلى العقبة / إيلات.

سيناء هي جسر التعاون الأول بالنسبة للمواصلات. ويمكن الإستفادة من الطرق العسكرية التي أقامها الإسرائيليون خلال فترة الاحتلال، وذلك عبر تحسينها لتكون صالحة للخدمة المدنية. ٥ ــ التعاون في مجال دراسات بناء الطرق ومشكلات الطرق الصحراوية. ٦ ــ التعاون في مجال الطيران والنقل الجوي. والبدء بمشروعات تربط بين مصر وإسرائيل.

الإتصــالات: يتطلب إتمام السلام إقامة شبكة إتصالات لخدمة طلب متزايد وواسع بالمعنى الاقتصادي؛ حيث سيتسع نطاق التبادل والتجارة والثقافة والمعاملات والسياحة وغيرها. بالاضافة إلى أهمية دور رجال الأعمال. وتقترح الدراسة إقامة سبعة مشروعات في مجال الإتصالات، ثلاثة منها لربط الدول في المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر، والأربعة الأخرى لتحسين وتطوير النظام الإقليمي عن طريق توفير ارتباط مباشر (تبلغ تكاليفها نحو ٤٠ مليون دولار)، أهمها:

١ ــ ربط مصر وإسرائيل عبر سيناء بشبكة اتصالات؛ ٢ ــ شبكة إتصالات إقليمية في العقبة؛ للربط بين الأردن، السعودية، إسرائيل، ومصر؛ ٣ ــ خط لربط دمشق، حيفا، عمان وبيروت.

المياه العذبة: المياه هي مفتاح التنمية في الشرق الأوسط. هذا ما تقوله الدراسة التي تقترح عدداً من مجالات التعاون: ١ ــ البحث عن المياه الجوفية في سيناء؛ ٢ ــ احتمال بيع مياه النيل إلى إسرائيل (لكنها محدودة في الكمية، ومحدودة من حيث الزمن حيث ستحتاج مصر إلى كل المياه التي تأتيها لأغراض التنمية)؛ ٣ ــ نظم الري الحديثة (مساعدات، تكنولوجيا، تدريب)؛ ٤ ــ تحلية المياه.

الطاقة: ١ ــ التعاون مع سوريا ولبنان والأردن في مجال إستغلال المساقط المائية؛ ٢ ــ التعاون في مجال استغلال الغازالطبيعي مع السعودية ومصر؛ ٣ ــ التعاون في مجال استحداث مصادر جديدة للطاقة خصوصاً الطاقة الشمسية [نقل تكنولوجيا بناء مشروعات، التدريب، الهندسة، التسويق، أساليب الإنتاج، الجدوى الإقتصادية والتمويل الملائم...].

الصناعة: هناك احتمال محدود لإقامة مشروعات صناعية مشتركة بين إسرائيل وجيرانها في الأجل القصير. ويجب أولاً تنمية الموارد المشتركة وحل مشاكلها. وبعد ذلك ينبغي التركيز على المعاملات التجارية لفتح الأسواق الأقليمية للسلع والمواد الخام. ويمكن بعد ذلك إقامة مشروعات مشتركة، كما يمكن للمنطقة أن تتخصص في إنتاج المنسوجات والأسمدة والأسمنت والزجاج والجلود، على أساس الانتاج للتصدير.

السيــاحــة: التعاون في مجال الدعاية والرحلات المشتركة.

إن التعاون الإقليمي يبدأ أولاً بخلق البنية التحتية الضرورية لكي يقوم عليها هذا التعاون. ومن ثم فإن التركيز في البداية، من وجهة نظر ال (A.I.D)، ينبغي أن يكون في مجالات التعاون العلمي والتكنولوجي والمواصلات والإتصالات وكل ما يتعلق بالبنية

التحتية، أما المجالات السلعية فإنها تقترب أكثر من الأجل المتوسط والطويل.

ويمثل ذلك التصور الأميركي المتكامل الذي قدمته وكالة التنمية الأميركية إطاراً واسعاً للجهود المبذولة حالياً، في مجال تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل. وتلعب الوكالة في هذه الجهود ــ بصفتها مؤسسة دولية ــ دوراً هاماً عن طريق إعداد الدراسات وتنظيم البرامج للعلاقات بين الدولتين.

وتجدر، هنا، الاشارة إلى أن الجانب الإسرائيلي قد أسهم بطريقة غير مباشرة في صياغة هذه الرؤية الأميركية؛ حيث أن هناك مشروعات إسرائيلية سابقة، طُرحت منذ زمن طويل، مثل مشروعات المياه والسياحة وما إلى ذلك، وردت في التصور الأميركي. وبالاضافة لذلك، فإن العديد من الشخصيات العلمية الإسرائيلية والصهيونية قد شاركت في إعداد هذا التصور. وتقوم وكالة التنمية الأميركية، حالياً، بالإشراف على برامج للدراسات تتعلق بمستقبل تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، خصوصاً في مجال الزراعة وتنمية سيناء وإعادة بنائها.

٢ ــ التصور الإسرائيلي

يدور التصور الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع مصر حول فكرة أساسية لخصها إسحق نافون، رئيس دولة إسرائيل، عندما قال «إن مقابل تنازلنا عن تلك الثروات المادية في سيناء، يجب أن يكون ترجمة معاهدة السلام إلى علاقات فعلية»*.

إن القيادة الإسرائيلية تنظر إلى تطبيع العلاقات مع مصر على أنه «ثمن الانسحاب» من سيناء،ومن هنافهي تتجه بمفهوم التطبيع إلى المضمون «التجاري» حيث يقاس التقدم فيه بمدى المكاسب المادية التي تحققها إسرائيل من خلاله من علاقاتها مع مصر. وهذا المضمون «التجاري» للتطبيع يتم تبرير ضرورته على أساس أن مجرد الإعتراف المصري بإسرائيل هو مقابل غير مادي وقابل للإلغاء، بينما العلاقات الفعلية تمحو أي شعور بالشك والارتياب في نوايا الطرف الآخر. ويلتقي هذا المفهوم مع الرؤية الإسرائيلية لطبيعة السلام؛ فالسلام لا يعني مجرد إنهاء حالة الحرب، وإنما يعني علاقات كاملة وودية، بالإضافة إلى تعاون إقليمي في مجالات التنمية المختلفة. إذن فالقيادة الإسرائيلية تنطلق من أنها «أعطت سيناء»، وعليه، يكون من حقها أن «تأخذ من مصر» ما يضمن مصالحها على المدى البعيد. ومن هذا السياق يأتي المفهوم الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع مصر.

الحاجة إلى التطبيع

على أن حاجة إسرائيل لتطبيع العلاقات مع مصر، والتي تختفي خلف المقدمة السابقة، وهي أن التطبيع ثمنٌ للإنسحاب من سيناء، ترتكز على عدد من المحاور المؤثرة في مستقبل الوجود الإسرائيلي، وهذه المحاور هي: ١ ــ الحاجة إلى توفير مزيد من الاستقرار الأمني؛ ٢ ــ الحاجة إلى خفض الإنفاق العسكري؛ ٣ ــ الحاجة إلى توسيع السوق الخارجي بالذات في المجال الإقليمي؛ ٤ ــ الحاجة إلى بناء جسور مصالح مباشرة إقليمية؛ ٥ ــ الحاجة إلى تعويض فقر الموارد.

* ذكر ذلك في مقابلة صحفية أجرتها صحيفة (هآرتس، في ١٤/١١/١٩٨٠) في أعقاب زيارته لمصر.

إن مشكلات الوجود الإسرائيلي التي أخذت تتفاقم في أواسط السبعينات، كانت تنبع من الشكوك المتزايدة حول قدرة الدولة على الإحتفاظ بسكانها من اليهود أو إجتذاب مهاجرين جدد، في ظل ارتفاع معدل النزوح عن إسرائيل، وكذلك من الشكوك المتزايدة حول قدرة الدولة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي، في وقت تزداد فيه ارتباطاتها بالخارج، وبالذات بالولايات المتحدة الأميركية، وهو ما يؤدي إلى جعل الرخاء الاقتصادي ظاهرة كاذبة، تخفي وراءها عجزاً فادحاً عن الوفاء بمتطلبات بقاء اليهود «الباحثين عن الارتقاء الطبقي في إسرائيل» والذين هاجروا إليها من أوطانهم الأصلية.

إن توفير الاستقرار الأمني على الجبهة الجنوبية، وفتح الحدود مع مصر لعبور قوافل السيارات الخاصة وانتقال الأفراد، واختفاء رائحة البارود من جو العلاقات مع المصريين، يمثل بحد ذاته عاملاً مشجعاً لبقاء الإسرائيليين ولجذب مزيد من المهاجرين الباحثين عن الارتقاء الطبقي في «أرض الميعاد». وفي الوقت نفسه فإن انخفاض الإنفاق العسكري سيؤدي إلى خفض في كل من معدل التضخم ونسبة الإعتماد على الخارج؛ مما يعني زيادة إمكانيات التوازن الإقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية في إسرائيل. وإذا كانت زيادة فرص الاستقرار الأمني وخفض الإنفاق العسكري ثمرة مباشرة لمعاهدة السلام، فإن تطبيع العلاقات مع مصر بوسعه أن يؤدي إلى تثبيت هذه الثمار وتأكيدها، وإلى جانب ذلك، يضيف تطبيع العلاقات مع مصر ميداناً فسيحاً للمعاملات الإسرائيلية في أسواق مصر، حيث سيضع ذلك الأساس الراسخ لزيادة الصادرات الإسرائيلية إلى السوق المصرية المفتوحة، بل، ربما أيضاً، إلى بعض الأسواق العربية. ويتوقع المحافظ السابق لمصرف إسرائيل أن المستهلك المصري سيفضل السلع الإسرائيلية على السلع الأوروبية*.

وتنتظر إسرائيل من النشاطات الإقتصادية التي سيتيحها تطبيع العلاقات مع مصر، الشيء الكثير؛ إذ تتوقع أن يتجاوز نشاطها مصر إلى أفريقيا وعمق العالم العربي. فعلى سبيل المثال، يدرس إتحاد شركات «تاديران» مع شركاء مصريين كيفية الاستفادة من طاقة الشمس، وكذلك تصريف بضائعه في مصر، ابتداءً من البطاريات الكهربائية إلى الثلاجات. وهناك العديد من المشروعات في هذا المجال تبدأ من إسرائيل، فمصر، وتمتد من مصر إلى شبكة من الدول الأخرى سواء العربية أو الأفريقية. ويعتقد الإسرائيليون أن المشروعات المشتركة والطويلة الأمد، هي ضمان أساسي لإرساء العلاقات بين مصر وإسرائيل على أساس إقتصادي أقوى.

ولا ينظر إلى المشروعات المشتركة من الزاوية الإقتصادية فقط وإنما يمكننا النظر إليها من الناحية الاجتماعية أيضاً. فبوسع المشروع المصري الإسرائيلي المشترك أن يخلق أساساً لمصالح مشتركة بين أفراد أو جماعات في كل من الدولتين، ومن ثم فإن هؤلاء الأفراد يشكلون في المستقبل قوة إجتماعية تساند العلاقات مع إسرائيل، وتقف في مواجهة أية محاولة للإخلال بمصالحها التي استقرت. فـ«المشروع المشترك»، إذن، يمكن

---

* راجع: «**المجتمع الاسرائيلي. التصورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**»، مركز الدراسات، **الاهرام**، ١٩٨٠، ص٦٦.

أن يتخذ كوسيلة لدمج المصالح الاقتصادية ــ الاجتماعية لصالح سياسة معينة، بحيث يمكن توسيع هذه القاعدة بتوسيع المشروع المشترك، كما يمكن حماية المشروع المشترك بواسطة الفعالية الاجتماعية ــ السياسية لقاعدته الاجتماعية.

إن وصول إسرائيل إلى السوق العربية يرتبط برغبتها في تعويض نقص بعض مواردها، عن طريق نقل تلك الموارد المتوفرة نسبياً في مصر إليها، ومن أهم هذه الموارد المياه والبترول*. وقد استطاعت إسرائيل، فعلاً أن تحصل على البترول، طبقاً لاتفاق تجاري؛ أما المياه فما زالت قضية معلقة حتى الآن، ربما يمكن حلها، بعد أن تعبر ترعة السلام أسفل قناة السويس إلى سيناء، حيث ستصل المياه إلى مقربة من أراضي النقب وغزة.

عناصر التصور الإسرائيلي

ينطوي التصور الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع مصر على: ١ ــ **هدف أساسي**: يتمثل في ضرورة بناء علاقات فعلية وقوية مع مصر تثبيتاً للسلام؛ وهذه العلاقات الفعلية ينبغي ان تكون بعيدة عن أية قيود، وأن يكون غرضها بناء قاعدة للمصالح المشتركة مع المصريين، بما يضمن بقاء السلام.

٢ ــ **وسيلة أساسية**: تتمثل في الحصول على كافة المميزات التفضيلية الممكنة في إطار ربط الإنسحاب الإسرائيلي النهائي بإجراءات تطبيع العلاقات من جانب مصر. وترفض إسرائيل «أن يكون السلام رسمياً وبارداً»، على حد تعبير نافون. وفي هذا الإطار استطاعت إسرائيل أن تحصل على تفضيلات سياحية في «سانت كاترين»، وعلى تفضيلات تجارية بشأن البترول المصري في سيناء، وكذلك استطاعت الحصول على تفضيلات بشأن رحلات طيران شركة العال الإسرائيلية إلى القاهرة.

٣ ــ **المجالات الحيوية**: من وجهة نظر اسرائيل فإن سيناء تمثل جسر المصالح المشتركة في بناء العلاقات مع مصر، لكن إسرائيل لم تستطع الحصول على شيء في سيناء أثناء مفاوضات التطبيع، سوى بترول علما، وما تزال مطالبها في سيناء معلقة، ويمكن القول بأن المجالات الحيوية الآن تتمثل في الدخول إلى الزراعة المصرية بمجموعة من أساليب الإنتاج والإرشاد الحديثة، لتطوير هذا القطاع المصري المريض الذي تتوفر في مصر الإمكانيات الكفيلة لتطويره. لكن هذه الإمكانيات تواجهها عراقيل الجمود الإداري والفني؛ ثم تأتي التجارة في المرتبة التالية، حيث تصدر إسرائيل إلى مصر المنتجات الزراعية والصناعية على حد سواء، وتستورد منها بعض المحاصيل الزراعية والغزل والبترول. بعد ذلك تأتي السياحة من إسرائيل أو عبرها إلى مصر نتيجة لما يحققه ذلك من دخل لإسرائيل ورواج لشركات الطيران والسياحة الإسرائيلية. وفي النهاية تأتي الإستثمارات في البنية الأساسية والمرافق الإقليمية من طرق ومطارات وموانىء... الخ؛

---

* يمكن الرجوع إلى مطبوعات مركز الدراسات التالية:
ــ اتجاهات الصحافة الإسرائيلية (الكتاب الثاني).
ــ المجتمع الإسرائيلي والتصورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حيث لا تزال هذه الاستثمارات في بدايتها.

وعلى ذلك، يمكن تلخيص المفهوم الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع مصر بالآتي:

(١) المقدمة الأولى يقوم عليها المفهوم الإسرائيلي للتطبيع بأنه ثمن الانسحاب من سيناء وإعادتها لمصر.

(٢) أن التطبيع مطلب إسرائيلي يعكس احتياجاً موضوعياً لتطور المجتمع الإسرائيلي؛ ذلك المجتمع الذي يعاني من الأزمة الاقتصادية وضيق السوق الداخلي وارتفاع معدلات النزوح منه، والذي ترتفع بالنسبة إليه بالتالي قيمة السوق الإقليمي والعلاقات الإقليمية المتنوعة.

(٣) أن الهدف الأساسي للتطبيع هو بناء علاقات وروابط مع مصر، تتمكن من تثبيت السلام وخلق قاعدة من المصالح المشتركة التي تحميها قاعدة إجتماعية محددة تقوم بحماية السلام وتأمينه.

(٤) أن الوسيلة الرئيسية للتطبيع هي ربط الإنسحاب من سيناء بالتقدم إلى أقصى مدى في العلاقات مع مصر، والحصول عن طريق ذلك على معاملة تفضيلية تتيح الإسراع بخطى تطبيع العلاقات إلى أبعد مدى ممكن.

(٥) أن مجالات التطبيع في ميدان العلاقات الإقتصادية فسيحة وواسعة، لكن الأولوية يجب أن تعطى للتركيز على قطاع الزراعة المصري، ثم التجارة والسياحة والاستثمارات المشتركة في مجالات البنية الأساسية الإقليمية.

ومن البديهي أن هذا المفهوم يلتقي مع المصالح الإسرائيلية الرئيسية في التوسع الاقتصادي الإقليمي، وزيادة معدل النمو الداخلي على أساس زيادة الطلب الخارجي، وزيادة معدل الرفاهية الاقتصادية في إسرائيل، بما يضمن الاحتفاظ بحجم السكان الحالي وزيادته عن طريق جلب المهاجرين الجدد من الخارج ومواصلة بناء المشروع الصهيوني على الأرض العربية.

٣ ـ التصور المصري

نستطيع منذ البداية ملاحظة تأثير نجاح المجهود الإسرائيلي في تضمين المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية بنوداً محددة تعالج بالتفصيل محتوى العلاقات المنشودة مع مصر. وقد أدى هذا التأثير إلى تبني المفاوض المصري لذلك المفهوم لتطبيع العلاقات والذي ينبثق عن أحكام المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية.

وعلى هذا الأساس فقد استقر الأمر بالنسبة للتطبيع من وجهة النظر المصرية الرسمية، على أنه يمثل إحدى النتائج الملزمة للمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية. وهذا الإلتزام بتطبيع العلاقات مع إسرائيل ليس ثمناً للسلام فقط، بل هو المسار الطبيعي للسلام. فالتطبيع في نهاية الأمر هو جزء من المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية(*).

وبالرغم من استقرار هذه المقدمة في المفهوم المصري، إلا أن الجدل احتدم حول

---

* راجع: هدايت عبد النبي، «حوار مع كمال حسن علي، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية». **السياسة الدولية**، العدد ٦١، ص ٢٢٧.

علاقة التطبيع بمفاوضات الحكم الذاتي. وقد بدأ هذا الجدل بأحاديث رسمية للمسؤولين، ثم في توصيات لجنة الرد على بيان الحكومة في مجلس الشعب، وذلك حينما أوصت اللجنة بأن تتدرج الحكومة في إقامة العلاقات مع إسرائيل وذلك طبقاً للتقدم في مفاوضات الحكم الذاتي وحل القضية الفلسطينية. وفي إطار هذا الجدل نفسه أعلن رئيس مجلس الشعب أن تطبيع علاقاتنا بإسرائيل رهن بتقدم مفاوضات الحكم الذاتي»*. كما كتب رئيس تحرير الأهرام؛ في الاسبوع التالي، مقالاً بعنوان «علاقة لا تنفصم بين التطبيع والحكم الذاتي»، أشار فيه إلى الارتباط بين القضيتين؛ لكن رئيس الجمهورية في رده على أحد الأسئلة الموجهة إليه في مطار أسوان بتاريخ ١٠/١/١٩٨٠ لم يقطع بأن هناك ربطاً بين الموضوعين. وأحال سائلة إلى إتفاقية كامب ديفيد قائلاً «اننا نحترم كل كلمة فيها، وليست كل كلمة فقط، ولكن أيضاً الروح التي وراءها». واستمر هذا الجدل دائراً، وهو ما أدى إلى حوار على المستوى الشعبي حول قضية تطبيع العلاقات مع مصر. وكانت محصلة هذا الحوار تتركز في ضرورة تعليق التطبيع حتى يتم حل المشكلة الفلسطينية. وقد وجدت وجهة النظر هذه تعبيراً عنها بصياغات مختلفة من الجمعية العمومية لاتحاد العمال وفي النقابات المهنية مثل المحامين والصحفيين والأطباء والزراعيين، وكذلك بين أساتذة الجامعات، وحتى في بعض أوساط القطاع الخاص المصري، فقد أعرب رئيس اللجنة المصرية ـــ الأميركية لرجال الأعمال، عن اعتقاده بأن «هذا الأمر [أي التطبيع] لا يمكن الإقدام عليه إلا بعد أن تسود العلاقات الطبيعية في المنطقة بأسرها، لا على مصر فحسب، وإنما على جميع الدول العربية، وبصفة خاصة الفلسطينيين».

مقومات الرؤية المصرية للسلام

تأتي عملية التطبيع في إطار معاهدة السلام العربية ـــ الإسرائيلية، ومن هنا فإن النظر إلى التطبيع من الزاوية الاقتصادية ينبغي أن يتم في إطار الرؤية الأوسع للأهمية الاقتصادية للسلام، وهذه الرؤية التي انتهى إليها المجلس القومي للإنتاج، تتلخص في القضايا التالية**:

أولاً: ضرورة إعداد خطط التحول من إقتصاديات الحرب إلى إقتصاديات السلام.

ثانياً: دراسة مشروع إنشاء صندوق الموارد المالية والمعونة الخارجية لمواجهة الخسائر التي تحملها الاقتصاد المصري، على أن تبدأ كافة الأجهزة والقطاعات في حصر كافة الخسائر التي تحملها الإقتصاد القومي نتيجة للحرب، وتحديد أثر ذلك على الانتاج والمرافق والخدمات؛ هذا بالترافق مع وضع خطة لإنعاش هذا الاقتصاد بما يتوفر للصندوق من موارد تخصصها الدول الصديقة التي تجاوبت مع مبادرة السلام على غرار مشروع مارشال.

ثالثاً: إعطاء أولوية خاصة لإعادة تخطيط القوى العاملة، وذلك لإعطاء هذه القوى العاملة في مختلف المستويات، قوة دفع إنتاجية تمهد لبناء مصر المستقبل في عهد السلام

* **الأهرام** ٩/١/١٩٨٠.

** **أخبار المجالس القومية المتخصصة**، السنة الثالثة، العدد الأول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨.

والرفاهية، مع مراعاة فرص التدريب والتعليم لمواجهة الإحتياجات الحقيقية لمرحلة السلام.

رابعاً: إعداد الدراسات الكاملة للمشروعات المختلفة، وفقاً للإستراتيجية الاقتصادية لمرحلة السلام، لمواجهة الاستثمارات المحلية والأجنبية المتوقع زيادتها في هذه المرحلة.

خامساً: التخطيط الاقتصادي والعمراني لشبه جزيرة سيناء، مما يلزم إجراء مسح شامل لكافة مواردها الاقتصادية والزراعية والتعدينية والبترولية، إضافة إلى تخطيطها عمرانياً من حيث الطرق والمواصلات والاسكان ونوعية المدن الجديدة، بحيث تصبح سيناء قوة جذب لقطاعات كبيرة من سكان الوادي، وعاملاً من عوامل السلام.

سادساً: دراسة تصحيح بعض أوجه الإطار الاجتماعي والاقتصادي بهدف القضاء على كافة المعوقات في الانتاج والخدمات.

وقد واصلت شعب ولجان المجالس القومية المتخصصة العمل منذ زيارة الرئيس السادات للقدس، بهدف التوصل إلى الإطار المناسب لاستراتيجية التنمية في مرحلة السلام، وأكدت نتائج العمل، بعد ذلك، أهمية التعرف على أسلوب واتجاهات التفكير في إسرائيل واحتمالات أطماعها في المنطقة، وما إلى ذلك من المعلومات التي يمكن على ضوئها التحصن تجاه ما قد نتعرض له في المستقبل.

ويلاحظ على تلك الرؤية للاقتصاد المصري في مرحلة السلام، والتي عبر عنها المجلس القومي للإنتاج بالآتي: ١ ــ انها رؤية مغرقة في التفاؤل، فيما يتعلق بتدفق المساعدات الخارجية ورأس المال الأجنبي إلى مصر بهدف «تعويض خسائر الحرب»، وبدلاً من الحديث عن تعبئة وتنمية الموارد القومية، أخذ المجلس، تحت تأثير تصريحات براقة لبعض المسؤولين في الخارج، آنذاك، يتحدث عن صندوق للموارد الأجنبية، على غرار مشروع مارشال؛ ٢ ــ أن الرؤية تعكس الحاجة الداخلية للسلام الاقتصادي من أجل إصلاح الخلل الهيكلي والعيوب المتراكمة في أجهزة الانتاج والخدمات. بمعنى أن السلام يمكن أن يكون مرحلة لالتقاط الأنفاس وإصلاح الأخطاء؛ ٣ ــ غياب أية تصورات فعلية لما يمكن أن تؤول إليه العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، وإمكانيات قيام هذه العلاقات واتجاهاتها. وربما يرجع ذلك إلى غياب المعرفة بحقائق الاقتصاد الإسرائيلي.

لكن هذه الرؤية تمثل على أية حال عينة مهمة من التفكير الرسمي بخصوص الاقتصاد في مرحلة السلام، وبالتالي تبرز أولوية الإحتياجات الداخلية في عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ فالسلام الذي يأتي بعد ٣٠ عاماً من الحروب، يعني، في المقام الأول، الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والقدرة على التنمية وزيادة الإنتاج وحل المشاكل المتراكمة*. إن إحتياجات إعادة ترميم البناء الداخلي تحتل، إذن، الأهمية الأولى بالنسبة للرؤية المصرية لاقتصاديات التطبيع، وذلك على عكس إسرائيل، التي تمثل إحتياجاتها للتوسع الخارجي الأهمية الأولى بالنسبة لاقتصاديات التطبيع. ولذا، فليس

* من حديث لوزير الدفاع إلى التلفزيون المصري، نشر الأهرام، ٢٧/١/١٩٨٠.

غريباً تركيز السلطات الإسرائيلية على مسائل السوق والتجارة والسياحة وما إلى ذلك.

التطبيع يعني علاقات عادية

ترفض مصر أي نظام تفضيلي بينها وبين إسرائيل، هذا ما صرح به الدكتور بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية*. وهو ما يعني إستبعاد العلاقات غير العادية بين الدولتين تحت مظلة تطبيع العلاقات. وقد عبر عن ذلك أيضاً الدكتور حامد السايح، وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، آنذاك، حين أعلن بأن تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل في المجالات الاقتصادية، يعني إزالة قيود المقاطعة، ولا يتضمن إقامة أية علاقات خاصة معها، كما أن التطبيع يعني بناء العلاقات بين البلدين على أساس القواعد المتعارف عليها دولياً، دون أية مزايا خاصة في المعاملات، غير مقررة لدول أخرى. وأضاف الوزير أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تتم في إطار من القوانين والتشريعات والنظم واللوائح المصرية التي تراعي أول ما تراعي حماية الأوضاع الاقتصادية الداخلية وسلامتها وأمنها في مواجهة المعاملات والعلاقات مع كافة دول العالم.

فمن وجهة النظر المصرية الرسمية يجب ألا ينطوي التطبيع على إجراءات أو معاملات تمييزية لصالح إسرائيل دون غيرها، لكن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية عاد مرة ثانية، في نهاية تصريحه، وأشار إلى مميزات في المعاملات التجارية تمنح لأفضل الأسعار وأحسن السلع والمواصفات ومقدار احترام الأطراف المتعاملة للعقود ولتنفيذها في مواعيدها المحددة. فإذا وجدت مصر أن إسرائيل تقدم ميزة في هذه النواحي بالنسبة لبعض السلع، فسيتم التعامل معها بناء على هذه الأسس. إن الطرف الذي يقدم ميزة، يتمتع من ثم بالأفضلية في التعامل. وهذه إحدى أسس العلاقات التجارية. فليس من المعقول المساواة بين عمليتين تختلف أسعارهما أو مواصفات إنتاجهما. إذن يمكن الاستنتاج أنه حتى في إطار العلاقات العادية التي ينطوي عليها المفهوم المصري للتطبيع، فإن إسرائيل يمكنها الحصول على أفضليات، طبقاً للمزايا النسبية التي تتمتع بها. ولا شك أن هناك ميزة فريدة تتمتع بها المنتجات الإسرائيلية، ألا وهي ميزة القرب الجغرافي التي تزيد من إمكانيات المنتجات الإسرائيلية من المنافسة داخل السوق المصري.

التأكيد على قدرة الاقتصاد المصري

تعتبر الاشادة بقوة الاقتصاد المصري، وضعف الاقتصاد الإسرائيلي، أحد الأبعاد الهامة للمفهوم المصري لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وذلك لنفي المخاطر المحتملة من جراء قيام علاقات اقتصادية بين مصر وإسرائيل. فالدكتور حامد السايح يرى أن التخوف من الغزو التكنولوجي الإسرائيلي لا أساس له من الصحة لأن إسرائيل تستورد التكنولوجيا من الخارج**. كما أن الفريق أول كمال حسن علي نفى ما يشاع عن

---

* **الأهرام**، ١٩٨٠/١/٥.

** من تصريح للدكتور حامد السايح، **الأهرام**، ١٩٨٠/٢/١٨.

الغزو الاقتصادي الإسرائيلي لمصر، وقال أن هذا الزعم ينبع من عدم الثقة في النفس، لأنه لا يمكن لبلد كبريطانيا أن تغزو إقتصاد مصر، رغم قوة الاقتصاد البريطاني وضعف الاقتصاد الإسرائيلي والمشاكل التي يعاني منها*. ويمضي وزير المالية المصري آنذاك د. علي لطفي فيضيف: «أننا لو أخذنا في الاعتبار حجم الاقتصاد الإسرائيلي وإمكانياته، وقارناهما بحجم الاقتصاد المصري، لتأكدنا أنه لا مجال للخوف إطلاقاً... بل أنهم هناك الخائفون، لأن أسعارنا أقل بكثير من أسعار إسرائيل»**. ويأتي هذا الدفاع عن الاقتصاد المصري كرد فعل لمواجهة مقولات التفوق الاقتصادي الإسرائيلي، الذي يمكن أن يتحول إلى سيطرة إقليمية في حالة وجود علاقات طبيعية. فالسلطات الاقتصادية المصرية ترفض هذه المقولات وترى على العكس من ذلك أن الاقتصاد المصري مؤهل لإقامة علاقات مع أية دولة في العالم، بما فيها إسرائيل دون أي خوف.

التطبيع:

مجالات مفتوحة ومجالات مغلقة

هناك بلا شك مجالات مفتوحة بقوة المعاهدة، لا تستطيع مصر أن تملك حيالها أي خيار، كالعلاقات الاقتصادية والثقافية والنقل والطيران، بالإضافة إلى ما قررته مذكرات التفاهم التي تم الاتفاق عليها في إطار اللجنة العليا للتطبيع. لكن هذه المجالات المفتوحة للعلاقات بين مصر وإسرائيل، تخضع لتقييد مصري على محورين: **الأول**: هو العزل الجغرافي لسيناء عن مجالات تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل. وقد أوضح هذا بجلاء رد الدكتور فؤاد محي الدين في جلسة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٠ على ما أثاره العضو ممتاز نصار، حيث ذكر نائب رئيس الوزراء المصري بأن مصر لن تمنح أية تسهيلات، ولن تقيم مع أية جهة أية مشروعات مشتركة يتم تنفيذها في سيناء؛ حيث أن لسيناء وضعها الخاص، كما أكد الرئيس السادات مراراً من قبل.

لقد تقدمت إسرائيل بعروض عديدة لإقامة مشروعات متنوعة في سيناء، لكن هذه العروض تم تجميدها ولم تر النور. **الثاني**: هو تأجيل التعاون الإقليمي؛ ففي رده على سؤال لصحيفة «لوس أنجلوس تايمز» الأميركية حول إمكانية إقامة مشروعات مشتركة مع الإسرائيليين أو مع الشركات اليهودية الأميركية في المدى القريب، ذكر الرئيس السادات أن التعاون الإقليمي مع إسرائيل لا يمكن أن يتحقق إلا بعد حل المشكلة الفلسطينية. وأضاف قائلاً: «لنحل المشكلة وليتحقق التعاون الإقليمي بعد ذلك»***. إن التطبيع ليس مشروطاً بحل المشكلة الفلسطينية، ولكن، على ما يبدو، فإن التعاون الإقليمي مع إسرائيل، هو الذي ينطبق عليه هذا الشرط. فالتطبيع يسير، والمشكلة الفلسطينية تتعقد أكثر.

---

* **الجمهورية**، ١٩٨٠/٢/٢٩.
** **روزاليوسف**، ١٩٨٠/٤/١٤.
*** **الجمهورية**، ١٩٨٠/٣/١٠.

عناصر المفهوم المصري للتطبيع

بإمكاننا أن نشير الآن إلى أهم عناصر المفهوم المصري لتطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل: ١ ــ ينطلق هذا المفهوم من أن تطبيع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل هو إلتزام تفرضه المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية. ٢ ــ أن العلاقات مع إسرائيل ينبغي أن تكون علاقات عادية وخالية من أية معاملة مميزة أو تفضيلية لإسرائيل بالمقارنة مع الدول الأخرى. ٣ ــ أن الحاجة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل تكمن في ضرورة إصلاح هيكل الاقتصاد الداخلي، وتحسين الأحوال الاقتصادية في مصر. ٤ ــ تطبيع العلاقات الاقتصادية يرتبط بالانسحاب الإسرائيلي، ويساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي. ٥ ــ مجالات التطبيع حددتها المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية، إلا أنه يمكن لهذه المجالات أن تتسع للمساهمة في انجاح السلام الشامل. ٦ ــ هناك وضع خاص بالنسبة لسيناء، التي يجب أن تظل بعيدة عن المصالح الإسرائيلية، وكذلك بالنسبة للتعاون الإقليمي الذي يجب أن يتأجل لحين حل القضية الفلسطينية.

المفهومان الإسرائيلي والمصري: نظرة مقارنة

قبل الدخول في تفصيلات المقارنة بين عناصر المفهومين المصري والإسرائيلي لتطبيع العلاقات الاقتصادية، يمكننا على الفور رصد ملحوظة مؤداها أن المفهوم الإسرائيلي للتطبيع يأخذ توجهاً خارجياً، بينما المفهوم المصري يأخذ توجهاً داخلياً؛ الأول يركز على أهمية التوسع الخارجي والتفاعل مع محيطه الإقليمي؛ بينما الثاني يركز على أهمية إصلاح البناء الداخلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. إن أزمة الاقتصاد الإسرائيلي الكامنة في تأثير القيود الداخلية على نموه، تجد حلها في التوسع الإقليمي عن طريق علاقات إقليمية جديدة، بينما أزمة الاقتصاد المصري التي تكمن في الاختلالات الهيكلية الإنتاجية، تجد حلها في توفير مزيد من التمويل ومزيد من الاستقرار وتعويض خسائر الحرب، وذلك من وجهة نظر واضعي السياسة الاقتصادية في الدولتين.

ومن هنا فإننا نجد المفاوض الإسرائيلي في مفاوضات التطبيع يركز على أهمية السوق المصري، وأهمية الموارد المصرية، وأهمية فتح الطرق إلى مصر. بينما لم نجد لدى المفاوض المصري تلك الرغبة في إقتحام السوق الإسرائيلية، ربما لأن المفاوض المصري ليست لديه القاعدة الإنتاجية القادرة على التوجه الخارجي.

وقد يبدو للوهلة الأولى، أن هناك تناقضاً بين المفهومين المصري والإسرائيلي لتطبيع العلاقات الاقتصادية، حيث أن المفهوم المصري يركز على زاوية، بينما المفهوم الإسرائيلي يركز على زاوية مناقضة، لكن الحقيقة أن هذا التباين يخلق تكاملاً في عملية تطبيع العلاقات ذاتها، ذلك أن التوجه الخارجي للمفهوم الإسرائيلي يجد تجسيده من التوجه الداخلي، طبقاً للمفهوم المصري، بحيث أن تكامل المفهومين، هنا، يؤديان إلى إمكان تحقق العملية. بينما لو افترضنا أن المفهومين متماثلين، لما كان للعملية أيُ تحقق، طبقاً لرغبة الطرفين. ففي حالة التماثل، طبقاً للتوجه الخارجي، سوف تصطدم عملية بناء العلاقات برغبة كل طرف في اقتحام أسواق الطرف الآخر. وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إجراءات

حماية عامة تعرقل عملية التطبيع التي تهدف إليها الأطراف. بينما لو افترضنا التماثل، طبقاً للتوجه الداخلي، لفقدت عملية التطبيع مقومات بنائها، نتيجة لإنكفاء كلا الطرفين الداخلي وإنشغال كل منهما بإعادة بناء نفسه من جديد.

لكن المشكلة التي يثيرها تناقض التوجه في المفهومين المصري والإسرائيلي لتطبيع العلاقات الاقتصادية، إنما تتمثل في الموقع من الحلقة الحاكمة في العلاقات. إذ يصعب في هذه الحالة أن تكون العلاقات متكافئة خصوصاً في ظل حركة طرفين أحدهما أعد نفسه للتقدم صوب الخارج، بينما الآخر أعد نفسه لتلقي المعونة من الخارج. هنا تبرز إمكانيات السيطرة الإقليمية من جانب الاقتصاد المتحرك صوب التوسع الخارجي؛ خصوصاً وأن منتجات هذا الاقتصاد المتحرك تتمتع بمزايا نسبية عديدة في مواجهة المنتجات العالمية الأخرى. ويبقى أن نقول في نهاية الأمر، أن تلك هي الترجمة الفعلية لكون التطبيع يمثل «رغبة» بالنسبة لإسرائيل، بينما يمثل «إلتزاماً» بالنسبة لمصر.

تطور الصياغة الرسمية للتطبيع

بدأت عملية بناء علاقات جديدة بين مصر وإسرائيل بزيارة الرئيس السادات لإسرائيل في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧؛ حيث طرح الرئيس، آنذاك، برنامجاً لبناء سلام في المنطقة على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢، القاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة مقابل حصولها على الإعتراف العربي، وحل المشكلة الفلسطينية عبر منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وضمان وضع متميز للأماكن المقدسة في القدس.

وكان الرد الإسرائيلي على تلك النقاط هو إثارة الحق التاريخي الإسطوري لليهود في «أرض الميعاد»، والتمسك بالانسحاب على مراحل وبمبدأ عدم الانسحاب من كل الأرض العربية المحتلة، وعدم الإعتراف بالشعب الفلسطيني، والاصرار على بقاء القدس بكاملها عاصمة أبدية لإسرائيل. على أن ما يستلفت الإنتباه في كل الكلمات التي ألقاها رئيس الوزراء وكبار المسؤولين الإسرائيليين في جلسة الكنيست، خلال زيارة السادات للقدس، هو الحديث عن «ماهية السلام» الذي تريده إسرائيل وما يتضمنه، وحدود العلاقات الطبيعية ومظاهرها من إعتراف دبلوماسي وعلاقات إقتصادية وحدود مفتوحة*.

إن الحديث عن «ماهية السلام» في تلك الكلمات، كان يتجاوز كل الأحلام الإسرائيلية السابقة التي كانت تبحث فقط عن إعتراف عربي بشرعيتها داخل المنطقة، ويضع هذا الحديث عن «ماهية السلام» شرطاً جديداً لقبول إسرائيل بالإعتراف المصري: فليس السلام هو إنهاء حالة الحرب والإعتراف العربي بإسرائيل، ولكن السلام يعني علاقات ترسم حدودها إسرائيل، حتى لو كانت هذه الحدود المرسومة تجاوز تلك المعاير الدولية للعلاقات الطبيعية أو العادية داخل المجتمع العالمي.

لقد استطاعت إسرائيل أن تفرض على المفاوضات المصرية ــ الاسرائيلية، التالية لزيارة السادات لإسرائيل، قضية جوهرية جديدة تتفق ومصالحها وإدراكها للتسوية، هذه

* وكالات الأنباء، ١٩/١١/١٩٧٧.

القضية هي «طبيعة السلام ومكوناته». لقد جاء «الإعتراف الواقعي بإسرائيل» إليهم بنفسه، لكنهم راحوا بعد ذلك يضيفون شروطاً جديدة لقبول هذا الإعتراف. وعندما بدأ مؤتمر القاهرة في منتصف كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧، كان جدول الأعمال المصري يتناول ثلاث نقاط، هي: الإنسحاب الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم طبيعة السلام ومكوناته؛ بينما طالب الوفد الإسرائيلي بأن يتركز البحث أساساً حول مناقشة طبيعة السلام من خلال نصوص مقترحة لإتفاقية سلام بين إسرائيل والعرب.

لقد رفض الوفد الإسرائيلي مناقشة أي موضوع سوى «مفهوم السلام» باعتباره حجر الزاوية للعلاقات بين إسرائيل والعرب، وإزاء تمسك الوفد المصري بموقفه، فقد إنتهت أعمال مؤتمر القاهرة إلى التجميد بعد أن تم الإتفاق على لقاء قمة بين السادات وبيغن، لكن لقاء الإسماعيلية لم يؤد إلى تقدم في هذا السبيل، وظلت قضايا الخلاف معلقة بين الحكومتين.

صيغة أسوان: في لقاء أسوان بين الرئيسين كارتر والسادات في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨، لخص كارتر المبادىء الأساسية التي يؤمن بأنها السبيل إلى التوصل للسلام الدائم والعادل؛ وأول هذه المبادىء أن السلام الحقيقي يجب أن يقوم على أساس علاقات طبيعية عادية بين الأطراف التي سيتحقق فيما بينها السلام. إن السلام يعني أكثر من مجرد إنهاء حالة الحرب. وتتفق هذه الصيغة مع ما ذهبت إليه الصياغة الإسرائيلية العامة حول العلاقات مع العرب، ومن ضمن ذلك العلاقات مع مصر في المرحلة الأولى. وتهدف الصيغتان الإسرائيلية والأميركية، في آن واحد، إلى خلق إلتزام على الجانب المصري يوازي الإلتزام الإسرائيلي بالإنسحاب، وبينما لم يشر كارتر في كلمته إلى الإنسحاب الإسرائيلي، فإنه أكد على ما ينطوي عليه السلام من علاقات.

وهكذا بعد تصريحات كارتر في أسوان أصبحت الصيغة الإسرائيلية عن السلام مدعمة دولياً بواسطة الولايات المتحدة (التي تملك ٩٩٪ من أوراق اللعبة). وهو ما يعزز الموقف التفاوضي لإسرائيل في مواجهة المفاوض المصري.

صيغة فيينا: في الأسبوع الثاني من تموز (يوليو) ١٩٧٨ التقى الرئيس السادات بالمستشار النمساوي برونو كرايسكي، وشمعون بيرس زعيم حزب العمل الإسرائيلي وزعماء الاشتراكية الدولية، وقد تمخض هذا اللقاء عن وثيقة تضمنت ثلاثة مبادىء أساسية لبناء السلام، بين العرب وإسرائيل، وكان في مقدمة هذه المبادىء الثلاثة أن السلام في المنطقة يجب أن يرتكز على علاقات طبيعية وودية بين دول الشرق الأوسط، بما في ذلك إقامة نظام إقليمي جديد للعلاقات يرتكز على التعاون الوثيق.

وقد جاءت هذه الصيغة هي الأخرى مؤكدة أولوية طبيعة السلام على ما عداه من مسائل الإنسحاب والقضية الفلسطينية، وهو ما يدعم الصيغة الإسرائيلية مرة أخرى.

صيغة كامب ديفيد: بعد أن تعثرت المفاوضات المصرية ــ الإسرائيلية، دعا الرئيس كارتر إلى لقاء قمة في كامب ديفيد يحضره مع الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، وتم هذا اللقاء في كامب ديفيد، وانتهى بإعلان وثيقتين تمثلان إطاراً مقبولاً للسلام بالنسبة للطرفين المصري والإسرائيلي. وسوف نشير هنا، فقط، إلى

صيغة تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، كما عبرت عنها وثيقتا كامب ديفيد؛ لنرى إلى أي مدى تتفق هذه الصيغة أو تختلف عن الصياغات الأخرى التي طرحت قبل ذلك، ومن خلالها نتوصل إلى عناصر «العلاقات الطبيعية»، كما أوردتها صيغة كامب ديفيد.

أشارت الوثيقة الأولى في ديباجتها إلى أن «شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام. وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم»؛ لقد ارتبط السلام إذن، وفقاً لصيغة كامب ديفيد، بالتعاون من أجل التنمية والعمل المشترك على استغلال ثروات الاقليم؛ بحيث يكون ذلك نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم. وتمضي صيغة كامب ديفيد قدماً، فتشير إلى أن «على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي في حالة سلام... على أن هذه الخطوات يجب أن تشمل:

أ ــ إعترافاً كاملاً؛ ب ــ إلغاء المقاطعات الاقتصادية؛ ج ــ الضمان في أن يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء للقضاء.

ومعنى ذلك أن صيغة كامب ديفيد قد تقدمت خطوة أخرى في ميدان تشخيص طبيعة العلاقات الجديدة بين إسرائيل ومصر؛ حيث قامت بتحديد الواجبات المصرية على أنها الإعتراف الكامل وإلغاء المقاطعة الاقتصادية ومنح الحصانة القانونية للمواطنين الإسرائيليين.

ثم مضت الوثيقة الثانية إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث ربطت بين الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء وإقامة العلاقات الطبيعية بين الدولتين، فنصت الوثيقة على أنه «بعد أن يتم توقيع معاهدة السلام وإثر إتمام الإنسحاب المرحلي [بعد فترة تراوح بين ٣ ــ ٩ شهور من توقيع المعاهدة] تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل، بما في ذلك الإعتراف الكامل، متضمناً علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والأشخاص على أن يتمتع مواطنو كل من الدولتين بحماية القوانين المطبقة في دولتهم». وعلى ذلك فإن الصيغة الأخيرة أكثر تفصيلاً وتحديداً لشكل ولعناصر العلاقات الطبيعية. ومن ناحية أخرى فإن هذه العلاقات الطبيعية ترتبط بإجراءات الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، حيث يأتي توقيت إقامة هذه العلاقات في أعقاب الإنسحاب الإسرائيلي المرحلي إلى العريش ــ رأس محمد.

إن هـذا التطور في صيغـة العلاقـات الطبيعية يشـير إلى تقارب مـع الصيغة الإسرائيلية، إن لم نقل إلى تطابق معها. ومن ناحية أخرى يشير إلى انتصار المطلب الإسرائيلي بخصوص مرحلية الإنسحاب؛ بحيث يتم تجزئة الإنسحاب على خطوات، ترتبط كل خطوة منها بإجراءات تستهدف بناء ثقة وإظهار نوايا، تنطوي في الأساس على بناء علاقات طبيعية ترغب فيها إسرائيل.

صيغة المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية:

كانت نصوص المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلي تتويجاً لكافة جهود التعاون بين الدولتين خلال الفترة التي بدأت بمؤتمر القاهرة وانتهت بالتوقيـع على المعـاهـدة في

واشنطن. وقد تضمنت المعاهدة مفهوماً للسلام والعلاقات الطبيعية نصت عليه المادة الثالثة من الفقرة الثالثة منها والتي تضمنت اتفاق الطرفين ــ مصر وإسرائيل ــ على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما، ستتضمن الإعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية إنتقال الأفراد والسلع. ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (المرفق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها التوصل إلى إقامة هذه العلاقات، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة. لقد انتقلت الصيغة الإسرائيلية إلى المعاهدة فيما يتعلق بالأمور التالية: ١ ــ عناصر العلاقات الطبيعية والنص عليها؛ ٢ ــ ربط أحكام المعاهدة بالتقدم في إجراءات بناء العلاقات الطبيعية؛ ٣ ــ إقرار بروتوكول خاص يعالج تفصيلات إقامة العلاقات الطبيعية.

وقد تضمن الملحق الثالث للمعاهدة، بروتوكولاً تفصيلياً بشأن العلاقات بين الطرفين من ثمان مواد تنظم جميعها الأحكام العامة لتنفيذ الفقرة ٣ من المادة الثالثة للمعاهدة.

وحددت هذه المواد فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر بين الإنسحاب الإسرائيلي المبدئي إلى العريش / رأس محمد لكي يدخل الطرفان في مفاوضات من أجل تطبيع العلاقات في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والنقل والمواصلات. كما تضمنت ملاحق المعاهدة أيضاً ملحقاً عبارة عن «محضر متفق عليه وموقع من الرؤساء» جاء به أن العلاقات الاقتصادية الطبيعية بين الطرفين سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى إسرائيل وأن يكون من حق إسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصري الأصل.

وهكذا تكون المعاهدة المصرية ــ الإسرائيلية قد رسمت الخريطة العامة لتطبيع العلاقات بين الدولتين من كل النواحي بحيث أصبح التطبيع في نهاية الأمر:

١ ــ مرتبطاً بإجراءات الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء، بحيث يبدأ وما تزال القوات الإسرائيلية مرابطة في سيناء شرق العريش / رأس محمد.

٢ ــ متسعاً ليشمل كافة مجالات العلاقات تقريباً من التجارة والنقل إلى الثقافة.

٣ ــ عملية متكاملة إلى تحقيق مبادىء عامة مثل التنمية والرخاء والتعاون المتبادل.

على أن بناء العلاقات الطبيعية لم ينتظر طويلاً بعد إنتهاء الإنسحاب الإسرائيلي المرحلي إلى خط العريش / رأس محمد، وإنما بدأ مبكراً في أعقاب الإنسحاب الإسرائيلي دون انتظار لفترة الشهور الستة التي حددتها المعاهدة للبدء في مفاوضات التطبيع.

في الثقافة الشعبية ومحو الأمية

د. عدنان عبد الرحيم

مقدمة وتعاريف

يستعمل تعبير الثقافة الشعبية، عادة، للاشارة الى التراث الشفوي للشعوب من حكايا شعبية، وأمثال وحزازير وطرائف وأغان غير مدونة... وهذا الفهم للثقافة الشعبية يميز بين ثقافة نخبوية تتضمن التراث الأدبي المكتوب، والأعمال الفنية والموسيقية المدونة، وثقافة جماهيرية غير مكتوبة تنتجها وتتمتع بها الجماهير العريضة.

ويعكس هذا الفهم للثقافة نفياً لدور الجماهير الشعبية في انتاج الثقافة (الرسمية) والمدونة، وكذلك ينفي حق تلك الجماهير بالاستمتاع بالنتاج الثقافي النخبوي؛ وقد ساد هذا الفهم للثقافة الشعبية حتى نهاية القرن الماضي، حين كانت أغلبية الشعوب وبشكل خاص الفئات الكادحة تعاني من أمية شبه شاملة، بينما كانت الطبقات السائدة تحتكر أدوات الثقافة، ومضمونها، أي أن الثقافة كانت امتيازاً لفئة احتكرت السيطرة على وسائل الانتاج، من جهة وعلى الحياة الاجتماعية من جهة أخرى.

ومنذ مطلع هذا القرن ونتيجة للتغيرات السياسية والاجتماعية التي سادت أوروبا، ونتيجة لتعميم التعليم الابتدائي الالزامي في معظم دول القارة الأوروبية، وانحسار الأمية، بدأ مفهوم جديد للثقافة بالتطور. فشمل مفهوم الثقافة ميادين جديدة لم تكن في الماضي متضمنة فيما يدعى بالحياة الثقافية. ويكاد المفهوم الجديد للثقافة يتضمن مختلف أشكال الاكتساب الاجتماعي للانسان، بما في ذلك أنماط الحياة، ووسائل التعبير الجمالية، وأشكال الفعاليات الذهنية، والتقاليد والعادات، وسلم القيم الاجتماعية والأخلاقية، والخصائص السيكولوجية للشعوب، وهي باختصار «مجموع ما أبدعته الانسانية، أو جميع ما أضافه الانسان الى الطبيعة، وما سما به عن المستوى الحيواني»، مما جعل الثقافة تشمل جميع جوانب الحياة، وكل طرائق التفاهم. أن هذا الفهم للثقافة يتجاوز مسألة التمييز بين تراث ثقافي مكتوب، وآخر شفهي، وهو في الوقت نفسه يرفض القول بدونية ثقافة الجماهير، وسمو ثقافة النخبة، وكذلك فهو يرفض القول بوحدانية الثقافة

الأوروبية، والقول أن معاييرها هي الوحيدة في مجال تقويم ثقافات شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

ومن الواضح أن تطور مفهوم الثقافة يكاد يلغي المسافة من حيث التقويم بين ثقافة شعبية، وأخرى غير شعبية، ويؤكد أن كل انسان قادر ويجب أن ينتج ثقافته، وأن يتمتع بها. وأن العمل الثقافي حق وليس امتيازاً. وأن ديمقراطية العمل الثقافي تتكامل مع كل من الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، وأن كل الشعوب قـادرة على انتـاج ثقافاتها، المعبرة عن توجهاتها الفكرية والانفعالية، وأنماط حياتها، ومعتقداتها وتقاليدها.

وديمقراطية العمل الثقافي، أو شعبيته تعني أنه لاينتج من قبل نخبة مسيطرة اقتصادياً، أو من قبل مثقفيها، بل هو في التحليل الأخير يعبر عن الحركة الاجتماعية والفكرية للشعوب، وطموحاتها وقيمها. وكذلك فان شعبية العمل الثقافي ترتبط بمسألة السيطرة الجماهيرية على المؤسسات الثقافية وتوجيهها بحيث تخدم الطموحات الثقافية لكل الفئات الشعبية، وتلبي احتياجاتها التعليمية والأكاديمية والمهنية والجمالية.

في ضوء هذا الفهم للثقافة الشعبية يمكننا أن نعدد مصادر هذه الثقافة، وأشكال ابداعها أو توزيعها.

مصادر الثقافة الشعبية

تعكس الثقافة الشعبية خبرة الشعوب، وموقفها من الطبيعة والكون وجملة القيم والتقاليد والعادات، وأنماط الحياة وأساليب التعبير التي اكتسبتها في صراعها الطويل مع الطبيعة، وفي تكوين علاقاتها الاجتماعية أي مانسميه عادة بالتراث الشعبي، بالاضافة لذلك تتضمن الثقافة، أيضاً، النتاج الأدبي المدون، والأعمال الفنية والموسيقية المتضمنة في التراث المكتوب للشعـوب، وهذا التـراث المكتوب يعكس أيضـاً خبرات الشعـوب، ومفاهيمها العقلية والجمالية والأخلاقية؛ وبينما نستطيع تمييز مساهمات فردية بارزة في التراث الأدبي والعلمي المكتوب للشعوب فاننا نلاحظ الطابع الجماعي في تراكم وتكون التراث الشعبي، سواء كان الأمر يتعلق بالحكايا الشعبية، أو الأمثال، أو الأساطير الخ...

ان المصدر الرئيسي للثقافة هو الحياة المعاشة، وطرق تحصيل المعيشة، والعلاقة بأدوات الانتاج، ومصادره، وموقف الشعوب من التحديات الطبيعية التي تـواجهها، واستجاباتها المعرفية والانفعالية على تلك التحديات. وكذلك تشتمل الثقافة أيضاً طرق تكون البنى المعرفية والسياسية والاجتماعية للشعوب، وكذلك مضمون عملية التطبيع الاجتماعي للأفراد، وجملة المعارف والقيم المنقولة من جيل لآخر. وهي أيضـاً جملة المعارف والمعلومات التي اتخذتها الشعوب اما مكتوبة أو على شكل تراث شفهي. وبذلك فان مصادر الثقافة لاتقتصر على العمل التـربوي بـأشكاله المختلفـة داخل المـدرسة وخارجها، أو نتيجة للتعلم العرضي من خلال وسائل الاعلام والايصال، بل ان كل نشاط انساني هو مصدر دائم لخبرة ثقافية مستمرة بما في ذلك المهارات العقلية المختلفة، والمهارات المهنية..

في الماضي لعب الرواة دوراً أساسياً في نقل الثقافة الشعبية الشفهية من جيل لآخر، ومن مكان لآخر، وكذلك لعبت الأسرة دوراً كبيراً في عمليات التطبيع الاجتماعي لأفرادها،

ناقلة إليهم ثقافاتها الشفوية، وخبراتها الحياتية وقيمها الاجتماعية والجمالية، ولكن عدم تدوين وكتابة تلك الخبرات، حد من انتشار تلك الثقافة وديمومتها وتطورها.

ولا شك أن اكتشاف الطباعة، والثورة الاعلامية، وتطور المواصلات قد أدى الى جعل الثقافة، والنتاجات الثقافية في متناول قطاعات واسعة من الجماهير. كما أن تطبيق الزامية التعليم الأساسي، في أوروبا وانتشاره الى القارات الأخرى قد أدى الى ازدياد وأهمية دور المدرسة، والنشاطات التربوية المختلفة في نقل المعارف، والقيم الى الأجيال الجديدة، وساهم في التطور المستمر باتجاه ديمقراطية العمل الثقافي؛ كما أن تدهور الصناعات المنزلية، وظهور المعامل الكبيرة، والثورة الصناعية، وما أدت اليه من خلق تجمعات بشرية تتبادل المعارف والخبرات العقلية منها والمهنية، قد ساهم في تعزيز عملية تبادل الخبرات الثقافية وتعميقها.

ان انتهاء السيطرة الاستعمارية الأوروبية على شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية قد مكن شعوب تلك القارات من تجديد ثقافاتها التقليدية، والمساهمة في تطوير التراث الثقافي العالمي أو مكنها من اقامة أنظمتها التعليمية، التي ساهمت في محو جزئي للأمية الشاملة التي كانت تسود مجتمعاتها في حقبة السيطرة الاستعمارية، ولكن هذه الجهود في مجال محو الأمية ما تزال قاصرة ومتعثرة، بسبب غياب الديمقراطية السياسية والاجتماعية في مجتمعات تلك الشعوب، وتشير احصائيات اليونسكو الى أن هناك ما يزيد عن ٨٠٠ مليون أمي في العالم، معظمهم من أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، وأن كثرة من شعوب تلك القارات ما تزال عاجزة عن بعث ثقافاتها الوطنية، بل أن بعضها أضاع لغاته المحلية وتبنى لغة المستعمر.

ان الثورة الاعلامية التي اخترقت كل الحواجز القديمة، والتي تكاد تصل من خلال وسائل الاعلام كالصحافة، والاذاعة والتلفزيون وأشرطة الكاسيت والفيديو، الى جميع أفراد المجتمع، يمكن أن تساهم بايجابية في تعميم الثقافة وشمولها؛ لكن الاحتكارات الاعلامية الغربية التي تشكل المصدر الرئيسي للمعلومات بما تقدمه من أنماط والحياة والثقافة تهدر ثقافات الشعوب النامية، وتخنق تطلعاتها الثقافية المرتبطة بتراثها الثقافي وطموحاتها للابداع، والمهم السعي لاستعمال هذه الوسائل من أجل تعميم الثقافة، بمضمون وطني ديمقراطي، عقلاني في خدمة العمل التربوي الوطني، في المجتمعات النامية.

لقد ورث العرب عن الحقبة الاستعمارية أمية شبه شاملة، وتراثاً شعبياً شفوياً غنياً، ولعبت الثقافة العربية ــ الاسلامية دوراً هاماً في الدفاع عن الشخصية العربية الثقافية، خلال الغزو الاستعماري للوطن العربي في هذا القرن.

ونتيجة للسياسة التربوية الاستعمارية، القائمة على خلق نخبة مثقفة تتعاون مع الادارة الاستعمارية وتعمل في أجهزتها الادارية والثقافية، ظل العمل الثقافي العربي الرسمي من حق أقلية متعلمة، بينما ظلت الجماهير أسيرة ثقافاتها التقليدية الشفوية؛ وحتى بعد الاستقلال، فشلت عمليات التحديث الثقافي التي قادتها النخب السياسية والاجتماعية في الوطن العربي من تعميق جذورها، وظلت هامشية التأثير في عملية التغيير السياسي والاجتماعي في المجتمعات العربية، ومن هنا ظلت النخب العربية تتعامل

«باستشراق» واضح مع جماهيرها، وعبرت عن ازدراء كامل لثقافاتها الشعبية، وقصرت مفهوم الثقافة على النتاج الأدبي والنتاجات الفنية والموسيقية المدونة، وهي مازالت حتى الآن تتهم ثقافة الجماهير، بالأسطورية، واللاعقلانية والاستسلام للخرافة والتخلف... ولم تستورد تلك النخب الأشكال الأدبية والموسيقية والفنية فقط بل أحياناً استوردت المضامين. ونسيت المهمة الرئيسية وهي تلبية الاحتياجات الاجتماعية والثقافية لتلك الجماهير.

ومازال الوطن العربي حتى الآن أسيراً للأمية، فأكثر من ٦٠٪ من الكبار في المجتمع العربي مازالوا يعانون من الأمية وتكاد تصل النسبة بين الاناث حتى ٨٠٪. وحتى أن الشعب الفلسطيني الذي حقق انجازات تعلمية واضحة، مايزال يعاني من الأمية، وبلغت نسبة الأمية بين الفلسطينيين في سورية للعام ١٩٧٠ نسبة ٤٣، ٣٣٪ ولا شك أن هذه النسبة قد انخفضت الآن، وهي في لبنان في حدود ٢٨٪ بين الكبار. هذا يعني أن المهمة الأولى لتعميم الثقافة هي محو أمية الكبار لدى الفلسطينيين، وذلك من خلال حملات محو أمية تتعامل مع هذه المشكلة لا بوصفها مجرد خلل تربوي، بل هي محصلة لواقع سياسي واجتماعي يجب التصدي لتغييره؛ وهذا يعني تعاوناً مثمراً بين القيادات السياسية والمنظمات الجماهيرية، يكفل خلق حركة جماهيرية للقضاء على هذه الظاهرة الاجتماعية السلبية، ويشكل الخطوة الأولى باتجاه تعميم الثقافة، وتمكين الجماهير من المشاركة في خلق الثقافة الوطنية المنشودة.

وتشكل مسألة الاشراف التربوي الفلسطيني على عملية التعليم في المدارس، التي يتعلم فيها الأطفال الفلسطينيون والتابعة لوكالة الغوث (الأونروا) والحكومات العربية، مشكلة أخرى ترتبط بطبيعة التوجيه الوطني، والمعارف التي تنقل للطلاب من خلال المناهج الدراسية، المتبناة في تلك المدارس، والتي لا تقدم لهم ثقافة وطنية موحدة الخلفيات الفكرية والسياسية والطموحات المستقبلية. وقد لعبت المؤسسات التربوية الفلسطينية، التي كانت تهتم بالتربية اللامدرسية، دوراً طليعياً في عمليات التوجيه الوطني للأطفال الفلسطينيين «مؤسسات الشبيبة والأشبال، الندوات السياسية والاجتماعية، دور الحضانة الفلسطينية، مدارس الكوادر.. الخ..». أما في الأرض المحتلة فما زال العدو يحاول طمس الثقافة الوطنية الفلسطينية وسرقة التراث الوطني الثقافي الفلسطيني، وادعائه. وهو مايزال يشوه البرامج الدراسية، والثقافة العربية المتضمنة في المناهج المدرسية الأردنية، والمصرية المقررة. وينشر ثقافة استهلاكية مشوهة. وتقوم المؤسسات التربوية في الأرض المحتلة، وبشكل خاص جامعة بيرزيت بحملات ثقافية وتربوية مستمرة، للدفاع عن الثقافة العربية في الأراضي المحتلة، وتلعب هذه الجامعة دوراً هاماً في القيام بدراسات اجتماعية وأبحاث ثقافية، لتحديد الاحتياجات الاجتماعية والثقافية في الأراضي المحتلة، وتعمل تلك المؤسسات أيضاً على تنظيم حملات محو أمية، بالتعاون مع اتحاد الجمعيات الخيرية الفلسطينية، وحملات تنمية، وارشاد صحي، وتحسين البيئة، والتدريب المهني، وهي تعتمد على مبادرات مبدعة، وعلى تعاون وثيق بين المثقفين والجماهير.

ومن الملاحظ أن القيادات السياسية الفلسطينية أخذت تدرك بشكل متزايد أهمية

التغيير الثقافي في تحقيق أهداف العمل الوطني، فبعد سنوات طويلة من تكريس كل الجهود للعمل العسكري والسياسي، والتقصير في عملية التنمية الثقافية الضرورية لتطوير الواقع الفلسطيني، ازداد اهتمام القيادة السياسية بانشاء المؤسسات الثقافية والتربوية الوطنية الفلسطينية، وبدأ الحديث عن ضرورة القيام بثورة ثقافية تواكب الثورة المسلحة وتعززها. ولابد لنا أن نعطي فكرة عن مؤشرات هذا الاهتمام وتجسيده الواقعي.

نحو ثقافة شعبية فلسطينية

أشار كثير من المثقفين الفلسطينيين الى أن الثقافة الوطنية الفلسطينية هي جزء من الثقافة العربية، وأن الحديث عن الخصائص المحلية للثقافة الفلسطينية يستند الى ضرورات سياسية واجتماعية، أكثر من استناده الى قراءة علمية للتراث الشعبي الفلسطيني ومراجعة تحليلية للتراث الأدبي والفني الفلسطيني المدون، وأن رصد ملامح هذه الثقافة، وخصائصها العامة يرتبط بالمقدمات التالية:

١ ــ مراجعة شاملة للتراث الشفوي الشعبي الفلسطيني، ورصد مضمونه الاجتماعي والقيم التي يدافع عنها، وأنماط الحياة السائدة في فلسطين قبل الاحتلال الصهيوني، والتغيرات الثقافية التي طرأت على الواقع الاجتماعي الفلسطيني في المنفى.

٢ ــ مراجعة التراث الثقافي الفلسطيني المدون، وتحليل خصائصه الثقافية، ومدى تعبيره عن التغيرات السياسية والاجتماعية، التي واكبت عملية النهوض السياسي الوطني للشعب الفلسطيني بعد انطلاقته في العام ١٩٦٥. ويتضمن ذلك دراسة شاملة عن جملة القيم الثقافية التي بشر بها هذا العمل السياسي الوطني، وطابعها التغييري.

٣ ــ تحليل عمل المؤسسات الثقافية الفلسطينية، ونتاجاتها الفكرية والفنية، وتبيان الاتجاهات المستقبلية لعمل تلك المؤسسات ــ وتضم هذه المؤسسات، المؤسسات التربوية النظامية، ومراكز البحث والتخطيط، المؤسسات التربوية للمنظمات السياسية والمنظمات الجماهيرية ــ وتبيان مدى انسجام فاعليتها الثقافية مع المنطلقات السياسية والاجتماعية للعمل الوطني الفلسطيني.

٤ ــ دراسة المنطلقات النظرية للمؤسسات السياسية والاجتماعية الفلسطينية في مجال العمل الثقافي الفلسطيني، ومدى انسجامها مع الحاجات الاجتماعية الفعلية للمجتمعات الفلسطينية، داخل الأرض المحتلة وخارجها.

٥ ــ تبيان مدى قدرة تلك التنظيمات السياسية، والمؤسسات التربوية على تحريك الجماهير الفلسطينية باتجاه عمل ثقافي متطور، يغير واقع تلك الجماهير، ويؤمن مشاركتها في تكوين ثقافتها الوطنية المستقبلية، وتحديد اتجاهاتها.

٦ ــ دراسة مدى تكامل عمل المؤسسات التربوية والثقافية الفلسطينية، وانسجامها مع خطة مفترضة للعمل الثقافي الوطني بأشكاله المختلفة، تستند الى خلفية فكرية وسياسية موحدة، وباتجاه اهداف واضحة ومبرمجة.

٧ ــ دراسة مدى انسجام الشعارات السياسية في مجال العمل الثقافي، مع الممارسات المختلفة للتنظيمات السياسية والاجتماعية الفلسطينية، في حقل تنمية الثقافة الوطنية وشموليتها وثورية مضمونها.

٨ ــ وضع حد للازدواجية الثقافية بين النتاجات الثقافية النخبوية، وثقافة الجماهير المسماة تجاوزاً باسم الشعبية. وذلك بتعميم الثقافة، وتأكيد حق المنظمات الجماهيرية الفلسطينية بممارسة نشاط ثقافي تغييري، يستخدم كل الوسائل المتاحة لتعميق الطابع الشعبي للثقافة الوطنية المطلوبة.

٩ ــ التخطيط لانشاء مؤسسات ثقافية وتربوية فلسطينية تساهم في تطوير الاتجاهات الأساسية للثقافة الشعبية الفلسطينية الحالية، وتعمق اتجاهاتها الايجابية والتقويمية، وتكفل انتشارها وتنوعها.

١٠ ــ التنسيق والتكامل بين مختلف الأنشطة الثقافية والتربوية الفلسطينية، بشكل يخدم برنامجاً واضحاً للتطوير الثقافي، يستند الى برمجة علمية لتلك النشاطات، ويعزز وحدتها.

المنطلقات الثقافية للحملة الشاملة لمحو الأمية

لم يعد الواقع الثقافي الفلسطيني يتحمل الاعتماد على المبادرات الفردية والموسمية الثقافية، ولا على الاستعراضات الثقافية، بل لا بد من وضع برنامج طويل الأمد يعتمد على تطوير منهجي تنموي ثقافي فلسطيني، وهذا التطوير ينبغي أن يتناول بالدرجة الأولى العمل التربوي الفلسطيني، وفي البداية عملية محو الأمية في اطار المنطلقات التالية:

١ ــ احترام خبرات الأميين الحياتية ومواقفهم واتجاهاتهم، واعتبارها بمثابة المضمون الحقيقي للعمل الثقافي، وهذا يعني أن الأمي لديه ما يعلمه لموجهيه، ولديه زاد ثقافي يستطيع أغناء عملية تعلمه. ومهمة المنسق ليست تزويده بالخبرات الحياتية، بل أن ينظم تلك الخبرات وأن يمكنه من اكتساب المهارات اللغوية لنقل تلك الخبرات وتداولها بين أفراد مجتمعه.

٢ ــ على المشرفين التربويين في مجال محو الأمية تجنب التقدير الشامل لكل القيم التي يحملها الأمي لأن بعض تلك القيم تعكس واقعاً اجتماعياً متخلفاً، وبالتالي تعبر عن نظم اجتماعية ــ اقتصادية متخلفة. كما أن عليهم أيضاً أن يتجنبوا التبشير القيمي اللفظي، الذي لا يستند على استقراء للتراث الثقافي والأخلاقي للمتعلم.

٣ ــ اذا كانت العامية هي وسيلة التخاطب اليومية الجماهيرية، فهذا لا يعني أننا نريد أن نقدم المادة التعليمية، أو الحوار الشفوي للأمي بلغة فصحى جامدة، تعيق تعلمه، بل ينبغي اعتماد فصحى مبسطة، تعكس الى حد كبير مضمون الحوار الحياتي اليومي للأمي، وتقرب الى حد كبير من اللغة العامية التي يتحدث بها.

٤ ــ السعي لتنظيم حملات محو أمية وظيفية، وبشكل خاص التدريب المهني والاداري، وألا نقصر مفهوم الثقافة على المهارات العقلية المختلفة، وتجلياتها المدونة، والشفوية اللغوية، بحيث تحل الكلمة محل الفعل والتماسك اللغوي مكان الوضوح الفكري، والاطار الثقافي مكان الواقع.

٥ ــ تنويع وسائل نقل الثقافة، من خلال الكتيب والملصقات، والصحافة، وأشرطة التسجيل، والاذاعة والصحافة والتلفزيون والسعي لتكامل فعالية تلك الوسائل، وأن تقدم البرامج الثقافية المختلفة بشكل جذاب بالاضافة لجودة المضمون وعمقه.

٦ ــ من المفترض أن يشمل مضمون كتب الأساس والتكميل والمطالعة في حملات محو الأمية، ثقافة شعبية تقوم على:

(أ) اصطفاء الثقافة التراثية والجديدة.

(ب) ابداع ثقافة تتناسب مع قيمنا السياسية والاجتماعية الجديدة.

٧ ــ لاتستند حملات محو الأمية الى فعالية جهاز اداري متشعب المسؤوليات والصلاحيات فقط، بل، أيضاً، الى تعاون وثيق بين المنظمات السياسية والجماهيرية، يعتمد على دراسات لحاجات البيئات الفلسطينية المختلفة الى أشكال ثقافية متنوعة.

٨ ــ اعتبار عملية محو الأمية مساهمة ثقافية في تعميق ديمقراطية العمل السياسي والاجتماعي الوطني، وبالتالي أن تستند العملية نفسها على قيم ثقافية ديمقراطية، تهدف الى زج كتل جماهيرية محرومة من المشاركة في عمليات صنع القرارات السياسية والاجتماعية التي تحدد آفاق مستقبلها، في عمليات التغيير السياسية والاجتماعية الثورية.

٩ ــ لا بد من ربط عملية محو الأمية بالنظام التعليمي الفلسطيني، وأن تتكامل مع السعي لتحسين الناتج التعليمي للأطفال الفلسطينيين في مختلف مراحل التعليم، وبالتالي محاولة التوصل الى فرض توجيه ثقافي وطني فلسطيني مناسب وموحد في مدارس وكالة الغوث والمدارس العربية.

١٠ ــ لابد أن تشكل عملية محو الأمية منطلقاً لتشجيع عمليات التربية الذاتية، والتربية المستمرة، وأن تخلق الحوافز الضرورية لدى المتعلمين، لتوظيف تعلمهم في مواجهة المشكلات الحياتية، والمواقف المختلفة التي تواجههم، وأن تساعدهم في تبني أنماط سلوك اجتماعية وثقافية، تنسجم مع واقع النهوض الوطني لشعبهم.

١١ ــ يتعامل الموجهون والمربون في الحملة الشاملة لمحو الأمية مع جماعات وافراد ذوي خلفيات سيكلوجية متباينة. وأن اختلاف نفسيات الجماعات المختلفة والأفراد لا يعود الى معطيات سيكولوجية محضة، بل الى اختلاف الظروف الاجتماعية والبيئية التي تنمو الجماعات الفلسطينية والأفراد في اطارها وضمن ظروف سياسية واجتماعية متباينة مرتبطة بأنماط حياة وتقاليد ثقافية متنوعة؛ ولذلك فان عملية التوجيه لابد أن تراعي تلك المعطيات السيكولوجية والاجتماعية، وأن تكون متنوعة ومرنة بحيث تتناسب مع هذا التنوع في ردود فعل الموجهين والمتعلمين على عملية توجيههم، وبالتالي فلابد أن تتضمن برامج التدريب احاطة بالظروف الاجتماعية التي تعيش الجماعات الفلسطينية في اطارها، وأن تأخذ بعين الاعتبار حقيقة كون الجماعات الفلسطينية تعيش وتتعلم، وتكتسب ثقافتها في اطار قهر عسكري وسياسي مستمر، وفي ظروف نهوض وطني سياسي، لتأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية على المستويين الاجتماعي والثقافي.

١٢ ــ لابد أن تعكس البرامج والمواد التعليمية في حملة محو الأمية الحاحاً على تأكيد الوحدة الثقافية للجماعات الفلسطينية في المنفى، وأن تؤكد على كل ما هو مشترك وايجابي في التراث الشعبي الفلسطيني، بأشكاله المختلفة. وأن تتجنب على المستوى الثقافي التمييز بين المضامين المختلفة للثقافة الشعبية، على أساس أن الثقافة الوطنية هي نتاج تفاعل الخبرات المختلفة، الذهنية والمهنية، الريفية، والمدنية، الشفهية والمدونة؛ وأن

تعكس خبرات مختلف فئات الشعب الفلسطيني وطبقاته، وبشكل خاص تلك المشاركة بشكل مباشر في عمليات الانتاج الاجتماعي والاقتصادي.

خاتمة:

ان الثقافة الشعبية تعني بالدرجة الأولى شعبية الثقافة من حيث الشمولية، وتنوع الأشكال الثقافية، وتعدد مصادرها وطرق نقلها، وكذلك تعبيرها عن الخبرات المختلفة لكل فئات الشعب وقواه المنتجة؛ وهي في الوقت نفسه تتضمن ثقافة تشمل فعاليات ذهنية ويدوية، وبالتالي نشاطات عقلية، ومهنية متنوعة؛ ثقافة جماهيرية تعكس قيم، وأنماط تفكير، وخبرات الفئات الشعبية المختلفة. وأن وحدة هذه الثقافة وقدرتها على التغيير ترتبط بديمقراطية العمل الثقافي، ووضوح أدبياته السياسية والاجتماعية.

وأن فعالية التنمية الثقافية ترتبط بمدى بتعبير الثقافة الشعبية المنشودة، عن حاجات سياسية واجتماعية فعلية للجماعات الفلسطينية المختلفة، ومدى مشاركة تلك الجماعات في انتاجها، وليس فقط بمجرد التمتع بنتاجاتها.

ان محو الأمية هو خطوة أولية وأساسية في تطوير ديمقراطية العمل الثقافي الوطني وبالتالي شعبيته، وينبغي أن تشجع هذه الخطوة المتعلمين على التربية الذاتية والمستمرة، وأن تقدم لهم كل التسهيلات الثقافية لمتابعة تعلمهم كالمكتبات في المخيمات، والمراكز الثقافية المختلفة التي تمكنهم ليس فقط من التعلم، بل أيضاً التعليم أي الوسائل الكفيلة بتمكينهم من نقل خبراتهم للآخرين، وبشكل يشجع عمليات التفاعل الثقافي في اطار التجمعات الفلسطينية المختلفة.

أن ديمقراطية العمل الثقافي الوطني، تتطلب جهوداً اجتماعية وسياسية مختلفة، تشارك بها المنظمات السياسية والجماهيرية المختلفة، وتحتاج الى ابداع مستمر لكي نتخلص من الطابع النخبوي للثقافة السائدة، باتجاه ثقافة شعبية وطنية مبدعة وذات طابع تغييري.

رجل العسكرية الفلسطينية

تفرغ للعمل في صفوف الثورة الفلسطينية في ابان إحدى أهم المجابهات التي فرضت عليها، وقدر له أن يظفر بشرف الاستشهاد فيما الثورة تجتاز، بشرف، ذروة المجابهات التي خاضتها.

هذا هو رجل العسكرية الفلسطينية اللواء سعد صايل «أبو الوليد»؛ في أيلول ١٩٧٠؛ انضم إلى المقاتلين الفلسطينيين تاركاً منصبه في الجيش الأردني كقائد للواء الهاشمي؛ وفي أيلول ١٩٨٢ استشهد وهو يشرف على استعدادات القوات الفلسطينية في البقاع من موقعه كعضو في اللجنة المركزية لـ«فتح» وكقائد لغرفة العمليات المركزية.

وبين التاريخين، تمتدُّ ساحة واسعة غنية بعطاء الرجل الذي قاد الرجال في أشرف معارك الشعب الفلسطيني ضد مغتصبي حقوقه والمعتدين عليه؛ الرجل الذي لم تكن له قضية سوى قضية شعبه ولا كان له شاغل الا العمل من أجل بناء القوة الضاربة للثورة وتطويرها وتجويد أدائها.

ما من جهد بذل في هذا المجال الا وكان لسعد صايل نصيب فيه، وما من تطور استجد الا وله فيه حصة المخطط والمحفّز والمتصل بالتنفيذ: تعميم الثقافة العسكرية على أرضية الوعي الوطني بين المقاتلين، تنظيم التدريب، بناء الوحدات بما يتلاءم مع حاجات الثورة وظروفها، ترسيخ علاقات انضباطية وديمقراطية في الوقت نفسه، تحديث الأسلحة والتجهيزات، تأسيس غرفة العمليات المركزية وتعزيز دورها، والعديد العديد من الانجازات الأخرى التي أعطاها سعد صايل جهده ووقته وعلمه وابتكاراته.

كل هذا إلى طبيعته الرائقة التي تضفي على تواضع الثوري وتماسكه في أصعب الظروف، ما يكوّن شخصية القائد الشعبي الذي يبث الاطمئنان ويزرع الثقة حيثما عمل وأينما حلّ، وإلى الوعي السياسي الذي يضع قرارات القائد العسكري في مكانها الصحيح في سياق الظروف المحلية والعربية والدولية المحيطة بمنظمة التحرير الفلسطينية.

فهل كان غريباً أن تستهدفه محاولات الاغتيال المرة تلو المرة؛ لقد نجا من ملاحقة الطائرات الاسرائيلية وعملاء اسرائيل ابان حرب الشهور الثلاثة له، بمفرده، وله، وهو مع القائد العام ياسر عرفات؛ ولكن الملاحقة لم تتوقف بعد ذلك.

وها نحن، بعد أن ظفروا به، نودع الشهيد العزيز ونحيي في استشهاده كل الشهداء الذين رحلوا قبله، ونجدد العهد لهم جميعاً بأن تتصل المسيرة على الدرب الذي عبّدوه بجهدهم وكفاحهم وذوب أعصابهم وعصارة عقولهم، ثم افتدوه، أخيراً بأرواحهم.

« شؤون فلسطينية »

عرض الكتاب:
الدولة الفلسطينية: رؤية مستقبلية

● تأليف:
السيد ياسين (مشرفا)، ومحمد السعيد ابراهيم، السيد زهره، ابراهيم نوار، وحيد عبد المجيد، **الدولة الفلسطينية: رؤية مستقبلية**.
● الناشر:
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،
القاهرة، ١٩٨٠.

عرض: السيد زهره

القضية الفلسطينية بجوانبها المتعددة، هي بلا جدال أهم القضايا العربية منذ بدأ الغزو الصهيوني لفلسطين، وأقيم الكيان الصهيوني في قلب منطقتنا. ورغم وضوح حقوق الشعب العربي الفلسطيني، ومشروعيتها في آن واحد، إلا أن هذا لا يعفي الباحثين والكتاب العرب من مسؤولية التحليل العلمي لمختلف جوانب القضية الفلسطينية، إن لم يكن بهدف تعميق الوعي العربي أكثر بأبعاد القضية، فبهدف التصدي العلمي للدعاية الصهيونية في الخارج.

ومنذ ان أثيرت مسألة التسوية السلمية للصراع العربي ـ الصهيوني، وقضية «الدولة الفلسطينية» مطروحة على المستويين السياسي والأكاديمي معاً. ورغم الأهمية البالغة للقضية، إلا أنها لم تلق القدر الكافي من الأهتمام العلمي، من زاوية بلورة التصور العربي لها، على وجه الخصوص.

من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب، الذي ساهم في إعداده أربعة من الباحثين الشباب بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تحت إشراف الأستاذ السيد ياسين، مدير المركز. وفي اعتقادنا أن الكتاب يعد واحداً من أهم الدراسات العربية التي صدرت مؤخراً بخصوص القضية، إذ يقدم، من خلال تحليل علمي، رؤية شاملة لمسألة «الدولة الفلسطينية»، حاضرها ومستقبلها، منطلقاً من التزام عربي وقومي.

والكتاب يضم أربعة فصول، تعرض لقضايا أربعة كبرى، هي مجمل القضايا التي تثيرها قضية الدولة. وهذه القضايا هي:

أولاً ـ الفكر العربي وقضية الدولة الفلسطينية.

ثانياً ـ الفكر الاسرائيلي وقضية الدولة الفلسطينية.

ثالثاً ـ إمكانيات قيام دولة فلسطينية: البعد الاقتصادي.

رابعاً ـ السيناريوهات السياسية للدولة الفلسطينية.

وسوف نحاول أن نقدم عرضاً موجزاً لأهم الأفكار التي تضمنها الكتاب.

● يعرض الفصل الأول من الكتاب للتيارات المختلفة في الفكر السياسي العربي بخصوص مسألة الدولة الفلسطينية، منذ تفجرت قضية المواجهة مع العدو الصهيوني حتى الوقت الحاضر. ويستعرض هذه التيارات، من خلال رؤيتها للاتجاهات الأساسية الثلاثة لفكرة الدولة الفلسطينية، وهي:

١ ـ الدولة الفلسطينية الواحدة على كامل أرض فلسطين.

٢ ـ الدولة الفلسطينية المرحلية على جزء من أرض فلسطين.

٣ ـــ الدولة الفلسطينية الدائمة على جزء من أرض فلسطين.

وفيما يتعلق بالاتجاه الأول، يعرض الكتاب بالتفصيل لتصورين أساسيين، برزا في الفكر العربي، بخصوص الدولة الفلسطينية الواحدة على كامل التراب الفلسطيني. التصور الأول كان قبل العام ١٩٤٨، وتركز على المطالبة بدولة فلسطينية واحدة، ذات شخصية واحدة وسيادة واحدة، ولكن على أساس الاعتراف بوجود قوميتين متميزتين هما: القومية العربية «والقومية» اليهودية، وإعطاء كل قومية من القوميتين حقوقاً متساوية في إطار الدولة الواحدة. أما التصور الثاني، فهو ينادي بالدولة الفلسطينية الواحدة ذات الشخصية الدولية والسيادة الواحدة، ولكن على أساس الاعتراف بالمواطنين كأفراد لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات ذاتها دون تمييز بينهم على أساس الدين أو العقيدة أو اللغة، وهذا التصور هو الذي طرحته الثورة الفلسطينية في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، فيما عرف بالدولة الديمقراطية كاستراتيجية نضالية للعمل الفدائي الفلسطيني. ويؤكد الكتاب على ان شعار الدولة الديمقراطية، كان شعاراً فلسطينياً خالصاً، لأنه كان إفرازاً للكفاح الوطني الفلسطيني المسلح، فلم تشارك أية من الدول العربية رسمياً في طرح هذا الشعار.

أما فيما يتعلق بالاتجاه الثاني «الدولة المرحلية على جزء من أرض فلسطين»، فيعرض الكتاب لكيفية ظهور الفكرة في البداية بعيداً عن المقاومة الفلسطينية، ولكن لدى بعض القطاعات العربية المثقفة، كرد فعل لهزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وبعد أن يقدم الكتاب عرضاً للاقتراحات المختلفة التي قدمت في هذا الاطار، كاقتراح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه في العام ١٩٦٥، واقتراح الكاتب المصري أحمد بهاء الدين في العام ١٩٦٧، وأيضاً ما أثير حول الموضوع بعد العام ١٩٧٣. ويعرض الكتاب لكيفية رفض المقاومة الفلسطينية للفكرة عندما طرحت، والمبررات التي قدمت لهذا الرفض، إلا ان الأمر تغير بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر)، إذ بدأت معظم الدول العربية تطالب بالدولة الفلسطينية، وتسعى للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. على الصعيد الفلسطيني، قرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة (حزيران [يونيو] ١٩٧٤) الاعتراف بالدولة الفلسطينية المرحلية من خلال إقامة السلطة الوطنية المستقلة والمقاتلة، وأكد برنامج العمل المرحلي، الذي صدر عن الدورة، على صفة المقاتلة، لاثبات أن هذه السلطة ليست إلا خطوة، من أجل الحصول على حق الشعب الفلسطيني التاريخي في وطنه كاملاً، دون تنازل بالاعتراف باسرائيل. ويعرض الكتاب، بالتفصيل لكافة الخلافات بين فصائل المقاومة حول القضية آنئذ، والتي تبلورت بين الاتجاه المؤيد الذي كانت تتزعمه فتح والصاعقة والجبهة الديمقراطية، وبين الاتجاه المعارض بزعامة الجبهة الشعبية، جبهة التحرير العربية، والجبهة الشعبية ـــ القيادة العامة.

أما اتجاه الدولة الدائمة على جزء من فلسطين، فيعني القبول بتقسيم فلسطين وبالوجود الفعلي لدولة اسرائيل على جزء من فلسطين، فهو يتضمن إقامة دولة فلسطينية إلى جوار الدولة الاسرائيلية، في شكلها الراهن أو بتعديلات تحسمها عملية التفاوض. ويعرض الكتاب للتصورات العربية المختلفة إزاء القضية، ويركز بصفة خاصة على الموقف الفلسطيني، ويبرز كيف تبلور اتجاه فلسطيني نحو القبول بالدولة الفلسطينية، الأمر الذي ظهر واضحاً، في موقف المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية وبصفة خاصة في فتح ومنظمات أخرى، بينما استمر الاتجاه المتشدد في أوساط المقاومة، رافضاً التسليم بمنطق التسوية السلمية ككل، وإفرازاتها على كافة المستويات، بما فيها الدولة المقترحة.

●● ويقدم الفصل الثاني من الكتاب تحليلاً شاملاً لمواقف القوى والقيادات الفكرية في اسرائيل إزاء قضية الدولة الفلسطينية. فيعرض، في البداية، لموقف أحزاب الائتلافين الحزبيين الكبيرين في اسرائيل (الليكود والمعراخ) من القضية، ثم يعرض لموقف بعض أحزاب وقوى الرفض في اسرائيل، ويركز بصفة خاصة على موقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح)، والمنظمة الاشتراكية الاسرائيلية (ماتسبن)، ومجموعة أوري أفنيري. ويقدم الكتاب أيضاً عرضاً لمواقف الكتاب والمفكرين الاسرائيليين إزاء قضية الدولة، ويقدم نماذج للرافضين ونماذج للمؤيدين ومبررات كل

منهم. وفي نهاية العرض للموقف الاسرائيلي إزاء قضية الدولة الفلسطينية، يعرض نماذج من المشروعات الاسرائيلية للدولة الفلسطينية، فيعرض بالتفصيل لمشروعات ثلاثة هي: مشروع رعنان فايتس، ومشروع ماثير باعيل، ومشروع جوزيف بهرداك.

بعد هذا الاستعراض للموقف الاسرائيلي، بشتى قواه وتياراته، يؤكد الكتاب على أنه إذا كان الموقف الائتلافين الحزبيين الكبيرين في اسرائيل، الليكود والمعراخ، هو الذي يعول عليه، عند الحديث عن موقف اسرائيلي إزاء القضية، فإن الاتجاه الغالب، داخل هذين الائتلافين، وهو الاتجاه الأكثر ثقلاً وتأثيراً، ينطلق من اعتبار الضفة والقطاع جزءاً من «أرض اسرائيل التاريخية»، واعتبار ملكية هذه المناطق حقاً تاريخياً، للشعب اليهودي. ومن هذا المنطلق، فإن رفض هذا الاتجاه لإقامة دولة فلسطينية، في تلك المناطق، في ظل أية شروط، هو رفض قاطع كذلك رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو الاعتراف بها، من باب أولى، هو قاطع، أيضاً. وأقصى ما تقدمه التيارات «المعتدلة» داخل الائتلافين، إزاء المشكلة الفلسطينية، هو تقديم بعض «التنازلات الاقليمية» في الضفة والقطاع، في إطار تسوية مع الاردن.

ومعنى هذا، كما يؤكد الكتاب، أنه في ظل حكومة لليكود، أو حكومة للمعراخ في اسرائيل، سوف يظل جوهر الموقف الاسرائيلي إزاء المشكلة الفلسطينية بوجه عام، وقضية الدولة بوجه خاص، ثابتاً لا يتغير.

وإذا كان هذا تبين من خلال عرض الكتاب لموقف بعض قوى الرفض في اسرائيل وبعض الكتاب، فأن ثمة اتجاهاً متزايداً من جانب أكثر من قوة وتيار من اسرائيل، للاقرار بأهمية حل المشكلة الفلسطينية، في إطار أية عملية لتسوية الصراع في المنطقة، كما أن هناك تياراً في اسرائيل يطرح مباشرة إقامة دولة فلسطينية كحل للمشكلة، إلا أن الكتاب يؤكد على قضيتين هامتين بهذا الخصوص:

أولاً — ان تأثير مثل هذه التيارات، على قطاعات الرأي العام الاسرائيلي، محدود للغاية، ودون أن يمتد هذا التأثير، بأي شكل، الى عملية صنع واتخاذ القرار في اسرائيل. ومن ثم، فإذا تحدثنا عن امكانيات سياسية فعلية، لإقامة مثل هذه الدولة الفلسطينية، فهذه التيارات لا يعول عليها فيما يتعلق بالموقف الاسرائيلي.

ثانياً — إن ثمة اتجاهاً عاماً، بين الذين يطرحون تصورات ومشروعات للدولة الفلسطينية في اسرائيل، واتفاقاً على أمرين، الأول: اشتراط علاقة ما مسبقة مع الاردن أو اسرائيل أو كلاهما معاً، سواء اتخذت هذه العلاقة، أشكالاً سياسية أو أشكالاً من الدمج الاقتصادي. والثاني: أن تكون مثل هذه الدولة منزوعة السلاح. ويرى الكتاب، أننا لو تصورنا إمكانية قيام دولة فلسطينية، وفقاً للتصورات الاسرائيلية هذه، فلن تكون سوى دولة هشة للغاية، فاقدة لكثير من أسس ومقومات الاستقلال.

وفي نهاية العرض والتقييم للموقف الاسرائيلي على هذا النحو، يؤكد الكتاب على أننا لو تصورنا ان الاتجاه العام للتسوية في المرحلة القادمة، أو أية توازنات أخرى، قد تدفع اسرائيل إلى ضرورة اتخاذ موقف، إزاء المشكلة الفلسطينية، فإن أقصى ما يمكن أن يقدمه الموقف الاسرائيلي، هو إعادة طرح الحل الاردني مرة أخرى. وبهذه النتيجة، يضع الكتاب حداً فاصلاً لأية مراهنات على تغير الموقف الاسرائيلي.

●●● يقدم الفصل الثالث من الكتاب عرضاً عميقاً لامكانيات قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة من الزاوية الاقتصادية.

ويقدم، في هذا الاطار، عرضاً تفصيلياً للمقومات الاقتصادية في الضفة الغربية، وقطاع غزة من زاوية:

— الموارد الطبيعية.

— القوة البشرية، بما تتضمنه من هيكل السكان وهيكل العمالة.

— السوق وهيكل الانتاج، ويعرض الكتاب بهذا الخصوص، للوضع العام للاقتصاد في الضفة وغزة، من زاوية كون اقتصادها ضعيفاً، تابعاً ومتخلفاً، ويعرض أيضاً، لوضع القطاعات الانتاجية المختلفة، الزراعة والصناعة والبناء والخدمات.

ويصل الكتاب، في هذا الجزء، إلى نتيجة مؤادها، أنه على أساس معطيات الوضع الاقتصادي العام، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالرغم من العرض المحدود للموارد، والعيوب في هيكل القوة

البشرية، وتخلف اقتصاد السوق واعتماده الشديد على الاقتصاد الاسرائيلي، فإنه من الممكن ــ إقتصادياً ــ قيام دولة فلسطينية، استناداً إلى عدد من المميزات، منها:

١ ــ ان القوة البشرية هي العامل الحاكم في التنمية، وليس عرض الموارد. وان القوة البشرية الفلسطينية تتمتع بمزايا، تمكنها من أن تبني إقتصاداً متقدماً، إذ ان معدل حملة الدرجات العلمية، إلى مجموع السكان الفلسطينيين، يعادل مثيله في اسرائيل، لكن تعبئة المزايا الخاصة بالقوة البشرية، قاصر الى حد كبير. وفي حالة خلق دولة فلسطينية، فان تعبئة هذه المزايا، سيدفع التأثير الايجابي للقوة البشرية إلى أبعد مدى.

٢ ــ أن مساحة الضفة والقطاع، يمكن أن تستوعب ما بين ٢ ــ ٣ ملايين نسمة. وتقدر أعداد الفلسطينيين في العالم ما بين ٢,٤ ــ ٢,٩ مليون نسمة، وتصل في بعض التقديرات إلى أربعة ملايين، بما يعني أن الدولة الفلسطينية، على هذه المساحة، يمكن أن تستوعب معظم الفلسطينيين. (دون أن يقف هذا عائقاً، في كل الاحوال، أمام استهداف بناء دولة علمانية، وديمقراطية في كل فلسطين).

٣ ــ ان رأس المال، اللازم للتنمية، في الهياكل الاقتصادية الانتاجية والأساسية، لن يشكل، في أي حال، قيداً على النمو، حيث أن فجوة رأس المال، يمكن تعويضها عن طريق صناديق التنمية العربية والدولية، بالاضافة إلى سياسة اقتصادية جادة، لتعبئة الفائض الاقتصادي الفلسطيني.

أما من زاوية تكاليف إقامة الدولة، فيقسم الكتاب استثمارات إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، طبقاً للاغراض، إلى ثلاثة أقسام:

١ ــ استثمارات لخلق مصادر العمالة.

٢ ــ استثمارات للتحديث وتنمية التوطين الحضري.

٣ ــ استثمارات للبنية الأساسية القومية.

ويرى الكتاب، أن هذه الاستثمارات، ينبغي أن توجه إلى أغراض البنية الاقتصادية الجديدة فقط، بل إنها يجب أن تأخذ في الاعتبار، هدف تقوية البنية الاقتصادية الحالية، في الضفة الغربية وقطاع غزة.

●●●● بعد العرض للجوانب السابقة، يقدم الكتاب، في الفصل الرابع، عرضاً مكثفاً لكافة السيناريوهات السياسية، التي قدمت للدولة الفلسطينية.

ويعرض، في البداية، لهذه السيناريوهات، في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣. فيقدم، بالتفصيل، سيناريو الدولة الديمقراطية الفلسطينية، وسيناريو الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية، وسيناريو الدولة الفيدرالية أو الثنائية القومية.

ثم يعرض الكتاب لسيناريوهات الدولة، بعد العام ١٩٧٣، ويركز، بصفة خاصة، على السيناريو الذي قدمه الاستاذ وليد خالدي، في عدد تموز (يوليو) ١٩٧٨، من المجلة الاميركية: شؤون خارجية (فورين أفيرز).

بعد العرض التفصيلي لهذه السيناريوهات، يرى الكتاب أنه، إذا كان ينبغي حل المشكلة الفلسطينية، على قاعدة ضمان الحقوق المشروعة لشعب فلسطين، وفي مقدمتها حقه في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فمن الضروري أن يتوفر سيناريو لهذه الدولة، يتسم بالواقعية والتكامل والشمول.

هذه هي الأفكار الأساسية، التي تناولها الكتاب، ولقد فضلنا أن نعرضها، بشيء من التفصيل، نظراً لأهمية القضية، موضوع الدراسة. ولا شك، أن القضية لا زالت بحاجة إلى إسهامات أخرى، من جانب الباحثين والكتاب العرب، استكمالاً لبعض الجوانب أو معالجة لبعض جوانب التصور.

يبقى أن نشير إلى أن المشرف على الكتاب، قد ذكر، في مقدمته أننا «نرجو أن يكون إسهاماً في ميدان الفكر السياسي العربي العلمي، الذي لا يقنع برفع الشعارات الغامضة، ولا يكتفي بترديد الصياغات المحدودة، إنما يتصدى للمشكلة، بأسلوب علمي دقيق، انطلاقاً من فكر قومي ملتزم». وفي اعتقادنا، أن الكتاب قد استوفى مثل هذه الشروط.

موقف المثقفين في لبنان
من الغزو الاسرائيلي

شتتت الحرب الأهلية اللبنانية، المتفجرة حيناً، والهادئة حيناً آخر منذ العام ١٩٧٥ حتى مطلع ١٩٨٢، المثقفين والكتاب اللبنانيين، شيعاً وأحزاباً على شاكلة وضع الوطن اللبناني كله. فقامت تنظيمات ثقافية، تكاد تحمل في طياتها انتماءً طائفياً.. الا أن اتحاد الكتاب اللبنانيين حافظ على تركيبته التي عرفت عنه منذ تأسيسه؛ اذ لم يفرز نفسه طائفياً وان فرز نفسه وطنياً، حيث يمكن اعتباره اتحاداً أقرب الى الحركة التقدمية في لبنان والوطن العربي والعالم منه الى اتجاه آخر. كذلك فان المجالس الثقافية حافظت على تركيبتها من حيث التوازنات الطائفية المتبعة، في أجهزة الدولة، وفي وظائفها ومؤسساتها... وقد أدت هذه التناقضات الى شل الحركة الثقافية اللبنانية كحركة فاعلة، وقل نفوذها على المستوى الرسمي والشعبي، وانكفأ روادها الى صومعاتهم وأبراجهم العالية؛ وقد تخلوا طوعاً أو غصباً عن مراكزهم المتعددة، وخصوصاً في الصحافة اليومية والأسبوعية.. وإن ظلت أسماؤهم تظهر بخجل في بعض الأحيان في الدوريات الشهرية.

وجاء الغزو الاسرائيلي للبنان، بدءاً من حزيران حتى يومنا هذا ليسهم في توسيع دائرة المأساة. ومحاولة التدخل، في مناسبات عدة، لترسيخ الشرخ الكبير، والاستفادة من ذلك باظهار لبنان في وجهين متناقضين: لبنان المسلم الذي يعادي الغزو، ولبنان المسيحي الذي يرحب فيه ويعتبره بادرة انقاذ... ولا شك أن هذه النيّة الخبيثة ظهرت في محاولات عدة. منها دعوة «مي المر» التي لا تشكل أية ظاهرة في الثقافة اللبنانية لزيارة اسرائيل، وتصريحاتها المتعددة التي ظلت أجهزة الاعلام الاسرائيلية تكررها يومياً على مختلف المستويات، مما جعل المثقف اللبناني عموماً يسخر من هذا الوضع لمعرفته الأكيدة لموقع مي المر والجهات التي تمثلها. ومنها الوفد اللبناني الذي زار اسرائيل، فيما بعد، على أساس أنه يمثل وجه لبنان الثقافي، فيما نعرف جميعاً أن أسماء أعضاء ذلك الوفد لم تكن معروفة لا على المستوى الثقافي العربي ولا على المستوى المحلي.. واسرائيل حاولت مراراً بعد ذلك، جذب بعض الأسماء المعروفة الى زيارة اسرائيل واقامة حوار مع أصحابها، ولكنها فشلت حتى الآن في استدراج أي اسم معروف.

ومع الأيام الاولى للغزو الاسرائيلي، تحرك الأدباء والكتاب والفنانين اللبنانيين في محاولة للتصدي. فدعا النادي الثقافي العربي، واتحاد الكتاب اللبنانيين، والمجلس الثقافي الجنوبي الى اجتماع عام للمثقفين في قاعة النادي. حيث التقى فيه عدد لا بأس به من الكتاب والفنانين الموجودين في بيروت آنذاك. ومن بينهم كتاب عرب مقيمون في لبنان، جاؤوا دون دعوة ليشاركوا في تصديهم للعدو، ويعلنوا موقفهم المستنكر للغزو. وقد دارت مناقشات عدة، صب معظمها في النقمة

على الصمت العربي المريب ازاء الغزو. وترك المقاومة الفلسطينية وحدها تواجه قوات العدو، مع الفارق الشاسع والكبير في الامكانيات بين قوى العدو وقوى المقاومة وحلفائها على مختلف المستويات.. وقد أعلن المتناقشون خشيتهم من استفراد لبنان لتمرير سياسة كمب ديفيد. ولقد حاولت أصوات ما أن تنتقد مواقف المقاومة مشيرة الى سلبيات تراكمت عبر ثماني سنوات من الصراع الداخلي، أدت مجتمعة الى هذا المصير، وادخال الثورة الفلسطينية في عنق الزجاجة. وطبعاً لم تظهر هذه الاصوات من موقع الشماتة، بل من المصارحة، وان كان ذلك جاء بعد فوات الأوان.. وبعد مداولات عدة، صدر عن المجتمعين بيان دعا الى مقاومة الاحتلال بشتى الوسائل ضمن موقف وطني لبناني موحد. وجاء في البيان: «لما كان وطننا تحت الاحتلال الاسرائيلي، ولما كانت مقاومته، وصولاً الى اجلائه، مهمة تتقدم كل المهمات، ولما كان المثقف الحق معبراً عن ضمير الشعب وحافظاً لذاكرته، فقد تنادينا الى الاجتماع في النادي الثقافي العربي، بوصفنا مثقفين لبنانيين مستلهمين تاريخ مقاومة الشعوب للاحتلال، وتاريخ مقاومة المثقفين اللبنانيين والعرب لمختلف أشكال الاحتلال والتبعية، مصممين على النهوض الى مسؤولياتنا في لحظة يتقرر فيها مصير الوطن ومصير المقاومة الفلسطينية، نعلن ما يلي:

أولاً — مقاومة الاحتلال الصهيوني بجميع الوسائل.

ثانياً — الدعوة الى صياغة موقف لبناني وطني موحد لمواجهة الاحتلال الصهيوني على الأسس التالية:

(أ) مطالبة السلطة الشرعية بتحديد موقف واضح من الاحتلال الصهيوني؛

(ب) الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي اللبنانية كافة، والعمل على جعل الكفاح ضد الصهيونية قاعدة للوحدة الوطنية اللبنانية، وأداة لوعي اللبنانيين لقضيتهم الوطنية؛

(ج) بسط السلطة الشرعية على كامل الأراضي اللبنانية؛

(د) تأييد المقاومة الفلسطينية بجميع الوسائل؛

(هـ) انقاذ بيروت جزء من انقاذ لبنان.

ثالثاً — رفض ومقاومة الضغوط الصهيونية والاميركية، الهادفة الى فرض موقف استسلامي على لبنان في ظل الاحتلال الاسرائيلي.

رابعاً — ادانة الحكومات العربية، ودعوة الكتاب والمثقفين والفنانين الاحرار، والشرفاء في الوطن العربي والعالم لمضاعفة دعم قضيتي الشعبين اللبناني والفلسطيني، والمشاركة بفضح المؤامرة على قضية شعب فلسطين، وحقه في الكفاح من أجل العودة الى وطنه، واقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

خامساً — مباشرة جملة تدابير عملية على الصعيد الاعلامي، من أجل فضح مؤامرة الصمت على الجرائم الصهيونية على الاراضي اللبنانية، ومنها تدمير مدينتين تاريخيتين: صور وصيدا. وتدمير قاعة متحف قصر الأونسكو في بيروت، بما تحتويه من كنوز وروائع فنية لكبار الفنانين اللبنانيين، اضافة الى تدمير مؤسسات الثقافة، التي تنص القوانين الدولية على اعتبارها خارج اطار الحروب، كالمستشفيات سواء بسواء، وابراز وقائع المقاومة الشعبية للاحتلال.

وقد حضر هذا الاجتماع ووافق على البيان كل من: ميشال الغريِّب، حبيب صادق، محمد قباني، محمد كشلي، عصام نعمان، سعاد شيخاني، زاهية قدورة، د. نجيب أبو حيدر، مهدي عامل، أحمد أبو مطر، منح الصلح، زهير هواري، سمير فياض، جورج ناصيف، فريد منصور، غازي شعبان، سامي الرفاعي، فيصل سلطان، سيتا مانوكيان، ليلى السايح، جورج حداد، أحمد الحسيني، محمد مخزوم، رياض قشمر، مسعود ضاهر، كرنيك عطاريان، فيصل فرحات، علوية صبح، يعقوب شدراوي، مهى عزيزة سلطان، رئيف كرم، بسام منصور، دلال البزري، جوزيف سماحة، طارق متري، وجاكلين جريصاتي.

وكان التحرك الأول، بعد هذا البيان، دعوة الأمين العام لمنظمة الأونسكو الى أن يبادر فوراً لاتخاذ جميع الاجراءات الآيلة الى وقف الدمار الشامل، الذي يهدد بازالة ما تبقى من لبنان العريق من آثار تاريخية تعود لآلاف السنين؛ وما تبقى من معالم العمران ورموز الثقافة وتجليات الحياة الانسانية. وجاء ذلك، عبر بيان أصدرته المؤسسات الثقافية الآنفة الذكر، تشير فيه الى همجية العدوان الصهيوني ووحشيته، «من مجازر جماعية تحصد آلاف الأطفال والنساء

والعجزة، ومن دمار شامل يقضي على معالم الحضارة الانسانية فيه وأماكن الآثار التاريخية» وجاء في البيان: «لعله قد بلغكم أن قصر الاونيسكو في بيروت، وهو مؤسسة ثقافية رسمية عقد فيها أول مؤتمر عالمي للمنظمة. قد دكته صواريخ الطائرات الاسرائيلية، وجعلته ركاماً بما يحتوي من آثار فنية ومخططات نفيسة. وقبل ذلك بأيام، كانت القوات الاسرائيلية الغازية قد دمرت مدينتي صور وصيدا، وهما، كما تعلمون، مهدان عظيمان لحضارة الانسان، ومتحفان غنيان بأثمن الآثار وأجلها. يضاف اليها قلعة الشقيف التي أبيدت معالمها تماماً. وهي واحدة من أقدم وأعرق الحصون الصليبية في العالم». وتابع البيان: «لعله قد بلغكم أيضاً، أن عدداً من أهم المنشآت التعليمية والتربوية، والمكتبات العامة والمراكز الثقافية، قد تهاوت تحت وطأة القصف الاسرائيلي الهمجي؛ ونذكر هنا على سبيل المثال واحدة من تلك المنشآت وهي: جامعة بيروت العربية، التي يبلغ تعداد طلابها أكثر من ٣٠ ألف طالب. قد دمرت عن بكرة أبيها. كما أن فروع الجامعة اللبنانية في صيدا قد تعرضت لإصابات بالغة، هذا عدا ما أصاب مكتبة «جبل عامل» من خسارة فادحة، وهي المكتبة الأغنى بتراث منطقة جنوب لبنان، والتي تضم أنفس الكتب وأندر المخطوطات العائدة لهذه المنطقة».

وتوجه النداء الى الأمين العام قائلاً: «بحكم موقعكم على رأس منظمة مرصودة للمحافظة على التراث الانساني، وصيانة معالم الحضارة البشرية. وبصفتكم المؤتمن على رعاية الآثار التاريخية، نتمنى عليكم نحن المثقفون اللبنانيون المجتمعون في ١٩٨٢/٦/٢٤، أن تبادروا على الفور الى اتخاذ جميع الاجراءات الآيلة الى وقف هذا الدمار الشامل، الذي يهدد بازالة ما تبقى من بلدنا العريق من آثار تاريخية تعود لآلاف السنين، وما تبقى من معالم العمران ورموز الثقافة وتجليات الحياة الانسانية». وأضاف: «تلك هي واحدة من أخطر مسؤولياتكم، أيها الأمين العام، في هذه الظروف البالغة الخطورة. وأننا لفي انتظاركم لاتخاذ الخطوات السريعة في هذا السبيل، راجين منكم أن تجندوا جميع امكاناتكم وعلاقاتكم الدولية، للجم ارادة الشر الاسرائيلية المستهترة بمختلف الشرائع والقوانين والقيم التي أرستها الانسانية في مراحل تطورها».

ولم يكن الموقف الثقافي يقتصر فقط على الأندية اللبنانية. فقد كان هناك تحرك آخر قاده اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الذي دعا الى اجتماع كبير أثناء حصار بيروت حضره مجموعة من الكتاب والصحفيين الفلسطينيين والعرب المقيمين في بيروت، وتم عقده في مبنى قريب من اتحاد الكتاب الفلسطينيين، حيث كانت المنطقة تتعرض للقصف.. وقد اتخذ المجتمعون سلسلة قرارات، من بينها اصدار صحيفة يومية حملت اسم «المعركة» وتطوع جميع الكتاب الحاضرين للعمل فيها دون مقابل، وكذلك كتابة تعليقات وبرامج لاذاعة صوت الثورة الفلسطينية. كما أن بياناً صدر، بعد هذا اللقاء، جاء فيه: «المعركة، ولا خيار سوى المعركة. من متاريس عاصمة الأمل العربي، بيروت، من شظايا الأجساد والقذائف، من ساحة الامتحان الأخير للجدارة بالأرض والحياة والمستقبل، يعلن الكتاب والصحافيون الفلسطينيون واللبنانيون والعرب: أن لا خيار لنا سوى المعركة، وأن لا لغة للتعامل مع الغزو الصهيوني، الذي يمثل أحط أشكال العنصرية والصلف سوى لغة الدم والرصاص. فمن هنا، من هذا الحائط البشري، المرصوف بالسواعد المقاتلة والارادة الحرة، يتحدد المصير، وتتجدد البدايات بداياتها الدائمة في معركة الانصهار الكامل بالمعركة.

لا. لا خيار لنا سوى المعركة.

والمعركة في ذروتها في كل مكان. لا ضباب ولا أوهام ولا خداع. هنا تعجز البطولة اليومية. البطولة العادية من فرط تراكمها، لتحول كل متر من الأرض الى مأثرة أو معبد. هنا تكسر الجماهير تاريخاً من غرور العدو الصهيوني، ومن تأرجح الأنظمة العربية على حبال السراب. وتحفر تاريخها المستقل بأظافرها وبنادقها وصمودها الأسطوري. هنا لا وقت للمساومة، ولا مساحة الا للبندقية، التي صارت التوأم النهائي للمقاومة والكرامة والحرية. هنا، يكتب مقاتلونا الأبطال: اللبنانيون والفلسطينيون، فاتحة التاريخ العربي الحديث، ولا خيار سوى المعركة. ليس وراءنا الا البحر أو الصحراء. وليس أمامنا سوى النصر ولا شيء غير النصر. ومن هنا، من هذه القلعة، قلعة الخلاص والصمود، ننادي الدم العربي

المحبوس في العروق، من المحيط الى الخليج، للمساهمة في ولادة هذا الفجر الذي تحبل به جراح مقاتلينا وثقوب أحذيتهم الشريفة. فهنا، هنا المحك. ولعله المحك الأخير في هذه الحقبة من الزمن.. محك لمعادن البشر، ومحك جدوى حياتنا. من هذه المعركة، وفيها، يصاغ كل شيء من جديد. لا. لاخيار سوى المعركة لان ماعداها انتحار، ومن دخانها سيطلع النهار».

وبالفعل، فقد وقف معظم الكتاب العرب الى جانب اخوتهم المقاتلين، أما في تعليقاتهم الاذاعية التي كانت تبث يومياً، أو في مقالاتهم وتحقيقاتهم وقصصهم وقصائدهم في جريدتهم «المعركة» التي استمرت تصدر ستين يوماً دون توقف، رغم الظروف الصعبة، التي مرت ببيروت أثناء الحصار والمعارك الضارية والقصف الوحشي المستمر براً وبحراً وجواً.

ولم تكن صحيفة «المعركة» وحدها اعلامياً في المعركة، فقد كانت هناك «رصيف ٨١»، و «العودة»، بالاضافة الى صحيفة منظمة التحرير الثابتة «فلسطين الثورة» وبقية المنشورات المعروفة. وبهذه المناسبة، لابد من ذكر الذين استشهدوا أثناء المعركة من الشعراء والصحفيين، خصوصاً مؤسس «رصيف ٨١» الشاعر علي فودة، صاحب ديوان» فلسطيني كحد السيف»، الذي استشهد أثناء توزيع الجريدة على المقاتلين. كذلك الشهيد الصحفي سمير درويش، الذي أصيب في المدينة الرياضية وهو ينقذ المواطنين. ويقوم بواجبه كصحفي، يصور ويكتب في مواقع الخطر. استشهد بعد ثلاثة أيام من اصابته، وهو الذي كان قد قضى ثلاثة عشر عاماً في الأسر لدى العدو الاسرائيلي. وكان رئيساً لتحرير مجلة «الى الامام» التي تصدر بالانكليزية. والشهيدة نعم فارس التي أعدت الكثير من المقابلات مع المقاتلين، وأسهمت بجهد كبير في صوت الثورة الفلسطينية، والشهيدة لبنانية من الجنوب، آمنت بالمصير المشترك بين اللبناني والفلسطيني والعربي عموماً.

هذا في بيروت.

لكن ماذا فعل المثقفون في الشمال؟

في الواقع كان تحرك المثقفين في الشمال أكثر حرية، بسبب عدم امتداد الغزو اليهم.. فهناك دعت المجالس والروابط والهيئات الثقافية في طرابلس، الى قيام جبهة ثقافية وطنية مناهضة للاحتلال والفاشية وصهينة لبنان، ومجابهة محاولات فرض صلح مع اسرائيل، ومواجهة مايجري من محاولات لتبديد الهوية الثقافية الوطنية للبنان، لصالح «ثقافات» أو مشاريع ثقافية فئوية مذهبية، وقد جاء ذلك في البيان، الذي صدر عقب اجتماع عقد في طرابلس، بحضور الهيئات الثقافية التالية: اتحاد الكتاب اللبنانيين، النادي الثقافي العربي، المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، المجلس الثقافي للبنان الشمالي، التجمع الوطني للعمل الاجتماعي في الشمال، النقابات وفروع الجامعة اللبنانية في الشمال. ودعا البيان الى العمل المشترك من أجل قيام جبهة ثقافية وطنية، مناهضة للاحتلال والفاشية وصهينة لبنان، جبهة تؤمن:

١ ــ بأن محاولات الغاء هوية لبنان العربية، هي تفريط بسيادته المقدسة، وباستقلاله الوطني الكامل، وبشخصيته الوطنية والحضارية، التي هي رافد من روافد الشخصية العربية، وأن محاولات فرض معاهدة صلح مع اسرائيل، عدونا الوطني والقومي، هي اخضاع لبنان وشعبه للصهيونية العنصرية، تحقيقاً لأهدافها المجرمة في التوسع والهيمنة.

٢ ــ بأن لبنان كان، ومايزال، ويجب أن يبقى بلد الحريات والديمقراطية. حرية العقيدة والفكر، والتعبير والصحافة، والاجتماع والعمل النقابي والسياسي. وأنه بهذه الحريات، وبالمبادرة الخلاقة يتنفس بها، ويعيش ويتقدم. وبها يصنع الرخاء والازدهار والاستقرار والاطمئنان. وبأنه لامكان فيه للديكتاتورية، أو لحكم الفريق الواحد أو الحزب الواحد. وأن كل مقولة بخلاف ذلك ستعمل على انهائه.

٣ ــ بأن لبنان يجب أن يبقى بلد الانفتاح على الحضارات، أخذاً وعطاءً، دون أن يعرف الانغلاق يوماً. عاملاً على اغناء حضارته العربية بكل مايفيد ويخصب. وبكل مايجعل منه رائداً لنهضة عربية متطورة، حضارياً واجتماعياً، بعد أن كان له موقع الريادة في النهضة العربية الحديثة، قومياً وثقافياً.

٤ ــ بأن لبنان كان، دائماً، متنوع الثقافة على وحدة. يعزز هذا التنوع انفتاحه التاريخي على ثقافات جميع الشعوب، واغتناؤه من تراث عائلاته

الروحية. وأن ما يجري من محاولات لتبديد الهوية الثقافية الوطنية للبنان، لصالح «ثقافات» أو مشاريع ثقافية فئوية مذهبية، يتنافى مع تراثنا الثقافي، ويقطع صلتنا بحضارتنا العربية الأصيلة، الأمر الذي من شأنه القضاء على شخصية لبنان الثقافية، وعلى موقعه الثقافي الخلاق الذي يعتز به.

هذا غيض من فيض، وبعض المواقف الثقافية من الغزو الاسرائيلي، الذي تستر بستار القضاء على المقاومة.. وهو لم يقصد، أولاً وأخيراً، الا القضاء على لبنان، مركزاً وحضارة ووطناً.. وما يقال حالياً عن انسحابات لن يرضى بها العدو، ما لم ينل بشكل كامل من موقع لبنان الحضاري والثقافي والبشري.. ولعل هذا أحد أبرز أهداف الغزو المستمر حتى الآن.

ياسين رفاعية

رسالة لندن:

الصحافة تدين الغزو وتدعو للإعتراف بحقوق الفلسطينيين

رغم التظاهرات والاعتصامات التي قام بها المواطنون العرب المقيمون في العاصمة البريطانية، إضافة إلى تجمعات بريطانية متعددة، حول السفارتين الاميركية والاسرائيلية في لندن، وأمامهما، فإن ردود فعل مختلف الفئات البريطانية، على الغزو الاسرائيلي للبنان، تتضح أكثر في وسائل الاعلام.

فالصحف، والجادة منها بخاصة، تستمر في تغطية عملية الغزو، عبر تقارير مراسليها من جانبي بيروت: الغربي والشرقي، إضافة إلى اسرائيل، وكذلك في التعليقات والافتتاحيات التي تنشرها هذه الصحف.

فصحيفة «الغارديان» التي أشارت الى مخاطر اشتباك جديد يوم الخامس من شهر حزيران (يونيو) الماضي (أي غداة إطلاق النار على السفير الاسرائيلي في لندن ارغوف)، علقت، في افتتاحيتها، يوم السابع من الشهر نفسه بالقول: ان الفلسطينيين والاسرائيليين أضاعوا الوقت الذي تلا اتفاق وقف اطلاق النار، ودام سنة كاملة، منذ تموز (يوليو) من العام الماضي. وبدلاً من أن تدين الصحيفة الغزو الاسرائيلي بلا تحفظ، قالت: «ان اسرائيل التزمت بنهج خطير في غزوها لبنان، وهو غزو حكمت فيه اسرائيل على نتائجه مسبقاً». وفي تلميح إلى العجز العربي، أضافت الصحيفة: «وكما في الماضي، فان اسرائيل، اعتماداً منها على التمزق العربي، تؤكد أنها عازمة على حل المشكلة الفلسطينية بواسطة السلاح وبواسطة الاحتلال العسكري».

«وكلمة [حل]، تعني لديها، في هذا الإطار، إطالة هذه المشكلة لسنوات أخرى عديدة». وفي ما يبدو، فان الصحيفة حاولت التقليل من سلبية العجز العربي، وعدم الاكتراث العربي، وذلك عندما أشارت بوضوح الى المخاطر التي أصبحت تتهدد المصالح الغربية، نتيجة للسياسة الاسرائيلية؛ إذ قالت: «أن اوروبا الغربية والولايات المتحدة لا تستطيعان أن تتوقعا النجاة من وقوع الحرب في الشرق الأوسط الآن، بأفضل مما حدث لهما في حرب ١٩٧٣، عندما أمسك العالم العربي بسلاحه الوحيد الصالح: أي السيطرة على النفط». وتكهنت الصحيفة، بلهجة متشائمة، بأن «النتيجة الأكثر احتمالاً في الوقت الراهن، لعملية التمدد الاسرائيلي خلف الليطاني، وربما إلى أراض أخرى أبعد في الشمال هي أن التهديد الذي يتعرض له الأمن الاسرائيلي سيخف، ولكن اسرائيل ستصبح قوة احتلال للمرة الرابعة، وذلك إذا أضيف كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان إلى لبنان الذي احتلت أراضيه في عملية الغزو الحالية.

وفي نهاية الافتتاحية، قالت الصحيفة: «ان السلام مع الفلسطينيين لا يمكن العثور عليه على مثل هذه الطريق، لكن الواقع المحزن هو أن السلام مع الفلسطينيين يبدو في نظر اسرائيل

بنداً من المستحيل جداً وضعه على جدول الأعمال».

وفي المقابل، فان صحيفة الديلي تليغراف اليمينية الموالية لاسرائيل استنتجت، في افتتاحيتها ليوم الاثنين ١٩٨٢/٦/٧، بأن الغرب أكثر اهتماماً بالحرب العراقية ــ الايرانية منه بالحرب في لبنان، هذه الحرب التى لن تؤدي إلى طريق أوسع، كما تعتقد الصحيفة، التي تضيف بلهجة ملؤها الثقة: «ان هدف اسرائيل، كما هو دائماً، سيكون تأمين منطقة محايدة في جنوب لبنان، وان هذا لم يعد علاجاً ناجعاً للحالة، لكنه لم يثر جدلاً قط من قبل، ضد أخذ بعض حبات الاسبرين».

أما صحيفة «التايمز» التي اعلنت، غداة اطلاق النار على ارغوف: «ان الحادث يجب أن لا يتخذ كذريعة للحرب»، فقد أدانت من جهتها وبقوة غزو اسرائيل للبنان، وقالت في افتتاحيتها ليوم الثلاثاء ١٩٨٢/٦/٨: «هذه ليست مجرد غارة انتقامية. انها قصة مرعبة للتذبيح والتدمير». وأضافت: ان السؤال الأهم هو ما إذا كانت اسرائيل «ترغب العيش في سلام مع الفلسطينيين كشعب وتسعى لقبولهم داخل حدود فلسطين، حتى لو كان ذلك يعني اعطاءهم جزءاً من أرض اسرائيل التاريخية». وتجيب الصحيفة على هذا التساؤل وعلى تساؤلات مماثلة أخرى، حول الوضع الفلسطيني بالنسبة لاسرائيل، وتقول أن «ذلك يبقى غامضاً».

على أن التغير الملحوظ في تعليقات الأعلام البريطاني، أصبح أكثر وضوحاً بعد مرور اسبوع على عملية الغزو... فـ«الديلي تلغراف» تساءلت، في افتتاحية عددها الصادر في ١٩٨٢/٦/١١، عن الحكمة والقيمة الاخلاقية اللتين ينطوي عليهما الغزو «الذي يمكن أن يؤدي إلى فترة راحة قصيرة، ولكن سيؤدي على المدى البعيد، إلى مشاعر أعمق مرارة». وأضافت: «ان بحث اسرائيل عن الأمن أمر يجب أن نتعاطف معه، حتى لو بدا أحياناً، أننا كارهون لأساليبها. لكنه، ببساطة، ليس واضحاً أن سلامتها كانت مهددة مثلاً بوجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان». وتابعت تقول: «وإذا كان هناك شيء ما يتسم بالوضوح، بعد ثلاثين سنة من الصراع، فهو أن الفلسطينيين، لن يمكن طردهم ببساطة».

هذا التحول اللافت للنظر، يمكن إعادته أولاً، إلى وحشية الهجوم الاسرائيلي والعدد الهائل من الضحايا الناجم عنه. وثانياً، فإن هذا التحول يمكن اعادته الى الموقف الرسمي للحكومة البريطانية التي أدانت الغزو ودعت إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين. ذلك أن رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر لم تتردد في أن تقارن فوراً بين مشكلة فوكلاند والمشكلة الفلسطينية، وأبلغت البرلمان البريطاني، يوم الثامن من شهر حزيران (يونيو) الماضي، قولها: «أنه لمن المهم أن ينال أهالي فوكلاند والفلسطينيون حق تقرير المصير، ونحن لم نتردد قط، في السابق في قبول ذلك».

وقد انتقد عضو البرلمان المحافظ انطوني مارلو، بحدة، اسرائيل، في اليوم نفسه، وقال: لقد حان الوقت لأن توجه الحكومة البريطانية سياستها في الشرق الأوسط باتجاه الضحايا وضد المعتدين، وأضاف في إشارة إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، ان على تاتشر أن تبلغ «الفوهرر الاسرائيلي» ان يخرج فريق اغتيالاته من لبنان فوراً. وقد انتقد وزير الخارجية البريطاني، فرانسيس بيم، الغزو الاسرائيلي في مناسبات عديدة، قائلاً: «ان غزو لبنان لا يمكن تبريره بأية وسيلة». وعن الفلسطينيين قال: «ان لدى الفلسطينيين أيضاً، الحق في تقرير المصير، وأن السلام الدائم في الشرق الأوسط يجب أن يضع في اعتباره حقوق كلا الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني».

وقد قوي الانتقاد الموجه لاسرائيل وازداد في الأسبوع الثاني لعملية الغزو، وصدر عن الزعماء المتحفظين عادة، تصريحات علنية معادية لاسرائيل. إضافة إلى ذلك، فان صحيفة الاوبزرفر الاسبوعية خصصت ثلاث صفحات كاملة للتقارير والموضوعات الخاصة بالغزو، وقالت، في افتتاحية عددها الصادر يوم ١٩٨٢/٦/١٣: «لقد خطط كل من بيغن والجنرال شارون، وبوضوح، للقيام بمجزرة في محاولة لتدمير ليس فدائيي منظمة التحرير الفلسطينية كقوة مقاتلة فحسب، ولكن من أجل تدمير الطموحات السياسية للفلسطينيين كشعب أو كأمة، وكذلك تدمير إرادتهم. وهذا أمر يدعو للعار الكبير، ليس بالنسبة للاسرائيليين فحسب، بل بالنسبة للمجتمع الدولي كافة أيضاً، والولايات المتحدة بصفة خاصة، إذا ما سُمح لهذه المحاولة بالنجاح».

وأضافت الصحيفة: «ان المعتقد ان بيغن يريد أن يمتلك أكبر عدد من الأوراق، بما في ذلك ورقة السيطرة على الضفة الغربية وورقة جنوب لبنان وورقة تدمير منظمة التحرير الفلسطينية كقوة مقاتلة أو كشريك مفاوض».

وقالت الصحيفة، متهمة أميركا بنشر الفوضى في المنطقة: «ان العديد من الاوروبيين يعتقدون أن فظاظة السياسة الاميركية، مسؤولة، إلى حد كبير، عن الموقف الكارثة في الشرق الأوسط. وهؤلاء الاوروبيون، مقتنعون بأن الحل الآن يعتمد على تغير في موقف الولايات المتحدة».

وجددت التايمز تناولها لموضوع غزو اسرائيل للبنان، في افتتاحية عددها الصادر في ١٤/٦/١٩٨٢، منتقدة أميركا في تساهلها نحو اسرائيل، وقالت، في ما قالته: «ان السياسة الاميركية في الشرق الأوسط هي بين الضحايا العديدة للغزو الاسرائيلي للبنان. هذه السياسة التي استمرت لسنوات عديدة قائمة على فكرة ان اسرائيل يجب أن لا تجبر على تقديم تنازلات عبر تزويدها بكميات أكبر وأكبر من المساعدات الاميركية والأسلحة الاميركية، مصحوبة بالمزيد والمزيد من التأكيدات المبالغ فيها بالتأييد الاميركي غير المشروط». وأكدت الصحيفة أن الحل الوحيد للمشكلة يجب أن يتم العثور عليه في إقامة دولة فلسطينية فوق أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأضافت: «بعد المذبحة التي ارتكبتها اسرائيل في لبنان، فإن على العالم أن يصر على ذلك [اقامة الدولة الفلسطينية] ويجب على الولايات المتحدة أن تجعل تأييدها المستمر لاسرائيل، تأييداً مشروطاً باستعداد اسرائيل بقبولها [الدولة]، ويجب أن يكون الشعار: لبنان للبنانيين واسرائيل للاسرائيليين وفلسطين من نوع أو آخر في غربي الاردن، للفلسطينيين».

وانتهت مجلة الايكونوميست، في افتتاحية عددها الصادر في ١٢/٦/١٩٨٢، إلى النتيجة نفسها في حين توصلت الغارديان، في افتتاحية عددها الصادر في ١١/٢/١٩٨٢، وبعد أن أدانت الغزو الاسرائيلي، إلى ضرورة عقد مؤتمر جنيف حول الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وقالت: ان هذا المؤتمر «سيجبر اسرائيل على القبول بالخيار المتيسر الهام»، وهو الخيار الذي تحدثت عنه ايضاً صحيفة الاوبزرفر، في افتتاحية عددها الصادر في ١٣/٦/٨٢، والتي قالت فيها: ان الخطوة الأولى نحو إعادة السلام والاستقرار، هي إيقاف الحرب التي تتسع بطريقة تشمل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على كلا الجانبين المتقابلين. والخطوة التالية هي في تأمين الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها في لبنان، مصحوبة بانعقاد مؤتمر جديد حول الشرق الأوسط ليبتّ المشكلة في لبنان ومستقبل الفلسطينيين معاً، كمؤتمر جنيف حول الشرق الأوسط، وعلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معاً أن يرأسا هذا المؤتمر، ويجب أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً فيه.

صحيفة الفايننشال تايمز، من جهتها، قالت أنها لا تؤمن بأن القضية الاسرائيلية ــ الفلسطينية يمكن حلها بالقوة العسكرية. وقال بيتر كالفاكوريسبي، في صحيفة الصنداي تايمز، عبر تحقيق له، «أن بيغن لم يفعل شيئاً لحل مشكلة اسرائيل الاساسية، المتمثلة في كيفية العيش في سلام مع جيرانها في المستقبل، وهو يراكم المشاكل للأجيال الاسرائيلية المقبلة».

وإلى جانب المقالة التي نشرتها صحيفة الاوبزرفر لرئيس تحريرها السابق، كونوركروز أوبريان، وهو موالٍ متعصب لاسرائيل، والتي يعيد فيها عملية الغزو إلى أسباب استراتيجية أمنية، تهدف إلى الحفاظ على الأمن الفعلي لاسرائيل، نشرت الصحيفة نفسها تقريراً مطولاً من لبنان واسرائيل بقلم جون لي كار، مؤلف عدد من الكتب الرائجة، وقد نشر تحقيق لي كار تحت عنوان: «مذكرات أرض تتلاشى». ويصل الكاتب في نهاية تحقيقه إلى أن «الهجوم كان هولاً تم شنه في جولات ماكرة ضد شعب، هو باعتراف الاسرائيليين، لا يشكل أي تهديد عسكري حقيقي لاسرائيل. أنه كما لو أننا نحن البريطانيين قد فقدنا أعصابنا أزاء الجيش الجمهوري الايرلندي، ومن ثم قررنا القيام بمعاقبة مجمل الشعب الايرلندي دفعة واحدة، لاقناع أنفسنا بأننا عندما نفعل ذلك، فإننا لن نعود نسمع بمشاكل الايرلنديين». ويضيف: «ان العديد من الاسرائيليين الذين يخافون من الأماكن المعتمة، قد أقنعوا أنفسهم، أن كل فلسطيني، رجلاً كان

أو امرأة أو طفلاً هو، بالتعريف، هدف عسكري، وان اسرائيل لن تحصل على الأمان إلى أن تكسر ظهورهم، وإلى أن يزالوا بعيداً عن حدود اسرائيل. إنه لمن أكثر أنواع السخرية بدائية أن بيغن وجنرالاته، لا يستطيعون أن يروا كم هم يقتربون حين ينقلون هذا، من تطبيق مقاييس العار التي طبقت ضدهم، على الآخرين، والأسوأ أنهم جروا الأميركيين معهم».

وفي الاسبوع الثالث للغزو، نشرت الصحف البريطانية الأربع الكبرى تقارير أكثر شمولية وعمقاً، تلقتها من مراسليها، وواصلت في الوقت نفسه تعليقاتها على الغزو. وقد علقت التايمز على رفض اسرائيل معاملة المقاتلين الفلسطينيين كأسرى حرب، وأكدت، في افتتاحية عددها الصادر في ١٧/٦/١٩٨٢، ان «للفلسطينيين، كشعب طرد من أرضه، الحق في حمل السلاح ضد اسرائيل. ومن هنا، يجب معاملتهم كمحاربين، ما عدا أولئك الأفراد الذين تستطيع إدانتهم بجرائم حرب معينة». وأضافت أنه يجب على الولايات المتحدة أن تجد حلاً لهذه المسألة. وقالت: «ان اميركا التي مولت غزو لبنان، يجب أن تكون مستعدة لتمويل هذا الحل المعقول للمسألة اللبنانية، وعلى الفلسطينيين، إذا كانوا عاقلين، أن ينتهزوا أية فرصة لتحويل مجرى التاريخ الذي ظل، وبثبات، يبعدهم عن بلدهم الأصلي». وذكرت الصحيفة، في افتتاحية عددها الصادر في ٢٣/٦/١٩٨٢، أنه يمكن اقتناص الفرصة فقط، إذا أظهرت أميركا استعدادها، وقدرتها لضبط طموحات اسرائيل. وأنه يجب أن لا يسمح لاسرائيل بإعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة، بحيث تتناسب مع ذوقها. والولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تستطيع إيقافها.

في هذه الأثناء، فإن رأي افتتاحية الغارديان التي بدت من قبل، أنها غير متأكدة منه في المراحل الأولى من الحرب، هذا الرأي تعزز، عندما أعلنت الصحيفة: «ان الغارات التي تستهدف شؤونا دفاعية قد أصبحت رعباً دولياً. وهي لا يمكن تبريرها ازاء حجم الاستفزاز الذي أدى اليها أو بالسلام المزيف الذي ينجم عنها».

وقد نشرت الغارديان، في ٢٥/٦/١٩٨٢، تحقيقاً بقلم ديفيد غيلمور المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، يمكن اعتباره رداً على مقالة لشلومو أفنيري المدير العام السابق لوزارة الخارجية الاسرائيلية، والذي يعمل حالياً أستاذاً في الجامعة العبرية. وقد ادعى شلومو افنيري أن كل ما أصاب لبنان من مشاكل ناجمة عن وجود منظمة التحرير الفلسطينية على أراضيه، ورد غيلمور، على هذا الادعاء، بالقول: ان الغزو الحالي للبنان، هو توسع في الأراضي باتجاه الشمال، ونقل عن بن ـ غوريون قوله، في مذكراته في العام ١٩٤٨: «تجب إقامة دولة مسيحية في لبنان يكون الليطاني حدها الجنوبي»، وأشار غيلمور أيضاً الى أن مذكرات موشي شاريت، وزير خارجية اسرائيل (١٩٤٨ ـ ١٩٥٦)، تكشف ان موشي دايان كان يعيش تحت كابوس التدخل في لبنان. وقد أشار دايان نفسه، في أعقاب حرب العام ١٩٦٧ إلى أن حدود اسرائيل الرئيسية جميعها آمنة الآن ما عدا حدود واحدة هي حدودها مع لبنان».

وفي الاسبوع الرابع، انتقدت كل من التايمز والغارديان منظمة التحرير الفلسطينية لأول مرة منذ بداية الغزو. فقالت التايمز: «ان القادة الفلسطينيين يفتقرون إلى الشجاعة وسعة الخيال، للتحقق من عرض اسرائيل الخاص بالحكم الذاتي. في حين أن اسرائيل (يجب أن يقال) عملت كل ما في وسعها لكي تحول دون المنظمة وهذه العملية»، وخلصت الصحيفة إلى القول: إن على منظمة التحرير الفلسطينية أن تستبدل وجودها العكسري المدمر في لبنان، بوجود سياسي بناء عبر التفاوض حول مستقبل فلسطين».

أما الغارديان، فقد اعتبرت ان منظمة التحرير الفلسطينية «أضاعت فرصاً لا حصر لها لادراك ما هو حتمي، وهو قبول وجود اسرائيل». لكن الصحيفتين نشرتا مزيداً من الافتتاحيات في الاسبوع نفسه، مجددتين انتقادهما لاسرائيل. فقالت الغارديان، في احدى افتتاحياتها: «ولقد اسيء جداً إلى الفلسطينيين الذين ظلت، وستظل، منظمة التحرير الناطقة باسمهم». وأضافت: «ان الهزيمة العسكرية لمنظمة التحرير، هي على أية حال، ليست نصراً سياسياً على الشعب الفلسطيني، ولهذا السبب، من الضروري أن نسأل السيد بيغن ما هي أهداف حربه». وفي افتتاحية لعددها الصادر يوم ٧/٧/١٩٨٢، قالت

الغارديان: لقد خلقت الحرب مرارة عظيمة، وبين بعض الاسرائيليين خلقت عاراً عظيماً. وتساءلت: «ولكن إلى أين سيذهب الفلسطينيون إن لم يكن إلى فلسطين؟... فهذا هو وطنهم». وخلصت إلى القول: «ان الولايات المتحدة هي القادرة على املاء الشروط على اسرائيل، كما هي اسرائيل قادرة على املاء الشروط على منظمة التحرير الفلسطينية. ويجب أن يكون على رأس هذه الشروط وطن للفلسطينيين، والمكان الوحيد لهذا الوطن هو الضفة الغربية وغزة».

وفي تحقيق للفايننشال تايمز، كتب محرر الشؤون الآسيويه، والمحرر السابق لشؤون الشرق الأوسط الان كيس، وهو يهودي بريطاني، في العدد الذي صدر يوم ١٩٨٢/٧/٨:«ان الوقت سيمر حتماً وأنه لا بد من العثور على تقرير المصير للفلسطينيين. فالفلسطينيون، كاليهود، سيعودون لأنهم لا يملكون مكاناً آخر يذهبون إليه. وهذا لأن فلسطين، كما كانت اسرائيل مثلها، فكرة، ويعلم بيغن أفضل من أي شخص آخر، أنك لا تستطيع أن تقتل فكرة».

أما الصنداي تايمز التي سبق لها أن رفضت نشر نفي من السفارة الاسرائيلية في لندن، حول اتهام من الجريدة نفسها، نشر في ١٩٨٢/٦/٢٠، بأن السلطات الاسرائيلية في لبنان منعت مواد الاغاثة من الوصول إلى اللبنانيين والفلسطينيين المحاصرين، فقد نشرت افتتاحية مطولة، يوم ٨٢/٧/٤، استعرضت فيها التناقضات التي وردت في التقارير الخاصة بعدد الإصابات البشرية، من كلا الطرفين: الاسرائيلي والعربي، وقالت الصحيفة أن المهم ليس هو لعبة الأرقام، وأضافت: «ان الفلسطينيين الذين تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية، رغبنا في ذلك أم كرهنا، لن ينسوا حاجتهم إلى وطن، وهذا هو ما يهم في الأخير».

أما بالنسبة للجالية اليهودية البريطانية، فإن الأعلام الصهيوني برر الغزو بأنه كان ضرورياً لأمن اسرائيل. وقالت الجويش كرونيكيل الاسبوعية، في عددها الصادر يوم ١٩٨٢/٦/١١: «ما من هجوم في التاريخ كان منتظراً، أو مستفرداً كعملية الدفاع الاسرائيلية ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. وقد جاءت هذه العملية كذروة حتمية لحرب الصواريخ والقذائف والألغام والتسلل التي شنها الفلسطينيون من قواعدهم في داخل لبنان ضد أهداف مدنية في داخل اسرائيل». وقد انتقدت الصحيفة كلتي الادانتين الصادرتين من الحكومة البريطانية وأجهزة الاعلام البريطانية لعملية الغزو، ولكنها فاجأت القراء، في عددها الصادر في ١٩٨٢/٦/٢٥، بتوجيه النصح إلى اسرائيل لاقتناص الفرص الجديدة التي أتاحتها الحرب بتغيير شعار الغزو إلى «السلام من أجل اسرائيل». وقالت: ««غبيٌّ ذلك الذي لا يعترف بأن هذا السلام يجب أن يكون سلاماً يشمل الفلسطينيين، سلاماً يعترف رغم كل الادعاءات التي أطلقها رؤساء وزراء اسرائيل المتعاقبون، بأن هناك شعباً يعتبر أنه يتمتع بقومية مختلفة، وبعادات وتقاليد خاصة به، وبثقافته الخاصة وبحقه في أن يعيش في كيان ذاتي بنفسه». ولكنها، في الوقت نفسه، نشرت افتتاحية في ما بعد تهاجم بعنف، أجهزة الاعلام البريطانية، وتعلن «أنه ليس هناك ما يمكن تسميته (حرباً نظيفة) وان كل الحروب هي حروب مريعة، وأن حرب لبنان كانت مريعة كجميع الحروب. ولكن محاولة تصوير هذه الحرب، كما فعل العديد من المراسلين، والكتاب النافذين، على أنها شبه مذبحة، هو عمل يضع الحقيقة في عداد ضحايا هذه الحرب».

غير أن هذا الموقف شبه الرسمي لم يستطع إخفاء أصوات بعض اليهود البريطانيين وكذلك الصهاينة البريطانيين، الذين انتقدوا «حرب اسرائيل الكارثة». وقال المعلق المعروف في جويش كرونيكيل، حاييم برمانت، في العمود الذي يكتبه للصحيفة يوم ١٩٨٢/٦/١١ «أن اسرائيل الآن هي قوة عظمى في الشرق الأوسط أكثر قوة، وأكثر أماناً مما كانت عليه في أي وقت مضى. ولكنها، بدلاً من أن تبدو وادعة ومنضبطة، هاتان الصفتان اللتان تتأتيان عن الثقة بالقدرة، فإنها أكثر ولعاً بالقتال الآن أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى، وهي تتسم بالعصبية وتقترب من كل اتجاه كما لو أنها ما زالت ترتاب في وضعها». وفي العدد الصادر يوم ١٩٨٢/٦/٢٥، قال: «اننا نعيش في عالم قاس، والوسائل التي لا يمكن تبريرها يمكن الدفاع عن استخدامها إذا ما أدت إلى نتائج مبررة. ولكن ما الذي يمكن قوله إذا

كانت الغاية والوسيلة، كلتاهما، غير مبررتين؟».

وقال يهودي بريطاني، في رسالة موجهة إلى الجويش كرونيكيل: «على مدى الأسابيع القليلة الماضية شعرت، كالعديد من اليهود عبر العالم أجمع، بمن في ذلك يهود اسرائيل، بخجل متزايد وقرفت من أفعال اسرائيل»، وقالت امرأة يهودية أخرى، في رسالة موجهة إلى الصحيفة نفسها: «ليس في امكاني أن أفعل شيئاً سوى مناشدة أولئك، من أجل اغراق الصحافة برسائل استنكار، علنا نبدأ بمحاولة لتغيير اتجاه المد وتحويله ضد ما يفعله بيغن».

على أن العنصر الجديد في حملة الاحتجاج هو العدد غير المعروف سابقاً من الناس الذين أصبحوا معروفين بعدائهم لاسرائيل. وقد ظهر، في الغارديان، يوم الثامن من تموز (يوليو) الماضي، اعلان على مساحة صفحة بكاملها تحت عنوان: «لبنان من وجهة نظر يهودية»، حمل ١٢١٠ تواقيع لشخصيات وصف أصحابها أنفسهم بأنهم أكاديميون ومدرسون ومحامون وفنانون يهوداً إضافة إلى آخرين من الذين يعيشون في بريطانيا. وقال هؤلاء في الاعلان: «اننا كيهود يعون المجزرة التي أطلقت ضد الشعب اليهودي في الماضي من أجل (تطهير) اوروبا من وجودهم نريد أن نعبر عن استنكارنا لمحاولات رئيس الوزراء مناحم بيغن الاجرامية الرامية إلى (تطهير) لبنان من الفلسطينيين». وقال هؤلاء في الاعلان «ان ما يفعله بيغن في لبنان هو عارٌ على اليهودية، بمقدار ما هو تهديد لبقاء اسرائيل، التي يتم إرسال شبانها للقتال والموت من أجل قضية مزيفة، وأنه لمن الواضح أن عملية السلام من أجل الجليل، غير ممكنة التحقيق من دون حل عادل للقضية الفلسطينية».

على أية حال، فإن موقف الجالية اليهودية ككل كان موضوعاً لتحليل جيد، في تحقيق كتبه ميشيل بنتو دوشينسكي (أحد الأعضاء المؤسسين لمجموعة الدراسات الأكاديمية الاستراتيجية حول الشرق الأوسط). وقد قال الرجل: «ان العديد من اليهود البريطانيين تلقوا أنباء انتصار بيغن العسكري بمشاعر مختلطة. فمشاعر السعادة لقاطني شارع بلوهس، اختلطت بمشاعر الأسى مع العدد الكبير من القتلى المدنيين خلال العمليات الاسرائيلية في لبنان. وعلى المستوى الشخصي فإن العديد من اليهود البريطانيين أحسوا بالنفور من الاستهانة بقيمة الحياة الإنسانية التي أظهرها السيد بيغن والجنرال شارون. وكيهود بريطانيين، فان لنا الحق، كما هو واجب علينا أن نرفع أصواتنا عند الضرورة، ضد ما تفعله السلطات الاسرائيلية.

أما بالنسبة لشبكات التلفزيون فقد تمثل الوضع في بث التقارير المكثفة، ولوحظ أن شبكة تلفزيون الـ آي. تي. في. كانت أكثر توازناً من شبكة تلفزيون الـ بي. بي. سي. التي أبدت، كعادتها تعاطفاً مع اسرائيل.

ومن جملة ما عرضته شبكة تلفزيون الآي. تي. في، شريطاً وثائقياً من ثلاث حلقات، جيد الإعداد تحت عنوان: «أطول حرب» عرضت خلاله وجهة النظر الفلسطينية بصدق أكبر مما ظهر في أي فيلم أجنبي آخر، كما أنها بثت خلاله وجهة النظر الفلسطينية الوطنية بصورة جيدة جداً.

فلورا لحام

شهريات

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

التحركات السياسية والدبلوماسية خلال الحرب

على أثر محاولة اغتيال سفير اسرائيل في فرنسا، شلومو ارغوف نفذت اسرائيل تهديداتها التي أوضحتها في «السيناريو» الخاص بضرب البنية العسكرية والسياسية للمقاومة الفلسطينية في لبنان. وعمدت اسرائيل الى شن حربها العدوانية ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، ابتداء من قصف الاحياء السكنية في العاصمة اللبنانية وضواحيها في ١٩٨٢/٦/٤، ثم باجتياح الجنوب على ست محاور في القطاعات الشرقي والأوسط والغربي، في ١٩٨٢/٦/٦، واحتلال الشوف الأعلى حتى عين زحلتا في ١٩٨٢/٦/٨، وصولاً الى معارك الجبل، التي احتلت خلالها قوات الغزو الاسرائيلي منصورية بحمدون وبلغت طريق بحمدون ــ عاليه، واجتاحت هذه القوات في ٢٦ حزيران (يونيو) منطقة عاليه وسوق الغرب والقماطية وتوقفت في أول صوفر.

وعلى أثر انهيار وقف اطلاق النار الاول الذي أعلن في ١٢ من الشهر نفسه، تقدمت القوات الاسرائيلية في ١٣ (حزيران)، بقيادة ارييل شارون، الى بعبدا واحتلت السرايا والمستشفى الحكومي ومحيط القصر الجمهوري والحدث والجمهور والفياضية. وتواصلت الحرب على بيروت الغربية وضواحيها.

وكان قد سبق مرحلة التنفيذ العسكري «للسيناريو»، سلسلة من التبليغات والتصريحات الاسرائيلية والاميركية والاوروبية، تمهيداً لذلك؛ منها التبليغ الرسمي، الذي قدمته اسرائيل لواشنطن حول ردّها «العنيف» على أي هجوم فلسطيني ضد أي مواطن اسرائيلي في العالم؛ وما أبلغته الادارة الأميركية، بدورها للبنان عبر مبعوثها في الشرق الأوسط فيليب حبيب، من أنها تعارض أي هجوم اسرائيلي على لبنان، ولكن «اسرائيل قد لاتأخذ بالمعارضة الأميركية، خاصة في حال تعرض أمنها للخطر». كذلك، أوروبياً، كثرت التصريحات حول «القلق البالغ الذي تبديه المجموعة الأوروبية، حيال تزايد أعمال العنف والارهاب» في لبنان.

وقد تمّ بحث هذه المعلومات، بعد ابلاغ الدول العربية، بقرار اسرائيل بالقضاء على الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، في اجتماع وزراء دفاع مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في آذار (مارس) الماضي (**المستقبل**، العدد ٢٦٩ نيسان (أبريل)، ١٩٨٢، ص ٢٤).

ومقابل ذلك، كثفت قيادة منظمة التحرير اتصالاتها على كافة الصعد، وكان أبرزها زيارة هاني الحسن وأبو الأديب الى المملكة العربية السعودية، حيث قابلا الملك فهد وعدداً من كبار المسؤولين السعوديين، وابلغاهم رسالة من الأخ ياسر عرفات، حملت تصوراته عن خطورة الهجوم الاسرائيلي، ومطالبة العربية السعودية الاتصال بالولايات المتحدة، لمنع وقوع هذا الهجوم. ومن جهته، أكد الملك فهد أن «لا عملية عسكرية خلال

الأسابيع المقبلة على الأقل»، وأن السعودية ستسعى لدى الادارة الأميركية للحفاظ على وقف اطلاق النار (**النهار العربي والدولي**، العدد ٢٥٣، آذار (مارس)، ١٩٨٢ ص ٢٠).

على صعيد آخر، عقد اجتماع عمل للجنة الفلسطينية ـ السورية المشتركة بتاريخ ١٩٨٢/٤/٨. وأعلن على أثره عن اتفاق استراتيجي من ثماني نقاط، تلتزم بها الجمهورية العربية السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأكد الجانبان على ضرورة مواجهة العدوان الاسرائيلي بكل الامكانيات المطروحة (**وفا**، ١٩٨٢/٤/٨). وعقد عرفات، خلال زيارته الى الجماهيرية الليبية، لقاء مع العقيد معمر القذافي، وجرى التداول خلاله في الحشود الاسرائيلية على جنوب لبنان، وبحثت الوسائل الكفيلة بدعم التصدي، ضد المخططات الاميركية ـ الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٥/٥).

على الصعيد الدولي، أجرت منظمة التحرير اتصالات مع السفير السوفياتي في بيروت، وحملته رسالة الى القادة السوفيات، حول المخاطر التي تتضمنها التصريحات الاسرائيلية عن الحرب في لبنان. وأكد السفير السوفياتي أن موسكو قد أجرت اتصالات مع الادارة الأميركية، أبلغت خلالها المسؤولين أن أي تعرض للمقاومة الفلسطينية، سيحمل الاتحاد السوفياتي للتدخل ضده (النهار العربي والدولي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١).

التحرك الفلسطيني خلال الحرب

اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية أن «الغارات الاسرائيلية على بيروت والمناطق الوطنية اللبنانية، هي مقدمات لزيارة حبيب الى المنطقة» (**وفا**، ١٩٨٢/٦/٤). واتخذت المنظمة قرارها بالرد على هذه الغارات، دفاعاً عن النفس ومنعاً لتحقيق أهداف اسرائيل في اضعافها وايقاع الخسائر السياسية بها (**السفير**، ١٩٨٢/٦/٦). وانطلاقاً من قرارها هذا، كثفت المنظمة اتصالاتها وتحركاتها السياسية والدبلوماسية، محلياً وعربياً ودولياً، من خلال المواقف العسكرية والسياسية التي طرأت خلال الحرب.

وقف اطلاق النار الأول

سبق الاعلان عن وقف اطلاق النار الأول من قبل اسرائيل، اتصالات أجراها ياسر عرفات، عبر رسائل موجهة الى الرئيس بريجنيف، والملك خالد بصفته الرئيس الدوري لمنظمة المؤتمر الاسلامي، والرئيس كاسترو الرئيس الدوري لحركة عدم الانحياز، والرئيس دانيال آراب موي الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الافريقية، والشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية. وتناولت الرسائل ابلاغ القادة، أن الجيش الاسرائيلي أصبح على بعد عشرين كيلومتراً من العاصمة اللبنانية، كما دعاهم لتحمل مسؤولياتهم التاريخية والقومية، والقيام بدورهم من أجل وقف «المذبحة المنظمة» ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٦/٩). وأكدت السعودية لعرفات، رداً على رسائله أنها «اتخذت قرارات لمواجهة الموقف في لبنان»، وأن وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل تحرك لمقابلة عدد من المسؤولين الأميركيين والأوروبيين (**النهار**، ١٩٨٢/٦/١٠).

وبعد ١٨ ساعة متواصلة من القصف الجوي والبري والبحري على بيروت، أعلنت اسرائيل، ومن طرف واحد، وقف العمليات العسكرية على العاصمة اللبنانية وضواحيها بالاضافة الى مناطق الجبل. وكانت مشاورات أميركية ـ سوفياتية قد سبقت هذا الاعلان الاسرائيلي الذي أعلنه متحدث باسم وزارة الخارجية، اذ قال، أن «أوامر صدرت الى القوات الاسرائيلية بوقف اطلاق النار ضد الأهداف الفلسطينية في بيروت، اعتباراً من الساعة التاسعة ليلاً بالتوقيت المحلي». بالمقابل، وجه ياسر عرفات، رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة يبلغه فيها قبول المنظمة بوقف اطلاق النار، على أساس قراري مجلس الأمن اللذين يحملان الرقمين ٥٠٨ و٥٠٩، حيث يدعو الأول، الصادر عشية الغزو، الى وقف اطلاق النار الفوري والى ممارسة الضغوطات على طرفي القتال من أجل تحقيق ذلك، فيما يدعو الثاني ـ وهو الصادر في أعقاب الاجتياح الاسرائيلي للأراضي اللبنانية ـ اسرائيل الى سحب قواتها فوراً من الأراضي اللبنانية (**وفا**، ١٩٨٢/٦/١٦).

المحادثات اللبنانية ــ الفلسطينية

أجرت المنظمة، بعد ذلك، سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع السلطات اللبنانية لتدارس كيفية انقاذ بيروت. ففي ١٩٨٢/٦/٢١، عقد الاجتماع الأول بين اللجنة المنبثقة عن هيئة الانقاذ الوطني، التي تضم السادة شفيق الوزان ونبيه بري، ووليد جنبلاط من جهة، وبين القادة الفلسطينيين برآسة ياسر عرفات وحضور نايف حواتمة، صلاح خلف «أبو أياد»، هايل عبد الحميد «أبو الهول» وهاني الحسن. وقد تم في هذا الاجتماع الدخول في التفاصيل التي يتوقف تنفيذها على نجاح الجانب اللبناني، من خلال المبعوث الأميركي، في تأمين فك الحصار الاسرائيلي عن بيروت. وأبدت قيادة المقاومة كل استعداد، بالنسبة لتحقيق خطوة أساسية على طريق تنفيذ دخول الجيش الى العاصمة، وعودة الفلسطينيين الى المخيمات (**السفير**، ١٩٨٢/٦/٢٢).

وخلال هذه الاجتماعات طرحت منظمة التحرير الفلسطينية عدداً من المشاريع لحل قضية بيروت، يمكن تلخيص بنودها كالتالي:

١ ــ حصول انسحابات اسرائيلية بين ٥ و ١٠ كيلومترات، مقابل انكفاء فلسطيني مسلح الى داخل المخيمات؛ ٢ ــ فك الاشتباكات بين الطرفين من قبل القوات الدولية والجيش اللبناني؛ ٣ ــ تنظيم الوجود السياسي للمنظمة في لبنان، على غرار وجودها في سائر الدول التي تعترف بها؛ ٤ ــ تنظيم الوجود العسكري النظامي الرمزي للمقاومة في لبنان، بحيث يتم بالتنسيق مع الجانب العسكري اللبناني، وفي اطار السيادة اللبنانية، على أن يتم تحديد «حجم ومكان ومهمة» هذا الوجود تبعاً لما يراه الجانب اللبناني؛ ٥ ــ صيانة الوضع القانوني والمدني للمواطنين الفلسطينيين في لبنان (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٦/٢٨).

وبعد الموافقة المبدئية، على الخروج من بيروت، ثم التوصل، في اجتماع عقد بين الرئيس شفيق الوزان وياسر عرفات، الى مشروع من ثلاث نقاط تقضي بترحيل خمسة آلاف مقاتل فلسطيني من لبنان الى الدول العربية، وتأليف كتيبتين عسكريتين فلسطينيتين، تتألف كل واحدة من مئتين وخمسين جندياً، على أن تنسحب هاتان الكتيبتان، بعد سحب القوات الاسرائيلية والسورية من لبنان. هذا بالاضافة الى التركيز على أن فضّ الاشتباك يؤدي حتماً الى انسحاب اسرائيلي بضعة كيلومترات من محيط بيروت. في الوقت الذي يغادر الخمسة آلاف مقاتل لبنان (**النهار**، ١٩٨٢/٧/٣).

وفي ظل استمرار القصف والحصار التمويني على العاصمة اللبنانية، عقدت قيادة المقاومة في ١٩٨٢/٧/٧، اجتماعاً «بالغ الأهمية»، مع رئيس الحكومة شفيق الوزان والسادة وليد جنبلاط ونبيه بري ومروان حمادة ومحسن دلول. وطرحت المقاومة مشروعاً جديداً تضمن الأفكار التالية:

١ ــ فك الاشتباك بين القوات المتحاربة؛ ٢ ــ دخول قوات دولية مع الجيش اللبناني إلى مناطق الفصل؛ ٣ ــ دخول قوات دولية لضمان أمن المخيمات؛ ٤ ــ انكفاء القوات الاسرائيلية من بيروت، مقابل انكفاء القوات الفلسطينية من الضاحية الجنوبية. مع التزام المقاومة بعد تنفيذ هذه البنود بتنظيم انتقال قواتها من بيروت (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٧/١٠). وبعد استمرار فيليب حبيب في وضع العراقيل أمام المشاريع الفلسطينية، قدم عرفات مشروعاً سُمي «بالحد الأدنى النهائي»، وضم احدى عشرة نقطة تقضي بتثبيت وقف النار، وانسحاب اسرائيل عشرة كيلومترات عن بيروت، وترتيب الانسحاب الفلسطيني المسلح من بيروت (**السفير**، ١٩٨٢/٧/١٢). وفي ١٩٨٢/٧/٢٩، أعلنت منظمة التحرير، «قرارها بانتقال قواتها المسلحة من بيروت وتحديد ضمانات هذا الانتقال وضمانات أمن المخيمات، بالاتفاق بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت» (**وفا**، ١٩٨٢/٧/٢٩).

وقد حصل أول توافق لبناني ــ فلسطيني ــ أميركي في الرأي، في ١٩٨٢/٨/٧، عندما وافق حبيب، على أن يبدأ الانسحاب الفلسطيني مساء اليوم، الذي تصل فيه القوة الفرنسية الى بيروت. وقدمت المقاومة موافقتها على سفر الدفعة الأولى التي ستغادر بيروت عن طريق البحر، بواسطة السفن اليونانية (**النهار**، ١٩٨٢/٨/٨).

من جهة ثانية، استقبل ياسر عرفات، لعدة مرات مدير المخابرات في الجيش اللبناني، جوني عبده، حيث جرى البحث في موضوع تجميع

السلاح الفلسطيني، ونزول الجيش اللبناني بكثافة الى بيروت، مقابل الانسحابات الاسرائيلية من محيط العاصمة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٦/٢٠). وخلال الاتصال الهاتفي، الذي تم في ١٩٨٢/٦/٢٤ مع قائد القوات اللبنانية، الشيخ بشير الجميل، أكد ياسر عرفات، حرصه على وضعية الثورة الفلسطينية، وعلى رفض منطق الاستسلام (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٦/٢٥).

اللقاء المصري ـ الفلسطيني:

في أول اجتماع مصري ـ فلسطيني، بعد المقاطعة العربية لمصر، عقد لقاء بين وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية د. بطرس غالي ووفد من منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة برأسه أحمد صدقي الدجاني، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة. ووضع الدجاني خلال اللقاء أمام المسؤولين المصريين، الحقائق التفصيلية التي تعيشها العاصمة اللبنانية، من أجل تنسيق وتوحيد الجهود للوصول الى مخرج يضمن أمن اللبنانيين والفلسطينيين في بيروت (**الشرق**، ١٩٨٢/٧/٢٥).

وثيقة «أبو عمار»

وفي ١٩٨٢/٦/١٦، دعا عرفات الولايات المتحدة الأميركية، لإجراء محادثات مباشرة بينها وبين منظمة التحرير لحل الازمة اللبنانية. وبرر عرفات ذلك «بأن أسلوب التفاوض من خلال خمس أو ست قنوات ليس دقيقاً». كما أكد عرفات أن المقاومة لن تغادر بيروت، الا في اطار مفاوضات شاملة «تتضمن بصورة أساسية مشروعاً لقيام دولة فلسطينية» (**السفير**، ١٩٨٢/٧/١٥). كما وجه عرفات دعوة الى السيد تشارلز بيرسي، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي للقيام بتحرك فعلي، لوقف الحرب الاسرائيلية، والتي تؤيدها الولايات المتحدة الأميركية. وطلب منه الحضور الى لبنان مع لجنة تقصي الحقائق ليشاهد «الأسلحة الأميركية الحديثة والتكنولوجيا الأميركية المتقدمة، التي تستخدم ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني على أرض لبنان» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٦/٢٣).

وفي أثناء قدوم وفد الكونغرس الاميركي في اطار لجنة تقصي الحقائق، الى بيروت سلم ياسر عرفات الوفد بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٥، وثيقة تعترف بكل القرارات الصادرة عن الأمم المتّحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية (**النهار**، ١٩٨٢/٧/٢٦). وقد أكد ياسر عرفات في هذا الاطار، أن المجلس الوطني الفلسطيني، كان قد وافق على جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالفلسطينيين. وأضاف «أن ما أخطرت به عضو مجلس النواب الاميركي، بول ماكلوسكي هو تماماً ما وافق عليه المجلس الوطني». من جهته، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، أبلغ الصحافيين بأن المجلس الوطني، قد وافق في دورته الخامسة عشرة التي انعقدت في نيسان ١٩٨١ في دمشق، على جميع قرارات الأمم المتحدة الصادرة منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن. ولكن المجلس رفض قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ «لأنهما يتعاملان مع القضية الفلسطينية على أساس أنها قضية لاجئين، وليس على أساس حق تقرير مصير لشعب يناضل من أجل الوصول الى حقوقه المشروعة، واقامة دولته المستقلة».

وصرح ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، زهدي الطرزي، بأن الوثيقة «تتضمن القرار ١٨١ للأمم المتحدة الذي نادى في عام ١٩٤٧ باقامة دولتين منفصلتين، أحداهما عربية والاخرى يهودية، داخل فلسطين» (**الفداء**، ١٩٨٢/٧/٢٧). وفي الاطار نفسه، أكد عرفات، في مقابلة مع صحيفة «لوموند» الفرنسية، بأن المشكلة الأساسية تكمن في الاعتراف بحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير، وبدولة فلسطينية، على غرار الدولة اليهودية.

الاتصالات الفلسطينية ـ الفرنسية

المشروع الفرنسي

سبق الاعلان عن المشروع الفرنسي، لقاءات فلسطينية ـ فرنسية جرت في لبنان وفرنسا؛ ففي بيروت، التقى هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح مع أمين وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية، فرانسيس غوتمان، أثناء زيارة الأخير للبنان أثناء الحرب. وقال الحسن «أن منظمة التحرير الفلسطينية، مستعدة لمناقشة أي مسألة لتجنيب تدمير بيروت، اذا ما تمت هذه المناقشة مباشرة مع الولايات المتحدة» (**السفير**، ١٩٨٢/٦/١٧). أما في باريس، فقد طالب

ابراهيم الصوص، مندوب منظمة التحرير الفلسطينية في فرنسا الحكومة الفرنسية بفرض عقوبات على اسرائيل، وذلك بعد لقائه مع رئيس دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية السيد سيرج بودافيه (**النهار**، ١١/٦/١٩٨٢). كما أجرى الصوص، مع الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي الحاكم، ليونيل جوسبان، مباحثات تناولت العدوان الاسرائيلي على لبنان والشعب الفلسطيني، والدور الذي يمكن أن تضطلع به فرنسا لحل الأزمة، بحيث «يكون هذا الدور عملياً، فيتجاوز الادانة الشفوية». كما دعا الصوص فرنسا للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ولدعوة ياسر عرفات لزيارة رسمية الى باريس (**السفير**، ١٩/٦/١٩٨٢).

وفي ٢٠/٦/١٩٨٢، أكد موروا، رئيس الوزراء الفرنسي، لوفد منظمة التحرير الذي رأسه فاروق القدومي أن فرنسا تؤيد الفلسطينيين «سياسياً ومعنوياً داخل الهيئات الدولية». واعتبر أمين عام الحزب الشيوعي الفرنسي، جورج مارشيه، أن دخول الاسرائيليين الى بيروت، سيخلق «حمام دم»، وطالب بوقف النار فوراً وبالانسحاب الاسرائيلي وبتاريخ ٢٥/٦/١٩٨٢، وزعت البعثة الفرنسية نص المشروع الفرنسي، أمام مجلس الأمن، وهو يتضمن:

١ ــ دعوة جميع الأطراف الى الالتزام بالقرار ٥٠٩ الصادر عن الأمم المتحدة والذي يدعو الى وقف اطلاق النار في لبنان، وسحب القوات الاسرائيلية منه؛ ٢ ــ انسحاب القوات الاسرائيلية مسافة، لم تحدد، عن محيط بيروت؛ ٣ ــ انسحاب المقاومة الفلسطينية من مواقعها داخل بيروت، الى حدود يتم تحديدها لاحقاً؛ ٤ ــ نزول الجيش اللبناني، ليحتل الأمكنة التي تنسحب منها قوات المقاومة بحيث تفصل بين القوات الاسرائيلية والفلسطينية؛ ٥ ــ تشكيل قوة دولية لمساعدة الجيش اللبناني (**المصدر نفسه**، ٢٦/٦/١٩٨٢).

محادثات واشنطن

لقاء ريغان، الفيصل وخدام

أبلغ الوزيران السعودي والسوري، خلال لقاء واشنطن في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ، الرئيس الاميركي ريغان، «ضرورة تنفيذ قراري مجلس الامن الدولي، الرقم ٥٠٨ و ٥٠٩، اللذين يدعوان الى انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان». وتداولت الأوساط العربية والأميركية، نقاطاً جديدة، أضيفت الى ملف أزمة الشرق الأوسط، في الخارجية الأميركية. وتحدثت النقاط، التي تناولت موضوع الحرب، والقضية الفلسطينية وجوب التركيز، على أن الفلسطينيين، ليسوا شيوعيين أو ارهابيين. وبأن منظمة التحرير الفلسطينية هي «حركة تستهدف تحقيق الهوية الفلسطينية، وهي مستعدة للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، في مقابل العلاقات الأميركية معها». وأن الكفاح المسلح الفلسطيني هو «وسيلة ذات غاية سياسية وطنية» بالاضافة الى أن الأكثرية الفلسطينية، هي مؤيدة لمنظمة التحرير، «كوسيلة لتحقيق الهوية الفلسطينية، لا كأداة عسكرية». وجاء في بعض النقاط، أن «الفلسطينيين والمنظمة»، على استعداد لقبول استفتاء يشملهم جميعاً، على ما سماه شولتز «حاجات الشعب الفلسطيني». وأبرز الوزيران من ناحية ثانية، أن المصالح العربية ــ الأميركية، ستكون متلاحقة وذات مستقبل، اذا تم تحقيق حل للمسألة الفلسطينية. وبأن يتم انقاذ «بيروت ولبنان من المنظمة ــ عبر الدور الأميركي ــ لا عبر الاصطدام الفلسطيني ــ الاسرائيلي» (**النهار**، ٢١/٧/١٩٨٢).

المشروع السوفياتي:

في الشهر الأول للحرب، دعت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، الاتحاد السوفياتي، الى «التدخل ولو بحجم أقل بمراحل من الحجم الأميركي» الى جانب المقاومة الفلسطينية. وأضافت «وفا» أن المطلوب «هو محاولة التوازن وليس مطلوباً أن يقاتل الآخرون عنا» (**وفا**، ٢٢/٦/١٩٨٢).

وكان عرفات قد بعث في ٢٧/٦/١٩٨٢، برسالة الى الرئيس السوفياتي بريجنيف، شرح فيها الخسائر البشرية والمادية التي يسببها استمرار العدوان الاسرائيلي على بيروت، وطالبه عرفات بتحرك سريع وعلى جميع المستويات الدولية «لوضع حد لحرب الابادة الاسرائيلية ــ الأميركية، ضد المدنيين العزل في بيروت» (**السفير**، ٢٨/٧/١٩٨٢).

وفي رده، قال بريجنيف، أنه أعطى «أمراً لمندوب الاتحاد السوفياتي في هيئة الأمم المتحدة، أن يطلب الانعقاد العاجل لمجلس الأمن، بهدف اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق القرارات التي اتخذت من قبل. وقد نص المشروع السوفياتي الذي طُرح في ٤/٨/١٩٨٢، دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الى ادانة اسرائيل لعدم التزامها بتنفيذ القرارين ٥١٦ و٥١٧ لعام ١٩٨٢، اللذين ينصان على وقف اطلاق النار، ووقف النشاطات العسكرية، في لبنان. كما يدعوان الى انسحاب القوات الاسرائيلية، من المواقع التي احتلتها، وانتشار مراقبي الأمم المتحدة للاشراف على وقف النار. ودعا الاتحاد السوفياتي في مشروعه، الى توقف الدول الأعضاء عن تمويل اسرائيل عسكرياً، اذا لم تنسحب من لبنان (**المصدر نفسه**، ٧/٨/١٩٨٢).

التراجع الاسرائيلي وتنفيذ الانسحاب الفلسطيني من بيروت

بعد التوافق الفلسطيني — اللبناني — الأميركي، بشأن تزامن الانسحاب الفلسطيني مع وصول القوات الفرنسية الى بيروت، تم التوصل الى اعداد ورقة شاملة تحدد خط الانسحاب الفلسطيني، وجدوله الزمني وابلاغ هذه التفاصيل الى اللجنة اللبنانية — الفلسطينية المشتركة، المؤلفة من العميد الركن نبيل قريطم، وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» هاني الحسن والعميد سعد صايل (أبو الوليد).

وفي ظل استمرار الغارات الاسرائيلية على بيروت والضاحية، في ١١/٨/١٩٨٢، أكدت منظمة التحرير أنها قد قدمت «أقصى التنازلات، وأنها مصممة فعلاً على ترك بيروت». خاصة بعد أن قبلت المنظمة بفكرة ترحيل قواتها براً وبحراً، ومن دون التمسك بطلب الفصل بين المتحاربين والاكتفاء فقط، بطلب ضمانات أميركية لتأمين سلامة المقاتلين الراحلين. كما قبلت المنظمة تسليم أسلحتها الثقيلة للجيش اللبناني (**المصدر نفسه**، ١٢/٨/١٩٨٢).

من جهتها، رفضت اسرائيل قدوم المراقبين الدوليين للاشراف على وقف النار، كما رفضت التزامن بين دخول القوات الدولية، التي ستكون في طليعتها القوة الفرنسية، وبين مغادرة المقاتلين الفلسطينيين. هذا، وأصرّت اسرائيل، على ترحيل كافة الكوادر الفلسطينية الموجودة في لبنان منذ العام ١٩٤٨، وتسليمها لوائح بأسماء المقاتلين المغادرين مع بيانات بجوازات سفرهم. بالاضافة الى تسليم الطيار الاسرائيلي الأسير لدى المقاومة وتسع جثث لجنود اسرائيليين قتلوا في لبنان خلال هذه الحرب وخلال الاجتياح الاسرائيلي في العام ١٩٧٨. كما طالبت بانسحاب القوات السورية العاملة في بيروت (**النهار**، ١٤/٨/١٩٨٢).

في مقابل ذلك، عقدت المقاومة الفلسطينية، اجتماعاً طارئاً لتدارس الشروط الاسرائيلية، وقد أكدت القاطع لهذه الشروط لأن المنظمة قدمت كل ما هو مطلوب منها، واتخذت المنظمة، بناء على ذلك، قراراً بعدم تقديم أي تنازل جديد، مهما كلف الثمن «حتى لو أدى الى انهيار الحلول السياسية» (**السفير**، ١٤/٨/١٩٨٢). كما أكدت المقاومة تمسكها بالوثيقة التي تم اعدادها بين المبعوث الأميركي والحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير، من أجل تسوية وضع بيروت.

على هذا الأساس تم اجراء سلسلة من المحادثات والاجتماعات، الأميركية — الاسرائيلية، اضطرت اسرائيل بعدها الى التراجع، عن رفضها للتزامن بين دخول القوات الفرنسية وانسحاب قوات المقاومة، وعن تسلمها للقوائم التي تحمل أسماء المقاتلين المغادرين. وأكدت اسرائيل ضمان سلامة المقاتلين الفلسطينيين عند انسحابهم، وذلك بازالة الحواجز الاسرائيلية من طريق بيروت — دمشق، الا أن اسرائيل أصرت على اطلاق سراح الطيار الأسير واسترجاع جثث جنودها من بيروت (**المصدر نفسه**، ١٦/٨/١٩٨٢).

وفي ٢١ آب (أغسطس)، غادرت الدفعة الأولى من المقاتلين الى قبرص، بعد أن أعلنت كل من الدول العربية، سوريا، تونس، الجزائر، العراق، السودان، الأردن، واليمنين، استعدادها لاستقبال مقاتلي المنظمة.

وفي اليوم نفسه، تم تسليم الأسيرين الاسرائيليين، الطيار أهارون افيعاز (الذي أُسر عندما أسقطت طائرته «السكاي هوك» في جنوب لبنان، في اليوم الثالث من الغزو الاسرائيلي للبنان)، والجندي رام هاروش (الذي أسر في

محور برج البراجنة في ١٩٨٢/٨/١٧، وجثث الجنود التسعة. بواسطة الصليب الاحمر الدولي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٨/٢١). وغادر الاخ ياسر عرفات بيروت في ٣٠ آب (أغسطس) بعد رحيل معظم المقاتلين وتوجه الى أثينا، وأجرى على متن الباخرة التي نقلته (أطلانتيس) اتصالاته مع مكتب المنظمة في تونس، للاطلاع على الوضع السياسي العربي، في ضوء اجتماع وزراء الخارجية العرب في المغرب. وبعده غادرت الدفعة الثالثة عشرة والأخيرة بيروت بتاريخ ١٩٨٢/٩/١، وقد ضمت الى جانب المقاتلين، كلاً من عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، أحمد اليماني (أبو ماهر)، وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» صلاح خلف (أبو أياد). ورئيس غرفة العمليات المركزية في قيادة القوات المشتركة، العميد سعد صايل (أبو الوليد).

سمر مكاوي

المواقف العربية والحرب

□ قبل شهور قليلة، وفي أحد المهرجانات السياسية، قال ياسر عرفات موجهاً كلامه الى الحكام العرب: «لا أريد دعاءكم بل أريد سيوفكم». وفي حزيران (يونيو) ١٩٨٢ تبارى معظم الملوك والرؤساء العرب في تقديم الأدعية والنصائح الى المقاتلين الفلسطينيين في لبنان، بينما أغمدوا سيوفهم حتى مقابضها.

وكان من الواضح جداً، إلا للمصابين بيرقان الأنظمة، أن هزال الوضع العربي ورخاوته وكذلك تمزقه مكنت اسرائيل من القيام بهجومها الواسع ضد م.ت.ف. دون حساب للموقف العربي ولاحتمالات تدخله. وكان أقصى ماتوصلت اليه الجهود العربية مجتمعة هو تشكيل اللجنة الوزارية العربية السداسية، التي فشلت بدورها، في الوصول الى موقف عربي سريع وفعال. ويبدو أن موقف الدول العربية التي تمكنت، مؤخراً، من عقد مؤتمر قمة عربي بعد أربع محاولات فاشلة، ومحاولة واحدة مثلها لعقد مجلس الدفاع العربي المشترك، يسمح بالتساؤل عن مغزى انعقاد هذه القمة التي لم تستطع الانعقاد الا حينما باتت اسرائيل داخل بيروت، وحينما قررت م.ت.ف. سحب قواتها من العاصمة اللبنانية.

وفي ظل التمزق العربي، جاءت الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية. ومن البديهي أن يجيء الموقف العربي على صورة الوقائع والحقائق الماثلة. فمعظم الأنظمة العربية التزمت الصمت في الاسبوع الأول للغزو، اعتقاداً منها بأن المقاومة لن تصمد أكثر من اسبوع. وعندما واصل العدو زحفه وصمدت المقاومة اسبوعاً ثانياً، بادرت الأنظمة الى التحرك وارسال البرقيات، اعتقاداً منها بأن استمرار الصمود أسبوعين نوع من المعجزة. وعندما حاصر العدو بيروت واستمرت المعارك في الجبل والساحل للأسبوع الثالث... راحت الأنظمة تكثر من التصريحات والاتصالات وتتنادى الى عقد الاجتماعات(١).

أما كيف كانت المواقف العربية في صورتها الشاملة، فذلك ما سوف يحاول هذا التقرير ان يرسمه(*).

□ يستثني هذا التقرير تطورات المواقف الفلسطينية واللبنانية والسورية، إلا حينما تجب الاشارة الى ذلك. لأن تداخل المعطيات السياسية والعسكرية، الحدثية منها والعامة، تستوجب معالجة خاصة تأخذ في الاعتبار الموقف الاسرائيلي نفسه. لكن ذلك لا يلغي اظهار الخطوط العامة لهذه الأطراف، كونها عصب الاحداث ونقطتها المركزية.

أولاً ــ الخطوط العامة للمواقف العربية

(أ) الموقف المصري:

انفرد الموقف المصري، عن بقية المواقف العربية، بسرعته وبديهته وتوازنه. منذ بداية الغزو الصهيوني عملت الحكومة المصرية على استثمار

علاقاتها الدولية لوقف الاندفاع الاسرائيلي في لبنان، ولمنع وصول القوات الاسرائيلية الى مشارف بيروت. وكان واضحاً أن مصر، التي بادرت الى العمل على خط واشنطن لثني اسرائيل عن متابعة هجومها على لبنان، قد تحولت الى الخط الأوروبي بعدما أصيبت بخيبة الأمل نتيجة اكتشاف مدى التنسيق الاسرائيلي ــ الاميركي. ويلاحظ أن مصر جهدت في تشكيل موقف أوروبي ــ عربي ــ دولي ضاغط على اميركا لوقف الهجوم الاسرائيلي. من جهة ثانية، صاغت الحكومة المصرية موقفاً واضحاً من القضية الفلسطينية حاولت، أيضاً، من خلاله تعويض الانكفاء العسكري الفلسطيني بمكاسب سياسية محددة، مثل، بدء مباحثات بين الادارة الاميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية، أو ضرورة الاعتراف المتبادل بين م.ت.ف. واسرائيل. ومنذ بداية الحرب دعا الرئيس حسني مبارك الى ضبط النفس والى عدم استخدام القوة ضد الفلسطينيين. كما أصدر مجلس الوزراء المصري بياناً أدان فيه الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان وطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية فوراً[٢]. هذا الموقف المتحفظ قابله، في اليوم التالي، موقف أكثر جرأة: ففي اجتماع لأعضاء المجموعة السياسية المصرية قال رئيس الوزراء فؤاد محي الدين أن مصر ستبادر الى اتخاذ خطوات عدة في سبيل تحجيم العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان[٣]. وطلبت مصر رسمياً من اسرائيل ارجاء زيارات مقررة لوفود اسرائيلية اقتصادية وتجارية وثقافية وشبابية حتى موعد آخر[٤].

وخلال الاسبوعين اللاحقين لبداية الغزو الصهيوني ظلت الحكومة المصرية تعول على فعالية اتصالاتها الدبلوماسية بواشنطن لوقف الاندفاع العسكري الاسرائيلي. ففي حديث لوزير الخارجية، كمال حسن علي، قال أنه طلب من الادارة الأميركية العمل على:

١ ــ تثبيت وقف النار في لبنان؛

٢ ــ تحقيق انسحاب اسرائيلي غير مشروط من لبنان؛

٣ ــ ضمان اخلاء الجرحى الفلسطينيين واللبنانيين؛

٤ ــ معاملة الأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب؛

٥ ــ تحقيق المصالحة الوطنية اللبنانية بدون الوجودين السوري والاسرائيلي[٥].

في تلك الأثناء كانت الادارة الاميركية قد كشفت تأييدها للعملية العسكرية الاسرائيلية، واستخدمت حق النقض «الفيتو» ضد قرار لمجلس الأمن يدين اسرائيل لامتناعها عن سحب قواتها من لبنان. وهذا ما جعل الرئيس مبارك يبادر الى انتقاد الموقف الاميركي، والى تحذير الولايات المتحدة من أن الغزو الاسرائيلي للبنان سوف يسيء الى صورة الولايات المتحدة في العالم العربي، وأنه سيؤثر على العلاقات بين البلدين. كما دعا الرئيس مبارك الى تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى يكون مقرها في القاهرة[٦].

ويبدو أن مصر اكتشفت أن واشنطن مصرة على استثمار نتائج المعركة العسكرية سياسياً حتى حدودها القصوى، ومن شأن ذلك أن يجعل التحرك الدبلوماسي، على خط أميركا وحده، غير ذي أثر، فسارعت الى دعوة وزراء خارجية دول عدم الانحياز الى عقد مؤتمر لبحث الوضع في لبنان. كما أرسل الرئيس مبارك، في الوقت ذاته، رسالة عاجلة الى الرئيس ريغان طالباً منه اتخاذ موقف حاسم وعاجل لفك الحصار عن بيروت وضمان انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية[٧].

من جهة ثانية تقدمت مصر باقتراحات الى الولايات المتحدة فحواها:

١ ــ وقف فوري لإطلاق النار؛

٢ ــ فك الحصار عن بيروت؛

٣ ــ دعم لجنة الانقاذ الوطني اللبنانية؛

٤ ــ انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان فوراً وبلا شروط[٨].

ومع وصول القوات الاسرائيلية الى بيروت، كان الموقف الاوروبي، (الذي عبر عنه الموقف الفرنسي الى حد كبير) قد بلغ ذروته. فالتقى الموقفان الاوروبي والمصري في بداية تحرك ناشط، لتشير الوقائع، فيما بعد، الى مبادرة مصرية نحو اوروبا بهدف تكتيل موقف اوروبي ــ عربي مشترك مدعوم من دول عدم الانحياز للضغط على واشنطن. ومهما كانت نتيجة هذه المبادرة ضئيلة أو غير مجدية، الا أن صورة الموقف المصري قد اتخذت نهج التنسيق الواضح والمتكامل مع فرنسا من غير اقفال الأبواب مع الولايات المتحدة، وتقاطع هذا الموقف مع محاولات المملكة العربية السعودية

في الاتجاه نفسه. وفي لقاء مع المراسلين الصحفيين قال الرئيس حسني مبارك أنه شعر بخيبة أمل من الموقف الاميركي تجاه الغزو الصهيوني للبنان، خاصة بعد استخدام الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن ضد المشروع الفرنسي. وذكر مبارك أنه يجب عدم نزع سلاح المقاومة الفلسطينية ولا طردها من بيروت، لأن ذلك سيؤدي الى عدم استقرار في المنطقة كلها. وأضاف أن م.ت.ف. هي قوة سياسية وينبغي أن يجلس قادتها الى مائدة المفاوضات للوصول الى الحل السلمي(٩). كذلك أرسل الرئيس مبارك رسائل الى رؤساء المجموعة الاقتصادية الاوروبية تتعلق بالموقف في لبنان، دعاهم فيها الى اتخاذ اجراء جماعي حاسم لإنقاذ الموقف في بيروت، والتوصل الى تدابير عاجلة لانهاء المذابح التي يتعرض لها الشعبان اللبناني والفلسطيني(١٠).

منذ بدء حصار بيروت، وطرح امكانية انسحاب قوات م.ت.ف. من العاصمة اللبنانية، بدأت مصر تفتش عن المكسب السياسي المحتمل لـ م.ت.ف. مقابل هذا الانسحاب. فجددت القاهرة دعوتها الولايات المتحدة الى الشروع في مفاوضات مباشرة مع م.ت.ف. لإنهاء الأزمة في لبنان. وحث الدكتور بطرس غالي الولايات المتحدة على الحفاظ على الكيان السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقال: «اذا كانت اسرائيل قد نجحت عسكرياً في غزو لبنان فان م.ت.ف. مازالت تتمتع بقوتها السياسية أمام المجتمع الدولي»(١١). وظهر واضحاً ان مصر باتت مقتنعة بان المرحلة الثانية من كامب ديفيد توشك على السقوط، لذا سارعت الى تحذير اسرائيل من ان العلاقات باسرائيل لم تعد كما كانت عليه، وأن عملية السلام قد توقفت.. ولم يعد من الممكن أن تشارك مصر اسرائيل العمل من أجل حل باقي جوانب المشكلة(١٢). كما بادر الدكتور أسامة الباز، وكيل أول وزارة الخارجية، الى التحذير من ان الغزو الاسرائيلي سيؤثر تأثيراً وخيماً على فرص السلام الشامل(١٣).

أما الموقف الثابت الذي أوضحته الحكومة المصرية دائماً فهو ضرورة حفظ وحدة أراضي لبنان وسلامتها، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. لذلك لقيت دعوة شارون الى اقامة دولة فلسطينية في الأردن هجوماً مصرياً شديداً، فهاجم وزير الخارجية المصري هذا الاقتراح مؤكداً أن حل المشكلة الفلسطينية يجب أن يتم باستعادة الشعب الفلسطيني كافة حقوقه الشرعية والوطنية على أرضه واقامة كيانه المستقل في قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس(١٤).

وحمل الرئيس مبارك في عنف شديد على سوريا لموقفها الذي وصفه بأنه سلبي حيال الغزو الاسرائيلي للبنان. واتهمها بأنها توصلت الى تفاهم ودي مع اسرائيل يكون الأردن بموجبه الوطن القومي للفلسطينيين، وستأخذ سوريا البقاع تعويضاً عن الجولان(١٥). وفي هذا المجال أبدى الدكتور فؤاد محي الدين، استغرابه لموقف سوريا التي تملك على مقربة من مسرح العمليات ٤٠٠ ألف رجل وعدداً من الدبابات والطائرات مساوياً للعدد الذي تملكه اسرائيل(١٦).

ومع مطلع شهر تموز (يوليو) ١٩٨٢، اتخذ التحرك الدبلوماسي المصري في أوروبا زخماً جديداً، عبر عن نفسه بالرسائل المتكررة واللقاءات المتعددة بين مسؤولين مصريين وفرنسيين. وتم تتويج هذا التحرك بالمبادرة الفرنسية ــ المصرية الى مجلس الأمن التي لم تر النور بسبب الرفض الاميركي واللبناني لأي تحرك خارج الأهداف الاميركية. الا أن ذلك لم يمنع التأكيد المصري على النقاط التالية:

١ ــ ان مصر تريد تحويل ما تصفه بالهزيمة العسكرية لمنظمة التحرير الى انتصار دبلوماسي(١٧)؛

٢ ــ ان م.ت.ف. من العناصر الأكثر أهمية للشعب الفلسطيني التي تنبغي المحافظة عليها(١٨)؛

٣ ــ يجب أن تنسحب القوات الاسرائيلية فوراً من لبنان(١٩).

وقال وزير الخارجية في مؤتمر صحفي عقده بعد لقائه بوزير الخارجية الالماني هانس ديتريش غينشر ان على القوات الاسرائيلية أن تنسحب فوراً من حول بيروت، وأن أي انسحاب لقوات م.ت.ف. يجب أن يكون بطلب من السلطات اللبنانية وليس تحت ضغط الاحتلال الاسرائيلي(٢٠).

وفي مجال آخر، قال كمال حسن علي أن حق تقرير المصير للفلسطينيين هو المفتاح الحقيقي والرئيسي لأزمة الشرق الأوسط، وأن من حق الشعب الفلسطيني أن يشعر خلال هذه الفترة العصيبة أن العالم كله يقف مع حقه الشرعي في

تقرير مصيره، وأكد أنه بدون مشاركة الفلسطينيين لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط[٢١]. ومن جهته، دعا الرئيس مبارك الى اعتراف متبادل بين الاسرائيليين والفلسطينيين، معتبراً أن جلاء الفلسطينيين عن بيروت في مثل هذه الظروف لا يحل في شيء مشكلة الشرق الأوسط. وحض مبارك الولايات المتحدة الاميركية على بدء حوار مع الفلسطينيين[٢٢].

في تلك الاثناء كانت مسألة خروج مقاتلي م.ت.ف. من بيروت العنوان الأبرز في الوضع اللبناني، وفي حين كانت الدول العربية صامتة، إزاء هذا المطلب الاسرائيلي، كانت مصر تعتبر أن خروج الفلسطينيين من بيروت من دون تقدم سياسي في اطار الحل الشامل، من شأنه أن يعقد الموقف ويقوض فرص السلام، مكررة دعوتها الولايات المتحدة الى بدء حوار أميركي ــ فلسطيني[٢٣]. وقد أوضح موقف القاهرة وزير خارجيتها بقوله: «أن خروج الفلسطينيين من لبنان يجب أن يتوافق مع إعطاء أمل سياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية... لأن ياسر عرفات وافق على قرارات الأمم المتحدة كلها، وأن اللجنة الوزارية العربية وافقت، بما في ذلك ممثل م.ت.ف.، على الخروج من لبنان»، وذكر كمال حسن علي أنه لا بد من الاعتراف المتزامن بين م.ت.ف. واسرائيل ثم حق تقرير المصير للفلسطينيين وإقامة وطن قومي لهم[٢٤].

وفي خطاب ألقاه في ذكرى ٢٣ تموز (يوليو)، قال الرئيس مبارك: «أن مصر ستقف بكل صلابة ضد أية محاولة لتقسيم لبنان، وضد أية محاولة لإحياء الصراعات الطائفية أو فرض سيطرة فئة معينة على حساب باقي القوى السياسية والاجتماعية، مشيراً الى أنه دعا الرئيس ريغان الى تبني حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والى أن مسألة اجلاء المقاومة عن بيروت يجب ألا تناقش الا بين السلطة الشرعية اللبنانية وقيادة المقاومة. كما دعا الى ضرورة الاعتراف المتبادل والمتزامن بين م.ت.ف. واسرائيل، كون م.ت.ف. أثبتت في ظروف بالغة الصعوبة أهليتها للمشاركة في جهود السلام الشامل»[٢٥].

من جهة ثانية، حذر الرئيس مبارك في رسالة بعث بها الى بشير الجميل، قائد «القوات اللبنانية»، من التعاون مع القوات الاسرائيلية في أية محاولة لتصفية المقاومة الفلسطينية. وقال: «ان مصر ستكون منزعجة كفاية إذا تورطت الكتائب في العملية الاسرائيلية». وأشار الرئيس مبارك الى أن حزب الكتائب يرتكب خطأ تاريخياً كبيراً لن يمّحي بسهولة. وأنه اذا لم يراجع حزب الكتائب موقفه السابق فانه قد يواجه عزلاً في العالم العربي[٢٦].

كما حذر وزير الخارجية المصري من أن اجتياح الجيش الاسرائيلي بيروت قد يؤدي الى تدهور العلاقات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل، وقال: «لا أتصور كيف سيمكننا، في حال تعرض بيروت للهجوم، الاستمرار في اقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع اسرائيل»[٢٧].

وعشية بدء مغادرة المقاتلين الفلسطينيين بيروت، قررت الحكومة المصرية تجميد المفاوضات بشأن الحكم الذاتي مع اسرائيل حتى انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان[٢٨]. وقال بطرس غالي أن بلاده توافق على استئناف مفاوضات الحكم الذاتي اذا توفر شرطان: «انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان انسحاباً تاماً، وأن تنهج الادارة الاميركية سياسة جديدة تنطوي على معالجة جديدة للقضية الفلسطينية على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين»[٢٩].

(ب) **الموقف السعودي**:

برز الموقف السعودي كأحد المواقف المميزة والضاغطة، رغم ما شابه في بداية الغزو الصهيوني من رخاوة واضحة، اذ وصف مصدر سعودي مسؤول في بيان صدر عن الحكومة الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان بـ«اللاإنسانية». ويبدو أن هذه الصورة كانت مشتركة بين دول الخليج كافة التي تبارت في تقديم مساعداتها الطبية والغذائية الى ضحايا العدوان الاسرائيلي. وكانت معظم البيانات التي صدرت في الأيام الأولى للحرب تصف العدوان بـ«الهمجية»، لأنه طال الاحياء السكنية، ولم تلحظ الأهداف السياسية الكبيرة للهجوم. الا أن الأمير فهد (الملك فيما بعد) حذر في اجتماع لمجلس الوزراء السعودي من أن الحملة الاسرائيلية على لبنان يمكن أن تؤدي الى انفجار كامل في المنطقة[٣١]. وطالب الملك خالد، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدول الإسلامية بتوحيد صفوفها وحشد طاقاتها لمواجهة العدوان الاسرائيلي الذي يمثل مرحلة جديدة من مراحل حرب الإبادة[٣٢].

وكما ظهر، بادرت المملكة العربية السعودية الى توظيف علاقاتها بأميركا لصالح وقف العدوان الاسرائيلي على لبنان وعلى م.ت.ف. فقام وزير الخارجية سعود الفيصل بجولة شملت بون وواشنطن والجزائر وباريس ولندن، صرح على أثرها أن بلاده تسعى الى تأمين موقف دولي يضمن انسحاباً فورياً وغير مشروط لاسرائيل من لبنان[٣٣]. ومع انكشاف حقيقة التنسيق الاميركي ــ الاسرائيلي بصدد العملية العسكرية الصهيونية، أرسل الملك فهد رسالة الى الرئيس ريغان أبلغه فيها أن ماتقوم به اسرائيل سيؤدي الى عواقب خطيرة على السلام في المنطقة وفي العالم كله. وأن من الضروري وقف الغزو البربري ضد لبنان[٣٤].

شمل التحرك السياسي السعودي الدول العربية والإسلامية والدول الخمس الكبرى. غير أنها فشلت في تأمين انعقاد مؤتمر طارىء لدول منظمة المؤتمر الاسلامي، ولم تستطع كذلك توحيد الصف العربي في صورة مؤتمر قمة، وذلك بسبب مواقف سياسية مسبقة أصرت المملكة على بحثها مثل مشروع الأمير فهد للسلام. كما لم تستطع أطراف عربية أخرى الارتفاع الى مستوى المسؤولية في مثل تلك الظروف.

وكان اصرار بعض الدول العربية على استبعاد مصر من أي جهد عربي مشترك، واصرار السعودية، في المقابل، على ضرورة اشراك مصر عاملاً رئيسياً في عدم الوصول الى موقف عربي موحد.

ضمن هذه الصورة، حاولت السعودية استثمار اجتماعات الطائف وجدة التي عقدتها اللجنة الوزارية العربية لتأكيد اتجاهها السياسي ازاء العدوان الاسرائيلي، فكان وزير خارجيتها سعود الفيصل الصوت الذي قد تستمع اليه الولايات المتحدة الاميركية خلال انتدابه مع عبد الحليم خدام، وزير الخارجية السوري، لمقابلة الرئيس ريغان. وعلى أثر هذا اللقاء صرح الفيصل: «ان انسحاب المعتدي الاسرائيلي من لبنان هو الموضوع الرئيسي بالنسبة الينا. وأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تبذل جهودها للحصول على ضمانات اسرائيلية محددة لرفع الحصار عن بيروت وانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان». وأشار الى ان اعتراف الولايات المتحدة بمبدأ حق تقرير المصير الفلسطيني، واجراء اتصالات مباشرة مع م.ت.ف. سيشكلان امراً مشجعاً من شأنه طمأنة الفلسطينيين على مصيرهم[٣٥].

لم يرشح الكثير عن التحركات السعودية أو أية تفصيلات، الا أنه كان من الواضح أن دوراً سعودياً بارزاً قد ساهم في المجهودات الدبلوماسية العربية، وكانت المملكة هي البلد العربي الوحيد الذي استقبل خمسة من الرؤساء والملوك العرب هم: الرئيس الأسد والملك حسين والرئيس حسني مبارك ورئيسا اليمنين. وقد أشير الى أن السعودية هددت باتخاذ اجراءات معينة في حال اقتحام بيروت على يد الاسرائيليين. وذكرت بعض المصادر أن هذه الاجراءات يمكن أن تتحدد بالتالي:

١ ــ التصرف بالأرصدة السعودية في أميركا.

٢ ــ اعادة النظر في انتاج وتصدير النفط.

٣ ــ تحويل التعاون الاقتصادي والتجاري من واشنطن الى أوروبا.

٤ ــ اتخاذ اجراءات ضد بعض الشركات الأميركية العاملة في المملكة.

٥ ــ اقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو.

الا أن أياً من المصادر السعودية الرسمية لم يؤكد مسألة التهديد هذه، بينما نفت المصادر الاميركية وجودها.

وفي تلك الأجواء حثت المملكة الأسرة الدولية على وقف الهجوم الاسرائيلي على بيروت الغربية محذرة من مضاعفات خطيرة محتملة على سلام العالم وأمنه[٣٦]. كما حذر الملك فهد من أن الاتحاد السوفياتي سوف يستفيد من الأوضاع في لبنان ان لم تبذل الولايات المتحدة جهوداً من أجل احتواء الوضع فيه[٣٧]. ولوحظ أن المسؤولين السعوديين كانوا على اتصال شبه دائم برئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد سجل هذا الاتصال أكبر عدد من الرسائل والبرقيات المتبادلة مع الأخ ياسر عرفات.

من ناحية أخرى، علق وزير الاعلام السعودي على خطة مغادرة المقاتلين الفلسطينيين بيروت، فقال أن ذلك «يشكل بدء عودتهم الى فلسطين». وسخر من الفكرة القائلة أن العدوان الاسرائيلي على لبنان سينهي القضية الفلسطينية[٣٨].

(ج) الموقف الليبي:

انفرد الموقف الليبي، عن غيره من المواقف،

باتخاذه سلسلة من التصريحات الاعلامية المتباينة. وتميز بتحرك دبلوماسي وسياسي واسع. ففي الأيام الأولى للغزو، ظلت ليبيا تكرر استعدادها لتوفير مظلة جوية للبنان ضد الغارات الاسرائيلية[٣٩]، وكان المقاتلون الفلسطينيون، فعلاً، ينتظرون الطيران العربي لحمايتهم. لكن العقيد القذافي أكد، فيما بعد، أن أسباباً جغرافية حالت دون القيام بعمل عسكري ليبي على جبهة لبنان. وأضاف «أنه لولا هذه الأسباب لكانت ليبيا اشتركت بامكاناتها في المعركة»[٤٠].

أربع وعشرون ساعة فقط بعد هذا التصريح أعلن العقيد القذافي أن ليبيا تفكر جدياً في التدخل بقواتها في لبنان ضد الغزو الاسرائيلي مهما كانت العواقب[٤١]. كما طالب العرب بتوجيه عشرة فرق عسكرية فوراً الى سوريا مسنودة بـ ٥٠٠ طائرة، والشروع في القتال عبر لبنان والأردن وسوريا. وأعلن أن ليبيا على استعداد لأن تقدم احدى هذه الفرق وأسراباً من الطائرات عند تنفيذ الخطة[٤٢].

كان من غير الممكن التقاط الخطوط العامة للموقف الليبي بفعل التبدلات السريعة في محتوى التصريحات الاعلامية وفي مضامين المواقف العلنية. فقد انبرى العقيد القذافي للاشارة الى ما يسميه بـ «اليسار الفلسطيني» وبـ «اليمين الفلسطيني». موضحاً أن لا قوة ثورية في العالم العربي سوى ليبيا واليمن الجنوبي والحركة الوطنية اللبنانية واليسار الفلسطيني وجبهة البوليساريو. وأن تل أبيب استفادت من الاتفاق القائم بين السعودية والاردن والعراق والمغرب واليمين الفلسطيني، للقيام بمثل هذا العمل في مرحلة يوشك فيها النظام العراقي على الانهيار[٤٣]. وكان القذافي قد أكد أن الأسرة السعودية وبعض الدول العربية تآمرت مع أميركا لكي يقوم الاسرائيليون بالعدوان على لبنان بهدف اسقاط النظام في سوريا وتصفية جبهات الرفض في المقاومة الفلسطينية[٤٤].

واللافت للانتباه في الموقف الليبي، أن طرابلس الغرب أصرت على رفض المشاركة في أي جهد عربي ان لم يكن على مستوى القمة. وعندما انعقدت قمة فاس بالفعل، امتنعت ليبيا عن المشاركة في أعمالها، علماً أن العقيد القذافي كان قد وجه برقية الى الملوك والرؤساء العرب هدد فيها بأنه اذا لم تجتمع القمة العربية فوراً فلن تلتزم ليبيا بأية روابط مع الدول العربية[٤٥]. وقال بيان اصدره المكتب الشعبي للاتصال الخارجي أن الدعوة الى اجتماع وزراء الخارجية العرب بعد أسابيع طويلة من بداية الغزو الصهيوني هو تحقير للشعب العربي الذي كان على حكامه أن يجتمعوا منذ اللحظة الأولى للغزو. وأضاف البيان: «ان مكتب الاتصال الخارجي اذ يسفه الدعوة الخبيثة الى اجتماع وزراء الخارجية ويصفها بحق بأنها من لزوميات المؤامرة الكبرى على القضية الفلسطينية، فانه يؤكد لوم الأمانة العامة للجامعة العربية في ترددها وعزوفها عن الدعوة الى مؤتمر قمة فوري»[٤٦]. وفيما كان المقاتلون الفلسطينيون صامدين في لبنان، وقيادة منظمة التحرير محاصرة في بيروت، وجه العقيد القذافي رسالة الى قيادة المقاومة نصحها فيها بالانتحار وبعدم قبول العار. وقد استغرب ياسر عرفات، في رده على الرسالة، لهجة اليأس التي كتبت بها. وقال: «أن الأبطال الصامدين كانوا يتوقعون من طائرات الأمة العربية، وهم يخوضون أطول حرب عربية ـ اسرائيلية، أن تطير لتغطي سماءهم وتحمي أطفالهم ونساءهم، وأن تقوم بحرية الأمة العربية بفك الحصار عنهم»[٤٧].

(د) الموقف الأردني:

كان الأردن أحد أكثر البلدان العربية قلقاً وترقباً لتطورات الأحداث في لبنان. وعكست المواقف الأردنية مخاوف عدة من انتقال القتال الى الأردن لأن اشتعال الجبهة السورية ـ الاسرائيلية من شأنه أن يؤدي الى اجتياح اسرائيلي لشمال الاردن لتمكين القوات الاسرائيلية من تشكيل فكي كماشة بغية تطويق القوات السورية. كذلك خلقت تصريحات شارون، عن ان دولة الفلسطينيين هي الأردن، حالة من الذعر في الأوساط الحاكمة. فسارعت الحكومة الى اتخاذ مواقف علنية واضحة من القتال في لبنان، والى التحرك نحو عدة جهات بغية اكتشاف مدى جدية مشروع شارون هذا، وبهدف منع تنفيذه اذا كان يتضمن نوعاً من الجدية.

ويبدو أن الأردن وجد في الاسهام السياسي لتطويق مضاعفات العدوان الصهيوني على لبنان مجالاً لإبعاد النار عن حدوده. فاستدعى وزير الخارجية بالوكالة، حسن ابراهيم، سفراء الولايات

المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي وأبلغهم أن ينقلوا الى حكوماتهم قلق الحكومة الاردنية واستنكارها للعدوان الصهيوني(٤٨). كذلك بادر مضر بدران، رئيس الحكومة، الى الاعلان عن وضع كافة التسهيلات «أمام الأردنيين الراغبين في التطوع للقتال الى جانب اخوتهم في م.ت.ف. التي تتصدى وحدها للعدوان الاسرائيلي»(٤٩). كما أعلن عن تشكيل لجنة وزارية لجمع الأموال لمساندة اللبنانيين والفلسطينيين(٥٠).

وقام الملك حسين بتوجيه رسائل الى زعماء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ناشدهم فيها ممارسة أقصى الضغوط من أجل وضع حد لحرب الابادة(٥١). كذلك دعا الأمير حسن، ولي العهد، الولايات المتحدة الى لعب دور نشط في اجبار القوات الاسرائيلية على الانسحاب من لبنان. وانتقد الموقف السوري من تطورات الأحداث في لبنان واصفاً اياه بأنه أناني(٥٢).

وضمن اطار التحرك السياسي توجه الملك حسين الى موسكو ثم الى السعودية فالى بريطانيا، حيث شدد على ضرورة اتخاذ موقف دولي حازم لوقف تدهور الوضع في منطقة الشرق الأوسط(٥٣)، داعياً الى مؤتمر دولي للسلام يشترك فيه الفلسطينيون والسوفيات والأوروبيون، معتبراً أن اسرائيل باجتياحها لبنان وضعت حداً لاتفاقات كامب ديفيد(٥٤).

وحينما طرح موضوع استقبال الأردن عدداً من المقاتلين الفلسطينيين، أبدت الحكومة استعدادها لقبول الفدائيين المحاصرين في بيروت ممن يحملون جوازات سفر أردنية وليست لهم سجلات أمنية(٥٥). الا أن السيد بول ماكلوسكي، عضو وفد الكونغرس الأميركي الذي زار عمان، أكد أن عفواً عاماً قد يصدر عن أولئك الملاحقين بسبب اشتراكهم في أحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠(٥٦).

(هـ) نشاط جامعة الدول العربية:

يبدو أن دور جامعة الدول العربية، في مثل هذه الظروف، يتقلص الى دور رعاية الخلافات العربية. فطيلة الفترة التي يغطيها هذا التقرير لم تنجز الجامعة سوى رعاية اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس الذي لم يسفر الا عن تشكيل اللجنة الوزارية العربية. وكان ممثل الجامعة في باريس، السفير محمد يزيد، قد أعرب عن أسفه للموقف السيء الذي يتخذه العالم العربي ازاء التدخل الاسرائيلي في جنوب لبنان(٥٧). كما تلقى كل من ياسر عرفات، والياس سركيس برقيتي تضامن من الأمين العام للجامعة الشاذلي القليبي(٥٨)، وذلك قبل قيامه بزيارة سوريا ولبنان لبحث امكانات تحرك الجامعة السياسي. وأصدر الشاذلي القليبي بياناً عن الوضع في بيروت المحاصرة جاء فيه: ان الولايات المتحدة الاميركية التي مكنت اسرائيل من ارتكاب عدوانها بما قدمته من مساعدات عسكرية واقتصادية ومن مساندة سياسية مطلقة والتي تتحمل بذلك مسؤولية خاصة، مطالبة بالمبادرة الى وقف العدوان الاسرائيلي فوراً»(٥٩).

الانجاز الوحيد الذي أنجزته جامعة الدول العربية خلال ستين يوماً من القتال في لبنان هو، كما ذكرنا، رعاية انبثاق اللجنة الوزارية العربية. واستطاعت هذه اللجنة أن تعقد اجتماعها الأول في الطائف وتخرج ببيان تلاه الشاذلي القليبي يؤكد تمسك الدول العربية بحق الدولة اللبنانية في بسط سيادتها على التراب اللبناني كاملاً، وضرورة مساعدتها على التخلص من هيمنة القوات الاسرائيلية. وأشار البيان الى ضرورة اضطلاع اللجنة لمسؤولية المساعدة على تنظيم العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية المستقبلية بما يضمن سيادة لبنان وتواصل قيام م.ت.ف. بواجباتها النضالية(٦٠).

أما الاجتماع الثاني الذي انعقد في جدة فقد أصدر بياناً تضمن النقاط التالية:

١ ــ تعلن م.ت.ف. قرارها بانسحاب قواتها من لبنان، وتحدد ضمانات هذا الانتقال وضمان أمن المخيمات بالاتفاق بين الحكومة اللبنانية وم.ت.ف. في بيروت.

٢ ــ العمل على رفع الحصار عن بيروت وضواحيها بانسحاب القوات الاسرائيلية.

٣ ــ تتخذ الحكومة اللبنانية جميع الاجراءات الآيلة الى ضمان أمن وسلامة سكان بيروت وضواحيها.

٤ ــ مشاركة القوات الدولية في عملية ضمان الأمن والسلامة في بيروت وضواحيها(٦١).

(و) المواقف العربية الاخرى:

كان لا بد للدول العربية من أن تصدر بيانات

الاستنكار واطلاق المواقف التضامنية مع الثورة الفلسطينية. ومع أن جميع البيانات العربية طالبت بموقف عربي موحد أمام الاعتداءات الاسرائيلية الا أن هذا الموقف العربي الموحد لم يبصر النور. فوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، قطر، البحرين، عمان، دولة الامارات) عارضوا عقد مؤتمر قمة عربي — ما عدا الكويت — حول لبنان، وذلك تجنباً لاحتمال اتخاذ اجراءات ضد الولايات المتحدة(٦٢). وجلّ ما صدر عن المجلس المذكور استنكار استخدام الولايات المتحدة حق النقض ضد القرارات الدولية، ودعوة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الى فرض عقوبات على اسرائيل(٦٣). ودعا برلمان **أبو ظبي** الولايات المتحدة الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه(٦٤). وفي حين ناشدت **قطر** البلدان العربية أن توحد صفوفها وتبدأ تحركاً عملياً لدعم الفلسطينيين واللبنانيين في مواجهة الغزو الاسرائيلي للأراضي اللبنانية(٦٥)، قرر ضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة في **إمارة دبي** التبرع بنصف راتب شهر لصالح مقاتلي الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية(٦٦).

أما **دولة الكويت** فقد امتازت مواقفها عن بقية مواقف الدول الخليجية الأخرى، بأنها كانت أكثر صرامة ووضوحاً. فقد أصدر أمير الكويت عفواً عن ٨٨ سجيناً فلسطينياً والسماح لهم بالدفاع عن الثورة في لبنان. وتكفلت الكويت بنفقات وصولهم الى لبنان(٦٧). كما اتهم أمير الكويت الولايات المتحدة بدعم الغزو الاسرائيلي للبنان، ودعا الدول العربية الى اعادة النظر في علاقاتها الدولية «لئلا تواجه الهزيمة المستمرة»(٦٨). وفي اجراء آخر قطعت الكويت اتصالاتها بالعالم الخارجي وأضربت وزاراتها واداراتها عن العمل لمدة ساعة تضامناً مع الشعبين اللبناني والفلسطيني، واحتجاجاً على ما وصفته الحكومة بأنه قتل طائش لمدنيين أبرياء من اللبنانيين والفلسطينيين(٦٩). وكانت الكويت قد كررت نداءها مرات عدة الى عقد اجتماع استثنائي لوزراء الخارجية العرب لبحث الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان، كما أهابت بالدول العربية أن ترد على ندائها(٧٠). من جهة ثانية طالب رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة بوقف الدعم الكويتي لسوريا والبالغ ٣٠٥ مليون دولار، بعد أن كان نواب كويتيون قد اتهموا سوريا بالتخلي عن الفلسطينيين(٧١).

تعثرت مبادرة **اليمنين**، الهادفة الى عقد مؤتمر عربي بسبب اصرار ليبيا والجزائر على عدم عقده في المغرب واصرار السعودية، بالمقابل، على اعتبار المؤتمر المقترح استمراراً لمؤتمر فاس السابق وعلى ضرورة انعقاده في المغرب. وكانت اليمن الديمقراطية قد بادرت منفردة الى ارسال عدة مئات من المتطوعين للقتال في لبنان(٧٢).

أما دول المغرب العربي فقد لزمت صمتاً نسبياً. وباستثناء تونس، التي أرسلت وفداً طبياً الى لبنان للمشاركة في عمليات انقاذ الضحايا(٧٣)، والتي فشلت مبادرة رئيسها، بورقيبة، في عقد مؤتمر قمة عربي، لم تستطع تسجيل أي موقف فعلي سوى الغاء احتفالات العيد العشرين لاستقلال الجزائر. وكان الرئيس بورقيبة قد قال أن الوقت بات ناضجاً للاعتراف المتبادل بين م.ت.ف. واسرائيل. وجاء ذلك في رسالة بعث بها إلى رئيس وزراء فرنسا الأسبق، بيار منديس فرانس، الذي نشر بياناً يدعو الى الاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل(٧٤).

وكان العراق قد أدان العدوان الصهيوني على لبنان وعلى المقاومة. ودعا نعيم حداد، رئيس المجلس الوطني العراقي، برلمانات العالم الى التضامن مع الشعب العربي في مواجهة الاعتداءات على بيروت وعلى مدن الجنوب اللبناني(٧٥). وفي السودان استدعى الرئيس جعفر النميري السفير الاميركي في الخرطوم، وطلب اليه ان تتدخل الولايات المتحدة من أجل انسحاب اسرائيلي غير مشروط من لبنان(٧٦). كما أعلن استعداده لاستقبال المقاتلين الفلسطينيين المحاصرين في بيروت(٧٧). وأتت مبادرة النميري هذه بعد سنة من تهديده بسحب اعتراف الخرطوم بمنظمة التحرير الفلسطينية. لكن الرئيس النميري نفسه تراجع عن مبادرته هذه يوم ١٩٨٢/٨/٨.

ثانياً — المواقف العربية الشعبية

في المرات القليلة التي حاولت فيها الجماهير العربية التعبير عن تضامنها مع الثورة الفلسطينية، تحرك رجال الشرطة لمنع ذلك. ففي المغرب قامت الشرطة باعتقال عدد من الأشخاص للتحقيق معهم بعد مهرجان دعت اليه الأحزاب

السياسية المغربية لدعم القضية الفلسطينية[٧٨]. وفي الأردن أحبط رجال الشرطة تظاهرة نسائية خارج مقر السفارة الاميركية احتجاجاً على سياسة واشنطن في الشرق الأوسط، وعلى الغزو الاسرائيلي للأراضي اللبنانية[٧٩]. ويلاحظ أن الساحة المصرية قد تصدرت الساحات العربية في النشاطات الشعبية والنقابية المضادة للحرب في لبنان. فطالبت أحزاب المعارضة بدعم الثورة الفلسطينية مادياً وايجابياً لتتمكن من مواجهة الغزو الاسرائيلي[٨٠]. وطالب، كذلك، اتحاد المحامين العرب الحكومة المصرية باعادة النظر في اتفاقات كامب ديفيد والعمل على سحب السفير المصري لدى اسرائيل واغلاق سفارة اسرائيل في القاهرة[٨١]. ومن جهته، ندد شيخ الأزهر، جاد الحق علي جاد الحق، بالغزو الاسرائيلي للبنان[٨٢]. وطالب نقيب المحامين المصريين، جمال العطيفي، بأن تقوم مصر بتجميد اجراءات التطبيع جميعها مع اسرائيل[٨٣]. وفي تطور آخر تظاهر عدد من المحامين احتجاجاً على العدوان الاسرائيلي على لبنان. وأطلق المتظاهرون هتافات ضد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل متهمين الحكومات العربية بالتواطؤ مع الصهيونية. كما ظهرت في شوارع القاهرة ملصقات بتوقيع حزب التجمع الوحدوي حملت شعارات مثل: «فلسطين عربية» و«ثورة حتى النصر»[٨٤]. كذلك دعا الدكتور لطفي عبد العظيم، رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادي، الى تشكيل لجنة عليا للمقاطعة الشعبية تنظم سبل المقاطعة الشعبية لإسرائيل وطرق اظهار الرفض الشعبي للوجود الاسرائيلي في مصر[٨٥]. ودعا حزب التجمع الوحدوي الى تجميد العلاقات الدبلوماسية المصرية ــ الاسرائيلية، وطلب من الحكومة وقف تزويد اسرائيل بالنفط[٨٦]. كما قررت كافة أحزاب المعارضة دعوة الحكومة المصرية رسمياً الى سحب السفير المصري من تل أبيب، وابعاد السفير الاسرائيلي عن القاهرة[٨٧]. وعبرت الفئات المهنية جميعها، تقريباً، عن استنكارها الهجوم الاسرائيلي على الثورة الفلسطينية وعن تضامنها مع الشعبين اللبناني والفلسطيني، فأعلن عدد من كبار الفنانين والكتاب والصحفيين المصريين رغبتهم في التطوع للقتال في لبنان. وكان من بين الذين أصدروا هذا الاعلان: يوسف شاهين، علي بدرخان، ناديا لطفي، محسنة توفيق، نوال السعداوي، أحمد زكي، عادل امام، نور الشريف، فردوس عبد الحميد، كامل زهيري وأمين الهنيدي[٨٨]. وتقرر ان يبدأ أسبوع فلسطين ولبنان يوم ١٩٨٢/٨/٤ حيث تتخلله نشاطات مختلفة مثل عروض الافلام وأمسيات الشعر والمحاضرات[٨٩].

من الأصوات العربية القليلة ذات الرصيد النضالي الواسع كان الرئيس **أحمد بن بيلا** الذي وجه نداء الى الأمة العربية للوقوف الى جانب الشعبين اللبناني والفلسطيني في تصديهما للعدوان الاسرائيلي. ودعا الى تظاهرات ومسيرات وحركات اعتصام واحتجاج في كل الأقطار العربية ضد الأنظمة العربية التي فرضت الارهاب والذل والمهانة[٩٠]. وندد بن بيلا بصمت الحكومات العربية ازاء الغزو الاسرائيلي غير الانساني للبنان[٩١]، موجهاً تحياته الى الشعبين اللبناني والفلسطيني ومؤكداً ان الأوضاع القائمة في البلاد العربية هي التي ساهمت في جعل العدوان الصهيوني يأتي من دون أية مواجهة عربية له[٩٢].

أما الحدث الأبرز، فكان خروج تظاهرة ضخمة في الكويت ضمت مائة ألف شخص احتجاجاً على غزو اسرائيل للبنان. واعتبرت هذه التظاهرة أضخم تحرك شعبي عربي من نوعه[٩٣]. وعدا ذلك لم تشهد البلاد العربية أية تظاهرة جدية، سوى واحدة في سوريا تأييداً للحكومة، بخلاف ما كان يجري في فلسطين المحتلة.

صقر أبو فخر

---

(١) **شؤون عربية**، تموز ١٩٨٢، ص ١٩.
(٢) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٧.
(٣) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٨.
(٤) **السفير**، ١٩٨٢/٦/١٣.
(٥) **السفير**، ١٩٨٢/٦/١٦.
(٦) **النهار**، ١٩٨٢/٦/٢١.
(٧) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٢٥.
(٨) **المصدر نفسه**.
(٩) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٢٧.
(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٢٨.
(١٢) **السفير**، ١٩٨٢/٧/٣.
(١٣) **السفير**، ١٩٨٢/٧/٧.
(١٤) **السفير**، ١٩٨٢/٧/١١.
(١٥) **النهار**، ١٩٨٢/٦/٢٩.
(١٦) **النهار**، ١٩٨٢/٧/١٠.
(١٧) **السفير**، ١٩٨٢/٧/٢.
(١٨) **النهار**، ١٩٨٢/٦/٣٠.
(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) **السفير**، ١٩٨٢/٧/١٥.
(٢١) المصدر نفسه.
(٢٢) **النهار**، ١٩٨٢/٧/١٦.
(٢٣) **النهار**، ١٩٨٢/٨/١.
(٢٤) **السفير**، ١٩٨٢/٨/٣.
(٢٥) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٢٧.
(٢٦) **السفير**، ١٩٨٢/٧/٢٤.
(٢٧) **السفير**، ١٩٨٢/٨/٤.
(٢٨) **السفير**، ١٩٨٢/٨/١٧.
(٢٩) **السفير**، ١٩٨٢/٨/١٨.
(٣٠) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٧.
(٣١) **النهار**، ١٩٨٢/٦/٨.
(٣٢) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٩.
(٣٣) **النهار**، ١٩٨٢/٦/١٢.
(٣٤) **النهار**، ١٩٨٢/٦/٢٧.
(٣٥) **السفير**، ١٩٨٢/٧/٢١.
(٣٦) **السفير**، ١٩٨٢/٨/٢.
(٣٧) **النهار**، ١٩٨٢/٨/١.
(٣٨) **السفير**، ١٩٨٢/٨/٢٣.
(٣٩) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٨.
(٤٠) ١٩٨٢/٦/١٦.
(٤١) **السفير**، ١٩٨٢/٦/١٧.
(٤٢) **السفير**، ١٩٨٢/٨/٧.
(٤٣) **النهار**، **السفير**، ١٩٨٢/٧/١٥.
(٤٤) **السفير**، ١٩٨٢/٦/١١.
(٤٥) **السفير**، ١٩٨٢/٦/١٨.
(٤٦) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٢٥.
(٤٧) **النهار**، ١٩٨٢/٧/٥.
(٤٨) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٧.
(٤٩) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٨.
(٥٠) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٩.
(٥١) **النهار**، ١٩٨٢/٦/١٤.
(٥٢) **النهار**، ١٩٨٢/٦/٢٠.
(٥٣) **النهار**، ١٩٨٢/٧/٢٤.
(٥٤) **النهار**، ١٩٨٢/٧/٣٠.
(٥٥) **النهار**، ١٩٨٢/٧/٢٨.
(٥٦) **النهار**، ١٩٨٢/٧/٣١.
(٥٧) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٨.
(٥٨) **النهار**، ١٩٨٢/٦/٨.
(٥٩) **النهار**، ١٩٨٢/٨/٣.
(٦٠) **النهار**، ١٩٨٢/٧/٣.
(٦١) **النهار**، ١٩٨٢/٧/٢٩.
(٦٢) **السفير**، ١٩٨٢/٧/١٢.
(٦٣) **النهار**، ١٩٨٢/٧/١٤.
(٦٤) **السفير**، ١٩٨٢/٧/٧.
(٦٥) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٢٥.
(٦٦) **السفير**، ١٩٨٢/٦/١٣.
(٦٧) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٢١.
(٦٨) **النهار**، ١٩٨٢/٧/١٣.
(٦٩) **السفير**، ١٩٨٢/٧/١٦.
(٧٠) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٢١.
(٧١) **النهار**، ١٩٨٢/٦/١٣.
(٧٢) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٢٢.
(٧٣) **السفير**، ١٩٨٢/٦/١٢.
(٧٤) **السفير**، ١٩٨٢/٧/١٠.
(٧٥) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٧.
(٧٦) **السفير**، ١٩٨٢/٦/١٢.
(٧٧) **السفير**، ١٩٨٢/٧/٢٨.
(٧٨) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٣٠.
(٧٩) **السفير**، ١٩٨٢/٨/٦.
(٨٠) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٨.
(٨١) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٩.
(٨٢) **النهار**، ١٩٨٢/٦/١١.
(٨٣) **السفير**، ١٩٨٢/٦/١٣.
(٨٤) **النهار**، ١٩٨٢/٦/١٥.
(٨٥) المصدر نفسه.
(٨٦) **النهار**، ١٩٨٢/٦/١٧.
(٨٧) **السفير**، ١٩٨٢/٦/١٨.
(٨٨) **السفير**، ١٩٨٢/٨/١.
(٨٩) المصدر نفسه.
(٩٠) **السفير**، ١٩٨٢/٦/١٠.
(٩١) **السفير**، ١٩٨٢/٦/٢٠.
(٩٢) **السفير**، ١٩٨٢/٧/١١.
(٩٣) **السفير**، ١٩٨٢/٨/٩.

فشلت اسرائيل في تحقيق هدفها في تصفية منظمة التحرير الفلسطينية

نحاول في هذا التقرير، تقصي أبرز جوانب الموقف الاسرائيلي خلال الحرب الاسرائيلية ضد لبنان والفلسطينيين، المستمرة منذ أكثر من أربعة أشهر، ثم الوقوف على الأهداف الحقيقية التي تطلعت اسرائيل الى تحقيقها من وراء هذه الحرب، والانعكاسات التي خلفتها لدى الرأي العام الاسرائيلي، الذي أظهر بوادر احتجاج بارزة خلال المعارك.

أولى الجوانب، التي ينبغي ذكرها هنا، هو أن هذه الحرب، التي تعتبر أطول حرب عربية — اسرائيلية حتى الآن منذ قيام اسرائيل، قد جرى التخطيط لها بشكل مفصّل ودقيق قبل نشوبها بفترة طويلة، وبالتحديد منذ انتهاء معركة الليطاني في تموز (يوليو) ١٩٨١. فوسائل الاعلام الاسرائيلية، من صحف واذاعة وتلفزيون، اسهبت منذ أشهر طويلة، في نشر معلومات وافية حول خطط وأهداف «الحرب المقبلة» ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وأحياناً كثيرة على لسان مسؤولين سياسيين وعسكريين كبار في اسرائيل، لم يخفوا نواياهم ضد لبنان والفلسطينيين. ويمكن هنا اعتبار حديث رئيس الأركان الاسرائيلي رفائيل ايتان، مع صحيفة يديعوت أحرونوت في ١٤ أيار (مايو) ١٩٨٢، أي قبل نشوب الحرب بثلاثة أسابيع تقريباً، وثيقة بارزة حول نية اسرائيل استخدام قوتها العسكرية بشكل واسع للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان (أنظر نص المقابلة معه في تلك الصحيفة). لقد تطرق الحديث الواسع والعلني في وسائل الاعلام الاسرائيلية، حول خطط الحرب في لبنان قبل نشوبها، الى أدق تفاصيلها، «كاحتلال بيروت، وتطهيرها من م.ت.ف، وطردها من لبنان كله، وطرد الجيش السوري الى بلاده، وحتى تحديد أسماء النواب الذين سيعينون في مجلس النواب اللبناني بعد اعلان ولائهم لاسرائيل» (أنظر هآرتس، ١٤/٥/١٩٨٢).

والجدير بالذكر أن هذه الخطط لاقت معارضة شديدة، في حينه، في وسائل الاعلام داخل اسرائيل، وذلك لسببين أساسيين: أولهما، الضحايا التي يمكن أن يتكبدها الجيش الاسرائيلي في هذه الحرب؛ وثانيها استحالة القضاء على م.ت.ف بالوسيلة العسكرية، «خاصة وأن تهديد المنظمة لاسرائيل ليس في المجال العسكري وانما في المجال السياسي. والمنظمة قادرة على المحافظة على وجودها دائماً من خلال الاعتراف العالمي بحق الفلسطينيين في دولة خاصة بهم، ومن خلال الكراهية العميقة والمتزايدة التي يشعر بها سكان الضفة الغربية تجاه اسرائيل. وهذان الأمران لا يمكن اقتلاعهما بواسطة الحرب... وحتى اذا دمرنا جميع مخيمات اللاجئين وطردناهم جميعاً من لبنان، سنواجه م.ت.ف. في نهاية الأمر، في مكان لا نرغب أبداً في وجودها به: الضفة الغربية؛

والسبب أنه ليس هناك فراغ بالنسبة لحركة العصابات» (يوئيل ماركوس، **المصدر نفسه**).

أما الجانب الآخر الذي أثار في اسرائيل الرفض لخطط الحرب في لبنان وشكل بالتالي حجر عثرة أمام البدء بشنها، فكان يتمثل في الموقف الأميركي الرافض لها. وقد استطاعت الحكومة الاسرائيلية كسر هذا الرفض أخيراً، عبر اقناع الولايات المتحدة بجدوى أهدافها، وأمكان توظيفها في خدمة المصالح الاميركية في المنطقة. واعترف وزير الدفاع اريئيل شارون خلال المعارك، في خطاب له أمام الكنيست، أنه أثناء زيارته للولايات المتحدة، قبل نشوب الحرب بعشرة أيام تقريباً، في ٢٢/٥/١٩٨٢، أخبر وزيري الدفاع والخارجية الأميركيين هيغ ووانيبرغر، أن اسرائيل ستهاجم قواعد م.ت.ف في لبنان، وأن عليهم ألايفاجأوامن ذلك (و.أ.أ، ٢ و٣/٧/١٩٨٢، العدد ٢٦٧٣، ص ٢). ويبدو أن الموافقة الأميركية جاءت بعد الحصول على تعهد اسرائيلي بعدم مهاجمة الجيش السوري أثناء القتال، وذلك تجنباً لأي رد فعل سوفييتي عنيف، قد يعقد الأمور ولا يخدم أهداف الحرب. على أية حال، فقد بدأت اسرائيل بشن الحرب في لبنان، بعدما ضمنت الموقف الأميركي بكامله الى جانبها، مستغلة التأثير المطلق من جانب وزير الخارجية الأميركي آنذاك الكسندر هيغ.

□ قرار اعلان الحرب

اتخذت الحكومة الاسرائيلية قرار الحرب يوم السادس من حزيران (يونيو) ١٩٨٢، في جلسة خاصة عقدتها في منزل رئيس الحكومة بيغن، أدلى على أثرها سكرتير الحكومة دان مريدور بالتصريح الآتي: «قررت حكومة اسرائيل تكليف الجيش الاسرائيلي بمهمة اخراج جميع المستوطنات في الجليل، من مدى نيران [الفدائيين] المتمركزين هم وقياداتهم وقواعدهم في لبنان. واسم العملية «سلام الجليل». وأثناء تنفيذ العملية، يجب عدم مهاجمة الجيش السوري، الا اذا بدأ بمهاجمة قواتنا، وبعد تنفيذ هذه العملية، فان اسرائيل تتطلع الى توقيع معاهدة سلام مع لبنان» (**المصدر نفسه**، ٦ و٧/٦/١٩٨٢، العدد ٢٦٤٩، ص ٣). وأذيع في اسرائيل أيضاً، أن الخطوط المختلفة للعمل ضد الفدائيين، قد درست وبحثت بعمق في الأسابيع الأخيرة قبل الحرب من قبل المستوى السياسي؛ بحيث حددت أهداف العملية وحجمها على الأرض بشكل واضح. وقد أبلغ قرار الحرب إلى الولايات المتحدة والى الجهات المعنية الأخرى. وقد جاء هذا القرار بعد قصف جوي عنيف ضد مواقع الفدائيين في بيروت وجنوب لبنان استمر يومين، بدأ في الرابع من حزيران (يونيو)، اثر محاولة الاغتيال المشبوهة التي تعرض لها السفير الاسرائيلي في لندن شلومو ارغوف، واتهام اسرائيل للمنظمة بتنفيذها. ويلاحظ ان اسرائيل كانت تنتظر أي عمل من هذا القبيل، لاستخدامه كذريعة لبدء الهجوم ضد لبنان.

بعد اتخاذ قرار الحرب المذكور، بدأ الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان، بقوات وقوة نيران لم يسبق لاسرائيل أن استخدمتها في عمليات مماثلة من قبل. وقد أعلن رسمياً بلسان رئيس الحكومة بيغن ووزير الدفاع شارون، أن هدف العملية هو اخراج الفدائيين من الجنوب، وايجاد حزام أمني على امتداد الحدود الشمالية لفلسطين، يمتد الى عمق ٤٠ ـــ ٤٥ كم في جنوب لبنان. أي الى شمالي صيدا، وأن التعليمات المعطاة الى الجيش تقضي بعدم التماس مع السوريين. كذلك، وفي أول بيان له، حدد الناطق باسم الجيش الاسرائيلي هدف العملية، بتمشيط المنطقة وتدمير مصادر نيران الفدائيين وأماكن تجمعاتهم (**المصدر نفسه**).

الا أنه منذ الاسبوع الأول للمعارك، ومع استمرار تقدم القوات الاسرائيلية على الخط الساحلي نحو بيروت، من خلال استخدامها لقوة نيران كثيفة من البر والبحر والجو، وحتى بعد احتلالها لمدينتي صيدا وصور في الجنوب، وبدء تطهيرها للمنطقة التي بقي بها أعداد كبيرة من الفدائيين، بدأت تتكشف أهداف اسرائيل الحقيقية من وراء هذه الحرب، بمشاركة تامة من جانب الولايات المتحدة. وحسب ما أعلنه، فيما بعد، وزير التجارة والصناعة في اسرائيل جدعون بات، فان الحكومة الاسرائيلية كانت على علم وادراك بكل الخطوات، وكانت تعرف جيداً الخريطة العسكرية والسياسية للوضع في لبنان: «فهي لم تكن تقصد، منذ البداية، تنفيذ عملية مماثلة لعملية الليطاني، أو الوصول فقط حتى الزهراني. ولم تقصد أبداً الاكتفاء بأبعاد

[الفدائيين] ٤٠ كم الى الشمال... وانما كانت، منذ البداية، تريد العمل في ثلاث قطاعات: القطاع الغربي والقطاع الأوسط والقطاع الشرقي. في القطاعين الغربي والأوسط كان هناك [فدائيون] لزم ضربهم وردهم الى الخلف، بشكل لا تقوم لهم بعده قائمة. وفي القطاع الشرقي، واجهت اسرائيل مشكلة وجود الجيش السوري المحمي بمظلة جوية جيدة» (**المصدر نفسه**، ٢٥ و ٢٦/٦/١٩٨٢، العدد ٢٦٦٧، ص ٨). وحددت الأهداف الحقيقية للمعركة كما ارتأتها الحكومة الاسرائيلية على النحو التالي: أولاً، تدمير تشكيلات الفدائيين في لبنان؛ ثانياً، خلق ظروف في المنطقة تضمن تهديداً عسكرياً للوجود السوري من أجل دفعه الى عدم تقديم أية حماية، مهما كانت، لنشاط الفدائيين ضد اسرائيل؛ ثالثاً، الفوز بأوراق عسكرية تشكل ثروة للحل السياسي؛ رابعاً، ابعاد الفدائيين مسافة ٤٠ ـ ٤٣ كم عن الحدود (**المصدر نفسه**).

هذه هي الأهداف التي أملت النشاط العسكري الاسرائيلي على الأرض. ولقد توزع هذا النشاط في البداية على ثلاثة محاور: الأول على امتداد شاطىء البحر من صور الى صيدا؛ الثاني في القطاع الشرقي في منطقة البقاع؛ والثالث في القطاع الأوسط. وقام الجيش الاسرائيلي لاحقاً، بفتح محور آخر أكثر تقدماً نحو الغرب، ضد القوات السورية في منطقة عاليه ـ بحمدون، وذلك وفقاً لقرار صادر عن الحكومة الاسرائيلية يوم ٢٤ حزيران (يونيو)، بناءً على توصية مقدمة من وزير الدفاع شارون الذي برّر لاحقاً، فتح هذا المحور، «في الوضع الصعب الذي كانت تتمركز به القوات الاسرائيلية المحاصرة لبيروت من الشرق، واعتبار تلك المنطقة منطقة استراتيجية حيوية للسيطرة على لبنان» (من خطاب شارون أمام الكنيست، **المصدر نفسه**، ٢ و ٣/٧/١٩٨٢، العدد ٢٦٧٣، ص ٥). والجدير بالذكر أن القوات الاسرائيلية كانت قد تقدمت في منطقة الوجود السوري في محور صيدا ـ جزين، بعدما أقدمت على تطويق القوات السورية هناك. كذلك اتخذت الحكومة الاسرائيلية قراراً آخر، يوم ٩ حزيران (يونيو)، يقضي بتدمير صواريخ أرض ـ جو السورية في منطقة البقاع. ويثبت هذان القراران عدم صدق نوايا اسرائيل، وتخطيطها لمهاجمة القوات السورية عن سابق قصد واصرار، بالمدى الذي يخدم به ذلك أهداف غزوها للبنان. ويبدو أن اسرائيل كانت تتوقع رداً سورياً واسعاً على نشاطها هذا، فقامت بتعزيز قواتها في هضبة الجولان مقابل القوات السورية، تحسباً لأي تحرك سوري مضاد في تلك المنطقة. وقد استمر نشاطها ضد القوات السورية حتى بعد وقف اطلاق النار الأول معها في تاريخ ١١ حزيران (يونيو)، حيث أقدمت على احتلال منطقة عاليه ـ بحمدون في الرابع والعشرين منه.

وبعدما تمكنت القوات الاسرائيلية من احراز تقدم واسع في محاور الجبل، مكّنها من قطع طريق بيروت ـ دمشق بشكل كامل، وبعدما دخلت قواتها الى المنطقة الشرقية من بيروت بعد احتلال منطقة قصر الرئاسة اللبنانية في بعبدا، قامت بقطع جميع الطرق المؤدية الى الشطر الغربي من العاصمة، وبدأت تهيء قواتها استعداداً لاحتلالها، في حال فشلها في فرض شروطها على لبنان والمقاومة. وأبرز تلك الشروط التي قامت بنقلها لجنة وزارية اسرائيلية برئاسة شارون الى المبعوث الأميركي فيليب حبيب، الذي كان قد وصل الى لبنان، هو عدم موافقة اسرائيل على مغادرة أي من المناطق التي احتلتها، الا بعد اتخاذ ترتيبات مناسبة من شأنها أن تمنع قيام تأسيسات جديدة للفدائيين، وتضمن سلامة المستوطنات الشمالية عبر جعلها بعيدة عن مدى قذائف المدافع وصواريخ الكاتيوشيا. ومن ضمن تلك الشروط أيضاً، عدم موافقة اسرائيل على وجود قواعد للفدائيين في لبنان كله، ورغبتها في جلاء القوات السورية والفلسطينية الموجودة فيه (**السفير**، يوميات الغزو الاسرائيلي، ٧/٩/١٩٨٢). وقد رافق تقديم هذه الشروط قصف جوي وبري وبحري عنيف ومتواصل لبيروت الغربية، أدى الى وقوع ضحايا كثيرة وتدمير كبير. وفي الوقت الذي كانت فيه القوات الاسرائيلية تشدد الحصار على بيروت، التي صمدت أمام جميع أنواع القصف، وتمكنت من صد القوات الغازية، ومنعها من التقدم في أكثر من محور، خاصة في محوري خلدة والمطار، مكبدة اياها خسائر عديدة بين صفوفها، كانت الولايات المتحدة تنشط عبر مبعوثها فيليب حبيب، من أجل تحقيق أهداف الغزو الاسرائيلي، خاصة

ما يتعلق منه بتجريد المقاومة من السلاح، وفرض الاستسلام على الفدائيين في بيروت.

وحتى تلك المرحلة، أي مرحلة بدء فرض الحصار على بيروت، لخص شارون «المكاسب» التي حققتها القوات الاسرائيلية على النحو التالي: «أولاً، أن المجال الامني الذي طالبت به [اسرائيل] أصبح في أيديها؛ ثانياً، أن مراكز م.ت.ف ورجالها محاصرون؛ ثالثاً، أنه تمت تصفية وتدمير الصواريخ السورية؛ رابعاً، فتحت ثغرة لتسوية سياسية؛ خامساً، فتح منفذ للسلام مع دولة عربية أخرى، هي لبنان (ر.أ.أ، ٢ و٣/٧/١٩٨٢، العدد ٢٦٧٣، ص ٧). وزعم شارون أنه من خلال حصاره للفدائيين في بيروت الغربية، فهو مصمم على القضاء على م.ت.ف. «حتى لا نستمر في البقاء، وذلك من أجل مستقبل [اسرائيل] ومن أجل التعايش السلمي بينها وبين (الفلسطينيين)، مضيفاً أنه مؤمن باستطاعة اسرائيل تحقيق مشروعها حول الحكم الذاتي، والتوصل الى تعايش مع الشعب الفلسطيني «الذي لا نحاربه»، على حد زعمه (المصدر نفسه). ويلاحظ أن حديث شارون هذا، انما يدل بشكل واضح على الهدف السياسي للحرب، المتمثل في تصفية المنظمة كشرط لفرض صيغة الحل الاسرائيلي للقضية الفلسطينية، كما يتمثل في مشروع الحكم الذاتي.

□ حصار بيروت والضغط العسكري

يعتبر توقف الجيش الاسرائيلي على أبواب بيروت، وفرضه الحصار الشديد عليها، من أبرز تطورات هذه الحرب. وثمة أسباب وعوامل عديدة وراء هذا التطور، يمكن ذكر أبرزها على النحو الآتي: أولاً، عدم توفر الاجماع الداخلي في اسرائيل على احتلال بيروت، الأمر الذي ظهر جلياً في مواقف المعارضة ونشاطاتها فيما بعد؛ ثانياً، الحساسية الكبيرة في اسرائيل، خاصة بين صفوف الجيش، للخسائر البشرية التي كان يمكن أن تقع نتيجة غزو بيروت؛ ثالثاً، الضغوط الدولية الخارجية على اسرائيل، خاصة من جانب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، على اعتبار أن احتلال بيروت قد يلحق أضراراً فادحة بالمصالح الغربية في العالم العربي.

هذه الأسباب مجتمعة، هي التي ردعت القيادتين العسكرية والسياسية في اسرائيل، بزعامة وزير الدفاع شارون، عن اقتحام بيروت، وفرضت على الحكومة الاسرائيلية القبول بمساعي الولايات المتحدة، عبر مبعوثها فيليب حبيب، لايجاد حل سياسي لمسألة خروج المقاتلين الفلسطينيين من المدينة، وفق قرار اتخذته في جلستها يوم ٢٠/٦/١٩٨٢. وقد نصّ ذلك القرار، الذي اتخذ قبل سفر بيغن الى واشنطن، للبحث والتنسيق مع المسؤولين الأميركيين حول أهداف الحرب وتطوراتها، على منح الأفضلية للتحرك السياسي الاميركي، من أجل نزع سلاح الفدائيين ومغادرة قادتهم لمدينة بيروت.

أسفرت زيارة بيغن الى واشنطن، في الاسبوع الثالث من الحرب، عن نتائج مرضية بالنسبة لاسرائيل، حيث ظهر خلال اجتماعاته مع الرئيس ريغان ووزير خارجيته هيغ، أن هنالك تشابهاً في المواقف بين البلدين فيما يتعلق بأهداف الحرب في لبنان، وأهمها: «انسحاب جميع القوات الأجنبية منه، والمحافظة على استقلاله وسيادته ضمن أراضيه كلها، ثم توفير الأمن لاسرائيل وتحقيق سلامة المستوطنات الشمالية» (المصدر نفسه، ٢٢ و٢٣/٦/١٩٨٢، العدد ٢٦٦٤، ص ٥). وقد تحقق هذا التوافق رغم الانتقادات القاسية التي واجهها بيغن، خصوصاً خلال لقائه أعضاء لجنة الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي، الذين تأثروا بالانباء حول عدد الضحايا المرتفع في صفوف المدنيين في لبنان نتيجة الهجوم الاسرائيلي، واستخدام القنابل الانشطارية والأسلحة الاميركية الأخرى في هذا الهجوم (المصدر نفسه).

ويعود التأييد شبه المطلق لسياسة الحكومة الاسرائيلية من جانب الادارة الأميركية خلال تلك الفترة، رغم التذمر والتنديد الكبيرين في وسائل الاعلام والكونغرس، الى تماثل وجهة نظر وزير الخارجية هيغ مع الحكومة الاسرائيلية وتأييده المطلق لاسرائيل. ورغم مخاوف اسرائيل فيما بعد، من أن تؤدي استقالته — أي هيغ — التي جاءت على خلفية مواقفه المؤيدة بشكل مطلق لخطوات وأهداف الحرب الاسرائيلية ضد لبنان، الى فقدانها سنداً هاماً في الادارة الاميركية، قد يؤثر سلباً على مسار الدعم والتأييد الاميركي لها،

فان تولي شولز بعده، لم يؤد في الحقيقة الى تغيير جوهري في الموقف الأميركي تجاهها، خاصة في ما يتعلق منه بالرؤية المشتركة تجاه الوضع في لبنان. وأبرز دليل على ذلك، هو الفيتو الاميركي المتكرر ضد قرارات مجلس الأمن التي صدرت حول لبنان خلال الحرب. أما الخلاف الفعلي، فقد بدأ يتمحور حول الأساليب التي اتبعتها اسرائيل لتحقيق أهداف الحرب. ففي حين كانت الولايات المتحدة تنشط، عبر مبعوثها فيليب حبيب، لايجاد صيغة سياسية متفق عليها لخروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، فإن اسرائيل لم تتخلَّ عن التصعيد العسكري المستمر عبر القصف الجوي والبري والبحري المتواصل للمدينة، ثم تشديد الحصار المفروض عليها الى درجة قطع الكهرباء والمياه بصورة كلية ومنع وصول المواد الغذائية والطبية الى المدينة. وحتى في الوقت الذي بدأت فيه ملامح الحل السياسي لخروج المقاتلين الفلسطينيين تبرز في الأفق، فإن اسرائيل ارتأت بدء مرحلة جديدة من الضغط العسكري، تمثلت في بدء الاحتلال الزاحف للمدينة، ابتداءً من احتلال المطار، وحتى محاولة اختراق محوري المتحف والمرفأ، وذلك عبر قصف جوي وبحري عنيف ولّد المزيد من الدمار والضحايا.

ولم يكن القصد، من وراء هذا الاحتلال الزاحف والقصف المتواصل، هو الضغط من أجل قبول المقاتلين الفلسطينيين الانسحاب من بيروت، خاصة وأن بنود الاتفاق حول هذا الانسحاب كانت قد تبلورت فعلاً، وفي مراحل صياغتها الأخيرة، بل كان الهدف الحقيقي من وراء النشاط العسكري الكثيف والمتواصل، الذي قاده ووجهه شارون، هو محاولة نسف أي اتفاق سياسي، يؤدي الى خروج المقاتلين سالمين من بيروت، ويكسب منظمة التحرير مكسباً سياسياً على الصعيد الدولي. وقد دفع هذا التصعيد المستمر الحكومة الأميركية الى توجيه الانذار تلو الانذار لاسرائيل، وتحذيرها من مغبة ونتائج ذلك. الا أنه يبدو أن شارون كان يتصرف بحرية كاملة في هذا الموضوع، آملاً في أن تتاح له الفرصة في النهاية لاقتحام المدينة، من أجل تصفية الفدائيين، مهما كلّف ذلك من دمار وضحايا، وهو الأمر الذي كان يتطلع ويخطط له منذ البداية. وقد بادرت الحكومة الاسرائيلية في جلستها يوم ١٢/٨/١٩٨٢، بعد التحذير الجدي الذي وجهه الرئيس ريغان بوقف مهمة حبيب، وذلك بعد نهار كامل من القصف الجوي والبحري المتواصل لبيروت، الى لجم شارون بواسطة سحب صلاحياته في استخدام سلاح الجو، والامتناع عن استخدامه الا بعد مصادقة الحكومة بكامل أعضائها (**المصدر نفسه**، ١٢ و١٣/٨/١٩٨٢، العدد ٢٧٠٥، ص ٣).

□ معارضة الحرب في اسرائيل

لم يكن الموقف الأميركي الرافض لاقتحام بيروت، هو السبب الوحيد الذي ردع اسرائيل عن تنفيذ ذلك في النهاية، وانما لعبت المعارضة الداخلية هنالك أيضاً، دوراً حاسماً في عرقلة خطط شارون ورئيس الأركان ايتان، بصدد احتلال المدينة. فالاجماع القومي في اسرائيل، الذي ساد في بداية الحرب، سرعان ما انقلب خلافاً ومعارضة لسياسة الحكومة وادارتها للحرب، لدى قطاعات واسعة من الاسرائيليين، سواء داخل الأحزاب والحركات السياسية أو بين الجمهور أو حتى داخل الجيش. وكانت أبرز الهيئات التي قادت تلك المعارضة هي المعراخ والأحزاب الأخرى خارج الائتلاف الحكومي، ثم حركة «السلام الآن» (التي نشط اعضاؤها ضد حكومة المعراخ بعد حرب ١٩٧٣)، وبعض الحركات الأخرى كحركة «النساء ضد الحرب» وحركة «يكفي» التي بادر الى تشكيلها طلاب ومحاضرون من جامعة حيفا، ثم لجنة معارضة الحرب في لبنان. أما المعارضة داخل الجيش، فبرزت عبر مجموعة جنود الاحتياط، التي أطلقت على نفسها «جنود ضد الصمت»، اضافة الى مجموعة أخرى تسمى «هنالك حدود».

ويمكن ابراز الانتقادات الأساسية التي وجهتها المعارضة في اسرائيل للحرب في لبنان، بجميع فروعها وهيئاتها، بأبرز النقاط الآتية:

أولاً — ان الحكومة ضللت الشعب بالنسبة لأهداف الحرب. فقد أعلن كل من زعيم حزب العمل شمعون بيرس، ونواب المعراخ مردخاي غور وحاييم بار — ليف ويوسي ساريد، وجميعهم أعضاء في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أعلنوا أن المعلومات التي قدمت الى اللجنة حول العملية العسكرية في لبنان كانت

مضللة. وذكر ساريد «أن هذه اللجنة وقعت ضحية التضليل منذ بدء العملية، اذ لم يكن أحد يتوقع من أعضائها أن الجيش الاسرائيلي سيرابط على أبواب بيروت. لقد جرى الحديث حول حرب تهدف للدفاع عن المستوطنات الشمالية، لكن الحرب شُنت لأهداف أخرى مختلفة تتجاوز الى حد كبير ما أعلن عنه سابقاً» (**المصدر نفسه**، ١٦ و١٧/٦/١٩٨٢، العدد ٢٦٥٩، ص ٤). وذكر بيرس «أن ثمة اختلافاً بين برنامج الحكومة المعلن حول الحرب وبين ما تمّ تنفيذه فعلاً. قلنا (أي المعراخ) بعدم دخول بيروت، لكنا الآن على مداخلها» (**المصدر نفسه**، ١٥ و١٦/٦/١٩٨٢، العدد ٢٦٥٨، ص ٣). الا أنه رغم هذه الانتقادات فان هنالك أمراً هاماً تجدر ملاحظته في مواقف زعماء المعراخ؛ فهم رغم حديثهم المتواصل عن التضليل الذي مارسته الحكومة، ورغم اعلانهم الصريح عن معارضتهم اقتحام بيروت، فقد انجروا عملياً وراء مواقف الحكومة وسياستها. وهذا ما يستدل عليه من حديث رابين، الذي أعلن أن المعراخ على استعداد لتقديم الدعم والغطاء للحكومة من أجل تحقيق الأهداف الثانوية بالوسائل السياسية، وحتى بواسطة تشديد الحصار على بيروت الغربية. وتمثلت تلك الأهداف، في نظره، في اخراج م.ت.ف بكل فروعها وقياداتها من بيروت الغربية، واقامة حكومة لبنانية، قادرة على استعادة السيادة اللبنانية على معظم الأراضي اللبنانية، ثم اجلاء جميع القوات الأجنبية عن لبنان (**المصدر نفسه**، ٤ و٥/٧/١٩٨٢، العدد ٢٦٩٩، ص ٦).

ثانياً ــ معارضة احتلال بيروت الغربية، لأن ذلك، في رأي أوساط المعارضة، سيضر بمكانة اسرائيل الدولية، ويؤدي الى خسائر بشرية كثيرة بين الجنود الاسرائيليين. ويلاحظ أن هذه المعارضة لم تكن تقتصر على المعراخ والمجموعات الأخرى، وانما كانت هنالك فئات هامة داخل الائتلاف الحكومي، وحتى بين الوزراء في الحكومة الاسرائيلية، غير مؤيدة لاقتحام بيروت. فقد أعلن مثلاً، وزير الاتصالات مردخاي تسيبوري: «ان احتلال بيروت وما سيؤدي اليه من اصابة آلاف المدنيين اللبنانيين، سيؤدي الى هبوط منزلة اسرائيل في العالم الحر الى الحضيض... وهنالك أيضاً الاعتبار الاقتصادي والدماء التي ستضطر [اسرائيل] الى دفعها» (**المصدر نفسه**، ١٦ و١٧/٧/١٩٨٢، العدد ٢٦٨٥، ص ٦). والجدير بالذكر أن رؤساء أركان سابقين، وجنرالات احتياط اسرائيليين زاروا بيروت أثناء حصارها، وأعلنوا، أثر ذلك، أنهم يفضلون الحل السياسي، نظراً لصعوبة وتعقيد الخيار العسكري (**المصدر نفسه**). الا أن شارون لم يرضخ، كما يبدو، لآراء المعارضة هذه، وكان قرار اقتحام بيروت وارداً جداً في ذهنه، ويلاحظ أن خطته كانت تقضي باقتحامها تدريجياً، وهو ما بدأ تنفيذه فعلاً خلال الأسابيع الأخيرة من الحصار. وقد اعترف أحد قادة التشكيلات المحاصرة للمدينة بعد محاولة اقتحام خط المتحف، ان احتلال المدينة دفعة واحدة أمر صعب جداً، والأفضل قضمها أجزاء» (**المصدر نفسه**، ٥ و٦/٨/١٩٨٢، العدد ٢٧٠٠، ص ١١). ويبدو أنه كان هنالك قرار فعلي بالاقتحام التدريجي أو الشامل في النهاية، بدليل استقالة أحد قادة الألوية المدرعة، التي كانت مكلفة بتنفيذ هذه المهمة، والمدعو ايلي غيفع، وذلك بسبب معارضته اقتحام المدينة.

ثالثاً ــ معارضة الحرب بسبب الخسائر البشرية الكثيرة بين صفوف الجيش الاسرائيلي وبين المدنيين في لبنان. فهذه الحرب التي كلفت اسرائيل آلاف القتلى والجرحى، والتي لم تنته في غضون أيام قليلة، على غرار الحروب السابقة بين اسرائيل والعرب، بل استمرت أشهراً، أدت الى صدمة قومية لدى الاسرائيليين، لدرجة أعلن معها أحد نواب المعارضة، أمنون روبنيشتاين (شينوي): «أن السكوت عما يجري في هذه الحرب، أصبح بمثابة خيانة لمسؤولياتنا [أي نواب الكنيست] تجاه الجمهور. لقد كانت الافتراضات أن تنته [أي الحرب] خلال ٤٨ ساعة، وأن يكون عدد الضحايا المقدر سقوطهم محدوداً، وأن تكون ردود الفعل العالمية السلبية عليها محدودة أيضاً، وكذلك تورط اسرائيل في لبنان. لقد أنجررنا الى احدى الحروب الطويلة التي خضناها حتى الآن، وهي احدى أصعب الحروب التي واجهناها، وتورطنا في أمور أتمنى التغلب عليها. لقد ورطونا في لبنان وفي المجال العالمي أيضاً» (**المصدر نفسه**، ٢٣ و٢٤/٦/١٩٨٢، العدد ٢٦٦٥، ص ١٠).

وتحدث بيرس بعد عودته من جولة في أوروبا خلال تموز (يوليو) الماضي، عن الحملة الاعلامية الخارجية المعادية ضد اسرائيل بسبب العدد المرتفع من الضحايا المدنيين، والدمار الكبير الذي خلفته هذه الحرب، بقوله: «ان ادعاءاتهم تدور حول الدمار، وصور المنازل المهدمة وصور اللاجئين والأطفال التائهين والضائعين، وصور المستشفيات... أن مكانة اسرائيل الدولية، وكذلك مكانتها لدى الرأي العام في الولايات المتحدة قد أصيبتا بالضرر» (**المصدر نفسه**).

رابعاً — معارضة الأهداف السياسية للحرب: فالقضاء على م.ت.ف لم يتحقق في رأي المعارضة، واسرائيل لا تستطيع فرض حلولها للقضية الفلسطينية، خصوصاً بعدما جمدت مصر مفاوضات الحكم الذاتي. وحسب قول بيرس «فان صورة عرفات لم تصب بأي عطب. وعلى العكس فقد أصبحت أقوى لدى الرأي العام الدولي، حيث يجري الحديث عن صورة القلة الصامدة أمام الكثرة. وهذه الأمور ترفع من شأن م.ت.ف وليس العكس» (**المصدر نفسه**). وباختصار، فان أهداف الحكومة المتمثلة في القضاء على المنظمة عسكرياً، ومن ثمّ الغاء دورها السياسي، تبدو غير حقيقية في رأي هؤلاء. وحسب قول سكرتير حزب مبام فيكتور شيمطوف، فان الضربة العسكرية التي وجهت لـ م.ت.ف قد عززت وضعها السياسي في كل دول العالم (**المصدر نفسه**).

ان أشد ما كانت تخشاه الحكومة الاسرائيلية هو خروج م.ت.ف من المعركة بمكسب سياسي، خاصة وأن الهدف الحقيقي من وراء تلك الحرب، كان يتمثل في القضاء سياسياً وعسكرياً عليها. وقد أصيبت الزعامة الاسرائيلية بخيبة أمل كبيرة، بسبب الدعم السياسي الذي حصلت عليه المنظمة أثناء محاصرتها في بيروت، خاصة من جانب الدول الأوروبية الغربية، وعلى رأسها فرنسا. واحتجت اسرائيل رسمياً عبر سفيرها في باريس مئير روزين، لدى الحكومة الفرنسية على المبادرات والمواقف التي صدرت عنها، أثناء الأزمة في لبنان، خاصة فيما يتعلق بمبادرتها في الأمم المتحدة بالتعاون مع مصر، أو في مؤتمر دول السوق الأوروبية المشتركة أثناء الحرب.

لقد كان انتهاء أزمة بيروت، عن طريق التوصل الى اتفاق سياسي حول جلاء المقاتلين الفلسطينيين وقياداتهم بعد ضمان أمنهم، بمثابة ضربة لمخطط شارون القاضي بتصفيتهم جسدياً. وبعد مصادقة الحكومة الاسرائيلية يوم ١٩٨٢/٨/١٩ على بنود ذلك الاتفاق، بعد مماطلات وشروط طويلة وصعبة، وبعد محاولات كثيرة لنسف امكان التوصل الى مثل ذلك الاتفاق، فان معظم الاسرائيليين تقريبا، مدركون ان هدف الحرب المعلن المتمثل في تصفية منظمة التحرير لم يتحقق أبداً، رغم الضربة القوية التي وجهت لها.

حنه شاهين

وثائق

أولاً ـ أحاديث ورسائل من الأخ ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

رسالته الى الملوك والرووؤساء العرب في ٨/٦/١٩٨٢:

«لليوم الخامس على التوالي والثورة الفلسطينية تواجه عملية الغزو الاسرائيلي الشاملة لجنوب لبنان. وقد وسع العدو نطاق عدوانه حتى أصبح على بعد عشرين كيلومتراً من بيروت، بالاضافة الى دخوله قرى في الشوف لاوجود لمنظمة التحرير الفلسطينية أو لقواتها أو للفلسطينيين فيها.

«لقد دفع العدو بستين ألف جندي في ألوية مدرعة وآلية يساندها أسطوله الحربي الكامل عدا أسراب الطائرات من أحدث الانواع. وقد بدأ العدو عملية الغزو هذه مستخدماً قواعد ومعابر وطرق قوات الطوارىء الدولية الموجودة في الجنوب بعلم قيادة هذه القوات وتسهيل منها وموافقتها التي طعنت قواتنا من الخلف.

«ان مايقوم به العدو ليس عملاً عدوانياً ضد قواتنا العسكرية فحسب، ولكنه بكل وضوح عملية ابادة كاملة لشعبنا الفلسطيني في مخيماتنا وللشعب اللبناني في مدنه وقراه.

«ان قصف المدن والمخيمات والقرى وكذلك مدينة بيروت بالطائرات والبوارج الحربية ودون تمييز بين عسكري ومدني وتدمير المنازل وتهجير المواطنين وقتل الأبرياء من النساء والشيوخ والأطفال، أمر لا يجوز السكوت عنه.

«ان هذه المؤامرة المذبحة التي تنفذها الحكومة الاسرائيلية وقواتها البربرية، بموافقة معلنة من حكومة الولايات المتحدة الأميركية، تتطلب موقفاً عربياً مسؤولاً.

«انني أضع القادة العرب أمام مسؤولياتهم التاريخية والقومية».

رسالته الى ملوك ورؤساء الدول الإسلامية في ٨/٦/١٩٨٢:

«لليوم الخامس على التوالي، وعلى امتداد الليل والنهار، والقوات الاسرائيلية البرية والبحرية والجوية، وبموافقة معلنة من حكومة الولايات المتحدة الأميركية، تقوم بعملية غزو بربري لجنوب لبنان. وقد وسعت نطاق عدوانها ليشمل مدينة بيروت العاصمة، واستخدمت هذه القوات في هجومها العدواني مواقع ومعابر وطرق قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتطعن القوات الفلسطينية واللبنانية المشتركة في ظهرها. لقد شمل العدوان الوحشي كافة المخيمات الفلسطينية والمدن والقرى اللبنانية بما فيها العاصمة بيروت. وتتعرض المدن والقرى اللبنانية لأبشع عمليات قصف من الجو والبحر والبر، ودون تمييز، فيما بدا واضحاً أنها مذبحة منظمة تستهدف أفناء الشعب الفلسطيني في لبنان والشعب اللبناني الشقيق.

«ان تدمير المنازل على من فيها وضرب

المستشفيات ومراكز التموين والكهرباء تعكس بربرية هذا العدو وأهدافه الواضحة في الجريمة، وتشير الى مدى ارهابه الرسمي، وهذا يتم بمباركة الادارة الاميركية. ويقوم العدو بدخول قرى مناطق الشوف التي لا تواجد فيها لمنظمة التحرير الفلسطينية، سواء كان من العسكريين أو المدنيين؛ الامر الذي يتخطى نطاق الصراع الفلسطيني ــ الاسرائيلي.

«انني أهيب بقادة العالم الإسلامي بتحمل مسؤولياتهم التاريخية والدينية والأخوية والدولية لوقف هذه الذبحة المنظمة والارهاب الرسمي الاسرائيلي ضد شعبنا الفلسطيني ــ اللبناني».

رسالته الى ملوك ورؤساء دول عدم الانحياز في ٨/٦/١٩٨٢:

«لليوم الخامس على التوالي، وطوال ساعات الليل والنهار، والقوات الاسرائيلية البرية والجوية تقوم بعملية غزو بربري للجنوب اللبناني، بموافقة معلنة وصريحة من الادارة الأميركية التي لا تخفي تشجيعها ومباركتها الكاملة لهذا الغزو الهمجي.

«وقد وسع العدو نطاق غزوه في الساعات الأخيرة في عملية شاملة تستهدف احتلال كامل الأرض اللبنانية، حيث قامت قواته، صباح هذا اليوم، بغزو مناطق الشوف التي لا وجود لمنظمة التحرير الفلسطينية أو لقواتها أو للفلسطينيين فيها؛ الأمر الذي يشير الى أن العدو يعتبر هدفه النهائي السيطرة الكاملة واحتلال لبنان بما في ذلك العاصمة بيروت.

«ان العدو يقصف في هذه اللحظات مدينة صيدا من البحر والجو بشكل مركز وكثيف، مستهدفا كل ما يتحرك في هذه المدينة الباسلة، مدنيين أو عسكريين، كما يستهدف المباني والمخيمات. انها عملية ابادة شاملة وصلت الى حد تدمير المستشفيات ومراكز الاسعاف والمخابز ومحطات المياه والكهرباء.

«أمام هذا الارهاب الرسمي والمنظم الذي تباركه الولايات المتحدة الأميركية، والذي استخدمت فيه القوات الاسرائيلية مواقع ومعابر وطرق القوات الدولية في الجنوب اللبناني في هجومها لتطعن القوات الفلسطينية واللبنانية المشتركة من الخلف؛ فان تساؤلاً كبيراً ينبغي أن يطرح حول دور القوات الدولية وقيادتها في تغطية هذا الهجوم والتسهيل له الأمر الذي يضع الأمم المتحدة أمام منعطف جديد تتحمل فيه مسؤوليات جسيمة.

«ان المدن والقرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية تتعرض الآن لأبشع عملية قصف من الجو والبحر والأرض دون تمييز، فيما يبدو أنها مذبحة منظمة تستهدف أفناء الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني الشقيق.

«انني أهيب بقادة دول عدم الانحياز تحمل مسؤولياتهم التاريخية والدولية والقيام بدورهم من أجل وقف هذه المذبحة المنظمة ضد شعبنا الفلسطيني واللبناني».

رسالته لمقاتلي القوات المشتركة في ٩/٦/١٩٨٢:

بسم الله الرحمن الرحيم

«والذين قال بهم الناس، أن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايماناً وعلى ربهم يتوكلون».

صدق الله العظيم

«يا أبنائي ويا اخوتي المقاتلين الأبطال في الجنوب، يا أبنائي ويا اخوتي المقاتلين الأبطال في القوات المشتركة، يا شعبنا اللبناني المعطاء البطل.

«لليوم السادس على التوالي والجماهير الأبية صامدة. لليوم السادس على التوالي وأنتم المجاهدون ثابتة أفئدتكم وراسخة أقدامكم أمام هذه الغزوة الهمجية الصهيونية.

«ان تصديكم الرائع لهذا العدو الاسرائيلي المتغطرس، الذي كان يتوهم أنه يقوم بنزهة، ينفذ بها أوامر رؤسائه في الادارة الأميركية، فاذا بدمائه تنزف وخسائره تزداد كل يوم؛ فالجنوب يا أخوتي ويا أبنائي ويا رفاق سلاحي، كان وسيبقى مقبرة الغزاة الصهاينة ومقبرة المؤامرات والمتآمرين، ولقد لقنتم هذا العدو الاسرائيلي درساً قاسياً، وأنتم تصدون العدوان المتفوق جواً وبحراً وبراً بصدوركم وبأسلحتكم البسيطة، ولكنها القوية بايمانكم وعزيمتكم وصمودكم.

«على أرض الجنوب البطل، في صور وصيدا والنبطية والشقيف الخالدة وفي حاصبيا وفي البرج الشمالي والمية ومية وفي الجرمق وعين الحلوة والرشيدية والدامور والجية والسعديات. في جميع

هذه المواقع الحبيبة المقدسة من هذه الأرض العربية الطيبة، التي وصفها النبي الكريم، بأنها أكتاف بيت المقدس، استطعتم أن تواجهوا دبابات العدو وبحرية العدو وطائرات العدو، ورأت جماهير أمتنا العربية من على شاشات التلفزيون كيف تتقدمون بصدوركم، وكيف تواجهون العدوان، وتحطمون أسطورة المعتدين الاسرائيليين. ′ذلك أن الله موهن كيد الكافرين′.

«في هذه المعركة، برهنتم أن الانسان المؤمن هو الأساس، وليس السلاح. وأكدتم أن ارادتكم أقوى من كل سلاح، فأنتم تدافعون عن القضية، وعن كرامة الأمة، وشرف الأرض، وعزة الانسان العربي، فوق هذه الأرض الطيبة.

«وفي هذا اليوم، وهو اليوم السادس من أيام صمودكم الخالد، ومعركتكم الباسلة، أوقعتم في صفوف العدو، الذي يهاجم جماهيرنا المؤمنة الشجاعة، خسائر عالية لم يحمه تفوقه في السلاح الأميركي الحديث، من ضرباتكم الموجهة، التي تتعاظم مع كل يوم جديد، من أيام القتال المجيد. هذا القتال الذي تصنعون فيه المجد والفخار، لامتكم العربية، لكل الأحرار والشرفاء في العالم.

«أبنائي واخوتي المقاتلين المجاهدين الصامدين؛

«يا شعبنا اللبناني والفلسطيني الصابر؛

«هذا العدوان الاسرائيلي، لم يكن ليقع، بدون موافقة الولايات المتحدة الأميركية، والذي كشف استخدام الفيتو في مجلس الأمن أخيراً عن تورطه بالمؤامرة؛ لم يكن ليقع بهذا الحجم لولا حالة الانقسام والتشرذم في صفوف أمتنا العربية، وكذلك في صفوف أمتنا الإسلامية، والهدف من وراء هذا العدوان، هو احتلال لبنان، وهذا ما كشفه تلاحق الأحداث، التي تخللت قضية الصراع الفلسطيني — الصهيوني.

«وأمام هذا الهدف العدواني الاسرائيلي الأميركي، علينا أن نكون على يقين، من أننا نخوض معركة حياة شعبنا وأمتنا، معركة يتقرر على ضوئها، ليس مصير لبنان وفلسطين، وانما مصير المنطقة كلها، ولهذا نحن مصممون على القتال والنصر، ومصممون على دحر العدوان، ومصممون على أن ندفع دماءنا وحياتنا، فداء لوحدة لبنان وعروبته، وكرامته وسيادته، ودفاعاً وذوداً عن حياة أمتنا العربية بأسرها.

«فالى الامام يا أخوتي المجاهدين البواسل، الى الامام، بوركتم وبوركت أيديكم على الزناد، وبورك جهادكم.

« ′وما جعله الله إلا بشرى ولتطمئن قلوبكم وما النصر إلا من عند الله، ان الله عزيز حكيم′

«وانها لثورة حتى النصر»

اخوكم

أبو عمار

رسالته الى جماهير الشعبين اللبناني والفلسطيني بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٢:

«يا جماهير أمتنا العربية؛

«يا جماهير الشعب اللبناني المعطاء البطل؛

«يا جماهير شعبنا الفلسطيني المكافح، يا كل جماهيرنا الصامدة تحت الاحتلال؛

«يا كل المقاتلين الأشاوش في ساحة المعركة؛

«يا كل المجاهدين الأبطال؛

«لليوم الرابع عشر والمعركة مع العدو الصهيوني محتدمة بعنف وقوة، يخوضها هذان الشعبان البطلان، اللبناني والفلسطيني، أمام أعتى قوة عسكرية في المنطقة ضد الجيش الاسرائيلي، بكامل زخمه، والمدعوم دعماً كاملاً غير محدود من الولايات المتحدة الأميركية وادارتها الحالية، والتي تعلن بلا خجل هذا الدعم سياسياً واعلامياً وديبلوماسياً بجانب دعمها العسكري المطلق لهذه الغزوة التي أعدتها الادارة الأميركية وتنفذها العصابة العسكرية الصهيونية المجرمة، وسط صمت العالم ومؤامرة أطراف كثيرة معادية، مع أطراف أخرى وسيطة.

«وتأتي خدع ما يسمى بوقف اطلاق النار المتتالية، لتكشف أبعاد المؤامرة بكل أبعادها، ويحاولون من خلال ذلك، تخدير جموع الجماهير في منطقتنا، والأحرار والشرفاء في العالم.

«ولكن ليعرف العالم أجمع، وهو في حالة صمته أو اندهاشه، أن هؤلاء المجاهدين الأبطال، الذين عرفوا كيف يواجهون هذا العدو بجيشه الاسرائيلي الأميركي الهوية، سيظلون أوفياء للمبادىء التي انطلقوا من أجلها، أوفياء لمستقبل أطفال أمتهم العربية، من أجل بلوغ الغد المشرق، الذي تنبت أزاهيره من خلال أتون ولهيب المعارك التي يخوضها هؤلاء الرجال

المجاهدون، يصنعون منها أساطير بل تصنع الاساطير منها. ويصنعون منها ملاحم، بل تنبت الملاحم فيها.

«يا أخوتي، يا أهلي، يا كل طفل في هذا الشعب اللبناني البطل، يا كل امرأة في هذا الشعب اللبناني المجاهد. يا جماهير شعبنا الفلسطيني المناضل بكل قواه وفئاته، يا جماهير أمتنا. يا أحرار العالم.

«بيروت أول عاصمة لدولة عربية يدق أبوابها الغزاة الصهاينة

«بيروت، تقصف جواً وبحراً، وتنتهكها قوات الغزاة الصهاينة بمدرعاتها وآلياتها ومدافعها.

«ولكني أقول باسم هؤلاء المقاتلين المجاهدين، وباسم جميع الأحرار والشرفاء، باسم الجماهير العربية أن الدماء التي نزفت والتضحيات التي قدمت والشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن الحمى لن تذهب هدراً، بل ستصنع التحول العربي القادم حتماً، وستصنع الفجر العربي الجديد لا محالة، رغم تقاعس البعض، وتردد البعض الآخر الذي يجعل قرار أمتنا مشلولاً، ومن حقي أن أتساءل لماذا التردد والتقاعس، أمام هذه الامكانات الهائلة التي تختزنها أمتنا، سواء البشرية منها أو الاقتصادية أو العسكرية أو المادية.

«ولكن يا اخوتي يا أحبتي، يا كل أهلي ويا جماهير أمتي، قدر اللبنانيين والفلسطينيين، قدر أطفالنا، أطفال فلسطين ولبنان. أن تدفع ضريبة الدم، عن هذه الأمة العربية كلها. فمنذ أربعة عشر يوماً، والقتال الاسطوري الرائع، أشرف معارك العرب في العصر الحديث، يحفر في صفحات التاريخ بأحرف من نار ونور، ليظل شاهداً ومنذراً وبشيراً للفجر الجديد، للنصر الأكيد، فحي على الجهاد، حي على الفلاح، حي على المجد، حي على النصر.

«أيها المقاتلون الاشاوس

«يا صناع التاريخ لامتكم في هذا الزمن الرديء. بوركتم وبوركت سواعدكم. بوركتم حيث أنتم تقاتلون، في صور، وصيدا والناعمة، والجبل والبقاع والنبطية وعين الحلوة والدامور وخلدة وسوق الغرب وعاليه، ورغم ما يدعيه العدو ويتشدق به، تفاجئون العالم أجمع بأساطيركم وملاحمكم التي ترغم العدو على الاعتراف بها؛ هذه البطولات التي فاقت تصوراتهم المزيفة التي هيأت لهم أنهم يستطيعون القضاء على ثورتكم وضرب الشعبين اللبناني والفلسطيني واذلالهما.

«ولكنني أقول كلمة التاريخ، كلمة المستقبل: أيها المجد.. اركع أمام عظمة هذه الحفنة الصابرة المؤمنة المجاهدة، فكم من فئة قليلة غلبت فئة كبيرة باذن الله.

«لقد ولى، وكما اعترف جنرالات اسرائيل، زمن الحروب الخاطفة التي اعتادها الجيش الاسرائيلي، واني أتحدى هؤلاء الجنرالات أن يعلنوا حقيقة خسائرهم، فهل يجرأون؟ وهل يستطيعون؟ لقد اعترفوا أنها أكبر من مجموع خسائرهم في كل حروبهم السابقة، ولا زالت المعركة على أشدها ولا زالت معركة بيروت مقبرة الغزاة في بدايتها وأنا لها ــ لتكون كربلاء العصر صموداً وستالينغراد العرب انتصاراً.

«ان هذا الشعب الصامد الثائر المكافح لهو يصنع في هذه اللحظات العصيبة، ولكنها المجيدة، تاريخ هذه الأمة الجديد ومستقبل أطفالها حتى يعيشوا بعزة وكرامة، مرفوعة رؤوسهم.

«هل يعتقد الغزاة وأسيادهم الامبرياليون الاميركيون أنهم قادرون على النيل من ارادة هذا الشعب اللبناني، وهذه الجماهير الفلسطينية؛ لا وألف لا، لانها ارادة كل جماهير أمتنا العربية، ارادة الاحرار والشرفاء في العالم، لانها الحقيقة الساطعة في هذه المنطقة، لانها ضمير هذه الجموع الشعبية، لأنها ارادة الحق والحقيقة وهي ارادة الله، وهي حتماً المنتصرة وهي صاحبة القرار في مخاطبة التاريخ، فطوبى لهم، طوبى لهذه الأجيال صانعة التاريخ المشرق لامتنا العربية، فالنصر آت، آت، آت، سنقاتل حتى النصر، ولينصر الله من ينصره. وما النصر الا من عند الله.

«وانها لثورة حتى النصر»

كلمته الى مقاتلي القوات المشتركة بتاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٨٢:

«اخواني، أحبائي، يا رفاق السلاح:

«أيها المجاهدون في قواتنا المشتركة؛

«يا جماهير شعبنا اللبناني والفلسطيني الصامدة الباسلة؛

«في أول يوم من أيام الشهر المبارك، شهر

رمضان الذي أنزل فيـه القرآن، أتـوجه اليكم ونحن في يومنا التاسع عشر نواجه بكل الايمان وبكـل الثبـات وبكـل الصـلابـة هـذا الغـزو الاسرائيلي ــ الأميركي، ضمن المؤامرة الكبرى التي حـاكتها الادارة الاميـركيـة ضـد شعبنـا وجماهيرنا وأمتنا العربية ولتطويع المنطقة ولفرض هيمنتهم الكاملة عليها.

«واستطعتم يا أخواني ويا رفاق الدرب الطويل الصعب أن تقلبوا، وعبر هذه البسالة المجيـدة والمواجهات القتالية الرائعـة، كثيراً من النظريات العسكرية، وتثبتوا للعالم أجمع أن هذا الجيش الاسرائيلي، المدجج بأحدث الأسلحة الأميركيـة وأقواها، لايستطيع برغم زخم عدده وعدته أن يتغلب عليكم أو أن يسلب منكم ارادتكم الصلبة ويزعزع ايمانكم العميق.. وتقفون يـا اخوتي في خنـادقكم في بيروت الصـامـدة المجاهـدة وفي مواقعكم في الجنوب والجبل والبقاع. وهنالك حيث أنتم بشموخكم أمام وخلف خطوط العدو، ثابتون بكـل الصلابـة في مواقعكم تـدافعون ليس عن أنفسكم، ولكنكم، في هـذا الربـاط الصـامـد، تدافعون عن ماتبقى لأمتكم العربية من كرامة وشرف ومايعتمل في نفوس الأجيال العربية من طموحات الابداع الثوري العظيم.

«يا اخواني، يا جماهير شعبنا، يا جماهير أمتنا العربية،

«لقد آلت هذه الحفنة المؤمنة المجاهـدة على نفسها أن تكون الوقود الذي ينطلق منه كرامة الأجيال القادمة، أجيال الغد التي أخاطبها من بيروت المحاصرة الصامدة كمنارة للجهاد والثبات والمقاومة، هذه الحفنة المجاهدة هم فتيـة آمنوا بربهم وزدناهم هدى.

«وان هذا الجهاد الذي نجاهده يا اخوتي ويا أحبتي انما طريقنا الى النصر، وهو طريق المجد طريق الغد المشرق.

«وليعلم أطفال بلادي وأطفال أمتنا العربية أن هذا الجهاد هو لهم ومن أجلهم وفي سبيلهم ومن أجل مستقبلهم ليعيشوا أحراراً مرفوعي الرؤوس أعزة جباههم بعيداً عن هذا المستنقع الآسن في هذا الزمن العربي الرديء.

«وانني أتوجه الى اخواني الابطال، الابطال في القوات المشتركة وآمل والقـوات السوريـة التي تقاتل الآن جنباً الى جنب مع اخوانهم المجاهدين الذين يلقنون هذا العدو الصهيوني دروسـاً في المواجهة في مناقع الدم، واثبتوا لأمتهم العربية ولجماهيرها ولجميع الأحرار والشرفاء في العالم صدق المسيرة وأصالتها وصلابة عودها، وأتوجه الى الثوار في الثورة الفلسطينية الذين أثبتوا أنهم الرقم الصعب في المعادلة، وخاصة بعد أن خاضوا هذه المواجهـات والمعارك بكـل شراستهـا، وما صاحبها من الأتون المتفجر الملتهب.

«في هذا الشهر الكريم شهر بدر الانتصارات المجيدة، فليبارك الله هذه السواعد الفتية المؤمنة التي تصنع المجد وتصنع الملاحم.

«وطوبى للمجاهدين الصامدين، طوبى لكم يا اخوتي ويا احبتي في خنادقكم تقهرون المـؤامرة وتذودون عن الحمى وتكتبون التـاريخ المعـاصر لأمتكم وتخـطون على صفحـات المجد مشـاعلاً وفتوحات.

«وانني لأستوحي قول الرسول العربي الكريم وهو في معركة الخندق، انني أرى النصر، أرى القدر أرى فلسطين من نافذة لبنان الشامخ.

« 'ولينصرن الله من ينصره، ان الله لقوي عزيز، وان ينصركم الله فلا غالب لكم'.

«صدق الله العظيم»

(وفا، ١٩٨٢/٦/٢٣)

كلمته الى مقاتلي القوات المشتـركة في ١٩٨٢/٦/٢٩:

بسم الله الرحمن الرحيم

«ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون ان كنتم مؤمنين» صدق الله العظيم.

«يا أهلنا الأبطال الصامدين؛

«يا جماهيرنا اللبنانية الفلسطينية الباسلة؛

«يـا رفـاقي في السـلاح والخنـدق... أيهـا المجاهدون المرابطون؛

«لليوم الخامس والعشرين على التوالي، والمعركة مستمـرة بيننا وبـين هذا العـدو الصهيوني في الجنوب والجبل والبقـاع. وهنا في بيروت يحاول هذا العدو تضييق الخناق عليها، بحصار عسكري وحصار نفسي؛ ولكن هذا مـاكان الا ليـزيد في عضدنا ويقوي من عزيمتنا ويشد من أزرنا، لأنكم أصلب عوداً وأشد بأساً من كل طائراته، وكل بحريته وكل دباباته ومدافعه وصواريخه، وحتى

محاولاته الفاشلة التي يقوم بها بارسال هذه السيارات الملغومة يحاول أن يردع بها المدنيين الآمنين في بيروت، وعبثاً يحاول.

«لقد تمكنت هذه الحفنة المؤمنة بربها وبعروبتها من الثبات في مواجهة هذا الجيش الاسرائيلي الأميركي وآلته الحربية الأميركية الحديثة، التي ظن أنه، بها ومن خلالها، سينهي المهمة الموكولة اليه من أسياده الاميركيين، في أيام حسبها أنها لن تتعدى الخمسة أو الستة أيام، فاذا بها تدخل اليوم الخامس والعشرين والمعركة سجال، وما ظنه نزهة يقوم بها جيشه وآلته الحربية، ارتدت الى أعمق أعماقه.

«لقد تعاهدنا يا اخوتنا الأحبة: لقد أقسمنا سوياً يا رفاق الدرب، أن نستمر في الدفاع عن لبنان الأشم وعن عروبته ووحدته واستقلاله الوطني، وتطهير أرضه من دنس الاحتلال، وأن نستمر في الثورة حتى النصر، حتى فلسطين، حتى القدس عاصمة دولتنا المستقلة، حيث سترفع سواعدكم المباركة علم ثورتنا وأمتنا العربية عالياً خفاقاً فوق روابيها بعونه تعالى.

«بسم الله الرحمن الرحيم

«فاذا جاء وعد الآخرة ليسيئوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة، وليتبروا ما علوا تتبيراً». صدق الله العظيم.

«أيها الرجال، الرجال في القوات المشتركة: انكم قوة الحق في عالم اليوم، وانكم كذلك لأنكم تخوضون حرباً عادلة فرضها عليكم العدو الباغي المحتل فرضاً، وتصمدون باعجاز ثوري أمامها.

«يدعون أنهم يملكون ثالث أقوى قوة في الأرض، ونحن هنا نقول لهم ولأسيادهم في أميركا، أن أضعف قوة في الأرض هي قوة البغي والعدوان والظلم.. فالمجد كل المجد لسواعدكم، حاملة سلاح العدل والحق، حق أمتنا العربية، حق الشعب الفلسطيني المقدس، في تقرير مصيره وفي اقامة دولته.. وحق الشعب اللبناني البطل في مواجهة العدوان والغزو الصهيوني الفاشي الغادر لأرضه ووطنه.

«أيها المقاتلون.. يا أبطالنا الأشاوس؛

«يا جماهيرنا المناضلة الصامدة؛

«من الطبيعي أن يجري العمل السياسي متسارعاً مع سخونة المواجهات العسكرية وهذه الملاحم البطولية التي بدأت تترك آثارها على محيطنا العربي، وعلى الصعيد الدولي الشقيق والحليف والصديق وحتى العدو.

«وفي هذه الأوقات، ينطلق أعداؤنا بكل آلتهم الاعلامية الاسرائيلية الأميركية الضخمة، ينشرون الأكاذيب كعادتهم ويفبركون القصص السخيفة للتأثير على نفسية جماهيرنا الصامدة البطلة.. ولكنني أقول لهم باسم هذه الجماهير، أن ما عجزوا عن تحقيقه عسكرياً، لن يحصلوا عليه اعلامياً أو بأية وسيلة أخرى...

«هذه الثورة وجدت لتقبى ووجدت لتنتصر.

«ان تنصروا الله ينصركم، ويثبت أقدامكم، وما جعله الله الّا بشرى لكم، ولتطمئن قلوبكم به، وما النصر الّا من عند الله العزيز الحكيم.

«صدق الله العظيم»

(وفا، ١٩٨٢/٦/٢٩)

رسالته الى جماهير الأمة العربية، بتاريخ ١٩٨٢/٧/١١:

«يا جماهير أمتنا العربية؛

«يا جماهير شعبنا الفلسطيني المكافح؛

«لليوم السابع والثلاثين، وللأسبوع السادس، والحرب مستمرة بين الصامدين الأبطال، وبين قوات الغزو الصهيوني الأميركي. لليوم السابع والثلاثين وللأسبوع السادس، والحصار مستمر حول بيروت الباسلة، حصاراً عسكرياً وسياسياً، ومعيشياً، وحتى نفسياً، ويظنون بهذا، أن بمقدورهم ضرب ارادة الصمود والثورة في جماهيرنا الباسلة الشجاعة، وعبثاً يحاولون.

«لليوم السابع والثلاثين، وللأسبوع السادس، والأبطال الأبطال يقاومون الغزو والاحتلال بارادة لا تفل، وعزيمة لا تلين، يعيشون الملاحم، ويكتبون التاريخ بأحرف من نار ونور خالدة على صفحات التاريخ، وسط هذا المستنقع الآسن العاجز المسترخي والذي يلف المنطقة.

«لليوم السابع والثلاثين، والصمت العربي يلف المنطقة كأنما ذهبت الأمة في سبات عميق، بعيداً في متاهات الأحلام السعيدة، أو كأنما الخدر أصابها، فهي لا تسمع ولا ترى ولا تتكلم حكمة أو جهالة أو افلات أو كأن العقم أصابها، فهي لا ترغب في المزيد من الحياة.

«هذه التساؤلات مطروحة بقوة هنا في بيروت،

وفي خنادق الجهاد والشرف في صفوف هذه الحفنة المؤمنة الصابرة المرابطة الصامدة، التي تتعانق مع جلد وصمود أهلنا في أرضنا المحتلة معاناة وصبراً ومثابرة. أليس من حقها أن تتساءل وهي تقف في هذا الممر تدافع باسم أمتنا العربية فيه، حتى لا تسقط، فتسقط الأمة كلها في أودية القهر والهوان والمذلة، فالى متى يا جماهير أمتنا العربية.. الى متى؟

«ان من حق هذه الجماهير أن تتساءل اليوم وأن تحاسب غداً، وأن تعاقب بعد غد. ونحن هنا في بيروت الصامدة الأبية التي ترفض الركوع وترفض الاستسلام ولكنها تقاتل كأروع ما يكون القتال وتجاهد كأشرف ما يكون الجهاد، وتدفع الثمن وتقدم الأضاحي ليبقى الرأس عالياً مرفوعاً فوق هامة الزمن، وليبقى لهذه الأمة شرفها وعزتها وكرامتها.

«يا جماهير أمتنا العربية.. هل تعرفون أن بيروت تحترق، يحرقها الصهاينة وجيشهم الفاشي المرتزق بأوامر السادة في واشنطن.

«فيا ذرى النجوم سجلي للعمالقة الوحيدين الكبار في لبنان المقاوم، في بيروت الصامدة، وان كنا هذه الأيام نسجل أسطورة الصمود في بيروت، فلقد روينا أرض الجنوب بالدماء، وزرعنا كل شبر من أرض لبنان بالجرحى والشهداء. واننا هنا يا جماهيرنا العربية، صامدون لتحيا أمتنا العربية، ولتتجلى المبادىء كأروع ما تكون أصالة وبهاء، ولتتبلور الارادات كأقوى وأصلب ما تكون عنفواناً واقتدارا.

«فما نشهده اليوم، هو محاولة لمتابعة المسرحية المتعددة الجوانب والفصول: يقودها ويخرجها المبعوث الأميركي، ويتدخل سيد المسرح في واشنطن، ليعدل له نصاً هنا، أو حركة هنالك أو غلطة مفتعلة.

«أليس هذا هو العار بعينه يا جماهير أمتي؟ أليس هو القهر والذل والهوان يا أبناء هذه الأمة، أين الأسماء الكبيرة، الصغيرة، أين الألقاب الفضفاضة؟

«في ساحة الحقيقة تجلت الحقائق، وانكشف الستر، وانشقت الحجب فلم يبقى في الملعب المطعون طاعنة ولا تبقى بواد المجد الآنا ولكن ما كتب التاريخ على مداه الا على مشاعل الجهاد، وما سطرت الألواح الا على نزف الدماء، وما اخترقت الحجب الا مواكب الشهداء، وما عانق المجد الا الفتية المؤمنين بربهم وبقضيتهم، وما كان درس الجهاد، الا الطريق والشهادة أشرف قواعدها وأسسها.

«هنا كانت وما زالت أسطورة الثورة أمام جحيم الآلة الفاشية العسكرية بكل ما أنتجته ترسانتها من أسلحة الدمار والفتك. هنا وقف داوود القوات المشتركة، ليكافح جالوت الأميركي، مستخدماً مقلاعه البسيط حقاً في مواجهة الآلة الجهنمية البشعة الحديثة.

«ألا بوركت سواعد أبطالنا مع مقاليعهم المجيدة، ألا بوركت هامات المجاهدين بارادتهم الحديدية، ألا بوركت نساء بيروت البطلة المحاصرة، ألا بوركت زهرات وأشبال الجهاد والصمود والتصدي الحقيقي لا مجازاً ولا عنواناً ولا اعلاماً.

«يا صناع المجد، يا كتبة التاريخ، يا حفظة العهد. المجد المجد يا ثورتنا! المجد المجد يا ثوارنا! يا مقاتلينا الأبطال.

«وطوبي لمن يعيش الجهاد والحق في الرباط المقدس، وفي الموقع الثوري ليصنع أعجوبة الفداء، ويستسقي الملاحم دماء لثورة أرضنا المخضبة، وتنتشر عليها أزاهير الكرامة والعزة والسؤدد لأطفالنا، لمستقبلهم لأرضنا وسيادتنا عليها، نقاتل ونجاهد ونستشهد لتحيا هذه الأمة، ولينفتح المستقبل بكل العزة والكبرياء لهذه البراعم ولمستقبلها ولحياتها المقبلة.

«اذا الشعب يوماً أراد الحياة
فلا بد أن يستجيب القدر
«ولا بد لليل أن ينجلي
ولا بد للقيد أن ينكسر
«ومن لم يحب صعود الجبال
يعيش أبد الدهر بين الحفر
«ومن لم يعانقه شوق الحياة
تبخر في جوها واندثر»

(وفا، ١١/٧/١٩٨٢)

رسالته الى مقاتلي القوات المشتركة، بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٢:

«بكل المحبة والاعجاب أشد على أيديكم وأصافحكم فرداً فرداً بعد هذه المعركة الرائعة والملحمة البطولية التي خضتموها اليوم (أمس)

بأسلحتكم المتواضعة؛ ولكنها الكبيرة والقوية بايمانكم وعزيمتكم وثباتكم واصراركم على مواجهة هذه الآلة العسكرية الأميركية الرهيبة؛ انكم تخوضون هذه الملاحم دفاعاً عن أمتكم العربية كلها.

«يا اخوتي.. يا رفاق السلاح في القوات المشتركة، انكم تدافعون عن هذه القضية العادلة المقدسة، وما حدث اليوم كان معجزة من معجزات صمودكم وثباتكم في هذا الرباط المتقدم.

«...وأما أنتم يا اخوتي أهل بيروت الابية المؤمنة، فتحية اكبار واعزاز من الاعماق لكم جميعاً، لكل طفل وامرأة ورجل في بيروت الصامدة البطلة.

«وان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم» صدق الله العظيم.

«وانها لثورة حتى النصر»

(وفا، ١٢/٧/١٩٨٢)

رسالته الى الامتين العربية والاسلامية، بتاريخ ٢١/٧/١٩٨٢، بمناسبة عيد الفطر:

«يا جماهير أمتنا العربية، يا جماهيرنا اللبنانية الفلسطينية المناضلة، يا اخواني المجاهدين الأبطال.

«من بيروت الأبية المحاصرة التي ترفض أن تركع أو تنحني للغزاة الصهاينة، من بيروت التي يستمر العدو في قصفها وضربها، ويستمر في تجويع أهلها المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، ويستمر في ترويع أطفالها الأحبة في محاولة فاشلة لقمعهم واذلالهم.

«من بيروت المرابطة الصامدة التي يحشد عليها العدو الآن أكثر من ثلاث فرق عسكرية، أتوجه اليكم يا جماهير أمتنا العربية والاسلامية في آخر أيام رمضان المبارك واخوانكم اللبنانيين والفلسطينيين يشتد عليهم الحصار في الحرب الضروس التي زادت اليوم على سبعة وأربعين يوماً ولا زالت، مسجلة بذلك أطول الحروب العربية الاسرائيلية.

«أتوجه اليكم يا اخواني ويا اخوتي في أمتنا العربية والاسلامية في هذه الأيام المباركة لاقول لكم باسم هذه الجماهير الصامدة وباسم هؤلاء المجاهدين المرابطين ولأكرر ما قاله صلاح الدين في ندائه المشهور «أنا لا أريد دعاءكم أنا أريد سيوفكم».

«وأتساءل باسم كل الاحرار والشرفاء في أمتنا العربية والاسلامية، أتساءل وأسأل اخواني القادة، أليس لهذه الجماهير عليكم حقوق الأخوة وحقوق العروبة وحقوق الدين وحقوق القومية وحقوق الجيرة وحقوق الاسلام، والا ما الذي يفسر هذا الصمت وهذه اللامبالاة الآلية. هل كان يفكر أحدكم أن بيروت تحاصر كل هذا الوقت وبهذه الضراوة والبشاعة، بهذا الجيش الاسرائيلي وبأوامر الادارة الأميركية ثم تقف أمتنا العربية والاسلامية لاهية عن ذلك، كل بشؤونه أو أفراحه أو حسراته أو غزواته. أين الجماهير العربية والاسلامية التي أثبتت عبر التاريخ أصالتها وقوتها في كل المعارك وكل المحن.

«أين سلاحها ورجالها ومالها ونفوذها وأين عزتها وعزوتها، واخوانكم المجاهدين يخوضون أعنف المعارك ويواجهون العدوان براً وبحراً وجواً طوال هذه الأسابيع السبعة الماضية في بيروت الصامدة على أرض لبنان الأشم.

«وانني لأتوجه من موقعي هنا باسم هؤلاء المجاهدين الصامدين الصابرين الى الأجيال الصاعدة في أمتنا العربية، أتوجه الى أجيال المستقبل لأحملها المسؤولية التاريخية لتواصل حمل الراية والاستمرار في الجهاد والكفاح مهما عظمت التضحيات وازدادت صعوبة الطريق.

«فهذه أمتنا أمة عظيمة، أمة البركة والخير. أمة الجهاد والشهادة أمة النصر 'وكنتم خير أمة أخرجت للناس'.

صدق الله العظيم

«يا اخواني وأهلي — يا جماهيرنا العربية يا أبناء أمتنا الاسلامية.

«انني من خلف متاريس بيروت ومن خنادق بيروت المجاهدة وبكل الآباء المتجمع الآن في بيروت الصامدة، وبكل عظمة الجهاد وروعة الجهاد الصادق، أحييكم يا أبناء أمتي العربية والاسلامية، أحييكم تحية الجهاد تحية النضال في هذا اليوم المبارك ونحن نستقبل عيدنا المبارك بقلوب يعمرها الايمان واثقة من عون الله وواثقة من نصره تعالى.

«أحييكم يا اخواني، يا جماهير أمتنا وأشد في

نفس الوقت على سواعد وأيادي هذه الحفنة المؤمنة المجاهدة التي تقف اليوم في بيروت المحاصرة وفي خنادق الجهاد تقاوم بكل قوة وصلابة وايمان دفاعاً عن الحمى وذوداً عن الأرض والكرامة والعزة والشرف، وحتى ترتفع الراية عالية خفاقة رغم العدوان ورغم الحصار.

«وأتوجه بالتحية خالصة من وجداني ومن صميم فؤادي الى هذه الجماهير اللبنانية ــ الفلسطينية الصامدة البطلة والى جماهير بيروت المجاهدة العظيمة لأحييكم تحية الصفاء والأخوة والمحبة والعرفان بالجميل، يا من تقفون اليوم تدافعون عن كل أمتنا العربية بهذه الشجاعة وبهذا الايمان وبهذه الصلابة ،هذا العدوان الاسرائيلي الأميركي الأثيم البشع وآلته العسكرية الحديثة، وتكتبون على صفحة التاريخ بأحرف من نور ونار هذه الصفحات المعنية من تاريخ أمتنا العربية والاسلامية.

«يا جماهير أمتنا العربية ــ يا جماهير أمتنا الإسلامية يا جماهير شعبنا اللبناني والفلسطيني ــ يا جماهيرنا الصامدة في أرضنا المحتلة.

«معاً وسوياً وجنباً الى جنب نصنع الملاحم ونصنع المعجزات ونحقق لأمتنا ولتاريخنا ولحاضرنا ولمستقبلنا ولعقيدتنا عزة وغاراً على جباه الزمن، بدمائنا وأرواحنا ومهجنا.

«وموعدنا سوياً على أرض فلسطين الحبيبة فلسطين..

«وانها لثورة حتى النصر» (**السفير**، ١٩٨٢/٧/٢١).

كلمته الى مقاتلي القوات المشتركة، بتاريخ ١٩٨٢/٨/١:

«اخواني، أحبتي

«يا أبطال القوات المشتركة

«يا من خضتم أشرف معارك أمتكم العربية استمراراً لمعارك المجد التي نخوضها سوياً منذ شهرين، يا اخواني في القوات المشتركة أشد على أياديكم المباركة وأحيي شجاعتكم الباسلة وصمودكم أمام أعنف غاراته وصواريخه وبحريته.

«معاً وسوياً حتى فلسطين.. حتى القدس، وتحية لكل طفل وكل امرأة، في بيروت الشجاعة الصامدة.

«وانها لثورة حتى النصر» (**وفا**، ١٩٨٢/٨/١).

رسالته الى مقاتلي القوات المشتركة، بتاريخ ١٩٨٢/٨/٤:

«حصحص الحق وليس لكم والله الا الصبر والمثابرة والقتال القتال حتى النصر، فحيّ على الجهاد، لكل قادر على حمل السلاح، حي على الجهاد، لكل مناضل في القوات المشتركة. لقد أرادها ونحن لها بقوة أيماننا، وبصلابتنا.

«ان جميع أفئدة أخوانكم في جماهير أمتنا العربية معكم وتنظر اليكم نظرة الأمل والرجاء، وأنتم تدافعون بأسلحتكم البسيطة في وجه أحدث آلة الحرب الأميركية ــ الاسرائيلية، عما تبقى من شرف هذه الأمة وكرامتها وعزتها، من سيسقط منا، اختار احدى الحسينيين، ومن سيحيا منا أبقاه الله لأحدى الحسينيين موت أو شهادة هما مفتاح النصر.

«'أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا أن يقولوا ربنا الله' صدق الله العظيم.

«فالى الملاحم، الى الملاحم، الى النصر الى النصر، يا صناع التاريخ. 'ولينصرن الله من ينصره' صدق الله العظيم.

«وانها لثورة حتى النصر» (**وفا**، ١٩٨٢/٨/٥)

رسالته الى مقاتلي القوات المشتركة بتاريخ ١٩٨٢/٨/٥:

«وما جعله الله الا بشرى، ولتطمئن قلوبكم به، وما النصر الا من عند الله» صدق الله العظيم.

«يا اخوتي ويا أحبتي أبطال القوات المشتركة.

«يا رفاق السلاح الصناديد في القوات المشتركة.

«يا أهلنا، كل أهلنا في بيروت الشجاعة المحاصرة.

«لقد خضتم هذه المعركة المشرفة بهذه البطولة الفريدة من نوعها؛ الفئة القليلة المؤمنة تصدت لاكبر آلة عسكرية اسرائيلية أميركية «وكم من فئة قليلة غلبت فئة كبيرة بعون الله». صدق الله العظيم.

«في واحدة من أشرف معارك العرب، الفئة القليلة المؤمنة تتصدى لهذا الهجوم الوحشي، تتصدى لأكثر من ثلاث فرق عسكرية اندفعت الى بيروت على عدة محاور تساندها البحرية الاسرائيلية والطيران الاسرائيلي والمدفعية والصواريخ الاسرائيلية، وقد ظنت أنها بهذه الاندفاعة العسكرية الجيدة التخطيط والمدعومة بهذا الدعم الكبير يمكنها أن تفرض ارادتها ومخططها، فاذا بهذه الفئة المؤمنة القليلة العدد والعتاد، الكبيرة الايمان والارادة أن تثبت أصالتها وتثبت شجاعتها وتثبت قدرتها على المواجهة المذهلة في ظل هذه الظروف العسكرية البالغة التعقيد. واذا بهذا الشعب يصمد كأروع ما يكون الصمود ويتحمل كأروع ما يكون التحمل هذا العدوان الوحشي.

«فالى كل طفل في بيروت الصامدة الى كل امرأة في بيروت الشجاعة الى كل الصامدين اللبنانيين والفلسطينيين في بيروت المحاصرة تحية اكبار وتحية تقدير وتحية محبة وتحية عرفان بالجميل.

«الى كل هؤلاء الذين لصمودهم وايمانهم أكبر الأثر في هذا الثبات وهذا التصدي. كما وأن أمتنا العربية ستظل مدينة لهم بهذا الموقف المثابر الصامد الشجاع. فهكذا تكتب الشعوب صفحات تاريخها.

«تحية اكبار واعتزاز الى الأبطال الأبطال في القوات المشتركة، تحية صادرة من القلب الى قلوبكم التي يغمرها الايمان والارادة، فتصدت وتحدت وصمدت وقاتلت وجاهدت خير الجهاد وأشرف الجهاد وأنبل الجهاد.

«يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم» صدق الله العظيم.

«أشد على أياديكم فرداً فرداً وأحييكم مناضلاً مناضلاً وبوركت سواعدكم على الزناد وأياديكم تحمل السلاح والارادة، المجد كل المجد للشهداء الابرار. «وان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم»

صدق الله العظيم. (وفا، ١٩٨٢/٨/٥)

رسالته الى مقاتلي القوات المشتركة وأهالي بيروت، بتاريخ ١٩٨٢/٨/١١:

«اخوتي، أحبتي، أيها المقاتلون البواسل؛
«اخوتي المجاهدون الأبطال؛
«أهلنا يا أحبتنا يا جماهيرنا الصامدة في بيروت؛
«يا أبطالنا الأشاوس في كل المحاور؛
«يا أهلنا يا أحبتنا في كل لبنان الأشم.

«لقد كان يوم أمس وأمس الأول، يومان مشهودان من أيام الحرب الضارية التي نخوضها منذ سبعة وستين يوماً متواصلة، حيث ركز العدو الصهيوني نيران طائراته ودباباته وبوارجه ومدافعه للنيل من صمودنا وعزيمتنا وثباتنا في كل محاور ومواقع القتال.

«ولكنكم أيها الأبطال كعهدنا بكم رجالاً أشداء صامدين عن بيروت الأبية التي ترفض أن تركع وترفض أن تستسلم وترفض أن تهان.

بيروت العظيمة التي يقف أهلها ومقاتلوها وقفة الكبرياء والعز والمجد ليس دفاعاً عن أنفسهم وحسب، وانما دفاعاً عما تبقى لهذه الأمة العربية من شرف وكرامة وارادة، وحتى لا تستباح هذه المنطقة ويسود فيها العصر الاسرائيلي ويطغى عليها قانون شارون وبيغن.

«تحية لكم من الأعماق يا اخوتي وأحبتي، أبطالنا البواسل. تحية لجهادكم العظيم وصمودكم المعجز ومثابرتكم الشجاعة. تحية لكم من كل مواقعكم. تحية لجهادكم الحق الذي به تصنعون أروع نماذج المجد وتسطرون أروع صفحات التاريخ بأحرف من نور ونار.

«وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله»
«ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم» صدق الله العظيم.

«وانها لثورة حتى النصر» (وفا، ١٩٨٢/٨/١١)

رسالته الى مقاتلي القوات المشتركة وأهالي بيروت، بتاريخ ١٩٨٢/٨/١٤:

«يا اخواني، يا أحبتي، أبطالنا البواسل في القوات المشتركة؛
«يا أهلي، يا أحبائي، يا سكان بيروت الصامدين؛
«يا جماهيرنا الشجاعة في لبنان الأشم؛
«يا جماهيرنا المرابطة تحت الاحتلال؛
«لكم كل المجد، لكم الفخار كل الفخار، وأنتم

تجتازون وتواجهون هذا الجحيم الذي يصبه علينا أعداؤنا براً وبحراً وجواً. لكن أنتم الصامدون الصامدون وأنتم الثابتون الثابتون، وأنتم المؤمنون المؤمنون، تؤلفون هذه القوة مع الجماهير الأبية الصادقة، رافضة المذلة والهوان والاستسلام، ولكنها الصامدة المؤمنة الثابتة. 'ويسألون متى نصر الله، الا أن نصر الله قريب'.

«لقد ظنوا أنهم يستطيعون بطائراتهم وحممها وبمدفعيتهم وقذائفها وبدباباتهم وجنازيرها أن يؤثروا على هذا الايمان العميق، وهذه الارادة الصلبة، ولكنكم أثبتم لهم أننا مستعدون لهذه المواجهة غير المتكافئة التي يفرضونها علينا، وبكل الأصالة والرجولة والثبات والايمان مستعدون أن نطعم جنازير هذه الدبابات أجسادنا حتى لا يمروا، وحتى تبقى بيروت الأبية، بيروت الصامدة، عزيزاً منالها، وحتى لا يطأها الغزاة ولن يطئوها باذن الله.

«فبيروت لن تستسلم، بيروت لن تركع، يا كل امرأة يا كل طفل يا كل رجل في بيروت الشامخة الصامدة. اليكم ألف تحية ومحبة وتقدير.

«يا كل مناضل ومناضلة، يا كل مجاهد ومجاهدة، أشد على أياديكم ونقبل معاً حبات تراب بيروت التي صمدت والتي تفوح منها رائحة البارود والنار وتتمازج وتختلط مع دماء الشهداء الأبرار الأحبة. بيروت التي استعصت على الغزاة منذ أكثر من سبعين يوماً، والمعركة لا زالت سجال، بالرغم من أن بيروت وأبطالها يواجهون في هذا الرباط آلة الحرب الأميركية — الاسرائيلية الجهنمية الحديثة والتي يواجهها ايمانكم ويتحداها صمودكم وتقف أمامها أرادتكم». (وفا، ١٤/٨/١٩٨٢).

رسالته الى رئيس الوزراء اللبناني شفيق الوزان، بتاريخ ٣٠/٨/١٩٨٢:

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله، فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حق من التوراة والانجيل والقرآن. ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به، وذلك هو الفوز العظيم.

صدق الله العظيم

«دولة الأخ السيد/ شفيق الوزان، رئيس وزراء لبنان المحترم؛

«تحية الجهاد وبعد؛

«يسعدني ويشرفني في هذه اللحظات المصيرية من تاريخ أمتنا، أن أتقدم منكم ومن جماهير بيروت الشجاعة المؤمنة، بأسمى آيات التقدير والمحبة والعرفان بالجميل لما قمتم به، ومدينة العرب الشامخة الأبية، بيروت، من ملحمة بطولية في مواجهة الغزاة الصهاينة، فاستعصت عليه لبطولة بيروت وتضحيات بيروت وصمود بيروت.

«وسيذكر العالم باحترام وتقدير واجلال هذا القرار الشجاع بالدفاع عن المدينة الذي اتخذته جماهير بيروت الباسلة بكل قواهم وكل أطفالهم وكل نسائهم، جنباً الى جنب مع القوات المشتركة اللبنانية الفلسطينية، ومعهم كل المدافعين عن المدينة البطلة.

«ولن ينسى العالم هذا الصمود الأسطوري لمدينة بيروت وأهلها المجاهدين برغم الحصار الشديد الخانق الذي واجهته المدينة الشامخة، وبرغم التجويع والتعطيش والارهاب والمذابح التي واجهتها، وبرغم القصف والتدمير عليها ليلاً نهاراً من البر والبحر والجو.

«أن بيروت يا أخي دولة الرئيس، هي اليوم نهج ورسالة تشق طريقها الى وجدان وقلوب وعقول جماهير أمتنا بل للبشرية جمعاء لتفتح آفاقاً عريضة رحبة أصيلة لكل الذين آمنوا باعجاز الجهاد لمدينة بيروت ومعجزة الملاحم التي صنعوها بدمائهم وأجسادهم في مواجهة أبشع آلة للحرب والدمار تسلح بها جيش الغزاة الاسرائيليين ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني وبدعم كامل من الولايات المتحدة الأميركية وعلى كافة الصعد العسكرية والسياسية والمالية والدبلوماسية مع الأسلحة المتفوقة المتطورة بما فيها الأسلحة المحرمة دولياً والتي كان لبنان وكانت بيروت وأهلها الصامدين حقل تجارب وساحة مجازر لارهابهم الرسمي المنظم.

«واذا كان المجد والفخار قد عقدا لمدينة بيروت عن حق وعن جدارة وعن أصالة، فان شعبنا الفلسطيني وثورته المسلحة وقواته المقاتلة، يتقدمون من اخوانهم وأحبتهم جماهير بيروت بكل الاجلال والتقدير والمحبة باسم كل الشهداء الأبرار الذين سقطوا دفاعاً عن الحق والعدل

ودفاعاً عن أمتنا العربية كلها في بيروت.

«ففي بيروت تعمق الايمان وتوحدت الارادة، وامتـزج الدم في هـذا التـزاوج اللبنـانـي ــ الفلسطيني ومعهم كل المجاهدين ليدخل التاريخ من أوسع أبوابه ملحمة وبطولة ورسالة وحـدة وتطلعاً نبوياً الى استعادة الأمة لايمانها وثقتها بنفسها ولذاتها ولجهادها في مواجهة الخصوم.

«انني أتقدم منكم يا أخي دولة الرئيس، ومن أهالي بيروت، الأبطال ومن كل أهل لبنان، ومن جميع جماهيره المؤمنة الصامدة، رفاق الخندق في هذا الرباط المتقدم بعهد المجاهدين الصـادقين لأخوانهم المجاهدين، بأننا سنحمل الرايـة والى الأبد في وجداننا وقلوبنا وعقولنا؛ هذا المجد الذي صنعه جهاد بيـروت ايمانـاً وسلاحـاً من أجل فلسطين ومن أجل أمتنا وعقيدتنا.

«انني ومن موقعي كرئيس للجنـة التنفيذيـة لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام للقوات المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية، والقائد العـام للقوات الفلسطينية أنقل اليكم قرار قيادة الثورة الفلسطينية بمنح وسام «صمود بيروت المجاهدة» الى جميع الأبطال المقاتلين المجاهدين، دفاعاً عن بيروت الذين صنعوا ملحمة ومعجزة الصمود في بيروت لتظل منارة للأجيال وشعلة ثورية مضيئة للعالم كله.

«أرجو من الاخ دولة الرئيس، أن ينقل الى جميع أهالي بيروت ولبنان محبة وعرفـان أبناء فلسطين، ووسام «صمود بيروت المجاهدة» المعمد بالدم على أرض المعركة المجيدة، عنواناً لأخوتنا، وعنواناً لتلاحمنا حتى ترتفع رايات أمتنا عالية خفاقة فوق أرضنا المحررة وحتى القدس بعونه تعـالى. 'وما النصر الا من عند الله'» (وفـا، ١٩٨٢/٨/٣٠).

ثانياً ــ مشاريع قرارات

نص مشروع القرار الاسباني، المقدم الى مجلس الأمن، بشـأن المـوقف من العدوان الصهيوني على لبنان(*):

«ان مجلس الأمن الدولي:

«بالاشارة الى القـرارين ٥٠٨ للعـام ١٩٨٢ و ٥٠٩ للعام ١٩٨٢.

«وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام المؤرخ في ٧ حزيران ١٩٨٢.

«وبعد الاطلاع على الردين الايجابيين الموجهين للأمـين العام من الحكـومة اللبنـانية ومنـظمـة التحرير الفلسطينية.

«١ ــ يدين عدم احتـرام اسرائيـل للقرارين ٥٠٨ و ٥٠٩ للعام ١٩٨٢.

«٢ ــ يطالب الأطراف بالالتزام فوراً بالقواعد الملحقة باتفاقية لاهاي حرفياً.

«٣ ــ يصر من جديد على أن تسحب اسرائيل قواتها العسكرية فوراً دون قيد أو شرط حتى الحدود الدولية اللبنانية المعترف بها.

«٤ ــ يطالب جميع الأطراف من جديد تنفيذ الأحكام الواردة في الفقرة الأولى من القرار ٥٠٨ للعام ١٩٨٢ والتي تقضي بوقف كافة النشاطات العسكرية فوراً وفي آن واحد في لبنان، وكذلك على جانبي الحدود اللبنانية ــ الاسرائيلية.

«٥ ــ يـطالب بوضـع حد لكـافـة العمليـات الحربية خـلال مهلة مدتهـا ست ساعـات وفقاً للقرارين ٥٠٨ للعام ١٩٨٢ و ٥٠٩ للعام ١٩٨٢.

«٦ ــ يقرر الاجتماع من جديد في حالة عدم احترام القرار، لتدارس الاجراءات العملية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (السفير، ١٩٨٢/٦/١٠).

مضمـون مشروع القـرار الفرنسي، بشأن الوضع في لبنـان، كما وزعتـه البعثة الفرنسية في الأمم المتحدة:

«أولاً ــ دعوة جميـع الأطراف الى الالتـزام بالقرار ٥٠٩ الصادر عن الأمم المتحدة والذي يـدعو الى وقف اطلاق النـار في لبنـان وسحب القوات الاسرائيلية منه.

«ثانياً ــ انسحاب القوات الاسرائيلية مسـافة لم تحدد عن محيط بيروت.

«ثالثاً ــ انسحـاب المقاومـة الفلسطينيـة من مواقعها داخل بيروت الى حدود يتم تحديدها في وقت لاحق.

«رابعاً ــ نزول قوات السلطة اللبنانية لتحتل

(*) استخدمت الولايات المتحدة الأميركية حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار هذا.

الأمكنة التي تنسحب منها قوات المقاومة في بيروت الغربية، بحيث تفصل بين القوات الاسرائيلية وقوات المقاومة.

«خامساً ـ مشروع القرار الفرنسي يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة جافيير بيريز دي كويار تشكيل قوات دولية لمساعدة الجيش اللبناني» (السفير، ٢٦/٦/١٩٨٢).

مشروع ورقة العمل الفرنسية ـ المصرية المقدمة لمجلس الأمن الدولي كما نقلتها وكالات الأنباء في ٣/٧/١٩٨٢:

تتكون المبادرة التي قدمت الى رئيس مجلس الأمن بوصفها ورقة عمل وليس مشروع قرار من خمسة أقسام مترابطة هي:

«١ ـ مطالبة جميع الأطراف المتنازعة بمراعاة وقف اطلاق النار على الفور وبصورة دائمة في جميع أنحاء لبنان، ومطالبة القوات الاسرائيلية بالانسحاب الفوري من ضواحي بيروت الى مسافة مقبولة، كخطوة أولى نحو انسحاب شامل لهذه القوات من لبنان. ومطالبة القوات الفلسطينية بمغادرة بيروت الغربية مع أسلحتها الخفيفة الى أحد المخيمات التي سيتم تحديدها فيما بعد، ويستحسن أن يكون المخيم خارج بيروت.

«ويتم الانسحاب على أساس شروط توافق عليها الأطراف المعنية.

«٢ ـ المطالبة بانسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان، عدا تلك التي قد تسمح لها الحكومة اللبنانية الشرعية بالبقاء. واعلان مجلس الأمن عن مساندته للحكومة اللبنانية في جهودها الرامية الى تعزيز سيادتها على سائر الأراضي اللبنانية.

«٣ ـ مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بوضع مراقبين تابعين للأمم المتحدة بصورة عاجلة، مهمتهم مراقبة وقف اطلاق النار واجلاء القوات عن بيروت وضواحيها، بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية. ومطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير عن امكانية نشر قوات سلام تابعة للأمم المتحدة قد تأخذ مواقعها الى جانب الجيش اللبناني.

«٤ ـ مطالبة مجلس الأمن بالاعلان عن أن تسوية الأزمة اللبنانية ينبغي أن تساعد على تنشيط البدء في الاجراءات الرامية الى اقرار سلام دائم في المنطقة على أساس توفير الأمن لجميع الدول والعدالة لجميع الشعوب.

«ولتحقيق هذا الهدف ينبغي على مجلس الأمن أن يؤكد من جديد حق جميع دول المنطقة في الحياة الآمنة طبقاً لقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢. كما يؤكد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير مصيره مع كل مايترتب عليه من نتائج مع الأخذ في الاعتبار واقع تمثيل الشعب الفلسطيني في المفاوضات التي ينبغي أن تشترك فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

[ولتحقيق هذا الغرض يتضمن المشروع مطالبة جميع الأطراف المعنية بالاعتراف المتبادل].

«٥ ـ على الأمين العام للأمم المتحدة تقديم اقتراحاته بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية بما فيها ممثلي الشعب الفلسطيني، وأن يطلع المجلس بصورة منتظمة بكل مايجري وذلك قبل موعد نهائي يتم تحديده فيما بعد. كما أن الدول الاعضاء مدعوة للتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لتطبيق هذا القرار» (النداء، ٤/٧/١٩٨٢).

نص مشروع دول حركة عدم الانحياز، المقدم الى مجلس الأمن حول لبنان:

«ـ ان مجلس الأمن الدولي يلفت النظر مجدداً الى قراراته رقم ٥٠٨ و٥٠٩ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ (وكانت الفقرة قبل التعديل تنص على أن المجلس يؤكد قراراته).

« ـ يعبر المجلس عن قلقه البالغ بسبب استمرار العمليات العسكرية في لبنان وخصوصاً في داخل وحول بيروت لذلك:

«أولاً ـ يطلب من اسرائيل وجميع أطراف النزاع التعاون بشكل كامل من أجل تنفيذ بنود وقرارات مجلس الأمن الدولي بوقف جميع العمليات العسكرية في لبنان خصوصاً في داخل وحول بيروت. (وكانت الفقرة تبدأ بصيغة «يأمر اسرائيل»).

«ثانياً — يأمر برفع جميع القيود فوراً من حول بيروت والسماح بالدخول الحر للسلع الخاصة بالاحتياجات الضرورية للسكان المدنيين في بيروت.

«ثالثاً — يطلب من مراقبي الامم المتحدة في منطقة بيروت أن يقدموا تقريراً الى الأمين العام للامم المتحدة عن كل ما يجري في بيروت.

«رابعاً — يطلب أن تتعاون اسرائيل بشكل كامل في الجهود لتأمين انتشار قوة المراقبين وتأمين سلامتهم وفق ما طلبته حكومة لبنان.

«خامساً — يطلب أن يرفع الأمين العام تقريراً في أقرب وقت ممكن (وكانت العبارة الأساسية تنص أنه خلال ٣ ساعات).

سادساً — يقرر أن ينعقد المجلس مرة أخرى في حال الضرورة آخذاً بعين الاعتبار التقرير الذي سيرفع الى الأمين العام» (السفير، ١٣/٨/١٩٨٢).

ثالثاً — قرارات مجلس الأمن الدولي

نص قرار مجلس الأمن رقم (٥٠٨) بشأن انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية:

«ان مجلس الأمن الدولي:

«اذ يذكر بقراري مجلس الامن رقم ٤٢٥ و ٤٢٦ وبالقرارات اللاحقة خصوصاً قرار مجلس الأمن الدولي ٥٠١.

«آخذاً العلم برسالة مندوب لبنان الدائم وبالوضع في منطقة الحدود اللبنانية الاسرائيلية.

«مبدياً قلقه العميق ازاء تدهور الوضع الراهن في لبنان ونتائج ذلك على السلام والأمن في المنطقة.

«ومبدياً قلقه العميق إزاء خرق سلامة أراضي لبنان واستقلاله وسيادته.

«معيداً تأكيد البيان الصادر عن رئيس مجلس الامن الدولي وأعضائه في الرابع من حزيران ١٩٨٢، كذلك النداء الملح الصادر عن الأمين العام في الرابع من حزيران ١٩٨٢.

«آخذاً العلم بتقرير الأمين العام:

«أولاً — يحث كل أطراف النزاع على الوقف الفوري والمتبادل لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية الاسرائيلية في وقت لا يتعدى الساعة السادسة بالتوقيت المحلي من يوم الأحد السادس من حزيران.

«ثانياً — يطلب من كل الاعضاء الذين هم في موقع يسمح لهم بذلك أن يمارسوا نفوذهم على المعنيين حتى يمكن احترام وقف العمليات العدائية استناداً الى قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٩٠.

«ثالثاً — يطلب من الأمين العام القيام بكل الجهود الممكنة لضمان تنفيذ هذا القرار وتطبيقه واعداد تقرير الى المجلس في أسرع وقت ممكن وبما لا يتعدى الثماني والأربعين ساعة». (السفير، ٦/٦/١٩٨٢).

نص قرار مجلس الأمن رقم (٥٠٩) بشأن انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان:

«ان مجلس الأمن، اذ يذكر بقراريه رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) بتاريخ ١٩ آذار ١٩٧٨ و٥٠٨ (١٩٨٢) بتاريخ ٥ حزيران ١٩٨٢، واذ يشعر بالقلق الشديد ازاء الوضع كما وصفه الأمين العام في تقريره الذي قدمه الى المجلس.

«واذ يؤكد مجدداً الى الاحترام الصارم لوحدة أراضي وسيادة لبنان واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً.

«١ — يطلب من اسرائيل سحب كل قواتها العسكرية فوراً وبدون شروط الى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً.

«٢ — يطلب من كل الأطراف التقيد تقيداً تاماً بشروط الفقرة الأولى من القرار رقم ٥٠٨ (١٩٨٢) التي دعتهم الى الوقف الفوري وفي آن واحد لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود الاسرائيلية — اللبنانية.

«٣ — يدعو كافة الأطراف الى ابلاغ الأمين العام قبولها للقرار الحالي خلال ٢٤ ساعة.

«٤ — يقرر الاستمرار في وضع يده على الموضوع» (السفير، ٨/٦/١٩٨٢).

بيان الأمين العام للأمم المتحدة في اجتماع مجلس الأمن الدولي الذي جرى فيه التصويت على القرار ٥٠٩:

«١ — ان التقرير الحالي يقدم متابعة لقرار

مجلس الامن رقم ٥٠٨ (١٩٨٢) الذي تم تبنيه بالاجماع خلال اجتماع مجلس الامن رقم ٢٣٧٤ في الساعة ١٧,٣٠ بتوقيت نيويورك من تاريخ ٥ حزيران ١٩٨٢. وقد دعا مجلس الامن في هذا القرار كل أطراف النزاع الى الوقف الفوري وفي آن واحد كل العمليات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية ــ الاسرائيلية وفي موعد لا يتجاوز الساعة ٦,٠٠ حسب التوقيت المحلي من تاريخ ٦ حزيران ١٩٨٢.

«كما طلب مني أيضاً مجلس الامن أن أبذل كل الجهود الممكنة لضمان تنفيذ القرار والتقيد به، وأن أقدم تقريراً لمجلس الامن في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ٤٨ ساعة من تاريخ تبني القرار.

«٢ ــ وكما يعلم المجلس، فانني قبل تبني القرار كنت قد وجهت نداء عاجلاً لكل الأطراف لوقف العمليات القتالية. وبعد تبني القرار، أكد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية التزامها بوقف كل العمليات العسكرية عبر الحدود اللبنانية مع الاحتفاظ بحقها في الرد في حال أي عدوان اسرائيلي. وفي الساعة ٢٣,٠٠ البارحة حسب توقيت نيويورك أعلمنا ممثل اسرائيل الدائم أنه على الرغم من أن ردات فعل اسرائيل كانت ممارسة لحقها في الدفاع عن النفس، الا أن قرار مجلس الامن سيعرض على الحكومة الاسرائيلية.

«٣ ــ وفي رسالة الى الجنرال كالاهان، قائد قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان، أصدرت اليه التعليمات أن يستخدم كل الامكانيات المتوفرة لمتابعة ندائي لكل الأطراف وقرار مجلس الامن اللاحق.

«٤ ــ اني آسف أن أقول أنه بالرغم من كل الجهود التي بذلت خلال الليل، لم يكن ممكناً التوصل الى وقف اطلاق النار. والواقع أن الأعمال القتالية قد تصاعدت بخطورة. وفي هذا الصدد، فانه من المناسب تسجيل أن السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تجاوباً مع رسالة مني، أعلمني أنه بالرغم من الغارات الجوية الاسرائيلية الكثيفة بعد الوقت المحدد لوقف اطلاق النار، فانه قد أصدر أوامره لكل وحدات منظمة التحرير الفلسطينية بعدم اطلاق النار لفترة أخرى غير محددة. وقد كان هذا بالطبع قبل بدء العمليات الأرضية الاسرائيلية.

«٥ ــ وفيما يلي المعلومات التي وصلتنا من قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان:

«ــ بين الساعة ٢١,٠٠ بتوقيت غرينيتش من تاريخ ٥ حزيران والساعة ٤,٠٠ بتوقيت غرينيتش من تاريخ ٦ حزيران كان هناك تبادل اطلاق نار متقطع وخفيف بين مراكز العناصر المسلحة (المؤلفة بشكل رئيسي من وحدات منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية) من جهة والقوات الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع من جهة أخرى، وحصل التبادل في أو أثر على المناطق التالية. من جهة لبنان، صور وضواحيها وقلعة الشقيف والنبطية ومنطقة كوكبا ــ حاصبيا ومن الجهة الاخرى، مرجعيون في لبنان ومنطقة المطلة في اسرائيل.

«ــ من الساعة ٤,٢٤. بتوقيت غرينيتش (أي ٦,٢٤. حسب التوقيت المحلي وبعد وقت وقف اطلاق النار الذي حدده مجلس الأمن) حتى الساعة ١٢,٣٥ بتوقيت غرينيتش، قامت اسرائيل بشن غارات جوية مكثفة، سجلت القوات الدولية ١١٠ غارات منها. وجرت هذه الغارات بشكل رئيسي على منطقة قلعة الشقيف وصور وضواحيها حيث جوبهت بنيران المدفعية المضادة وشوهدت احدى الطائرات وهي تسقط شمالي الليطاني بالقرب من قلعة الشقيف.

«ــ حوالي الساعة ٩,٣٠. بتوقيت غرينيتش، ذكرت القوات الدولية بأن قوات برية اسرائيلية تضم عدداً كبيراً من الدبابات وناقلات الجنود المسلحة بدأت بالتحرك الى داخل الاراضي اللبنانية. وقد تحركت هذه القوات على محاور رئيسية. في الغرب على الطريق الساحلي، وفي القطاع الأوسط باتجاه الطيبة وجسر القعقعية، وفي القطاع الشرقي عبر منطقة كفرشوبا ــ شبعا. وفي الساعة ٢١,٠٠ بتوقيت غرينيتش أبلغ أن القوات الاسرائيلية وصلت الى المواقع التالية: صور على الطريق الساحلي حيث علم أن قتالاً عنيفاً يدور، وفي القطاع الشرقي، تتحرك الطوابير الاسرائيلية باتجاه حاصبيا. كما أنه يوجد أيضاً تمركز مكثف للدبابات في منطقتي الخردلي وبلاط. وقد أبلغني الجنرال كالاهان بقصف جوي كبير جداً لصور والذي من المحتم أنه قد أدى الى سقوط ضحايا وكذلك الى دمار كبير.

«٦ ــ وفيما كانت القوات الاسرائيلية تتحرك الى جنوب لبنان، أصدر قائد القوات الدولية تعليماته بأن توضع كل الاجراءات العملية المتخذة موضع التنفيذ من قبل كل الوحدات الدولية. وتتضمن هذه الاجراءات صد القوات المتقدمة واجراءات دفاعية أيضاً. أن القوة والوزن الكبيرين للقوات الاسرائيلية حالت دون امكانية ايقافها، وقد تم اجتياح مراكز القوة الدولية المتواجدة على خط الهجوم أو أنه تم الالتفاف حولها.

«٧ ــ ان قوة لأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي بالطبع قوة لحفظ السلام مع مهمة خاصة أوكلها اليها مجلس الأمن وتقوم على افتراض أن كل أطراف النزاع ستتخذ الخطوات الضرورية للامتثال لقرارات مجلس الأمن. أن القوة الدولية ليس لديها الصلاحية ولا القدرة العسكرية على مجابهة اجتياح كالذي يحصل الآن، والذي يقدر بأكثر من فرقتين ميكانيكيتين مع مساندة بحرية وجوية كاملة.

«٨ ــ وفي الختام، يجب أن أبلغ المجلس بعميق الأسف أن جندياً نروجياً قد قتل نتيجة اصابته بشظية في ظروف غير واضحة حتى الآن. وسأرفع تقريراً الى المجلس حول أية تطورات أخرى». (**السفير**، ١٩٨٢/٦/٨).

نص القرار رقم (٥١٥) الصادر عن مجلس الأمن بشأن رفع الحصار عن بيروت(*):

«ان مجلس الأمن،

«اذ يبدي قلقه العميق من وضع السكان المدنيين في بيروت،

«واذ يشير الى المبادىء الانسانية لمعاهدة فيينا للعام ١٩٤٩ وللموجبات المترتبة على الأنظمة الملحقة بمعاهدة لاهاي للعام ١٩٠٧،

«واذ يذكر بقراريه ٥١٢ و٥١٣،

«١ ــ يطلب من حكومة اسرائيل أن ترفع فوراً الحصار عن مدينة بيروت بغية السماح بارسال المؤن وسد الحاجات الملحة للسكان المدنيين والسماح بتوزيع المساعدات الواردة من وكالات الأمم المتحدة والوكالات غير الحكومية خصوصاً اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

«٢ ــ يطلب من الأمين العام ارسال نص هذا القرار الى حكومة اسرائيل وابقاء المجلس مطلعاً على تنفيذه» (**النهار**، ١٩٨٢/٧/٣٠).

رابعاً ــ بيانات

بيان وكالة «تاس» حول العدوان الاسرائيلي الجديد ضد لبنان:

«تشهد الحقائق على ان قيادة اسرائيل شنت عدواناً واسعاً مكثفاً على لبنان وتحاول اغراق حركة المقاومة الفلسطينية بالدم ورفع قضية احقاق حقوق الفلسطينيين أصلاً من جدول الأعمال. وفي نفس الوقت تود تل أبيب بهذه الأعمال القرصنية تخويف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يناضلون بصلابة ضد الاحتلال الاسرائيلي من أجل حريتهم واستقلالهم.

«إن العدوان الاسرائيلي الجديد قد شن بموافقة ودعم واشنطن التي سلحت اسرائيل حتى الأذقان وتدفعها بسياستها نحو القيام بالأعمال الاجرامية المعادية للعرب. إن الهجوم على لبنان حصيلة مباشرة لصفقة كمب ديفيد و«التعاون الاستراتيجي» الأميركي الاسرائيلي. ويرى العالم كله اليوم بمزيد من الوضوح أية ثمار يأتي بها تواطؤ واشنطن وتل أبيب.

«إن وكالة «تاس» مخولة بأن تعلن أن الاتحاد السوفياتي يدين بحزم عدوان اسرائيل على الشعبين اللبناني والفلسطيني. إن المحاولة لفرض الارادة على العرب وحملهم على التخلي عن حقوقهم الشرعية واخضاعهم للخطط العسكرية الاستراتيجية للامبريالية في الشرق الأوسط هي مغامرة قد تكلف غالياً اسرائيل نفسها وشعبها. ويطالب الاتحاد السوفياتي بالانهاء الفوري لاقتحام اسرائيل المسلح إلى لبنان وانسحاب القوات الاسرائيلية إلى أراضيها. وعلى مجلس الأمن الدولي الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن دعم السلام العالمي والأمن الدولي اتخاذ التدابير فوراً لقطع دابر العدوان وارغام اسرائيل على

(*) قدم المشروع من قبل اسبانيا، ولم تشارك الولايات المتحدة الأميركية في التصويت.

احترام ميثاق وقرارات الأمم المتحدة وحماية سيادة لبنان وحرمة أراضيه والحقوق والمصالح الشرعية للشعوب العربية.

«إن عدوان اسرائيل على لبنان والشعب الفلسطيني يدفع مجدداً الشرق الأوسط نحو الحافة الخطرة. إن الحيلولة دون انفجار حربي جديد هناك يهدد السلام العالمي وارجاع تطور الاحداث في الشرق الأوسط إلى مجرى البحث عن الحل الشامل والعادل للنزاع العربي الاسرائيلي هو الواجب الأولوي على كافة البلدان والشعوب التي تعز عليها قضية السلام والعدالة» (**وكالة تاس**، ٨/٦/١٩٨٢).

نص بيان الحكومة السوفياتية

«يتواصل عدوان اسرائيل على لبنان. ورغم وقف اطلاق النار المعلن فإن القوات الاسرائيلية تواصل العمليات الحربية ضد اللبنانيين والفلسطينيين. وتفيد الأنباء أنه يجري التحضير للهجوم على العاصمة اللبنانية بيروت.

«وتمارس اسرائيل عمل ابادة اجرامياً في لبنان.

«وتقوم قوات المعتدي في الواقع ودون أن ترحم أحداً بقتل الفلسطينيين جميعاً كما ويلقى مصرعهم آلاف اللبنانيين. وتحاول قوات الاسرائيليين أن تغرق بالدم نضال الشعب الفلسطيني في سبيل حريته واستقلاله.

«ويثير الغضب في الاتحاد السوفياتي وكذلك في العالم أجمع الطغيان الوقح لاسرائيل. ومن الجلي أن العدوان الاسرائيلي ينفذ ضمن إطار ما يسمى «التعاون الاستراتيجي» بين تل أبيب وواشنطن.

«ويتعرض للخطر مصير لبنان كدولة مستقلة وموحدة.

«ويتعرى أكثر فأكثر مخطط تقسيم لبنان ووضع ما يسمى «القوات المتعددة الجنسيات» في الأراضي اللبنانية والتي تشكل القوات الأميركية العصب الرئيسي لها.

«إن أعمال اسرائيل وحماتها تولد خطراً على الدول العربية الأخرى أيضاً. ويبدو واضحاً الخط نفسه في إخضاع الأقطار العربية، الواحد تلو الآخر، إلى املاء الارادة الامبريالية. علماً بأنه يجري الرهان عندئذ على تفرق شمل العرب وعلى أنه لن يتسنى لهم توحيد الجهود لاغاثة الضحية الجديدة للعدوان.

«إن مصلحة السلام في الشرق الأوسط والمصالح الواسعة للأمن الدولي تتطلب اتخاذ تدابير فعالة بلا ابطاء لايقاف العدوان وايقاف اطلاق النار وسحب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية وتطالب بهذا القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي بالاجماع. ولا بد من تنفيذها. وهذا اليوم مسألة حيوية.

«إن الاتحاد السوفياتي يقف فعلاً وليس بالاقوال إلى جانب العرب ويعمل على أن يخرج المعتدي من لبنان. وكان ينبغي على من يقود حالياً سياسة اسرائيل الا ينسى بأن الشرق الأوسط منطقة تقع بالقرب من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي وأن الأحداث فيه لا بد وأن تمس مصالح الاتحاد السوفياتي. إننا نحذر اسرائيل بهذا الصدد.

«وتطرح الحرب التي تشنها اسرائيل في لبنان بكل حدة مسألة الوضع في الشرق الأوسط عموماً والذي تحول الآن إلى بؤرة للتوتر الدولي أكثر خطورة.

«وتطالب الحكومة السوفيانية بإيقاف هذا العدوان الوقح. وسيعمل الاتحاد السوفياتي كل ما في وسعه لاحلال السلام الوطيد بهذه المنطقة» (**وكالة تاس**، ١٥/٦/١٩٨٢).

بيان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الصادر في ٢٦/٦/١٩٨٢:

«يتواصل عدوان اسرائيل على لبنان وعلى رغم وقف اطلاق النار المعلن فان القوات الاسرائيلية تواصل العمليات الحربية ضد اللبنانيين والفلسطينيين. وتفيد الأنباء أنه يجري التحضير للهجوم على العاصمة اللبنانية بيروت.

«وتمارس اسرائيل عمل ابادة اجرامياً في لبنان. وتقوم قوات المعتدي في الواقع ومن دون أن ترحم أحداً بقتل جميع الفلسطينيين كما ويلقى آلاف اللبنانيين مصرعهم. وتحاول قوات الاسرائيليين أن تغرق بالدم نضال الشعب الفلسطيني من أجل حريته واستقلاله.

«ويثير الغضب في الاتحاد السوفياتي وكذلك في العالم أجمع الطغيان الوقح لاسرائيل. ومن الجلي أن العدوان الاسرائيلي ينفذ ضمن اطار ما يسمى

بالتعاون الاستراتيجي بين تل أبيب وواشنطن.

«ويتعرض للخطر مصير لبنان كدولة مستقلة وموحدة، ويتعرى أكثر فاكثر مخطط تقسيم لبنان ووضع ما يسمى بالقوات متعددة الجنسيات في الاراضي اللبنانية والتي تشكل القوات الأميركية العصب الرئيسي لها.

«ان أعمال اسرائيل وحماتها تولد خطراً على الدول العربية الأخرى أيضاً. ويبدو واضحاً الهدف نفسه في اخضاع الاقطار العربية الواحد تلو الآخر لاملاء الارادة الأمبريالية علماً بأنه يجري الرهان عندئذ على تفرق شمل العرب وعلى أنه لن يكون في استطاعتهم توحيد الجهود لاغاثة الضحية الجديدة للعدوان.

«ان مصلحة السلام في الشرق الأوسط والمصالح الواسعة للأمن الدولي تتطلب اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة لايقاف العدوان وايقاف اطلاق النار وسحب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية وهو ما طالبت به القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي بالاجماع، والتي لا بد من تنفيذها، وهو ما يعتبر اليوم أمراً حيوياً.

«ان الاتحاد السوفياتي يقف فعلاً وليس بالأقوال الى جانب العرب ويعمل على أن يخرج المعتدي من لبنان. وكان ينبغي على من يوجه حالياً سياسة اسرائيل أن لا ينسى بأن الشرق الأوسط منطقة تقع بالقرب من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي وأن الاحداث فيه لابد وأن تمس مصالح الاتحاد السوفياتي وأننا نحذر اسرائيل في هذا الصدد.

«وتطرح الحرب التي تشنها اسرائيل في لبنان بكل حدة مسألة الوضع في الشرق الأوسط عموماً والذي تحول الآن الى بؤرة للتوتر الدولي أكثر خطورة.

«وتطالب الحكومة بايقاف هذا العدوان الوقح، وسيعمل الاتحاد السوفياتي كل ما في وسعه لاحلال السلم الوطيد في هذه المنطقة. (السفير، ٢٦/٦/٨٢).

نص بيان مؤتمر قمة دول السوق الأوروبية المشتركة، الصادر في ٢٩/٦/١٩٨٢ حول لبنان

«أولاً ــ أن الدول العشر تستمر في تنديدها الشديد بالغزو الاسرائيلي للبنان، وهي قلقة جداً بشأن الوضع في ذلك البلد، وخصوصاً في بيروت، وتعتقد أن وقف اطلاق النار الحالي يجب المحافظة عليه مهما كان الثمن.

«ووقف اطلاق النار هذا يجب أن يرافقه انسحاب رمزي للقوات الاسرائيلية من مواقعها حول العاصمة اللبنانية كخطوة أولى نحو انسحابها الكامل، وانسحاب القوات الفلسطينية في الوقت نفسه من بيروت الغربية، وفقاً لترتيبات يتفق عليها بين الفرقاء.

«وبغية تسهيل هذا الانسحاب فان الفصل بين القوات يجب أن يكون في هذه الفترة الانتقالية تحت اشراف القوات اللبنانية ومراقبين أو قوات من الأمم المتحدة، وذلك بمرافقة الحكومة اللبنانية.

«ثانياً ــ ان اقامة سلام نهائي في لبنان يتطلب الانسحاب الكامل والفوري للقوات الاسرائيلية من ذلك البلد وكذلك مغادرة جميع القوات الأجنبية باستثناء القوات التي قد تخولها البقاء، حكومة لبنانية شرعية ذات تمثيل عريض وتكون سلطتها شاملة على جميع أراضي البلاد. والدول العشر تؤيد جميع الجهود لتحقيق هذه الأهداف.

ثالثاً ــ قررت الدول العشر مواصلة نشاطها في الوقت الحاضر لاغاثة السكان المنكوبين وهي في هذا المجال تدعو جميع الفرقاء الى العمل وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي ٥١١ و٥١٢ والتعاون مع الوكالات الدولية المسؤولة ومع قوة حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان وهي أيضاً مستعدة في الوقت المناسب للمساعدة في اعادة تعمير البلد.

«رابعاً ــ أن الدول العشر، رغبة منها في اعادة السلام الدائم والأمن في المنطقة بالاضافة الى تسوية المشكلة اللبنانية، ترغب في أن ترى مفاوضات ترتكز على مبادىء الأمن لجميع الدول والعدل لجميع الشعوب، ويجب اشتراك جميع الفرقاء المعنيين في هذه المفاوضات، وبالتالي قبول كل فريق وجود الفريق الآخر.

«واسرائيل لن تحصل على الأمن الذي هو حقها باستخدام القوة واقامة أمر واقع ولكنها تستطيع ايجاد هذا الأمن بتحقيق الأماني الشرعية للشعب الفلسطيني الذي يجب أن تتاح له الفرصة لممارسة حقه في تقرير المصير مع كل ما يعنيه ذلك.

«والدول العشر، تعتقد أنه لكي تكون المفاوضات ممكنة فان الشعب الفلسطيني يجب أن يكون قادراً على الزام نفسه بها، وبالتالي يكون ممثلاً فيها، وموقف الدول العشر هو أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب اشراكها في المفاوضات.

«وتود الدول العشر أن ترى الشعب الفلسطيني في موقف يلاحق فيه مطالبه بالوسائل السلمية، كما تود أن يأخذ تحقيق هذه المطالب في الاعتبار الحاجة الى الاعتراف بوجود وأمن الجميع واحترامهما» (السفير، ١٩٨٢/٦/٣٠).

مقابلة ليونيد بريجنيف رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي والأمين العام للحزب الشيوعي، مع صحيفة البرافدا في ١٩٨٢/٧/٢١

سؤال: ما هو تقييمكم للوضع الناشىء في لبنان وحوله الآن؟

جواب: ترد من لبنان كل يوم أنباء مؤلمة تثير الاستنكار والغضب. وهي تثير الغضب لما يرتكب من فظائع في الأرض اللبنانية.

وقد قتل بأيدي المحتلين آلاف اللبنانيين والفلسطينيين ولم يوقف سفك الدماء، وتتهدم العاصمة اللبنانية بيروت. ولا يمكن وصف أعمال اسرائيل سوى بكونها ابادة.

فلماذا تواصل اسرائيل عدوانها القرصني؟ ولماذا تتجاهل قرارات مجلس الأمن الدولي الذي تطالب بسحب قوات الغزاة الى خارج لبنان فوراً وبلا قيد أو شرط؟

ان هذا كله يجري لأنه تقف وراءها دولة يعرف عنوانها جيداً ألا وهي الولايات المتحدة الأميركية.

ونحن نعجب في الاتحاد السوفياتي ببسالة الفلسطينيين وجميع من يبدي مقاومة ضارية للطغمة العسكرية الاسرائيلية، ومهما كان تعقيد القضية الفلسطينية ومهما كانت الصعوبات التي مر بها الشعب الفلسطيني فثمة أمر واحد هو أن القضية الفلسطينية ليست عقدة مستعصية ولا يمكن قطعها بالسيف. أما الصلابة التي يبديها الفلسطينيون في مثل هذه الظروف الفاجعة فهي تبرهن بقوة جديدة على أنهم يدافعون عن قضية حية لشعب حي ولا يمكن تحطيمهم.

اذن يمكن التوصل الى استنتاج معين هو أن عدوان اسرائيل يتحول بالنسبة لها الى هزيمة سياسية ومعنوية كبرى وتفاقم العزلة على الصعد الدولية. وبالمناسبة أصبح الناس يدركون هذا أكثر فأكثر في اسرائيل نفسها. ويتسع في العالم الادراك في أن أفضل سبيل واقعي لحل قضية الشعب الفلسطيني هو كما أكد ذلك الاتحاد السوفياتي مراراً في اقامة دولة فلسطينية.

ان الأحداث في لبنان تحتل دوماً مكانة الصدارة من اهتمام القيادة السوفياتية. وموقف الاتحاد السوفياتي واضح وهو وجوب اخماد نار الحرب وايقاف العدوان ووجوب مغادرة القوات الاسرائيلية الأراضي اللبنانية.

وأضيف الى ذلك أن بلادنا قدمت وستقدم المساعدة والدعم الى أولئك الذين لا يطأطئون رؤوسهم أمام المعتدي والذين يبتغون اجراء التسوية العادلة والسلام بهذه المنطقة.

سؤال: ما هي الأعمال ذات الأهمية الأولية الواجب اتخاذها حسب اعتقادكم من أجل تحقيق هذا الهدف؟

جواب: ينبغي قبل كل شيء أن تنفذ اسرائيل والولايات المتحدة قرار مجلس الأمن الدولي حول ايقاف العدوان على دولة لبنان ذات السيادة وسحب القوات الاسرائيلية فوراً وبلا قيد أو شرط.

واذا ما تحدثنا عن المهمة الأولى والأكثر الحاحاً فمن الضروري رفع حصار القوات الاسرائيلية عن بيروت، ونحن لا نعارض في أن يجري، كخطوة أولى نحو ذلك، فصل القوات المدافعة عن بيروت الغربية والقوات الاسرائيلية.

وبالامكان استخدام قوات هيئة الأمم المتحدة لهذا الغرض. بالأخص وأن وحدات الطوارىء الدولية موجودة في لبنان فعلاً بموجب قرار مجلس الأمن. ولا ريب في أننا سنعارض بشكل قاطع في المستقبل أيضاً ظهور القوات الأميركية في الأرض اللبنانية. وقد قدم الاتحاد السوفياتي تحذيراً بهذا الشأن.

وبودي التأكيد على أنه كلما ازداد تلاحم القوى التي تعارض مغامرة اسرائيل العسكرية وكلما اتسعت دائرة الدول المطالبة بلجم العدوان، سيوضع حد له بشكل أسرع وأضمن.

وتكتسب وحدة العرب أهمية حيوية في الوضع الراهن، ولنقل بصراحة الوضع الحاد. ولدينا قناعة راسخة بأنه يجب أن يوضع جانباً ما يحول دون تحقيقها في هذه الساعة الحرجة. ومن هذه الناحية يغدو ضرورياً بشكل أكثر الحاحاً ووضوحاً أن يحدد العرب سوية التدابير اللازمة لاحقاق حق الفلسطينيين في الحياة والأمن والتطور المستقل وتأسيس دولتهم.

والشيء الآخر أن ما يدور في لبنان يرغمنا على أن نطرح مجدداً السؤال التالي: ألم يحن الوقت للبدء بصورة جادة وبكل مسؤولية بمعالجة قضية التسوية العادلة والشاملة لأزمة الشرق الأوسط. وقد أظهرت الخبرة المؤلمة لعشرات السنين المترعة بأعمال العدوان والنزاعات العسكرية بأن طريق المواجهة العسكرية وكذلك طريق الصفقات المنفردة لم يجلب ولا يمكن أن يجلب تسوية مشكلات الشرق الأوسط. وليس بالمستطاع حلها الا بنتيجة الجهود الجماعية لكافة الأطراف المعنية ومنها منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ولدى التطلع الى الأمام، وفي مثل هذا الأفق بالذات، تتراءى قيمة الاقتراح الذي قدمناه حول عقد مؤتمر دولي. وكلما تم ذلك بشكل أسرع كان أفضل. والاتحاد السوفياتي مستعد للعمل بهذا الاتجاه عملياً وبالتعاون باخلاص مع جميع من يود الاسهام برصيده في احلال السلام الوطيد في الشرق الأوسط (النداء، بيروت، ١٩٨٢/٧/٢٤).

بيان اللجنة الوزارية السداسية، المنبثقة عن مجلس جامعة الدول العربية، والمجتمعة في جدة (٢٨ — ١٩٨٢/٧/٢٩)، بشأن الوضع في لبنان

اجتمعت في جدة، يومي الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من الشهر السابع من عام ألف وتسعمائة واثنين وثمانين، اللجنة السداسية المنبثقة عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته الطارئة الأخيرة، وعقدت سلسلة من الجلسات برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

وشاركت الدول الأعضاء في اللجنة بوفود مهمة، واستعرضت اللجنة التقارير المتعلقة بالاتصالات التي أجرتها وفود الجامعة العربية المكلفة زيارة الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي وسجلت ارتياحها الى الجو الايجابي الذي جرت فيه هذه المحادثات.

وناقشت اللجنة الوضع في لبنان من جوانبه جميعها ووصلت الى اتفاق كامل حول ضرورة العمل في المرحلة الحاضرة على ما يلي:

أولاً — استعرضت العمل الحثيث على التقيد بوقف اطلاق النار.

ثانياً — تعلن منظمة التحرير الفلسطينية قرارها بانسحاب قواتها المسلحة من بيروت وتحدد ضمانات هذا الانتقال وضمان أمن المخيمات، بالاتفاق بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير في بيروت.

ثالثاً — العمل على رفع الحصار عن مدينة بيروت وضواحيها بانسحاب القوات الاسرائيلية.

رابعاً — تتخذ الحكومة اللبنانية جميع الاجراءات الآيلة الى ضمان أمن وسلامة سكان بيروت وضواحيها بما فيها المخيمات الفلسطينية.

خامساً — مشاركة القوات الدولية في عملية ضمان الأمن والسلامة في بيروت وضواحيها.

سادساً — تقوم الدول العربية بالعمل السياسي الضروري لمساعدة لبنان على تنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي ٥٠٨ و٥٠٩ تنفيذاً كاملاً.

وأكدت اللجنة عزم الدول العربية على مواصلة العمل من أجل وقف العدوان الصهيوني على الأراضي اللبنانية، ووضع حد للمأساة التي يعيشها الشعبان اللبناني والفلسطيني، وذلك بالمباشرة في التحرك على المستوى الدولي والأصعدة الأخرى كافة (السفير، ١٩٨٢/٧/٣٠).

من أجل ارغام اسرائيل على وقف العدوان (بيان وكالة تاس)

«بدأت القوات الاسرائيلية هجوماً واسع النطاق على بيروت الغربية المحاصرة. وزجت في مجابهة المدافعين الشجعان عن المدينة قوات الجيش الاسرائيلي الصدامية من الدبابات والطائرات والمدافع والسفن الحربية. ويتكاثر عدد

الضحايا بين السكان المدنيين وتهدم الأحياء السكنية وتتعرض للهجمات الوحشية حتى المستشفيات. ويجري قصف مدفعي مصوب للمناطق التي تقع فيها السفارات الأجنبية. إن ما يقترفه الآن البرابرة الاسرائيليون هو إبادة عرقية حقيقية تجاه الشعبين اللبناني والفلسطيني.

«إن تدمير العاصمة اللبنانية جريمة بشعة جديدة ترتكبها الزمرة العسكرية الاسرائيلية متجاهلة بصفاقة قرار مجلس الأمن المتخذ مؤخراً والذي يطالب اسرائيل برفع الحصار عن بيروت فوراً.

«في هذا الصدد تجلى مرة أخرى وبوضوح خاص تآمر اسرائيل والولايات المتحدة التي كانت الوحيدة من بين أعضاء مجلس الأمن التي رفضت تأييد مطلب رفع الحصار فشجعت بذلك الطغمة الاسرائيلية الحاكمة على محاولة اقتحام العاصمة اللبنانية. وهكذا تحت ستار جهود الادارة الأميركية «لاحلال السلام» حشد المعتدي قواته لشن الهجوم الحالي. كل هذه الحقائق تدل دلالة قاطعة على أن مسؤولية القرصنة تقع، فضلاً عن تل أبيب، على واشنطن أيضاً.

«إن جرائم الزمرة العسكرية الاسرائيلية الشنيعة في لبنان والتي ترتكب بتواطؤ الولايات المتحدة، تثير الامتعاض والسخط في جميع انحاء العالم وتزرع الجديد من بذور الكراهية والعداء في الشرق الأوسط وتعمق الهوة بين اسرائيل والدول العربية وشعوبها.

«إن ضمير البشرية، ضمير كل من لا يستطيع الوقوف بلا اكتراث إزاء ويلات ومصائب البشر، يطالب بوقف فوري لأعمال القتل الجماعي التي يقترفها المعتدي المتوحش في أرض لبنان. إن اسرائيل بجرائمها هذه تضع نفسها عملياً خارج أطر المجتمع الدولي الذي تنتهك إرادته ومطالبه بفظاظة واستهتار.

«إن أوساط الاتحاد السوفياتي القيادية ترى أن من غير الممكن الاستمرار بإرجاء اتخاذ التدابير الفاعلة لقطع دابر العدوان. ولا بد لمجلس الأمن الدولي من أن ينعقد ويتخذ تجاه المعتدي، بأسرع ما يمكن، كل تدابير التأثير المنصوص عليها في ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

«ولا بد من قطع دابر العدوان» (**وكالة تاس**، ٢/٨/١٩٨٢).

رسالة ليونيد بريجنيف الى ياسر عرفات في ٤/٨/١٩٨٢

«رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية/ ياسر عرفات.

«في هذه اللحظات الحرجة لمصير الشعبين الفلسطيني ـ اللبناني حيث يقوم الغزاة الاسرائيليون بالمذبحة الدموية في بيروت ويدمرون بوحشية عاصمة لبنان، أعبر لكم وأرجوكم أن تنقلوا الى كل المدافعين عن بيروت عواطف اعجابنا لصمودهم وبسالتهم.

«نحن في الاتحاد السوفياتي نقدر تقديراً عالياً ونفهم بأي وعي عميق تتصدون لمسؤولياتكم. ونؤمن بعدالة قضيتكم، حيث تناضلون من أجل ايقاف سفك الدماء في شوارع بيروت. وتناضلون من أجل تأمين حق الشعب الفلسطيني في الحياة والتطور من أجل مستقبل حر.

«لقد أعطي أمر لمندوب الاتحاد السوفياتي في هيئة الأمم المتحدة أن يطلب الانعقاد العاجل لمجلس الأمن بهدف اتخاذ كل التدابير اللازمة لتحقيق القرارات التي اتخذت قبلاً، وخاصة القرار الذي ينص على وقف النار الفوري وانتشار المراقبين الدوليين في بيروت ومن حولها لايقاف العدوان الاسرائيلي» (**النداء**، ٦/٨/١٩٨٢).

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

حزب الاستقلال العربي في فلسطين

١٩٣٢ ـ ١٩٣٣

تأليف

سميح شبيب

٤٢٤ صفحة ٣٠ ل.ل.

موقف لبنان من القضية الفلسطينية

١٩١٨ ـ ١٩٥٢

تأليف

د. حسان حلان

٤٢٤ صفحة ٣٠ ل.ل.

«رصد اذاعة اسرائيل»

نشرة استماع اسبوعية ترصد ما يبث من أخبار وتعليقات باللغة العبرية عبر الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين، بالاضافة إلى ما تبثه اذاعة الجيش الاسرائيلي.

تصدر عن مركز الأبحاث في م.ت.ف.، وترسل إلى المشتركين فقط.

قيمة الاشتراك السنوي ١٠٠٠ ليرة لبنانية، مع أجور البريد.

ترسل طلبات الاشتراك إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب. ١٦٩١، بيروت — لبنان.

ترسل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي — فرع رأس بيروت، برقم ١٣٣٧.

Palestine Affairs

No. 129, 130, 131 — August, September, October, 1982

Published monthly in Arabic by the P. L. O. Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 808976/7/8. Cables: MARABHATH).

Editor: Bilal El - Hassan
Annual Subscription
Air Mail: Arab countries — Individuals: L. L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and Elsewhere — $75.
Surface Mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L. L. 150 ($35). Elsewhere — $40.

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الإمارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الأقطار العربية الأخرى

شؤون فلسطينية

١٣٢ ـ ١٣٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ـ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢



شؤون فلسطينية

١٣٢ ــ ١٣٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ــ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة

تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير: بلال الحسن

المدير العام: صبري جريس

سكرتير التحرير: عز الدين المناصرة

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت ــ لبنان، ص.ب ١٦٩١، تلفون التحرير: ٨٠٨٩٧٦/٧/٨، التوزيع: ٨٠٨٢٣١، برقياً: مرأبحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ــ للأفراد: ١٣٥ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ٢٥٠ ل.ل.؛ في أوروبا: ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم: ٧٥ دولاراً. (بريد عادي): في لبنان وسوريا ــ للأفراد: ١٠٠ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ١٥٠ ل.ل.

المحتويات

تقارير

شهريات

اسرائيليات

وثائق

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنانة **تمام الأكحل**

الوحدة الوطنية الفلسطينية
على قاعدة الاستقلال الوطني

فيصل حوراني

الوحدة الوطنية الفلسطينية لا تنبت في فراغ، ولا تنبني، بالتالي، على فراغ؛ وهي، خصوصاً، لا تتطور بسبب المواعظ أو الأمنيات التي يفصح عنها حسنو النية ممن يرغبون في أن يروا ابناء الشعب الواحد وهم يحبون بعضهم بعضاً، أو في أن يروا الصف الفلسطيني موحداً، والموقف الفلسطيني متماسكاً. ففي كل مرة وضعت فيها الظروف مطلب الوحدة الوطنية قيد الاهتمام، ارتبط الجدل بشأنها بمسائل محسوسة تتصل بمصالح الأطراف المندوبة للمساهمة فيها، وتحددت الانجازات المتحققة في مسيرة التوحيد الفلسطيني وفق حدود الهوامش المشتركة للقناعات المستندة، بدورها، الى المصالح المشتركة للجميع.

فالانضواء تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، وهو اهم وأوّل ما أنجز في مسيرة الوحدة الوطنية، تحقق بمضي السنين حين اتضح لجميع الأطراف المعنية أن في خيمة المنظمة متسعاً للجميع، وأن الوجود تحت هذه الخيمة أنفع لأي منها من التفرد خارجها. وتأكيد قاعدة الحوار وصولاً إلى تنسيق المواقف المشتركة، والاجماع بالنسبة للخطوات السياسية والعسكرية الحاسمة، اقتضى مزيداً من السنين، إلى أن استقرت قواعد الحوار والتنسيق والحسم، وتبلورت أشكال وصلاحيات الهيئات القيادية التي تضع السياسات وتنظم العمل المشترك.

والآن، وفي ضوء نتائج الغزو الاسرائيلي للبنان، وفي ضوء تجربة أرقى أشكال العمل الفلسطيني السياسي والعسكري المشترك كما تحقق إبّان التصدي للغزو، يتجدد الحديث حول ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية؛ وينطلق هذا الحديث المتجدد من دافعين كبيرين:

أولهما يتمثل في الرغبة في الحفاظ على مكتسبات المقاومة الفلسطينية خلال حرب الأشهر الثلاثة، المكتسبات العسكرية والمكتسبات السياسية، وأخصها بروز قدرة منظمة التحرير على ممارسة العمل المستقل، بدءاً من قدرتها على صياغة القرارات والسياسات

التي ترى أنها تخدم مصالح شعبها في معزل عن التدخلات غير المشروعة في شؤونها، وانتهاءاً بادارة المعارك العسكرية والسياسية والمضي فيها لوحدها إذا اقتضى الأمر.

وثانيهما يتمثل في الحاجة الماسة لكل طاقة ولكل جهد ينتميان الى الساحة الفلسطينية، والحاجة، خصوصاً، لتعزيز العمل المشترك من أجل اجتياز مصاعب المرحلة الجديدة، ومواجهة المخاطر الناجمة عن الشتات الجديد الذي فرض على قوى المقاومة الفلسطينية، وعن خسارتها لواحدة من أهم ساحات وجودها، وللحيلولة دون الوقوع في أسر التأثيرات الضارة لخلافات الدول العربية، ولصراع المحاور العربية، ولضعف الصف العربي وهلهلته وانقساماته.

بالطبع، لا يجوز القول إن الأطراف الفلسطينية المتعددة تحمل التصورات ذاتها حول المسائل المطروحة الآن على الساحة الفلسطينية؛ فمنظمة التحرير ليست، في بداية اي مطاف او نهايته، حزباً أو رابطة سرية، ولا توجد فيها سلطة طاغية لفرد واحد أو حزب واحد أو عائلة واحدة، بل هي منظمة شعب بأسره. غير أن من الممكن القول ان التيارات الرئيسية المنضوية تحت لواء المنظمة رضيت، بعد تجارب طويلة لم تخل من المرارة، بأن تبحث عن هامش مشترك لعملها الموحد على قاعدة تثبيت ما هو متفق عليه في ما بينها، والتحاور ضمن المؤسسات المشتركة حول ما هو مختلف عليه، بهدف توسيع هذا الهامش باستمرار، وألفت، بعد تجارب لم تخل أيضاً من المرارة، أن يظل تأثير أية خلافات دون مستوى احداث انقسام في إلصف الوطني، وألا يرتهن العمل لما هو متفق عليه بالاتفاق على ما هو موضع خلاف.

والذين يرون، بعمق، ما يجري على الساحة الفلسطينية، يعرفون كم اصبحت هذه القاعدة راسخة، ويعرفون، أيضاً، أن التراجع عنها غدا مستحيلاً، ويدركون ان المحاولات التي تجري لاختراق المتحقق من الوحدة الوطنية الفلسطينية مكتوب لها الفشل أياً كانت قوة من يقومون بها، وأياً كانت الدعوات التي يتسلحون بها.

وقد نجم عن تثبيت هذه القاعدة، توطد الرفض الفلسطيني للتدخلات العربية غير المشروعة في الشؤون الداخلية لمنظمة التحرير. واللغط الذي دار، بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، حول احتمال تشكيل تكتل ضاغط على قيادة منظمة التحرير لم ينحدر الى مستوى الدعوة للانقسام. وحتى لو كان الأمر كذلك، فقد تبين لأصحاب المحاولة ولكل من يدعمهم في السر وفي العلن، ان وحدة الصف الوطني أمنع من ان يُعبث بها، ولو أنهم استمرأوا العودة إلى اللعبة القديمة لوجدوا أنفسهم خارج الملعب دون ان يجرؤ مشجعوهم حتى على اظهار التشجيع المناسب لهم.

هذا لا يعني ان كل شيء في الساحة الفلسطينية على ما يرام. بل الأقرب الى الصواب ان نقول إن الساحة بحاجة لإعادة نظر شاملة وعميقة لوضع اليد على الأخطاء والسلبيات، ولتنحية الأوهام التي سادت في وقت من الأوقات، وأسهمت في استدراج الشعب الفلسطيني الى حوافّ الكوارث، وأثخنت أجساد بنيه بالجراح؛ اعادة نظر تجنب الشعب مزيداً من الفجائع وخيبات الأمل، وتمكن قيادته من استخلاص انجع البرامج والسبل للوصول الى تحرير الوطن واستقلاله، وتفرغ جعب الذين يمدون ايديهم لزعزعة صفوف المنظمة، من الانتقادات التي تساعدهم على ترويج الاتهامات والشكوك واستدراج

حسني النية الى فخاخ الانقسام.

واذا كانت لكل خطوة جديدة في مسيرة تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية قاعدتها المحسوسة، فان الخطوات المطلوبة الآن، والتي يجري التداول بشأنها، لها اكثر من قاعدة يمكن ان تستند اليها. وأولى وأهم هذه القواعد صيانة استقلال المنظمة، ووحدة تمثيلها لشعبها في الوطن المحتل وفي المنافي، والدفاع عن هذا الاستقلال ضد المحاولات الجارية للانتقاص منه، وحمل الأطراف المعنية على احترامه، وعلى الاقرار بأهميته كركن من اركان العمل العربي العام لحل قضية فلسطين وفق مصالح شعبها، وكأساس من الأسس التي لا يمكن ان يقوم سلام راسخ ووطيد في الشرق الأوسط ما لم تتوفر.

لقد انتهى عدد من الدول العربية، قبل الآن، الى القناعة بأهمية الاستقلال الفلسطيني. والاتجاه الغالب في الساحة الفلسطينية، الذي يعد ياسر عرفات قائده وبطله ورمزه، يخوض معركة تثبيت هذا الاستقلال. اما حمل بقية الدول العربية الى القناعة ذاتها، فأمر مرهون بمدى الثبات الفلسطيني في الحفاظ على استقلال المنظمة، من جهة، وبتجذر النهج الوطني الصلب للمنظمة، اي بفعاليتها في الدفاع عن الأهداف الوطنية الفلسطينية المتفق عليها بين الجميع، من الجهة الأخرى. وأي وهن في أي من الأمرين ستكون له نتيجة واحدة، هي ابقاء الباب مفتوحاً امام التدخلات العربية غير المشروعة، وتسليح اصحابها بما يقولونه لتبرير هذا التدخل.

ومن هنا نصل الى القول بأن الميزة التي توفر لمنظمة التحرير تأييد القوى الشعبية العربية، وتحميها من نوايا ذوي النوايا السيئة، تكمن في كون المنظمة قد غدت النواة الأصلب في مواجهة الصهيونية والامبريالية، وقاعدة الاستقطاب الأفسح للنضالات التحررية والتقدمية.

وما دامت المنظمة ترفع راية النضال الوطني التقدمي المناهض بلا وهن للصهيونية والامبريالية، والهادف الى ارغامهما بقوة الفعل، وليس بالتنازلات، على الاقرار بحقائق الواقع، فلا خوف عليها من محاولات الذين يحرقهم توقهم القديم للتدخل في شؤونها، والتعامل معها كتابع يخضعونه لتكتيكاتهم ومناوراتهم.

ان سياسة المنظمة، وهي تعبر عن اعمق مصالح الشعب العربي الفلسطيني، هي درعها الذي يحميها، ومنارتها التي توفر لها مزيداً من الحماية.

شهادات عن الحرب، ومعتقل أنصار، والمجزرة

تخصص «شؤون فلسطينية» هذا المحور لنشر شهادات عن حرب الأشهر الثلاثة، وشهادة من أحد الذين عاشوا في معتقل أنصار، وشهادات عدد من الناجين من مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا.

الشهادات الأولى جمعت من عدد من الناس المعنيين في زمن الحرب بينما كانت المعارك ما تزال دائرة. والشهادة عن المعتقل كتبها صاحبها، وهو صحفي، عاش التجربة بنفسه، وسجل ملاحظاته يوماً بيوم ثم صاغها بالشكل الذي ننشرها فيه، مستنداً إلى هذه الملاحظات، بعد خروجه من المعتقل.

أما الشهادات عن المجزرة، فقد جمعها فريق من الباحثين الميدانيين في «مركز الأبحاث ـ م.ت.ف»، وذلك في سياق مشروع أشمل ينفذه المركز لتوثيق وقائع الاجتياح الاسرائيلي لبيروت الغربية. وما ننشره من شهادات في هذا العدد اختير من بين أكثر من مائة شهادة سجلها الباحثون في الفترة ما بين ١ و ٢٠/ ١١/ ١٩٨٢.

ـ ١ ـ
شهادات عن الحرب

اعداد: **سلوى العمد**

ذات فجر، أفاقت بيروت على أصوات القذائف المنهالة عليها من البر والبحر والجو. خرج سكان الطوابق العليا للبنايات من منازلهم الى الملاجىء بحثاً عن أماكن آمنة. وهم في قرارة أنفسهم يعلمون، وبالتجربة الحية، أن أقبية الأبنية أو طوابقها الأرضية المعتبرة ملاجىء، لا توفر لهم من الأمان الا الاحساس باحتماله. فلقد حوّلت طائرات الغزو الاسرائيلي عشرات البنايات، أمام أعين الأطفال الى ركام؛ فدب الرعب في نفوس الصغار والكبار، وفي قلوب ساكني الطوابق العليا والسفلى على حد سواء. لكن يبدو أن المثل القائل «الموت مع الناس رحمة» صحيح؛ فقد لجأ الكثيرون الى التجمع مع بعضهم البعض، ينصتون الى نبضات القلوب الجماعية، التي كانت تشعرهم بشيء من الحياة والأمان وتمدهم بشحنات من القوة يواصلون بزخم منها يومهم المشحون بالجراح وشتى الانفعالات.

مضت الساعات الأولى من الفجر المدّوي، وأطلّ الصباح حاملاً معه اعتذار الصيف عن نقص قسري في المياه ونفاد الطحين من المخازن الصغيرة التي كان لها، وحدها، شرف مشاركة الناس العاديين آلامهم والحصار. لكن العيون التي حرمت لذة النوم لعشرات الليالي لم تستسلم للواقع المفروض عليها؛ فخرجت من رطوبة الملاجىء لملاقاة الحياة في طلعة الشمس، أو ربما في اشراقة الرغيف، الذي خلت منه الأفران: المنزل الذي تهدم؛ الملجأ؛ الشارع؛ الفرن؛ صهريج المياه المتنقل؛ الرغيف الذي اتخذ استدارة البدر؛ المقاتل الذي ارتدى سترة التفاؤل والعزيمة؛ الأم التي أرضعت طفلها حليب الصبر والصلابة؛ الأب الذي يبحث في أشلاء جثة ابنه عن وجنته ليطبع عليها القبلة الأخيرة.. هذه هي الصورة اليومية لبيروت تحت «رحمة» آلة الحرب الصهيونية وفي ظل حصارها المحكم.

مع الناس العاديين، الذين سطروا ملحمة صمود غير عادية، باتخاذهم قرار مواصلة الحياة، والسباحة ضد التيار حفاظاً عليها؛ مع هؤلاء، كانت لنا لقاءات وتسجيلات عايشت التجربة وأرّخت لأيام الصمود المجيدة. بعض هذه اللقاءات أذيع في حينه من اذاعة صوت فلسطين ــ صوت الثورة الفلسطينية.

اللقاءات الواردة أدناه، أجريت في الفترة ما بين شهري تموز (يوليو) وآب (أغسطس) من العام ١٩٨٢؛ وقد اعتمدنا صياغتها بلغة عربية فصحى، متوخين ألّا يؤثر ذلك على مضمون النص الأصلي، أو حتى شكله. وفي حالات معينة آثرنا ترك الصياغة كما هي باللهجة العامية وقد ميزناها بوضعها بين شولتين مزدوجتين «...».

□ **الشبل أبو النصر؛ فلسطيني؛ ١٢ سنة؛ موقع ميدان سباق الخيل؛ بيروت**: مع بداية الغزو كنت في منطقة سيروب، قرب صيدا. شاركت في عدد من المعارك. في واحدة من هذه المعارك كنت وشبلاً آخر اسمه محمود، حيث كلفنا باقتحام تلة شرحبيل. وعندما ذهبنا الى هناك، رأينا أربع دبابات اسرائيلية وعدداً من آليات الحماية وكاسحة ألغام. كان في حوزتي بندقية كلاشنكوف وكذلك محمود. تراجعنا الى موقع خلفي للحصول على قاذف «بـ ٧» [أر. ب. جي]. وبعد احضاره، تمكنا من ضرب احدى الدبابات، فأخذت الدبابات الباقية ترمي باتجاه المخبأ الذي التجأنا اليه لحماية أنفسنا من النيران. ثم انسحبنا سيراً على الأقدام؛ حيث أصيب محمود ونحن في طريق العودة. حاولت نقله فلم أستطع؛ «ظليت رايح فـ اجت اسرائيل ومسكتني». في الأسر كانوا يعذبوننا حتى نعترف «انو احنا فدائية وما اعترفنا».. كانوا يأخذوننا أيضاً الى مطار أنصار في النبطية، وهناك يحمّلوننا الأحجار [كنوع من اجبار الأسرى على ممارسة عمل شاق]. وفي الليل كانوا يقيدوننا. تراوحت أعمار الأسرى ما بين الثانية عشرة والخامسة والخمسين. وعند التحقيق سألني أحد الاسرائيليين:

ــ «انتَ بيتك وين؟

ــ «قلت له: بيتي في بيروت.

ــ «قال: شو جابك من بيروت.

ــ «قلت: في مرة [امرأة] قالت لي تروح معي على صيدا، قلت لها أيوه.. فذهبت معها الى صيدا. فكرت صيدا في نفس بيروت وطلعت صيدا بعيدة.. وما صفّى لي حدا هون، جيتوا انتو وأخذتوني.. هيك قلت له».

ثم جاء الصليب الأحمر الدولي وطلب أن يتسلم الأشبال وتعهد بأنهم لن يقوموا بأية عمليات، وأن الصليب الأحمر سيأخذ الأشبال ويوزعهم على منازلهم. أخرجوا من الأسر ٢٣١ شبلاً ووزعوهم على بيوتهم في عين الحلوة وصيدا وغيرهما من المناطق. أما الأشبال الذين اعترفوا، وكانوا أكبر سناً منّا، فقد ظلوا في الأسر، بينما أُطلق سراح الأشبال صغار السن بكفالة الصليب الأحمر.

بعدما أطلقوا سراحي، دبّرت شغلاً بخمسين ليرة، وكان معي تصريح اسرائيلي استطعت به الانتقال الى بيروت بعد أن كنت قد أمّنت أجرة الطريق من العمل الذي قمت به. كتبوا لي على التصريح أن أُسافر الى سوريا، وأنا لا أريد الذهاب الى سوريا.. «بدنا نظل نقاتل». والآن لي حوالي أربعة أسابيع في بيروت والوضع كما أراه جيد. وأنا «مستنفر مع

الشباب هون». لكني شخصياً، في بيروت، «بعد ما استفقحت فيهم وناوي عليهم»، ان شاء الله.

□ **المقاتل جورج؛ ٢٠ سنة؛ رامي أر. ب. ج؛ محور المتحف؛ بيروت؛ لبناني (بيروت — حي الأشرفية)**: أنا من بيروت الشرقية. قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان كنت هناك، لكن بمجرد بدء الاجتياح اضطررت الى ترك أسرتي ومغادرة بيتي للانضمام الى صفوف القوات المشتركة والقتال معها. وأنا مواطن لبناني واللبناني طول عمره يقاتل اسرائيل. من الحروب الأولى وهو مع الفلسطينيين، كانوا يقاتلون اسرائيل.. اعتبر نفسي كالجيش اللبناني الذي كان سابقاً يقاتل الجيش الاسرائيلي. والآن أنا مع القوات المشتركة أقاتل على محور المتحف. وأتمنى من كل مواطن في بيروت الشرقية أن يراجع ضميره ويمشي معنا على ذات العقيدة «لأنه بكرة حيلاقي كل يللي عم نحكيه، حيلاقيه كله مزبوط»، الواضح ان الصهاينة بدأوا الآن يعززون وجودهم في لبنان. لكن الاسرائيلي يعزز... مهما عززوا، نحن ناطرون ،بنا على محور المتحف. أنا صار لي على هذا المحور تقريباً ٦٧، ٦٨ يوماً؛ وما أزال على المتحف. وقد قمنا بعدة أعمال ضد العدو الصهيوني؛ تدمير دبابات، تسلل على مواقعهم. «خليهم يدخلوا، أهلا وسهلا فيهم وبدباباتهم لأنها ما راح تعمل معنا شي». نحن سلاحنا الـ ب ـ ٧ والكلاشن وهذه المعدات وهم قاعدون في قلب الدبابة. نحن لم نضطر لأن نلبس دروعاً واقية من الرصاص، ولا نلبس طاسة ضد الرصاص. نحن نلبس فقط ايماناً بالله وبعروبة لبنان ووحدته. وسوف نظل مؤمنين بالوطن وبلبنان... «يعني بس انه ندافع عن لبنان وبعدين بنحرر فلسطين».

وأحب أن أقول شيئاً آخر. أنا في الشرقية كنت عايش هناك وأعرف المتعاونين مع الجيش الاسرائيلي، جماعة أجبن من الاسرائيليين. والذي يلتحم مع الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية في القوات المشتركة سوف يرى كيف يتحول ويصير «غير شكل»، كل واحد يقاتل عدّو للبنان. والاسرائيليين وعملاؤهم صف واحد عدو للبنان، كل منهم عدو. بيروت ما كانت لتخضع لهذا الحصار لولا العملاء. «لأنه مثل ما شفتي هلق ونحنا عم نبرم بين الشباب المقاتلين وعم نلاقي انو الاسرائيلية قاعدين بالمحاور يالل هن كانوا فيها. بعدين راح يندموا لأنو بعد حيعّلقوا ببعض ... هيك حيصير فيهن بعد وينحملوا ساعتها الطيران الاسرائيلي لنشوف».

أتمنى من كل مقاتل يحمل الآن بارودة من الكتائب أو من أي تنظيم كان في الجبهة اللبنانية، أن يفكر قليلاً لقدام، بما أنني كنت في بيروت الشرقية وتركت أهلي واخوتي الصغار وبيتي، أتمنى منهم، أيضاً، أن يفكروا ذات التفكير. لأنهم سيجدون أن موقعنا هو الصحيح وما نقوله هو الصحيح، والحق معنا حين نتعامل مع اسرائيل كعدوّ.

□ **المقاتل عبد الكافي؛ فلسطيني؛ في العقد الثالث من العمر؛ طاقم المدفعية**: كنت سابقاً في الجنوب، ضمن طاقم المدفعية الأولى. وكان معي مدفع ١٣٠ ملم في منطقة الرشيدية في موقع متقدم. كانت معنا أوامر بقصف المستعمرات الاسرائيلية وبشكل خاص مستعمرة نهاريا كهدفٍ ثابت كان هذا في بداية الاجتياح الاسرائيلي. بدأنا بالقصف على المستعمرات حتى وصل الاجتياح الى مواقعنا ونحن ما زلنا نقصف. وعندما وصل الاسرائيليون الى قرب البستان الذي كنت أقصف منه، قصفوا على موقعي بالمدفعية. وكنت

بدوري أواصل القصف على المستعمرات حتى أفرغ الذخيرة الموجودة لدي.

بعد ذلك قامت مجموعتنا بتفجير المدفع، وتحولنا الى مجموعات قتالية صغيرة. نزلنا الى مفارق الطرق المؤدية الى الشارع الرئيسي الذي تُوجد فيه القوات الاسرائيلية واشتبكنا معها. وفي هذا الاشتباك أحرقنا عدة دبابات للقوات الاسرائيلية؛ مما اضطر العدّو الى وقف تقدمه على الطريق المؤدي الى مفارق الرشيدية. استطعنا بدورنا النزول الى الشارع والاشتباك مع القوات المتقدمة، ودمرنا له للمرة الثانية عدة دبابات كانت ترى في الشارع محترقة ومدّمرة. عملنا من هذه الدبابات متاريس نرمي من ورائها على مواقع العدو، ونحتمي بدباباته المحترقة، وكنا نجعل من التمتـرس خلف الدبابـات المحترقـة كمائن لاصطيادهم.

استمرت معارك الرشيدية حوالي ثلاثة أيام من القتال المباشر. أما بعد الأيام الثلاثة الأولى فقد تحولنا الى مجموعات قتالية تتوجه الى منطقة الرشيدية وتشتبك مع قوات العدو، وتدمر له الدبابات والآليات. كنا طبعاً نتوزع في مجموعات تذهب الى المواقع التي تمكن الاسرائيليون من احتلالها. وتحولنا بذلك من حرب المواقع الثابتة الى حرب العصابات.

بعد قتال الرشيدية بحوالي سبعة أيام نفذت ذخيرتي وذخيرة مجموعتي بالكامل. كذلك مجموعات أخرى. مجموعتي كانت تتألف من ٧ مقاتلين، وصلنا الى التجمعات الاسرائيلية، وكنا نقوم بعمليات ضدها. في النهار نكمن في البساتين، وفي الليل نبحث عن مواقع الدبابات والآليات. اشتبكنا في منطقة شبريحا مع عدة آليات. كنا نسمع أصوات جنزير الآليات وأصوات الجرافات التي تأخذ لها المواقع ونمشي ونحن نتتبع الصوت. وفي بعض الأحيان كنا في الليل، نتحسس أثر سير الدبابات على الشوارع «ونمشي معه». وفي احدى المرات وصلنا منطقة تجمع آليات، قمنا بالاستطلاع فوجدنا تجمعاً للدبابات، فقمنا بضرب دبابتين؛ وتوجهنا الى بستان آخر، وقام الطيران المروحي بقصف البستان وتمشيطه. «وما راح منا خسائر والحمد لله الا جريح واحد»، وتمكنا من الرجوع به الى منطقة آمنة.

والآن نحن في بيروت كما ترين، وكوني مدفعياً فسوف أتكلم عن دور المدفعية في المعركة. نحن كمدفعيين دورنا دور اسناد للقوات المتقدمة على خطوط التماس، وكذلك صدّ أي هجوم اسرائيلي. ونحن كمدفعيين نضرب على مواقع تقدم العدو وعلى مواقعه الثابتة وتجمعاته التي تشرف على محاصرة بيروت.

● ما هو شعورك وأنت تدافع عن بيروت وجماهيرها الصامدة وما هو شعورك تجاه المقاتلين الذين تشكل أنت ورفاقك مجموعات اسناد لهم؟

● أنا أقاتل ضمن قناعتي بقضيتي، وأشعر بأنني أدافع عن القضية الفلسطينية والقضية العربية بشكل عام. وأدافع بشكل خاص عن جماهيرنا في لبنان، الذين قدموا لنا أشياء كثيرة وصمدوا معنا وما زالوا صامدين، مع المقاتل الفلسطيني جنباً الى جنب. وهنا أحيي صمود الجماهير اللبنانية وأبعث بالتحية لأخوتي في الحركة الوطنية وباقي الفصـائل الفلسطينية وانها لثورة حتى النصر.

□ **الزهرة ليلى؛ فلسطينية؛ ١٢ سنة:** زرت موقعاً للمقاتلين في بيروت الغربية، وقرأت لهم بعضاً من الشعر الذي أكتب. أحد المقاتلين في ذلك الموقع، يكتب الشعر أيضاً، قرأ لنا بعضاً من أشعاره وسررت بذلك كثيراً. كذلك زرت مركزاً للدفاع المدني حيث يجري اسعاف

الجرحى. عندما تحصل غارات يذهب المتطوعون في هذا المركز لانقاذ الجرحى. وهم شباب متحمسون، «شباب جداد لسه طالعين». وأنا أيضاً متحمسة وأساعدهم بقدر استطاعتي، فأنا مثلاً أساعدهم في بعض المهام كتوزيع التموين على المهجرين. كما قرأت لهم أيضاً بعض الأشعار التي أكتبها فسرهم ذلك.

سأقرأ لك قصيدة بعنوان «العيد والطائرة».

لا تقولي لي تعالي أشتري لك فستان العيد
والأطفال يتقاطر منهم الدم
لا تقولي لي تعالي نركب الأرجوحة
والأطفال يتطايرون تحت قذائف الطائرات
لا تقولي لي تعالي نجلس في المقهى
والأطفال يختنقون في الملاجيء
بل قولي لي تعالي ندافع عن هؤلاء الأطفال
فأذهب وعلى كتفي حمامة بيضاء.

قصيدة ثانية بعنوان «أحلام»:

قالت، حلمت بقصر جميل وكبير
فيه أعمدة ذهبية وخزائن مليئة بالمال
قلت، حلمت بكوخ صغير في بستان جميل
فيه أزهار ملونة وأشجار مثمرة
قالت، حلمت بقفص ضيق فيه عصفور جميل
أضعه أمامي وأتمتع بالتحديق بريشه
قلت، حلمت بسماء زرقاء صافية
يُحلق فيها عصفور جميل
يزقزق في الصباح
يدق نافذتي ويقول: صباح الخير
قالت، حلمت بأن البحار كلها ملك لي
لا أسمح لاحد أن يسبح فيها
قلت، حلمت ببحار واسعة
فيها أسماك صغيرة وكبيرة
وعلى سطحها أطفال يسبحون ويتمتعون بالماء
ما زلنا نحلم أنا وهي
ترى من منا ستتحقق أحلامها.

في هذه القصيدة، أردت أن أقول أن هناك أناساً يحلمون بأشياء خاصة بهم، وهم أنانيون يحلمون بالقصور والذهب والمال فقط. بينما هناك أناس يحلمون بأشياء لكل الناس، الأشياء العامة التي يكون فيها كل شيء طبيعياً ولا تكون فيها مظاهر كاذبة. أما في قصيدة العيد والطائرة فأردت أن أبين أن الأطفال في بلادنا يريدون أن يفرحوا ويعيدّوا ويركبوا المراجيح، ويمشوا ويشتروا الأشياء، فيما القذائف تلاحقهم في كل مكان، وكذلك الطائرات

والحروب، ولهذا لا يستطيعون أن يتمتعوا بالسعادة ولا أن يلعبوا أو يفرحوا مثل باقي الأطفال.

وعن طموحاتك في المستقبل،

أهم شيء عندي هو أن أرجع الى وطني فلسطين، وان شاء الله يكون ذلك في وقت قريب جداً. والشيء الثاني أن أتعلم في المستقبل لأنفع الناس كلهم وأنفع نفسي أيضاً. لكن الشيء الرئيسي هو أن أرجع الى وطني فلسطين.

وأنا أقول أننا يجب أن نصمد كلنا في بيروت وأن ندافع عنها، ويجب أن نعيش والأمل في قلوبنا بأننا سنرجع الى فلسطين، وأن الاسرائيليين لن يدخلوا بيروت. والشيء الذي يؤكد ذلك أن هذه الحرب هي أطول حرب خاضوها. وكان صمودنا جيداً لنا، وسبّب خسائر كبيرة لهم، لهذا يجب أن نأمل دائماً بالخير وبأننا سننتصر. وللأطفال أقول: الاسرائيليون يهدفون الى زرع الخوف في قلوبهم، يريدون أن يجعلوا الأطفال دائماً خائفين ومرعوبين ومستسلمين، لكن نحن الأطفال بدورنا، يجب ألا نخاف أبداً رغم أن الاسرائيليين يحاولون ذلك، بالقاء المناشير من الطائرات ليؤثروا على معنويات الناس والأطفال، لكن دائماً مثل المقاتلين، «لازم يكون عند الأطفال أمل».

□ **الدكتور سيرج؛ سويسري من جنيف؛ طبيب تخدير في مستشفى عكا:** ثلاثة دوافع لمجيئي الى لبنان في هذه الفترة بالذات: الأول سياسي، والثاني انساني، والثالث شخصي. من الناحية السياسية أتعاطف منذ عشر سنوات تقريباً مع القضية الفلسطينية؛ ولم أجد الفرصة قبل الآن لترجمة هذا التعاطف. ومن الناحية الانسانية، كان من الواضح لي أنكم بحاجة الى مساعدة وتضامن. وبرغم مشاغلي الكثيرة ومشاريعي العديدة التي كنت قد رتبتها قبل الحرب، قلت لنفسي: لقد بدأت الحرب وأصبح كل شيء واضحاً بالنسبة لي. ولهذا رتّبتُ أُموري وأخذت اجازة واتصلت بمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في جنيف لترتيب اجراءات سفري الى بيروت. ووصلت الى بيروت في الأول من تموز. وقمت حتى الآن بجولتين أو ثلاثة في بيروت الغربية فقط، حيث شاهدت هذا الدمار المرعب والذي يُعطي انطباعاً بأنه ليس لهذا القصف العشوائي أي مغزى أو هدف سوى أنه موجه بشكل خاص ضد المدنيين.

□ **الدكتور حسّان؛ عراقي؛ طبيب جراحة عامة من مستشفى غزة:** في البداية اسمحي لي أن اتحدث بعض الشيء عن مسألة الصعوبات. فنحن نعمل في مؤسسة صحية من مؤسسات الثورة، وبالتالي نعرف مسبقاً وفي كل الظروف أننا في حالة حرب ضدّ عدّو شرس. حالة الحرب هذه تتصاعد وتيرتها في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى تأخذ شكل حرب استنزاف. من هذا المنطلق، فاننا ورغم الصعوبات، لازلنا نعتبر أن هذه الصعوبات قليلة نسبياً، لأننا لا زلنا نملك الامكانيات الكافية لاسعاف كل الحالات المتوقع وصولها الينا، مهما كانت الاصابات، من عمليات الدماغ الى الصدر الى الجراحة العامة. واجهنا، كما قلت، صعوبات، وهي برأيي لا زالت بسيطة ونسبية. احدى هذه الصعوبات كون مستشفى عكا ومستشفى غزة يقعان ضمن خطوط التماس، وفي المناطق غير الآمنة التي ينالها القصف بشكل مباشر. فقد تعرض مستشفى عكا ثلاث مرات للقصف ومستشفى غزة مرتين، عدا القصف المتواصل الذي يحيط بالمنطقة ككل. وهذا ما يخلق لنا نوعاً من الصعوبة والارباك

في العمل. قد يقال لماذا لا نبحث عن أماكن أخرى آمنة ننقل اليها المستشفيات. نحن نتعامل مع مواقعنا الصحية كما يتعامل المقاتل مع موقعه العسكري. مستشفى غزة وعكا بالنسبة للعاملين فيهما يمثلان موقعين نضاليين، الكل ملتزم بالدفاع عنهما. ونستطيع أن نقول بكل فخر واعتزاز أننا نلمس هذا لدى العاملين فيهما، فالكل على استعداد للبقاء والدفاع عن هذه المواقع الصحية كما يدافع الجندي أو المقاتل عن متراسه. هذا ما أردت قوله بالنسبة لمسألة الصعوبات.

أما بالنسبة للاصابات التي جاءت الى المستشفيات فهذا الأمر واضح، حيث لمسه العديد من الضيوف الذين جاءوا من دول أجنبية عديدة ولاحظوا أن نسبة الاصابات بين المدنيين هي أكثر بكثير من المقاتلين، كون القصف الذي استخدمه العدّو، عشوائياً، هدفه اضعاف المعنويات واضعاف الثقة بقدرة المقاتلين والثورة على البقاء والصمود. لكننا، وبكل سرور، نقول ان استمرار القصف في الأيام الأخيرة أصبح عادياً بالنسبة للناس، ونلمس ارتفاعاً في معنويات المدنيين والمقاتلين، وأعتقد أن الزملاء يؤيدونني فيما أقول، ففي جولة القصف الأخيرة كان العمل داخل المستشفى يجري وكأنه لا يوجد قصف أو أي شيء. كل واحد مستمر في عمله في الوقت الذي كان فيه القصف على أشده على المنطقة التي يقع فيها المستشفى.

□ **الدكتـور خالد: فلسـطيني؛ طبيب مختص في جراحـة الأعصاب من مستشفى غزة:** الواقع أن الزملاء أشبعوا المواضيع كافة بحثاً. لكن أريد هنا أن أركز على بعض السلبيات؛ نحن جميعاً في بيروت الوطنية محاصرون ومهددون في أن نتعرض بسبب القصف الى روحية مختلفة، حيث يرتكز العدو على القصف كمحاولة رئيسية للضغط على المواطنين الصامدين. حتى الآن، برزت مشاكل تقنية أمكننا التغلب عليها بتنظيم طاقات الناس من مدنيين وعسكريين بالتعاون مع الجهات الصحية. مثلاً، تخزين الدم بالكميات المطلوبة لمواجهة أي حالة قصف تنجم عنها خسائر عالية، فنتيجة لانقطاع الكهرباء وتذبذب مستوى التيار الكهربائي المنتج من قبل المولدات والآلات الكهربائية الأخرى، فان تخزين الدم أصبح مشكلة فعلية. هنا نحب أن نوجه نداء الى كل الأفراد من مدنيين وعسكريين أن يتوجهوا الى المراكز الصحية لاجراء عملية مسح لفصائل الدم الموجودة لديهم. وكذلك لاجراء احصائية عن نوعيات الدم المتوفرة في المنطقة، لأننا يجب أن نعتمد على امكانياتنا الذاتية. نحن نعرف أن آلاف وحدات الدم موجودة في دمشق والبقاع ولا يسمح لها بالمرور الا بعد أن ينتهي تاريخ العمل فيها وتصبح غير صالحة. لهذا يجب أن نعتمد على امكانياتنا الذاتية، وذلك ممكن عن طريق اجراء الفحوصات الطبية البسيطة جداً. وبذلك تتحول بيروت الى بنك دم حي متنقل ليس في حاجة للتخزين. وهذا الكلام لمصلحة جميع الناس من مدنيين وعسكريين ومن مختلف الفئات والأعمار. فهذا يعطي نوعاً من الطمأنينة بأن مشكلة الدم لن تعترض علاج الناس في حال اصابتهم نتيجة للقصف.

□ **أيوب [اسم مستعار]: في العشرينات من العمر، لبناني من بيروت:** أيوب، ظواهر بيروت التي أبدعها الحس الشعبي ابانّ فترة الحصار. ففي يوم من الأيام صحا الناس على شعارات ألصقت على جدران الأبنية والمحلات التجارية في مختلف أنحاء بيروت وبتوقيع يحمل اسم «أيوب». شعارات أيوب خاطبت مشاعر الناس وحاكت آلامهم وآمالهم، ورفضت

الخضوع للابتزاز العسكري والتمويني الذي فرضه العدو الصهيوني على المدينة. وواصل أيوب لصق شعاراته في أنحاء بيروت يوماً بعد يوم، رغم كثافة القصف. واتخذت شعاراته حيزاً لها في القلوب وتركت أثراً طيباً لدى الصامدين. وقد نقلت هذه الشعارات صورة الهموم اليومية للمحاصرين، وعبرت عن تصميمهم على مواجهة الابتزاز الصهيوني ورفض الخضوع له.

- «صباح الخير يا بيروت..
  صباح الصمود..
  صباح الفقراء وراء الخبز».
- «بيروت أغنية من نحاس
  والممالك أنظمة من زجاج».
- «لا تنسوا الطائرات الاسرائيلية التي تفتك وتدمر وهي من صنع أميركي والبترول عربي».
- «بيغن وريغان وشارون
  «ثلاثي أضواء المسرح»
  يقدمون فيلمهم الجديد
  كيف تقتل الأطفال في بيروت»
  احجزوا أماكنكم منذ الآن.. فشهيتهم مفتوحة».
- لن تخيفنا طائراتك يا شارون».

التقيناه صدفة بينما كان يشارك في وداع المقاتلين الفلسطينيين الذين غادروا بيروت في الرابع والعشرين من آب (أغسطس) الماضي.

يتساءلون من هو أيوب، أيوب في كل بيروت، يطوف شوارعها ليلتقي الناس ويخاطب الجماهير وخصوصاً الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين الثانية عشرة والثالثة عشرة، هؤلاء نتوجه اليهم بشكل خاص. وأيوب محاصر في بيروت منذ ثماني سنوات. «أيوب ما انولد من هلق. أيوب انولد من ٨ سنين، من معاناة بيروت وصراع بيروت وأيام الثورة الفلسطينية». أيوب لما كان طفل ولما حلم بالثورة الفلسطينية. هيدا هو أيوب»، وكواقعي، لنا نحن نشاطات أدبية قبل الآن؛ وعندما فكرنا باسم لجماعتنا خطر ببالنا اسم «أيوب» بالصدفة.

نحن «شلة شباب من الطفولة، من عشر سنين صداقة» قمنا بعدة نشاطات، حاربنا المخدرات وأخطارها خلال فترة الحرب. وقفنا في مواجهة الحصار التمويني المضروب على بيروت الغربية. زرنا بعض المستشفيات وعدداً من العائلات، ثم أقمنا معرضاً في الداعوق احتوى على صور ثورية وشعارات كثيرة. بالنسبة لفكرة الشعارات فقد ولدت هذه الفكرة لدينا «أول ما بلّش قصف بيروت انطلقت هيدي الشعارات من القلب لبيروت، وبيروت حبيبة عزيزة كثير علينا».

نحن لا نمثل الا الشباب العربي الصاعد، ونمثل القلب العربي النابض.. الشاب العربي الثوري حاولنا أن نمثله. واذا تمكنا من ذلك فنحن لا نفخر بأنفسنا وانما نفخر بهؤلاء الناس الذين تأثروا بما فعلنا. و« أيوب ما أنا الفرد، في أيوب كثير، نحن وكل الناس

أيوب، وطالما انها الناس صمدت هيّي أيوب». أنا في هذه اللحظات، كما ترين، أقف أمام متراس الجيش المؤدي الى المرفأ [قرب بناية فتّال] وألصق شعارات أمام الجيش ليتمكن أفراده الموجودون على الحاجز من قراءتها. والشعارات التي أمامي الآن هي:

● هناك ما يكفي من الشرف في القوات الفلسطينية التي تغادر بيروت ليملأ الدول العربية والاسلامية كلها.

● لن ننسى أن الطائرات الأميركية ـ الاسرائيلية تطير ببترول عربي.

● معركة بيروت ستبقى في الأذهان رمزاً لانتصار الشجاعة والتصميم على تكنولوجيا الحرب المتقدمة والقاتلة.

● الى بيغن، ستموت بالذبحة الفلسطينية.

ـ ٢ ـ

شهادة من معتقل «أنصار»

سعدون حسين

> تتجنب هذه الشهادة ايراد الأسماء المتصلة بوقائع قد يسيء ايرادها لأصحابها الذين ما يزالون داخل المعتقل أو الذين غادروه وما زالوا يعيشون في مناطق الاحتلال الاسرائيلي.

القصـف العشوائي يطال كافة المناطق، وأصبحنا ننام في الملاجىء وعلى «أدراج» دورسينمـات شارع الحمراء في بيروت. وبالنسبة لي ولعائلتي، فلقد بات الوضع لا يطاق، شأننا في ذلك شأن سائر المواطنين: فالقصف المتواصل للطائرات، أحال مناطق سكننا الى مكان أشبه بالجحيم، ناهيك عن قلة المواد الغذائية وارتفاع أسعارها بشكل جنوني، حيث بات ثمن كيلو «الكوسا» الواحد ١٦ ليرة لبنانية و«الباذنجان» ١٨ ليرة؛ أما الخبز فهو نادر الوجود، لدرجة كنت أضطر معها للتوجه الى المخبز في الرابعة فجراً، وأمكث أمام أبوابه ساعات طويلة بانتظار دوري للحصول على «ربطة» خبز.

..وهكـذا، فلقد بدا أنه ليس من نهاية لهذه المعاناة، فالقصف كان يشتد ويـزداد والضائقة بالمقابل كانت تلفح بـألسنتهـا الهمجية أكثر فأكثر، حتى أنني لم أجد مأوى لأطفالي الثلاثة ولزوجتي؛ وفي تلك المرة التي قصدت فيها أحد الفنادق، طلب مني «خادمه الأنيق» ثلاث مائة ليرة مقابل مكوثي وعائلتي في الفندق ليلة واحدة، مما اضطرني للسكن في مدرسة تقع في منطقة المصيطبة، ولكن حتى هذا المكان الذي استطعت أن أوي اليه مع أطفالي لم يكن آمناً، اذ أن تلك المدرسة سرعان ما دخلت نطاق أهداف القذائف الاسرائيلية البحرية والجوية والبرية.

الي أين؟

لست أنا الذي يجيب على هذا السؤال، بل سائق «التكسي» الذي لا يقبل نقلي الى الجنوب بأقل من سبع مائة ليرة.. وحتى هذا المبلغ كان زهيداً، قياساً بتلك التي كان يطلبها مستغلو الحرب ثمناً لحاجات حيوية أخرى، اضافة الى واقع انقطاع البنزين حيث كان هناك من يتقاضى ألفي ليرة كمقابل لذهابه الى صور أو النبطية.

اذن سبع مائة ليرة، أي كل ما أملك، دفعتها لسائق التاكسي الذي انطلق بنا من بيروت الى الجنوب.. وعلى امتداد الطريق كانت آثار الحرب البربرية تشخص أمام الأعين: المعامل دمرت؛ ومواطنون في العراء يقيمون فوق اطلال منازلهم، ومنهم سكان الأكواخ

المبنية من «التنك»، التي طارت من شدة القصف؛ وصيدا عاصمة الجنوب أصبحت خربة، وآثار الهمجية الصهيونية ترتسم على كل زاوية وشارع. وصلنا البلدة في الساعة العاشرة صباحاً فاستقبلنا الأهل بالبكاء.

البعض انفرجت أساريره بسبب الاجتياح، بل كنت تسمع كلمات مثل «مجيء اسرائيل رحمة لنا»، «خلصونا من الفلسطينيين»، «ارتحنا»؛ طبعاً هذا الشعور كان يتفاوت من قرية الى أخرى. الاّ أنني لم أستطع مناقشة أحد بحكم عنف الحرب وما ولدته من مآسٍ اجتماعية. فالعديد من الناس ظنّوا أن جيش «الدفاع الاسرائيلي» لن يمسهم بأذى أو يعتقل أحداً من أبنائهم «لأن أكثريتهم نظيفين واسرائيل بس بتعتقل المخربين». هذا الوهم كان معشعشاً في أذهان كثيرين من أبناء الجنوب. كما أن اسرائيل من جهتها شجعت هذه الأوهام في القرى والمخيمات، فكانت بياناتها تدعو المواطنين الى «سلم تسلم» و«من يسلم سلاحه لا يعتقل» و«من يحمل البطاقة الأمنية فان جيش الدفاع لا يمسه بسوء». باختصار كان الشعور السائد في الجنوب هو أن اسرائيل لن تتعاطى الا مع المنظمين في الحركة الوطنية والمقاومة.

واسرائيل التي ساعدت على أنتشار هذا الشعور وتكريسه بين المواطنين، كانت تعطي تصريحات المرور لكافة المواطنين من لبنانيين وفلسطينيين بغية ايقاعهم في الشرك الاسرائيلي، كما أنها، وفي سياق محاولاتها لايهام الناس بحسن نواياها، راحت تدخل العديد من القرى من الأبواب الاجتماعية والمساعدات المالية.

الاحتلال الاسرائيلي للجنوب، جر وراءه الى المنطقة العديد من المتعاونين معه، الذين كانوا، بفعل النقمة الشعبية عليهم، مضطرين للاقامة بعيداً عن مناطق التواجد الوطني في الجنوب.. وعودة «آل الخليل» لصور، وتوسع رقعة انتشار جماعة حداد وعودة «الدايخ» لجويا، يشكلون أبرز الأمثلة لهذا الواقع الجديد الذي كرسه الاحتلال، كما أسقط الاحتلال الاقنعة عن وجوه بعض العملاء الذين ظلوا مستترين سابقاً، وذلك حينما ارتدوا البدلات الاسرائيلية بكل وقاحة. هذه المجموعات التي جلبها الاحتلال معه، بدأت بفتح المراكز العسكرية وضم وتأطير كل ما هو فاسد و«رذيل» من أجل مساعدة قوات الاحتلال الاسرائيلي في حملاتها للتنكيل بالعناصر الوطنية وفرض جو الارهاب و«الخوات» على المواطنين، كما هو حاصل في قرى أنصار، عدلون، كفر رمان، الزرارية وجويا؛ حيث يفرض «أزلام» حداد ضريبة على كل مواطن وسيارة، بحجة دفع رواتب حراس القرية؛ فحيدر دايخ، قدم نفسه كشخصية طائفية ترتدي عباءة الاحتلال: «أنا شيعي متعصب وأرفض مجيء حداد الى هنا والدخول الى قراكم والتنكيل بأولادكم». وذهب «دايخ» أبعد من ذلك حينما ألصق صور الامام موسى الصدر على سياراته العسكرية، محاولاً بذلك خداع الناس، متناسياً حقيقة ان الجماهير الجنوبية لم يعد التغرير بها أمراً سهلاً؛ وهذا ما أثبته العديد من القرى التي لفظت حيدر دايخ وأمثاله، ورفضت التعامل معهم، مما دفع بهؤلاء الى تشديد قبضة الارهاب على قرى الجنوب؛ بحيث أنهم كانوا، دائماً، في المقدمة والطليعة، حينما كان جيش العدو يداهم هذه القرية أو تلك، لاعتقال بعض الوطنيين وزجهم في «زرائب» المعتقلات الصهيونية. وفي بعض المرات التي كانت تبرز فيها التناقضات الثانوية بين «آل الخليل» والدايخ على مفاتيح النفوذ، كانت اسرائيل تتدخل

وتحل الأشكال بين الأخوة.

الاعتقال

منذ بدايات الغزو الاسرائيلي للجنوب، والاعتقالات مستمرة، حتى أنها كانت تتم تحت دوي المدافع والقذائف، لدرجة وصلت معها قوات العدو الى أخذ العديد من الجرحى من المستشفيات، ناهيك عن أن العديد من الجرحى والمصابين أخذوا من بيوتهم وعن الطرقات. ولتحقيق أهدافها باعتقال أكبر عدد ممكن، لجأت قيادة جيش العدو الى بث شائعات مثل أن «اللبنانيين لن نتعاطى معهم، وكذلك المدنيين الفلسطينيين الذين لم يحملوا السلاح، لن يمسوا بأذى أيضاً»، ولتأكيد مصداقية شائعاتها هذه، كانت قوات الاحتلال تلجأ الى تجميع سكان أحد المخيمات دون أن تقدم على اعتقال أحدٍ من أفراده، تماماً، كما حصل في مخيم الهيب (القاسمية)، حيث قال الاسرائيليون لأهاليه: «نحن أقرباء ولن نأخذ منكم أحداً (!)». والحكاية نفسها، مثلها العدو مع بعض القرى اللبنانية: «هذه القرية جيدة ولن نقترب منها».

هذا التكتيك الاسرائيلي الذي نشر جواً من الاطمئنان لدى سكان المنطقة، ترتب عليه عودة المواطنين الذين هربوا من منازلهم؛ وهنا دقت ساعة الصفر لدى جنود الاحتلال، الذين بدأوا بشحن الأهالي الى معسكرات الاعتقال. فكانت المحصلة اعتقال الآلاف من أبناء المخيمات والقرى.

معمل صفا

عندما صعدنا الى «البوسطة» لم نكن نعرف الى أين نحن ذاهبون، بل كان بعضنا يضحك وكأنه في نزهة. وصلنا في البداية الى معمل صفا الذي تحوّل الى معمل «لتوضيب البشر»، بدلاً من توضيب الحمضيات. بقينا أربعة أيام تحت الشمس، ننام في العراء مفترشين الأرض وملتحفين السماء. والأكثر من هذا أنه كان محظور علينا تحريك أجسادنا، أثناء النوم، واذا فعل أحدنا ذلك، فعقابه الضرب بالعصا.. أحد الأسرى تعرض لعضات جردون كبير، ولكنه عض على ألمه، ولم يركل الجردون خوفاً من تعرضه للضرب! أما عن «قضاء الحاجة» فلقد كان يتم في المكان نفسه الذي ننام فيه؛ وبالنسبة للطعام أخذوا أخيراً يرمون لكل واحد منا بقطعة من الخبز مع حبة بندورة، وذلك مرة في اليوم.

في معمل صفا، مات كهل عمره ٦٠ عاماً، عندما «دفشه» أحد الجنود من الشاحنة. ورغم وجود ولديه في المعمل، فانهم لم يسمحوا لهما بالمشاركة في دفنه.

أمام بوابة المعمل تقف يومياً عشرات النساء يسألن عن أزواجهن.. وفي احدى المرات، جاءت امرأة من عين الحلوة، وسألت الحارس عن زوجها كي تأخذ منه نقوداً، لأنها ستدخل المستشفى من أجل الولادة. وبعد ابلاغ الزوج، أرسل اليها بساعة يده كي تبيعها.

في المعمل، أيضاً، كان يفرج عن الذين لا يشير عليهم «الرجل المقنع»، الذي، وان كان يصدق، أحياناً، في بعض معلوماته، الا أن غالبية الذين كان يشير اليهم لم يكن لهم

ثمة علاقة بالمقاومة والحركة الوطنية؛ فكان المزاج هو الذي يتحكم بتصرفاته أحياناً، وأحياناً أخر، كان ينفذ ما توجيه اليه سلطات الاحتلال التي كانت تضع له، مسبقاً، رقماً معيناً، فيدل اعتباطاً على الناس حتى يكتمل العدد المطلوب.. مرة حاول الصهاينة اختبار صحة معلومات «المقنعين»، فارتدى بعض من جنود العدو ثياباً مدنية، واندسوا في صفوف الأسرى والمعتقلين من الناس، فما كان من «المقنعين» الاّ أن أشاروا اليهم (!).

الذهاب الى اسرائيل

عندما قام جنود العدو بتقييدنا وعصب عيوننا، لم نكن نعرف الى أين هم ذاهبون بنا. وفي الطريق لم نكن نسمع الا البكاء والصراخ، فالجنود يتمرنون بضربنا تارة بأعقاب البنادق وطوراً بالهراوات، وأحياناً يبصقون في وجوهنا موجهين الينا أبشع الشتائم، ولو حاولت الاعتراض، فالدم، حتماً، سوف يسيل من فمك. وفي «البوسطة» تبرز العديد من الأسرى في ثيابهم لأن الاسرائيليين لم يسمحوا لهم بقضاء حاجاتهم. وفجأة، تقف البوسطة، وتبقى داخلها حوالى الساعة، شعرنا خلالها بأننا نكاد نلفظ أنفاسنا. ولقد قاموا خلال توقف الباص بتفتيش جيوبنا حتى نظفت من آخر قرش فيها. وفي احد الباصات بلغت حصيلة ما جمعوه حوالى ٣٦ ألف ليرة، هي عبارة عن دراهم؛ ساعات، خواتم، وحتى علب دخان المارلبورو، لم يتورعوا عن أخذها.

لعل الحفر الكبيرة التي كانت تعترض طريق الباص، هي وحدها التي كانت تجعلنا نعرف أننا ما زلنا في لبنان. وعندما وصلنا مستوطنات العدو، خف الصهاينة للتفرج علينا والتنكيل بنا، فأحد الأسرى «بالت» على رأسه طفلة صغيرة، فيما صعدت فتيات اسرائيليات الباص، وصفعن الأسرى «بالكفوف على رقابهم»، كما رشقننا بالماء الساخن والقهوة والشاي على وجوهنا. وفي احدى المرات حاول مستوطنون مسلحون بالبلطات اقتحام الباص، فمنعتهم قوات الأمن الاسرائيلية. وقد كان الجيش الاسرائيلي قد أحضر لنا ثياباً عسكرية وأمرنا بارتدائها، محاولاً بذلك تصويرنا أمام الاسرائيليين، بأننا «مخربون» قبض علينا في ساحة المعركة.

الرحلة من معمل صفا الى اسرائيل استغرقت حوالى ست ساعات، وهذه مدة طويلة، قياساً بالمسافة التي تستلزم أقل من هذا الوقت بكثير، الا أن ما أطال الوقت هو التوقف المستمر لجنود العدو؛ مرة لشرب القهوة، ومرة أخرى لتفتيشنا بحثاً عن النقود أو لعرضنا أمام المستوطنين. وخلال هذه المدة كلها، كان العديد منا يصاب بالاغماء من جراء العطش والضرب الموجع بالهروات.

في الجورة

حفرة محاطة بالأسلاك الشائكة والسواتر الترابية المرتفعة؛ أو قل عنها ــ حسبما تعارف الناس على تسميتها ــ «بالجورة»، تلك القبر الذي عرفه وعاش فيه معظم الأسرى، في ظروف أقل ما يقال فيها، أن البراز والتبويل يتمان في دلوين لا غطاء لهما أو منفذ.

في هذه الجورة، تتم عملية تنظيم أوضاع الأسرى، فتعطى لهم أرقام، وبطاقات تثبت أسماءهم الحقيقية. كما تؤخذ لهم صور ويسحب منهم كل ما هو في حوزتهم،

ليسجل في لائحة الأمانات.

وبعد هذا نؤمر بخلع ملابسنا كلها ويتم رشنا بدواء د.د.ت. كي لا ينتشر «القمل» في رؤوسنا، ثم نساق الى التحقيق في احدى زوايا «الجورة».

قبل الذهاب الى التحقيق انتابنا خوف كبير، فكنا نظن أن ما سيواجهنا المحقق به خطير جداً، لأن في جعبة الصهاينة ملفات شخصية وتفصيلية عن المعتقلين؛ لكن سرعان ما تبينّ أنهم لا يعرفون شيئاً، وأنه لولا وشايات بعض العملاء لما استطاعوا اعتقال هذا العدد الضخم من شباب القرى والمخيمات. فالتحقيق الذي جرى معنا في الجورة هو عبارة عن ذاتية شخصية أكثر منه تحقيقاً سياسياً فعلياً، لدرجة أن الطبيب في معايداته يحصل على معلومات أكثر بكثير من تلك التي أخذها التحقيق. وكان الخوف الذي سيطر على البعض، في المرحلة الأولى، هو الذي ساعد العدو في كشف العديد من المعتقلين. فمثلاً، قبل بداية التحقيق كان أحد الضباط الصهاينة يأتي ويقول: «نحن نعرف عنكم كل شيء فليقف المقاتلون في صف والضباط في صف والتعبئة في صف، والميليشيا في صف». وبهذه الطريقة المخادعة استطاع الصهاينة أخذ العديد من المعلومات من المعتقلين. وأحياناً كان يأتي الضابط فينادي أحد الأسرى ويوهمه بأنه يعرف رقمه المالي مما يدفع الأسير الى الادلاء باعترافاته أمام المحققين.

عندما دخلت الى «حجرة» التحقيق، سألني المحقق ما اسمك؟ قلت له (...).

وما هي جنسيتك؟ قلت: لبناني، فقال: كي تكون لبنانياً يجب أن يكون اسمك جورج!!!

ثم خاطبني قائلاً: «نحن منعرف عنك كل شيء واذا اعترفت نفرج عنك فوراً».

ووجه الّي الأسئلة التالية:

١ ــ في أي تنظيم كنت؟
٢ ــ أين اعتقلت؟
٣ ــ ما هي رتبتك؟
٤ ــ ألم تأخذ نقوداً؟
٥ ــ أين تسكن؟
٦ ــ ما هي مهنتك؟
٧ ــ هل اشتغلت في بلد عربي؟
٨ ــ هل سافرت الى بلد أوروبي؟
٩ ــ هل لك أقارب هناك؟

بقينا ثلاثة أيام في الجورة تحت الشمس مكتفين، محشورين، وكنا حوالى ٢٠٠ شخص؛ في اليوم الثالث أعطونا قطع خبز معفنة مع حبة بندورة؛ وفي اليوم الخامس توزعنا في أحد المعسكرات؛ قيل لنا أنه في قضاء عكا، وكنا حوالي ٨٠ شخصاً داخل خيمة.

في الصباح الباكر وعند المساء كان يطبق علينا «نظام العدد»؛ حيث يدخل حراس المعسكر ويبدأون بعدِّ الأسرى فيما نحن منكسي الرؤوس «مربعي» القدمين حوالي الساعتين وأكثر.. في الخيمة ممنوع التحدث مع زميلك أو الوقوف، كما أن التحدث مع

أفراد الخيمة المجاورة يعرضك للوقوف في الشمس ساعات طويلة؛ واذا طلب الحراس أحد المعتقلين، فينادونه عادة بـ (م...ك)، يا مجنون يا كلب، الخ..

أما الطعام فكان على الشكل التالي: صباحاً نصف كوب شاي مع قطعة جبنة «بيكون»، وأحياناً كان الفطور يقتصر على نصف كوب شاي فقط؛ على الغداء، نصف بيضة مع شقفة خبز؛ وفي المساء، جزرة أو ملعقة مربى صغيرة. كما كانوا يعطون كل أسير سيجارتين «سايلون» كل يوم، وهو من أسوأ أنواع السجائر. هذا الطعام الذي كنا نأكله، يعتبر أفضل من بعض المعسكرات التي كان معتقلوها يستمرون ولأيام، من غير أن تدخل أجوافهم «لقمة» خبز.

أما بالنسبة للمراحيض فهي عبارة عن حفرة يذهب اليها كل عشرة أشخاص سوياً أثناء البراز، أما عن الصابون، فهو معدوم الوجود، ناهيك عن أن «العناية الصحية» مصطلح محذوف من قاموسهم أيضاً، وذلك على الرغم من حالات الاغماء العديدة ووجود الجرحى في المعسكر. وعندما كنا نناشد الضابط الصهيوني معالجة البعض كان يقول: «دعه يموت». والواقع أنه لولا وجود بعض الأطباء والصيادلة المعتقلين، لكان العشرات من الأسرى ماتوا من المرض. أما أساليب التعذيب، فكانت وحشية لدرجة لا توصف؛ فمثلاً تخلع ملابسك وتُغطس بالماء البارد، ثم يبدأ جلدك بعصا معول حتى يتمزق جلدك، وفي حالات أخرى كانوا يلقون بالأسير أرضاً ويتم جلده بالسوط حتى يسيل الدم من ظهره.

التحقيقات كانت قليلة، وفي الحالات التي كان يُطلب فيها البعض، لم يكن ذلك يتم من أجل التحقيق معه، بل من أجل اقناعه بالتعامل معهم، ومن كان يرفض هذه الفكرة فـ «يا ويله». ومن خلال هذه الممارسات تم تكوين فكرة عن المحققين الاسرائيليين مفادها، أنهم يعانون من فوضى وارتباك في تنظيم المعسكرات. ففي بعض الفترات يعدُّون الأسرى أربع أو خمس مرات، وفي فترات أخرى كانوا ينقلون البعض، وبشكل عصبي، الى خيم مختلفة، ثم يرجعونهم الى أماكنهم، الخ.. واذا كان اسمك «محمد» وناداك الشرطي باسم «أحمد» فيجب أن تجيبه، لأنه لا فرق، حسب ادعائهم، بين أحمد ومحمود أو محمد.

مدرسة الراهبات والزنازين

في اليوم السابع أتت الى معسكرنا دفعة من معتقلي الزنازين، بينهم حوالي ٧٥ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ٩ و١٦ سنة، بالاضافة الى كهول يصل عمر بعضهم الى السبعين عاماً، كما هو الحال بالنسبة لوالد سامي الخطيب، قائد قوات الردع العربية. استطعنا أن نتحدث مع بعضهم، فأخبرنا عن مراحل اعتقالهم وأساليب التعذيب البشعة التي عانوا منها. فقال لي الأستاذ (ع.س): عندما اعتقلت أخذت فوراً الى مدرسة الراهبات في صيدا. كنا حوالي ألف شخص مكتفي الأيدي ومعصوبي الأعين ورؤوسنا داخل أكياس من الخام، جالسين على أرض ملعب المدرسة المعبَّد بالزفت، الذي أحالته حرارة الشمس المنعكسة عليه الى مرجل يحرق أجسامنا. هذا الوضع استمر ٧ أيام دون ماء أو طعام، والتبويل كان داخل ثيابنا؛ ناهيك عن الرفس بالأرجل والضرب بالهروات والأنابيب المائية على كافة أعضاء الجسم، وكانوا يحقنوننا بحقن المورفين كي تتخدر أجسامنا حتى

لا نشعر بالضرب. وكي يبرروا ضربك، يضعون ورقة في جيبك تحوي اسم أبو أياد أو أحد قادة المقاومة، فيأتي الحارس فيما بعد ويبدأ بتعذيبك، بحجة أنه يريد معرفة الكيفية التي وصلت فيها الورقة الى جيبك. في مدرسة الراهبات مات حوالي ٨ أشخاص من شدة التعذيب والعطش، كما «شلحُونا كل ما نملك من الدراهم». وأستطيع القول أنهم جمعوا أكثر من ٥٠ ألف ليرة. وعندما كنا نراجع الضباط بشأن نقودنا كنا نتعرض لمزيد من التعذيب.

فمدرسة الراهبات كانت أثناء الاجتياح من أسوأ المعتقلات الاسرائيلية.

أما الوضع في الزنازين فلم يكن أحسن حالاً من الراهبات، فسحب الأظافر على الكهرباء و«كب» ماء الأسيد على الجسم مما يسبب حروقاً، بالاضافة الى اطلاق الكلاب البوليسية على الأسرى كانت من الأشياء العادية هناك، أحد المعتقلين قال لي: خُلعت ملابسي، وأفلت علي كلب بوليسي عضَّ أعضائي التناسلية. ناهيك عن الأساليب التقليدية الأخرى مثل الضرب بالهراوات واطفاء السجائر في أجسام الأسرى أثناء التحقيق. كما أن معتقلي الزنازين كانوا يحققون معهم بشكل يومي؛ حيث يورد الأسير للمحقق تاريخ حياته منذ أن كان عمره ٦ سنوات وحتى لحظة اعتقاله.

العودة الى لبنان!

أنتم ارهابيون ولستم أسرى

في اليوم التاسع للاعتقال أيقظونا باكراً، وبدأ جنود العدو بفرز الأسماء لاعادتنا الى لبنان، ولكن ليس الى بيوتنا. في هذه الفترة استطعت التحدث مع أحد الضباط، ويدعى «سلوم»، حول المعاملة السيئة التي نعامل بها، فضحك وقال: «اشكروا ربكم لأننا نعاملكم هكذا، فأنتم لستم أسرى، بل ارهابيين قبض عليكم في ساحة المعركة، ولا تطبَّق عليكم اتفاقية جنيف الدولية التي تحرم ضرب الأسير أو حتى التحقيق معه، والطعام الذي نعطيكم اياه هو كرم أخلاق من دولة اسرائيل، فأنتم لا حقوق لكم. وحتى هذا الكلام معي ممنوع».

معسكر أنصار

في الطريق من اسرائيل الى أنصار أغمي على أحد الأسرى ويدعى (م. ع) من صيدا، ورغم صراخنا من أجل اسعافه، فقد جاء الجندي ولكمه على وجهه. ولما وصلنا الى المعسكر سحبه الجنود من البوسطة وأشبعوه ضرباً بالأرجل بدعوى انه «متمارض». المنطقة تدعى تل بعل، يملكها فرنسيس رزق وتزرع بالقمح، وعندما جاء جيش العدو جرفها وحوّلها الى معسكر للاعتقال. المنطقة واسعة جداً قسمّت الى ٢٠ معسكراً، وكل معسكر مساحته حوالى ثلاثة دونمات، توجد فيه ٢٠ خيمة ينام في كل واحدة منها ٢٥ أسيراً؛ وتفصل بين المعسكر والآخر الأسلاك الشائكة وحوالى ١٠ أمتار. داخل المعسكر خيمة مطبخ، يوجد فيها ٣ طناجر كبيرة لسلق الأرز وغلي الشاي، أما قارورة الغاز فهي خارج السلك، لأن الشرطي هو الذي يفتحها ويغلّقها ساعة يريد.

في بداية تشكيل المعسكر كان يوجد فيه حوالى ٥٠ معتقلاً، أكثرهم من قضاء

النبطية قضوا عشر ليالٍ ناموا خلالها على الحجارة من دون أغطية أو طعام، باستثناء كوب الماء. أحد الذين عاصروا المرحلة التأسيسية للمعسكر، قال لي بأن الضرب كان بقبضات الجديد، وقد مات تحت التعذيب طفلان أحدهما يبلغ من العمر تسع سنوات اسمه (ع.م)، كما أن أحد الأسرى أصيب بضيق التنفس من شدة التعذيب، وشخص آخر يدعى (ج.ح) استمر حوالي الشهر يبوّل الدم. كانت تأتي الى المعسكر أزلام حداد فتشهر البنادق على الأسرى لتخيفهم. ويوجد في المعسكر جنسيات مختلفة،فهناك اللبنانيون والفلسطينيون والسوريون والعراقيون والمصريون واليمنيون والبنغاليون والباكستانيون، الخ.. وأغرب ما رأيت هو أن أحد مواطني أنصار ويدعى (أ.م) مسجون في المعتقل الذي يزرعه ويفلحه عند آل رزق، فكنت ترى هذا المسكين يبكي عندما يسمع نواح بقراته وصراخ أطفاله المنطلق من منزله الذي يبعد خمسين متراً عن المعتقل. ورغم مراجعته واستغاثاته للصليب الأحمر وقيادة المعسكر، الا أن أحداً لم يساعده.

المعاملة في أنصار

منذ اللحظة الأولى لانزالنا بدأت الهراوات «تنشط» فوق رؤوسنا، فالمعاملة في معتقل أنصار تفوق بوحشيتها وعنفها ما جرى لنا داخل اسرائيل. فبعد توزيعنا على الخيام، بحيث ضمت كل خيمة ٢٥ شخصاً، حذرنا ضابط المعسكر من مخالفة قوانين المحطة، التي لخصها لنا كالتالي:

١ ـــ يمنع الوقوف في الخيمة، حتى ولو كان الداعي حاجتك لشرب الماء، الّا في حال السماح لك بذلك؛

٢ ـــ ممنوع التحدث مع الخيمة المجاورة، واحياناً محظور علينا التحدث مع زملائنا في الخيمة نفسها؛

٣ ـــ الاستيقاظ باكراً من أجل تسهيل عملية احصاء عددنا؛

٤ ـــ أثناء الاحصاء ممنوع الحراك بأي شكل، بحيث أن حركة التفاتة تعرضك للضرب المبرح؛

٥ ـــ أثناء النهار ممنوع الذهاب الى المرحاض الا بإذن من قيادة المعسكر التي يتوقف منحها لهذا الاذن على رغبتها بذلك؛

٦ ـــ أثناء الليل ممنوع الذهاب الى المرحاض أبداً، وحتى لو برَّزت في ثيابك؛

٧ ـــ الطعام لا يوزع الا باذن من الحارس؛

٨ ـــ ممنوع الاعتراض على أوامر الشاويش أو المختار.

...باختصار، الحيوانات لها حرية أكثر من معتقلي أنصار؛ فالبقرة في الزريبة تستطيع أن تحرك ذيلها وأن تأكل ساعة تريد؛ أما نحن، وخصوصاً في بداية الاعتقال، فكنا نعامل على أساس أننا في مرتبة أدنى بدرجات كثيرة من الحيوانات.

هذه القوانين الجائرة والتي أعتقد أن لا مثيل لها في العالم، أدت الى تحطيم نفوسنا وتعريضنا لأقسى أنواع التعذيب. فأحياناً يأتي الشرطي أثناء عملية الاحصاء، ويقول للمختار: هناك ثلاثة رفعوا رؤوسهم، عندها يجلدون حتى تسمع الأسلاك صراخهم!!! ومرة تضايق أحد الأسرى و«اتكى» قليلاً على حراماته، فضرب حتى أصبح جسمه

«أزرق مثل النيل». كان الجنود يشربون الويسكي والعرق، وعندما يسكرون يبـدأون بضربنا وتعذيبنا.

في الأيام الأولى انتشر مرض الاسهال، فكنت ترى العشرات «يتبرزون» في ثيابهم، لأنه لم يكن مسموح لك أثناء الليل بالذهاب الى المرحاض. البعض استعمل صحن طعامه وأحياناً يحفر مكان نومه جورة صغيرة كي يبرزٌ فيها، ومرة غامر أحد الأسرى وذهب الى المرحاض ليلاً، فضرب حتى تشقق ظهره من الجروح، ولكن «الجلدة» كانت أهون عليه من أن يقال أنه تبرًز في ثيابه.

وفي احدى الليالي أصبت «بدوار» برد فأردت أن أتقيأ، ولكن «الدورية» لم تسمح لي بذلك، الا بعد جهد عسير، فتقيأت في صحن الطعام. حتى التقاليد الدينية لم يراعوها، فأحد الأسرى ويدعى (خ. ع) من شحيم، ذهب ليتوضأ ظهراً من أجل الصلاة، فكان عقابه أن كسر اصبعه وتورم ظهره من شدة الضرب، وبقي ثلاثة أيام نائماً لا يستطيع تحريك جسمه.

عندما كنا نخلد للنوم كان شرطي المحطة يقول لنا: «ناموا يا كلاب في المساء، واستيقظوا يا «م...» في الصباح». أما الطعام فلا يختلف عما كنّا نأكله داخل اسرائيل، الا أنهم في الفترة الأخيرة أعطونا كمية من الفاصوليا، وهناك وجبة تسمى مغربية، حتى الدجاج لا يأكلها. لم يكتف الصهاينة بهذا التعذيب الجسدي فقط، فحولوا معتقل أنصار الى ما يشبه حديقة للحيوانات؛ فالوفود الاسرائيلية السياحية الطلابيـة تزورنـا بين فتـرة وأخرى، للتفرج علينا؛ نعم كنا مثل حيوانات في حديقة عامة، ولكن، حتى الحيوانات فلها حقوقها ومسموح لها بحرية الحركة في أقفاصها وتحصل على وجبات الطعام، أما نحن فكنا بعيدين عن هذا كله (!!).

الانتفاضة الأولى

المعاملة اللاإنسانية بدأت تولّد فينا روح النقمة والتمرد، ففي ١٧ تموز ١٩٨٢، عشية ليلة القدر، شرعنا بتلاوة الآيات القرآنية واقامة الصلوات؛ هذا الوضع أزعج قيادة المعسكر، فاستنفر حرس المعسكر وتحركّت آليات العدو المدرعة في محاولة لمنعنا، كون هذا العمل يعتبر كسراً لقوانينهم، فصممنا على الاستمرار بتلاوة القرآن بحكم قدسية هذه الليلة، ومهما كانت النتائج. هذا الاصرار من قبلنا دفع العدو الى تهديدنا واطلاق القنابل المضيئة ارهاباً، ولكن هذا التصرف الصهيوني أشعل النار في نفوسنا أكثر.

صبيحة ليلة العيد صرخ حارس المحطة بأحد الكهول المرضى واسمه (ي. ن) من عين الحلوة، لأنه حرك جسده أثناء الاحصاء، ضربه بالعصا على صدره ورأسه. فتذمر الكهل وصرخ بصوت عال: «قوصونا لم نعد نحتمل معاملة الحيوانات» وبالفعل وقف شامخاً بوجه الجنود الذين طلبوه مرة ثانية، فخلع قميصه وصاح بصوت عال: «اطلقوا النار، اطلقوا النار أيها الجبناء، لقد كان أشرف لنا أن نستشهد على أن نعيش حياة الذل هذه». وما ان سمعنا هذا الكلام حتى هب المعسكر كالبركان، خرجنا من الخيم متظاهرين ومرددين: الله أكبر، لا اله الا الله.

هذه التظاهرة دفعت قيادة المعسكر الى نقل الشرطي الذي ضرب الكهل وسجنه

(هكذا قالوا) وذلك من أجل تمييع الانتفاضة. ولكن رغم هذا الاجراء، فقد تصاعدت الهتافات المضادة للاحتلال. فأحد الأسرى حاول شنق نفسه بحبل الخيمة ولولا ثوانٍ قليلة لفارق الحياة، اذ أدركناه وهو يبصق الدم من فمه، وعندما عاد من المستشفى، قال لنا: «الموت أفضل من حياة الكلاب هذه»، كما حدثت حوالي ١٠ انهيارات عصبية، هذا الغليان دفع قوات الاحتلال الى ارخاء قبضتها القمعية، فطلبت منا أن نرفع عريضة بمطالبنا عبر مختار المحطة، فتألفت لجنة سرية من الأسرى ورفعنا عدة مطالب حول تحسين الطعام والعناية الصحية والسماح بالذهاب ليلاً الى المرحاض. وبالفعل استجاب الضابط لمطالبنا، الا أننا توقعنا أن العدو سيحاول معاقبتنا على هذه التظاهرة. وبالفعل، فبعد عدة أيام نقل مختار المحطة لأنه وقف الى جانبنا، فرفضنا هذا الاجراء أيضاً. لقد تألفت داخل المحطة وحدة نضالية، استطعنا بزخم منها افشال اجراءات العدو، وما ساعدنا أيضاً على تصعيد التظاهرة، هو وصول الصليب الأحمر الدولي الى المعسكر.

الصليب الأحمر الدولي

ما ان اطلّت سيارات الصليب الاحمر الدولي حتى علا التصفيق في أرجاء كل المعسكرات، لأن مجيئه يعتبر اعترافاً دولياً بنا، وهو أول اتصال لنا بالعالم الخارجي، بعد شهرين من الاعتقال.

أول خطوة قام بها الصليب (١٤ ــ ١٥ تموز) هو مسح شامل لأسماء الأسرى وارسال قسائم مكتوبة منها الى أهالينا من أجل طمأنتهم عن حياتنا باعتبارنا أحياء عند دولة العدو الصهيوني، كما كتبنا رسائل الى عائلاتنا قبل العيد الصغير وصلت بعد شهرين من كتابتها، بل العديد من الأسرى وصل قبل الرسائل، لأن الرقابة العسكرية الاسرائيلية دققت فيها ملّياً. وأوصل الصليب الأحمر العديد من الرسائل الى ذوي بعض العائلات، وخصوصاً في منطقة صور، وقام أيضاً باعطاء عائلاتنا وكالات تفويض في منتصف شهر أيلول. وكان موظفو الصليب الأحمر يزورون المعسكرات بين فترة وأخرى. وفي منتصف شهر آب قاموا بتحقيق عن الأوضاع الحياتية للأسرى، فكانت النتيجة كالتالي:

١ ــ ٢٥ شخصاً في كل خيمة؛
٢ ــ صابونة لكل ٢٥ شخصاً لمدة أسبوع؛
٣ ــ حرامان لكل شخص؛
٤ ــ شفرة حلاقة لكل ٢٥ شخصاً؛
٥ ــ زوج ثياب داخلية لكل فرد؛
٦ ــ معجون أسنان لكل ٢٥ أسيراً وغالباً دون فرشاة؛
٧ ــ قميص وبنطلون لكل واحد؛
٨ ــ صحن وملعقة بلاستك وكوب شاي (الصحون سيئة ولا تصلح لوضع الطعام فيها).
٩ ــ المراحيض مكشوفة، اذ أنها من دون غطاء؛
١٠ ــ رغيف خبز لكل أربعة أشخاص.

بعد هذا الكشف لم يتغيّر شيء في معاملتنا، باستثناء زيادة عدد الصابونات، حتى المرضى لم يستطع الصليب الأحمر اخراجهم من المعتقل؛ كذلك الحال بالنسبة لشكوانا ضد معاملة الاسرائيليين، اذ أن العدو لم يصغ لملاحظاتهم في هذا المجال واستمر في معاملته السيئة اللاإنسانية. وما تجدر الاشارة اليه هنا، هو أننا لمسنا عند بعض عناصر الصليب الأحمر ميولاً صهيونية؛ فاحدى الموظفات رفضت الذهاب الى منزل أحد الأسرى المهدم في البص لأن منزله قريب من أحد مكاتب المقاومة، وأخرى قالت لأحدهم عندما سألها اذا كان بالامكان سحب نقوده الموجودة عند الاسرائيليين في الأمانات من أجل اعطائها لزوجته: دع زوجتك تشحذ. كما قام موظفو الصليب الأحمر بتحقيق سياسي غير مباشر عن الأسرى، فكانوا يسألون، مثلاً، عما اذا كان يوجد بين المعتقلين عناصر حزبية لا تستطيع الذهاب الى بلدانها، وعندما كنا نسألهم عن أوضاعنا الشخصية ومسألة الافراج عنا، فكان جوابهم بأن لا علاقة لهم بهذا الموضوع.

ان دور الصليب الأحمر الدولي محدود جداً بحيث أنه لم يخفف من معاناتنا، باستثناء بعض التطمينات للأهل، كما كنا نفرح عندما يدخل الصليب الأحمر الى المعسكر، فنأخذ حريتنا لأن الشرطة لا تتدخل معنا في ظل وجوده، ولكن غالباً ما كان الحراس يعاقبوننا بعد ذهابه، كأن يحرمونا من الدخان أو يأمرونا بالجلوس بالوضعية نفسها التي نكون عليها ونحن في الاحصاء لمدة ساعة، وفي أواخر أيلول قدم لنا الصليب الأحمر بعض ألعاب التسلية، فأعطى كل خيمة شطرنج وضامة، بالاضافة الى نسخ من القرآن والانجيل للمطالعة.

معسكر التحقيق والدراسات الاجتماعية

في أنصار بدأت اسرائيل اجراء سلسلة تحقيقات يومية عن الأسرى، فكل يوم يؤخذ ٥ أو أكثر من كل محطة للتحقيق معهم. وأحياناً الشخص نفسه يطلب أكثر من مرة، وغالباً ما كان يرمى الأسير في معسكر التحقيق حوالي ٥ أيام من دون توجيه أي سؤال اليه، الأمر الذي يجعله يناشد الجنود باعادته الى أهون الشرين، أي معسكره الأصلي، ذلك أن معسكر التحقيق عبارة عن حفرة مليئة بالحجارة والتراب الأبيض، ومن ينام ليلة واحدة هناك، عليه أن يبات ليلة في العراء من دون أغطية، اضافة الى أن عليه أن يفترش الحجارة.

التحقيقات في أنصار، تركزّت على الناحيتين الأمنية والاجتماعية؛ وبالنسبة للجانب الامني فقد تمحور حول الأمور التالية: ١ ــ العمليات العسكرية داخل فلسطين المحتلة. ٢ ــ العمليات العسكرية التي كانت تنطلق من الأردن منذ انطلاقة المقاومة. ٣ ــ العمليات العسكرية داخل الشريط الحدودي لجنوب لبنان. ٤ ــ العلاقة مع رؤساء البلديات في المناطق الفلسطينية المحتلة. ٥ ــ العمليات التي تحدث في أوروبا

ويلاحظ من مجمل هذه النقاط أن الانتفاضة الشعبية داخل الضفة والقطاع كانت أحد الأسباب الأساسية لعملية الاجتياح الصهيوني كما تحول معتقل أنصار الى مختبر صهيوني لاجراء الدراسات النفسية والاجتماعية على الأسرى، وهذا ما يشكل الجانب الثاني للتحقيقات؛ فمثلاً، يطلب أحدنا، فيبقى حوالي خمس ساعات أمام المحقق.

وفي أواخر آب وجُهوا حوالي ٢٠٠ سؤال الى بعض الأسرى كي يجيبوا خطياً عليها، وهنا بعض الأسئلة:

١ ــ هل تحب؟ ٢ ــ هل انتسبت الى ناد؟ ٣ ــ ما نوع الشراب الذي تحبه؟ ٤ ــ هل يضرب أبوك أمك؟ ٥ ــ ما هي هواياتك؟ ٦ ــ أين كنت أثناء ضرب الطيران؟ ٧ ــ هل سافرت الى الخارج؟ ٨ ــ هل دخلت الى نقابة؟ ٩ ــ ما هي المدرسة التي تعلمت فيها؟ ١٠ ــ هل هي اسلامية أم مسيحية؟ ١١ ــ هل تحب التعايش مع النصارى؟ ١٢ ــ عند الانتهاء من العمل الى أين تذهب؟ ١٣ ــ ما رأيك بالثأر؟ ١٤ ــ هل تحب تربية الحيوانات؟ ١٥ ــ هل تتدخل في الخلافات العائلية؟ ١٦ ــ ما أنواع أفلام السينما التي تحضرها؟ ١٧ ــ هل تحب السيرك؟ ١٨ ــ ما رأيك بالاسلام؟ ١٩ ــ ما رأيك بالقومية؟ ٢٠ ــ ما رأيك بالشيوعية؟ ٢١ ــ ما رأيك بمصر؟ ٢٢ ــ ما رأيك بالعراق؟ ٢٣ ــ منظمة التحرير شجاعة أم جبانة؟ ٢٤ ــ جيش الدفاع الاسرائيلي قوي أم ضعيف؟ ٢٥ ــ الاتحاد السوفياتي مخلص أم لا؟ ٢٦ ــ هل تعترض على رب العمل؟ ٢٧ ــ هل تتمسك بالتقاليد؟ ٢٨ ــ هل تحب الفوضى؟ ٢٩ ــ اذ دخلت الى غرفة معتمة ماذا تفعل؟ ٣٠ ــ هل تحب مصارعة الثيران؟

هذه بعض النماذج من الأسئلة التي طرحت علينا في معسكر الاعتقال والتي تهدف الى دراسة عقلية المواطن العربي وتركيبه الاجتماعي ومدى درجة تطوره العلمي والثقافي. كما أن هذه الأسئلة تكشف زيف ادعاءات الكيان الصهيوني من أن عمليات الاعتقال سببها العلاقة مع المقاومة والحركة الوطنية، فنمط الأسئلة ومضمونها يبين أن لاسرائيل أهدافاً أخرى تتعدى وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان ــ الأسئلة لا تتعلق بأعمال عسكرية ــ بل تطال حياتنا الشخصية وميولنا الثقافية والدينية والفنية والرياضية.

العناية الطبية «الحديثة»

أسوأ ما يعانيه الأسرى هو رفض الصهاينة معالجة المرضى. فالمعسكرات كانت تحوي العديد من الجرحى والمعاقين وذوي الأمراض المزمنة، وعندما نقول لضابط المحطة عن أحد المرضى يقول: «دعه يموت». ففي مدرسة الراهبات صرخ أحد الأسرى من شدة الألم، فجاء الشرطي وسأله عن موضع الألم؟ فقال له الأسير: في خاصرتي، فما كان من الشرطي الا أن رفسه في المكان نفسه، فتقيأ دماً، وما هي الا لحظات حتى ارتمى على الأرض ميتاً، لأن القرحة انفجرت في بطنه. كما أن أحد مواطني بلدة القليلة من آل الرضا انفجرت القرحة معه من شدة التعذيب، وعندما سلّموا جثته لذويه، قالوا لهم أن القرحة انفجرت أثناء اجراء العملية الجراحية في المستشفى. كما أن المواطن خالد من عين الحلوة قلع له جندي اسرائيلي أسنانه بالكماشة. و(أ.س) من صور ضربه أحد الجنود فانفخت طبلة أذنه التي لم يمر ٣ أشهر على اجراء عملية جراحية لها. كما أن الدكتور محمد من الهلال الأحمر الفلسطيني «تضايق» من مرض البحصة، فأخذوه الى السجن عقاباً له، لأنه طالب بالمعالجة. وقد كثرت الأمراض بسبب سوء التغذية والتعذيب الوحشي، حتى أن العديد من الأسرى المرضى قد ماتوا لأن جنود العدو رفضوا السماح لهم بالمعالجة.

في المعتقل لا يوجد سوى ٥ حبات «فاليوم» لكل ٥٠٠ شخص. أحد الأطباء المعتقلين

في المحطة حدد لي الأمراض المنتشرة، فقال: تكثر في المحطة أمراض الربو، الديسك، القرحة، الروماتزم، البواسير، القلب، الاسهال، العيون، الكريب والأسنان.

وأضاف الطبيب: «اذا أشفقت قيادة المحطة وعالجت أحد المرضى فانها تضعه على حمالة تحت أشعة الشمس والمصل معلقٌ في يديه، واذا كانت حالته قريبة من الموت يؤخذ الى مستشفى مكون من خيمة».

وبعد أن ساد التذمر في صفوف الأسرى بسبب انعدام العناية الطبية، جاء طبيب الى المعسكر من أجل فحصنا، وخلال ساعة ونصف كشف على ٥٠٠ أسير. فكنا نمر أمامه وأحياناً لايسمع كلامنا عن المرض الذي نعاني منه. كما أصيب أحد الأسرى بمرض عضال فلم يعد يستطيع الاكل أو المشي أو حتى أن يتكلم. وعندما ناشدنا الضابط أن يأخذه للمعالجة، وكان ذلك اليوم هو السبت، رفض بحجة أن هذا اليوم هو يوم مقدس، وهم لايقومون خلاله بأي عمل. وبعد أن هددنا بالاضراب عن الطعام، استجاب الصهاينة وعالجوه. وفي أحد المعسكرات استمر أحد المعتقلين ٤٥ يوماً من دون براز، وكاد أن يموت.

وأكثر ما أثار الحقد على هذه الممارسات الارهابية، هو لجوء قيادة المعتقل الى تجميع المرضى من كافة المعسكرات من أجل أخذهم الى اسرائيل، مما أدخل السرور الى قلوبنا، ولكنهم في اليوم التالي عادوا والدموع تتساقط من عيونهم؛ أحد المرضى العائدين شرح لنا ما حل بهم: «عصَّبوا عيوننا وكتفوا أيدينا.. وأحد الجرحى شدوا الحبل على جراحه. على امتداد الطريق كانوا يضربوننا بالعصي الغليظة. وعندما وصلنا ربطوا المرضى بالجنازير، فنمنا الليلة على الأرض من دون طعام أو أغطية».

هكذا فعلوا مع المرضى الذين أُخذوا للمعالجة، بل عندما جاءوا في اليوم التالي لمناداة بعض المرضى، رفضوا الذهاب وقالوا لهم: لسنا مرضى.

وأبشع حادثة سمعنا عنها هي رفض العدو معالجة أحد الجرحى، وكان يعاني من شلل. وعندما استيقظ في اليوم التالي وجد يده مجردة من اللحم، لأن النمل في تلك الليلة قد أكلها.

المقابلات الصحفية

من أجل تضليل الرأي العام جاؤونا ببعض مراسلي وكالات الصحافة الأجنبية المرتبطة بهم كي تنقل للرأي العام العالمي حسن معاملتهم للمعتقلين؛ في احدى المرات جاء الضابط وطلب ٥ أشخاص من أجل اجراء مقابلات صحفية مع التلفزيون الأميركي والاسرائيلي، وأن يكون مضمون المقابلة اطلاق الشتائم على المقاومة والسوريين والعرب، والادعاء بأن الفدائيين والسوريين كانوا يغتصبون الفتيات في لبنان، بالاضافة طبعاً الى مدح دولة اسرائيل على معاملتها الجيدة للأسرى، ومن لايتكلم هكذا فسيكون مصيره التعذيب، وكانوا يسجّلون المقابلة أمام العساكر ثم ترسل الى الصحيفة أو التلفزيون، فأكثرية المقابلات فرضت علينا بالقوة.

في ٧ أيلول الماضي، جاء التلفزيون السويدي من أجل تصوير المعتقلين داخل المحطة، فرفضنا دخوله، ليس لأننا لانريد ايصال قضيتنا للرأي العام العالمي، بل لأنه

قبل يومين جاءت لجنة حقوق الانسان الفرنسية، فرفض الاسرائيليون السماح لها بالتحدث مع الأسرى والتعرف على مشاكلهم، مما دفعنا الى رفض استقبال بعثة التلفزيون السويدي.

لقاء مع صحفي اسرائيلي

الصحفي: نريد أن تحكي لنا بصراحة عن طبيعة المعاملة في المحطة؟

قلت: المعاملة سيئة جداً ونحن هنا في سجن ولا نتوقع أفضل من هذا.

الصحفي: الطعام جيد؟

قلت: نحن لسنا حيوانات، لا يهمنا ان كان الطعام جيداً أو سيئاً، نحن لنا مطلب واحد هو الذهاب الى عائلاتنا.

الصحفي: ولكن أنت محزب في فتح؟

قلت: من قال لك أنني في فتح، أنا هربت من بيروت من القصف، واعتقلت مع العشرات من أبناء بلدتي.

الصحفي: كيف تقضون وقتكم وهل تلعبون الرياضة؟

قلت: هذا ممنوع. والتحرك محظور علينا، فوقتنا موزَّع على الأكل والنوم ولعب (الزأطة) مثل الأولاد الصغار.

الصحفي: كيف النظافة؟

قلت: لا صابون ولا ماء.

الصحفي: ولكن ما هذا الغسيل على ذلك الحبل؟

قلت: لأنكم ستأتون اليوم أعطونا صابوناً للغسيل، ونصبوا حبلاً لنشر الثياب الوسخة.

الصحفي: نريد أن تحكي لنا عن المعاملة؟

قلت: نحن هنا نريد الحرية. يوجد معنا في المعتقل مرضى وعجزة ومجانين وأناس بترت أيديهم وأرجلهم.

فما كان من الضابط الا أن أخذ الفيلم من الصحفي ومزقه، كون كلامنا لا يتضمن المدح لدولة اسرائيل.

مقابلات حية

عندما اعتقلت اسرائيل الآلاف من أبناء الشعبين اللبناني والفلسطيني، بررّت تصرّفها هذا بأن المعتقلين «مخربون» وينتمون للتنظيمات «الارهابية»، وأدعت أنها قبضت عليهم في ساحة الحرب وهم يحملون الأر.ب.جي والبنادق الرشاشة، ولكن الحقيقة عكس هذا تماماً؛ صحيح أن بين المعتقلين مقاتلين وحزبيين، ولكن نسبتهم لا تتعدّى العشرة بالمئة، أما الباقون فمواطنون لا يحملون السلاح، اختطفتهم من قراهم ومخيماتهم، بل جاءت بالبعض وهو يرتدي بيجامة النوم، كما يوجد بين المعتقلين عشرات المجانين والمعاقين والكهول والأطفال ورجال الدين (أحمد شوقي الأمين)، مما يكشف كذب قادة العدو من أن المعتقلين منظمون في المقاومة الفلسطينية. فوالد سامي الخطيب البالغ من

العمر ٧٨ عاماً هل كان يحمل رشاشاً؟ والمقطعة أيديهم وأرجلهم هل يستطيعون قتال جيش «الدفاع الاسرائيلي»؛ بل ما بالكم بالضرير والمجنون وبعض الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم التسع سنوات؟!!.

ان اسرائيل شنت اعتقالاتها عشوائياً، ولم تميز بين مواطن وآخر أو بين منظم وغير منظم، أو بين من كان على الحياد وبين من ناصر ودافع؛ لهذا تحول الجنوب كله الى معتقل، وهنا أعرض بعض الشهادات الحية التي جمعتها من قلب المعتقل. هذه الشهادات تكشف الارهاب الصهيوني وعداءه اللامحدود للانسان، وتكشف أيضاً أساليب التعذيب الوحشية التي نفذّت بحق الأطفال والشيوخ، كما تبين التهم الباطلة التي تلصق بالمواطنين، لا لسبب معين، بل لأن هذا مهنته كذا وذاك جثته كبيرة أو لأن لونه أسمر. انني بحق لا أغالي هنا، حيث أن بعض الأسرى اتهموا بأنهم مقاتلون بسبب ضخامة أجسامهم وأحياناً بسبب لونهم، بل هناك عائلات بأكملها اعتقلت وسيقت ـ ال كعوش، آل شلهوب (ق.أ.)ـ فترى ٧ أشقاء مع أبيهم في المعتقل وأيضاً أقاربهم وأصدقاءهم، الخ..

ـ المواطن (أ. ع) الجنوب: ضربت على أعضائي التناسلية بالعصا ومازلت أبول الدم حتى هذه اللحظة.

ـ المواطن (م. أ) الجنوب: سبب اعتقالي لانني رفضت الوشاية على أحد أبناء بلدتي بأنه منظم، وبالفعل فأنا لا أعرف عنه شيئاً، لهذا السبب اعتقلت وبقيت ثلاثة أشهر في المعتقل.

ـ المواطن (أ. ع) بيروت: هربت من بيروت أثناء القصف أنا وزوجتي وأولادي الخمسة الى الجنوب، وما ان وصلت الى صيدا، حتى أوقفني حاجز اسرائيلي واعتقلني تاركاً عائلتي وأطفالي داخل السيارة في منتصف الطريق. ومازلت هنا منذ حوالي ثلاثة أشهر ونصف ولم يحقق الجيش الاسرائيلي معي أو يوجه الي أية تهمة.

ـ المواطن (أ.س) خلده: عمره ٤٥ سنة: ذهبت لشراء شمعة بسبب انقطاع الكهرباء، فاعتقلت. أمي مريضة ووحيدة في المنزل ولا أعرف ماذا حل بها. ضربت ضرباً قاسياً ولم توجه لي أية تهمة.

ـ المواطن (خ.ص): عمره ٣٠ عاماً، المهنة خياط. هربت من بيروت الى منزل أحد أقربائي في الجنوب، أنزلت من السيارة في الطريق، واتهموني بأنني خياط أعمل عند فتح.

ـ المواطن (ن. ح) الجنوب: ذهبت لشراء تموين لعائلتي. اعتقلت على الطريق، أطفالي التسعة لا يملكون قرشاً واحداً لأن كافة النقود معي.

ـ المواطن (ح. أ) الجنوب: كنت أرعى الغنم، فاعتقلت وتركت غنماتي لوحدها، لم توجه الي أية تهمة.

ـ المواطن (ك.م)، سوري الجنسية، عامل زراعي في الجنوب. ضرب حتى فقد ذاكرته [ولقد حاول هذا الانتحار مرتين، وهو اليوم مجنون].

ـ (ع.م): عمري ٣٥ سنة، راعٍ. اعتقلت مع ابني (و) عمره ٩ سنوات، اتهموني بأنّي دليل للفدائيين، من شدة الضرب بعصا المجرفة أصبحت أبول الدم، أخذوا ولدي وقالوا لي أنه في المستشفى. [توفي ابنه تحت التعذيب، وكان ذلك في بداية تشكيل معسكر أنصار].

ـ المواطن (أ. خ) عمره ٥٥ عاماً. عامل زراعي وعندي ٩ أطفال، اعتقلت مع أبناء المخيم ولم توجه الي أية تهمة.

ـ المواطن (ع. م) من البص. عمره ٤٠ سنة. قتلت زوجتي وأولادي الخمسة في المستشفى ورغم حالتي الصعبة لم يفرجوا عني.

ـ المواطن (ع. س) مهندس من الشوف جاء مؤخراً من الولايات المتحدة. اتهموني بأنني أبني دشماً مسلحة للمقاومة. ضربت لأنني لا أعرف صاحب شركة (فلسطيني) سألوني عنه وعن التنظيم الذي ينتمي اليه. وعندما قلت أننـي لا أعرف؛ سألني المحقق عن التنظيم الذي تنتمي اليه زوجته.

ـ المواطن (ي. ح) مزارع من صيدا، عمره ٥٠ سنة: اعتقلت مع طفلي البالغ من العمر ١٥ عاماً، لا أعرف لماذا أتوا بنا الى هنا، ولم يحقق معي أبداً.

ـ المواطن (ر. ع) صيدا، عمره ١٦ عاماً. أخذت ليلاً من فراشي، بعد أن خلع الصهاينة باب البيت. ولم توجه الي أية تهمة.

ـ المواطن (خ. ف) عمره ٦٤ عاماً، عامل زراعي. نظري ضعيف. اعتقلت في الحقل وأنا اشتغل بالمجرفة، [قيدوني] بعد أن ضربوا طفلي البالغ من العمر ٩ سنوات حتى أغمي عليه وهو يصرخ: بابا.. بابا. ها أنا في المعتقل مريض ولم يشفقوا على حالتي [هذا الشخص كان يساعده في الذهاب الى مرحاض المعتقل شابان، لأنه لا يستطيع السير على قدميه].

ـ المواطن (ع. ف)، برج الشمالي. صانع أحذية، اعتقلت على طريق صور عندما ذهبت لمراجعة الطبيب. أنا الوحيد الذي خرجت سالماً من قصف الطيران من عائلتي، لم توجه الي أية تهمة.

ـ المواطن (م. ف.)، الجنوب من تولين، ممرض. اعتقلتني جماعة حداد فبقيت ٤ أيام من دون طعام داخل سيارة «فولسفكن» أنام وأبرّز فيها. وأنا مكتّف ومعصوب العينين، وأثناء التحقيق معي في تبنين، سألني المحقق عن قرية المختارة المواجهة لتبنين، فلما قلت له [مصححاً]: المنارة، اتهمني بأني ملازم في فتح، وأني كنت الدليل للفدائيين لتنفيذ العمليات المسلحة داخل الأرض المحتلة.

ـ المواطن (س. ش) عمره ٣٠ سنة، من مخيم الواسطة. اعتقلت وضربت كثيراً؛ قلت للمحقق أنني لست منتمياً لأي تنظيم، فقال لي: الم تعطِ رأيك أبداً، فقلت له: نعم فقال: اذاً أنت من «المخربين».

ـ المواطن (ع. ن) عمره ٥٧ سنة من صيدا، بائع خضار. التهمة أنني كنت أقرأ مجلات المقاومة وأدفع تبرعات لهم.

ـ المواطن (ج. ف) عمره ٤٨ سنة من الجنوب: اشتغل حمّالاً منذ ٣٠ عاماً. أخذوني من الحقل وأنا أنقل القمح على الجمل، لقد قضي على موسمي. ولم توجه الي أية تهمة.

ـ المواطن (ف. ع) من الجنوب عمره ٤٠ سنة. كنت عائداً من السعودية فاعتقلت على الطريق.

ـ المواطن (ف. ع) من البقاع يعمل مدرساً. التهمة الموجهة الي أنني حذفت كلمة اسرائيل عن «الكرة الأرضية» الموجودة في المدرسة وكتبت مكانها فلسطين.

ـ المواطن (ح. ع) عمره ٣٣ سنة، عامل زراعي. التهمة الموجهة اليّ أنني ملازم

أول في فتح، بقيت ١٦ يوماً داخل الأكياس. وعندما بدأ التحقيق معي، وضع المحقق رجله على كتفي وأشعل سيجارة وبدأ يسألني عن العمليات التي نفذتها في الأرض المحتلة، ولما نفيت، وضعوا العصا في (...) عقاباً.

ــ المواطن (ك.ف) من عين الحلوة عمره ٤٣ سنة. عندما وُضعنا في الجورة كدت أن أموت من العطش، فناديت الشرطي وقلت له أريد أن أشرب، فبال في فمي، وهو يقول: اشرب.

ــ المواطن (س.ع) من زحلة، دركي. رغم كلامي لهم أنني دركي اعتقلت مثل غيري.

ــ المواطن (أ.ث) من الجنوب. علّقت مثل خروف سيذبح في معمل صفا. وبقيت ١٢ ساعة تحت الشمس، كسرت رجلي من شدة الضرب.

ــ المواطن (س.ك) هربت من البلدة أنا وأطفالي الثمانية، لأن بعض العمـلاء هددني بالتصفية، فاستمرينا ١٢ يوماً نائمين تحت الشجر، الى أن عثرت علينا اسرائيل. أطفالي اليوم لايملكون قرشاً واحداً، التهمة الموجهة الي أنني ملتزم في الحركة الوطنية، وأنا اعترفت لهم بذلك.

ــ المواطن (س.س) من صيدا، عمره ٥٧. في البوسطة ركب الشرطي على أكتافي وطلب مني أن أقلد أصوات الكلاب والحيوانات الأخرى.

ــ المواطن (م.م) من عرب خلده عمره ٢٠ سنة وهو مجنون. سأله المحقق: أين ولدت،

فقال له: تحت الجسر (!)

س: وأين تسكن؟

ج: فوق الجسر (!)

س: وكم عمرك؟

ج: ١٧ سنة.

س: وفي أي سنة ولدت؟

ج: سنة ١٩٨٥ (!).

تجدر الاشارة الى أن هذا الشخص متهم بأنه ملازم في حركة فتح.

ــ المواطن (ض.ط) من عين الحلوة وهو عتال طحين. متهم بأنه ملازم. وهو أمي ولا يستطيع الكلام الا بصعوبة.

ــ المواطن (ن.ق) من الجنوب عمره ١٧ سنة. التهمة أنني «محزب» ولما نفيت، قيل لي: ألم تقل مرحبا لأحد المقاتلين (!)

ــ المواطن (ط.ن) من الجنوب وعمره ٥٦ سنة. التهمـة أن ابني استشهد في الحرب الأهلية (!).

ــ المواطن (م.أ) من الجنوب. اعتقلت في ١٥ حزيران وضعت مع باقي الأسرى في خندق، وقال لنا الضابط: لن نعاملكم كأسرى حرب، ومعاهدة جنيف لاتطبق عليكم لأنكم ارهابيون، ونستطيع أن نفعل بكم أي شيء، حتى أننا نستطيع أن نقتلكم.

ــ المواطن (جوزيف الخوري) من عميق في البقاع. أنا كتائبي وأحمل بطاقة ومع

ذلك ضربت حتى سال الدم من فمي، واتهمت بأنني في حركة فتح..

هذه عينات صغيرة أنقلها من شهادات المعتقلين.

كما أنني استطعت الالتقاء ببعض المصريـين الذين يبلغ عددهم حـوالى ٤٠٠ شخص، وهؤلاء عذبُوا بشكل وحشي وسرقت كل أموالهم، أحدهم ويدعى «حسنين» خُلعت ملابسه وضُرب بالعصا على أعضائه التناسلية. وقد قال لي أحدهم ويدعى «أحمد» أن جنوداً اسرائيليين هجموا على زوجة صديقه التركي لاغتصابها في الجورة وزوجها مكتف الى جانبها.

هؤلاء المصريون كانوا عبرة لكل المعتقلين، اذ رغم العرائض التي رفعوها، ورغم مناشدتهم السلطات الاسرائيلية باسم السلام المصري ــ الاسرائيلي واتفاقية كامب ديفيد من أجل الافراج عنهم، فانهم كانوا يقولون لهم: (...) أمكم وأم السادات وكامب ديفيد.

أحد المصريين يدعى (ص.م.) قل لي، بأنه يعتبر تاريخ ولادته هو يوم الافراج عنه من السجن.

وما تجدر الاشارة اليه هنا هو أن السلطات المصرية أرسلت الى المعتقل أحد عناصر المخابرات ويدعى مصطفى شعبان من أجل التجسس على المصريين في المعتقل.

وفي المعتقل أيضاً العديد من اليمنيين، ورغم العذاب الشديد الذي لاقوه فانهم كانوا معتزين بقتالهم الى جانب الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية، كما تعرضّوا أكثر من غيرهم للضرب والتعذيب، بالاضافة الى البنـغاليين والباكستانيين وغيرهم.

حوار بين مجنون وشرطي

أثناء الليل استيقظ المجنون حسن، فصرخ في وجهه الشرطي: نام.

المجنون: بديش نام.

الشرطي: نام ولا.

المجنون: كلهم فايقين عما يضحكوا عليكم.

الشرطي: نام يا كلب.

المجنون: أنت كلب.

الشرطي: نام يا ابن الـ «...».

المجنون: أمي مريم العذراء وأشرف من غولدا مائير.

الشرطي: نام يا عكروت يا ابن العكروت.

المجنون: أبي أفضل من شارونك ورئيسك بيغن.

ثم بدأ الشرطي باطلاق النار فوق رأسه ارهاباً، ونادى الشرطي الشاويش وجلد المجنون ٢٥ جلدة رغم معرفتهم بأنه مجنون.

الأشبال

من بين المعتقلين عشرات الأطفال تتراوح أعمارهم بين ٩ سنوات و١٦ سنة، اعتقلوا في المخيمات والقرى اللبنانية، أطفال بعمر الورود قيدوا في زنازين لا هواء فيها، حتى أن الطفل (ف.ع) من الرشيدية قال لي، أن طفلاً قد مات بسبب العطش وضيق

التنفس، كما أن طفلين استشهدا تحت التعذيب في معسكر أنصار، وطفلاً آخر من آل الشمالي مات في شهر تموز الماضي لأنهم رفضوا معالجته.

بعض هؤلاء الأطفال قضى ثلاثة أشهر نائماً على التراب وبحالة نفسية وصلت مستوى الحضيض. لعل اقدام اسرائيل على اعتقال الأطفال وتعذيبهم من أفظع الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل في حربها الأخيرة. الطفل (ف. ق) قال لي أن الشرطي كان يضربهم بالعصا على كافة أنحاء أجسامهم وبعضهم تعرّض للكيّ بالكهرباء، كما أن البعض الآخر طلب عشرات المرات للتحقيق، وعندما سأل المحقق عن كثرة التحقيق معهم قال: هؤلاء هم الذين يشكّلون الخطر الفعلي على اسرائيل.

وبالفعل كان الجنود يمرون من أمام الخيم وأنظارهم تحدق بخيمة الأطفال — فينادي أحد الجنود بعض الأطفال ويسأله: «أنت يا (...) بتعرف تضرب بي — سفن؟ وليش جيت الى هنا»؟ ..لقد كانت علامات الغضب ترتسم على وجوههم الصفراء عندما كانوا ينظرون الى الأطفال الأسرى.

ومن أساليب التعذيب التي استعملت ضد الأطفال، اطفاء السجائر في أجسامهم، وهناك مشهد حدث أمامي يوم كنا عائدين من اسرائيل الى لبنان، اذ جاء أحد الجنود واسمه (أوفير) وبدأ يحرك بالعصا الأعضاء التناسلية لأحد الأطفال البالغ من العمر ١٢ سنة ويقول له كلمات بذيئة مثل: أنت بتعرف (...)؟ فيبكي الطفل — ثم يكرر الجندي — يا (...)، رصاص بتعرف بتقوص وكيف ما بتعرف (...)؟

الحصول على الأخبار

حاول العدو عزلنا عن العالم داخل المعتقل، فلا صحف ولا راديو، حتى أن حراس المحطة كانوا يدسون سمّاعات الراديو في آذانهم، أثناء سماع النشرات الاخبارية أو الأغاني، لكي لا يتسرب لنا أي صوت، ومع ذلك فقد كنا نعرف بكافة تطورات البلاد السياسية؛ بل تصلنا أحياناً أخبار المظاهرات الشعبية ومقاومة جماهيرنا للاحتلال الصهيوني، فالأخبار تتنقل من معسكر الى آخر بواسطة الرسائل الطيارة. فمثلاً نكتب على ورق علب الدخان رسالة الى معسكر (١٠) فتصل خلال ٥ دقائق الى معسكر (١٩)، وهذا ما كان يفقد العدو صوابه ويستنفر قواته للبحث عن احدى الوريقات، فاذا لم يجدها يعاقبنا بالجلوس «عدد» ساعة أو أكثر، وكانت مصادر الأخبار اما من المعتقلين الجدد أو من بعض الجنود الاسرائيليين.

كان الجنود يظهرون جبناً شديداً في تصرفاتهم، فالحارس لا يسير قرب السلك، بل تراه بعيداً عنه عدة أمتار، وأثناء «احصائنا» كانوا يرتدون سترات واقية للرصاص، وأحياناً يركضون وكأننا سننتفض عليهم ونأكلهم، كما أن قيادة المعتقل كانت تأخذ منا علب التنك وشفرات الحلاقة، وحتى أعواد الكبريت بعد اشعالها، خصوصاً في المراحل الأولى للاعتقال.

الحرب النفسية

شنت قيادة المعتقل حرباً نفسية شرسة على الأسرى؛ كأن يأتي المحقق ويقول

للمختار: الافراج سيتم عن اللبنانيين فسجّلوا أسماءهم وأرقامهم، وفي احدى المرات استيقظنا الساعة الثالثة ليلاً كي يأخذوا أرقامنا، كما كان يأتي الضابط ويقول: سنفرج عنكم غداً ولكن بالتدريج، أولاً المدني ثم التعبئة، ثم الميليشيا وأخيراً المقاتلين، لذلك عليكم ألّا تكذبوا أثناء التحقيق، أو أن يأتي ويقول لنا: غداً سنفرج عن ٢٠٠ أسير، فيأتي الغد ولا يفرج عن أحد، وهذا ما يجعل الأسير في حالة نفسية سيئة، وفي احدى الليالي قالوا لنا: ضبوا الحرامات وكونوا جاهزين للرحيل، وبعد ساعات من الانتظار قالوا لنا: كل واحد الى مكانه..

التحركات المطلبية

لم تقتصر تحركاتنا على المطالبة بالافراج فقط، فبعد أن أيقنا أن الاعتقال سيطول. فكرّنا بالمطالبة بتحسين أوضاع الأكل والنوم والملابس والعناية الصحية، فأكثر من مرة أضربنا عن الطعام الفاسد الذي لا يـؤكل، فهناك علب لحم معفنة والرز المسلوق لا يأكله حتى الدجاج!! وعندما نقابل الضابط يصرخ في وجوهنا: الاعتراض على الأكل ممنوع. فأكثر ما كان يزعج العدو هو المطالبة بتحسين أوضاعنا داخل المعتقل. وأحياناً كانوا يرفضون مجرد الاصغاء الينا. ومع ذلك لم نستسلم فغالباً ما نتمرد مرة وثانية وثالثة وخصوصاً بالنسبة للمعالجة الصحية، وأحياناً كنا نرفض الجلوس «عدد» فيقطعون الماء والدخان عنا.

مرة قلنا للضابط: نستطيع أن نبقى في السجن عشرات السنين ونتحمل كل صنوف القتل والتعذيب لأن اعتقالنا ظلم. فما كان من الضابط الا أن صرخ وقال: أريد أن أذهب الى عائلتي أنا لست عسكرياً أنا أشتغل حلاق نسائي.

وبالفعل كان يبدو على الحراس وبعض الضباط أنهم فعلاً ينتظرون ساعة سيرحلون أكثر مما كنّا ننتظر نحن.

أوقات الفراغ

بعد حوالي شهرين من الاعتقال، أرخت قيادة المعتقل قبضتها الارهابية قليلاً، فأخذنا حرية نسبية، فأصبحنا نتنّقل من خيمة الى أخرى ولكن بشكل غير مكشوف، كما شرعنا بتعليم الأميين، اذ من حوالي ٥٠٠ أسير كان يوجد بينهم ٩٠ أمياً، وكانت هذه الخطوة مؤثرة على صعيد المحطة، كما أن العديد من الطلاب تعلّم فن النحت، لدرجة أن الحجارة داخل المعتقل تحوّلت الى لوحات وتماثيل، وبعض النجارين في المحطة صنعوا جامعاً وكنيسة من خشب وتراب. هذه الرسوم، كانت وسائل الاعلام الصهيونية والأجنبية يومياً تأخذ صوراً لها من أجل تضليل الرأي العام، كما زرعنا الفاصوليا وصنعنا ورقاً للعب «الشدة» من كراتين الخبز، كما كنا في المساء نتحلّق مجموعات ونغني الميجانا والعتابا، بعضها غزلي وبعضها الآخر يتهجم على بني صهيون ويمجد شهداء معارك البص وخلده وعين الحلوة، وبالفعل استطعنا عبر ذلك كله أن نقتل الوقت، لأن الأسير اذا بقي جالساً يفكّر بأولاده فلن يكون ذلك في مصلحته اطلاقاً، وهذا الجو خلق ارتياحاً نفسياً عند العديد رغم أن البعض كان يشمئز ويقول لنا: «شو عابالكم».

مشاكل الأسرى وخلافاتهم

المعتقل عبارة عن مجتمع قائم بحد ذاته، ترى فيه كل الأجناس: سوريين — عراقيين — أتراكا — بنغالين — باكستانيين — مصريين — يمنيين — فلسطينيين — لبنانيين. هذه التركيبة الاجتماعية أدت الى بروز بعض المشاكل بين الأسرى أنفسهم، كالنعرات الاقليمية، والخلافات لم تقتصر على الكلام فقط بل تستعمل الأيدي والحجارة وأحياناً يسيل الدم من جراء المشاجرات التي تحدث.

قد تكون التركيبة الاجتماعية المتنافرة سبباً الا أن بروز فئة من المعسكر، حاولت الاستئثار ببعض الامتيازات المادية، كانت سبباً، آخر مهماً. كأن تحاول هذه الفئة الحصول على علبة سجائر أو طعام اضافي. وكنا نتدخل لحل هذه الخلافات، كي لا يتدخل جنود العدو فيضربون المخالفين. لأنهم عادة لا يسمعون لأحد. فكل خلاف بين اثنين، سيؤدي حتماً الى معاقبة المعسكر كله.

بداية الانتفاضة

أصبح الوضع في معسكرات أنصار لا يطاق؛ فالعواصف بدأت تهب، فتقتلع بعض الخيم أو تمزقها، الملابس التي نغسلها، اسمياً، تطير مع الهواء الى خارج الأسلاك، المراحيض طارت ستائرها أيضاً، فكنت ترى العشرات عراة وهم يغتسلون أو أثناء قضاء حاجاتهم، كل هذا أمام نظر الصليب الأحمر دون أن يتحرك لمساعدتنا. كما أن الجو أصبح بارداً في أنصار، فانتشر مرض الكريب والسعال دون أية معالجة ولو بحبة «باندول». في الثاني والعشرين من أيلول شاهدنا شاحنات محملة بخيم شتوية مما أحدث رعباً في نفوسنا لأننا كنا نتوقع أن يكون الافراج قبيل عيد الأضحى — حتى أن العديد أصيب بالنوبات القلبية — وفي نفس الليلة جاء الكولونيل قائد المعسكر فأخبرنا بأن الخيم هي مجرد احتياط وأن خروجنا قد يكون قبل الشتاء!! وبالفعل في تلك الليلة لم نستطع النوم من شدة البرد والقلق الذي أحدثته الخيم الشتوية في نفوسنا، لأن العديد اعتبر أننا سنقضي الشتاء في أنصار.

٢٣ أيلول: السماء ملبدة بالغيوم والشمس لفها الضباب بحضنه. الجميع يتوقع هطول الأمطار لأن عيد «الصليب» أصبح قريباً.

٢٥ أيلول: جاءت الى المعسكر دفعة جديدة من المعتقلين، مما أحدث رعباً أكثر في نفوسنا، خاصة أن بعض هؤلاء أطفال لا يتجاوز عمر الواحد منهم ١٢ سنة. وكان أحدهم يتيماً من بلدة الدوير، فرحنا نفكر كيف سيفرج عنا وفي كل يوم هناك دفعة جديدة من المعتقلين من المخيمات والقرى اللبنانية.

٢٦ أيلول: بدأت النار تغلي في نفوسنا — فالى متى نبقى ساكتين — كل يوم كذبة جديدة من الكولونيل، هذا الوضع المأساوي دفعنا الى التشاور من أجل التحرك الجماعي — كيف لا نتحرك وأمهاتنا وأخواتنا يتظاهرن بوجه الاحتلال ويعتصمن في مراكز الصليب الأحمر. هذه التحركات ساهمت في رفع معنوياتنا وجعلتنا نسرع الخطى

من أجل التحرك لأنه قد يساهم في زيادة الضغط من أجل الافراج عنا ــ وكنا نضع العوامل التالية المساعدة لنا والتي ستجعل الافراج قريباً:

(أ) المظاهرات النسائية في لبنان.

(ب) المظاهرات داخل اسرائيل من أجل الافراج عن الأسرى.

(ج) الضغط الدولي.

(هـ) الوضع الاقتصادي لاسرائيل لا يستطيع الاحتمال.

بالاضافة الى أنه لا تحقيقات ولا أي شيء يجرى معنا.

هذه العوامل دفعتنا للتحرك والتشاور مع بعض المعسكرات من أجل التهيئة لتحرك يوم العيد، وبالفعل فأغلبية المعسكرات أرسلت مندوبين عنها لمقابلة الضباط الاسرائيليين، مطالبين بالافراج عن الأسرى فيكون الرد: «قريباً انشاء الله وكل بريء سوف يخرج»؛ هذا الكلام كان يزيد النقمة ويدفعنا الى التحرك أكثر لأننا لم نعد نستطيع الاحتمال.

نصب الخيم الشتوية

الكلام الذي قاله لنا الكولونيل من أن الخيم مجرد احتياط تبين أنه كذب فاقع، فقد جاؤوا بالخيم ليلاً وأعطونا اياها من أجل نصبها ليلاً. وبالفعل بقينا طوال الليل ونحن نشتغل بنصبها، الأمر الذي زادنا يقيناً بـأن المعسكر باق وأن الاضطهاد سوف «يشتي» في الجنوب اللبناني بعد أن «صيّف». هذا الوضع زاد حالتنا سوءاً، مما حملنا على الاسراع في التحضير لعمل ما. بعض المعسكرات أخبرت الصليب الأحمر وأنذرته بأن شيئاً ما سيحدث يوم العيد اذا لم يتم الافراج عنا وأنتم تتحملون مسؤولية ما سيحدث ــ اتصلنا بالمعسكرات، أحد الأسرى صرخ: أين الكرامة، أين الحس الثوري، يجب أن نفعل شيئاً، أمهاتنا وأطفالنا ذبحوا في صبرا وشاتيلا ويجب أن نتحرك. وكانت أخبار المجزرة وصلتنا فزادت من حماستنا واستعدادنا للتحرك. أحد الأسرى اقترح حرق الخيم واشعال النار في المخيم. رفضنا هذه الفكرة واقترحنا أشكالاً منظمة وتصعيدية، فاتفق على عدة مطالب تقدم باسم المعتقلين الى قوات الاحتلال وهي كالتالي:

(أ) حداد يوم استنكاراً لمجزرة صبرا وشاتيلا؛

(ب) ادخال صحيفة يومية لمعرفة ما يجري في البلاد؛

(ج) تحسين العناية الصحية فعلاً؛

(د) الافراج عن المرضى وذوي العاهات كخطوة أولى على طريق الافراج عن كافة الأسرى.

واتفق على أن يكون التحرك منظماً بعيداً عن الفوضى والارتجال.

انتفاضة عيد الأضحى

٢٨ أيلول، استيقظنا باكراً، بل أن بعضنا طار النوم من عينيه، وكان طوال الليل في حالة من القلق، لأن الحالة النفسية متدنية للغاية ليلة عيد الأضحى. وبأية حال سيكون الانسان القابع تحت كل ضروب التعذيب، المحروم من أبسط الحقوق والممنوع من تناول الطعام أو الماء النظيف وحتى من المعالجة الطبية ويتعرض لأبشع الاهانات والشتائم،

وبأي حال يكون المرء الذي سيمضي العيد بعيداً عن أسرته؟

وكيف تكون الأسرة التي انقطع عنها المعيل الوحيد، قال لي أبو محمد: ترى هل سيشتري أحد لأولادي ثياباً جديدة. وبدأ يجهش بالبكاء.

في الحقيقة كان البعض يبكي كالأطفال والبعض انقطع عن الطعام وعن الماء، والوجوم يسود الجميع. وعندما استيقظنا بدأت هتافات «الله أكبر، لا اله الا الله» تصدح في أرجاء المعتقل. ورغم محاولة الجنود منعنا، الا أننا استمرينا في تحدي قوانينهم؛ أقمنا المهرجانات حيث ألقيت الخطب الوطنية في بعض المعسكرات.

وكنا نقول لبعضنا: الصمود هو وحده الكفيل باخراجنا من هذا القبر!!

وفجأة، حوالى الثانية عشرة تقريباً سمعنا صراخاً، انتفضنا من الخيم. خرجنا مذعورين ما الذي يجري في الخارج. صعدنا على أشلاف حديد المراحيض.. فاذا بتظاهرة نسائية متجهة الى المعسكر تضم أطفالاً صغاراً وكهولاً تهتف «الله أكبر الموت للطغاة»، والجنود الصهاينة يحاولون تفريقها ومنعها من التقدم...

عندها انفجرنا كالبراكين فقدنا ترددنا ودب الحماس فينا، كيف لا وأمهاتنا وأخواتنا جئن الى المعتقل ليطالبن بنا — ولقضاء العيد معنا — هبت المعسكرات كرجل واحد والكل يصرخ «الله أكبر الموت للطغاة». وكم كان المشهد معبراً، البعض أغمي عليه من شدة الفرح؛ البعض لم يصدق ما يحدث في الخارج؛ التظاهرة مستمرة وصراخ النسوة يعلو. ونحن لو استطعنا لطرنا في السماء من أجل لقائهن ومعانقتهن ولكن جنود العدو استنفروا بكثافة وهجموا على النساء والأطفال، مطلقين عليهم القنابل المسيلة للدموع، عندها طار صوابنا، فعلا صراخنا «الموت للطغاة».

وصوب العدو بنادقه نحونا — انها طلقات في الهواء.

— أنظر لم تعد طلقات في الهواء انها طلقات في اتجاه العدو.

— لا تخف.. الرصاص لا يخيف، نحن شعب لا يخاف الموت من أجل الكرامة.

— أنظر تلك هي أمي تلك أختي، ذاك أخي وتتصاعد الانتفاضة؛ وتتعانق المناديل مع الحجارة. وتبدأ المعركة؛ صراخ النسوة يتصاعد؛ يطلقون الرصاص عليهن؛ ونحن نرشقهم بالحجارة، بالصحون، بالملاعق؛ بعض الجنود وقع أرضاً — البعض ولى هارباً. الرصاص يطلق بكثافة — أحد الأصدقاء أصيب في يده وما زال يحمل حجراً لرشق الجنود — سقط «زهير» و«علي» و«محمد».

أصيب حوالي ٢٤ جريحاً؛ عندها هبت العاصفة؛ هجمنا على البوابات لاقتلاعها؛ بعضنا حاول تقطيع الأسلاك بأسنانه؛ سيارات الاسعاف أنذرتنا اذا لم نتوقف لن يأخذوا الجرحى. ذهب كل واحد الى مكانه واستمروا حوالي نصف ساعة حتى أخذوا الجرحى بل أن البعض فارق الحياة نتيجة التلكؤ عن الاسراع بمعالجته.

بعد الانتفاضة شعرنا أن شيئاً قد حققناه يعادل الافراج عنا، قد نكون مخطئين ولكن هذا كان شعورنا العفوي.

الحرية

بعد أربعة أشهر في المعتقل أفرج عني فشعرت أنني خارج من قبر، صعدنا الى

«البوسطة» فعصبوا عيوننا وكتّفوا أيدينا، ولكن هذه المرة بكل أدب ودون شد «الحبل» كثيراً بل اعتذروا عن هذا الاجراء، وقبل أن تنطلق «البوسطة» صعد ممثل الصليب الاحمر فطلب منا الآ نـحكـي شيئاً عما حصل معنا في المعتقل ومما قاله بالتحديد: «لا تقولوا أن اطلاقاً للرصاص حدث أو مات احد».

وصلنا الى صور، فوقف الحاكم العسكري وخطب فينا قائلاً: «لا تؤاخذونا لقد ظهرت العدالة وتبين «لجيش الدفاع» أنكم أبرياء ولو بعد فترة طـويلة»، وبعد كلام الحاكم العسكري قام أحد المأجورين وتكلم باسم ناصر الخليل فقال: «باسم الأستاذ ناصر أرحب بكم والأستاذ لم يغمض له جفن من أجلكم، فهنيئاً لكم ويجب أن نتساعد من أجل بناء هذا الوطن بعد تحريره من الغرباء» (الحاكم العسكري الى جانبه).

نحن لم نرد سماع هذا الهراء وآثرنا الصمـت: وصلنا الى البلدة وكانت اللحظة تاريخية أنستنا عذاب الأشهر الأربعة. لقد جرى لنا استقبال شعبي شارك فيه الأطفال والنساء. فقد استقبلنا كالأبطال العائدين من المعركة، بالزغاريد ورش الأرز والهتافات.

\- ٣ -

شهادات الناجين من المجزرة

إعداد: **فريق من الباحثين**

لا ترد، هنا، الاسماء الصريحة لأصحاب الشهادات، وذلك من أجل سلامتهم، وقد استعيض عنها بالأحرف الأولى حتى بالنسبة للذين كان لديهم الاستعداد لنشر أسمائهم. وقد طبق الإسلوب ذاته على الأسماء التي ترد في سياق الشهادة، اذا كان الاسم يدل على صاحبها.

وفي حالات قليلة، لا ترد حتى الاحرف الأولى، بل اكتفي بذكر اسم صاحب الشهادة. وهناك حالات، أقلّ من هذه، رفض فيها أصحاب الشهادات الافصاح عن أسمائهم للباحثين.

أعطيت هذه الشهادات باللهجة الدارجة؛ وفي التحرير نقلت الى الفصحى البسيطة دون أي تحوير في سياقها أو في مدلولات الالفاظ؛ وحين تعذر ايجاد بديل للفظة الدارجة أبقيت هذه اللفظة.

الأيام التي يتكرر ذكرها في الشهادات، وهي الأيام التي جرت فيها وقائع المجزرة، هي الخميس ١٦/٩/١٩٨٢، والجمعة ١٧/٩/١٩٨٢، والسبت، ١٨/٩/١٩٨٢.

□ (س.س.)، ١٨ سنة، **فلسطينية تقيم في مخيم صبرا**: يوم الخميس ذهبت لأحضر صديقة لي. كانت الساعة التاسعة مساءً؛ وعلى الطريق رأيت أناساً مذبوحين، خفت ورجعت وأخبرت والدي، واقترحت عليه أن نذهب وننقل الجرحى الى المستشفى. اعترض والدي وقال «ربما كانوا جواسيس.. لا تخرجوا».

سهرنا لغاية الساعة الثانية عشر ليلاً. جارتنا كانت عندنا ونامت عندنا. أبي نام في

غرفة الاستقبال. شاهدنا تلفزيون ولبسنا ملابسنا. حضّرت وأختي الهويات الشخصية وبعض الأموال.

صباح الجمعة، صعد أخي الى السطح مع جارتنا ــ بيتنا مؤلف من طبقتين ــ وبعد لحظات جاء المسلحون، قرعوا باب جارتنا فلم يجدوا أحداً، قرعوا بابنا، كلمهم أبي من النافذة ــ نافذة غرفة الاستقبال ــ قال لهم «أدخلوا اشربوا قهوة»، اعتقد أنهم من اليهود.. ولم نكن ندري أنهم كتائب.

قال أحد المسلحين «بعدك هون يا أخو الكلب». أخرجونا من البيت. اثنان من اخوتي الصغار ظلوا في الحمام، خافوا ولم يخرجوا. خرجنا أنا وأبي وأختي وأربعة من أخوتي، ثم أمرونا أن ندخل الى البيت. صفونا الى الجدران و«درزونا» بالرصاص. أربعة من أخوتي ماتوا.. اثنان منهم «طلع مخهم». أختي أصيبت في كتفها. أبي في ظهره وصدره. وأنا في رأسي وظهري وكتفي. بقيت أتألم وأصرخ حتى حضرت جارة لنا نهار السبت وأحضرت الجيش اللبناني الذي نقلني الى مركز الصليب الأحمر، وبعدها نقلوني الى مستشفى الجامعة الاميركية. بقيت أربعة أيام ثم رجعت.

المسلحون الذين رأيتهم كانوا يرتدون ملابس عسكرية فاتحة ويضعون عليها شارة «القوات اللبنانية». لهجتهم لبنانية وبالأخص بيروتية.

□ (م. و.)؛ **فلسطيني؛ ٥٣ سنة؛ بقال؛ يقيم في مخيم شاتيلا**: يوم الخميس، كنت في الملجأ، أقفلت الدكان من الظهر ونمت في الملجأ. الساعة الخامسة خرجت من الملجأ، وكان مليئاً بالناس. جئت واختبأت في بيت وراء دكانتي؛ فبدأ اطلاق النار. خرجت ورأيت الكتائب على بعد خمسة أمتار مني وهم يتقدمون صارخين: «ضهار وليه» وكانوا يطلقون النار. ظننا في البداية أنهم اسرائيليون، لأن اذاعة الكتائب كانت قد أعلنت أن الجيش الاسرائيلي قد دخل المخيمات. وكانت النتيجة أن الذين دخلوا كتائب. وعندما رأيتهم قلت لصاحبي «هؤلاء كتائب.. أهرب»، ودخلت الى الدكان لآخذ ملابسي وأهرب، فوجدتهم يتمركزون في احدى الزوايا، لكنهم لم يروني، وسمعت أحدهم ينادي لرفيقه: «تعا يا طوني»، فتأكدت مئة بالمئة أنهم كتائب، فأقفلت الدكان بهدوء وبقيت داخلها ثلاثة أيام بلياليها، وأنا أراقبهم من خلال ثقب في الباب. كانوا موجودين خمسة من اليسار وخمسة من اليمين، وكانت أسماؤهم «الحاج نقولا» و«الحاج توما» و«بطرس» و«طانيوس» و«جريس» و«الياس» و«ميشال»؛ وكانت لهجتهم مثل المناطق الشرقية أي الأشرفية. كانوا يقتلون كل من يرونه في طريقهم، لا فرق عندهم بين ابن أربعة أشهر وابن تسعين سنة. وصادف أنه مر رجل مسن مع زوجته، فقال أحدهم «دعوهم يمرون لأنهم مسنون»، وبعد أن مروا من قربهم، قال مسلح آخر: «اقتلوهم». ومر شاب لبناني قال: «الريس [مسؤولهم] سمح لي بأن أمرّ لانني لبناني»، فقال له «واحد لبناني ولكن مسلم» وقتله. وبقيت على هذا الحال من يوم الخميس حتى يوم السبت، فوجدت الناس تمر جماعات، فخرجت من الدكان ومشيت مع الناس، فشاهدني أحدهم وقال لي «كنت مختبىء»، فقلت له «نعم»، فقال لي «امشي مع الناس». وكانوا ينتقون من بين الناس واحداً واحداً ويأخذوهم في «اللاندات». أما نحن فقد أخذونا عند اسرائيل على السفارة الكويتية، وبدأت القوات الاسرائيلية تحقق معنا.. من يعرف مقاتلاً ومن لا يعرف؟». كان مكتوباً على

ملابس المسلحين «القوات اللبنانية» وكان معهم ثلاث سيارات: مرسيدس ـ بيجو ولاند عسكري.

□ (أ. ك)؛ **فلسطيني؛ ٧٢ سنة؛ يقيم في مخيم شاتيلا:** نهار الخميس، عندما علمنا بأن الاسرائيليين دخلوا الى بيروت الغربية، شكلنا وفداً من ستة أشخاص مهمته الذهاب الى الجنود الاسرائيليين وابلاغهم بأننا عزل من السلاح وبأن المقاتلين قد غادروا المخيمات. كانت القذائف تنهمر على المخيم بكثرة، ومن كل الجهات.

ركبنا سيارة وحملنا راية بيضاء والعلم اللبناني، وعند وصولنا الى مستشفى غزة انقسمنا قسمين، أربعة أشخاص أخذوا طريقاً خاصة وأنا وآخر دخلنا في زاروب صغير، وكانت الطريق الرئيسية تفصل بيننا، ولم نتمكن من اللحاق بهم لشدة القصف وغزارة اطلاق الرصاص. ذهبوا بمفردهم وتركونا، وحزنا من تصرفهم هذا وقررنا العودة الى المخيم.

وفي طريق عودتنا شاهدنا امرأة تلطم وجهها وتقول «ذبحونا، قتلوا كل الشباب».

تركت المخيم وذهبت الى مستشفى غزة، ونمت هناك بين جموع الناس الذين تركوا المخيمين. نهار السبت حاولت الدخول الى المخيم فلم أتمكن بسبب القنص. نهار الأحد رجعت وتمكنت من دخول المخيم، وفيما أنا أسير، شاهدت مئات الجثث المرمية على الطريق، ورأيت رأس امرأة مفصولاً عن جسدها وشعرها مغمس بالدم. وشاهدت الحطام وبيوتاً كثيرة مهدمة، وكانت الجثث تظهر من تحتها.

وبعد لحظات رأيت السفير الفرنسي مع ترجمان ومجموعة رجال تلتف حوله، تقدمت منه وقلت له «نحن نشكر جهود فرنسا وما تبذله من أجل الفلسطينيين»، فرد قائلاً «هذا واجبنا وهذا القليل القليل مما يجب أن يكون».

كان السفير متأثراً جداً، وعندما وصل الى الحفرة التي أصبحت فيما بعد مقابر جماعية، ورأى الجثث تتكوم فوق بعضها، راح يبكي كالطفل، هو ومعاونوه.

رجعت وسألت عن الأربعة الذين انطلقوا لمفاوضة الاسرائيليين، فعلمت أنهم وجدوا جثث ثلاثة منهم، والرابع مفقود، ولم يعرف عنه شيءُ حتى الآن.

□ (ن.ش.)؛ **فلسطيني؛ ٩ سنوات؛ بائع كاز يقيم في مخيم صبرا:** كنت عند جدتي في مخيم شاتيلا، ركبت دراجتي وذهبت عند أبي، فقال لي «ارجع عند جدتك قبل أن يبدأ القصف والرصاص وبعدها تطلب العودة»، فرفضت، ولم يكن لدينا علم عن الذبح والمجازر. كان هذا يوم الخميس صباحاً. بعد ذلك قلت لأبي أنني سأعود الى عند جدتي. وبينما أنا أستعد للذهاب، واذا بقذيفة تسقط قريبة منا، فقال لي أبي «تعال لننزل الى الملجأ». بعد ذلك جاء رجل الى الملجأ وأخبرنا أن سعد حداد يقوم بذبح الناس في المخيمات وأن اسرائيل تقدمت وأصبحت قريبة. أبي لم يصدقهم، وصار بعض الناس يقولون أن مستشفى عكا سلم. وبدأت الناس بالذهاب الى المستشفى. قالت أمي لأبي انها تريد الذهاب الى مستشفى عكا، وأضافت «ان كنت لا تريد الذهاب، ابقَ هنا». ذهبنا الى عكا، ورفض جارنا الذهاب معنا، وبعد أن ذهبنا، خرج من بيته فقتلوه. وصلنا الى

عكا، فقالوا لنا «لا نستطيع أن نبقيكم هنا فمن الممكن أن يأتوا ليفتشوا المستشفى» فنمنا هناك، وفي اليوم التالي صباحاً، أي الجمعة، تركنا عكا. عاد أبي الى البيت ووجد اثنين، يلبسان ملابس مدنية، يقومان بخلع أحد البيوت، فسألهم عما يريدان، فقال له أحدهما أنه بيتهما، فقال لهما أبي أنه يعرف صاحب البيت، فهربا. ذهب أبي وشكاهما الى المسلحين، فقالوا لنا «لا تخافوا اننا أخوان.. نحن أهل.. نحن الجيش» وكانوا يلبسون مثل الجيش ويتكلمون باللهجة اللبنانية ومكتوب على ظهرهم جيش لبنان الحر. رجعنا الى البيت فلم نجد المدنيّين، بل وجدنا رجلاً قرب البيت ميتاً، ودخلنا الى الملجأ الذي كنا فيه فوجدنا كل أهل «الحرش» [الغجر] ميتين. وجدت الكثير من القتلى ممن أعرفهم.. بائعي كاز، منهم «السيد» و«جمال» وكانوا مقتولين بـالبلطة، ورأيت ستة قتـلى في الأنعاش مربوطين بالجنازير ومذبوحين ذبحاً. ولما كنا في الحرش قالوا للمرأة اذا لم تأكلي «خـ...» نقتل أولادك، فقامت المرأة أمامنا بأكل الوسخ. وكانوا يقولون للناس: «وليه نزال من بيتك». ويقولون «يا امام علي» ويرشوا الرصاص و«يا الله» ويرشوا. وكنا نسمع أصواتاً، وكلما طلع صوت.. يرشوا.. ثم يختفي الصوت. هربنا الى السبيل ثم الى برج البراجنة، ولم نعد الا منذ أسبوع.

□ (ع. خ.): **المديرة الادارية لمستشفى غزة؛ ٣٦ سنة**: بعد انتهاء الحرب، ووقف اطلاق النار، عاد الدوام الطبيعي الى مستشفى غزة.

وبعد مقتل الشيخ بشير الجميل علمنا بدخول الاسرائيليين الى بيروت الغربية ووصولهم الى منطقة الفاكهاني، فوق المستشفى. سمعنا من الناس أن القوات الاسرائيلية جاءت لتحمي الناس من الكتائب.

نهار الخميس صباحاً، جاءت رئيسة الجمعية من «الحمراء» وزارت المستشفى، ثم ذهبت الى مستشفى عكا.

الاسرائيليون تواجدوا بالقرب من «عكا» منذ نهار الخميس صباحاً.

الخميس بعد الظهر، ابتدأ اطلاق النار بشكل كثيف. كانت القذائف تتساقط من كل الجهات. خاف الناس، وجاءت أعداد وفيرة منهم الى [مستشفى] غزة (قدرنا عددهم بحوالي ١٥٠٠ لاجىء من أطفال ونساء ومسنين) وامتلأت مداخل المستشفى وطبقاتها، وبدأ الجرحى ــ ومعظمهم جرحى قنص ــ يتوافدون الى المستشفى، وبعد ساعات جاءت جماعات أخرى وأخبرتنا بأن المسلحين يدخلون البيوت ويرشون ساكنيها دون تمييز. سألت عن لهجتهم؟ فأجابوني أنها بعلبكية، فأخبرت الأطباء الأجانب بأن هناك جماعات مسلحة دخلت المخيمات لالقاء الذعر في صفوف المواطنين، أو بهدف السرقة، هكـذا تصورنا. ولم نكن نتصور أن مجازر ستقع. حاولنا الذهاب الى الاسرائيليين المتواجدين بالقرب من «عكا»، فأخبرونا بأن الطريق غير آمن. اتصلنا ببعثة فرنسية وطلبنا منها الاتصال [بمستشفى] عكا والاسرائيليين؛ ردت البعثة بأنها لا تستطيع، لأن لديها جثثاً كثيرة يجب دفنها، وجرحى يجب معالجتهم. سهرنا طول ليل الخميس.

صباح الجمعة حاولنا عن طريق مسؤول الاسعاف والطوارىء الذي استشهد، فيما بعد، ويدعى «زياد معروف»، الاتصال بعكا أو تأمين حماية لنا من قبل الصليب الأحمر، ولكننا تلقينا معلومات بأن مستشفى عكا في خطر. غادرت مستشفى غزة وذهبت الى

مستشفى المقاصد، حيث نصحني مديرها الاتصال بالرئيس صائب سلام والصليب الأحمر.

اتصلت بالصليب الاحمر مع السيد كونغ وأخبرته بالوضع، وطلبت منه أن يتصل بالجيش الاسرائيلي. ذهب طاقم من الصليب الأحمر الى عكا، ولكنه لم يصلها بسبب القنص والقصف.

رجعت الى غزة، وأخبروني بأن الأخ زياد معروف واثنين معه استشهدوا في سيارة تابعة للصليب الأحمر — وليس للهلال الأحمر — وكانت السيارة هدية من البعثة الفرنسية.

الساعة الثانية، وصلت ممرضة نرويجية من «عكا»، وأخبرتنا بأن مسلحين تابعين للكتائب راحوا يقتلون المرضى ويعتقلون المدنيين وحتى الأطباء.

اجتمعت بطاقم المستشفى العربي وأخبرتهم بأن عليهم أن ينتشروا، لأن المعلومات التي وصلتنا خطرة. ثم اجتمعت بالطاقم الطبي الأجنبي، وهو من مجلس الكنائس العالمي ووضعتهم في الصورة، فأبوا أن يغادروا المستشفى وقالوا أنهم يتحملون مسؤولية تواجدهم في المستشفى ومسؤولية الجرحى. فطلبنا من المدنيين اخلاء المستشفى حرصاً على حياتهم بعد أن وصلتنا أخبار مذابح عكا.

اتصلنا بالصليب الاحمر وأخبرناه أن وضعنا غير طبيعي. اجتمعت كذلك بالكادر اللبناني وأطلعتهم على كل شيء، فأبدوا استعدادهم للبقاء وتحمل المسؤولية، ونصحوني بمغادرة المستشفى حرصاً على حياتي. في الساعة السادسة من مساء الجمعة حضر الصليب الأحمر واستطعنا اخلاء سبعة أطفال من غرفة العناية الفائقة وتركت المستشفى في تمام الساعة السادسة.

□ (ج.م.)؛ **لبنانية؛ ٢٧ سنة؛ ربة منزل؛ من مخيم صبرا**: يوم الجمعة، جاء شبان هاربين من شاتيلا وأخبرانا أن الكتائب تقوم بذبح الناس في شاتيلا. جاء هذا الخبر الجمعة الساعة التاسعة ليلاً. صرنا نوقظ الجيران ونخبرهم، كان بعضهم يصدق وبعضهم لايصدق، والبعض الآخر هرب. بقينا سهرانين طوال الليل وصرنا نسمع أصوات دبابات، فظننا أن قوات اسرائيل تتقدم.

السبت الساعة الخامسة صباحاً استيقظ الناس وبدأوا يقولون: «هذه اشاعات.. يريدون سرقة البيوت». كان هناك قنص عند أول الزاروب، وفي الساعة الخامسة والنصف توقف القنص. ركضنا الى أول الزاروب لنرى الوضع، فرأينا مسلحين يلبسون طاسات حديد على رؤوسهم، فحمل الناس أعلاماً بيضاء وذهبوا اليهم، وذهبت أنا مع الناس، وعندما وصلنا عرفنا من لغتهم أنهم لبنانيون. بعد ذلك منعونا من العودة الى بيوتنا، وبدأوا يتقدمون ويجمعون باقي الناس. كانوا حوالي عشرة جنود، وكانوا يتكلمون باللاسلكي فيأتي آخرون، وكان معهم اسرائيليون، عرفتهم من خلال حديثهم، فلغتهم ثقيلة. طلبت من أحدهم أن يسمح لي بالعودة الى البيت لأرى أولادي الذين تركتهم نائمين هناك؛ فقالوا لي: «نرسل معك اثنين»، وبالفعل صاحبني عنصرين منهم الى البيت. وفي الطريق رأيت عدداً من الجنود يسوقون حوالي عشرة من شباب زاروبنا الذين كانوا يسيرون وهم واضعين أيديهم على رؤوسهم. فقلت للجنديين اللذين كانا في مصاحبتي الى

المنزل «ما حرام تعملوا فيهم هيك، والله بعرفهم، كلهم أبرياء»، فقال أحدهما موجه حديثه لزميله: «وليه ما قلتلك ما تعمل بالعالم هيك». أنا اطمأنيت، وقلت أنهم لن يؤذونهم. وصلت البيت، فلم أجد أولادي ولا أمي، ولم أعلم، حينها، ان أمي قد هربت بهم. وقال لي أحدهما: «ممكن أن يكونوا في شاتيلا مع الناس». أخذت من المنزل أكياس حليب وهويتي، وقفلت راجعة؛ وأثناء عودتي، حاول أحدهما أن يعتدي علي، فطرح سلاحه على الأرض وتقدم مني محاولاً الامساك بي، فصرخت في وجهه: «أنا منكم وفيكم.. من لحمكم ودمكم.. أنا مسيحية من الأشرفية». حينها تركني، وقال له الآخر: «أتركها، لا تؤذيها». رجعت الى شاتيلا فوجدت مسلحين غيرهم، كلهم «متاولى» [شيعة]. أسماؤهم: محمود أكرم وفادي؛ أخذوا مني الأكياس وصاروا يفتشونها بأرجلهم؛ فظهرت الهوية بين الملابس؛ أخذها أحدهم وقرأها: ثم قال لي: «أنت اسمك...؟». قلت له نعم، فقال لي: «هذه الهوية مزورة». فصرت أحلف له أنها صحيحة، فسلمني الى آخر، وقال له «خذ يا أكرم الهوية مزورة». فسألني «أنت من أين» قلت له «من الأشرفية» فقال لي «شو مقعدك هون؟ أكيد انك متزوجة فلسطيني»، فقلت له «زوجي فلسطيني من الـ٤٨»، فقال لي «أين زوجك»، قلت له «مسافر في الكويت» فقال لي «ما بقى له عازه الفلسطيني هنا»، وقال «عودي للبيت قبل أن يحقق معك أحد غيري» فقلت له «أخي وصهري هنا مأسورون» فناديت لأخي وصهري، فنظر في هوياتهما وقال لهما: اذهبوا مع الناس لأننا لن نؤذي اللبنانيين». أخذت أبحث عن الشباب الذين وضعوا أياديهم فوق رؤوسهم فلم أجدهم، وعلمت أنهم أخذوهم في «جيب». أحد المسلحين كان يسألني أين صبرا وأين الفاكهاني، وقال لي أنهم جاءوا عن طريق المطار. أحضروا بعد ذلك جيبات وبدأوا يأخذون الشباب، وكان هناك شخص من صبرا اسمه «أبو ع.» كان يدل على الشباب؛ والمسلحون يأخذونهم في اللاندات. كانوا يلقون الشباب أرضاً قبل أن يأخذونهم معهم في «اللاندات» ويضربونهم بأرجلهم وبالبنادق. جاءت لاندات تابعة للـ(MP)، وكانوا قد أخذوا بعض الرجال ورموهم من فوق تلة عالية. وعندما وصلنا الى السفارة الكويتية قالوا لنا النسوان والأطفال ترجع. عدت وهربت الى رأس النبع. كانت لهجتهم لبنانية وكانوا من القوات اللبنانية وجيش لبنان الحر.

□ (ح.ز.)؛ **فلسطيني؛ ٧١ سنة؛ عامل بالاغاثة؛ يقيم في مخيم صبرا**: يوم الجمعة، الساعة السادسة صباحاً، غادرت منزلي في برج البراجنة متوجهاً الى مخيم شاتيلا، لأنه كان في ذلك اليوم موعد توزيع الاعاشة للاجئين الفلسطينيين، وأنا أعمل هناك. وعندما وصلت حوالي الساعة السابعة الى أول المخيم صادفت شاباً يركض، فسألته «هل من شيء؟» فقال لي «ارجع بسرعة يوجد في الداخل جماعة مسلحة تقوم بقتل من في الداخل من رجال ونساء وأطفال». وبعد أن سمعت قوله رجعت بسرعة، فسمعت صوتاً يناديني ارجع يا «أخو...». وكنت أركب «حماري»، فرجعت، وعندها طلب مني أن أنزل ففعلت. ثم طلب مني أن ألقي «الحطة» الموجودة على رأسي. وبعد أن ألقيتها على الأرض أخذ يدوس عليها ويشتمني. وسألني «كيف تحب أن تكون نهايتك رمياً بالرصاص أم الذبح بالسكينة؟» فأجبته «كما تريد». فأخذ السكينة وذبحني. ثم تركني على الأرض وذهب، ولكني بقيت على قيد الحياة، وبعد قليل أخذت أزحف حتى وصلت الى آخر الشارع

تقريباً. وهناك لم أعد أتمكن من الزحف أكثر لأني تعبت ودمي نزف كله، واذا بشاب يمر بقربي، فشاهدني، وحاول مساعدتي، ولكنه كان خائفاً فحملني وألقى بي في الشارع عند قصر صبري حمادة. وهناك مرت سيارة كان بداخلها شابان من الجيش، فأوقفا السيارة وأخذاني معهما الى مستشفى «أوتيل ديو». وهناك عالجوني بشكل جيد، وبعد فترة أرسلت لأهلي أخبرهم أين أنا، وعندها نقلوني الى مستشفى غزة. الجماعة المسلحة كانت ترتدي ملابس عسكرية وفي صدورهم سلاسل فيها صليب، أما لهجتهم فكانت لبنانية.

□ (**أم محمد.س.**)؛ **فلسطينية؛ ٤٠ سنة؛ ربة منزل تقيم في مخيم شاتيلا**: يوم الجمعة، الساعة الخامسة والنصف صباحاً، كنا جميعاً نائمين في المنزل. فوجئنا بمجموعة مسلحة تدخل علينا طالبة منا اخلاء البيت دون القيام بأي حركة أو التفكير بالهرب؛ ففعلنا، غير أن ولديّ (س ـ هـ) استطاعا الهرب واختبأا في الحمام. عند خروجنا، سألنا أحد المسلحين «من أين أنتم؟» فقال له زوجي «نحن فلسطينيين، لن نكذب عليك»، ثم سأله «ما هي مهنتك؟» فقال له «أنا عامل في جهاز فني مدني»، عندها طلب منا أن نرفع أيادينا الى أعلى والوقوف على الحائط، ثم أخذ المسلحون باطلاق الرصاص علينا. لم ينجُ من الحادث غيري. كذلك ابنتيّ بقيتا على قيد الحياة. احداهن (س) شلت، وهي الآن موجودة في مستشفى غزة للمعالجة. أما زوجي وبقية أولادي الأربعة، (ب ـ ف ـ ش ـ د)، فقد قتلوا. عندما هربت لم أتمكن من مساعدة ابنتي (س)، فتركتها تنزف حتى جاء آخرون من بعدي وساعدوها.

عند هروبي، أخذت أخبر الناس عما حصل معنا، فكان هناك من يصدق كلامي وهناك من لا يصدقه. هذا كل ما حصل معي: أما بالنسبة للباس الذي كانوا يرتدونه، فكان عادياً، لونه بيج داكن، والأرزة اللبنانية على كتفهم، واشارة (MP). أما لهجتهم فكانت لبنانية، مع أنه كان يوجد أيضاً يهودي معهم، وقد استطعت التعرف عليه لأنه لا يشبه أحداً فيهم. فهو مدور الوجه ملتحي، طويل القامة، يتكلم اللغة العربية بشكل غير مفهوم.

□ (**ع.م.**)؛ **مصرية؛ ٥٠ سنة؛ عاملة تنظيفات بمستشفى عكا**: أنا عاملة في مستشفى عكا. يوم الخميس خرجت من المستشفى لأرمي «الزبالة»، فرأيت مجموعة مسلحين، بعضهم يرتدون ملابس عسكرية والقسم الآخر منهم كان يرتدي بناطيل قصيرة لونها بيج وكنزات لونها أحمر، وعلى رؤوسهم «برانيط».

دخلوا المستشفى، وبالصدفة، وجدوني أمامهم، فأخذوا يطلقون النار. وكنت أول من أصيب. بعد الاصابة وقعت مباشرة على «كوم الزبالة» الموجود أمام الباب. أما المسلحون فهجموا على الناس الموجودين في الداخل وأخذوا يقتلوهم.. وكانت مجزرة. بقيت نائمة دون أية حركة خوفاً من أن يشاهدوني. لكن للأسف حضر واحد منهم وأخذ يلكزني بسلاحه حتى يتأكد من موتي، لكني بقيت كما أنا دون أية حركة. تركني وعاد، وبعدها أغمي عليّ، ولا أعرف كيف تم نقلي الى هنا.

يوم السبت صارت الناس تتراكض وتقول بأعلى صوتها «اهربوا جاء سعد حداد الى المستشفى». عندها نزلت من المستشفى وخرجت الى الشارع العام، فوجدت سيارات

الصليب الأحمر الدولي أمامي. ركبت معهم ونقلوني الى مستشفى طراد ومنه الى مستشفى اللاهوت وبعدها الى غزة، وها أنا أعالج حتى الآن.

أما بالنسبة لكلامهم، فكانت لهجتهم لبنانية.

□ [**شاب فلسطيني**]؛ ١٨ **سنة**؛ **حداد سيارات**؛ **يقيم في مخيم صبرا**: يوم الخميس، الساعة السابعة الا ربع مساءاً كنت بالقرب من مستشفى غزة مع أحد أصدقائي، حين سمعت أحد الشباب يقول أن رجال سعد حداد دخلوا منطقة شاتيلا، وهم يقومون بأعمال اجرامية بحق الأهالي، من ذبح وقنص وغيرهما. عندها، أسرعت الى المنزل لأحضر سلاحي، وأخبرت أصدقائي، فحملوا أسلحتهم وأسرعنا جميعاً الى المنطقة. اختبأنا بجانب دكان الدوخي، هناك شاهدنا أربعة شباب مسلحين قامتهم طويلة، يرتدون ملابس عسكرية كتب عليها «جيش لبنان الحر»، فاقتربنا منهم بعد أن نادوا علينا، وما ان وصلنا بالقرب منهم حتى أخذ أحدهم يطلق النار علينا، فأخذنا نركض والرصاص ينهمر علينا مثل الشتاء ونحن لانعرف من أين. وصلنا الى مستشفى غزة وبقينا هناك. بعد قليل بدأ الناس يختبئون في «غزة»، ثم أخذوا يهربون الى شارع حمد. أما نحن فبقينا في المستشفى ننتظر قدوم أي مسلح غريب حتى نشتبك معه، غير أن أحد رجال المنطقة المسنين حضر الينا وطلب منا أن نترك المنطقة حفاظاً على سلامة من فيها. فجأة حضرت فتاة مصابة بيدها تصرخ وتقول «الكتائب قتلوا أمي وأخوتي كلهم وتركوني مصابة لأحكي ما جرى». عندها هرب الناس، وبقينا نحن حتى يوم السبت لنرى ما سيحدث.

يوم السبت وصل المسلحون الى مستشفى غزة وكان عددهم كبيراً، لذلك لم نستطع مقاومتهم، فهربنا من خلف المستشفى الى منطقة الداعوق، وأخذ المسلحون يركضون وراءنا، طالبين منا العودة اليهم؛ فلم نسمع كلامهم، وكانت لهجتهم لبنانية صرفة.

بعد تمكني من الهرب ذهبت وسلمت سلاحي الى «جيش لبنان العربي»، ومن هناك تابعت طريقي الى منطقة المصيطبة، ومكثت فيها حوالي الأسبوع. عدت الى المنطقة بعد أن دخلها الجيش اللبناني.

□ (م.ح.ش)؛ **لبنانية**؛ **٥٠ سنة من مخيم شاتيلا**: يوم الخميس، الساعة السادسة مساءً، كنا نسمع أصوات قذائف قريبة، فهربنا الى الملجأ القريب منا. ونحن في الملجأ جاءت مجموعة من الجيش تلبس لباس الفدائيين. نادوا علينا وطلبوا منا أن نخرج من الملجأ لعندهم، فخرجنا، وأخذوا يفصلون النساء عن الرجال. ثم أخذونا (النساء) الى السفارة الكويتية، وهناك أركبونا في شاحنة كبيرة وأخذونا الى مفرق الشويفات. أما الرجال فأبقوهم بجانب الملجأ. وحين وصلنا الى الشويفات كان هناك قصر مضيء، فأطفأوا الأنوار فيه. كان هناك قيادة كبيرة للجيش، صاروا يسبونا، فرّد عليهم سائق الشاحنة بقوله «عيب هودي نسوان لاتسبوهم» فرد عليه أحدهم «طيب بس لو رجال كنا عرفنا نتصرف معهم». وبعد أن تحدث معه السائق عاد الينا وسألنا «من منكن تعرف أين ساحة الأوزاعي»، فردت عليه أحدانا بأنها تعرفها. وعندما وصلنا الى الأوزاعي، طلبوا منا أن نقف الى جانب الحائط، فخفنا أن يقتلونا، وبعدها قاموا بفصل أربع من النساء الفلسطينيات وقاموا بضربهن أمامنا. أما نحن فقد أحضروا لنا طعاماً وحرامات. كانت

بيننا امرأة اسمها (أ.ب) من [قرية لبنانية] متزوجة من رجل غير لبناني، فتعرفت على شخص منهم اسمه [... ...] من منطقة [...] وطلبت منه أن يعيدوا الينا الرجال، فقال لها: «لا تخافوا، بعد قليل، سيُعادون اليكم». قضينا هناك تلك الليلة، وعدنا يوم الجمعة. رأيناهم عند مفرق الشارع العام لمخيم شاتيلا، أي عند محطة البنزين، فسألونا «أين كنتم؟»، فقلنا لهم أننا كنا مع الجيش وهو أعادنا الى هنا. عدنا الى منازلنا، وفي الطريق رأينا القتلى على الأرض، هربنا واحتمينا بالجيش اللبناني مقابل ثكنة هنري شهاب، وهناك أخذنا نسمع القصف من جديد، فقال لنا أحد جنود الجيش اللبناني «اهربوا، الآن يأتي الكتائبيون واسرائيل ويأخذوكم»، فهربنا الى مفرق الأوزاعي، ثم استأجرنا سيارة وهربنا الى صيدا. وبعد أيام عدت الى منزلي فعرفت أن أختي وزوج ابنتي مقتولين.

كانوا يرتدون ملابس كالجيش تماماً، ولم أتمكن من معرفة انتمائهم، لأني لا أعرف الكتابة والقراءة، ولكن اللهجة كانت لبنانية جنوبية.

□ (م. أ.)؛ **لبنانية؛ ١٨ سنة؛ ربة منزل** (...): تواجدت يوم الأربعاء وحتى يوم السبت في المخيم. يوم الجمعة حضرت جارتي (أ.ب.)، وقالت لنا «اهربوا هنالك مجزرة في المخيم»، وكانت أختي قد رأت مسلحين يمرون من أمام بيتنا. أثناء ذلك، سمعنا أحدهم ينادي طالباً بنزول جميع السكان والتجمع، فهربت حماتي، أما أنا فبقيت مع سلفتي بدون رجال. ولم تعد حماتي بعد ذلك وتدعى (ب.ح.)، عمرها ٥٠ سنة، وقد وجدناها مقتولة. أما (أ.ب.) فقالت لي «اختبئوا وأقفلوا الأبواب.. لقد جمّعوا كل الشباب خارج المخيم.. وجمّعوا النساء أمام محطة البنزين وهم يشتمونهم». حوالي العاشرة ليلاً بدأنا نسمع صوت أقدام تحت النافذة وصراخ شباب كأنهم يتجادلون مع «خرطشة» سلاح واطلاق رصاص، وما سمعته من كلام هو «لقد هربوا من هنا»، ثم سمعنا صوت أقدام فوق السطح فلزمنا الصمت. وللسطح درج داخلي، ولكن المسلحين لم يروه. واستمر الحال حتى الصباح. فتحنا الباب، فرأيت صبياً يمشي من أمام البيت، وقال لي «أنتم ما زلتم في البيت.. إن القتلى وراء بيتكم»، ذهبت لأستفسر، فرأيت القتلى يملأون الشارع، وسمعت بعض الأشخاص يتحدثون عن وجود جرحى يطلبون النجدة، وطلبوا مني شخصياً أن أساعدهم في نقل جريح، فوضع الجريح يده على كتفي وكان أصفر الوجه. نقلناه الى مكان قريب، ولم أتمالك نفسي وكاد يُغمى علي. سألت الجريح كيف أصابوك، ولكنه لم يرّد علي. فتركتهم وذهبت لاتفقد عائلتي، وشعرت بامرأة تشدني الى الوراء وتقول لي «اهربي قد يعودوا مرة اخرى» فتركتها وعدت الى البيت.. وبعدها أخذوا ينادون علينا للتجمع خارج البيوت.

□ (ف.س.)؛ **مصرية؛ ٥٠ سنة؛ عاملة في مستشفى غزة؛ تقيم في مخيم صبرا**: كنت موجودة في المنزل يوم الجمعة الساعة الحادية عشر صباحاً. جاءت ابنة جيراننا، وقالت لي أن اسرائيل دخلت المنطقة، وكنا نسمع صوت قصف شديد، فهربت الى الملجأ، جلسنا وكان هناك ناس كثيرون. أنا كان عندي عمل في ذلك اليوم، وكنت أريد الذهاب الى عملي في «غزة»، لكن جيراننا منعوني لشدة القصف، لكنني ذهبت.. وشاهدت الكثير من القتلى في الطرقات. وصلت المستشفى، وعندما سمع الذين في المستشفى بالذي رأيته، هربوا

كلهم، وبقينا أقلية في المستشفى مع بعض الأطباء الأجانب حتى صباح السبت.

ذهبت صباح السبت لأحضر خبز، رأيت أمامي مسلحاً، فناداني: «تعالي لهنا» وأخذني معه وكان معي جواز السفر. ثم أخذوا كل الموجودين في المستشفى الى الشارع العام، وصاروا يسألوننا ان كان معنا نقود أو ذهب، ثم أخذوا منا الذهب والمال.. وكان معي ألف وخمسمائة ليرة لبنانية أخذوها مني وأعادوا الي جواز السفر واجازة العمل. أخذونا حتى وصلنا الى ساحة أبوحسن سلامة، وهناك شاهدنا القتلى مرميين على الطريق، وصاروا يأخذون الشباب ويرمونهم في حفرة. بدأنا بالصراخ، فهددونا بالقتل. وأخذوا الأطباء الأجانب، أما نحن فأخذونا الى المدينة الرياضية. وكانوا أثناء ذلك يقولون لنا «صفقوا» و«مين ينضم لنا». وعندما وصلنا للسفارة الكويتية صاروا يقولوا «نحن نريد رجالًا لا نساء»، وكان معهم رجل فلسطيني ــ أردني جاسوس برتبة رائد، كان يتواجد دائماً في صبرا وشاتيلا ويمسح أحذية قرب مقهى (علي هندر). وعندما أطلقوا سراحنا عدنا الى «غزة». بعد ذلك جاء الجاسوس الى غزة، فصرنا نصرخ ونقول «جاء سعد حداد» ولكنه كان وحده، فأمسك به أحد الرجال وسلمه للجيش. ذهبنا بعد ذلك الى البسطة وبقينا هناك حتى هدأت الحالة. كانت لهجتهم لبنانية وملابسهم عسكرية.

□ **[شاب فلسطيني]؛ ١٨ سنة؛ بقال يقيم في مخيم شاتيلا**: الخميس ليلًا، دخل المسلحون المنطقة وتمركزوا في بيت جارنا واسمه (ع.د). كانوا قد قتلوه أثناء هربه لأن رجله كانت مقطوعة فتعثر ووقع بين أيديهم. بعد أن قتلوه تمركزوا في بيته الذي أتلفوا ما فيه من أشياء، فقد أطلقوا نيرانهم على: التلفزيون؛ الفيديو؛ الغسالة؛ البراد، الخ.. وقلبوا البيت رأساً على عقب. خرجت أختي من البيت لاحضار أغراض، شاهدوها، وجروها تحت البيت الذي تمركزوا فيه، وقتلوها وشوهوها بماء النار والبلطة. عرفوا بعد ذلك أنه يوجد ناس في البيت. خلال ذلك كنت قد هربت عند جيراننا، فدخلوا وقتلوا أهلي في البيت. عدت الى البيت يوم السبت ظهراً فوجدت جثث أهلي أمام البيت.

□ (هـ.م.)؛ **لبنانية؛ ٢١ سنة؛ من محيط مخيم شاتيلا**: نهار الخميس سمعنا بدخول الاسرائيليين، وعند الساعة الرابعة تقدموا باتجاه الحرش. خفت وقلت لزوجي «يجب أن أذهب الى الغبيري»، وما هي الا لحظات حتى جاء أخي (س) البالغ من العمر ١٩ سنة، والذي يملك سيارة. وكان معه ثلاث جثث لرجال لا يعرفهم، وجدها بالقرب من تمثال أبوحسن سلامة. ثم أرسلها الى مستشفى عكا.

ذهب الى السوق ليشتري أكلًا لعائلته، وكانت أمي وأختي وامرأته (ص) وأولادهم موجودين في بيت أختي (أ). وأنا بقيت في البيت مع أولادي، بينما توجه زوجي ورجل آخر الى مستشفى عكا مع أولاده من امرأته الأولى. وفي المساء دخل المسلحون الى بيت أخي، وكانوا يقطعون بطيخة ليأكلونها؛ ذبحوا والدتي وأختي (أ) وزوجها وأخي (س) وامرأته (ص) وأولادهما.

أما زوجي، فحتى الآن لم أعرف عنه شيئاً.. والرجل الذي رافقه وجدت جثته.

□ (ع.ح.)؛ **لبنانية؛ ٥٥ سنة من بئر حسن**: في أول أيام المجزرة كنا قرابة خمسين الى ستين امرأة، جمعنا المسلحون قرب تمثال أبوحسن سلامة، حيث راحوا

يشتموننا: «عكاريت.. (شـ...)»، قلت لأحدهم «عيب أنا مثل أمك»؛ فأجابني «هيك فيك وبأمي». وقال مسلح آخر: «أطلق عليهم الرصاص؛ أطلق عليها الرصاص.. رشها».

أخذونا الى المدينة الرياضية، أطلقوا سراح بعضنا، واحتفظوا بالبعض الآخر: أنا أطلقوني، وعدت الى بيتي. سمعت بأخبار المذبحة، وكان ابن أختي معي، فذهبت الى مستشفى عكا، ورأيتهم [أي المسلحين] يذبحون الناس.. «انهبلت» «انسطلت».. كانوا ينكلون بالناس. وجدت أربع جثث على الطريق المؤدية الى «رياض»؛ وقفت، فقال لي «لماذا تقفين هنا؟» قلت له «لا أعرف» فأمرني بالرحيل، فرجعت الى بيتي في بئر حسن فوجدته مدمراً ومجروفاً بالجرافة. أحد المسلحين، كان يخاطبني بلهجة لبنانية، كان يقول لي «ولي»، ويرتدي لباس الجيش.

□ **(س. خ.)؛ كردية من تركيا؛ ١٨ سنة من حي بئر حسن:** بيتنا في بئر حسن، وزوجي البالغ من العمر ٢٥ سنة يعمل بالناريت (أكياس فحم). ذهب نهار الخميس ليفتش عن عمل الا أنه لم يجد. رجع الى البيت واستلقى على السرير.

دخل بيتنا ثلاثة مسلحون، أحدهم يرتدي بزة بيج كاكية فاتحة، وقبعة حمراء لها شريطة سوداء، والآخران يرتديان لباساً أخضر يشبه ملابس الفدائيين.

اقتادونا الى صبرا، وفصلوا النساء الى جهة والرجال الى جهة أخرى. ومنذ ذلك الوقت، لم أعد أعرف عن زوجي شيئاً، ولم نجد جثته. والمفقودون من عائلتنا هم: زوجي (م. ح.) ٢٥ سنة؛ عمي (ح. ح.) ٦٥ سنة؛ سلفي (خ. ح.) ٢٣ سنة.

□ **المحامي (ي)؛ لبناني:** عندما دخل الجيش اللبناني الى المنطقة الغربية وانتشر في كل الأمكنة، تركت منطقة فردان، حيث كنت أقيم مع عائلتي، وعدت الى بئر حسن لترميم البنايات التي تخصنا.

صباح ١٥ أيلول سمعت نبأ اغتيال الشيخ بشير الجميل، ولكنني لم أكن أتصور بأن مجازر كالتي حصلت، يمكن أن تحصل بعد اغتياله. تركت منطقة فردان، وعندما وصلت الى السفارة الكويتية، استوقفني حاجز اسرائيلي، وطلب مني تذكرة الهوية، وسألني عن مهنتي ومكان عملي.

كنت في منزلي ليل الاربعاء. سمعت طلقات نارية ولكنها لم تكن كثيفة.

صباح الخميس، الساعة الحادية عشرة، استطعت أن أرى في الشارع المقابل لبيتي مجنزرات ودبابات اسرائيلية. خرجت الى الحديقة ومنها الى مستشفى عكا، وذلك للاستفسار عمّا يجري، فقيل لي أن القوات الاسرائيلية تطوق المخيمات.

في المساء، كنا نسمع أصوات مدافع ورشاشات، وعندها نزلت إلى الملجأ مع أفراد عائلتي، الوالد والوالدة والخادمة، كنا أربعة داخل الملجأ، والملجأ مستقل، حيث أنه يقع في بناية مستقلة عن المستشفى.

يوم الجمعة، الساعة العاشرة صباحاً، علمنا بمقتل ثلاثة عمال مصريين منهم مساعدي ويدعى عرابي. بعد هذه الحادثة عقدنا اجتماعاً لنرى مايمكننا عمله. كانت الآراء مختلفة. أثناء الاجتماع، الذي تم في مستشفى عكا وضم الطاقم الطبي ومنه الدكتور محمد الخطيب. بعد الاجتماع صعدت الى منزلي، واستطعت أن أرى من النافذة

جموع الناس التي كانت تفر هاربة باتجاه مستديرة المطار.

في هذه الأثناء صعدت والدتي الى البيت ومعها مسلح يرتدي الزي العسكري، سألني بلهجة لبنانية «ماذا تفعل هنا؟» قلت له «هذا مكتبي»، ثم جاءت جماعة مسلحة ــ من ستة الى ثمانية أشخاص ــ وسرقت السيارات وخزنة الوالد. وقام أحدهم باطلاق النار عليّ فأصابني في رجلي، ثم أمرونا بالنزول الى الأسفل، وصفونا الى الحائط عدة مرات، وكان معنا عامل الحديقة والخادمة وفتاتين لم أرهما من قبل. وأخذوا الطبيب «علي عثمان» الذي اختبأ في مركز البحوث والانماء وكانوا يسحبونه على الأرض أمامنا، ثم أخذوا ناطور البناية وقتلوه ويدعى «أحمد قابي» عمره ٤٥ سنة، وقام مسلحون آخرون بقتل عامل الحديقة «أبو عادل» وعمره ٦٥ سنة.

ثم جاءت دفعة أخرى من المسلحين، وحققت مع الفتاتين اللتين قالتا بأنهما لبنانيتان، واحدة تدعى (ن) وأخرى (ا)، ثم أعطى أحد المسلحين ورقة لـ(ا) كتب عليها (ف. ص)، وذهب.

ثم جاءت فرقة أخرى من المسلحين، أحدهم أخذ (ا) إلى الملجأ بعد أن أعطته الورقة. كنت أسمع صراخها.. وسمعت اطلاق نار، ثم صعد المسلح وراح يضحك ويصرخ أمام رفاقه «لقد اغتصبتها وقتلتها». حضر الصليب الأحمر، ونزل فريق الى الملجأ، وشاهد جثتها.

نهار السبت، ذهبت الى مركز الصليب الأحمر في الحمراء، والتقيت الأخت أم الوليد، والأخت هدلا، والدكتور عزمي، وأخبرتهم بوضع المستشفى بكل تفصيلاته.

□ (ل.ن.)؛ **لبنانية؛ ٢٤ سنة؛ بقالة؛ من مخيم صبرا**: يوم الجمعة، الساعة الواحدة ظهراً، كنت أنا وأمي في البيت. كانت أمي تستعد للوضوء لتصلي صلاة الجمعة. سمعنا أصوات القذائف والرصاص، وفجأة رأيت جارنا يقع على الأرض أمامي. أخبرت أمي فقالت «من الممكن أن يكون قد تعثر بالحجارة»، ولم يخطر لنا على بال أنه قتل وهوى أرضاً.

خرجت أنا وأمي من البيت لنرى ماذا في الأمر، ففوجئنا بالمسلحين شاهرين أسلحتهم «الكلاشينات» في وجوهنا، وبدأوا يسألوننا عما اذا كان عندنا مسلحون. فأجبناهم بالنفي. ثم دخلوا بيتنا وقاموا بتفتيشه، وعندما لم يجدوا شيئاً، طلبوا منا أن نذهب الى المدينة الرياضية. وبينما كنا نهم بالذهاب الى المدينة، فوجئنا بأربعة غيرهم وقد بدأوا باطلاق النار علينا بشكل متواصل، فأصبت برصاصة في يدي اليسرى، فاختبأت في أحد الزواريب ووقعت أرضاً. فتقدموا للقضاء علي نهائياً، فلما رأيتهم قمت بسرعة ولذت بالفرار، فحاولوا أن يلحقوا بي للمرة الثالثة، فهربت. وكانوا قد أصابوا أمي في معدتها، فقتلت، بالاضافة الى تشويهها وقطع أصابعها «بالبلطة»، وقطع يدها ورجلها ورأسها أيضاً. أنا هربت الى مستشفى غزة في صبرا. ضمدت يدي وعدت الى المخيم لأرى ماذا حل بأمي، فوجدتها على هذا الشكل من التشويه. وعندما عدت كانوا قد انسحبوا وسرقوا ما معها من مال.

كانت لهجتهم لبنانية، وكانت أرزة لبنان على أكتافهم. وبينما كنا نريد الذهاب الى المدينة الرياضية بناء على رغبتهم في بادىء الأمر، كنا قد مررنا بالقرب منهم وشاهدناهم

يشربون العرق والويسكي ويحقنون بعضهم البعض بالابر، وعندما مررنا قربهم أحاطنا أربعة منهم من اليسار واثنان من اليمين. حتى قطعنا المنطقة التي يجلسون فيها، أي الطاولة التي يلتفون حولها ويتناولون المشروبات الروحية، وبعدها وقعنا بين أيدي الأربعة الآخرين الذين أصابوني وقتلوا أمي. وبعد أن وجدت أمي ميتة عدت الى مستشفى غزة ثم الى الفاكهاني، وعدت السبت ظهراً الى المخيم وكانت الجثث لا تعد ولا تحصى.

□ (س. ي.)؛ **فلسطيني؛ ٣٧ سنة؛ تنفيذ أعمال هندسية؛ حيّ الصنائع، بيروت**: أنا، أصلاً، من سكان مخيم ضبية تركت بيتي هناك بعد دخول الكتائب المنطقة ولجأت الى منطقة الصنايع في بيروت؛ وهناك فقدت عائلتي عندما قصف الاسرائيليون، أثناء الحرب الأخيرة، المبنى الذي أسكن فيه، ونقلت الى مستشفى غزة للعلاج حيث أصبت في كتفي من جراء الحادث.

كنت جريحاً في مستشفى غزة، ولم أكن أعلم ما الذي يجري في المنطقة من مجازر، مع أنني كنت أسمع بعض الشائعات من الناس الذين لجأوا الى «غزة» هرباً من الكتائب.

يوم السبت الساعة التاسعة مساءاً، حضر مسلحون الى منطقة غزة لكنهم لم يدخلوها، بل نادوا على من فيها بالميكرفون طالبين منهم النزول، وكانوا يقولون: نحن دولة لبنان الحر «سلم تسلم». خرجنا جميعاً، الجرحى، الأطباء، وجميع من في المستشفى.

أخذونا الى صبرا بالقرب من سينما الشرق، وهناك جمعونا ومن ثم نقلونا الى ساحة قريبة من السينما، وبعدها صفّونا ورشونا جميعاً.

أصبت في كتفي فأغمي عليّ وظنوا أنني ميت. بقيت فاقد الوعي حوالي ثماني ساعات، بعدها وعيت، وكنت ملطخاً بالدماء وحولي الكثير من القتلى من رجال ونساء وأطفال. لم أجد أحداً من المسلحين، فمشيت حتى وصلت الى «مقبرة الشهداء»، وهناك رأتني امرأة وأخذتني الى مستشفى غزة وبقيت أتعالج حتى شفيت.

المسلحون كانوا يرتدون ملابس عسكرية تشبه ملابس الجيش تماماً، أما لهجتهم فكانت لبنانية، ولم أر سوى الكتائب يومها.

□ (س. د.)؛ **فلسطينية؛ ١٧ سنة؛ تقيم في مخيم شاتيلا**: نهار الاربعاء علمت بدخول الاسرائيليين، فهربت وأهلي الى مستشفى عكا الذي دخله المسلحون وراحوا يقولون لنا «اذهبوا الى المدينة الرياضية وسلموا هناك».

الساعة الخامسة والنصف حملنا العلم الأبيض وذهبنا الى مستديرة المطار، فرفضوا أن يستقبلونا وأمرونا أن نذهب الى المدينة الرياضية. اتجهنا الى المدينة، وعندما وصلنا الى حي عرسان وجدنا كتائب لبنانية. أخذوا منا الاعلام البيضاء وداسوها بأرجلهم، ثم فرزونا الى رجال ونساء وطلبوا منا أن نذهب الى مبنى الأمم المتحدة عند السفارة الكويتية، ولكنهم احتجزوا الرجال. وضعونا في «كميون» للجيش حوله عدة جرافات، وراح أحد المسلحين يخاطب الثاني بعبارة (BM) ويرد الثاني (AB).. «سوف نذبحهم ونشرب دمهم لأن دمهم دم فلسطيني». كان معنا فتاة لبنانية لا أعرف اسمها، أخذ أحدهم يقول لها «أنت تصورت مع 'أبو عمار' وأنا شاهدت صورتك» وأنزلها من «الكميون»، صارت الفتاة تبكي وتقسم بأنها لبنانية ولا تعرف «أبو عمار». أخذونا في

الشاحنة الى مكان لا نعرفه، ولكن يوجد فيه عدة صور لبشير الجميل، وكان هناك عدة مسلحين. عندما رأوا أننا كلنا نساء وأطفال انتهر أحدهم السائق وقال له: «شو جايب لي نسوان وأولاد أنا بدي رجال بدي اشرب دمهم.. رجعهم»، فأعادنا الى الأوزاعي عن طريق عرمون، وعندما وصلنا الى الأوزاعي أنزلوا اللبنانيين واحتفظوا بالفلسطينيين.

□ (ع.ف.)؛ **لبناني؛ ٥٠ سنة؛ من بيروت**: يوم الخميس، الساعة السابعة مساءاً، كنت في المنزل مع أفراد عائلتي نشرب الشاي، فجأة، دخل مسلحون يرتدون بدلات خضراء مكتوب عليها «جيش لبنان ــ الكتائب ــ القوات اللبنانية»، وقالوا لنا «سلموا بتسلموا»، فقلنا لهم «نحن لبنانيون، ماذا تريدون منا، لا يوجد معنا سلاح وهذه هي بطاقاتنا»، فلم يعبأوا بكلامنا، وأخرجونا من المنزل الى الشارع العام. هناك أخذوا يصفون النساء والأطفال على جهة والرجال على جهة أخرى. ثم طلبوا منا، أي الرجال، أن ننام على الأرض وأخذوا يدوسون على رؤوسنا، ثم أطلقوا علينا النار. أنا بقيت حياً ولكنني تظاهرت بالموت خوفاً من اطلاق النار عليّ مرة ثانية، غير أن حيلتي باءت بالفشل، اذ حضر أحدهم وقال لي «ألا تزال حياً يا أخو...» وأطلق عليّ الرصاص مرة ثانية، فأصبت في رجلي ويدي، وحوالي خمس رصاصات أخرى في أنحاء جسمي.

بعد أن ذهبوا جاء شاب ليعبر الطريق، فناديته، وقلت له «ارجع.. لا تقترب.. الكتائب في الداخل.. أنظر ماذا فعلوا بنا.. أرجوك انقذني.. أنا ما زلت حياً.. ودمي سينزف كله.. احضر لي الاسعاف بسرعة». وبعدما ذهب، حضرت ابنتي، كانت ذاهبة الى مستشفى عكا حتى ترى ماذا حصل لنا، فوجدتني «أفرفط بدمي» فأخذت تبكي، ولم تستطع أن تسحبني لأنها صغيرة. نظرت حولي، فوجدت ابني مقتولاً بالقرب مني. حاولت أن أقترب منه فلم أستطع. حضرت زوجة ابني ورأتني مرمياً على الأرض، فساعدتني، وأخذتني الى مستشفى عكا.

يوم الجمعة دخل الكتائب الى المستشفى. اقترب أحدهم مني وسألني «من أين أنت» فأخبرته بكل ما حصل معي، فقال لي «كيف حاولوا قتلك وأنت لبناني» فقلت له «لا أعرف»، فسألني «من أي منطقة؟» فقلت له «أنا من منطقة صور من [...]». عندها فوجىء وقال «لماذا تسكن هنا؟»، فأجبته «ان عملي هنا وهذا هو السبب». عندها حمد الله على سلامتي ولم يفعل بي شيئاً. أما الولد الذي كان موجوداً بجانبي فقد كان فلسطينياً، وعمره حوالي ثلاث عشرة سنة، فقد أخذوه معهم ومن ثم قتلوه. بعد كل ما حصل حضر الصليب الأحمر الدولي وأخذنا الى مستشفى نجار. أما لهجتهم فكانت اللهجة اللبنانية الجبلية.

□ (ص.ع.)؛ **٣٤ سنة؛ مدرسة؛ مخيم صبرا**: صباح السبت، الساعة السادسة صباحاً، غادرت منزلي. عند بوابة بيتنا التقيت شخصين مسلحين يرتديان اللباس العسكري وعليه شعار القوات اللبنانية. أمرني أحدهما أن التحق بالأسرى الذين تجمعوا على الطريق. رأيت في الطريق شاباً يخاطب المسلحين ويقول لهم «أنا لبناني»، فأجابه المسلح «ولكنك مسلم»، ثم أطلق عليه رصاصة من مسدس كاتم للصوت، فقتله. خفت كثيراً، ودخلت الى مكان تجمع الأسرى، فوجدت العديد من النساء والأطفال والكهول.

ثم رأيت أطباء أجانب يتقدمون من جهة مستشفى غزة. ساروا أمامنا، ومن خلفنا سار العاملون في المستشفى. كانت الجثث مسجاة على الأرض، وكانت مقطعة الأوصال، وقد جرفت بعضها الجرافات وبعضها وضع فوق أكوام النفايات.

المنازل كانت مهدمة فوق رؤوس أصحابها، وكانت الجرافات تعمل على هدم بيوت المخيم. وفي نهاية الشارع [شارع المجزرة]، سمعت قائد المسلحين يتكلم بلهجة عربية غير واضحة، فأدركت أنه «اسرائيلي» من لهجتة وشكله. كان أشقر وطويل القامة.

راح المسلحون يبصقون على الناس ويشتمونهم، ثم طلبوا من بعض الأسرى النزول الى الحفر وأخذوا يرشونهم بالرصاص. استطعت أن أتعرف الى ممرضين من مستشفى غزة، أطلق المسلحون عليهما النار وماتا فوراً.

□ (م. م.)؛ **فلسطيني؛ ١٢ سنة؛ طالب؛ يقيم في مخيم شاتيلا**: يوم الخميس، الساعة الواحدة ظهراً، بدأ القصف على المنطقة. ذهبت الى الملجأ مع أهلي. استمر القصف حتى حوالي السادسة، وكنا ما نزال في الملجأ نسمع صوت الرصاص والقصف. الساعة السادسة والنصف جاء رجل يصيح: «نزلوا الكتائب.. وهم يذبحون الناس». الساعة السابعة، خرج أخي من الملجأ ومعه أختي وخالي وهربوا الى مأوى العجزة في صبرا. بقيت أنا وأهلي وحوالي سبع عائلات في الملجأ. الساعة الثامنة تقريباً، جاءت الكتائب وبدأوا ينادون الرجال ويطلبون منهم الخروج من الملاجىء والبيوت. جمعوهم وصفوهم على الحائط وبدأوا بضربهم باعقاب البنادق. ثم أخذوا النساء والأطفال الى مدخل المخيم قرب مستشفى عكا، عند محطة «فتح». جمعونا هناك وأجلسونا أرضاً. كان فوقهم تنوير، وكانوا آخذين زوايا. ثم وقع اشتباك قرب السفارة الكويتية وأصيب أحدهم. وسمعت أحد الكتائبيين يقول أنها مقاومة من «المرابطون». وعندما أصيب أحدهم صرخ آخر «قتلوا لي خيي»، وبدأ باطلاق النار علينا. أصبتُ خلالها في رجلي الشمال وتظاهرت بأنني مت. وبعد ساعة تقريباً قالوا «اللي بعده عايش يقوم لنأخذه للمستشفى». كنت أنا وأمي من بين المصابين، فهمّت أمي لتقوم، فقلت لها أنهم كاذبون. وبالفعل، كل الذين قاموا صفوهم. بقينا هكذا حتى الفجر، وعندما رأوني، كنت أرتجف، فعرفوا أنني ما زلت حياً. أطلقوا علي النار، فأصبت في يدي اليمين. بعد ذلك أحضروا «شراشف» بيضاء وقاموا بتغطية الموتى. خلال هذا الوقت، وأنا نائم، كنت أسمعهم يقولون «أهلا وسهلا» (أعتقد أنها كانت كلمات سر بينهم). في الصباح رأوني وأنا أرتعش فقالوا «بعده هيدا مش ميت.. صرنا مقوصين عليه»، وقاموا باطلاق النار، لكنني كنت آنذاك أضع يدي على رأسي، فأصابتني رصاصة في يدي قطعت اصبعي. الساعة الثانية ظهراً ذهبوا ليتناولوا الغداء. سمعتهم يقولون «بدنا نتغدا ونحضر كميونات وجرافات». وعندما رأيتهم يبتعدون قفزت ودخلت في زاروب قريب من الشارع. دخلت بعد ذلك الى بيت وجدت بابه مخلوعاً، وكان مقلوباً رأساً على عقب بسبب التفتيش. بدلت ملابسي بملابس وجدتها في البيت، وبعد ذلك دخل علي مسلحون وبدأوا يقولوا لي «وليه.. أين الجواهر والمال الذي سرقته، بدنا نقتلك كما قتلنا الآخرين». فقلت لهم «لقد قتلوا كل أهلي»، وبدأت أتوسل اليهم، فقالوا لي «نريد قتلك»، وأخرج أحدهم السكين ليذبحني، فقال له الثاني «تمهل، نريد أن نسأله ان كان

فلسطينياً أو لبنانياً» فسألوني، فقلت لهم اني لبناني، فقالا «لو انك فلسطيني لكنا ذبحناك» ثم تركاني وخرجا. هربت بعد ذلك في الزواريب، وبينما أنا هارب سمعت اثنين يقولان: «وينه بدنا نقوصه». دخلت في الزواريب الى جامع شاتيلا ثم الى مستشفى غزة.

كانت لهجتهم لبنانية جنوبية، ومن بينهم من لا يستطيع أن يتكلم العربية بشكل جيد. كان لباسهم أخضر، وأرزة على الكتف، وهناك دائرة على الصدر.

□ (ب. أ. ر): **فلسطينية؛ ١٧ سنة؛ حامل في شهرها الخامس؛ تقيم في مخيم صبرا:** مساء الخميس، الساعة السادسة مساءً، كنا في منزلنا والقذائف في الخارج تتساقط علينا. اقترح زوجي أن نذهب الى بيت خالته؛ فذهبنا.

جاءت بعد لحظات أخت زوجي (ع) وأخبرتنا أن «اسرائيل» دخلت المخيم. هنا قال زوجي «نحن لم نقاتل وسوف نستسلم».

طلب زوجي من أخته أن تذهب الى بيتنا وتجلب معها البطاقات الشخصية. ذهبت، وبعد لحظات سمعنا صوتها، صرخت: «آخ يا أمي».

اقترحت على عمي (م. أ. ر) ــ وهو متقدم في السن ــ أن يذهب ويرى ماذا حصل؟ قلنا له: «أنت شيخ ولا أحد يجرؤ على قتلك» فذهب، وبعد لحظات سمعنا طلقة رصاص. انتظرنا طويلاً ولم يأت أحد. أصبنا بحالة ذهول، ولم نكن ندري بما يدور في الخارج. كانت أصواتهم تأتينا ممزوجة بصراخ وأنين.. «الياس، جورج، تقدموا الى البيت الثاني».

صباح الجمعة، حاولوا الدخول الى البيت الذي كنا نقيم فيه، وهو مؤلف من طبقتين. لم يدخلوا من البوابة الرئيسية: وضعوا سلماً وكسروا حائط المبنى العلوي ودخلوا البيت. راحوا يكسرون التلفزيون والمسجل وأواني البيت. كنا نسمع صوت الحطام ولكننا لم نعرف ماذا كان يدور.

هنا اقترح ابن عمي أن نصرخ ونقول «معنا أطفال صغار» وأن نظهر رؤوسنا من النافذة، لعلهم يمتنعون عن اطلاق الرصاص اذا ما شاهدوا النساء. مددنا رؤوسنا أنا و (ع) من احدى النوافذ، وعندما رأونا، أمطروا النافذة بالرصاص وراحوا يصرخون: «اطلعوا.. سلموا يا 'عر...'، ارفعوا أيديكم».

وبعد لحظات دخلت مجموعة من الجنود الى المكان الذي كنا نقيم فيه، كان عددهم حوالي العشرين، يرتدون لباساً داكن اللون، أخضر، وعلى ذراعهم استطعت أن أقرأ «جيش لبنان الحر ــ قوات الرائد سعد حداد». أما على القبعات، فقد كتبت عبارة «جيش لبنان الحر».

قسمونا الى قسمين، الرجال الى جهة والنساء الى جهة أخرى. هنا شعر زوجي بأنه سيقتل، فحاول أن يعطيني النقود التي بحوزته، ولكن أحدهم منعه. هنا ركعت عند رجليه، وقلت له «ادفع لك ما تريد، مال، ذهب، ولكن لا تقتل زوجي والآخرين»، فرد قائلاً «اصمتي قبل أن أكوم جسدك».

ثم أمرنا نحن النساء بالخروج من المنزل، فخرجنا مع أولادنا، وما ان وصلت الى زاروب بيتنا، حتى رأيت جثة عمي ملقاة على الأرض، فصرخت. «يا مشحرة هذا أبوك يا (ش)»، واستطعت أن أرى أمام مطبخ منزلنا جثة رجل آخر، وأمام بركة الماء جثة أخرى لرجل يرتدي بنطلون «الجينز» وشعره أجعد وغارق في الدماء.

كانت الجثث مترامية على الطريق، وأثاث بيتنا كله في الخارج، والمسلحون يشربون البيبسي والبيرة وأشياء أخرى، أخذوها من حانوتنا. لا أستطيع تقدير عددهم لأنهم كانوا كثيرين.

صرخ أحدهم «خذهم الى المدينة الرياضية»؛ مشينا أمامهم. وفي الطريق استطعت أن أتعرف الى جثة (ع.) أخت زوجي، كانت مغطاة، عرفتها من تنورتها وشعرها، وصرخت: «هذه (ع)... مقتولة يا (ش.)»، ورأيت كثيراً من الجثث ولم أعرفها، ولكني تعرفت على جثة جارنا «أبونايف». كان مضروباً على رأسه بفأس، ونخاعه أمامه على حجر.

بعد كل الذي رأيت، لم أصدق أننا سنبقى على قيد الحياة. اقتادونا الى المدينة الرياضية ووضعونا في غرفة مع نساء عديدات، وفي الخارج، كان الجنود يشتموننا ويطلقون الرصاص في الجو. أحدهم جلس على كرسي وأخرج خنجراً وراح يلعب به، تارة يضعه على صدره وطوراً على رقبته. خفت كثيراً وقلت في نفسي: سوف يقتلوننا بهذا الخنجر.

طفل ابنة عمي أخت زوجي، وعمره شهران، راح يبكي، فصرخ أحدهم في وجهها «أسكتيه والا قتلته». في هذه الأثناء، حضرت سيارة صغيرة كحلية، كان بداخلها شخص يرتدي لباساً عسكرياً، حينما ترجل من السيارة وقف جميع الجنود. احدى النساء قالت «ربما يكون سعد حداد».

بعد ذلك أمرونا أن نخلي المدينة الرياضية ونتوجه الى السفارة الكويتية، كنت جائعة ومنهوكة القوى، وكذلك أولادي، رحت أبكي، فشتمني أحدهم قائلاً «لماذا تبكين أيتها الكلبة؟».

وعندما كنا نسير على الطريق المؤدية الى محيط السفارة الكويتية، كانوا يأمروننا بأن نسرع، ومن كانت منا لا تركض، كانوا يرشقونها بين رجليها.

لم أستطع أن أركض بين الالغام، لأنني حامل في شهري الخامس ومعي ولدان. وأخيراً وصلنا الى محيط السفارة الكويتية ورأينا جنوداً ودبابات اسرائيلية.

رجعت السيارة الكحلية. نزل رجل لا أعرفه، وصرخ قائلاً «أيها الكلب الى أين تأخذهم؟ أعدهم الى المدينة دون طعام؛ هؤلاء لا يستحقون شيئاً» فأعادنا الى المدينة الرياضية.

وجدنا في المدينة مسلحين اثنين؛ قال أحدهما: «اذهبوا الى شارع الفاكهاني ربما تجدون شيئاً تأكلونه».

ذهبنا الى بناية في شارع الفاكهاني ودخلناها، فوجدنا عائلتين كرديتين، وعندما عرفوا أننا فلسطينيون خافوا من العاقبة وطردونا، وطلبوا منا أن ننام خارجاً، ولم يعطونا شيئاً نأكله، ولكن أحد الرجال أعطانا «بطانيات» كي ننام.

لم نتمكن من النوم من شدة الجوع والتعب، ولم ندرِ كيف طلع الصباح.

صباح السبت، قلت في نفسي: الله لا يقطع، يجب أن نأكل شيئاً، خصوصاً الأطفال الذين راحوا يلحون عليّ بطلب الماء والحليب والطعام. كنت حزينة وتعبة، ولم أكن ادري ماذا حصل لزوجي ولابن عمه، وهل مازالا أحياء أم أن المسلحين قتلوهما؛ ذهبنا الى

منطقة «عائشة بكار»، وفي مدرسة للمهجرين اشترينا خبزاً وجبناً، وأكلنا للمرة الأولى منذ ثلاثة أيام.

(ع.)، امرأة ابن عم زوجي، قالت «سوف أرجع الى المخيم، يجب أن أعرف ماذا حلّ بزوجي والآخرين»، وذهبت بمفردها، ولم نجرؤ ـ (ش.) وأنا ـ على الذهاب معها.

رجعت بعد ساعتين، وهي تولول، وأخبرتنا بأن زوجي وزوجها وزوج (ش.) مقتولون مع اثنين لا تعرفهما، وقد وضع القتلة فوق جثتهم دراجة نارية. وقالت أن هناك مئات الجثث في المخيم، والمسلحون يقولون «من له جثة فليسرع ويدفنها».

بكيت كثيراً ولطمت وجهي وحزنت كثيراً على زوجي البريء، وبعد ساعة جاء سلفي. لم يصدق بأننا ما زلنا على قيد الحياة، وأخذنا الى بيته.

مخاطر الغزو الاسرائيلي
على الاقتصاد اللبناني

فؤاد علامة

لبنان الذي يواجه الآن إحتلالاً عسكرياً واسعاً لأراضيه، يواجه في الوقت نفسه إجتياحاً سلمياً لأسواقه التجارية؛ فقد تمكنت إسرائيل من جذب العديد من التجار اللبنانيين إلى التعامل مع الشركات الإسرائيلية، وقد استجاب هؤلاء بشكل طوعي لعملية التطبيع الاقتصادي سعياً منهم وراء الأرباح السهلة التي يوفرها رخص السلع الإسرائيلية عن مثيلاتها المنتجة محلياً، هذا، من دون تقدير هؤلاء التجار للأخطار المستقبلية على الاقتصاد اللبناني ولا سيما قطاعي الزراعة والصناعة الموصوفين لبنانياً بالقطاعين المريضين.

وإذا كان الاحتلال العسكري قد توقف عند حدود معينة، إلا أن الاجتياح الاقتصادي وصل إلى كل المناطق اللبنانية، حيث بات مألوفاً رؤية المنتجات الإسرائيلية معروضة على المكشوف.

أولاً ــ وقائع التطبيع الاقتصادي

من المعروف أن التعامل الاقتصادي مع إسرائيل ليس جديداً، فقد بدأ منذ العام ١٩٧٦، عندما فُتحت أبواب «الجدار الطيب» إثر تحرك الميليشيات المسلحة في منطقة الشريط الحدودي الذي أدى، فيما بعد، إلى نشوء ما سمي بـ«دولة لبنان الحر» في العام ١٩٧٨. بيد أن هذا التعامل بقي محدوداً حتى نشوب الحرب في الرابع من شهر حزيران الماضي، حيث عرف نقلة نوعية نتلمس آثارها حالياً في كل مكان.

وفي وقت مبكر من بدء الحرب، أعلنت الاذاعة الإسرائيلية أن «عشرات رجال الاعمال اللبنانيين زاروا المكتب الصغير في بلدة المطلة لأخذ المواصفات لمئات المنتجات الإسرائيلية»[(١)]، وفي وقت لاحق، قال جدعون بات وزير الصناعة الإسرائيلي، أن حجم التبادل التجاري مع لبنان، خلال الأشهر الثلاثة الأولى للحرب، يفوق حجم التبادل التجاري مع مصر خلال سنة كاملة، وأوضح أن «التطبيع الاقتصادي بين إسرائيل ولبنان

يسبق علاقات السلام على عكس ما حصل مع مصر».

ورغم إتخاذ الجهات اللبنانية بعض الاجراءات الوقائية مثل: رفض تسعير «الشيكل» الإسرائيلي المتآكل بفعل التضخم مقابل «الليرة» اللبنانية، وسحب الرخص القانونية لمكاتب السفر التي ثبت تعاملها مع إسرائيل وحجز كفالاتها المصرفية؛ هذا، إضافة إلى اعلان الحكومة عن عزمها على نزع الجنسية عن كل لبناني يدخل إسرائيل بهدف السياحة أو التجارة وتطبيق المادة ٢٨٥ من قانون العقوبات بحقه، إلا أن مؤشرات تقلص حجم التبادل التجاري لم تظهر بوادرها حتى الآن، وهذا ما دعا النائب منير أبوفاضل لتوجيه كتاب / سؤال إلى الحكومة يستفسر فيه عن الحائل دون التصدي للاجتياح الاقتصادي ومصادرة السلع الإسرائيلية من الأسواق التي تقع تحت سلطة الشرعية(؟)

لا ريب أن التبادل التجاري مع إسرائيل لا يقوم على قاعدة التبادل المتوازن، بل يحدث العكس تماماً، إذ أن السوق المحلية تتعرض لعملية إغراقية خطرة، فالسلع المستوردة من إسرائيل تباع بأسعار تقل بنسبة ٣٥٪ تقريباً عن السلع اللبنانية المشابهة، وقد تمكنت إسرائيل من اختراق الحاجز المالي وأكسبت عملتها قيمة تصديرية وأخذت تتعامل مع لبنان كسوق داخلية لها، وهكذا امتلأت الأسواق في كافة المناطق بالسلع المستوردة كالألبسة والسكاكر والزيوت والزجاج والإسمنت، وغيرها «من دون رقيب أو حسيب، وصار مرفأ حيفا مزاحماً من الدرجة الأولى للمرافىء اللبنانية، لا لأنه يقع هو أيضاً على شاطىء البحر المتوسط، بل لأن من خلاله تمر البضائع المستوردة من كل صوب، معفية من الرسوم الجمركية وغير الجمركية، كما أن تنقل الأشخاص، عبر الحدود المشتركة مع إسرائيل، لا يعترضه معترض، في الذهاب والإياب، والأبواب كلها مفتوحة»(٣).

وفي هذا الصدد، يقول فؤاد أبي صالح، رئيس جمعية الصناعيين: «إن لبنان، بسبب الفوضى التي يعيشها منذ ثماني سنوات والتي بلغت ذروتها خلال السنتين المنصرمتين، كان في طريقه إلى فقدان أسواقه الخارجية، لكنه الآن، وبعد الإجتياح الإسرائيلي، بدأ يفقد حتى أسواقه الداخلية»(٤).

وفي معلومات وزعتها غرفة التجارة والصناعة في بيروت، جاء أن «التعامل الاقتصادي مع إسرائيل يهدد الأسواق اللبنانية بأفدح الأخطار، لما يشكله هذا التعامل من منافسة غير مشروعة للإنتاج المحلي الذي هو في أشد الحاجة إلى الدعم، وهذا ما بدأت نتائجه تنعكس كساداً وبطالة. كما أن الإستيراد عبر مرفأ حيفا يشكل ضرراً بالغاً على موارد الخزينة وعلى الاقتصاد اللبناني، ويضاف إلى ذلك، محاولات إسرائيل المتكررة للتسلل إلى الأسواق الافريقية بواسطة رجال أعمال لبنانيين، الأمر الذي ينطوي على محاذير خطيرة ينبغي تداركها من الآن»(٥).

إن الآثار السلبية الناجمة عن الإجتياح الإسرائيلي بوجهيه العسكري والاقتصادي، يمكن تحديدها على النحو التالي:

أ ــ الأضرار العامة: لقد نتج عن الاجتياح الإسرائيلي تدمير أقسام كبيرة من المدن الساحلية كبيروت وصيدا وصور والنبطية، فضلاً عن عشرات القرى في البقاع

والجبل والجنوب، مما أدى إلى شلل المرافق العامة لفترة لا تقل عن الأربعة أشهر، وتعطلت الحركة نسبياً على الطرق الدولية، ولا سيما طريق دمشق ـ بيروت التي تعتبر الطريق الرئيسية لتصدير البضائع نحو البلاد العربية، وأدى إغلاق المطار والمرفأ إلى توقف التجارة الخارجية وتقلص حركة إنتقال الأشخاص والبريد من العاصمة بيروت إلى الخارج وبالعكس. وشمل التدمير المباشر عدداً من المؤسسات التجارية والصناعية والحرفية والممتلكات الشخصية، وما لم يطله التدمير طالته السرقة، إذ أقدمت قوات الإحتلال الإسرائيلي على نهب موجودات بعض المصانع وخاصة في الشويفات والناعمة، بحجة أن أصحابها ليسوا لبنانيين.

وتقدر الدولة اللبنانية اجمالي الخسائر التي أصابت البلاد من جراء الإجتياح الإسرائيلي بمبلغ ١٢ مليار دولار، وحتى لو كان هذا الرقم مبالغاً فيه، فإن الدولة تفترض أن هذا المبلغ هو المطلوب من أجل إعادة تأهيل البنية التحتية للاقتصاد اللبناني (توصيلات كهربائية، شبكات مياه، إصلاح طرقات، تطوير وسائل الإتصالات، وسواها..).

وحسب مصادر غرفة الصناعة والتجارة في بيروت، فإن خسائر قطاع الخدمات الذي يشكل العمود الفقري للإقتصاد اللبناني بلغت، وفقاً لتقديرات أولية، أكثر من ملياري دولار، ويعود ذلك إلى إقفال المنافذ الدولية، إضافة إلى التدمير الذي لحق بالعديد من المؤسسات التجارية والفندقية والسياحية.

ب ـ **القطاع الصناعي**: أصيبت الصناعة اللبنانية بأضرار مباشرة من جراء الحرب التي احرقت عدداً من المصانع اللبنانية، وألحقت بعدد آخر بها أضراراً غير مباشرة، نجمت إما عن توقف الإنتاج كلياً، بسبب إنقطاع التيار الكهربائي وتعطل الإتصالات السلكية واللاسلكية وإقفال الطرق وإرتفاع كلفة النقل وتعذر وصول العمال إلى المعامل، أو عن تخفيض الإنتاج لسببين:

الأول، مزاحمة السلع الإسرائيلية للسلع الصناعية اللبنانية الأساسية كالزيت والسكر والسكاكر والمعجنات وغيرها؛ حيث أن المصانع اللبنانية كانت تنتج منها ما يكفي لتلبية حاجات السوق المحلية، وتقوم بتصدير الفائض منها إلى الأسواق الخارجية.

الثاني، هو إستيراد عدد من السلع الأجنبية كالملح والمشروبات الروحية والسجائر عن طريق مرفأ حيفا بعد إعفائها من الرسوم الجمركية والمصاريف الأخرى، عدا تلك التي تلحق بها من جراء النقل، وهذا ما أعاق تصريف المنتجات الصناعية بسبب إنخفاض أسعار المنتجات المستوردة(٧).

ويذكر أن الصناعة اللبنانية تعاني منذ زمن بعيد صعوبات كبرى، أدت إلى إقفال عدد من المصانع وخاصة مصانع النسيج، وذلك بسبب غياب الحماية الجمركية وتسرب البضائع الأجنبية عبر الموانىء غير الشرعية، وإرتفاع سعر قوة العمل اللبنانية بسبب تصاعد معدلات التضخم في لبنان وهجرة العديد من العمال بحثاً عن فرص أفضل في بلدان الخليج العربي.

جـ ـ **القطاع الزراعي**: تعرضت الزراعة اللبنانية لكارثة مزدوجة: نجمت الأولى عن التدمير المباشر الذي أصاب منشآت الري وقنواته والأشجار المثمرة ومزارع الدواجن والمواشي والأسماك؛ فيما نجمت الثانية عن تدفق المنتوجات الزراعية الإسرائيلية التي

نافست المنتجات المحلية عن طريق تدني اسعارها التي وصلت في بعض الأحيان إلى أدنى من سعر كلفة المنتجات المحلية.

ولعل الطريقة الأفضل لتفهم عمق الأزمة في القطاع الزراعي، هي في رصد الوقائع الخطيرة التي تظهرها بيانات الهيئات النقابية الصادرة يومياً في الصحف المحلية، وفيما يلي أبرزها:

ـ أصدر «اتحاد مزارعي الجنوب» بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٣١ بياناً جاء فيه: أن مزارعي الجنوب «فوجئوا بوصول الباخرة راسيس تدخل مرفأ بيروت وهي تحمل ألف طن من الموز المستورد لحساب تجار باتوا معروفين من السلطة، علماً بأن الروزنامة الزراعية تحظر دخول الموز الأجنبي إلى لبنان بعد تاريخ ٣١ آب من كل سنة، ناهيك بأن هؤلاء التجار هم الذين يغرقون السوق المحلي بالموز الإسرائيلي وغيره من المنتوجات الإسرائيلية».

ـ أصدرت «نقابة عمال البستنة» بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٦ بياناً أوضحت فيه الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي من جراء الغزو الإسرائيلي، مثل: تدمير قنوات مياه نهر الليطاني؛ جرف مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة؛ إغراق الأسواق بالمنتوجات الزراعية الإسرائيلية التي أدت إلى كساد المواسم المحلية ورزوح المزارعين تحت وطأة الديون الثقيلة.

ـ قدم جمال صفي الدين، ممثل مزارعي الحمضيات في لبنان، مذكرة إلى رئاسة الجمهورية بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٨ طالب فيها بمنع دخول الحمضيات إلى الأسواق اللبنانية كيلا يتسبب ذلك في حدوث الكساد في المواسم المحلية.

والمعروف أن الإنتاج السنوي من الحمضيات في لبنان يقدر بـ ٤٥٠ ألف طن، أي ما يساوي مبلغ ٨٠٠ مليون ليرة. ويتوزع تصريف هذا الانتاج على النسب التالية: السوق اللبنانية: ٢٥٪؛ السوق السورية: ٤٥٪؛ أسواق الخليج: ٣٠٪.

ـ في بيان لها موجه إلى أهالي الجبل بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٦، حذرت «الحركة الوطنية» في الكورة من النتائج السلبية للغزو الاقتصادي الإسرائيلي؛ حيث «دخلت إلى شمال لبنان كميات غير قليلة من الملح والزيوت وسواه من المنتجات الإسرائيلية مما سيتسبب، لا محالة، في كساد الإنتاج المحلي».

وكان النائب بطرس حرب قد قال، إثر زيارته للمنطقة الجردية في البترون، أن «تكديس مواسم التفاح في البرادات المحلية وعدم تمكين المزارعين من بيع محاصيلهم، يشكل مشكلة اقتصادية سيكون لها أسوأ النتائج على الصعيد الإنساني في لبنان».

وحسب مصادر المزارعين، يتعرض الزيتون، الذي هو شجرة الأرملة، لظاهرة الإغراق الإسرائيلية؛ حيث يباع زيتون الرامة المشهور بجودته في فلسطين، بنصف سعر الزيتون اللبناني، وقد باشرت إسرائيل بانزال هذا النوع من الزيتون إلى الأسواق المحلية قبل قطاف الموسم الحالي؛ ولما كان موسم الزيتون يُغل مرة كل عامين، فان هذا يعني أن جهد عامين من المعاملة مهدد بالضياع. والمشكلة تأخذ بعدها الأخطر من واقع أن الزيتون هو من الزراعات الرئيسية في لبنان، حيث يقدر عدد أشجاره في قضاء حاصبيا وحده، بحوالي مليون شجرة يعتاش من انتاجها ما يقرب من ٨٠٪ من أهالي القضاء.

إن سياسة التطبيع الاقتصادي التي تعتمدها إسرائيل كمقدمة أولى لتطبيع العلاقات الكاملة مع لبنان، ربما في المستقبل القريب، تجعلنا نتساءل عن الثغرات الموجودة في مكونات الإقتصاد اللبناني التي استطاعت إسرائيل بسهولة النفوذ عبرها، إلى الأسواق اللبنانية، وتجعلنا بالتالي نتساءل عن مخاطر علاقات السلام المحتملة على الاقتصاد اللبناني. وبديهي أن أي استقراء لمستقبل الاقتصاد اللبناني في ظل الأوضاع السياسية المتغيرة في المنطقة والتي تنحو منحىً سلمياً لا جدال فيه، يفرض إعادة قراءة الماضي، كمقدمة لفهم التطورات الحالية التي شكلت أحداث لبنان الأخيرة فيها قوة الدفع الأساسية.

ثانياً ـ مكونات الاقتصاد اللبناني

كان الاقتصاد اللبناني قبل الاستقلال، يعتمد بصورة رئيسية على الزراعة والحرف، وقد نمت الصناعة نمواً نسبياً أثناء الحرب العالمية الثانية لتلبية حاجات البلاد من السلع الاستهلاكية التي تعذر استيرادها بسبب ظروف الحرب. وتميزت الحقبة التي أعقبت الاستقلال بالنمو الاقتصادي السريع نتيجة توسع قطاع الخدمات «الذي أخذ من أهمية القطاعات المنتجة بعد إتخاذ مجموعة تدابير من أهمها: حرية القطع الأجنبي (١٩٤٨)، وسرية المصارف (١٩٥٦)، والحساب المشترك (١٩٦١)»[٨]. إلا أن الأسباب الجوهرية لهذا التحول هي خارجية في معظمها؛ فقد توفرت ظروف إقليمية مؤاتية من أهمها: «كارثة فلسطين في العام ١٩٤٨، وما صدرته من مهارات بشرية ورؤوس أموال وقوة عمل رخيصة، وتحول التجارة العربية من مرفأ حيفا إلى مرفأ بيروت؛ تدفق واردات النفط إلى لبنان من بلدان الخليج العربي؛ هجرة رؤوس الأموال نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية في بعض البلدان العربية؛ وأخيراً وجود نظام ليبرالي .لا يحد من إنتقال الأموال ولا ينالها بالضرائب العالية»[٩]. وهكذا تكرس دور لبنان بقيامه بالوساطة بين السوق الرأسمالية الغربية والسوق العربية الداخلية، وتحددت مكوناته الرئيسية التي من أهمها: «أنه إقتصاد حر يقوم على المبادرة الفردية، يتقدم القطاع الخاص فيه [على] القطاع العام، ويسيطر عليه قطاع الخدمات بواقع الثلثين من الدخل القومي»[١٠] و«هذا التوجه بقي ثابتاً منذ الحرب العالمية الثانية، حيث يقوم قطاع الخدمات على المصارف والتجارة والسياحة والإستشفاء والتعليم ونشاط الشركات الأجنبية في لبنان»[١١].

غير أن هذا النمو الاقتصادي السريع حمل في طياته بذور ضعفه؛ فإعتماد قطاع الخدمات على الطلب الخارجي أدى إلى جعل مردود هذا القطاع رهن قرارات تتخذ في الخارج، وليس نتيجة قرارات تتخذ في الداخل، مما أدى إلى إنكشاف الاقتصاد اللبناني وتزايد العجز في ميزانه التجاري نتيجة إعتماده على الطلب الخارجي، وهو حساس بصورة فائقة للتطورات الداخلية والخارجية، ومن هنا فقد تعرض لسلسلة من الأزمات كانت أزمة بنك إنترا في أواسط الستينات أخطرها.

وعلى الرغم من أن مرتكزات الاقتصاد اللبناني التي كانت سائدة قبل الحرب الأهلية الأخيرة ظلت إياها بعد الحرب، إلا أنه لا يمكن الإنكار بأن الحرب قد تركت آثاراً عميقة على الدور الاقتصادي اللبناني ضمن اقتصاديات البلاد العربية؛ فقد عجز لبنان

عن المشاركة الفعالة في إستثمار المال العربي بسبب التلازم المثير الذي قام بين توقيت إندلاع الحرب الأهلية وتدفق الفوائض النقدية العربية القابلة للإستثمار فلبنان «كان في بداية العام ١٩٧٥ البلد العربي المؤهل، أكثر من غيره، ليشارك بشكل فعال ومباشر في عملية إدارة المال العربي الضخم الناتج عن الفوائض النفطية، لكن الحرب إندلعت في الوقت الذي بدأت فيه الفوائض المالية تدخل خزائن الدول النفطية بوتيرة متسارعة ومتصاعدة؛ أي بعد سنة تقريباً من تاريخ الإرتفاع القياسي لأسعار النفط، وهكذا نرى أن هناك تلازماً زمنياً، مثيراً للريبة، بين توقيت الحرب في لبنان وبداية تصاعد حجم الفوائض النقدية في دول النفط العربي»(١٢).

وفي كلمات مشابهة تقريباً يقول الدكتور محمد عطا الله «إن بداية الأحداث اللبنانية توافقت مع الإرتفاع الهائل في أسعار النفط بعد حرب العام ١٩٧٣، لذلك هاجرت الكفاءات اللبنانية إلى دول النفط التي وظفت فوائض أموالها في مشاريع استثمارية في بلادها.. ولم تقتصر الهجرة على الأفراد، بل شملت المؤسسات وخاصة في مجال المقاولات والهندسة والدراسات»(١٣).

فكيف حافظ لبنان على توازنه الاقتصادي في ظل الأحداث الدامية؟

يتفق أغلب الخبراء الاقتصاديين على أن هناك عاملين رئيسيين كانا وراء صمود الاقتصاد اللبناني خلال الثماني سنوات المنصرمة، وهما:

١ ــ التحويلات المالية للمهاجرين اللبنانيين.

٢ ــ الأموال الوافدة من الخارج لتمويل الحرب اللبنانية.

لقد سجل ميزان المدفوعات اللبناني فائضاً غطى العجز في الميزان التجاري حيث شكلت تحويلات المغتربين سنداً أساسياً للدخل القومي؛ فالمغتربون كانوا يحولون، على الأقل، ثلث مدخراتهم إلى لبنان، إلا أن هذا لا يعني أن لبنان قد حافظ على النشاط الاقتصادي الذي كان له في الفترة التي سبقت الأحداث اللبنانية. ويعترف التقرير السنوي لمصرف لبنان، وهو الوثيقة الرسمية الوحيدة تقريباً التي تصدر بعد الأحداث وتتضمن معلومات أقرب إلى الدقة عن الوضع الاقتصادي، بهذه الحقيقة حيث جاء أن التطورات الاقتصادية خلال الأعوام السابقة إتصفت بتباطؤ النمو وإزدياد حدة التضخم والبطالة فـ«في ظل التوترات الأمنية وإضطراب الأجواء السياسية غير الملائمة للنمو لم يتمكن الاقتصاد اللبناني حتى اليوم من استعادة مستوى النشاط الذي كان عليه في العام ١٩٧٥»(١٤).

من هذا العرض الموجز لمكونات الاقتصاد اللبناني يتضح ببساطة سقوط مقولة «الوضع الخاص» للبنان ضمن المجموعة العربية، فهذه المقولة التي كانت تهدف إلى تجنيب لبنان الصراعات الإقليمية غير المستحبة، إنقلبت رأساً على عقب أثناء الحرب الأهلية، بحيث أصبح لبنان بعيداً عن التطورات الاقتصادية العربية في حين صارت أرضه مسرحاً للصراع العربي ــ الإسرائيلي. كما يتضح أن الاقتصاد اللبناني يعتمد، بصورة رئيسية، على الدول العربية، فهي المستوردة الأولى للانتاج اللبناني الزراعي والصناعي، والمستهلك الذي لا غنى عنه لخدماتنا، والمورد الأساسي لرؤوس الأموال.

وتبين لنا دراسة الأسواق الخارجية للصادرات اللبنانية أن ثلثي هذه الصادرات

يتجه إلى الدول العربية، والميزان التجاري اللبناني يعاني عجزاً مع كل دول العالم بإستثناء الدول العربية.

ثالثاً ـ مخاطر علاقات السلام

إن أي خلل في العلاقات مع الدول العربية، وخاصة من ذلك النوع الذي قد يترتب عن توقيع لبنان لأي شكل من علاقات السلام مع إسرائيل، سيكون له نتائج كارثية على الوضع الاقتصادي في لبنان، وبالمقابل لن تكون السوق الإسرائيلية هي البديل عن الأسواق العربية لسبب جوهري، وهو أن إسرائيل نفسها تبحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها الصناعية والزراعية. بل إن إسرائيل تطمح، وهي تملك المؤهلات اللازمة، لسرقة مركز لبنان على صعيد تقديم الخدمات للعالم العربي. فما الذي يمنع أن يعود مرفأ حيفا، وقد عاد جزئياً، بعد إحلال السلام أو الاستسلام لا فرق في المنطقة، إلى لعب الدور الذي كان له في الأربعينات كمرفأ تجاري للمشرق العربي على البحر الأبيض المتوسط؟

ويرى الدكتور الياس سابا أنه على صعيد دور لبنان الاقتصادي العربي «فان أهم ما يؤثر في ذلك هو نوع التسوية السياسية لمشكلة الشرق الأوسط والمضمون الاقتصادي لهذه التسوية» ويعتقد سابا «أن أسوأ ما يمكن أن يؤثر على دور لبنان الاقتصادي في المجموعة العربية هو أن تشتمل تسوية أزمة الشرق الأوسط على علاقات تجارية طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل، وسبق أن قلت علناً في منتصف السبعينات أن مصلحة لبنان والدول العربية تكمن، دون لبس، في رفض الصلح الاقتصادي مع إسرائيل مهما كانت عناصر التسوية السياسية معها»*.

إن ثمة خطراً أكيداً في المدى البعيد يتمثل في الدور الاقتصادي الذي تطمح إليه إسرائيل في المنطقة، وهو دور منافس بالطبع للدور التقليدي الذي أضطلع به لبنان حتى الآن. ومن المعروف أن لبنان كان من الوجهة الموضوعية قد إستفاد على الصعيد الاقتصادي من قيام دولة إسرائيل، وقد عكست كتابات ميشال شيحا خلال الأربعينات والخمسينات عمق مخاوف البورجوازية اللبنانية من نشوء أوضاع تسمح لإسرائيل بلعب دور اقتصادي بارز في هذه المنطقة من العالم، وإذا كانت أوساط البورجوازية اللبنانية قد أبدت إرتياحها، في مرحلة أولى، للعدوان الإسرائيلي، إعتقاداً منها بأن الجيش الإسرائيلي سيعود أدراجه فور تخليصها من «الغرباء»، فإن الأيام القادمة ستثبت، على الأرجح، أن هذه الحسابات في غير محلها، وأن البورجوازية اللبنانية ستخسر جزءاً من دورها

---

* بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٥، ألقى الدكتور إلياس سابا محاضرة في الكويت بمقر جمعية الخريجين تحت عنوان: الجوانب الاقتصادية للتسوية السلمية، وقد نشر نص المحاضرة في مجلة «**دراسات عربية**»، العدد رقم ٢، ١٩٧٥. ولا تزال هذه المحاضرة تحتفظ بأهمية راهنة، وللتدليل على أهميتها نشير إلى أنها كانت مصدراً لمجموعة من المقالات الصحفية المحورة ومنها على سبيل المثال: مقال إميل خوري: من الصلح السياسي إلى الصلح الاقتصادي، النهار العربي والدولي، ٢٣/٤/١٩٧٩، ومقال إسرائيل تخطط لإستيعاب الأسواق العربية، الطليعة الكويتية، ٢٨/٤/١٩٨٢، بدون توقيع.

الاقتصادي في لبنان والمنطقة[15].

وإذا كان لبنان قد استفاد فيما مضى من حالة العداء العربي ـ الإسرائيلي، فإنه، ربما،سيكون أكبر الخاسرين من إحلال السلام بين العرب وإسرائيل.

---

(١) **السفير**، ١٩٨٢/٧/٨.

(٢) **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١١/١٢.

(٣) «من حصاد الأيام»، **العمل**، ١٩٨٢/١١/٢.

(٤) «الهيئات الاقتصادية تقرع ناقوس الخطر»، **الكفاح العربي**، ١٩٨٢/١٠/٢٥.

(٥) **النهار**، ١٩٨٢/١٠/٨.

(٦) زاهي الهندي، «التطبيع الاقتصادي»، **بيروت المساء**، ١٩٨٢/١١/٦.

(٧) «تقرير مفصل صادر عن مديرية الصناعة اللبنانية»، نشرته **النهار**؛ **السفير**، ١٩٨٢/١١/٧.

(٨) هشام البساط، «التضخم واثارة الاقتصادية»، **النهار**، ١٩٧٩/٢/١٩.

(٩) يوسف عبد الله صايغ ومحمد عطا الله، «**نظرة ثابتة في الاقتصاد اللبناني**»، بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦.

(١٠) هشام البساط، **مصدر سبق ذكره**.

(١١) مقابلة مع محمد عطاالله، رئيس مجلس الانماء والاعمار، **اللواء**، ١٩٨٢/٥/١٧.

(١٢) مقابلة مع الدكتور الياس سابا، **الأسبوع العربي**، ١٩٧٨/٣/٢٧.

(١٣) مقابلة مع محمد عطا الله، **مصدر سبق ذكره**.

(١٤) التقرير السنوي لمصرف لبنان، نشرته **النهار**؛ **السفير**، ١٩٨٢/١/١.

(١٥) كمال حمدان، «الأبعاد الاقتصادية للغزو الاسرائيلي»، **السفير**، ١٩٨٢/٩/٨.

واقع التعليم العالي الجامعي
في ظل الأوامر والقوانين الاسرائيلية

سمر مكاوي

أعارت اسرائيل موضوع التربية والتعليم اليهوديين اهتماما بالغا بغية خدمة اهدافها الصهيونية. فشددت، في قانون التربية والتعليم الرسمي الصادر العام ١٩٥٣(١)، على اهمية التربية اليهودية في صياغة الشباب اليهودي «وترسيخ جذورهم في تراثهم التاريخي»، وتعميق علاقاتهم مع اليهود في العالم. كما تكمن اهمية التعليم، في تنشئة الاجيال الجديدة الخاضعة لدولة اسرائيل والموالية لها.

وتعتبر اسرائيل ان لجهاز التربية والتعليم، في المجتمع الاسرائيلي، دورا حاسما من حيث تأمين القدرة على الثبات «وبخاصة قدرة الجيل الشاب، على تحمل العبء الكبير الذي القاه التاريخ اليهودي على عاتقه»(٢). كما ادركت اسرائيل اهمية التعليم العالي والتكنولوجي؛ فاهتمت بانتشار الابحاث العلمية والتطبيقية وتكريسها في خدمة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية.

وفي موازاة اهدافها التربوية هذه، مارست اسرائيل تمييزا واضحا بين التعليمين: العربي واليهودي؛ فجعلت للعرب نظاما تعليميا مستقلا، يشرف عليه مسؤول يهودي، وتضع وزارة المعارف المناهج المدرسية له «وفق الظروف الخاصة بمؤسسات التعليم العربي». وترمي اسرائيل، من وراء ذلك، انْ من حيث الادارة او التمويل او الاختصاصات، الى خلق جمهور عربي يخدم سياستها الصهيونية دون ابداء اية معارضة تجاهها(٣).

ففي المناطق العربية المحتلة العام ١٩٤٨؛ حيث بلغ عدد السكان العرب حوالي ٦١٨(٤) الف نسمة، يجد ٣٧٪(٥) فقط، من الفتيان الذين هم في سن الدراسة الثانوية (١٤ ــ ١٧ سنة) طريقهم الى المدارس. اما بين اليهود، فان الذين يدرسون في المدارس الثانوية من فئة العمر نفسها فيتجاوزون ٨٠٪(٦). وقد بلغ عدد المدارس الثانوية العربية (عامة ومهنية وزراعية) ٩٠ مدرسة، مقابل ٦٤١ مدرسة يهودية. اما عدد المدرسين الثانويين، فهناك ١,٣٧٠ معلما عربيا مقابل ١٧,٠٠٠ معلم يهودي(٧). ولم يتجاوز عدد

الطلبة العرب، في الجامعات الاسرائيلية، ٢٥٠٠ طالب وطالبة موزعين على كافة هذه الجامعات.

ويتعرض هؤلاء، الطلبة والاساتذة، لكافة اشكال الاضطهاد القومي، والفصل التعسفي كلجؤ السلطات الاسرائيلية الى تأخير موعد اعلان نتائج الثانوية العامة (البجروت)، والذي يدفع الطلبة العرب الى صرف النظر عن دخول الجامعات، وبالتالي التحول نحو سوق العمل الاسرائيلي. وفي حال دخولهم الى تلك الجامعات فان اختيارهم للتخصصات العلمية التي يريدون يبقى معدوما؛ وتحول السلطات العسكرية دون اتمامهم الدراسات العليا، فضلا عن اعتقالهم وسجنهم وفصلهم...

السياسة التعليمية الاسرائيلية في الضفة والقطاع

ومنذ احتلالها للاراضي العربية العام ١٩٦٧ سارعت السلطات العسكرية لفرض هيمنتها المباشرة على سير العملية التربوية والاكاديمية. وقامت باجراء تغييرات جذرية في المناهج المدرسية، فألغت المناهج العربية في القدس، وفرضت مناهج تضمنت شروحات واسعة عن تاريخ اليهود بدلا عن التاريخ العربي. كما استبدلت الاسماء العربية لمدن الضفة الغربية وقراها بأسماء عبرية[٨] وحظرت تدريس ٨١ كتابا. واصدرت تعليمات عسكرية وزعتها على مدارس القدس العربية تتضمن اشعارا بمنع تداول اية اطالس اجنبية وعربية، او خرائط تشير الى حدود ما قبل السنة ١٩٦٧، ولا تتضمن خرائط ضم القدس والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان الى اسرائيل[٩]. وعملت اسرائيل على تفريغ الكتب المتبقية من اية مضامين وطنية وقومية. فحذفت الفصول المتعلقة بالقضية الفلسطينية، واستبدلت كلمة فلسطين بـ«اسرائيل»[١٠]، كما طالت الحملة كتب الدين الاسلامي فحذفت منها الايات التي تكرس افكارا مثل الجهاد والتضحية او تدعو اليها.

أما بالنسبة للمدارس والمعلمين، فقد وضعت السلطات العسكرية الاسرائيلية، العراقيل الكثيرة امام تلبية حاجات المدارس العربية من المعلمين؛ الذين منعتهم من تأسيس النقابات وفصلت العديد منهم؛ واتخذت قرارا برفض التعيينات الجديدة، وبعدم توسيع المناهج بحجة الاكتفاء الذاتي في المدارس العربية.

انطلاقا من هذه الممارسات، نستطيع بلورة اهداف السياسة التعليمية الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة كالتالي:

(أ) عرقلة عملية النمو الثقافي وتطويرها كما ونوعا في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(ب) اعاقة التعاون المتبادل بين المؤسسات الاكاديمية والتعليمية، وصولا الى تفكيك العلاقات الثقافية والوطنية بين سكان المناطق المحتلة.

(ج) استغلال قدرات الشباب الفلسطيني، وتحويلها الى قوة عمل رخيصة تعمل في دائرة الاقتصاد الاسرائيلي.

(د) تهجير الكفاءات والكوادر العلمية، التي ترفض التعاون مع السلطات الاسرائيلية.

علما ان سعي الجامعات الفلسطينية لتطوير كلياتها وتوسيعها من اجل استيعاب

اكبر عدد ممكن من الطلاب، للحؤول دون توجههم الى سوق العمل الاسرائيلية (وبخاصة ان هـذه الجامعـات تستوعب سنـويا حـوالي ٣٠٠٠ طالب وطالبة فقـط من اصـل ١١,٠٠٠ طالب وطالبة يجتازون المرحلة الثانـوية) يـواجه بفـرض الاوامر العسكـرية والتعديلات «القانونية» التي تستخدمها السلطات الاسرائيلية في تحقيق اهداف سياستها التربوية تجاه التعليم العربي في المناطق المحتلة.

الاوامر والتعديلات

(أ) تعديل قانون «**مكافحة الارهاب**»، الذي أقـره الكنيسـت في ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٨٠، ويقضي بمعاقبة كل من يبدي انحيازا لـ«منظمة ارهابية او تعاطفا معها، او اي فعل علني مماثل يُظهر بوضوح انحيازا او تعاطفا كهذا، في مكان عام او بصورة يمكن معها للموجودين في مكان عام، رؤية او سماع ابداء ذلك الانحياز او التعاطف»[١١].

(ب) **تعديل قانون الجنسية**؛ حيث تم اضافة فقرة «يجوز لوزير الداخلية، حسب **تقديره**،ان يمنح الجنسية الاسرائيلية عن طريق التجنيس، لشخص بالغ يقيم في منطقة يسيطر عليها جيش الدفاع الاسرائيلي؛ اذا طلب التجنس، **حتى وان لم تتوافر فيه الشروط الواردة في المادة ٥ (أ)، واقتنع الوزير بان الطالب ينحاز لدولة اسرائيل واهدافها، وقام بشكل ملموس، هو او احد افراد عائلته، بنشاط من شانه تعزيز امن دولة اسرائيل، او اقتصادها او اية مصلحة اخرى تهمها، او ان منح الجنسية على المذكور تقتضيه مصلحة خاصة من مصالحها**»[١٢].

(ج) قرار يتعلق **باستخدام الحجارة**، بناء على هذا القرار تحكم المحاكم العسكرية على المتهم برشق الحجارة بالاحكام نفسها التي تحكم بها على المتهم **باستعمال الاسلحة النارية، وبذلك اصبحت عقوبة رشق الحجارة، السجن مدة ثلاث سنوات**[١٣].

(د) **تعديل قانون التـربية والتعليم الاردني رقم (١٦) للعـام ١٩٦٤: الامر «٨٥٤»**

فقد تـوجت اسرائيل سياستها العدوانية تجاه التعليم العربي، والجـامعي منه بخاصة، باصدارها الامر العسكري رقم «٨٥٤» الصادر في ٦ تموز (يوليو) العام ١٩٨٠، والذي يتعلق «بتنظيم الجامعات والمعاهد الخاصة»، بحجة عدم تناول القانون الاردني لهذا الموضوع.

١ ــ القانون الاردني [بعض المواد]:

تناول قانون التربية والتعليم الاردني رقم (١٦) للسنة ١٩٦٤:

(أ) **المؤسسات التعليمية** [المادة ٨].

ــ الالزامية، ومدتها تسع سنوات، ست منها ابتدائية وثلاث اعدادية، (كما عدلت بموجب القانون رقم ٦٦ للسنة ١٩٦٦).

ــ الثانوية، ومدتها ثلاث سنوات.

ــ المعاهد التي تلي المرحلة الثانوية، **ومدتها تقل عن اربع سنوات**[١٤].

(ب) المعلمون [الفصل السابع]

المادة ٢١: وُجب الحصول على اجازة من وزارة التربية والتعليم لممارسة مهنة التعليم (١٥).

المادة ٢٥: يحظّر على المعلمين الانتماء الى الاحزاب او القيام باي نشاط حزبي داخل المؤسسات التعليمية او خارجها.

المادة ٢٦: **يوضع نظام يشتمل على شروط انتقاء المعلمين وقواعد نقلهم**(١٦).

(ج) المناهج والكتب المدرسية

تشرف على المناهج والكتب المدرسية، اللجنة العليا المكوّنة من ١١ عضوا، ويكون وزير التربية والتعليم رئيسا لها. وتختص هذه اللجنة برسم السياسة الواجب اتباعها في وضع المناهج، وتأليف الكتب المدرسية، ولا يجوز تغيير المناهج او تعديلها الا بعد موافقتها(١٧).

ـــ وجاء ايضا في الفصل الاول من القانون الاردني، المادة (٢) تفسير لمصطلح (المعهد) كما يلي:

«ان كلمة (معهد) تعني كل مؤسسة اشتملت، على تعليم اي نوع من انواع المواد التعليمية والمهارات بعد المرحلة الثانوية، **بحيث تقل مدة الدراسة فيها عن اربع سنوات**(١٨).

ـــ وعن اهداف المعاهد، جاء في المادة ٢٠: «يرمي التعليم في المعاهد الى استكمال اعداد الطاقات البشرية التي يحتاج اليها المجتمع في تطوره اعدادا يهيء للمجتمع افرادا **على مستوى متوسط من التخصص بين الدراسة الثانوية والدراسة الجامعية**، قادرين على القيام باعمالهم بمهارة ودربة في ميادين التعليم والصناعة والزراعة والتجارة والفنون وغيرها(١٩)...

ـــ اما في المادة ٥٩ ـــ أ، فقد منع القانون بموجبها تأسيس المؤسسات التعليمية الخاصة الا بعد «الحصول على رخصة من الوزارة»(٢٠).

٢ ـــ التعديل الاسرائيلي:

وبموجب الامر العسكري «٨٥٤» الاسرائيلي، جرى تعديل كل من المواد ٢، ٨، ٢٠، ٢٦ و ٥٩، من القانون الاردني. فحذفت من المادة ٢ من القانون عبارة: «وبحيث تقل مدة الدراسة فيها عن اربع سنوات»، وحذفت من المادة ٢٠، عبارة: «على مستوى متوسط من التخصص بين الدراسة الثانوية والدراسة الجامعية». اما المادة ٢٦ من القانون، فقد اضيف عليها، في ما يتعلق بتعيين المعلمين: «ويمكن ان يتضمن النظام المذكور تعليمات بشأن المعلمين الذين يدانون بارتكاب جريمة بمقتضى تشريع الامن او يعتقلون اعتقالا اداريا».

وفي المادة ٥٩ (أ)، استبدلت كلمة «الوزارة» بعبارة المسؤول بمقتضى الامر، بشأن صلاحيات لمقتضى احكام التعليم (منطقة الضفة الغربية).

وفي المادة نفسها، اضيفت الفقرة (ج) حسب التعديل الاسرائيلي مكان الفقرة (ج)(*) في القانون الاردني، التي اصبحت فقرة (د)، كالتالي:

---

* نصت الفقرة (ج) من المادة ٥٩ في القانون الاردني على انه، تعتبر الرخص المؤقتة الصادرة عن الوزارة قبل تنفيذ هذا القانون كأنها صادرة بمقتضاه، ص ٦٣.

«يجوز للمسؤول، باستشارة قائد شرطة المنطقة والقائد العسكري في القضاء الذي يتعلق به الامر، ان يراعي ايضا الاعتبارات المتعلقة بالنظام العام، في مايراه به من اعتبارات لمنح الرخصة المذكورة في هذه المادة».

ويبين الامر «٨٥٤» الجامعات المعنية التي تعتبر وكأنها قد حصلت على رخصة مؤقتة بمقتضى القانون حسب تعديله، اعتبارا من تاريخ بدء سريان هذا الامر في ٨ تموز (يوليو) ١٩٨٠، وهي:

جامعة بيرزيت، جامعة النجاح الوطنية، جامعة بيت لحم ومعهد الدراسات الاسلامية.

(هـ) اجرت السلطات الاسرائيلية، **تعديلا على نظام اجازة التعليم رقم ٢٣ للسنة ١٩٦٥**، بحيث اصبح النظام، يخول ضابط التربية المسؤول في المنطقة حق «الغاء اجازة التعليم المنوحة لمن ادين بارتكاب جريمة بمقتضى تشريع الامن، او لمن كان معتقلا اعتقالا اداريا».

(و) كما اجرت السلطات الاسرائيلية، **تعديلات** على اوامر عسكرية، **بشأن مايسمى بـ«المناطق المغلقة»** كان الحكم العسكري قد أصدرها في اعقاب حرب ١٩٦٧؛ استنادا الى قانون الطوارىء الموروث عن عهد الانتداب البريطاني على المنطقة؛ وقضت هذه الاوامر باعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة مناطق محظورة، واشترط بالتالي وجوب استصدار التصاريح الخطية الخاصة من الحكم العسكري، من اجل الدخول الى تلك المناطق[٢١]. اما الاضافات التي ادخلها الحكم العسكري؛ ضمن مايسمى قانون «تصريح عام بالدخول — سكان المناطق المدارة — رقم ٥، ١٩٨٠»؛ فهي منع اي من سكان تلك المناطق من «ان يعمل معلما او ناظرا في اية مؤسسة تعليمية، [وان] يكون تلميذا في اية مؤسسة تعليمية، الا بناء على تصريح شخصي يصدر خطيا عن قائد عسكري».

١ — مواجهة السياسة الاسرائيلية:

وقد تمت مواجهة سياسة «الاوامر» الاسرائيلية، بخطط تربوية وتنموية من جانب المؤسسات الجامعية الفلسطينية(*)، وذلك سواء من حيث تطوير الهيئات التدريسية والطلابية والاقسام الاكاديمية، كما ونوعا. ومايهمنا هنا هو اعطاء صورة عن واقع استمرارية هذه المؤسسات والمعاهد الجامعية في ظل هذه السياسة.

١ — جامعة بيت لحم

اتخذ القاصد الرسولي في القدس، الاسقف بيولاغي، في العام ١٩٧٢ توصية تقضي

---

* تجدر الاشارة هنا، الى ان فكرة انشاء جامعة تعود الى اوائل الثلاثينات، وتمثلت بدعوة الحاج امين الحسيني لاقامة «جامعة المسجد الاقصى»، الا ان هذه الدعوة لم تلق النجاح. وتلا هذه الدعوة، اقتراح جورج شبر، لاقامة جامعة عربية في القدس العام ١٩٤٧. لكن هذا المشروع لم يتحقق بسبب رفض حكومة الانتداب. وتحققت الفكرة في الخمسينات عندما بادرت مدرسة بيرزيت بتحويل كيانها الى كلية تقدم دراسات فوق المستوى الثانوي.

بتأسيس جامعة بيت لحم. وتم افتتاح الجامعة في تشرين الاول (نوفمبر) من العام ١٩٧٣ في مبنى مدرسة الفرير تحت اسم «جامعة الفرير» ثم تحول اسمها الى «جامعة بيت لحم» في العام نفسه.

ويشرف على الجامعة مجلس امناء يرأسه السيد الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم. ويشرف على الهيئة الادارية العليا مؤسسة الفرير (الاخوة دي لاسال) التي يرأسها الاب ميشيل الصباح.

وقد اصبحت الجامعة عضوا في اتحاد الجامعات العربية في العام ١٩٨١، بعد تنفيذها لشروط الاتحاد(*). وهي تضم كلية الآداب والعلوم، كلية ادارة الأعمال، كلية التمريض، وكلية المعلمين ومعهد ادارة الفنادق.

كان عدد الهيئة التدريسية، في مرحلة التأسيس، ١١ عضوا، وكان عدد الطلاب ٧٠ طالبا وطالبة(٢٢). اما في العام الدراسي ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، فقد اصبح عدد المدرسين ٩١ عضوا، بينهم ١٨ عضوا متفرغا من حملة الدكتوراه. كما ارتفع عدد الطلبة، في العام نفسه، الى ٨٧١ طالبا وطالبة. وتم تخريج ١٥٣ طالبا وطالبة من كافة التخصصات. اما بالنسبة للخطط التطويرية، فالجامعة تسعى الى:

١ ــ افتتاح بعض البرامج والمشاريع:

ــ برامج في الزراعة لمدة سنتين، في العام ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣، تكون مسؤوليتها تخريج الفنيين الزراعيين(٢٣).

ــ قسم للسياحة، تكون الدراسة فيه لمدة سنتين، ويتبع لادارة الفنادق.

ــ فتح معهد للصحة العامة والدراسة فيه سنتان يخرج مرشدين صحيين يعمل كل منهم في منطقة سكنه.

ــ مشروع معهد الفن، ويتم التباحث فيه بين ادارة الجامعة والاتحاد النسائي العربي في بيت لحم، من اجل وضع معهد الفن الذي يشرف عليه الاتحاد، ضمن اطار الجامعة. وستكون الدراسة فيه، في البداية، لمدة سنتين، ومن ثم تصبح ثلاثا الى ان يتحول في المستقبل الى كلية فنون تمنح شهادة البكالوريوس(٢٤).

ــ انشاء مركز ثقافي ــ تربوي، لمدينة بيت لحم والمناطق المحيطة بها. وسيوفر المركز الامكانات المطلوبة لممارسة النشاطات الثقافية والتربوية والاجتماعية(٢٥).

٢ ــ زيادة اعداد الهيئة التدريسية والطلابية، خلال السنوات الخمس القادمة:

فهناك ١٧ عضوا من الهيئة التدريسية، موفدين في اجازة دراسية، سيلتحقون بالجامعة بين العامين الدراسيين ١٩٨١ ــ ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ــ ١٩٨٤. كما يوجد ١١ مدرسا من حملة الدكتوراه تعاقدت معهم الجامعة سيلتحقون بها في العام الدراسي

(*) كان من شروط اتحاد الجامعات العربية، للاعتراف بجامعة بيت لحم، تعيين رئيس عربي جديد لها. وبهذا، يكون الأخ يوسف لونشتاين، الرئيس الأسبق ــ نائباً للرئيس.

١٩٨٣ ـ ١٩٨٤. وتتوقع الجامعة ان يصبح عدد اعضاء الهيئة التدريسية في العام الدراسي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ حوالي ١١٤ عضوا بينهم ٣٠ عضوا من حملة الدكتوراه. اما من ناحية زيادة عدد الطلاب، فالجامعة تحاول استيعاب حوالي ١٢٥٠ طالبا وطالبة في العام القادم[٣٦].

٢ ـ جامعة بير زيت

تأسست جامعة بير زيت كمدرسة صغيرة وخاصة في العام ١٩٢٤، وعرفت باسم «مدرسة البنات الاهلية». وتطورت الى مدرسة ثانوية في العام ١٩٣٠، عرفت باسم مدرسة بير زيت العليا. واستمرت المدرسة في التطور، حتى عرفت باسم «كلية بير زيت» في العام ١٩٤٢؛ واضيف اليها، في العام ١٩٥٣، الصف الجامعي بفرعيه العلمي والادبي، تبعه في العام ١٩٦١ الصف الجامعي الثاني. كما بوشر، في العام نفسه، بالغاء الصفوف الابتدائية والاعدادية والثانوية بصورة تدريجية، حتى اقتصر التعليم فيها، في العام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧، على الصفين الجامعيين الاول والثاني، اي ما يعرف بالمرحلة الجامعية المتوسطة. واثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، قامت كلية بير زيت بتغيير كيا ا، من مؤسسة خاصة الى مؤسسة عامة، يشرف عليها مجلس امناء اسس العام ١٩٧٢ وضم مواطنين من ذوي الخبرات الاكاديمية والتربوية. وتطورت الكلية في العام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، اثر قرار مجلس الامناء الى «جامعة بير زيت» بعد ان اضيف اليها الصف الثالث الجامعي العام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، ثم الصف الرابع الجامعي العام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. وانضمت الجامعة، في ذلك العام، الى اتحاد الجامعات العربية. وفي العام التالي، اصبحت عضوا في اتحاد الجامعات العالمي[٣٧].

ازدادت اعداد الهيئة التدريسية في الجامعة؛ حيث كانت في العام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ حوالي ١٠٩ اعضاء واصبحت في العام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، ١٩٣ عضوا، بينهم ٦١ عضوا من حملة شهادة الدكتوراه. كما تطورت اعداد الطلاب من ١٠٦٢ طالبا وطالبة في العام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، الى ١٨٨٢ طالبا وطالبة في العام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢. كما ازدادت اعداد الخريجين في الجامعة من ٩٥ طالبا في العام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ الى ١٩٣ في العام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢.

تضم الجامعة، اضافة الى كليتي الاداب والعلوم، كلية الادارة والاقتصاد، التي تأسست العام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩؛ وكلية الهندسة التي تأسست العام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠. وتحتوي الجامعة على قسم للدراسات العليا في التربية ودراسات الشرق الاوسط والخدمة الاجتماعية واللغة الانكليزية.

تقوم الجامعة بتنفيذ برامج لمحو الامية وتعليم الكبار، اضافة الى اجراء دورات في اللغة الانكليزية وتاهيل طلبة الصف الثالث ثانوي في هذه اللغة، وتقوية الصف الثاني ثانوي ايضا. كما تعد الجامعة برنامجا مسائيا للمعلمين، يمكنهم من نيل شهادات البكالوريوس والماجستير. وتشجع الجامعة القيام بالابحاث والنشر من خلال مكتب الوثائق والابحاث التابع لها.

اما خطة جامعة بير زيت الاكاديمية؛ فتطمح الى انشاء كلية تربية، وكلية للعلوم

الطبية، وكلية للفنون الجميلة. وتقوم الجامعة حاليا، وحتى نهاية ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣، بانشاء مبنى لكلية الادارة والحاسب الالكتروني، ومبنى لكلية الفنون الجميلة والمكتبة. ومن المتوقع ان يزداد عدد افراد الهيئة التدريسية للجامعة في السنة الدراسية القادمة ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣، الى ٣٢٢ استاذا بينهم ١٩٤ عضوا من حملة الدكتوراه وان يزداد عدد الطلبة الى ٢٣٠٠ طالب وطالبة في العام نفسه.

ومن الجدير بالذكر ان مكتبة جامعة بير زيت، هي مكتبة ابداعية لكتب ودوريات ونشرات اليونسكو العالمية (Unesco)، وان المكتبة عضو فعال في جمعيات المكتبات العالمية، وجمعية المكتبات الاردنية. كما اتفقت المكتبة مع كبريات المكتبات الجامعية، في الولايات المتحدة الاميركية، على برنامج التبادل والاهداء؛ وذلك ابتداء من العام الدراسي ١٩٨٠ ــ ١٩٨١[٢٨].

٣ ــ جامعة النجاح الوطنية

تأسست جامعة النجاح الوطنية كمدرسة في العام ١٩١٨، على يد مجموعة من شباب نابلس، واطلق عليها اسم «مدرسة النجاح الوطنية النابلسية». ثم تحولت المدرسة، في العام ١٩٤١، الى «كلية النجاح الوطنية»، وفي العام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦، افتتح في الكلية معهد لاعداد المعلمين للمرحلة الالزامية. وقد اشرف على الكلية حتى نهاية العام الدراسي ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧، هيئة عُمدة مؤلفة من اثني عشر عضوا. وفي ذلك العام، قررت الهيئة تطوير الكلية الى «جامعة النجاح الوطنية» وتحولت هيئة العمدة إلى مجلس امناء. وكان من المقرر ان يبدأ التسجيل بتاريخ ٢٥ اب (اغسطس) ١٩٧٧، الا ان تدخل السلطات الاسرائيلية واصرارها على حصول الكلية على ترخيص منها للتطور الى المرحلة الجامعية، قد ارجأ موعد التسجيل الى ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧. وتم افتتاح الجامعة في ذلك الشهر من السنة نفسها.

تضم الجامعة عدة كليات ودوائر؛ وهي تمنح شهادة البكالوريوس، وهي: كلية الاداب، تأسست العام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨، كلية العلوم تأسست ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨، كلية التربية تأسست في العام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، وكلية الهندسة وكلية التمريض وتأسست جميعها في العام ١٩٨٠ ــ ١٩٨١[٢٩].

انضمت الجامعة الى اتحاد الجامعات العربية في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧، واصبحت عضوا في الاتحاد الدولي للجامعات بباريس في اوائل العام ١٩٨١.

بدأت الجامعة، في العام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨، بهيئة تدريسية تقدر بـ ٤٨ عضوا[٣٠]. وكان عدد الطلاب، في ذلك العام، حوالي ٩٢٤ طالبا وطالبة، أما في العام ١٩٨١، فقد اصبح عدد اعضاء الهيئة التدريسية حوالي ١٥٠ عضوا واصبح عدد الطلاب حوالي ٢٧٤٨ طالبا وطالبة[٣١].

تم تخريج الفوج الاول من الطلاب في العام ١٩٨١، وعددهم ٢٥٠ طالبا وطالبة[٣٢] يتوزعون على مختلف التخصصات.

تسعى الجامعة من خلال خطتها الاكاديمية الى:

١ ــ توسيع مساحة الجامعة، واستحداث مبان جديدة لاستيعاب الاقسام الجديدة

والطلاب الجدد.

٢ ــ اقامة كليات جديدة، منها كليات: الزراعة والطب والفنون الجميلة.

٣ ــ زيادة عدد الطلاب حتى يصل الى اكثر من ٤٠٠٠ في العام الدراسي ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣(٣٣).

٤ ــ الجامعة الاسلامية ــ غزة

قامت الجامعة الاسلامية في غزة، كامتداد طبيعي للمعهد الديني ــ الازهر، الذي بدأت الدراسة فيه العام ١٩٥٤، للمرحلة الابتدائية، ثم تطور الى الاعدادية فالثانوية، وكان المعهد يعد الطلبة للالتحاق بكليات الازهر في القاهرة. وبعد حرب حزيران (يونيو)، واجه ابناء القطاع الكثير من الصعوبات في الالتحاق بالجامعات العربية، والمصرية منها بصورة خاصة، فبرزت ضرورة لاقامة جامعة في غزة. صدرت بعض الاقتراحات عن جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في غزة، وصدر البعض الاخر عن البلدية في غزة، إلى أن بادر المعهد الديني ــ الازهر بالتحول الى جامعة، فتطور، في العام ١٩٧٧، الى معهد عال يقدم دراسات اسلامية لمدة سنتين، وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨، تحول المعهد العالي الى جامعة سميت باسم «جامعة غزة الاسلامية»(٣٤).

تضم الجامعة الان ست كليات، هي: الشريعة وتأسست العام ١٩٧٨، اصول الدين وتأسست ١٩٧٩، كليات: العلوم، التربية، اللغة العربيـة والتجارة والاقتصـاد وتأسست بين العامين ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، وجميعها تمنح شهادة البكالوريوس.

انتسب لهذه الجامعة عند تأسيسها ١٩ طالبا فقط، وبلغ عـدد اعضاء الهيئـة التدريسية في الفترة نفسها (١٩٧٨)، ١٧ استاذاً، اما في العام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، فقد اصبح عدد الطلاب حـوالي ١٢٠٠ طالب وطالبة، وازداد عـدد الهيئة التـدريسية الى ٦٠ عضوا، ١١ منهم من حملة شهادة الدكتوراه(٣٥). حصلت الجامعة، في العام ١٩٨٠، على اعتراف اتحاد الجامعات العربية، بينما لم تعترف سلطات الاحتلال بها الا في السنة الدراسية الثالثة(٣٦).

تسعى الجامعة، ضمن مخططها التطويري، الى افتتاح كليات: الطب والهندسة والزراعة، كما تسعى الى وضـع البرامج الاكاديمية لدرجة الماجستير والدكتوراه. وتنوي افتتاح ثمانية اقسام وثلاث دوائر في مختلف التخصصات بكلية التربية(٣٧). كما تسعى الجامعة الى زيادة اعداد اعضاء الهيئة التدريسية؛ حيث تنتظر الجامعة عودة ثلاثة اساتذة من حملة الدكتوراه للالتحاق بالسلك التعليمي، خلال الاعوام ١٩٨٢ ــ ١٩٨٤. كما تتوقع ان يصل عـدد الطلاب، عند افتتـاح الكليات الجـديدة، الى ٥٠٠٠ طالب وطالبة(٣٨).

٥ ــ جامعة الخليل

اسسها الشيخ محمد علي الجعبري، الرئيس السابق لبلدية الخليل، في العام ١٩٧٢، ويشرف عليها الان مجلس امناء مكون من اثني عشر عضوا. تقدم الجامعة برنامجا دراسيا يمنح شهادة البكالوريوس في كليتي: الشريعة والاداب.

كانت الهيئة التدريسية، حتى العام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، مؤلفة من ١١ عضوا، وتطورت في العام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، فاصبح عددها ٢١ عضوا، ٩منهم من حملة الدكتوراه، و ٩ اخرون من حملة الماجستير. وتطورت ايضا قدرة الجامعة الاستيعابية، فازداد عدد الطلبة من ٤٧٧ طالبا وطالبة في العام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، الى ١٢٠١ من الطلبة والطالبات في العام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢. وقد ازداد تباعا عدد الخريجين بحيث اصبح عددهم، في العام الدراسي ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، حوالي ٦٠ طالبا وطالبة، بعد ان كان عددهم ٣٦ في العام الدراسي ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩. وجميع الخريجين هم من المتخصصين في مادة الشريعة الاسلامية.

تنوي الجامعة، من ضمن خطتها التطويرية، تأسيس كلية للعلوم وكلية للتجارة، كما تنوي استيعاب حوالي ١٠٠٠ طالب وطالبة في هاتين الكليتين. اما الاقسام المزمع افتتاحها حتى العام ١٩٨٤ ــ ١٩٨٥، فهي قسم التاريخ، قسم علم الاجتماع وذلك خلال العامين الدراسيين ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، و ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣. وسيمنح كل قسم شهادة الليسانس. اضافة الى افتتاح معهد المعلمين للقسم العلمي في العام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، وسيمنح شهادة الدبلوم في التخصص(٣٩).

وافتتحت الجامعة خلال العام الدراسي ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، برنامجا لرياض الاطفال الهدف منه اعداد المعلمات العاملات في رياض الاطفال؛ وذلك بالتعاون مع اتحاد الجمعيات الخيرية في القدس(٤٠).

٦ ــ كلية العلوم في ابو ديس

بوشر في وضع حجر الاساس للكلية، في العام ١٩٦٥،وافتتحت، في باديء الامر، كمدرسة اعدادية وثانوية وتم تسجيلها في العام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ تحت اشراف ادارة الجمعية العربية الأردنية(٤١). في تموز (يوليو) ١٩٧٩، وبعد مضي شهر واحد فقط من بدء الدراسة؛ تسلمت الجمعية تبليغا من السلطات العسكرية الاسرائيلية، يقضي باغلاق الجامعة، لعدم حصول الجمعية على موافقة السلطات الاسرائيلية بهذا الشأن خاصة، وكما تدعي السلطات، ان هناك العدد الكافي من المؤسسات الجامعية في الضفة الغربية، اضافة الى اعتراض مستوطني مستوطنة «معاليه ادوميم» المجاورة للكلية(٤٢)، واعيد فتح الكلية في ايلول (سبتمبر) ١٩٨١(٤٣).

تتبع الكلية في مناهجها وبرامجها النظام التعليمي المطبق في جامعة اليرموك في الاردن(٤٤). ولها مجلس امناء مكون من عشرين عضوا، برأسه الشيخ سعد الدين العلمي. ويتألف جهاز الكلية التعليمي الحالي، (١٩٨١ ــ ١٩٨٢) من ١٥ مدرسا ومدرسة، اربعة منهم من حملة الدكتوراه، وثلاثة من حملة الماجستير. ويبلغ عدد الطلبة الحالي ٦٠ طالبا وطالبة، قادمين من معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. ويوجد في الكلية الاقسام التالية: العلوم ويمنح شهادة البكالوريوس، الرياضيات ويمنح أيضا شهادة البكالوريوس، اعداد المعلمين ويمنح شهادة الدبلوم في تدريس العلوم.

للكلية خطط اكاديمية الهدف منها توسيع الكليات لتشمل كافة التخصصات ولاستيعاب ١٠٠٠ طالب وطالبة. وتزمع الكلية، في العام ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣ انشاء قسم

للعلوم الارضية، وقسم الصناعات الغذائية والزراعية، وقسم الصناعات الكيماوية. كما تنوي الكلية زيادة عدد اعضاء الهيئة التدريسية الى ٢٥ مدرسا ومدرسة في العام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣[٤٥].

٧ ــ المعهد الفني الهندسي (البوليتكنيك) ـ الخليل

افتتح المعهد الفني الهندسي في الخليل في شهر تشرين الاول (اكتوبر) العام ١٩٧٨ ليقدم دراسات علمية وهندسية نصف جامعية، وحصل المعهد على الترخيص من وزارة التربية والتعليم الاردنية في العام ١٩٧٦. وابتدأ التدريس فيه في تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٧٨. قامت السلطات الاسرائيلية باغلاقه في العام ١٩٨٠، واعيد فتحه في العام ١٩٨١، حيث تحول اسمه الى «كلية الخليل الفنية الهندسية»[٤٦].

وتشرف رابطة الجامعيين ــ الخليل، على الكلية ويرأسها الدكتور اديب يوسف القيسي.

تشتمل الكلية على الاقسام الاكاديمية التالية: الهندسة الكهربائية، الهندسة الميكانيكية، الهندسة المدنية، الهندسة المعمارية، وكلها تمنح شهادة الدبلوم، بعد دراسة مدتها ٦ فصول دراسية تتراوح بين ١٠٩ و ١٢٠ ساعة حسب التخصص.

بلغ عدد اعضاء الهيئة التدريسية في العام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، حوالي ١٢ عضوا وارتفع عددهم في العام الحالي (١٩٨١ ــ ١٩٨٢) الى ٢٣ عضوا، لا يوجد بينهم حملة دكتوراه، بل هناك عضوان من حملة الماجستير و ٢٢ عضوا من حملة البكالوريوس. اما عدد الطلبة، فقد ازداد من ٥٤ طالبا فقط في العام الدراسي ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، الى ٣٣٨ طالبا وطالبة في العام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢. وهم من مختلف المناطق في الضفة الغربية والقطاع.

تخرج في العام ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، ٥٤ طالبا موزعين على جميع التخصصات. ويحاول المعهد اعادة بناء نفسه بعد تعرضه لسلسلة من الاجراءات القمعية. فهو يخطط لان يشتمل شعبتين في كل تخصص تجمع كل منهما ٣٠ طالبا وطالبة. وينوي المعهد اضافة كل من الاختصاصين: الهندسة الكيميائية وصناعة الخزف والزجاج، اذا ما تم تأمين المكان المناسب[٤٧].

٨ ــ كلية الدعوة واصول الدين (جامعة القدس)

اسست دائرة الاوقاف الكلية، كمعهد شرعي في العام ١٩٧٥، وكانت مدة الدراسة فيه سنتين. وتحول الى كلية جامعية في العام ١٩٧٨ تحت اسم «كلية الدعوة واصول الدين» وتعتبر الكلية نواة لجامعة القدس.

يشرف على الكلية مجلس الامناء (دائرة الاوقاف الاسلامية) الذي يترأسه الشيخ سعد الدين العلمي، وهو رئيس المجلس الاسلامي الاعلى.

تقدم الكلية شهادة البكالوريوس في الدعوة واصول الدين.

تتكون الهيئة التدريسية الحالية في الكلية من ١٨ عضوا، ٢ منهم من حملة الدكتوراه و ٨ من حملة الماجستير، وهناك ثلاثة اساتذة موفدين في اجازة دراسية

سيلتحقون بالجامعة خلال العامين ١٩٨٣ و ١٩٨٤. ويبلغ عدد الطلبة الحالي (١٩٨١ ـ ١٩٨٢) ٢٣٠ طالبا وطالبة. وقد قبلت الكلية ٦٠ طالبا من اصل ٢٥٠ طالبا تقدموا للالتحاق بالكلية، تخطط الكلية للاندماج مع كلية التمريض العربية وكلية العلوم في ابو ديس، بهدف اقامة جامعة القدس.

كما تخطط الكلية، خلال السنوات المقبلة [حتى العام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥]، لانشاء قسمي اللغة والتشريع (العام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣)؛ وقسمي الكتاب والسنة (العام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤) وقسمي العقيدة والمذاهب المعاصرة، والتربية الاسلامية (١٩٨٤ ـ ١٩٨٥) وستمنح جميع هذه الاقسام شهادة البكالوريوس(٤٨).

٩ ـ الكليات العربية للمهن الطبية ـ البيرة

تأسست، تحت هذا الاسم، في العام ١٩٧٩ كلية للمهن الطبية في مدينة البيرة. ويشرف عليها مجلس امناء مقره البيرة، يترأسه الدكتور ياسر عبيد، مدير صحة محافظة القدس.

تشمل الكليات العربية للمهن الطبية، على قسم التمريض وقسم الطب المخبري، الذي يقدم شهادة البكالوريوس.

ويبلغ عدد اعضاء الهيئة التدريسية في الكليات حوالي ٤٠ عضوا يتوزعون حسب الاختصاصات التالية: دكتوراه (عضوان)، ماجستير (١٣ عضوا) بكالوريوس (٥ اعضاء) دبلوم (عضو واحد) طبيب (عضو واحد) وممرضة ثانوية (٥ اعضاء).

بلغ عدد الطلاب، في العام الدراسي ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، حوالي ١٥٢ طالبا وطالبة ١٣٨ منهم اناث. ويتوزع هؤلاء الطلاب على مختلف المناطق في الضفة والقطاع. وقد تم قبول ٤٧ طالبا وطالبة من ضمن ١٤٢ طالبا وطالبة تقدموا للالتحاق بالكلية.

للكلية مشاريع تطويرية منها: انشاء كلية للصحة العامة وكلية للتصوير الشعاعي. كما تسعى الكلية الى تثبيت برنامج التمريض والعلوم الطبية المساعدة(٤٩).

الامر ٨٥٤ والاعلان العالمي لحقوق الانسان:

اكدت مواد الاعلان العالمي لحقوق الانسان العام ١٩٦٤، على الحريات الاكاديمية والثقافية. فبالنسبة للتربية والتعليم، جاء في المادة السادسة والعشرين: «لكل شخص الحق في التعليم، ويجب ان يكون التعليم في مراحله الاولى والاساسية على الأقل بالمجان، وان يكون التعليم الاولي الزاميا، وينبغي ان يعمم التعليم الفني والمهني، وان ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى اساس الكفاءة». وأوجبت الفقرة الثانية من المادة ذاتها «ان تهدف التربية الى انماء شخصية الانسان انماء كاملا، والى تعزيز احترام الانسان والحريات الاساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب»(٥٠).

اما المادة السابعة والعشرون، فقد نصت على انه «لكل فرد الحق في ان يشترك اشتراكا حرا في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه».

اما في نصوص الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر العام ١٩٤٨، فقد جاء، في المادة التاسعة عشرة: «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الاراء دون اي تدخل، وانتقاء الانباء والافكار وتلقيها واذاعتها باية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية»(٥١).

وبمقارنة سريعة مع سياسة اسرائيل التربوية تجاه التعليم في المناطق المحتلة، نستطيع تلمس المفارقات الاساسية فيها، مع ما جاء في هذا الاعلان، وكذلك مع اتفاقية جنيف الصادرة العام ١٩٤١ والتي تمنع السلطات المحتلة، من تغيير الانظمة الموجودة قبل وقوع الاحتـلال.

الامر ٨٥٤ واستمرارية التعليم:

انطلاقا من معطيات هذا الامر، نستطيع ان نفرز توجهات السلطات العسكرية الاسرائيلية في فرض سياستها التربوية الى اتجاهين: الاتجاه الاول، ضرب المؤسسة الجامعية، والاتجاه الثاني، اعاقة مواصلة الطلبة والاساتذة لمسيرتهم العلمية.

فبالنسبة للمؤسسات الجامعية، تهدف السلطات الاسرائيلية الى القضاء على الثقافة والشخصية الفلسطينية، من خلال «مسخهـا» لدور هذه المـؤسسات وحجمهـا، بحجة «الفراغ القانوني» الذي احدثه القانون الاردني للتربية والتعليم. فعدم التمييز بين التعليم الابتدائي والتعليم الجامعي وتعريف الجامعات بانها معاهد، يقف عائقا امام محاولاتها الذاتية في النمو والتطور. والترخيص السنوي للجامعات، يهدد استمرارية هذه المؤسسات خاصة وانها تتعرض، كغيرها من مؤسسات التعليم في المناطق المحتلة، الى اجراءات تعسفية وبشكل مستمر كالاقتحام والاغلاق، وطرد رؤسائها. وتضطر الجامعات بسبب الترخيص السنوي لاجازة المعلمين، ان تتعاقد مع اساتذة ومحاضرين اجانب؛ مما يبقي نسبة التغير والتبدل كثيرة، وهذا يؤثـر وبشكل ملمـوس على عمليـة التربيـة في تلك المؤسسات.

كما ان مسيرة التطور الاكاديمي للجامعات مرهونة بموافقة السلطات العسكرية او رفضها: فالمناهج، ونوعية الكتب (بلغ عدد الكتب الممنوعة العام ١٩٨١، ١٦٦ كتابا)(٥٢)، والدوريات وحتى الصحف؛ اضافـة الى التجهيزات المخبـرية، واستحـداث الانشاءات لتوسيع الكليات والاقسام في الجامعات؛ كله متعلق بقرار ضابط التربية المسؤول. اضف الى ذلك الجمارك الباهظة التي تفرضها السلطات على مؤسسات التعليم العالي والتي تصل احيانا الى اكثر من ١٠٠ ٪.

وتقوم السلطات العسكرية، بمنع اقامة جامعات اخرى في الضفة الغربية والقطاع، بسبب «الاكتفاء الذاتي» لتلك المناطق من الجامعات، كرفضها لاقامة جامعة في مدينة الناصرة(٥٣).

اما بالنسبة للهيئات الطلابية والتدريسية، فقد وضع الامر «٨٥٤» الطلاب تحت رحمة الحاكم العسكري، فلا يسمح لهم بالدخول الى الضفة الغربية، اذا كانوا من سكان القطاع او من سكان الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٤٨؛ الا بعد الحصول على تصريح خطي مسبق من السلطات العسكرية. هذا، بالرغم من ان هذه السلطات لا تتيح لهؤلاء

الطلاب الفرص الكافية للتعليم العالي في اسرائيل. وكثيرا ماتقوم السلطات العسكرية باطلاق النار على الطلاب وباعتقالهم وبوضعهم تحت الاقامة الجبرية، والسجن، مما يتسبب في خسارتهم لسنة دراسية او اكثر.

ترفض السلطات، الى جانب ذلك، اعطاء الطلبة اذونات سفر لاتمام دراساتهم في الخارج، وبخاصة الطلبة المعتقلين سابقا. وتحدد السلطات هذه الاذونات، في حال موافقتها، لفترة لا تقل عن ٦ اشهر؛ مما يشكل عبئا اقتصاديا ونفسيا على الطلبة. وبهذا، تعتمد اسرائيل اساليب عديدة لتهجير الكفاءات والطلاب، فهي تقوم بتحقيقات وباعتقالات متواصلة للطلبة على الجسر عند عودتهم الى الوطن. مما يدفع الكثيرين منهم الى عدم العودة والبقاء في المهجر. وترغم الطلاب الذين انهوا دراستهم في الخارج، على العمل في مؤسساتها الحكومية والتعامل معها، مما يحمل هؤلاء الطلبة على رفض العودة.

اما بالنسبة للمعلمين، فقد اعطى الامر الحق لضابط التربية المسؤول بالتدخل في تعيين المعلمين؛ فهو يرفض ويقبل من يشاء حسب التقديرات «الامنية». ويمنع الاساتذة الذين اوقفوا اداريا او اعتقلوا من حقهم في ممارسة مهنة التعليم. وبهذا، تكون السلطات الاسرائيلية قد نفذت بحقهم العقوبة مرتين. ويصبح الاستاذ عرضة للتهجير، سعيا وراء العمل خاصة وان السلطات الاسرائيلية قد اقرت امرا اخرا، يتعلق بتعديل قانون العمل الاردني (المادة ٨٣)، والتي تمنع النقابات من قبول كل من اوقف اداريا او اعتقل او حكم بتهمة امنية، عضوا في هيئاتها الادارية.

تجدر الاشارة هنا، الى ان اسرائيل تنوي اقامة جامعة[٥٤] في المستوطنات في الضفة الغربية، على غرار جامعتي اكسفورد وكامبردج. خاصة وان اسرائيل تعاني من بطالة اكاديمييها. ففي تقرير قدم للكنيست الاسرائيلي، ذكر ان هناك حوالي ٤٠٠٠ اكاديمي عاطل عن العمل؛ اضافة الى ٢٠٠٠ طالب ممن انهوا تعليمهم حديثا ولا يوجد لهم اماكن عمل.

التعليلات الاسرائيلية لفرض الامر ٨٥٤ :

أورد العقيد تسادوق كرئيم، مستشار الشؤون العربية في المناطق المحتلة، بعض التعليلات[٥٥] التي تبرر فرض الامر العسكري «٨٥٤» على المؤسسات الجامعية الفلسطينية؛ فقد اعتبر «كرئيم» ان قانون التربية والتعليم الاردني رقم ١٦ للسنة ١٩٦٤، لم ينظم الجامعات العربية في الضفة الغربية، لهذا، وجب على السلطات العسكرية تنظيم هذا الوضع، بعد ان سمحت بفتح مثل هذه الجامعات. كما اعتبر «كرئيم» ان الهدف الاساسي للجامعات الفلسطينية، هو هدف سياسي. فالجامعات «تسعى الى تنمية طبقة من المثقفين لخدمة احتياجات الدولة الفلسطينية». كما استغلت «الرغبة الصادقة» لسلطات الحكم العسكري؛ وبدلا من الاهتمام بالشؤون الاكاديمية، اهتمت، هذه الجامعات، بالقيام بنشاطات سياسية محظورة ضد هذه السلطات. هذا، بالاضافة الى ان التحصيل الاكاديمي في الجامعات الفلسطينية ليس الا غطاء «للنشاطات السياسية في أحسن الاحوال، وفي اسوئها لنشاطات تخريبية»، فالطلاب والاساتذة يعتقلون ويسجنون، بسبب انتماءاتهم للمنظمات الفلسطينية والعمل ضد امن «الدولة». وكذلك الامر بالنسبة

للتدريس،فهو يتم من خلال «تزييف الواقع وعدم البحث» ففي جامعة بير زيت، على سبيل المثال، يدرسون مادة جغرافية ارض ــ اسرائيل بواسطة خرائط لا تحتوي على المستوطنات الاسرائيلية.

وتعتبر اسرائيل ان القانون الدولي، لا يلزمها بفتح مثل هذه الجامعات؛ وبانـه يخولها حق التدخل في النشاطات التربوية، حفاظا على الامن.

يدحض هذه التبريرات، تقرير اعد في العام ١٩٨٠ من قبل لجنة من الاكاديميين الاسرائيليين في الجامعة العبرية(٥٦)، حول اوضاع الجامعات في المناطق المحتلة، حيث تبين لهذه اللجنة ان النشاطات في تلك الجامعات، تجري وفق مناهج مقبولة؛ وان ادارة هذه الجامعات تبذل كل ما في وسعها من اجل استمرارية هذه النشاطات بشكل منظم وان البرامج تدرس بشكل موضوعي ولا تتناف مع الواقع. فجامعة بيرزيت، لا كما ادعت السلطات الاسرائيلية؛ تستعمل الخرائط التي صدرت عن دائرة المساحة في اسرائيل.

واعتبرت لجنة الاكاديميين الاسرائيليين، ان عدم تمكن اعضاء الهيئة التدريسية من الالتحاق بالجامعات الا بتصاريح من قبل السلطات العسكرية، وعدم فتح الجامعات الا بتصاريح خاصة مع مراقبة المناهج والكتب، هي امور غريبة عن فكـرة الحريـة الاكاديمية. واعترفت لجنة الاكاديميين، بان رفض اعطاء التصاريح للمعلمين، هو عقاب اضافي على المعلم بالاضافة الى العقاب او الاعتقال الذي فرض عليه من قبل. واقرت اللجنة ان الحاجة الى تصريح خاص لكل فرد من خارج الضفة الغربية، يرغب بالدراسة او التدريس في احدى جامعاتها هو ضرر إخر قد لحق بالحرية الاكاديمية.

وخلاصة القول، ان الجامعات في كل انحاء العالم تعتبر مقياسا من مقاييس التقدم الحضاري للشعوب؛ فهي تخرج الكوادر والكفاءات في جميع ميادين العمل الاجتماعي والتكنولوجي، لخدمة المجتمع الذي توجد فيه تلك الجامعات. وفي ظل ظروف الاحتلال والمواجهة المستمرة التي تفرضها السلطات العسكرية على الطلاب والاساتذة (من فرض مشاريعها السياسية والاقتصادية عليهم وعلى اهلهم)، يقوم هؤلاء بالتعبير عن مواقفهم الوطنية تجاه هذه السياسات. خاصة وان هذه العلاقات المتأزمة بين الطرف العسكري الاسرائيلي والاكاديمي الفلسطيني ليست حديثة العهد. فالحكم العسكري، منذ بداية الاحتلال، ينظر الى تلك المؤسسات الاكاديمية على انها «مـرتع للتـطرف» او «مواقـع ارهاب»... كما ينظر للطلاب نظرة خوف وترقب كنظرته «الى عنصر خـطر يهدد امن الدولة». ومن الواضح، ان الجامعات، في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاضت نضالا طويلا في سبيل تكريس وجودها. وهي لا تزال اليوم تخوض نضالها هذا، اقتناعا منها بان القوانين والاوامر العسكرية الاسرائيلية، ليست سوى سلسلة من المحاولات التي تهدف الى اغلاق هذه الجامعات. فاسرائيل تدرك تماما، ان العمليـة التعليمية ليست عمـلا محايداً، بل هي عملية تهدف الى تغيير، واعادة بناء، وتأثير على الشخصية الوطنية، بغية توجيه هذه الشخصية نحو اهداف معينة.

و«الموضوعية» التي تتذرع بها السلطات العسكرية الاسرائيليـة، في مواجهتهـا لنوعية التعليم في الجامعات الفلسطينية، لا يمكن ان تتحقق الا في اطار تلبيتها لاهداف المجتمع والافراد... وفي ضوء ذلك، يكون التعليم، سلاحا خطير الاهمية في حماية هذا المجتمع، وعلى اسرائيل؛ تحقيقا لاهدافها الصهيونية؛ ان تقوم بتدميره...

مجمل عدد الطلاب، خلال السنوات الخمس الاخيرة،
في الضفة الغربية وقطاع غزة

السنوات	١٩٧٧ ــ ١٩٧٨			١٩٧٨ ــ ١٩٧٩			١٩٧٩ ــ ١٩٨٠			١٩٨٠ ــ ١٩٨١			١٩٨١ ــ ١٩٨٢		
المؤسسة (جامعات)	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع
بيت لحم	٤٢٤	٢٤٦	٦٧٠	٤٢١	٢٨٠	٧٠١	٤٧٤	٣٣٥	٨٠٩	٤٧٨	٣٩٣	٨٧١	٦٥٣	٥٢٥	١١٧٨
بير زيت	٥٢٠	٣٠٧	٨٢٧	٦٦٢	٩٠٠	١٥٦٢	٨٤٢	٥٤٨	١٣٩٠	١٠٤٤	٦١٧	١٦٦١	١١٩٩	٦٨٣	١٨٨٢
النجاح الوطنية*	٤٨٦	٤٣٨	٩٢٤	٩٤٦	٦٢٦	١٣٧٢	١٠٣٢	٨٤١	١٨٧٣	—	—	**٢٧٤٨	—	—	*٢٧١٥
الخليل	٢٠٦	١٣٦	٣٤٢	٢٦٦	٢١١	٤٧٧	٢٥٦	٢٦٨	٥٢٤	٤٨١	٥٤٤	١٠٢٥	٥٣٧	٦٦٤	١٢٠١
الاسلامية(١) (غزة)	—	—	—	١٩	—	١٩	١٨٨	٧٣	٢٦١	٥١٠	٢٢٣	٧٣٣	٧٧٧	٤٢٣	١٢٠٠
كلية الدعوة(٢) واصول الدين [جامعة القدس]	—	—	—	٣٨	١٦	٥٤	٦٩	٤٢	١١١	٩٨	٧٢	١٧٠	١٣٣	٩٧	٢٣٠
المجموع			٢٧٦٢			٤١٨٥			٤٩٦٨			٧٢٠٨			٩٤٠٦

(١) تأسست العام ١٩٧٨.
(٢) المصدر نفسه.
* انظر: «النشرة الاحصائية التعليمية للضفة الغربية وقطاع غزة» م. ت. ف.، المكتب المركزي للاحصاء جدول ٢/١٨، ص ٣٦.
** المصدر نفسه، الجدول ٢/١٩، ص ٣٧.
ــ الأرقام مأخوذة عن استمارة مؤسسات التعليم العالي،١٩٨١ ــ ١٩٨٢، مجلس التعليم العالي، القدس: اللجنة الأكاديمية.

عدد اعضاء الهيئة التدريسية، في السنوات الخمس الاخيرة، في الضفة الغربية وقطاع غزة[١]

السنوات	١٩٧٧ ــ ١٩٧٨			١٩٧٨ ــ ١٩٧٩			١٩٧٩ ــ ١٩٨٠			١٩٨٠ ــ ١٩٨١			١٩٨١ ــ ١٩٨٢		
الجامعات	متفرغ	غير متفرغ	المجموع	متفرغ	غير متفرغ	المجموع	متفرغ	غير متفرغ	المجموع	متفرغ	غير متفرغ	المجموع	متفرغ	غير متفرغ	المجموع
بيت لحم	٣٦	٢٧	٦٣	٤٠	٢١	٦١	٥٣	٢٠	٧٣	٦٠	٣١	٩١	٧٣	٣٧	١١٠
بير زيت	٧٧	٨	٨٥	١٠٠	٩	١٠٩	١٠٩	١٣	١٢٢	١٤٢	١١	١٥٣	١٨٧	٦	١٩٣
النجاح الوطنية*	٣٨	١٠	٤٨	٧٥	٩	٨٤	٩٦	١٤	١١٠	—	—	١٥٠	—	—	—
الخليل	١٠	—	١٠	١١	—	١١	١١	—	١١	١٢	٢	١٤	٢٠	١	٢١
الاسلامية (غزة)	—	—	—	٩	٨	١٧	٩	٨	١٧	٣٧	٨	٤٥	٦٠	—	٦٠
كلية الدعوة واصول الدين [جامعة القدس]	—	—	—	٣	٣	٦	٧	٢	٩	٨	—	٨	٩	—	٩
المجموع			٢١١			٢٨٨			٣٢٢			٤٦١			٣٩٣**

* انظر: النشرة الاحصائية التعليمية للضفة الغربية وقطاع غزة، م. ت. ف.، المكتب المركزي للاحصاء جدول ٢/٢٠، ص ٣٨.

** من المفروض ان يكون العدد اكبر من ٣٩٢، اذا ما اضفنا اليه العدد المتوقع للاساتذة في جامعة النجاح الوطنية.

(١) استمارة مؤسسات التعليم العالي، ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، مجلس التعليم العالي، القدس: اللجنة الاكاديمية.

الطلاب في جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القضاء للعام الدراسي
١٩٧٩ ــ ١٩٨٠

جامعات القضاء ومعاهده	بير زيت	النجاح	بيت لحم	الجامعة الاسلامية بغزة	كلية الشريعة	الدعوة وأصول الدين	المجموع
جنين	٦٨	٢٧٣	٨	—	٦٨	١٢	٤٢٩
طولكرم	١٤٤	٦٧٠	٦	—	٨٣	١٠	٩١٣
نابلس	١٣٤	٧٢٩	١٩	—	٤٠	١٠	٩٣٢
رام الله	٤١٤	١٩	٨١	—	٤٧	١٨	٥٧٩
القدس	٣٢٦	٢٩	٢٥٢	—	٢٠	٢	٦٢٩
بيت لحم/ اريحا	١٠٣	٩	٣٣١	—	١٣	٤٢	٤٩٨
الخليل	٨١	٧٢	١٠٣	—	١٥٥	١٨	٤٢٩
غزة	٨٧	٧٢	٧	٣٩٣	٢٧	—	٥٨٦
الجليل	٢٣	—	٢	—	٢٠	—	٤٥
من خارج* فلسطين	١٢	—	—	—	—	—	١٢
غير مبين	—	—	—	—	٢	—	٢
المجموع العام	١٣٩٢	١٨٧٣	٨٠٩	٣٩٣	٤٧٥	١١٢	٥٠٥٤

* هم ابناء الاساتذة غير الفلسطينيين.

ــ المصدر: م. ت. ف.، الدائرة الاقتصادية، المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٨١، جدول ٤/ ٢٤، ص ٩٠.

عدد الخريجين[1] في جامعات الضفة والقطاع خلال الاربع سنوات الاخيرة

الجامعات	١٩٧٧ ــ ١٩٧٨	١٩٧٨ ــ ١٩٧٩	١٩٧٩ ــ ١٩٨٠	١٩٨٠ ــ ١٩٨١
بيت لحم	٩٣	٧٢	١١٩	١١٠
بير زيت	٩٦	٩٥	١٣٧	١٩٣
النجاح الوطنية*	—	—	—	٢٥٠
الخليل	٢٨	٣٦	٣٧	٦٠
الاسلامية غزة	—	—	—	—
الدعوة واصول الدين	—	—	—	—

(١) المستقبل، ١٤/٣/١٩٨١.

* استمارة مؤسسات التعليم العالي، ١٩٨١ ــ ١٩٨٢، مجلس التعليم العالي، القدس: اللجنة الاكاديمية.

مكتبات[1] الجامعات في الضفة والقطاع
المحتويات العامة للعام ١٩٨١ ــ ١٩٨٢

الجامعات والكليات	الكتب الموجودة				الدوريات				معدل زيادة الكتب سنويا
	باللغة العربية	باللغة الانكليزية	لغات اخرى		باللغة العربية	باللغة الانكليزية	لغات اخرى	المجموع	
بيت لحم	٦٤٥٧	١٥,١٠٨	١١٧٣	٢٢٧٣٨	٦٧	١٦٤	١٠	٢٤١	٢٥٠٠
بيرزيت	١٨٠٠٠	٤١٧٢٠	٢٨٠	٦٠٠٠٠	٥٠	٥٠٠	—	٥٥٠	١٢٠٠٠-١٠٠٠٠
النجاح الوطنية*	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الخليل	٤٠٠٠	١٠٠٠	—	٥٠٠٠	٥	١٠	—	١٥	—
الاسلامية (غزة)	٢٣٥٥	٦٤٥	—	٣٠٠٠	—	—	—	—	—
الدعوة واصول الدين	٩٠٠٠	١٠٠٠	—	١٠,٠٠٠	٦	٤	—	١٠	٣٠٠٠
المجموع				١٠٠٧٣٨				٨١٦	

* لم يورد الينا، اي معلومات بخصوص المكتبة.

(١) **استمارة مؤسسات التعليم العالي ١٩٨١ ــ ١٩٨٢**، مجلس التعليم العالي، القدس: اللجنة الاكاديمية.

(١) منير بشور، **التعليم في اسرائيل**، بيروت: مركز الأبحاث، م. ت. ف.، ١٩٦٩، ص ٤١.
(٢) **يوسف حمدان، التربية القومية في المدارس اليهودية في اسرائيل**، بيروت: مركز الابحاث، م. ت. ف.، ١٩٧٥، ص ٣ (مذكرة).
(٣) عبد الله سرية، **تعليم العرب في اسرائيل**، بيروت: مركز الابحاث، م. ت. ف.، ١٩٧٣، ص ٢١٨.
(٤) *Statistical Abstract of Israel, 1981*, No. 32, Jerusalem, 1981, P. 19.
(٥) *Ibid*, P. 609;
(٦) *Ibid*, P. 608;
(٧) *Ibid*, P. 630.
(٨) روحي الخطيب، «الاجراءات الاسرائيلية لتهويد القدس بين ١٩٦٥ و١٩٧٥»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤١/٤٢، كانون الثاني — شباط ١٩٧٥، ص ١١٣.
(٩) **الدستور**، (عمان)، ١٤/٤/١٩٧٥.
(١٠) **هآرتس**، ١٦/١/١٩٧٩.
(١١) **الوقائع الاسرائيلية**، كتاب **القوانين**، (العدد ٩٨٠)، ٥/٨/١٩٨٠، ص ٣١٨.
(١٢) **المصدر نفسه**، العدد ٩٨٤، ١٨/٨/١٩٨٠، ص ٣٩٠.
(١٣) «**القوانين والمراسيم الاسرائيلية الصادرة مؤخرا ضمن سياسة القبضة الحديدية**»، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مكتب شؤون الوطن المحتل، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ص ١١.
(١٤) الاردن، وزارة التربية والتعليم، **قانون التربية والتعليم رقم (١٦) للعام ١٩٦٤**، عمان، ١٩٧١، ص ٤٨.
(١٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٤.
(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٥٥.
(١٧) الاردن، وزارة التربية والتعليم، **الكتاب السنوي ١٩٦٨**، عمان، ص ٢٠٧.
(١٨) **قانون التربية والتعليم رقم ١٦، مصدر سبق ذكره**، ص ٤١.
(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٥٣.
(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٦٣.
(٢١) **الاتحاد**، (حيفا)، ١٩/١٢/١٩٨١.
(٢٢) **الرأي العام** (الكويت)، ١٣/٣/١٩٨١.
(٢٣) **استمارة مؤسسات التعليم العالي ١٩٨١** — ١٩٨٢، (القدس)، مجلس التعليم العالي، اللجنة الأكاديمية، ١٩/١/١٩٨١.
(٢٤) **الفجر**، (القدس)، ٥/٥/١٩٨٠.
(٢٥) **الرأي العام** (الكويت)، ١٣/٣/١٩٨١.
(٢٦) استمارة مؤسسات التعليم العالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤.
(٢٧) سمر مكاوي، «جامعة بير زيت، النضال العلمي والنقابي في مواجهة الاحتلال»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٥، نيسان (ابريل) ١٩٨٢، ص ١٥٢.
(٢٨) استمارة مؤسسات التعليم العالي، **مصدر سبق ذكره**، ٩/١٢/١٩٨١.
(٢٩) خليل محشي، **اوضاع التعليم العالي العربي في الاراضي المحتلة**، جامعة بير زيت، ١٩٧٨، ص ١٧.
(٣٠) منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب المركزي للاحصاء، **النشرة الاحصائية التعليمية للضفة والقطاع**، ١٩٨١، ص ٣٨.
(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٣٦.
(٣٢) **المستقبل**، ١٤/٣/١٩٨١.
(٣٣) النشرة الاحصائية التعليمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧.
(٣٤) **السياسة** (الكويت)، ١٨/٣/١٩٨١.
(٣٥) استمارة مؤسسات التعليم العالي، **مصدر سبق ذكره**، ٥/١٠/١٩٨١.
(٣٦) **الاخبار** (عمان)، ٣/١٢/١٩٨٠.
(٣٧) **الثورة** (بغداد)، ٧/٩/١٩٨١.
(٣٨) استمارة مؤسسات التعليم العالي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤.
(٣٩) **المصدر نفسه**، ٢١/١٢/١٩٨١.
(٤٠) **الفجر**، ٦/١١/١٩٨١.
(٤١) **فلسطين المحتلة**، ٢٤/٣/١٩٨٠.
(٤٢) **هآرتس**، ١٦/٧/١٩٨٠.
(٤٣) **الطليعة**، (القدس)، ٢٦/٦/١٩٨١.
(٤٤) **القدس**، ٢٠/١١/١٩٨١.
(٤٥) استمارة مؤسسات التعليم العالي، **مصدر سبق ذكره**، ٢١/١٠/١٩٨١.
(٤٦) **الطليعة**، (القدس)، ٢٧/٨/١٩٨١.
(٤٧) استمارة مؤسسات التعليم العالي، **مصدر سبق ذكره**، ٥/١١/١٩٨١.
(٤٨) **المصدر نفسه**، ٢٨/٩/١٩٨١.
(٤٩) **المصدر نفسه**، ١٣/١٢/١٩٨١.

(٥٠) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **احوال التربية والتعليم في الاراضي المحتلة**، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٨.

(٥١) «**حول موضوع الامر ٨٤٥**»، **تقرير** رقم ٥١٢ و٥١٣، عمان: دار الجليل للنشر والخدمات الصحفية، ١٩٨٢/٣/٦.

(٥٢) **الجزيرة**، (الرياض)، ١٩٨٢/٣/٢٥.

(٥٣) **دافار**، ١٩٨١/٩/١٥.

(٥٤) **هآرتس**، ١٩٨١/٤/١٠.

(٥٥) صلاح عبد الله، «**اوضاع الجامعات في المناطق المحتلة**» (ترجمة)، **جبل الزيتون**، العدد ٢/٣، ١٩٨٢، ص ١٠٠.

(٥٦) **هآرتس**، ١٩٨٢/١٠/١٨.

المشروع الاسرائيلي لربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت

الدكتور عبد القادر ياسين

في الرابع والعشرين من آب ١٩٨٠، اتخذت حكومة العدو الصهيوني قراراً يقضي بالبدء في تنفيذ مشروع شق قناة مائية تصل ما بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت. وليس ثمة شك في أن لهذا القرار أبعاداً سياسية ومعاني اجتماعية ومرامي اقتصادية، وغايات عدوانية، وحدوداً جغرافية تجعله من أخطر القرارات؛ كما أنه يلخص سياسة اسرائيل الاستعمارية الرامية لتكريس الأمر الواقع على المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧، واعتبار هذه المناطق جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل. وهذا بالضبط ما فعلته الحكومة الاسرائيلية، عندما اتخذت قرارها بضم القطاع الشرقي من مدينة القدس واعتبارها «عاصمة أبدية» لاسرائيل، وعندما أقدمت على ضم مرتفعات الجولان في كانون الأول الماضي.

ومع أن هناك اختلافاً بيناً في طبيعة القرارين، فقد استند قرار ضم القدس على مزاعم تاريخية، وادعاءات دينية، أما قرار مشروع القناة المائية لربط البحرين المتوسط والميت فيستند في ظاهره على اعتبارات اقتصادية. وتؤكد هذه القرارات وغيرها (قصف المفاعل النووي العراقي وقصف بيروت)، بما لا يدع مجالاً للشك، ان العدو الصهيوني لم يعد يحسب أي حساب لما هو موجود في المنطقة، سواء على مستوى الدول أو الشعوب، كما أنه لم يعد يحسب حساباً لعواقب تلك القرارات وانعكاساتها أيضاً، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وقد جاء قرار مشروع قناة البحرين بعد زيارة السادات للقدس العام ١٩٧٧، ومن ثم التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد التي أخرجت مصر من ساحة المواجهة العربية مع العدو الصهيوني.

والجدير ذكره، ان فكرة ربط البحرين الأبيض المتوسط بالميت ثم بالبحر الأحمر، راودت منذ أواسط القرن التاسع عشر، الدول الاستعمارية، التي اكتشفت علاقة هذه الفكرة بطموحها الذي كان يتركز آنذاك وبشكل خاص، على تأمين أقصر الطرق إلى الهند وشرقي آسيا. وكانت بريطانيا أول من فكر بذلك، إذ أرسلت موفدها الكابتن «وليم الن» إلى

فلسطين العام ١٨٥٠ لدراسة هذه الفكرة، وبالفعل فقد قام الن بمهمته، وقدم إلى حكومته تقريراً، نشره لاحقاً بكتابه الذي اسماه بـ «البحر الميت: طريق جديد إلى الهند». وقد صور المشروع على أنه «قناة تربط خليج حيفا بوادي الأردن ثم البحر الميت ومنه إلى خليج العقبة، حيث سيقام هناك ميناء عميق، ثم شرم الشيخ فالمحيط الهندي، ومن ثم الهند» (نشرة **الأرض**، عدد ٢٤، ٧/٩/١٩٨٠، ص ٣٧، عن ملحق هآرتس، ٤/٧/١٩٨٠). غير ان هذا المشروع لم يتحقق، يومذاك، بسبب تحول انظار بريطانيا إلى مشروع قناة السويس، وسعيها للسيطرة عليها، لأنها طريق استراتيجي لا يقل أهمية عن قناة البحر المتوسط ــ البحر الميت. ولكن بريطانيا لم تنسَ المشروع نفسه، بل فكرت به على أنه يمكن له في يوم ما، أن يشكل مسلكاً احتياطياً للهند، في حال خروجها من مصر وعودة قناة السويس إلى السيطرة المصرية. ولذلك أوفدت الجنرال تشارلز غوردن الذي كان حاكماً للسودان، على رأس بعثة من الخبراء والمهندسين إلى فلسطين لدراسة المشروع مجدداً بين عامي ١٨٧٣ ــ ١٨٧٥، وقد قام غوردن بمهمته أيضاً، فادخل تعديلات على مشروع سلفه، وارتأى أن يغرق البحر الميت بمياه القناة التي ستجر من الشمال مُسببة ارتفاع منسوب المياه في البحر الميت إلى منسوب مياه سطح البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما يسمح للمياه بالتدفق جنوبياً حتى خليج العقبة (**المصدر نفسه**، ص٣٨).

ورأى مهندس سويسري يدعى ماكس بوركات في أواخر القرن التاسع عشر، إمكان الاستفادة من تفاوت الارتفاع بين سطحي البحرين المتوسط والميت بوصلهما بقناة تربط بينهما، وقد اطلع مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هيرتزل على هذه الفكرة، فتبناها لأنها تتلاءم ومطامح الصهيونية العالمية في الشرق. وفي كتابه «الأرض القديمة الجديدة» عام ١٩٠٣، تحدث هرتزل عن قناة عرضها عشرة أمتار تربط البحرين المتوسط والميت، وعن توربينات مائية توضع قرب البحر الميت تعمل على المياه الساقطة، وهذا ما يزيد من كمية الكهرباء التي ستغذي المنطقة الصناعية الجديدة التي ستقام على شاطىء البحر الميت.

بدأ التخطيط الصهيوني فعلياً لمشروع القناة في عام ١٩٣٧، حين قام بعض الزعماء الصهيونيين، ومنهم دافيد بن ــ غوريون، بجولة ميدانية في مناطق الاغوار الجنوبية، وكان من نتائجها بدء التفكير الجدي بانشاء القناة. لكن التطورات السياسية في فلسطين وغيرها يومذاك حالت دون ذلك.

وفي عام ١٩٤٤ صدر للبروفسور والتر كلاوى لودرميلك خبير الأراضي والري، كتاب بعنوان «فلسطين: أرض الميعاد»، تحدث فيه عن إمكان شق قناة بين البحرين (المتوسط والميت). ولقد تولد هذا المشروع لدى البروفسور والتر كلاوى بعد أن تصوره من طائرة اقلته عام ١٩٣٩ فوق منطقة أغوار الأردن التي تنخفض حوالي ٤٠٠ متر عن سطح البحر.

ولكي لا تتضرر مشاريع البحر الميت وتصاب ثروته المعدنية من بوتاس ومواد كيماوية أخرى، أوصى الدكتور لودرميلك بشق قناة من البحر الأبيض المتوسط قرب حيفا تتجه شرقاً لتنساب فيها مياه البحر، لتعويض البحر الميت عن مياه نهر الأردن المحولة إلى صحراء النقب. وعند سقوط مياه هذه القناة في غور الأردن تنشأ محطة توليد كهربائية. ولتسهيل تنفيذ مقترحاته، أوصى لودرميلك بوضع مشروع يهدف إلى: ١) الاستيلاء على مصادر مياه نهر الأردن وروافده وهي نهر بانياس في سوريا ونهر الحاصباني في لبنان؛ ٢) تجَفيف

بحيرة الحولة وشق قنوات لري أراضي تلك المنطقة وجر فائض المياه إلى النقب؛ ٣) الاستيلاء على مياه نهر الليطاني وشق مجرى جديد له عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة، ليصب في بحيرة سهل البطوف الاصطناعية ليصار إلى جرها إلى النقب (**اللواء**، ٢٥/٤/١٩٨١). ولهذا فان خصائص مشروع لودرميلك هي:

أ ـ ري جميع الأراضي الفلسطينية في الشمال والوسط.

ب ـ ري منطقة واسعة من أراضي النقب.

ج ـ نقل الصناعة إلى النقب بعد توفير أسباب الحياة والطاقة الكهربائية اللازمة لها.

وقد اختتم لودرميلك تقريره بقوله: «من الواضح أن هناك أدلة كثيرة تؤكد أن استغلال منخفض وادي الأردن استغلالاً كاملاً للأراضي والمياه، سيجعل مع الوقت استيعاب أربعة ملايين مهاجر يهودي من أوروبا أمراً ممكناً».

واعترافاً منها بفضل الدكتور لودرميلك، فقد وجهت اسرائيل إليه دعوة رسمية للاشتراك في الاحتفالات التي جرت بمناسبة ضخ مياه الأردن إلى النقب في أيار ١٩٦٤.

وعلى أساس الخطوط العريضة لمشروع لودرميلك، دعت المنظمة الصهيونية العالمية المهندس الأميركي ج. ب. هايز لترجمة الرؤيا إلى تفصيل أكثر حسية، مبني على خبرته بتطوير هيئة وادي تينيسي في الأردن (١٩٤٦) (مجلة **شؤون عربية**، العدد الثالث، ايار ١٩٨١، ص٢٨٧).

ثم طور مشروع هايز مهندس أميركي آخر هو «بوت كوتون» الذي عمل في الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٥ مستشاراً للحكومة الاسرائيلية، وعهد إليه بتطوير مشروع شبكة أنبوب المياه القطري لتحويل مياه نهر الأردن (صبحي كحالة، **المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص٢٣).

وبقي الصهيونيون يفكرون بمشروعهم هذا منذ فكر به هرتزل، في مطلع هذا القرن، وظل هذا المشروع هاجسهم المستمر، ولا سيما بعد قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨. وكان تأخر تنفيذه، كما تقول المصادر الصهيونية، بسبب: أ) الحروب التي كانت قائمة بينها وبين العرب؛ ب) ان قطاع غزة والضفة الغربية كانا خارج نطاق الاحتلال الصهيوني حتى عام ١٩٦٧؛ ج) عوائق فنية تتعلق بكلفة المشروع وتمويله؛ د) التأثيرات المتوقعة للمياه المالحة في المياه الجوفية العذبة على نسبة الأملاح في البحر الميت؛ هـ) التأثيرات المتوقعة في التوربينات الكهربائية التي ستعمل بفارق الضغط والتي يجب ان تستخدم بها معادن لا تتأثر بالاملاح.

بعد حرب حزيران ١٩٦٧ قام عدد من الخبراء والمسؤولين الصهيونيين بجولة في منطقة الاغوار، وبدأوا باعداد الدراسات اللازمة لاقرار المشروع وتنفيذه. غير أن ذلك الحلم القديم (فكرة شق قناة البحرين) أخذ يضغط بشدة على الحكومة الاسرائيلية، بعد حرب تشرين الاول ١٩٧٣ بفضل الحقائق التي ابرزتها تلك الحرب، ومنها اعتماد الاقتصاد الاسرائيلي، بشكل عام تقريباً، على النفط الذي يتركز معظم احتياطيه في الدول العربية، مما يستوجب ضرورة العمل على تنويع مصادر الطاقة. وقطاع الكهرباء هو القطاع الوحيد،

الذي يمكن في اطاره مركزة انتاج الطاقة بهدف تقليص ارتباط اسرائيل بالنفط، هذا من ناحية؛ أما من ناحية أخرى، فلعل الحقيقة الأمنية التي أبرزتها حرب رمضان في العام ١٩٧٣، والتي تمثلت برفض المنطقة لهذا الجسم الغريب المتمثل بالكيان الصهيوني، ومحاولاتها للفظه واستعدادها لمواصلة مقاومته كلما سنحت الفرصة بذلك؛ لعل هذه الحقيقة، التي حاول المسؤولون الصهيونيون طمسها واغفال ذكرها، هي الحقيقة الأساسية التي تقف وراء نفض الغبار عن مشروع قناة البحرين ووضعه قيد الدراسة والتنفيذ.

وفي عام ١٩٧٤ قامت حكومة حزب العمل الاسرائيلي بتعيين لجنة مهمتها اعداد دراسة أولية عن فائدة مشروع انتاج الكهرباء في منطقة البحر الميت. وبعد عمل دام أكثر من سنة، قدّمت اللجنة تقريراً يفيد بأن المشروع مربح من الناحية الاقتصادية، وأوصت باجراء بحث مفصل وإعداد مشروع أولي. وفي خلاصة التوصيات أشارت اللجنة إلى انها توصلت إلى نتيجة أساسية وهي أن تدفق المياه من البحر المتوسط إلى البحر الميت يُمكن من تشغيل محطة كهربائية لانتاج كميات كبيرة من الكهرباء.

وفي عام ١٩٧٨ شكلت الحكومة الاسرائيلية لجنة لدراسة المشروع باسم «**لجنة قناة البحر الأبيض المتوسط ــ البحر الميت**» برئاسة عالم الفيزياء النووية البروفسور يوفال نئمان الذي عمل في السابق مستشاراً لوزير الدفاع وهو يتزعم اليوم حزباً متطرفاً جديداً يحمل اسم «هتحياه» (النهضة). ولقد استعرضت هذه اللجنة تسع دراسات مختلفة لشق قناة البحرين توصي باقامة ممرات، وقامت بتحليل ثلاثة ممرات رئيسية منها، ودرستها دراسة تامة، وهي الخط الجنوبي والخط الأوسط والخط الشمالي. وبعد سنة ونصف السنة فرغت هذه اللجنة من دراستها وابحاثها، وقدمتها إلى حكومة الليكود مع توصية باعتماد الخط الجنوبي لما يتمتع به من مزايا سياسية وجيولوجية، على الرغم من جدوى الممرات الثمانية المقترحة. وبالفعل، فان حكومة الليكود برئاسة مناحيم بيغن أقرت الخط الجنوبي، في جلستها التي عقدت في الرابع والعشرين من آب ١٩٨٠.

مواصفات الخطوط

الخط الشمالي: يمتد من حيفا إلى وادي الأردن عبر سهل مرج ابن عامر ثم وادي بيسان. لم يؤخذ بهذا الخط لسببين، أولهما أن المياه المالحة المجرورة ستحول مياه الأردن إلى مياه مالحة، فيتسبب ذلك بدمار للبيئة؛ وثانيهما سياسي ويتعلق بسياسة «حسن الجوار».

والجدير بالذكر ان هذا الخط يتفق مع فكرة كل من هرتزل والمهندس الاسرائيلي شلومو غورالذي قام بدراسة هذا المشروع أيضاً.

الخط الأوسط: ويمتد من اشدود مروراً بجنوب القدس منتهياً قرب مغارة قمران، على شكل نفق يحفر على عمق ٢٠٠ متر تحت مجمع للمياه العذبة؛ إلا أنه بسبب صعوبة الحفر، ولا سيما في المنطقة الجبلية، ولوجود عوائق جيولوجية في حفره قرب منطقة القدس، فقد أهمل هذا المشروع.

الخط الجنوبي: يعرف هذا المشروع بمشروع البروفسور يوفال نئمان رئيس لجنة التطوير المكلفة بالقيام بالبحث والدراسة والتنفيذ. وكان نئمان قد حذر منذ العام ١٩٦٠، مما وصفه بالمصير التراجيدي المنتظر للبحر الميت بسبب التدهور المستمر لمنسوبه المائي نتيجة

الاستهلاك الغزير وتنفيذ مشروعات التحويل الأردنية على نهر اليرموك.

تبدأ هذه القناة التي سيبلغ عرضها ٢١٥ متراً على شاطىء البحر الأبيض المتوسط (كبحر مفتوح على البحار والمحيطات) قرب تل المقطيفة في قطاع غزة بين خان يونس ودير البلح، ومن المفترض أن تمتد عبر اليابسة الفلسطينية (السهل الساحلي) متخللة النقب، حيث يوجد المجريان الأدنى والأوسط من وادي غزة*، لتدخل القناة، بعد ذلك، والعاملون في حفرها في معركة مع عناد وصلابة صخور النقب الفلسطينية الجوراسية والكريتاسية والمتحولة الأصل.. ثم تدخل الوادي (المنخفض) الانكساري الذي يحتل قاع «البحر الميت» عند عين بقيق، على ان يكون مستوى قاعها على طول امتدادها أقل من مستوى سطح مياه البحر المتوسط، ويزداد انخفاضاً كلما اتجهت القناة شرقاً ليسمح لمياهها بالاتجاه البطيء (غير المنظور) نحو الشرق، فيما بين البحر المتوسط وحتى قرب نهاية خط السهول الداخلية، ومن بعدها تنحدر مياهها طبيعياً مع الانحدار الشديد الذي هو عليه غور غرب البحر الميت حتى تصب في مياهه عند منطقة مسادة التي يقل سطحها بنحو ٤٠٠ متر تحت مستوى سطح البحر المتوسط، ولتتلقاها مياه البحر الميت بعد طول قطيعة لها مع مياه البحار المجاورة الذي استمر منذ عصر المايوسين (الكاينزوى الثلاثي) ولترفع من مستواها إلى أعلى.

وعليه فان أعمال حفر هذه القناة ستبدأ من نقطة تحت خط الصفر الكنتوري منذ بدايتها في مياه «الرصيف القاري» للبحر المتوسط أمام مصب وادي غزة الشتوي، ثم تتجه أعمال الحفر شرقاً عبر مجرى وادي غزة الذي يبدأ باتساع نحو ٣٢٠ متراً ويأخذ في الضيق كلما اتجهنا شرقاً حتى قرب شمال مدينة بئر السبع الفلسطينية المحتلة، ثم تتجه نحو الشمال الشرقي متتبعة ومستغلة لمجرى وادي الشريعة (أحد أهم شعاب وادي غزة)، ثم تخترق جبال النقب بأخدود أو نفق ويتوقع ان يكون طوله نحو ٨٠ إلى ٨٦ كلم وعلى عمق نحو ٩٧٠ متراً، ومن بعدها تدخل السهول الداخلية، وأخيراً تنفتح فجـأة على أراضي الأغـــوار؛ وعليه فيقدر طولها بنحو ١١٠ كلم عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة وقدر لأعمالها الانشائية وملحقاتها أن تستمر نحو ١٠ سنـوات فيما بعد سنة ١٩٨٢ التي تقرر أن تبدأ فيها الأعمال الانشائية.

وتزعم اسرائيل ان هذا الخط ليس محفوفاً بمشكلات جيولوجية، ويمر جنوب مجمع المياه العذبة تحت أرض فلسطين المحتلة، ويمر في مناطق قليلة السكان، وتستغل مياهه من أجل اقامة منشآت تبريد في قلب النقب لمحطات الطاقة الكهربائية والنووية، إضافة إلى انشاء بحيرات للسياحة وتربية الأسماك البحرية واستغلال الأحجار الزيتية، ثم تحلية مياه البحر، وإقامة مشروعات صناعية وانمائية وكهربائية، منها إمكان تحويل الجزء الأكبر من البحر الميت إلى بركة مياه شمسية مساحتها حوالي مائة كيلومتر مربع لاستغلال الطاقة الشمسية في انتاج ١٥٠٠ ميغاواط من الكهرباء، ناهيك عن مرامي احداث مفاعلات نووية

* أشهر أودية النقب الفلسطيني المنتهية غرباً إلى البحر المتوسط بمجرى مختلف الاتساع بطيء الانحدار.. ويتسع مجراه كلما اتجهنا غرباً حيث يلتقي بالبحر المتوسط فيصل اتساعه إلى نحو ٣٢٠ متراً من الاراضي الرملية ــ الطينية الرخوة.

أخرى في النقب إلى جانب مفاعل ديمونا، بسبب وفرة المياه التي ستجر بأقنية فرعية إلى صحراء النقب، إضافة إلى استصلاح أراضي النقب وتخصيبها.

مزايا المشروع

وتشير الصحف الاسرائيلية إلى أن مشروع قناة البحرين سيؤدي إلى «ثورة صناعية حقيقية» في الكيان الصهيوني، وسيكون مرتكزاً على عدد من المشاريع التي ستجذب الطاقات البشرية رفيعة المستوى وستساهم في حل مشكلات المنطقة وفي تغيير وجه النقب.

وغني عن البيان، ان هذا المشروع الذي سيستغرق تنفيذه عشرة أعوام، بحيث أنه سيصبح جاهزاً في مطلع التسعينات، يعتبر أكبر مشروع صهيوني منذ العام ١٩٤٨، وهو ذو أهداف اقتصادية وسياسية وعسكرية.

أما بالنسبة للتمويل، فيقول البروفسور يوفال نئمان ان مؤسسات مالية أميركية وكندية ودولية أخرى واسرائيلية، أبدت اهتمامها بالمشروع ورغبتها في استثماره، مع العلم أن نفقات حفر القناة تقدر بحوالي ٨٠٠ مليون دولار محسوبة بأسعار ١٩٨٠، بالاضافة إلى ٢٦ مليون لعمليات الدراسة والبحث.

المزايا الاقتصادية

في تقرير قدمه إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، أجمل البروفيسور يوفال نئمان المزايا الاقتصادية للمشروع بما يلي:

١) إنشاء محطة أو عدة محطات لتوليد الكهرومائية (Hydroclectric) الرخيصة والتي تتدرج في سياق أولى احتياجات الكيان الصهيوني لها، وستركز هذه المحطات عند مواقع اندلاق (مساقط) مياه القناة في الأغوار الانكسارية الشديدة الانحدار أو على سد عند مخرج بحيرة التجميع.. وتقدر كمية الكهرباء التي ستولد سنوياً بنحو ١٥٠٠ ميجاواط في السنة، أي نحو ١٧ ــ ٢٢٪ من اجمالي حاجة الكيان الصهيوني من الكهرباء في سنة ١٩٨٥ ونحو ١٥٪ من اجمالي حاجته في سنة ١٩٩٠. ستحل هذه المحطات محل مشروع محطة كهرباء حرارية كان موضوع لها تكلفة نحو ٣٤٢ مليون دولار، وقد قدر لها أنها ستوفر على الكيان الصهيوني من الوقود النفطي خلال السنوات الخمسين من بدء تشغيلها ما قيمته بليون دولار حسب الأسعار الحالية للنفط.

٢) استغلال بحيرة تجميع مياه القناة من تربية الأسماك الغذائية وأسماك الزينة وتوفير فرص عمل لعشرات من المستوطنين اليهود من أعمال البحيرة.

٣) استغلال القناة ومنشآتها كمظاهر سياحية لأعمال السياحة المحلية والأجنبية والتي تعتبر مورداً اقتصادياً غير منظور، حيث سيسمح عرضها البالغ ١٥ متراً، بملاحة القوارب والمنشآت السياحية وصيد الأسماك فيها. وخاصة في منطقة تسيليم.

٤) اعتبار قناة البحرين هذه، مرحلة أولى من مراحل مشروع قناة «خليج العقبة ــ البحر المتوسط» التي ستوجد لمنافسة قناة السويس المصرية، والذي وضع مشروعها في أعقاب فشل مخططات اسرائيل عندما انسحبت من سيناء وقطاع غزة في آذار سنة ١٩٥٧ بعد العدوان الثلاثي. وقد وضع المشروع في حينه بالتعاون بين اسرائيل وعدد من الشركات الأميركية والفرنسية، وكونت لأجلها لجنة مقرها الدائم مدينة باريس. وساهم في التخطيط

لهذه القناة معهد التكنولوجيا الأميركي في ولاية ماسوشتس الذي حدد لهذه القناة، في مرحلتها الأولى، أن تسمح بمرور سفن وناقلات حمولتها القصوى ٦٠ ألف طن، وبعد تنفيذ المرحلة الثانية منها، تسمح باستقبال (مرور) سفن وناقلات تصل حمولتها إلى ١٠٠ ألف طن، قدر للقناة ان يكون طولها ١٥٠ ميلاً (٢٤٠ كلم) وعرضها نحو ٤٢٠ قدماً وعمقها ٧٨ قدماً يتخلل مجراها ١٢ ميلاً من الأنفاق ارتفاعها ٦٥ قدماً. وقدرت لها تكلفة إجمالية (من عام ١٩٦٢) ٣٠٠٠ مليون دولار.. وتكون منافستها لقناة السويس في تسهيلاتها التقنية وقلة الضرائب ثم ضمان تشجيع الاقطار البحرية الأولى لها من منطلق الضغط الصهيوني والاميركي والأوروبي عليها.

٥) ستكون خطوة نهائية لتشجيع العدو على التحويل الكامل لمياه نهر الأردن لأعمال الري في الأرض المحتلة؛ حيث ستحل مياه القناة البحرية المالحة هذه محل ما تبقى من مياه نهر الأردن التي تصب في البحر الميت الآن، والتي ستتحول حال الانتهاء من أعمال وانشاء هذه القناة. وبذلك تضمن اسرائيل استمرار استغلالها لثروات البحر الميت.

٦) استغلال وتشغيل الرساميل والخبرات والعمالة الصهيونية في فلسطين المحتلة وخارجها على شكل معسكرات عمل.

٧) إقامة أكبر عدد ممكن من المستوطنات لاحتواء الشبان اليهود الذين سيأتون إلى الكيان الصهيوني للمساهمة في عمليات التعمير والاستثمار والتنمية، الأمر الذي سيساعد على حل مشكلات البطالة من خلال توفير فرص العمل.

الأهداف العسكرية

ان تنفيذ هذا المشروع يحقق للكيان الصهيوني أهدافاً عسكرية كبيرة تشير إلى مطامعه التوسعية المتمثلة في السيطرة على مصادر المياه واستغلالها اقتصادياً وعسكرياً. ويمكن تلخيص هذه الأهداف بما يلي:

١) يشكل هذا المشروع موانع طبيعية يصعب عبورها من الناحية العسكرية، لأن منسوب المياه في نهر الأردن سيرتفع، ويتحول إلى مانع مائي كبير، إضافة إلى البحيرات العديدة التي ستزيد العبور صعوبة، على غرار قناة السويس.

٢) ان القنوات والبحيرات الصغيرة ستكون موانع طبيعية ضد العمليات العسكرية، خصوصاً الدروع، حتى بعد نجاح العبور، وستكون القوات المقتحمة مضطرة إلى أن تسلك الطريق التي يريدها العدو لها والتي ستكون مهمة حمايتها موكولة لقوات مناسبة.

٣) إذا تم ذلك فان عمليات العبور ستحتاج إلى امكانات «تجسير» عبور ومعدات وآليات ثقيلة، وهذه بدورها تحتاج لكي تنجح إلى سيطرة جوية عامة أو محلية على الأقل.

٤) سيتحول المشروع إلى سلاح خطر في حالة الحرب باغراق الأردن بمزيد من مياه البحر الأبيض المتوسط التي يسهل تدفقها حينما تشاء أجهزة الكيان الصهيوني.

٥) سيتيح المشروع لاسرائيل إنشاء محطات للطاقة النووية في منطقة النقب؛ وهذا عنصر مهم جداً من عناصر القوة في أي حرب تقع بين العرب واسرائيل في المستقبل (**القبس** الكويتية، ١٩٨١/٨/٢٠، ص ١٣، نقلاً عن «مشروع قناة البحرين (المتوسط والميت): المقدمات والنتائج»، دمشق: منشورات مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

لحزب البعث العربي الاشتراكي، حزيران ١٩٨١).

الأهداف السياسية

على الرغم من ارتباط الآثار الاقتصادية بمجمل الواقع السياسي لاسرائيل، إلا أن هنالك أهدافاً سياسية تستهدف النضال الفلسطيني ومسيرة الأمة العربية نحو التحرر والتقدم وتزيد بالتالي من معاناتها وأهم تلك الأهداف الصهيونية العدوانية:

١) يعد هذا المشروع، بالاستناد إلى أهميته الاقتصادية تحدياً جديداً للعرب، ويؤكد الكيان الصهيوني به مرة أخرى ان كل محاولات الرفض العربي لوجوده على المستوى البعيد إنما تقابل من الجانب الاسرائيلي بتدعيم سياسة الأمر الواقع والسعي إلى جعل «اسرائيل قوية» باستمرار إلى حد يصبح معه الاعتراف بهذا الواقع أمراً ضرورياً لا مناص منه.

٢) يرتبط هذا المشروع ارتباطاً وثيقاً بعملية بناء المستوطنات اليهودية في الجزء الأوسط والجنوبي من فلسطين، وبذلك تزداد وتيرة الاستيطان في الكيان الصهيوني تطبيقاً لسياسة (تهويد) فلسطين.

٣) يوفر هذا المشروع جواً مناسباً لتصاعد معدلات الهجرة اليهودية إلى اسرائيل، إذ يتم استيعاب عدد غير قليل من المهاجرين اليهود الجدد، ومن جهة ثانية يقلل فرص الرغبة في الهجرة المعاكسة.

٤) بالاضافة إلى خرق فاضح للقانون الدولي نتيجة المساس بالبحار الدولية، فان هذا المشروع يهدف إلى تثبيت الوجود الاسرائيلي في فلسطين المحتلة عن طريق الوجود العسكري الأمني والصناعي في قطاع غزة بهدف ضم هذا القطاع نهائياً إلى الكيان الصهيوني.

٥) حين يتم إنشاء هذه القناة ستترسخ في أذهان اليهود، وغيرهم الثقة بالكيان الصهيوني الذي فسر علمياً وواقعياً معنى عبارة بن غوريون في الخمسينات: «اتبعوني إلى الصحراء»، والتي يقصد بها الجزء الجنوبي من فلسطين بما فيه صحراء النقب وغيرها، وسيدعم ذلك الكيان الصهيوني، ويساعد على تثبيته نفسياً لدى اليهود، وقد حقق نبوءة هرتزل التي قالها عام ١٩٠٢ في روايته الخيالية عن المستقبل، والتي تحدث فيها عن المسافرين في دولة اسرائيل: «... أمام ابصارهم مياه البحر الميت الزرقاء، وسيسمعون ضجة تصم الآذان، انها أصوات القناة التي تصب مياه البحر المتوسط في وادي الأردن (المصدر نفسه).

ردود الفعل الصهيونية

تباينت ردود الفعل في الكيان الصهيوني حيال المشروع وإمكان تنفيذه، فقد طالب رعنان فايتس رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية في رسالة شخصية بعث بها إلى مناحيم بيغن بالشروع فوراً بتنفيذ المشروع الذي وصفه بأنه «حيوي جداً لاسرائيل»، في حين حذر شلوموغور صاحب خطة يسميها «خطة تطوير غور الأردن» من هذا المشروع وقال ان من شأنه خلق الاحتكاك بين الأردن واسرائيل، وقال في رسالة بعث بها هو الآخر إلى

بيغن أنه «لا يمكن تنفيذ المشروع لاعتبارات سياسية». وهذا أول صوت في اسرائيل يقيم الموضوع من ناحية سياسية وليس من ناحية جغرافية أو مهنية صناعية كما فعل المسؤولون الاسرائيليون. وجاء في الرسالة أنه لا يحق لاسرائيل نقل مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت مثلما لا يحق للأردن نقل مياه البحر الأحمر من العقبة.

أما صحيفة «عال همشمار» فقد قالت تحت عنوان: «إنشاء قناة تصل البحر المتوسط بالميت، مشروع غير اقتصادي وسيثير المتاعب لاسرائيل»: «ليس صدفة أن الحكومة الاسرائيلية قررت أن يمر قسم من هذه القناة في قطاع غزة وذلك بفتح المجال أمام ضم هذه المناطق للكيان الاسرائيلي كما تطالب بذلك حركة حيروت». كما قالت «ومن الصعب أن نتحرر من الانطباع أنه حتى في قضية 'قناة البحرين'، وقعت الحكومة الاسرائيلية ضحية لاحد ممثلي حركة 'هتحياه'، والذي كان هذه المرة البروفسور يوفال نئمان، ورئيس لجنة تخطيط قناة البحرين». وحذرت الصحيفة من الأبعاد السياسية لهذا المشروع فقالت: «وهذه القضية تشبه في أبعادها وجوهرها قانون ضم القدس، فبدلاً من الاستغلال لموارد الطاقة الطبيعية في اسرائيل قررت الحكومة القيام بمشروع تظاهري فارغ من كل مضمون بهدف عرض العضلات بدلاً من اظهار الحكمة تماماً كما حدث في قضية «قانون القدس» لتستنتج أنه «من الناحية السياسية سيؤدي حفر هذه القناة في قطاع غزة إلى المزيد من الاحتكاكات مع الولايات المتحدة، ومن الناحية الاقتصادية لن تجني اسرائيل أية فائدة من هذه القناة» («الدستور» الأردنية ١٤/٤/١٩٨١).

وقد وصفت صحيفة «الجيروزاليم بوست» المشروع بقولها أنه سينقل اسرائيل إلى ميدان الطاقة النووية التي ستوفر لها تخفيف اعتمادها على النفط المستورد، واستبداله بالفحم الحجري، والطاقة الشمسية والنووية ويوفر لها كل الظروف التي ترتقي فيها بصناعاتها، وتوسيع رقعة صادراتها التي ستغطي بعد حين الأسواق المفتوحة لها في أميركا اللاتينية والدول الأفريقية ومصر وسينغافورة وتايلاند ودول عديدة في الشرق الأقصى.

ردود الفعل العربية

لقد تعودت الأنظمة العربية وأجهزتها الاعلامية، مع الأسف الشديد، على أن لا تهتم بالقضايا المصيرية الا بعد ان تتحول إلى كارثة. فعند ذلك — وعند ذلك فقط — تبدأ ردود الفعل. وإذا ما نظرنا إلى ردود الفعل العربية فاننا نلاحظ أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وكذلك الحال بالنسبة لأجهزة الاعلام العربية.

أمام هذا الواقع المؤسف كانت ردود الفعل العربية على النحو التالي:

١) حذر الملك حسين من عواقب المشروع الخطيرة، مشيراً إلى أن الأردن «يتمسك بحقه المشروع كاملاً، ويعتبر شق القناة تهديداً للسلام والأمن في المنطقة. وعدواناً متمادياً مستمراً على الشعب الفلسطيني والأمة العربية. ولكن الملك حسين لم يشر إلى الخطوات الواجب اتخاذها. وكيف يمكن مواجهة «مخططات اسرائيل» المتعلقة بهذا المشروع.

٢) وجه الدكتور حازم نسيبة مندوب الأردن الدائم في الأمم المتحدة مذكرة باسم الحكومة الأردنية تتعلق بالمشروع الاسرائيلي ودعا المندوب الأردني الأمين العام للأمم المتحدة إلى توزيع المذكرة كوثيقة رسمية من وثائق «اللجنة الخاصة لتحري ممارسات

اسرائيل والمناقضة لمبادىء حقوق الانسـان في المناطق المحتلة (**الدستور** الأردنيـة، ١٤/٤/١٩٨١).

٣) وصف رئيس بلية غزة رشاد الشوا هذا المشروع بأنه «يدل على نية اسرائيل في البقاء في قطاع غزة» محذراً من سياسة اسرائيل الاستيطانية.

٤) وصف الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي المشروع بأنه خرق للقواعد والأعراف والقوانين الدولية، وانتهاك للمصالح الأساسية للأمة العربيـة، وأنه سيحدث تغييرات جغرافية وسكانية ومناخية واقتصاديةخطيرة في المنطقة. ولكن القليبي لم يحدد الخطوات العملية الواجب اتخاذها في هذا المجال.

٥) ذكرت صحيفة الدستور الأردنية الصادرة في ٨/٦/١٩٨١ أن المؤتمر الاستثنائي لضباط اتصال المكاتب الأقليمية لمقاطعة اسرائيل الذي اختتم اجتماعاته في دمشق في ٧/٦/١٩٨١ «اتخذ اجراءات حازمة وسريعة بحق جميع الشركات والمؤسسات والأشخاص الذين ثبتت مساهمتهم بأي شكل من الأشكال في دعم مشروع القناة التي تنفـذها اسرائيل». وجاء في البيان الختامي الذي اصدره المؤتمر: «ان هذه الاجراءات تقضي بحظر التعامل نهائياً مع الجهات الأجنبية المنوه بها وادراجها في قائمة المقاطعة بصفة دائمة، وكذلك ادراج اسماء مالكيها، وأعضاء مجالس إدارتها والمشرفـين عليها عـلى قائمـة الأشخاص الممنوعين من دخول البلاد العربية».

وهكذا نجد أن ردود الفعل العربية كانت تتراوح بين تصريحات بعض المسؤولين وبين مذكرات الاحتجاج ومشاريع القرارات. ولا بأس هنا أن نعود بالذاكرة إلى عام ١٩٦٤ عندما وافقت الدول العربية في أول مؤتمر قمة عربية عقدته في الاسكندرية على تحويل روافد نهر الأردن في سوريا ولبنان. ولكن الطيران الاسرائيلي قام بقصف مواقع العمل. ودمر بعض الأجهزة والآلات التي أعدت للقيام بعمليات الحفر في جنوب لبنان، وبعدئذ صرف النظر عن المشروع وتجاوزته الأحداث.

وغني عن البيان أن اسرائيل تتحرك لتنفيذ مشروع قناة البحرين مستفيدة من الوضع النفسي السائد في المنطقة، والظروف الأقليمية القائمة فيها. وقد أعلن في الثاني والعشرين من ايار ١٩٨١ عن البدء بتنفيذ مشروع القناة. وقبل ذلك التاريخ كشف زعيم المعارضة العمالية شمعون بيرس النقاب عن نية اسرائيل بشق قناة ضخمة وطويلة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت.

والجدير بالذكر أنه بعد هذا الاعلان، وجّه مناحيم بيغن دعوة إلى الملك حسين «للتعاون سوية بالنسبة للبحر الميت» عارضاً عليه ميناءً حراً، أما في حيفا أو أشدود على البحر الأبيض المتوسط، «مقابل الدخول بمفاوضات سلام بين الطرفين». وهذه الدعوة تربط علناً وبدون أية مواربة بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي؛ أي تحقيق التسوية. وقد أشار بيرس في ندوة تلفزيونية إلى ان اسرائيل تريد — عن طريق القناة — «التحكم بمنسوب المياه في البحر الميت»، وبالتالي فان الحكومة الأردنية إذا كانت تفكر بانشاء مصنع للبوتاس على الضفة الشرقية للبحر الميت، فان مصيره سيكون بيد العدو الذي سيمتلك في المستقبل (عقب حفر القناة) إمكانية التحكم برقبة الأردن من خلال تحكمه بمنسوب مياه البحر الميت، إذ سيصبح بمقدور العدو إغراق منطقة وادي عربة المهمة بالمياه إذا شاءت ذلك.

ويؤكد بعض المحللين السياسيين ان هذا المشروع هو «ثاني أهم خطوة استراتيجية تنفذها اسرائيل ــ منذ قيامها عام ١٩٤٨ ــ عقب احتلالها لصحراء النقب عام ١٩٤٩، وقطعها لطرق الاتصال البرية بين المشرق والمغرب العربيين» (**«الكفاح العربي» الرأي** الأردنية، ٢٦/٤/١٩٨١).

وفي حال تحكم اسرائيل بمنطقة البحر الميت، ورفع منسوبه ليتلاءم والملاحة فيه، فانها ستخلق ميناءً بحرياً في وسط المنطقة العربية، لأن البحر الميت يبعد عن العاصمة الاردنية مسافة ٦٠ كيلومتر فقط، بينما يبعد ميناء العقبة الأردني ٦٠٠ كيلومتراً. وهذا سيحول «اسرائيل» في ظل استمرار مشاريع التسوية إلى الدولة الأولى في حركة الترانزيت والنقل البحري بين دول المنطقة.

كما ان القناة الاسرائيلية ستقسم الضفة الغربية لنهر الأردن إلى قسمين، شمالي وجنوبي بقاطع مائي يمتد نحو الصحراء شرقاً، وان السيطرة على البحر الميت لا تكون ممكنة بدون السيطرة على الضفة الغربية كونها تحاذي سواحله من جهة الغرب. وهذا ما يفسر عملية تكثيف إقامة المستوطنات في الضفة، كما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الاستراتيجية الصهيونية بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة هي بقاء السيطرة الاسرائيلية بشكل أو بآخر.

وفي عام ١٩٥٢ أكد دافيد بن غوريون رئيس وزراء اسرائيل الراحل أن «الدولة اليهودية انشئت في جزء فقط من أرض اسرائيل. ان البعض متردد فيما يتعلق باستعادة حدودنا التاريخية، ولكن حتى اولئك المتشككين لا يستطيعون انكار شذوذ الخطوط الحالية». وفي عام ١٩٥٦ كتب بن غوريون: «ان النقب هو اليوم نقطة الضعف في اسرائيل، ومصدر الخطر على مستقبلها، وفي النقب ترسم أيضاً أعظم آمال اليهود. ان دولة اسرائيل الصغيرة لا تستطيع الصبر طويلاً على وجود صحراء النقب على وضعها الحالي والتي تشكل نصف مساحة أراضيها، ذلك أن هذه الدولة ان لم تستغلها فان هذه الصحراء ذاتها سترسم النهاية الواضحة لاسرائيل». وفي مكان آخر يقول: «اعمار النقب والسكن فيه ضرورة مطلقة لسلامة اسرائيل وأمنها. وان اليهود القاطنين على الساحل لن يطول بقاؤهم إذا لم يرتفع عدد سكان النقب من شعبنا» (**الرأي** الأردنية، ٢٦/٤/١٩٨١).

وقال ايغال آلون وزير الخارجية الاسرائيلي الراحل محدداً تصورات اسرائيل للحدود الآمنة: «ان الحدود الآمنة، في رأيي، هي سياسة ترتكز على عمق اقليمي، وموانع طبيعية، كمجاري المياه والجبال والصحارى والممرات الضيقة لمنع تقدم الجيوش البرية والميكانيكية، ولا يمكن ان يكون لمثل هذه الحدود أي بديل» (**المصدر نفسه**).

ان اسرائيل عندما أعطت إشارة البدء في تنفيذ مشروع قناة البحرين إنما كانت تعتمد على أسباب ضعف في الواقع العربي، تتمثل بما يلي:

١) اختلال موازين القوى العسكرية بين اسرائيل والدول العربية، وخاصة بعد خروج مصر من دائرة الصراع العربي الاسرائيلي والتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد.

٢) شعور اسرائيل بعجز الأنظمة العربية عن تصحيح الخلل في ميزان القوى العسكرية نتيجة عدم اتفاقها حتى على الحد الأدنى من التضامن العربي بسبب الصراعات الجانبية الدائرة بينها.

٣) ان القناة الاسرائيلية لا تعدو كونها وسيلة لتحييد مصر وشق الصف العربي، وهذا ما أبرزه النهج الاسرائيلي بعد التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد. وقد رسخ هذه القناعة عدم توصل الدول العربية إلى رد حقيقي لمواجهتها.

٤) الأوضاع الداخلية التي تعيشها الدول العربية ــ وازدياد حالة القمع فيها. ومواقف المواطنين السلبية من القضايا المصيريـــة، ــ وهي أوضاع لا تخدم إلا الأهداف الاستراتيجية الاسرائيلية سواء العسكرية أو السياسية.

ان وقف تنفيذ مشروع القناة هذه هو رهن بوجود القوة العسكرية العربية الرادعة والمساندة في الوقت نفسه للثورة الفلسطينية في نضالها التحرري، من أجل الحصول على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وليست الاحتجاجات والنداءات والمذكرات إلا أساليب تؤكد ضعفنا واستسلامنا.

ان المقاومة الباسلة التي يخوضها الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل لاحباط مخططات اسرائيل تحتاج إلى دعم حقيقي، بالافعال وليس بالبيانات والكلام المعسول. ان معركة الاستيلاء على مصادر المياه الفلسطينية، هي التي تقرر مصير الوجود الصهيوني في فلسطين. ونرجو الّا ينطبق على العرب ما قاله وزير خارجية اسرائيل الراحل الجنرال ايغال آلون عندما صرح: «بينما العرب ينتظرون، سنخلق أوضاعاً جديدة تضمن أمننا».

قراءة في انجازات
الخطة الخمسية التربوية في الأردن
(١٩٧٦ ــ ١٩٨٠)

روز مصلح

الحديث عن خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعني بالضرورة الحديث عن خطة تربوية مرافقة تسعى الى اعداد الحاجات من القوة العاملة اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة. ولذلك، فالمحك الحقيقي لجدية أية خطة للتنمية هو مقدار ما تحققه من اعداد للقوة العاملة. وفي المقابل، فان جدوى التربية يعتمد، الى حد كبير، على مدى ارتباطاتها بمتطلبات التنمية.

واذ تعالج هذه الدراسة الانجازات التي حققتها الخطة التربوية الخمسية في الأردن للفترة الممتدة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠، بناء على الدور الذي لعبته في اعداد الطاقة العاملة؛ فان محاكمتها على هذا الأساس تنطلق، اضافة إلى ما ذكر، من السياسة العامة التي رسمتها هذه الخطة، من حيث ضرورة التكامل ما بين الخطة التربوية والتخطيط العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. «فالتغيير الجذري في البنية الهيكلية للاقتصاد الأردني عن طريق تطوير قطاعات الانتاج السلعي، وزيادة مساهمتها النسبية في الانتاج المحلي، وتدعيم الاتجاه لخلق اقتصاد ذاتي التوليد، وتخفيض العجز في الميزان التجاري بصورة جذرية، وتوسيع الصادرات الوطنية وتنويعها»، يتطلب، كما ارتأت الخطة، «تخطيط التعليم والتدريب في مستوياته وأنواعه المختلفة، وربط سياسة التعليم الجامعي والبحث العلمي التطبيقي مع المتطلبات الأساسية للتنمية»، بالاضافة الى «تطوير التدريب المهني ليتناسب مع هذه المتطلبات»[1]. ومثل هذا التوجه نحو التكامل، طرحته أصلاً الخطة الثلاثية للفترة (١٩٧٣ ــ ١٩٧٥)، حين بنت تنبؤاتها للحاجات التربوية في ضوء حاجاتها من القوة العاملة، مصنفة اياها وفقاً للفنيين، وأشباه الفنيين، والعمال المهرة، والعمال غير المهرة[2]. وقد واجهت الخطة الثلاثية مشكلات التضخم في اعداد الخريجين من الجامعات، والنقص في اعداد الذين أنهوا المرحلة الثانوية وبخاصة المهنية، والنقص الأشد في اعداد الذين أنهوا مرحلة الدراسة الالزامية والذين يحتاجهم سوق العمل. ولذلك، حاولت الخطة التركيز في التعليم العالي على النوعية، وعلى فتح المجال للداسات العليا في التخصصات التي تتناسب مع متطلبات التنمية، والمساهمة في تأهيل المعلمين[3]. أما في

التعليم العام، فقد سعت الخطة الى توسيع قاعدة التعليم الالزامي، وربط التعليم الثانوي بحاجات الأردن من القوة العاملة المؤهلة، وبخاصة في مجالات الصناعة والزراعة والبناء، والتجارة والتعليم[٤]. واعتبرت رفع المستوى التعليمي للقوة العاملة استثماراً اقتصادياً بغض النظر عن القيمة التربوية[٥].

ورغم ما حققته الخطة الثلاثية من زيادة في تسجيل الطلاب، وبخاصة في المرحلة الابتدائية، الا أن نسبة الطلاب في المرحلة الاعدادية لم تتجاوز ٧٣٪ من مجموع الطلاب من فئة العمر (١٢ ـ ١٤) سنة[٦]. وكما ظلت مشكلة زيادة العرض من خريجي الجامعات عن الطلب قائمة في سوق العمل، بقيت أيضاً مشكلة الزيادة في الطلب على خريجي المرحلتين: الثانوية والالزامية.

وبعد أن كان هاجس الفائض من الكفاءات أكثر الحاحاً في الخطة الثلاثية، أصبحت مشكلة النقص في الأيدي العاملة تحتل الأولوية في الخطة الخمسية. فالمشاريع الجديدة والمتزايدة التي قامت بفضل انتقال رؤوس الأموال الى الأردن بعد الحرب الأهلية في لبنان، وبفضل زيادة عائدات العاملين في دول الخليج، أصبحت تحتاج الى مزيد من الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة. وفي المقابل، فان ضمان استمرارية هذه المشاريع أصبح مرتبطاً باستمرارية هذه العائدات وزيادة حجمها؛ الأمر الذي أدى الى غض النظر عن هجرة الكفاءات المتزايدة الى دول النفط. واعتبرت مسألة الهجرة ضرورية لحل مشكلة البطالة من جهة، ولتحقيق زيادة في حجم التحويلات النقدية الضرورية لحل مشكلة العجز في ميزان المدفوعات، كما طرحتها خطة التنمية، من جهة أخرى. وليس غريباً أن يصل مقدار هذه التحويلات الى مرحلة تزيد فيها عن مجمل قيمة الصادرات، كما كان الحال في سنة ١٩٧٥[٧]. وللدلالة على مدى الزيادة في قيمة هذه التحويلات، نشير الى أنه في سنة ١٩٧٦ زادت قيمتها أكثر من مرتين ونصف المرة عن السنة التي سبقتها[٨]؛ الأمر الذي أتاح امكانية استثمار جزء كبير من هذه العائدات في مشاريع تنموية. والملاحظ أن الأردن يحتل المرتبة الثانية بعد مصر في تصدير الكفاءات لدول النفط، وأنه يتم السماح لوكالات الاستخدام المحلية بالقيام بحملات دعاوية للأعمال والوظائف التي تحقق دخلاً مرتفعاً في البلدان الأخرى من الوطن العربي[٩].

على هذه الأرضية، وانطلاقاً من الأهداف العامة التي طرحتها خطة التنمية، سوف نناقش الأهداف التي طرحتها الخطة التربوية ومدى ما ترجم عملياً منها، وبالتحديد، تحقيق الزامية التعليم في المرحلتين: الابتدائية والاعدادية، والحد من التساقط، والتوسع في تنويع التعليم الثانوي، وتأهيل الطاقات البشرية في مختلف الاختصاصات، اضافة الى زيادة قدرة الجامعات الأردنية على الاستيعاب مع التركيز على التعليم التقني.

وقبل أن نتفحص حقيقة الانجازات التي تمت في السنوات الخمس، او الاخفاقات التي منيت بها الخطة، من المفيد التنويه بأن هذه الدراسة ستتعامل مع النتائج الاجمالية، دون التطرق للتفاصيل حسب قطاعات التعليم المختلفة الحكومية منها وغير الحكومية. كما أنه من المفيد أيضاً، الاشارة الى أن الخطة الخمسية، مثلها في هذا مثل الخطة الثلاثية، انما وضعت من أجل الضفة الشرقية، مما يجعل معالجتنا للنتائج تقتصر على الضفة الشرقية وحدها.

١ ــ التعليم الالزامي

حققت الخطة الخمسية زيادة في عدد الطلاب المسجلين في المرحلة الابتدائية، الا أن نسبتهم من مجموع السكان من فئة العمر (٦ ــ ١١) سنة انخفضت في نهاية الخطة عما كانت عليه في بدايتها، **كما يبين الجدول رقم ١**. فبعد أن أوشكت الخطة على تحقيق الزامية التعليم في العام الدراسي ١٩٧٥/١٩٧٦، وهو ما كانت تطمح اليه الخطة الثلاثية، انخفضت هذه النسبة من ٩٧,٤٪ الى ٨٧,٢٪ في منتصف فترة الخطة لتعود الى الارتفاع فتصل الى ٩١,٢٪ في نهاية الخطة، أي بانخفاض يزيد عن ٦٪ عما كانت عليه في بدايتها. وفي المرحلــة الاعدادية، أيضاً، حصل انخفاض في نسبة الطلاب من مجموع السكان من فئة العمر (١٢ ــ ١٤ سنة)، فبعد أن كانت تعادل ٨٦,٦٪، في بداية الخطة، تراجعت الى ٨٤٪ في نهايتها. وبذلك، فان الخطة الخمسية، عدا عن كونها لم تحقق الزامية التعليم، لم تتمكن من المحافظة على ثبات النسبة التي حققتها الخطة الثلاثية.

الجدول رقم (١)

الطلاب المسجلون في المرحلة الالزامية ونسبتهم من مجموع السكان للسنوات ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠[١١]

السنة	المرحلة الابتدائية (٦ ــ ١١)			المرحلة الاعدادية (١٢ ــ ١٤)		
	عدد الطلاب	السكان من فئة العمر ٦ ــ ١١	النسبة ٪	الطلاب	السكان من فئة العمر ١٢ ــ ١٤	النسبة ٪
١٩٧٥/١٩٧٦	٣٥٠٧٣٥	٣٦٠١٧٠	٩٧,٤	١٢٤٥٦٤	١٤٣٨٥١	٨٦,٦
١٩٧٦/١٩٧٧	٣٦٦٨٢٧	٤١٢٥٠٢	٨٨,٩	١٣٥٤٧٢	١٧٦٥١٦	٧٦,٧
١٩٧٧/١٩٧٨	٣٧١٦٧٦	٤٢٦٤٥١	٨٧,٢	١٤٠٤٩٩	١٨٢٥١٨	٧٧,٠
١٩٧٨/١٩٧٩	٣٩٩٢٥٦	٤٣٩٢٤٤	٩٠,٩	١٥٢٧٢٦	١٨٦٥٠١	٨١,٩
١٩٧٩/١٩٨٠	٤٠٠٤٨٤	٤٣٩٢٠٠	٩١,٢	١٥٧٧٢٧	١٨٧٨٠٠	٨٤

أما **الجدول رقم ٢**، فيبيــن استمرار مشكلة اكتــظاظ الصفوف بــالطلاب، حيث أصبحت نسبتهم للصف الواحد تعادل ٣٤ طالباً في المرحلة الابتدائية و٣١,٣ في المرحلة الاعدادية. وبذلك لم تتجاوز قيمة الانخفاض نسبة طالبين فقط للصف الواحد. وقد كان هذا الانخفاض مماثلاً في نسبة الطلاب للمعلم الواحد في المرحلة الابتدائية، إلا ان هذه النسبة ظلت، طوال فترة الخطة الخمسية، تقارب ٢١ طالباً للمعلم الواحد: الأمر الذي يشير الى زيادة في عدد المعلمين متوازية مع الزيادة في عدد الطلاب.

وبالرغم مما سجلته الخطة من ارتفاع في عدد المدارس في المرحلة الاعدادية (بلغ ٢٠٥ مدارس)، فقد انخفض العدد في المرحلة الابتدائية بمقـدار ٧٠ مدرسـة. وهذا الانخفاض الذي رافقته زيادة في عدد الصفوف مؤشر الى الاستمرار في تطبيق نظام الفترتين، أو الى مواصلة استئجار غرف جديدة كتعويض عن النقص في الأبنية المدرسية

الجدول رقم (٢)
تطور عدد الطلاب والمعلمين والمدارس والصفوف في المرحلة الالزامية
للسنوات ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠[١٢]

السنة	المرحلة الابتدائية				المرحلة الاعدادية			
	الطلاب	المعلمون	المدارس	الصفوف	الطلاب	المعلمون	المدارس	الصفوف
١٩٧٦/١٩٧٥	٣٨٦٠١٢	١١١٢٠	١١٦٥	١٠٥٨٢	١١٥٦٠٨	٥٤٨١	٧٨٧	٣٥٦٠
١٩٧٧/١٩٧٦	٤٠٢٤٠١	١١٦٣٦	١١٢٣	١١٢٢٨	١٢٦٩٨٢	٦٠٣٢	٨٥٩	٣٩٥٨
١٩٧٨/١٩٧٧	٤١٤٤٩٠	١٢٧٥٧	١١٠٩	١١٨٣٠	١٣٨٨٠١	٦٦٠٤	٩٣٢	٤٣٤٥
١٩٧٩/١٩٧٨	٤٣١١٠٧	١٣٣٥١	١٠٧٦	١٢٤٧٧	١٤٨٣٢٩	٧٢٧٧	٩٩٦	٤٧٥٦
١٩٨٠/١٩٧٩	٤٤٨٤١١	١٣٨٩٨	١٠٩٥	١٣١٣٣	١٥٨٥٩٠	٧٦١٩	٩٩٢	٥٠٧٢

الضرورية لمواجهة التزايد في أعداد الطلاب في هذه المرحلة. وقد وصل عدد الغرف التي تستخدم نظام الفترتين والغرف المستأجرة في المرحلة الالزامية الى ٣١٥٤ و٥٣٣٧ غرفة على التوالي في العام ١٩٧٩/ ١٩٨٠[١٣].

وبالرغم من الزيادة الحاصلة في أعداد المعلمين في المرحلة الالزامية، وارتفاع نسبة خريجي دور المعلمين، طوال فترة الخطة الخمسية، الا أن نسبة المعلمين من الجامعيين. كانت في انخفاض مستمر، وبخاصة في السنة الأخيرة من الخطة الخمسية، كما يبين **الجدول رقم ٣**، مما يشير الى استمرار مشكلة هجرة الجامعيين، والنقص في الكفاءات في السلك التعليمي التي يعوض عنها جزئياً عن طريق تأهيل المعلمين.

الجدول رقم (٣)
المعلمون حسب المؤهل العلمي في المرحلة الالزامية
للسنوات ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠[١٤]

السنة	الابتدائي					الاعدادي				
	المجموع	معاهد معلمين		جامعي		مجموع	معاهد معلمين		جامعي	
		العدد	٪	العدد	٪		العدد	٪	العدد	٪
١٩٧٦/١٩٧٥	١١١٢٠	٤١٣٧	٣٧	١٥١٣	١٤	٥٤٨٢	٢٤٧٢	٤٥	١٧١٧	٣١
١٩٧٧/١٩٧٦	١١٦٣٦	٤٧٨٨	٤١	١٤٧٥	١٣	٦٠٣٢	٣٠١٩	٥٠	١٨١١	٣٠
١٩٧٨/١٩٧٧	١٢٧٥٧	٦٣٦٥	٥٠	١٥١١	١٢	٦٦٠٤	٣٦٩٩	٥٦	١٩٠٢	٢٨
١٩٧٩/١٩٧٨	١٣٣٥١	٧٦٨٤	٥٨	١٥٧٩	١٢	٧٢٧٧	٤٤٣٣	٦١	١٩٤٩	٢٦
١٩٨٠/١٩٧٩	١٣٨٩٨	٩٣٦٠	٦٧	١١٣٤	٨	٧٦١٩	٤٩٥١	٦٥	١٣٦٥	١٨

ومما لا شك فيه أن الانجازات سالفة الذكر، سلباً أو ايجاباً، قد عكست نفسها على مشكلتي الرسوب والتسرب، اللتين رافقتا المرحلة الالزامية، طوال فترة الخطة الخمسية.

ففي الصفوف الابتدائية، حيث الترفيع الآلي مطبق على الصفوف الثلاثة الأولى، تكمن المشكلة ليس في الرسوب وانما في التسرب، وبالتحديد من الصف الأول، حيث بلغت النسبة ٢,٥ ٪ من مجموع الطلاب في هذا الصف في العام ١٩٧٨/ ١٩٧٩[١٥]. أما الصفوف الثلاثة الأخيرة، فترتفع نسبة الهدر فيها (الرسوب + التسرب) لتصل، في الصفين الخامس والسادس، الى أكثر من ١٠ ٪ في العام ١٩٧٨/ ١٩٧٩. وقد انخفضت نسبة الهدر، في هذه المرحلة، في العام الأخير للخطة الخمسية كما يبين **الجدول رقم ٤**.

الجدول رقم (٤)
توزيع الطلبة حسب حالة القيد
للعامين الدراسيين ١٩٧٨/ ١٩٧٩ و ١٩٧٩/ ١٩٨٠[١٥]

	١٩٧٩/ ١٩٨٠			١٩٧٨/ ١٩٧٩		
	مجموع	مترفعون	نسبة الترفيع بالمئة	مجموع	مترفعون	نسبة الترفيع بالمئة
الابتدائي(مجموع)	٤٤٨٤١١	٤٣٥٠١٩	٩٧	٤٣١١٠٧	٤١٠١٣٧	٩٥,١
الأول	٨١٩٨٩	٨١٩٣٨ (جدد)	٩٩,٩	٨٠٨١٧	٧٨٧٤٠	٩٧,٤
الثاني	٧٨٨٤٠	٧٨٧٤٠	٩٩,٨	٧٢٥٣٩	٧٢٧٥٧	١٠٠,٣
الثالث	٧٢٩١١	٧٢٧٥٧	٩٩,٨	٧٠١٣٨	٧٠٢٢٥	١٠٠,١
الرابع	٧٤١٩٢	٧٠٢٢٥	٩٤,٧	٧٣٤٣٤	٦٨٣٩٦	٩٣,١
الخامس	٧٣٨٤٤	٦٨٣٩٦	٩٢,٦	٧٠٨٧٠	٦٢٩٦٣	٨٨,٨
السادس	٦٦٦٣٥	٦٢٩٦٣	٩٤,٥	٦٣٣٠٩	٥٧٠٥٦	٩٠,١
الإعدادي(مجموع)	١٥٨٥٩٠	١٥١٥١٧	٩٥,٠	١٤٨٣٢٩	١٢٨٧٧٥	٨٦,٨
الأول	٦٠٨٥١	٥٧٠٥٦	٩٣,٨	٥٧٦٣٠	٤٩٩٤١	٨٦,٧
الثاني	٥٢٣٥٦	٤٩٩٤١	٩٥,٤	٤٩٩٦٤	٤٤٥٢٠	٨٩,١
الثالث	٤٥٣٨٣	٤٤٥٢٠	٩٨	٤٠٧٣٥	٣٤٣١٤	٨٤,٢

أما في المرحلة الاعدادية، فقد ارتفعت نسبة الرسوب والتسرب عنها في المرحلة الابتدائية، وقد وصلت نسبة الهدر أقصاها في العام الدراسي ١٩٧٨/ ١٩٧٩ في الصف الثالث؛ حيث بلغت ١٥,٨ ٪ كما يبين الجدول ٤،وانخفضت في العام الذي يليه بشكل ملحوظ لتصل الى ٢ ٪ فقط.

٢ ــ تنويع التعليم الثانوي

رسمت الخطة الخمسية مسارين لتنويع التعليم الثانوي، أحدهما باتجاه التعليم الشامل، والآخر باتجاه التعليم المهني. الا أن التعليم الأكاديمي ظل وجهة الغالبية من الطلاب.

(أ) **التعليم الأكاديمي**: بلغت نسبة الطلاب المسجلين في المرحلة الثانوية الأكاديمية

٨٩٪ من مجموع الطلاب المسجلين في المرحلة الثانوية بنوعيها، للعام الدراسي ١٩٧٩/ ١٩٨٠؛ وهذا يشير الى تزايد في نسبة طلاب التعليم الأكاديمي؛ اذ بلغت النسبة، في العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨، ٨٧,٦٪. ويبين **الجدول رقم ٥** ان مجموع الزيادة في عدد الطلاب، منذ بداية الخطة الخمسية وحتى نهايتها، تجاوزت ٩٠٪، بينما كانت الزيادة في المرحلة الابتدائية تعادل ١٦٪ فقط، وفي المرحلة الاعدادية ٣٧٪ للفترة نفسها.

الجدول رقم (٥)
تطور عدد الطلاب، المدارس، الشعب والمعلمين
في التعليم الثانوي الأكاديمي[١٦]

السنة	الطلاب	المدارس	الشعب	المعلمين
١٩٧٥/١٩٧٦	٤٢١٣٧	٢٠٣	١١٥٦	١٧٦٤
١٩٧٦/١٩٧٧	٥٣١٧١	٢٥٩	١٤٣٠	٢٠٩٧
١٩٧٧/١٩٧٨	٦٢١١٥	٢٧٨	١٦١٧	٢٥٨٤
١٩٧٨/١٩٧٩	٧٣٤٩٣	٣٠١	١٩٥٤	٣٠٧٧
١٩٧٩/١٩٨٠	٨٠١٧٣	٣٤١	٢٢٧١	٣٦٤٨

وقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة زيادة ملحوظة تعادل ١٠٦,٩٪ في المعلمين و٦٨٪ في المدارس و٩٦٪ في الصفوف، وهذه الزيادة مؤشر على أن التعليم الأكاديمي ما زال الهدف الأساسي، ليس للطلاب فقط وانما للدولة. فعلى الرغم من أن الخطة الخمسية حددت عدد المدارس الأكاديمية الواجب انشاؤها في فترة السنوات الخمس بعشر مدارس، الا أنه تم انشاء ١٣٨ مدرسة من هذا النوع. ومع ذلك، ورغم الزيادة أيضاً في عدد الصفوف، فقد انخفض عدد الطلاب، نسبة للصف الواحد بشكل بسيط، نظراً للزيادة المضطردة في عدد الطلاب ضمن الفرع الأكاديمي، فبعد أن كانت النسبة تعادل ٣٦,٤٪ في بداية الخطة، أصبحت ٣٥٪ في نهايتها. كما حققت الخطة انخفاضاً بسيطاً في نسبة الطلاب للمعلم الواحد، فبعد أن كانت تعادل ٢٣,٨٪ أصبحت ٢١,٩٪ للفترة المذكورة.

(ب) التعليم المهني: يبين **الجدول رقم٦** أن مجموع الطلاب في الفرع المهني لايتجاوز ٩٨٨٠ طالباً موزعين، للعام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠، على ستة أنماط من الدراسة المهنية. ولا تتعدى نسبة الطلاب المسجلين في التعليم الثانوي المهني ١١٪ من مجموع الطلاب المسجلين في المرحلة الثانوية. كما أن معدل الزيادة السنوية لطلاب التعليم المهني لم تتجاوز ٦٪ مقابل ٢١,٤٪ لطلاب التعليم الأكاديمي في فترة الخطة الخمسية. ورغم ما نصت عليه الخطة من ضرورة التوجه نحو التعليم المهني؛ الا أنه من الواضح أن الفرعين اللّذين استطاعا استقطاب ٨٠٪ من مجموع الطلاب في التعليم المهني، هما التعليم الصناعي والتجاري. ويعزى هذا التوجه الى الانتعاش الذي حققه قطاعا التجارة والخدمات من جهة، وقطاع الصناعة من جهة أخرى في فترة السنوات

الخمس الأخيرة في الأردن. ومن الواضح أن التعليم الزراعي لم يستقطب سوى ٣,٤ ٪ من مجموع الطلاب في التعليم المهني، أي نصف ما كانت عليه هذه النسبة في العام ١٩٧٧/١٩٧٨. وعليه، ليس غريباً ذلك الانخفاض الكبير في عدد المعلمين والصفوف الذي يبينه الجدول ٦.

الجدول رقم (٦)

توزع المدارس، المراكز، الصفوف والطلاب

حسب نوع التعليم الثانوي للسنتين الدراسيتين ١٩٧٧/١٩٧٨ و ١٩٧٩/ ١٩٨٠[١٧]

نوع التعليم	الطلاب		المعلمين		الصفوف		الشعب		المراكز		المدارس	
	٧٧/٧٨	٧٩/٨٠	٧٧/٧٨	٧٩/٨٠	٧٧/٧٨	٧٩/٨٠	٧٧/٧٨	٧٩/٨٠	٧٧/٧٨	٧٩/٨٠	٧٧/٧٨	٧٩/٨٠
تجاري	٣٧١٤	٣٩٣٥	١٨٠	٢٠٣	١٠٤	١١٩	٨	١٣	—	—	٧	٧
بريدي	١٢٩	٢٨٣	٣	٨	٤	٧	٢	٣	—	—	—	—
صناعي	٣٣٧٢	٤٠١١	٢٥١	٣٠٨	١٤٢	١٧٦	٣	—	١١	١٧	٤	٤
زراعي	٥٥٢	٣٣٦	٤٥	٢٥	١٨	١١	١	١	—	—	٢	٢
نوعي	٥٨١	٦٧٠	٣٨	٦٣	٣٢	٤٥	١	—	٨	١١	١	١
تمريض	٤٧٨	٧٤٥	٢٣	٣٤	٢٣	٣٤	٨	٨	—	—	٢	٢
مجموع	٨٨٢٦	٩٨٨٠	٥٤٠	٦٤١	٣٢٣	٣٩٢	٢٣	٢٥	١٩	٢٨	١٦	١٦

أما الزيادة في عدد الطلاب التي حققتها فروع التعليم المهني الأخرى، فهي بالأساس في التعليم البريدي، حيث بلغت الزيادة ٦٠٪، يليها التمريض بمعدل ٢٨ ٪.

وقد حصل انخفاض في نسبة الطلاب للمعلم الواحد وللصف الواحد، فبعد أن كانت، في العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨، تعادل ١٦,٣ ٪ و ٢٧,٣ ٪، أصبحت، في العام الدراسي ١٩٧٩/ ١٩٨٠، تعادل ١٥,٤ ٪ و ٢٥,٢ ٪ على التوالي. ويعزى هذا الانخفاض الى الزيادة في عدد الصفوف والمعلمين التي فاقت الزيادة في عدد الطلاب في التعليم المهني. ويبين الجدول المذكور الأهمية التي يحتلها التعليم الصناعي؛ حيث كانت الصفوف الجديدة المنشأة، وعددها ٤٠ صفاً جديداً، تشكل ٥٦ ٪ من مجموع الصفوف الجديدة. كما شكل الارتفاع في عدد المعلمين الصناعيين والبالغ ٥٧ معلماً أيضاً ما يعادل ٥٦ ٪ من المعلمين الجدد في التعليم المهني ككل. أما عدد المدارس، فقد ازداد بمقدار ست مدارس من أصل تسع مدارس جديدة في التعليم المهني.

أما المدارس الثلاث الشاملة، فلم تبدأ عملها في العام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨ كما خطط لها في الخطة الخمسية؛ بحيث تتسع كل منها لنحو ألف طالب. وبذلك فقد اقتصر تنويع التعليم الثانوي في الأردن في فترة الخطة الخمسية على ايجاد بعض الفروع المحددة في اطار التعليم المهني.

(ج) **معاهد التأهيل**: بلغ عدد المسجلين في هذه المعاهد، في العام الدراسي ١٩٧٩/ ١٩٨٠، ١٥٥٤٠ طالباً، ٥٧ ٪ منهم في معاهد خاصة بإعداد المعلمين كما يبين

الجدولان رقم ٧ ورقم ٨. ورغم ارتفاع هذه النسبة، الا أنها، مقارنة بالعام ١٩٧٥/١٩٧٦، تراجعت بشكل كبير؛ اذ كانت تشكل ٧٨٪ من مجموع الطلاب في هذه المعاهد. ويعزى هذا الانخفاض الى سببين رئيسيين أولهما، هو توجه وزارة التربية نحو تأهيل المعلمين أثناء الخدمة كحل نسبي ومرحلي للتعويض عن هجرة خريجي دور المعلمين المتزايدة والمستمرة لدول الخليج؛ وثانيهما، تزايد عدد الطلاب في المعاهد المهنية وبشكل خاص في معاهد المهن الهندسية والتعليم التجاري؛ حيث أصبح سبعة أضعاف ما كان عليه في بداية الخطة. وبعد أن كانت نسبة الطلاب في المعاهد الهندسية والتجارية هذه تشكل ٥٩٪ من مجموع الطلاب في معاهد التأهيل المهني، ارتفعت الى ٨٦,٥٪ في نهاية الخطة. ورغم الاهتمام الذي توليه الدولة لمعاهد التمريض، الا أن الزيادة في عدد الطلاب لا تذكر، بعكس واقع الحال في معاهد المهن الطبية، والتي تضاعف عدد الطلاب فيها تقريباً، في فترة السنوات الخمس المذكورة.

وبالرغم من اصرار الخطة الخمسية على اعداد القوة العاملة وتأهيلها، الا ان الارتفاع الكبير في نسبة الطلاب للمعلم الواحد، الذي يبينه **الجدول رقم ٧** مؤشر الى أنه

الجدول رقم (٧)
عدد الطلاب والمدارس والمعلمين في معاهد المعلمين[١٨]

السنة	الطلاب	المدارس	المعلمون
١٩٧٥/١٩٧٨	٥١٠٤	١١	٢٢٨
١٩٧٦/١٩٧٧	٧٠٠٦	١٠	٣٠٨
١٩٧٧/١٩٧٨	٦٥٤٣	١١	٣٣٧
١٩٧٨/١٩٧٩	٦٨١٦	١١	٣٠٩
١٩٧٩/١٩٨٠	٨٩٢١	١٦	٣٦٢

لم يتم الاعداد الكافي لوضع هذا الطموح موضع التطبيق، فبينما كانت هذه النسبة، في العام ١٩٧٧/١٩٧٨، تعادل ١٨ طالباً لكل معلم، أصبحت، في نهاية فترة الخطة، تعادل ٣١,٥. وحتى في الفرع الصناعي، الذي أولته الخطة اهتماماً خاصاً، لم تعد العدة لمواجهة الزيادة في اعداد الطلاب، حيث ارتفعت النسبة من ١٦,٥٪ الى ٢٣,٦٪ للفترة المذكورة. وهذه النسبة رغم انخفاضها، قياساً بما هي عليه في الفروع الأخرى، تعتبر مرتفعة في التعليم المهني. أما أعلى زيادة فقد سجلتها معاهد التعليم التجاري؛ حيث ارتفعت نسبة الطلاب للمعلم الواحد من ١٦,٥٪ في بداية الخطة الى ٥٦,٥٪ في نهايتها، مما يبين حجم الضغط على هذا النوع من التعليم المهني.

(د) **التعليم الجامعي**: بلغ مجموع الطلاب المسجلين في الجامعات الأردنية ١١٧٥٧ طالباً في العام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠؛ وهذا العدد يشكل ١٤,٩٪ فقط من مجموع الطلاب المسجلين في الجامعات، الذين بلغ عدد الملتحقين منهم بجامعات الخارج ٦٦٩٣١

الجدول رقم (٨)
عدد الطلاب والمعلمين في معاهد التأهيل الأخرى[١٩]

نوع التعليم	الطلاب			المعلمون		
	٧٦/٧٥	٧٨/٧٧	٨٠/٧٩	٧٦/٧٥	٧٨/٧٧	٨٠/٧٩
معاهد التمريض	٢٢٨	٢٢٤	٢٣٠	٢١	٢٢	٢٢
معاهد القبالة	١٣	٨	٤٠	٧	٥	٧
معاهد المهن الطبية	٢٠٢	١٤٢	٤٤٤	٦	٧	١٢
معاهد الخدمة الاجتماعية	٥٧	٥٤	٩١	٦	٧	٦
المركز الاحصائي الأردني	٣٧	٤٤	٢١	١	١	١
معهد الشريعة	٥٠	٥٠	٧٠	٦	٦	٦
معاهد المهن الهندسية	٥٧٤	٩٢٢	٢٢٢٠	٣٢	٥٦	٩٤
معاهد التعليم التجاري	٢٨٢	٨٠٤	٣٥٠٣	١٧	٢١	٦٢
المجموع	١٤٤٣	٢٢٤٨	٦٦١٩	٩٦	١٢٥	٢١٠

طالباً. أي بزيادة قدرها ٩١٪ لفترة الخطة الخمسية. ورغم الزيادة البالغة ١٢١٪ في عدد المسجلين في الجامعات الأردنية لفترة الخطة الخمسية؛ الا أن قدرة الاستيعاب لهذه الجامعات ظلت دون العدد الضخم للمتخرجين من المرحلة الثانوية. وللمقارنة، فقد بلغ مجموع الناجحين لفترة الخطة الخمسية ٨٨٢٥٣ طالباً[٢٠]. استوعبت الجامعات الأردنية نحو ١٣٪ منهم فقط ضمن كلياتها المختلفة. أما الغالبية، فقد التحقت بالجامعات في الخارج. ويبين **الجدول رقم ٩** توزيع الطلاب في الكليات المختلفة في الجامعات الأردنية،

الجدول رقم (٩)
عدد الطلاب في الجامعات الأردنية حسب نوع التعليم[٢٢]

الكلية	١٩٧٦/١٩٧٥	١٩٧٨/١٩٧٧	١٩٨٠/١٩٧٩
مجموع	٥٣٠٧	٨٣٥٨	١١٧٥٧
الآداب	١٢٨٣	٢٠٤٠	٢٥٧٢
التربية وعلم النفس	٨٠٦	١٠٥٦	١٤٦٧
العلوم الطبيعية	١١١٩	١٧٤٢	٢٥٧٦
الاقتصاد وادارة الأعمال	١٠٩٢	١٦٥٣	٢٢٧٥
التمريض	١٥٩	١١٤	١٠٥
الزراعة	١٦٤	٣٠٦	٤٣٦
الشريعة	٤١٤	٧٤٩	٩٠٢
الطب	١٥١	٣٦٨	٣٩٣
الهندسة	١١٩	٢٣٠	٧٧١
الحقوق	—	—	٢٠٢
التربية الرياضية	—	—	٥٨

أما **الجدول رقم ١٠** فيبين توزيع الطلاب في الجامعات خارج الأردن. ومن الملاحظ أن عدد

الجدول رقم (١٠)

طلبة التعليم العالي الأردنيون في الخارج حسب حقول الدراسة للعام الدراسي ١٩٧٩/ ١٩٨٠[٢٣]

تربية	١٨٣٨
فنون جميلة	١١٧٧
انسانيات	١٠٢٩٤
علم اجتماع	٢٨٤٥
ادارة أعمال	٩٥٤٦
قانون وشريعة	٤٣٥٢
لاهوت	١٧١
علوم	٣٦٦٦
طب	٨٢٧٦
هندسة	١٤٦٩٧
زراعة	٢٩٤٦
تدبير منزلي	١٢٩
برامج أخرى	٧٢٩٤
المجموع	**٦٦٩٣١**

الطلاب الملتحقين بكليات الزراعة والتمريض ينخفض في الجامعات، سواء كان ذلك داخل الأردن أم خارجها، رغم الحاجة الماسة الى الكفاءات في هذين الفرعين. ولكون الغالبية العظمى من الطلاب الجامعيين يدرسون في الخارج، فانه من الصعوبة بمكان ضبط مجالات تخصصهم وفق حاجات الدولة، باستثناء الطلاب الموفدين من قبل الدولة في منح دراسية؛ وهؤلاء عادة لايشكلون نسبة تذكر، مقارنة بمجموع الطلاب الدارسين في الخارج، خصوصاً أن المنح الدراسية تحول للجامعات الأردنية، عدا عن كونها قليلة. فمثلاً، بلغ مجموع المنح الدراسية المقدمة للجامعات الأردنية لعام ١٩٧٩/ ١٩٨٠، ما يعادل ١٠٤٥ منحة من مجموع ١٥٥٣ منحة دراسية[٢١]، أي بنسبة ٦٧٪. ولذلك فان انخفاض نسبة الطلاب المسجلين في كليات الآداب والتربية وعلم النفس والطب، في الجامعات الأردنية، وارتفاع نسبة المسجلين في العلوم الطبيعية، لايعكس بالضرورة صورة التوزيع الفعلي لمجموع الطلاب الجامعيين، واتجاه طموحاتهم. فمثلاً، كانت نسبة طلاب الهندسة والطب المسجلين في جامعات الأردن تعادل ٧٪ و٣,٥٪ من مجموع الطلاب المسجلين لديها، الا أن نسبة المسجلين في هذين الفرعين في جامعات الخارج بلغت ٢٢٪ و٦٢,٤٪ على التوالي من مجموع المسجلين فيها.

ويبين **الجدول رقم ١٠** أن فرع الهندسة يحتل المرتبة الأولى في تطلعات الطلاب في الجامعات غير الأردنية؛ حيث بلغ عدد هؤلاء الطلاب ١٤٦٩٧ طالباً، وهذا أكثر من خمس

الطلاب كما مر سابقاً. ويأتي في المرتبة الثانية طلاب العلوم الإنسانية، وادارة الأعمال الذين يشكلون على التوالي ١٥,٤٪ و١٤,٣٪، ويلي ذلك مباشـرة طلاب الطب الذين يشكلون ١٢,٤٪ كما مر سابقاً.

وتعكس هذه النسب، الى حد كبير، تطلعات الطلاب وذويهم في الحصول، عن طريق التعليم الجامعي، على وظيفة تتميز بالتقدير والاحترام وتحقق دخلاً مرتفعاً، بغض النظر عن الحاجات الماسة للمجتمع الأردني. وحتى اذا ما اعتبر توزيع الطلاب في الجامعات غير الاردنية مسألة غير خاضعة لارادة الدولة، فان الجامعات الأردنية التي من المفروض ان تسير وفقاً لذلك تعاني من مشكلة مماثلة نسبياً. فلا يعقل أن تكون الحاجة من الأطباء ثلاثة أضعاف الحاجة من المرضات في التعليم الجامعي، وحتى في حال احتساب عدد المسجلين في معاهد التأهيل فان عدد طلاب فرع التمريض لا يتجاوز ٣٣٥ طالباً، وهذا أقل من عدد المسجلين في كلية الطب في الجامعة الأردنية والبالغ ٣٩٣ طالباً. وتصبح الصورة أكثر قتامة اذا ما أخذ بعين الاعتبار العدد الكبير لطلاب الطب في الخـارج، والبالغ، في العام ١٩٧٩/ ١٩٨٠، ٨٢٧٦ طالباً. وحتى لو تم احتساب عدد المسجلين في فرع التمريض في المرحلة الثانوية، فان عدد الأطباء يظل يزيد عن ٨ أضعاف المسجلين في فرع التمريض بكافة مراحله. وما ينطبق على التمريض ينطبق على الزراعة، فاذا ما قورن عدد الطلاب في كلية الزراعة البالغ أقل من نصف عدد الطلاب في كلية الشريعة يتضح مدى النفور من التعليم الزراعي. الا أن التعليم الزراعي في المرحلة الجامعية يظل أكثر قدرة على اجتذاب الطلاب من المرحلة الثانوية، ففي الوقت الذي حصل فيه ارتفاع لعدد المسجلين في هـذا الفرع في الجـامعات الأردنيـة بمقدار ١٣٠ طالبـاً، للفترة مـا بين ١٩٧٧/١٩٧٨ و١٩٧٩/ ١٩٨٠، حدث انخفاض يعادل ٢١٦ طالباً في المرحلة الثانوية للفترة المذكورة.

بين الطموح والواقع

التعليم الالزامي: رغم ما أولته الخطة الخمسية، ومن قبلها الخطة الثلاثية، من اهتمام خاص بمسألة توسيع قاعدة التعليم الالزامي، باعتبار أن نحو نصف القوة العاملة التي سوف يحتاجها سوق العمل هي من بين الذين أنهوا هذه المرحلة(٢٤). الا ان التعليم الالزامي الشامل لم يتم تحقيقه؛ فقد ظل ٩٪ من الطلاب في المرحلة الابتدائية، و١٦٪ من الطلاب في المرحلة الاعدادية خارج أطر هذه المدارس. كما أنه من الواضح ان ما تم تحقيقه من زيادة عدد المسجلين في المرحلة الالزامية لم يحقق الهدف المنشود في سد حاجات سوق العمل من هذه الفئة. والواضح أيضاً أن معظم خريجي هـذه المرحلة يتجهون نحو استكمال دراستهم في المرحلة الثانوية، وبخاصة الأكاديمية منها. وهذا يتضح من ازدياد عدد العمال الأجانب في الأردن؛ حيث وصل عددهم في نهاية العام ١٩٧٩ نحو ٦٠,٠٠٠ عامل، بعد أن كان في العام ١٩٧٥ يعادل ٢٢٢٨ عاملاً(٢٥). والواضح أن معظم هؤلاء العمال من غير المهرة ومن الذين احتاجتهم المشاريع المختلفة في الأردن في فترة الخطة الخمسية. وعلى الأرجح فان عدد هؤلاء العمال أكثر من ذلك بكثير؛ حيث يقدر بيركس وسينكلر عدد العمال المصريين وحدهم بأكثر من ٤٠٠٠٠ عامـل،

والسوريين بنحو ٢٠,٠٠٠ عامل[٢٦]، هذا عدا عن العمال العرب الآخرين والباكستانيين والأجانب.

من هنا، يستنتج أن توسيع قاعدة التعليم الالزامي، لم يكن، بحد ذاته، استثماراً اقتصادياً كما ابتغت خطة التربية للمدى القصير والمتوسط. وعلى العكس، فقد زادت الثغرة القائمة بين الناتج التربوي وسوق العمل. واذ تتحمل الخطة التربوية المسؤولية الكبرى في عدم تحقيق الزامية التعليم، فان مسؤولية عدم توجه الطلاب الذين أنهوا هذه المرحلة نحو سوق العمل، تتحمله خطة التنمية ككل. فهناك الكثير من المشاريع التي تم انجازها في فترة الخطة الخمسية كلفت بها شركات أجنبية، اعتمدت في تنفيذها على أيد عاملة قامت هي باستيرادها للأردن. فضلاً عن أن الأجر المدفوع للعمال الأجانب لايتناسب مع المستوى المرتفع للمعيشة في الأردن؛ مما يضطر خريجي هذه المرحلة لصرف النظر عن الالتحاق بسوق العمل والسعي لمواصلة الدراسة الأكاديمية.

تنويع التعليم الثانوي: رغم اصرار الخطة الخمسية على أهمية التعليم المهني، وبخاصة في المرحلة الثانوية، الا أن نسبة المسجلين في هذا النوع من التعليم لم تصل الا الى ١١٪ من مجموع الطلاب في المرحلة الثانوية، كما مر سابقاً. ورغم أن هذه النسبة تعتبر أعلى منها في كثير من الدول الغربية، الا أن النسبة المتوخاة في الخطة كانت ٥٠٪. وبدلاً من أن تتناقص نسبة طلاب الفرع الأكاديمي والتي كانت نحو ٨٣٪ في بداية الخطة الى ٥٠٪ في نهايتها، ارتفعت الى ٨٩٪ من مجموع طلاب هذه المرحلة. كما أن النسبة التي حددتها الخطة للمسجلين في الصف الأول الثانوي المهني والبالغة ٣٠٪ من مجموع الطلاب في هذا الصف[٢٧]، لم تصل إلا الى ١٤٪. وهذا التوسع في التعليم الأكاديمي على حساب التعليم المهني له، رغم النوايا التي عبرت عنها الخطة، سببان أساسيان:

أولهما ــ يتعلق بالامكانات المادية للدولة، والتي تعتمد في الغالب على المساعدات الخارجية في تحقيق مشاريعها، فقد عجزت هذه الامكانات عن توفير اللازم من المساحات والأبنية الضرورية لتحقيق هذا الهدف، خاصة وأن كلفة الطالب الواحد في التعليم المهني تعادل (١٥ ــ ٢٠) ضعفاً من كلفته في التعليم الأكاديمي[٢٨]. وهذا الارتفاع في الكلفة عائد الى ارتفاع ثمن الأجهزة والمعدات الفنية وغير ذلك من المواد اللازمة للتدريب، بالاضافة الى أهمية توفير مساحات شاسعة نسبياً، وأبنية مناسبة للأنواع المختلفة من التعليم المهني. ولذلك، فرغم الاقبال الذي شهدته فترة الخطة الخمسية على التعليم الصناعي والتجاري الا أن الأماكن المتوافرة كانت أقل من الحجم المطلوب.

أما ثانيهما ــ فله جذور اجتماعية واقتصادية. فالتعليم المهني في الأردن كما هو الحال في الدول النامية، لايتمتع بالمكانة أو الاحترام نفسه الذي يتمتع به التعليم الأكاديمي. وقد ساهم فصل التعليم الأكاديمي، دون شك، في ترسيخ هذا التمايز في نمطي التعليم، والاستمرار في تفضيل الثاني على الأول، حتى بات من المعروف أن الطالب المتخلف هو الذي يتجه نحو التعليم المهني مكرهاً لابطلاً. ورغم الجهود التي بذلتها الخطة الخمسية في محاولة لرفع اعتبار التعليم المهني، عن طريق فتح فروع جديدة تناسب الحاجات المطلوبة من القوة العاملة، الا أن الاستنتاج الذي توصل اليه الدكتور

نجاتي بخاري، منذ أكثر من عشر سنوات، فيما يتعلق بالتدريب المهني المدرسي، ما زال يصلح في كثير من الأحيان. فكلما كان التدريب «أكثر تخصصاً كلما كانت علاقته باحتياجات الأعمال الموجودة في مؤسسات صناعية أقل احتمالاً»(٢٩). وهذا ما يدعو أرباب العمل الى استخدام خريجي التعليم الأكاديمي، في حال عدم توافر التخصص المهني المناسب لمتطلباتهم.

وهنا تأتي أهمية المدارس الشاملة كحلقة وسط بين نمطي التعليم الأكاديمي والمهني، فهي اذ تجمع بينهما، تهيء الطالب لكي يحدد مساره في المستقبل، أما الالتحاق بسوق العمل، أو بالتعليم العالي؛ حيث يمتلك المهارات الضرورية لكليهما. .وهذا الحل الوسط ضروري كمرحلة انتقالية، لاحداث تغيير ولو جزئي في طموحات الطلاب ودفعهم للتوجه نحو التعليم المهني بأقل تكلفة ممكنة، لأنه ثبت عملياً أن مجرد انشاء المدارس المهنية لا يعني بالضرورة تغييراً في توجه الطلاب المهني، حيث ظل النقص في عدد الطلاب قائماً في التعليم المهني باستثناء الصناعة والتجارة، والتي بدأت تعاني أيضاً من نقص مماثل في السنة الأخيرة. ورغم الأهمية السالفة الذكر للمدارس الشاملة من حيث قدرتها على تهيئة انسان قادر على التأقلم والتعلم، الا أن التفاؤل بأن هذه المدارس سوف تحدث المعجزة في النظام التربوي وتحقق التكامل بينه وبين سوق العمل أمر بعيد عن الواقع. فطموحات الطلاب التاريخية وتطلعاتهم المتأصلة نحو التعليم الجامعي لن تتغير بين يوم وليلة. وقد عبر فيليب فوستر عن صعوبة تغيير التطلعات المغروسة تاريخياً لدى الطلاب بقوله: «ان الفكرة السائدة عن امكانية تغيير التطلعات المهنية للأطفال عن طريق تغيير شامل في المناهج ليست سوى أسطورة لم يتم اثباتها عملياً»(٣٠).

معاهد التأهيل: تشير القراءة السابقة لانجازات الخطة التربوية في هذه المعاهد الى صورة مماثلة للتعليم الثانوي المهني؛ حيث لم يتم الاعداد الكافي لاستقبال الطلاب في معاهد التجارة والمهن الهندسية من جهة، ومن جهة أخرى، ظلت المعاهد الأخرى تعاني من نقص في اعداد الطلاب الملتحقين بها وبخاصة معاهد التمريض والقبالة. واذا كانت حاجة خطة التنمية من خريجي هذه الفئة تعادل ضعف حاجتها من الجامعيين، فان الناتج هو العكس، آخذين بعين الاعتبار التأهيل الذي تقوم به هذه المعاهد أثناء الخدمة. واذا ما تم تقدير عدد خريجي الجامعات في الخارج، تصبح الصورة أكثر قتامة، والناتج أبعد من أن يحقق التوازن المطلوب بين المشاريع والمنشآت القائمة، والمطلوب من القوة العاملة المؤهلة.

التعليم الجامعي: خضع التعليم الجامعي ولا يزال، باستثناء ما توفره الدولة من منح دراسية، لتطلعات الطالب نحو المهنة الأكثر تقديراً والأوفر دخلاً. ولذلك فان نهاية المطاف لمعظم خريجي الجامعات هي الهجرة، وفي الغالب إلى دول الخليج. واعتبار هذا العدد الضخم من خريجي الجامعات كمادة خام يمكن تصديرها في مقابل العائدات التي تحققها تمويه للهدر الكبير في رأس المال البشري، الذي كان من المفروض أن يوظف في الانتاج والتنمية الاقتصادية. فليس انجازاً يعتز به، في ظل واقع التجزئة التي يتميز بها الوطن العربي، ان يشكل الأردنيون في الخليج «النخبة». وقد كان من الأجدى لخطة التنمية أن تعيد النظر في العرض والطلب ضمن اطار قوة العمل الراهنة، وأن تحدد حاجاتها للمستقبل

حسب تصنيف دقيق للمهن المختلفة، وترسم برامجها ومشاريعها وفقاً لذلك، مستخدمة لانجاز الخطة مايتيسر لها من رأس المال البشري، دون اللجوء الى الاستيراد أو التصدير.

خاتمة

ان اجراء مقارنة بين نسبة المسجلين في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي في الأردن وغيرها من الدول، تشير الى الارتفاع الكبير لهذه النسبة، وقد اتخذ بعض الاقتصاديين الرأسماليين من ذلك مؤشراً للتقدم والتطور[٣١]، وبنوا عليه امكان ادراج الأردن في عداد الدول المتطورة جداً. وهذه النتيجة مضللة، لأن ارتفاع هذه النسبة في الأردن، ضمن الوضع الاقتصادي الذي لم يحقق التغيير المطلوب، والذي مازال عاجزاً عن الاستفادة من كفاءاته التي تضطر للهجرة بحثاً عن عمل، يعني خسارة الأردن لأهم ثرواته. أما النقص المتزايد في العمال المهرة وغير المهرة، فليس عيباً يسجل على الخطة التربوية نفسها، بقدر ماهو مؤشر لاستمرار الانفصام بين الاعداد التربوي وبين مشاريع التنمية. فالضغط الاجتماعي على التعليم، الناتج عن الرغبة في ايجاد وظيفة لائقة، من حيث المنزلة الاجتماعية، وتوفير مستوى معيشي معقول، يحول دون العمل في تنفيذ المشاريع التنموية المطروحة والتي تحتاج الى عمال غير مهرة في الدرجة الأولى ومهرة في الدرجة الثانية. وربما يتطلب الأمر تغييراً في نوعية المشاريع وفي طريقة تنفيذها، بحيث يزداد الاعتماد فيها على العامل المحلي المؤهل والكفاءات الفنية المتوافرة أكثر من اعتمادها على العمال غير المهرة. ويستوجب هذا الأمر من خطة التنمية أن تأخذ بعين الاعتبار الثروات البشرية المتوافرة، وأن تبادر الى استثمارها، وأن لايتم انجاز المشاريع بمعزل عنها؛ بما يطرح بالضرورة أهمية إحداث تعديل في التشريعات التي أقرتها الخطة الخمسية:[٣٢] والتي فتحت المجال أمام الشركات الأجنبية للعمل في الأردن، لأنها لاتعتمد في كثير من الأحيان على القوة العاملة المحلية في تنفيذ مشروعاتها. ويمكن؛ من خلال وضع تحديد أدق للحاجات من القوة العاملة حسب المهنة ومن خلال تغيير في نظام الحوافز، الاسهام، ولو جزئياً، في حل المشكلة المزدوجة للاستخدام المتمثلة بالفائض من القوة العاملة، والنقص فيها. وهذا هو التحدي الذي لم تستطع مواجهته الخطة التنموية الخمسية في محاولتها تحقيق التكامل مابين التربية وسوق العمل، والذي يظل بحاجة الى مواجهة في أية خطة قادمة.

---

(١) The Hashemite Kingdom of Jordan, *Five Year Plan: 1976-1980*, Amman: National Planning Council, 1976, p.p. 26-28.

(٢) The Hashemite Kingdom of Jordan, *Jordan Development Plan: 1973-1975*, pp. 18:4-6.

(٣) *Ibid.*, pp. 11/25-26.

(٤) *Ibid.*, p. 11-5.

(٥) *Ibid.*, p. 11-6.

(٦) Five Year Plan, *op.cit.*, pp. 291-307.

(٧) بسام ك. ساكت، **تطوير انتاجية التحويلات**، دراسة غير منشورة قدمتها الجمعية العلمية الملكية للمؤتمر الخاص بالهجرة الدولية في العالم العربي، ١١ ــ ١٦/٥/١٩٨١، والتي أعدتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ص ٥ ــ ٧:

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٥.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٢.

(١٠) Five Year Plan, *op.cit.*, pp. 291-293, 309-316.

(١١) The Hashemite Kingdom of Jordan, *The Statistical Educational Yearbook*, Amman: Ministry of Education, *1975/76-1979/80*, p. 11.

(١٢) *Ibid.*, pp. 97, 135.

(١٣) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التربية والتعليم، **الأبنية المدرسية**، دراسة مقدمة إلى مؤتمر العملية التربوية في مجتمع أردني متطور في ١٣ ـ ١٥/٥/١٩٨٠، ملحق رقم ٣ و ٤.

(١٤) The Statistical Educational..., *op.cit.*, pp. 126-162.

(١٥) *Ibid.*, pp. 116, 117, 118, 152, 153.

(١٦) *Ibid.*, pp. 169, 191, 173, 178, 202.

(١٧) *Ibid.*, p. 203.

(١٨) *Ibid.*, pp. 257-261.

(١٩) *Ibid.*, p. 243.

(٢٠) *Ibid.*, p. 280.

(٢١) *Ibid.*, p. 289.

(٢٢) *Ibid.*, pp. 283, 286.

(٢٣) *Ibid.*, pp. 286-287.

(٢٤) Jordan Development..., *op.cit.*, p. 18/6.

(٢٥) J.S. Birks and C.A. Sinclair, *Arab Manpower*, London: Croom Helm, 1980, p. 291.

(٢٦) *Ibid.*, pp. 200-291.

(٢٧) Five Year Plan..., *op.cit.*, p. 292.

(٢٨) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التربية والتعليم، **آفاق التعليم المهني**، دراسة مقدمة إلى مؤتمر العملية التربية في مجتمع أردني متطور، ١٣ ـ ١٥/٥/١٩٨٠. ص ١٧.

(٢٩) نجاتي البخاري، **قضايا في التعليم الصناعي في الأردن**، عمان: جمعية عمال المطابع التربوية، ١٩٦٩، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٣٠) Philip Foster, «The Vocational School Fallacy in Development Planning» in Arnold Anderson and Mary Jean Bowman (Eds.) *Education and Economic Development*. Chicago, 1965, p. 149.

(٣١) Fredrick Harbison and Charles Myers, *Education and Manpower, and Economic Growth*, New York: Mc Graw Hill, 1964, p. 82.

(٣٢) Five Year Plan, *op.cit*, p. 45.

كتب

الحرب والسلام في الشرق الأوسط:
خبرات مراقب الأمم المتحدة ووجهات نظره

Odd Bull, *War and Peace in the Middle East; The Experiences and Views of a UN Observer.* London: Leo Cooper, 1976, 205 p.

بالرغم من ان هذا الكتاب نشر للمرة الأولى في العام ١٩٧٣، وأعيد نشره مرة ثانية، منقحاً ومزيداً في العام ١٩٧٦، فإن مراجعته تبقى ضرورية، نظراً للأهمية الخاصة التي يكتسبها كل من المؤلف والموضوع الذي يبحثه؛ فالمؤلف هو الجنرال أد بول، رئيس هيئة أركان سلاح الطيران النرويجي سابقاً، ورئيس المراقبين الدوليين للأمم المتحدة على خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها، في الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٦. والمؤلف يُسجل في هذا الكتاب ما يُشبه وقائع اليوميات للمهمة الدولية التي كلف بها. وقد ضمن الجنرال بول كتابه الكثير من تجربته العملية وتجربة مجمل طاقم المراقبين الدوليين، كما ضمنه انطباعاته الشخصية عن العديد من الشخصيات السياسية العربية والاسرائيلية وبعض العاملين في حقل الامم المتحدة من الشخصيات البارزة دولياً. هذا فضلاً عن طرح الجنرال بول لرؤيته حول امكانيات حل صراع الشرق الأوسط وكيفية معالجة المشاكل المتعلقة به في مختلف جوانبها. وبما أن الكتاب، على وجه العموم، يتناول تفاصيل مشكلات الحدود واختراقات وقف النار والنزاعات المتواصلة على تخطيط الحدود وغير ذلك، مما يتطلب من المراقبين الدوليين المراقبة وتسجيل الملاحظات وإجراء الاتصالات مع الفرقاء المعنيين، ومن ثم كتابة التقارير وإرسالها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، فإن الكتاب يُعالج في الواقع مشكلة قديمة ــ جديدة، أصبحت، مع مرور الوقت عليها من دون حل، تأخذ طابع الديمومة. فالموضوع إذن، ما زال في دائرة الاهتمام، بدليل أن المشكلات التي يعالجها لا تزال قائمة وعمل القوات الدولية والمراقبين الدوليين لا زال هو الإجراء «العملي» الذي ترتأيه الأمم المتحدة لتهدئة التوتر والحفاظ على «الوضع الراهن» على ما هو عليه في المنطقة.

محتويات الكتاب

يستهل المؤلف كتابه في مقدمة، يقول فيها، ان الكثيرين كانوا قد نصحوه بكتابة مذكراته؛ إلا أنه لم يقرر ذلك إلا عندما عاد إلى بلاده في عطلة عيد الميلاد للعام ١٩٦٧، أي بعد مرور أشهر على حرب حزيران، حيث لاحظ أن الرأي العام في بلاده، والغرب عموماً، متأثر تماماً بوجهة النظر الاسرائيلية للصراع. ويضيف المؤلف أنه بعد معايشته لمشكلة الشرق الأوسط عن كثب، فإنه يرى، من الضروري بمكان، أن يحاول من خلال تجربته عرض المشكلة بكل الهدوء والموضوعية قدر المستطاع. يقول أد بول في المقدمة أيضاً: «لقد أمضيت أكثر من حوالي سبع سنوات في الشرق الأوسط، عدا عن ستة أشهر إقامة في لبنان في العام ١٩٥٨ [إبان الحرب الأهلية اللبنانية في ذلك العام]. وهذه السنوات السبع انشطرت بحدة مع وقوع حرب حزيران في العام ١٩٦٧. فمنذ حزيران ١٩٦٣ وحتى حزيران ١٩٦٧، كان واجبي الأساسي كمراقب للأمم المتحدة، التعامل مع الصراعات الناجمة على طول خطوط الهدنة بين إسرائيل والأردن وإسرائيل وسوريا... وبعد حرب العام ١٩٦٧ تغير

كل شيء، فقد أصبح الواجب الفوري للأمم المتحدة هو تحديد خطوط وقف اطلاق النار بين إسرائيل وسوريا، وإعداد مهمات مراقبة دولية على منطقة قناة السوس التي أصبحت الآن خط وقف اطلاق النار بين إسرائيل ومصر. وهذا الجزء الثاني من عملنا أثبت أنه الأصعب في مهمتنا» (المقدمة).

يحتوي الكتاب، في مجمله، على اثني عشر فصلاً. أولها فصل تمهيدي عن لبنان وأوضاعه الداخلية السياسية والاجتماعية، وعلاقات الطوائف فيه مع بعضها البعض، والفصل الثاني يتناول تاريخ المؤلف نفسه: عمله في سلاح الطيران النرويجي؛ تاريخه الوظيفي والاكاديمي؛ علاقاته السياسية العامة سواء في بلاده أو خارجها مع الاشارة إلى الظروف السياسية العامة التي مرت بها أوروبا في تلك الفترة التي يتناولها الفصل، حيث كان اندلاع الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها وتأثيراتها، آنذاك، على النرويج والرأي العام النرويجي (ص٢٢، ٢٣). أما الفصل الثالث فيتناول نزاعات الحدود، حيث يستعرض المؤلف فيه تاريخ انشاء قوات المراقبة الدولية للهدنة في فلسطين (UNTSO) التي تأسست بقرار صادر عن مجلس الأمن في الثالث والعشرين من نيسان العام ١٩٤٨. ثم يُقسّم المؤلف فترة عمل القوات الدولية إلى أربع مراحل، تتناول الأولى المرحلة التأسيسية في العامين ١٩٤٨ و١٩٤٩، وكانت المهمة، آنذاك، هي إحكام المراقبة على الحدود والموانىء والطرق الاستراتيجية وخطوط وقف إطلاق النار، للتأكد من أن أحداً من الاطراف المتنازعة لا يستطيع تعزيز قواته بالافراد أو المعدات على الحدود. واما المرحلة الثانية فتمتد من العام ١٩٤٩ حتى العام ١٩٥٦، وكان الهدف الأساسي لمهمات القوات الدولية، خلالها، التأكد من احترام جميع الأطراف لاتفاقيات الهدنة. وفيما تغطي المرحلة الثالثة الفترة ما بين حربي السويس في العام ١٩٥٦ وحزيران في العام ١٩٦٧، فإن الفترة الرابعة هي تلك الواقعة بين حربي حزيران ١٩٦٧ واكتوبر في العام ١٩٧٣ (ص٤٠، ٤١). ويتابع المؤلف في الفصل نفسه الحديث عن اتفاقيات الهدنة ومهمات المراقبين الدوليين، فيشير إلى أن اتفاقيات الهدنة للعام ١٩٤٩، ظلت، جميعها، نظريات قائمة، ولكنها لم تكن على الصعيد العملي بالمستوى المطلوب؛ فكلما حصل خرق للاتفاقيات خلال المرحلتين الثانية والثالثة، كانت الخطوة الأولى التي يقوم بها المراقبون، هي العمل على إزالة أسباب الخرق (ص٤١). ويضيف: بالإجمال فإن (UNTSO) قامت بعمل كافٍ عندما كان الأمر يتعلق باعادة تثبيت وقف إطلاق النار بعد كل خرق، بالطبع عدا ظرفي حرب العام ١٩٥٦ والعام ١٩٦٧، حيث وصل خرق وقف اطلاق النار إلى مستوى الحرب. في هذا الفصل، أيضاً، يستعرض الجنرال بول بعض الوقائع والأحداث، مضمناً السطور، في بعض الأحيان، آراءه الخاصة ووجهة نظره في الحوارات التي كانت تدور في لقاءاته مع أي من الأطراف المتنازعة. فهو يعلق على حديث لغولدا ماير معه (ص٤٢)، حيث أكدت على الحقوق التاريخية والروحية لليهود في فلسطين، فيقول: «من الصعب القبول بمصداقية الحقوق التاريخية التي لا يمكن تحقيقها إلا على حساب الشعب الذي عاش في المكان نفسه لمدة ألفي عام.. [يقصد الشعب الفلسطيني]، وإن منطلق 'الحق التاريخي'، الذي طرحته غولدا ماير، لتبرير طرد الشعب الفلسطينى من أرضه، لو طُبق هذه الايام في العالم كله لخلق حالة من الفوضى الكاملة. وأما فيما يتعلق بالحقوق الروحية، فإن لليهود حقاً، خاصاً في القدس، لكنهم ليسوا الوحيدين الذين لهم هذه الرابطة الروحية، فالمسيحيون وكذلك الاسلام لهم الرابطة نفسها مع فلسطين». (ص٤٢). ثم يعرج المؤلف في الصفحة نفسها على مشكلة القدس، فيقول إن قرار تدويل القدس في العام ١٩٤٧ كان مبرراً تماماً، مع أنه قد لا يبدو هذه الأيام ممكناً في اطار السياسية العملية، مضيفاً أن القدس قد سميت تاريخياً بمدينة السلام، مع أن تاريخها لا يُبرر هذه التسمية وأن تفاهماً ناضجاً قد ساد بين أتباع الديانات الثلاثة في المدينة المقدسة عبر التاريخ وقد تعايشوا في تلك الأوقات بوئام وتعلموا ان يحترموا بعضهم البعض (ص٤٣).

كما يتناول المؤلف في الفصل نفسه مشكلة حساسة، هي مشكلة القرى الحدودية وسكانها الذين عانوا، بفعل هذا الوضع، من أزمتين، اولاهما تتعلق، بحرمانهم في بعض الأحيان من أراضيهم؛ والثانية حرمانهم من زراعتها واستثمارها. وقد لمس الجنرال أد بول برهافة حس حالة هؤلاء القرويين الفلسطينيين، ولاحظ خيبة الأمل وحالة اليأس التي يعيشونها كلما اضطروا لاسباب حدودية أو لغيرها، إلى هجرة أراضيهم. وفي هذا السياق يروي المؤلف حادثة مؤثرة عندما كان مرة يقود سيارته عبر السهول، حيث لحظ الفلاحين العرب [الفلسطينيين]

عند الغروب يجلسون سوية. أوقف سيارته واقترب من أحدهم وسأله أين تقع قرية يالو؟ أجاب القروي: «يالو دمرت تماماً.. وتستطيع ان تجدها فقط في قلوبنا» (ص٦٠). ويعلق الجنرال بول قائلاً: «هذا الفلاح وغيره لم يتعلموا أن ينسوا وطنهم وبيوتهم، واستمروا دائماً في العودة إلى نقطة تُساعدهم على تذكر الايام السعيدة (الصفحة نفسها). وفي الصدد نفسه يشير المؤلف إلى أن هذا النوع من الفلاحين هو المسؤول عن التسلل عبر خطوط الهدنة في تلك الفترة. فقد أصبح أمل الواحد منهم في الحياة سرقة بعض المنتوجات من الأرض التي كانت بالامس القريب، ولأجيال عديدة، أرضه وأرض آبائه (ص٦١).

وأمّا الفصل الرابع فقد خصصه المؤلف لمشكلة القدس ووضعها والاشكالات المتفرعة عن هذا الوضع. وقد احتلت مسألة خرائط رسم الحدود حيزاً ملموساً في هذا الفصل، نظراً للمشاكل الناجمة باستمرار عن عدم تخطيط الحدود بشكل واضح، وفي هذا الصدد يقول أد بول أن مستشاره السياسي كان قد نصحه بأن يحاول قدر المستطاع الحفاظ على الوضع الراهن الذي قام بصياغته، أي الجنرال بول، عند مجيئه لتسلم هذه المهمة؛ «لكن، الشيء الذي لا شك فيه»، والكلام لا زال لبول، «هو أن حالة 'الوضع الراهن' كانت، وعلى مر السنين، دائماً في صالح اسرائيل» (ص٦٧).

الفصل الخامس والمعنون بـ«تصاعد التوتر»، يتناول، كما يشير عنوانه، وقائع وتفاصيل تصاعد التوتر في المنطقة بشكل ملحوظ منذ العام ١٩٦٤ والذي كان من بين مسبباته سعي اسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن ورد الفعل العربي على هذه الخطوة. ثم تبعت ذلك تطورات سياسية عديدة منها تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القمة العربي المنعقد في الاسكندرية عام ١٩٦٤. كذلك رد الفعل الاسرائيلي على مجمل الاجراءات العربية اللاحقة وعلى قرارات مؤتمر الاسكندرية. ويسرد المؤلف في سياق الأحداث تفاصيل نزاعات الحدود في هذه الفترة والاشتباكات وحوادث اطلاق النار الحاصلة آنذاك. وهو في سياق هذا السرد التفصيلي، يتناول ظروف عمل القوات الدولية والصعوبات التي واجهتها حيال الأطراف المتنازعة. ثم يعرج المؤلف على ظهور حركة «فتح» وتسلل الفدائيين الفلسطينيين إلى وطنهم المحتل عبر الحدود، والاشكالات التي واجهت المراقبين الدوليين ازاء ذلك (ص٨٤، ٨٥).

وفي الفصل السادس يتحدث المؤلف عن بدء العد التنازلي للحرب مستعرضاً مجمل العوامل التي كانت وراء نشوبها بدءاً بالتصاعد الكمي والنوعي للعمليات الفدائية الفلسطينية في النصف الثاني من العام ١٩٦٦، مروراً بالاعتداء الاسرائيلي على قرية السموع في الضفة الغربية في أواخر العام ذاته، وصولاً إلى تفاصيل الأحداث في الأسابيع القليلة التي سبقت حرب الخامس من حزيران، والتي يُعالجها الفصل السابع، من وجهة نظر العاملين في حقل المراقبة الدولية، وفي اطار الاتصالات والنشاطات التي قام بها هؤلاء المراقبين إزاء تطورات الحرب ووقائعها وفق ما تطلبتّه المهمة الموكلة إليهم (ص١١٣ ــ ١١٨). كما يتطرق الفصل إلى وقائع اجتماعات وقرارات الأمم المتحدة خلال الحرب وبعدها (ص١٢٢) ومن ثم الوصول إلى قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، بعد اتصالات دبلوماسية دولية مكثفة؛ هذا القرار الشهير الذي أعده كمشروع اللورد كرادون (Lord Caradon) وتم التصويت عليه في الثاني والعشرين من نوفمبر من العام ١٩٦٧، أي بعد أكثر من خمسة أشهر على وقف اطلاق النار.

الفصل الثامن يتحدث عن الحقيقة والدعاية فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي، وفيه يشير المؤلف إلى استجابة الرأي العام الغربي لانتصار اسرائيل «الساحق» على العرب في حرب حزيران، حيث جُمعت في الغرب ملايين الدولارات والعملات لدعم المنتصرين (ص١٢٥). والمؤلف في هذا الصدد يتحدث عن معاناته ومعاناة القلة القليلة المطّلعة على حقائق صراع الشرق الأوسط في مواجهة الرأي العام النرويجي والغربي عموماً، عند أي حوار حول هذه القضية، حيث يشير (ص١٢٦ ــ ١٢٧) إلى ان قلة قليلة من العالم الخارجي تقبلت الحقائق. وعندما رجع المؤلف نفسه إلى النرويج لمناسبة عيد الميلاد [ستة أشهر بعد الحرب] «ما من واحد من حوالي مئة شخص تفهم الحقيقة عندما تحدثت إليهم». «وكانت القاعدة هي التسليم بوجهة النظر الاسرائيلية بكل ملامحها من غير تمحيص، باستثناء صحفية وكاتبة. تطلب موقفهما شجاعة كافية، إذ وجدتا نفسيهما تعاملان كصديقتين للشعب». وقد أشاعت الدعايات المعادية للعرب في عموم الغرب والنرويج أوصافاً تتهم العرب بالغباء والقذارة وعدم اهليتهم للثقة وعجزهم عن التفاهم مع بعضهم البعض، فضلاً عن السخرية

بهم واطلاق النكات المغرضة ضدهم (ص١٢٧). والكاتب يتصدى لهذه التهم ببساطة الانسان الموضوعي الصادق في البحث عن حقائق الأمور، محاولاً دحض هذه التهم، من خلال تجربته الشخصية مع العرب، وما لمس بهم من ذكاء وقدرة على العمل وسعي إلى المعرفة والعلم (ص١٢٨ ــ ١٣٠).

ويعرض الكتاب في فصله التاسع إلى مسألة قناة السويس، ويُعالج مجمل الاتصالات الدولية والعربية والاسرائيلية المتعلقة بها ودور الأمم المتحدة وقوات المراقبة الدولية في هذه الاتصالات. أمّا الفصل العاشر فقد استعرض تصاعد التوتر بين مصر واسرائيل والمداولات التي حصلت بهذا الصدد، خاصة فيما يتعلق بقناة السويس وغيرها من المشاكل العالقة بين مصر واسرائيل حول الحدود والمرافق الحيوية. كما تناول الفصل مجمل التطورات في البلدان العربية الأخرى المجاورة لاسرائيل، كالأردن مثلاً، حيث تحدّث عن معركة الكرامة؛ خطف الطائرات؛ الاعتداءات الاسرائيلية التي حاولت تدمير قواعد لفتح (ص١٥٤ ــ ١٥٥)؛ حوادث تدمير قرى حدودية سورية من قبل اسرائيل؛ تصاعد التوتر أكثر فأكثر على خط القنال؛ العمليات الفدائية في القدس، وغيرها من المناطق ضد أهداف اسرائيلية؛ الاعتداء الاسرائيلي على مطار بيروت الدولي وردود الفعل العالمية ضده؛ حوادث القنص واطلاق النار والتلغيم على ضفتي القنال بين مصر واسرائيل (ص١٥٩). وعن حرب الاستنزاف بين مصر واسرائيل كتب المؤلف في الفصل الحادي عشر، يروي تفاصيل الأحداث والوقائع الممهدة لهذه الحرب والتي وصلت ذروتها في العام ١٩٦٩، عندما أصبح خرق وقف اطلاق النار شبه يومي. وهو يشير إلى أن المصريين كانوا في بداية الحرب هم الذين يبدأون باطلاق النار، غير أنه في رسالة له موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يكتب عن أهداف المصريين من وراء ذلك، فيذكر منها: شد الانتباه إلى خطورة الوضع؛ السعي إلى رفع معنويات الجيش المصري واختبار فعالية السلاح المصري؛ عرقلة بناء التحصينات الاسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة (ص١٦١).

ولا يغفل أد بول الاشارة إلى الظروف الصعبة «(Nightmare conditions)» التي عمل فيها المراقبون الدوليون إزاء كل ما تقدم، حيث الصعوبات والمعيقات كثيرة والتوفيق بين الاطراف شبه مستحيل. وقد سجل المؤلف عبارة اشتهرت عن زملائه المراقبين، حيث قالوا: «لقد جئنا إلى هنا لنبعث بتقارير ولنراقب هدنة، ولكننا وجدنا أنفسنا الآن في وضع مراقبة حرب، ألم يحن الوقت لكي يصلنا تكليف جديد من قبل مجلس الأمن؟!» وينتقل الكاتب في معرض هذا الفصل للحديث عن الهجوم الاسرائيلي ضد مصر العليا في الأول من أيار من العام ١٩٦٩، حيث تركز هذا الهجوم على الجسور وعلى خطوط الطاقة الكهربائية. ثم يتحدث عن إحراق مسجد الاقصى في القدس من قبل صهيونيين متعصبين وضرب خط أنابيب البترول (TAP-Line)، من قبل فدائيين فلسطينيين. هذا الخط الذي تملكه الولايات المتحدة الاميركية، ويربط حقول البترول في السعودية مع البحر في لبنان. ويعتبر الكاتب أن الحدثين الاخيرين أسهما بشكل ملحوظ في تصعيد التوتر في المنطقة في صيف العام ١٩٦٩ (ص١٦٨). كما وصل التوتر إلى لبنان، حيث وقعت اشتباكات بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين.

وفي الفصل الثاني عشر والاخير، يتوصل الكاتب إلى دروس مستخلصة من تجربته كرئيس للمراقبين الدوليين، حيث يشير إلى أن خدمته في هذا المجال لاكثر من ٧ سنوات، دفعته إلى صياغة بعض المبادىء العامة التي يعتقد ضرورة تبنيها في حال إرسال مراقبين لعمليات حفظ للسلام مشابهة لتلك التي قام بها. وقد لخصها المؤلف في اثنتي عشر نقطة، منها ما يتعلق بمجال تخصصه المهني ومنها ما يمكن الاشارة إليه كمبادىء عامة ارتآها المؤلف ضرورية في اختيار المراقبين الدوليين؛ فهو يركز على ضرورة تمتع رئيس القوة الدولية بحيادية مطلقة وأنه لا يكفي فقط إرسال مراقبين دوليين بل أيضاً وضع قوات دولية عسكرية تدعم فعالية المهمة الدولية في المناطق منزوعة السلاح بين الاطراف المتنازعة في أي مكان من العالم ترسل إليه هذه البعثات. وضرورة تخطيط الحدود بوضوح حيث يكون هؤلاء المراقبون. ويقترح كذلك جلب خبراء من الامم المتحدة نفسها وليس من الجهات المعنية بالصراع. وأما بالنسبة للعاملين في الامم المتحدة، فعليهم أن يدركوا ان الامور ليست أسود وأبيض، فكل شيء يحتوي على ظلال رمادية، لكن «هناك استثناء واحد للقاعدة أرغب في وضعه، تبعاً لتجربتي الشخصية وهو إن أحوال اللاجئين الفلسطينيين هي وحدها التي يلفها السواد الكامل». [إشارة إلى صعوبة ظروف هؤلاء اللاجئين]

(ص١٧٧).

ماذا عن المستقبل؟

هذا التساؤل يطرحه المؤلف في سياق هذا الفصل، مشيراً إلى القضية الفلسطينية ومستعرضاً تقرير الكونت برنادوت بتاريخ ١٩٤٨/٦/٢٧، الذي أوصى بضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أوطانهم واستعادة ممتلكاتهم. وفي تقرير آخر لـ برنادوت قبل مصرعه على يد العصابات الصهيونية المسلحة بيوم واحد، أكّد الكونت، مجدداً، على أن عودة اللاجئين الفلسطينيين تبقى لها الأولوية على كل ما عداها من قضايا. وهنا يعلق الجنرال أد بول على ذلك بقوله، أن القرار بعودة اللاجئين الفلسطينيين تكرر في كل مناسبة لدى الأمم المتحدة، لكن اسرائيل رفضت باستمرار إعادة السكان العرب إلى ديارهم، بدعوى الأسباب الأمنية (ص١٧٩) وفي الصفحة نفسها، يخوض أد بول جدلاً ضد ممارسات اسرائيل وتفسيرها لمسألة الامن، والحلول التي يرتأيها لمشكلة اللاجئين. وقد نوه المؤلف بأن الفلسطينيين أنفسهم رفضوا باستمرار الاستسلام لفكرة التوطين التي تقترحها اسرائيل، كما رفضوا التنازل عن أي من حقوقهم في فلسطين (ص١٨٠ ــ ١٨١). ويتابع الكاتب دحضه لمقولة الأمن الاسرائيلية، قائلاً: «إن حدوداً آمنة لا يمكن بناؤها على أساس من الظلم» (ص١٨٦) و«إن العرب لديهم الآن أسبابهم كما الاسرائيليين لأن يهتموا بحاجتهم للأمن أيضاً» (ص١٨٧).

وأما الصفحات المتبقية من الكتاب فقد تضمنت ثلاثة ملحقات، أولها، نص القرار ٢٤٢، وثانيها معاهدات الهدنة بين الدول العربية واسرائيل؛ أما الملحق الثالث فتضمن نص الرسالة التي تلقاها المؤلف من يو ثانت السكرتير العام للأمم المتحدة، آنذاك، وذلك بمناسبة إنتهاء مهمة الجنرال بول في المنطقة.

ملاحظات عامة:

بالاجمال أعطى الكتاب أعلاه صورة شاملة لمجمل تفاصيل مهمة المراقبين الدوليين في المنطقة إبان الفترة المطروحة في الكتاب، وهو إلى حد كبير أوصل للقارىء جانباً خفياً من معاناة الهيئات الدولية كأفراد ومؤسسات في هذا المجال. لكن الاهم من ذلك أيضاً أن الكتاب يلفت النظر إلى جانبين من الرؤية الغربية للصراع في الشرق الأوسط، وعموماً في العالم «غير الغربي»، إن صح التعبير؛ فالمعالجة واحدة من اثنتين، إما معادية بالمطلق ومن وجهة نظر الانحياز الكامل لاسرائيل والغرب وإما من وجهة نظر موضوعية تحاول بإخلاص التعرف على مكونات الصراع وحقائقه، كمحاولة المؤلف في هذا الكتاب. لكن بروٴية ميكانيكية «مفتربة» على الاغلب عن ديناميات هذا الصراع وبواعثه الأساسية؛ فوجود دولة يهودية صهيونية العقيدة وعنصرية الممارسة وعدوانية التوجه كما بينت التطورات بإستمرار، يبقى هو العقبة الأساسية أمام أي حل. وفي ضوء هذه الحقيقة فإن طرح المؤلف على أساس أن حل مشكلة اللاجئين قد يزيح معيقاً أساسياً (ص١٨١) للتفاهم في المنطقة، يبقى في عداد الامنيات المستحيلة ما دام الحل لا يتناول جذر المشكلة.

س.ع.

القضية الفلسطينية في الاستراتيجية الأميركية

د. محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الريس، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

أثارت سياسة الولايات المتحدة، حيال القضية الفلسطينية والمنطقة العربية ككل، اهتمام العديد من الباحثين العرب. وقد اختلفت الآراء في بعض الأحيان والتقت في أحيان أخرى حول الدور الذي تقوم به اسرائيل والخدمات التي تؤديها الولايات المتحدة والموقع الذي تحتله في الاعتبارات السياسية الاميركية. وفي عام ١٩٨١، صدر كتاب «الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية» للباحث الدكتور محمد شديد، تناول تاريخ تطور السياسة الاميركية في الشرق الأوسط، بشكل عام، والسياسة الأميركية حيال الشعب الفلسطيني بشكل خاص. ويتناول هذا المقال عرض الكتاب السالف الذكر عرضاً موجزاً، ثم يتناول بالتشريح والفحص بعض الحقائق التاريخية الواردة فيه، نظراً للتناقض الصارخ بين السرد التاريخي للوقائع ونهج تحليلها، وبين النتائج العامة التي يخلص إليها الكاتب في خاتمة كل فصل من فصول الكتاب.

يبدأ شديد بتعريفنا بالشعب الفلسطيني وبمراحل نضاله التي استمرت وتنوعت عبر مراحل تاريخية مميزة، وينتقل بعد هذا التعريف إلى متابعة مواقف الولايات المتحدة، كما جاءت في سياقها التاريخي، من الشعب الفلسطيني. ويميز الكاتب في هذا الاطار بين ثلاث مراحل تاريخية: الأولى تمتد بين عامي ١٩٤٨ ــ ١٩٦٧ وتتسم باتباع الولايات المتحدة حيال مسألة اللاجئين الفلسطينيين، لسياسة التهدئة والتسكين والعمل الجاد من أجل ايجاد حل تقني لآلامهم عن طريق المشاريع الاقتصادية المختلفة والمعونات المالية للدول العربية المضيفة. وتنطوي الصورة الشمولية التي يقدمها شديد عن الدور الأميركي، في هذه الفترة، على مواقف انسانية محضة وعلى استنتاجات اختزالية للمطامع الأميركية في المنطقة العربية والأهداف غير المعلنة لجملة المواقف الأميركية، ابتداء بالمعونات الأميركية وانتهاء بالجهود السياسية من أجل حل القضية الفلسطينية. ومن المنطلق ذاته، القائم على الفصل بين المصالح الأميركية وبين السياسة الأميركية، يقيّم شديد الدور الأميركي في مرحلته الثانية الممتدة من عام ١٩٦٧ ــ ١٩٨٠. وما يود شديد قوله، هو ان الولايات المتحدة قد «تورطت» في القضية الفلسطينية، تحت ضغط «عصابة الصهاينة» الذين صوروا لها فلسطين بأنها «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، وان الساسة الأميركيين أدركوا «فداحة» خطئهم، فبدأوا بعقلنة سياستهم تجاه الفلسطينيين، ابتداء من الحديث عن الحقوق المشروعة وحتى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وبناء دولتهم المستقلة.

يبني شديد تحليلاته، انطلاقاً من قراءة الخطب المعلنة للساسة الأميركيين، حيث تمتلىء صفحات الكتاب، حتى التخمة، بالاشارات إلى أقوال أعداد كبيرة من الشخصيات البارزة في الادارات

الأميركية والكونغرس والتي تبرز الوجه الانساني للولايات المتحدة. ولا يكلف الباحث نفسه شديد عناء لقراءة ما وراء السطور من أطماع سياسية واقتصادية، فتلتقي طروحاته، عن قصد، أو عن غير قصد، بالعملة التي تحاول بعض أوساط المنطقة ترويجها والدعاية لها، والقائلة بالحل الشامل والعادل بمباركة الولايات المتحدة، والتي تعرف، عملياً، بمنح الولايات المتحدة قواعد عسكرية وامتيازات اقتصادية وسياسية من أجل الحصول على بعض المكاسب «الهزيلة»، ومن أجل ضمان بقاء المصالح الأمبريالية في المنطقة واستمرار استغلالها ونهب ثرواتها وتطويعها لأطول وقت ممكن.

ويتضح من الخطوط العريضة، لهذه المقدمة الموجزة عن الكتاب، منهج شديد في التعامل مع المادة التاريخية التي حصلها والنظرة التبسيطية الضيقة التي يشيد على أساسها استنتاجات بغاية الخطورة، مثل اقراره بشرعية المصالح الاميركية ومناشدته الولايات المتحدة عقلنة سياستها تجاه الفلسطينيين، بشكل يحمي مصالحها ومصالح حلفائها الاوروبيين، يقول شديد في هذا الصدد: «كان استمرار الولايات المتحدة في التمسك بسياستها الفلسطينية الراهنة باهظ الكلفة. وهو أمر ينذر بالكارثة لا على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط وحدها فحسب، بل على حلفائها الأوروبيين أيضاً، ثم يضيف «لقد حان الوقت، بعد ما يزيد عن ثلاثين عاماً، لأن تعترف الولايات المتحدة الأميركية بالحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في إقامة دولته...»

ورغم اقرار شديد، في خاتمة كتابه، بالدور الامبريالي الأميركي القائم على نهب ثروات العالم وقمع حركات التحرر فيه، فإن المنحى التبسيطي الذي ينطلق منه الكاتب يتجلى في كل فقرة من فقرات الكتاب الذي نحن بصدد مناقشته.

نتيجة الفهم الخاطىء لطبيعة الحركة الصهيونية ونشأتها، يبني شديد احكاماً وتحليلات لا تتسم بأية صوابية تاريخية، حين يقبل بادعاءات الحركة الصهيونية بأنها حركة دينية وسياسية متخصصة، تهدف إلى ايجاد ملجأ لليهود. وعلى أساس هذا الفهم ينطلق شديد في تقييم جملة المواقف الأميركية من الحركة الصهيونية، النابعة، كما يصفها، من تاريخ الكونغرس الحافل بسجلات التأييد لقضايا البلدان الصغيرة. ويضطر شديد إلى دفع منهجه التحليلي هذا إلى نتائجه المنطقية، متغاضياً عن العديد من الحقائق، والقائل بأن سياسة الولايات المتحدة حيال الفلسطينيين كانت نابعة فقط عن سوء فهم الولايات المتحدة لحقيقة الشعب الفلسطيني، يقول شديد: «بالرغم من انه صار واضحاً الآن من هم الفلسطينيون واين هم، فان الولايات المتحدة لم تبذل في الفترة ما قبل ١٩٤٨ أي محاولة للتحقق من هوية الفلسطينيين كفريق متميز، وبالتالي لم تضع أية سياسة تجاههم» (ص١٦).

غير ان طرح شديد هذا يتناسى حقيقة هامة، وهي سياسة التغييب المتعمد للشعب الفلسطيني، لمنعه، بالقوة بعد انتهاء الحرب، من ممارسة حقه في تقرير المصير ومن ثم ابعاده عن أرضه لإحلال المهاجرين والمستوطنين اليهود محله، بمباركة من الولايات المتحدة. ويتضح هذا الاتجاه في المذكرة التي أعدها بلفور عام ١٩١٩ حول «سوريا وفلسطين وما بين النهرين» والتي وصلت نسخة منها إلى رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون. ويتضح أيضاً من المقابلة بين بلفور والقاضي الاميركي الصهيوني براندايس (المقرب من الرئيس ويلسون)، حيث جرت مناقشة لنقطة رئيسية تتلخص في تشديد بلفور على ضرورة استثناء فلسطين من أي تطبيق لمبدأ حق تقرير المصير الذي ينادي به ويلسون (في محاولة لم تنجح، يومها، لمد نفوذ الأمبريالية الأميركية خارج نطاق أميركا اللاتينية إلى مناطق الأمبرياليات الأوروبية وعلى حساب الأخيرة) لان الدول الكبرى ملتزمة ببرنامج الحركة الصهيونية الذي يتعارض مع تطبيق مبدأ حق تقرير المصير على أساس رغبات أكثرية الشعب: إذ أنه ليس مفروضاً بالدول المعنية أن تتعامل مع رغبات السكان المحليين لفلسطين، بل أن تعمل، بوعي وتصميم، على بناء جماعة جديدة فيها تصبح في المستقبل هي الأكثرية في البلاد. واستفسر بلفور، بعد هذا الشرح من براندايس، عن موقف الرئيس ويلسون من التعارض الواضح بين مناداته بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير من جهة والتزام الدول الكبرى بضرورة تنفيذ المشروع الصهيوني من جهة ثانية. وكانت اجابة القاضي الأميركي الموافقة على ضرورة التعامل مع المشكلة على أساس المجتمع اليهودي الجاري بناؤه في

فلسطين، وليس على أساس الرغبات الحاضرة للسكان الموجودين فيها حالياً (انظر: د. صادق جلال العظم، **الصهيونية والصراع الطبقي**، بيروت: دار العودة ١٩٧٥، ص ١٦٩).

وانسجاماً مع فهمه للحركة الصهيونية وللسياسة الأميركية، يقدم شديد تحليلاً تاريخياً فريداً من نوعه لأسباب الدعم الأميركي للمشروع الصهيوني. هذا الفهم «المثالي» يقود شديد إلى رد المواقف الأميركية إلى الرغبات الشخصية وإلى الاعتقادات الشائعة والانفعالات «الانسانية الصادقة»، متجاهلاً في ذلك كله المصالح الحيوية والاستراتيجية الأميركية في المنطقة العربية. يقول شديد: «ان قلة من المشترعين رغبوا في اتخاذ موقف معادٍ للانسانية، وغير ليبرالي. وكان موقع الصهاينة في الدفاع عن قضية 'الأمة' اليهودية المشتتة قومياً، معززاً بتاريخ الكونغرس الحافل بسجلات من التأييد لقضايا البلدان الصغيرة. إضافة إلى ذلك، كان هناك اعتقاد سائد لدى العديد من أعضاء الكونغرس [مفاده] ان أغلبية اليهود مؤيدين للصهيونية؛ وهذا الاعتقاد غذاه الصهاينة بعناء...» (ص٣٤).

لقد كانت الحكومة الأميركية معنية، منذ وقت مبكر، بمصير السلطنة العثمانية خاصة، وبمصير النظام العالمي عامة. وجربت، منذ أواسط القرن الماضي، إقامة مستعمرات مسيحية ويهودية في فلسطين، ففشلت مرة هنا ومرة هناك، غير أنها واصلت جهودها في هذا الاتجاه بتصميم واضح.

ورغم ان المظهر الخارجي لوعد بلفور واسلوب اصداره يحاولان الايحاء بأنه لا يتعدى كونه التفاتة انسانية بريئة، من قبل الحكومة البريطانية إلى اليهود ومشكلتهم (ويبدو أن شديد قد خدع بهذا المظهر)، فان الواقع يعكس غير ذلك تماماً؛ فلقد جاء هذا الوعد عقب مفاوضات دقيقة بين الحكومة البريطانية وزعماء المنظمة الصهيونية، تطرقت بالبحث والتدقيق لكل كلمة من كلماته بمشاركة الحكومة الاميركية (التي كانت قد توصلت إلى قناعة بريطانيا بأهمية المنطقة استراتيجياً واقتصادياً وعسكرياً) وباطلاع السلطات الفرنسية والايطالية عليه؛ ويعني هذا ان بريطانيا لم تكن، وحدها، المصدر الحقيقي للوعد، بل كانت معها الجبهة الامبريالية كلها، بزعامة بريطانيا، يومذاك. ويقول ناحوم سكولو الذي شارك مشاركة فعالة في اعداد نص الوعد ما يلي: «كانت كل فكرة تولد في لندن تخضع لامتحان المنظمة الصهيونية في أميركا. وكان كل اقتراح يأتي من أميركا يلقى اقصى ما يمكن من الاهتمام الدقيق في لندن... وكانت المفاوضات الدائرة في الأوساط السياسية في انكلترا وفرنسا معروفة لدى أميركا، حيث كان كل نجاح يلقى ترحيباً حماسياً، كما كان يلقى في معظم الحالات دعماً اضافياً هناك [أي في أميركا]» (انظر: د. صادق جلال العظم، **مصدر سبق ذكره**).

ولقد ظلت الموافقة الأميركية على الوعد طي الكتمان، بانتظار نتائج الحرب وبسبب موقع الولايات المتحدة في السياسة الدولية في ذلك الوقت. وما ان تأكدت هزيمة تركيا، حتى قال ويلسون في آب ١٩١٨: «اعتقد أن الامم الحليفة قد قررت وضع حجر الأساس للدولة اليهودية في فلسطين، بتأييد تام من حكومتنا وشعبنا» (انظر: نصر شمالي، **افلاس النظرية الصهيونية**، مطابع الكرمل، بيروت ١٩٨١، ص١٣١). كذلك بعث ويلسون برسالة إلى الحاخام ستيفن وايز يرحب فيها بالتقدم الذي احرزته الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة والبلدان الحليفة. ولقد صادقت الحكومة الأميركية بصورة نهائية على مشروع بلفور في ١٩٢٢/٩/٢١ واقترن قرار الكونغرس بتوقيع رئيس الجمهورية. ومنذ ذلك الوقت تمكنت الولايات المتحدة ان تدخل شريكاً مضارباً مع الاستعمار البريطاني في فلسطين لبناء الوطن القومي اليهودي ولضمان ما يسمى بالمصالح الحيوية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

ان مغالاة شديد في تحميل الصهيونية عبء التدخل الأميركي، ومن ثم تبرئة الولايات المتحدة من أي تبعة، تدفعه إلى طي صفحات من تاريخ المبادرات الأميركية، كالمؤتمر الذي دعا إليه روزفلت، بغية التركيز على فلسطين كحل لمشكلة اليهود، مما كان سيتم على حساب البرنامج البريطاني وسينقل المبادرة إلى أيدي الأميركيين، في مسألة أولتها بريطانيا اهتماماً وجهداً كبيرين (انظر: **المصدر نفسه**، ص١٣١ ــ ١٣٢). كذلك ينسى شديد مبادرة الولايات المتحدة بالدعوة إلى فتح أبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها إلى فلسطين، مستغلة في ذلك المأساة التي حلت بيهود أوروبا على ايدي النازيين، ورفضها اتخاذ أي

اجراء من شانه فتح أبواب الهجرة ولو قليلاً إلى الولايات المتحدة. (انظر: العظم، **مصدر سبق ذكره**، ص١٨٧).

وتدليلاً على آرائه يسوق شديد قرار التقسيم، لسنة ١٩٤٧،كمثال على مدى الضغوط الصهيونية التي مورست على الولايات المتحدة، للقبول بالقرار. ويقبل شديد ادعاءات الرئيس ترومان بأن تأييده للقرار كان نتيجة الدعاية العاطفية التي استهدفت البيت الأبيض ونتيجة إلحاح الزعماء الصهاينة، إضافة إلى التهديدات السياسية التي مارسها الناخبون اليهود، ذلك رغم اقراره بأن الرئيس ترومان لم يلتزم فقط بانشاء اسرائيل بل بضمان أمنها وبقائها أيضاً.

لقد كانت المصالح الأميركية حجر الأساس في الدعم الأميركي لمشروع الاستيطان الصهيوني. وطوال فترة ما قبل نكبة عام ١٩٤٨، كانت الامبريالية الأميركية تبحث عن موطيء قدم لها في المنطقة العربية. وجاءت نتائج الحرب الأمبريالية الثانية لتحسم مسألة تعددية الإدارات الأمبريالية في العالم. وقامت الإدارة الأميركية، التي لم تتعرض أراضيها وآلتها وصناعتها للخطر، بصفتها الإدارة العليا الجديدة. وكانت نتائج الحرب قد جعلت من الاتحاد السوفياتي، أيضاً، بلداً رئيسياً، وخاصة بقيام مجموعة بلدان الديمقراطيات الاشتراكية في أوروبا الشرقية. ومنذ ذلك الوقت أصبحت اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة ضرورة، لا بد منها، لحماية مصالحها في المنطقة ولوقف المد الشيوعي فيها.

واستناداً إلى نظرته السابقة يعطي شديد السياسة الأميركية مصداقية لا تستحقها، حين يصف الجهود الأميركية لحل مشكلة اللاجئين بأنها نتيجة «تفهم الولايات المتحدة وقلقها من المأساة التي يعيشها الفلسطينيون»، وعلى أنها منبثقة من «دوافع انسانية» و«نوايا صافية»، يقول شديد في وصف سياسة الولايات المتحدة في فترة ١٩٤٨ ــ ١٩٦٧: «في البداية، شددت السياسة الأميركية على العودة إلى الوطن، لكن تبدلاً نحو التوطين خارج فلسطين كان يرافق كل اقتراح اقتصادي أو كل جهد سياسي جديد. وقد اتت هذه التبدلات، متجاوبة مع رغبة اسرائيل وحلفائها، لا مع تمنيات اللاجئين وطموحاتهم». (ص١٠٠).

مرة أخرى، يذهب شديد إلى تصوير «العناية» الأميركية بقضية الفلسطينيين والجهود الاقتصادية بعيداً عن عقمها المصلحي سياسياً واقتصادياً. لقد سعت الولايات المتحدة بعد النكبة إلى «لعب الورقة الاسرائيلية، في محاولة لجر الدول العربية إلى احلافها العسكرية (اسلامية أولاً، ومن ثم حلف بغداد ثانياً). ولم تكن جهود الولايات المتحدة، من أجل إعادة اللاجئين، إلا جزءاً من المخطط الأميركي الرامي إلى إرضاء الدول العربية مادياً ومعنوياً، بجرها إلى هذه الاحلاف. ولقد عملت الولايات المتحدة كل ما في وسعها من أجل تخفيف نتائج لعبتها هذه ازاء اسرائيل. واوضح مثل على ذلك اعلان دالاس في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٣ عن وقف تقديم المساعدة لاسرائيل لامتناعها عن تنفيذ قرار مجلس الوصاية، لدى هيئة الأمم المتحدة، القاضي بالاقلاع عن أعمال تجفيف المستنقعات وبناء المحطات الكهربائية في المنطقة المعزولة من السلاح بين اسرائيل وسوريا. وفي ٢٨ تشرين الأول ذاته، أعلنت الولايات المتحدة تراجعها عن القرار، بمجرد أن اعلن الممثل الاسرائيلي، في هيئة الأمم المتحدة، عن موافقته على ايقاف تلك الأعمال وليس صرف النظر عنها نهائياً.(انظر: يفغني بريماكوف، **الولايات المتحدة والنزاع العربي ــ الاسرائيلي**، بيروت: دار الفارابي ١٩٨٠، ص ٤٦).

لا يعترض شديد على جملة العلاقات، بل يوصي الحكومات، ذات العلاقات الأوثق بالولايات المتحدة، بممارسة الضغط عليها من أجل تغيير سياستها تجاه الفلسطينيين، ويناشد الحكومات العربية لعب ورقة «العنف الثوري» للتأثير على السياسة الأميركية.

يصف الكتاب، في فصله قبل الأخير، العوامل التي اثرت في صياغة الولايات المتحدة لسياستها حيال الفلسطينيين. ويذكر شديد بادىء ذي بدء الدور المحوري، الذي تقوم به مجموعات الأعمال والمصارف والبترول، في تركيب السلطة في الولايات المتحدة وتأثيرها على السياسة الفلسطينية للولايات المتحدة. وفي تقييمه لدور هذه المجموعات في عملية صنع القرار السياسي الأميركي حيال الفلسطينيين يقول شديد: منذ بروز فائض بترودولارات الاوبك وعلى الرغم من مصالح البترول والبنوك والأعمال الأخرى نعي تماماً اهمية العلاقات الودية مع الدول العربية، الا انها بصراحة، تشعر ان الحفاظ

على الوضع الراهن خدم وسيستمر في خدمة مصالحها جيداً. فالحكومات العربية لم تعطها أي سبب للاعتقاد بغير ذلك (ص ٢٢٠).

ويتبرع شديد للقيام بدور المستشار، للحكومة الاميركية وللحكومات العربية. عندما يقدم النصح، للأولى، حول أفضل السبل لاستمرار التبعية عن طريق عدم «إغضاب» الدول العربية وعندما يقدم النصح، للثانية، حول أفضل الطرق للمحافظة على المصالح الأميركية، عن طريق كبح حركات التحرر في الوطن العربي من شرقه إلى غربه. وحتى عند أخذ قول شديد، بمعناه الظاهري، الذي يحاول الايحاء بأنه يلقي اللوم على الحكومات العربية لأنها لم تضغط بما فيه الكفاية على الشركات الأجنبية لتغيير مواقفها تجاه القضية الفلسطينية. حتى عند ذلك، يدل قول شديد على عدم فهمه لطبيعة العلاقة بين الحكومات العربية وبين مجموعة الشركات. فالطبقات العربية الحاكمة هي الشريك المنطقي لمجموعة المصالح الأميركية والأوروبية، تتقاسم وإياها الغنائم والأرباح على حساب مصالح الطبقات الشعبية وآمالها وطموحاتها. لذلك فان أي تهديد للمصالح الحيوية لمجموعة المصارف والأعمال، التي يتحدث عنها شديد، تعني تهديد أساس ووجود الطبقات العربية الحاكمة.

ويفسر شديد أسباب تأثير اسرائيل على السياسة الأميركية، بالاعتقادات الخاطئة والأوهام التي تبثها اسرائيل وتوزعها هنا وهناك في الوسط الأميركي، أو كما يقول: «لا يرجع سبب ضعف النفوذ الأميركي، وبالتالي قوة التأثير الاسرائيلي المكمل وغير المتناسب على السياسة الأميركية ازاء الفلسطينيين، إلى الضغوط المحلية لمصلحة اسرائيل فحسب، بل إلى الفكرة السائدة — وان كانت وهماً — لا سيما بين المجموعات التأسيسية والمحافظة — بأن اسرائيل هي قلعة موالية لأميركا، ومعادية للشيوعية في الشرق الأوسط» (ص ٢٤٠).

لا يكتفي شديد بتبرير السياسة الأميركية، بل يذهب إلى تبرير مواقف الحكومات العربية المتخاذلة من القضية الفلسطينية، حين يفسر أسباب ضعف التأثير العربي على السياسة الأميركية، بقدرة الولايات المتحدة اللامتناهية على اقناع العرب بأنها تقوم ببذل ما في وسعها من أجل القضية الفلسطينية (ص٢٤٣). وهو يفصل بين مواقف هذه الحكومات وبين تركيبتها الطبقية المرتبطة عضوياً بالمصالح الامبريالية، والتي يعنيها استمرار الوضع الراهن كما يعني حليفها الامبريالي. يصيغ شديد في خاتمة كتابه جملة من الملاحظات يلخصها على النحو التالي: «ان أهمية قضية فلسطين تفوق مصير الملايين الأربعة من الفلسطينيين، بل هي ضمير العرب وشريان نابض بالنسبة إلى العالم الاسلامي، وربما كانت نقطة الالتقاء الوحيدة بين القومية العربية والصحوة الاسلامية. ولم يعد في امكان الولايات المتحدة تحمّل عواقب حلول مؤقتة لهذا الوضع المتفجر. ثم يخلص إلى القول بأن المسألة الفلسطينية ظلت، بالتالي، حتى سنة ١٩٨١ برميل بارود مهيأ للانفجار في أية لحظة. لقد حان الوقت بعد ما يزيد عن ٣٠ عاماً... لأن تعترف الولايات المتحدة بالحق الطبيعي للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرض وطنه فلسطين» (ص٢٦٣).

لقد استحوذ التيار الديني على أفكار العديد من الكتاب العرب. وقد سبق أن تولى الدكتور صادق جلال العظم تبيان صلة انماط تفكير حملة هذا التيار بالاستشراق في مقاله «الاستشراق والاستشراق معكوساً»؛ ويعيد شديد انتاج اطروحة الخصائص الثابتة للمجتمع الاسلامي فيتوجه إلى الولايات المتحدة بالتحذير من عواقب انتهاج سياسة تمس كيان وخصائص هذا المجتمع.

وبعد مضي ما يناهز الـ٣٢ عاماً على اغتصاب فلسطين، وبعد عجز «القومية العربية» و«الصحوة الاسلامية» (بما هما التعبير الايدلوجي عن مصالح الطبقات الحاكمة) عن توفير الحدود الدنيا من مستلزمات الصمود، يتبرع شديد برفع رايتهما، في مواجهة الاعتداء الأميركي على حقوق الشعب الفلسطيني، صارفاً النظر عن كل دروس التاريخ العربي وما أفرزه هذا التاريخ من تآمر مارسه منتمون إلى الصف العربي والصف الاسلامي على القضية الفلسطينية والعربية.

عبلب مراد

جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية

تشكل ممارسات الارهاب الصهيوني في المناطق اللبنانية المحتلة، حالة خطيرة تتميز بالقمع والاضطهاد بشكل مستمر ودائم، لتأخذ شكل القمع المنظم، الذي يتصاعد من حيث الممارسات، الهادفة، لتثبيت الاحتلال وفرض السيطرة الكاملة على المناطق المحتلة، حيث تدار هذه المناطق، بواسطة حكام عسكريين، ذوي صلاحيات واسعة بحجة الحفاظ على الأمن وتقديم المساعدة والرعاية للسكان المدنيين، والتي تكشف زيفها الممارسات القمعية، وعمليات العقاب الجماعي للسكان، بهدف الانتقام لحادث معين، مما يشكل ذريعة للسيطرة واستلاب الأرض؛ فاضافة إلى هذه الاعمال، يقوم جيش الاحتلال بتدمير المنازل ونسفها، اضافة لمنع المزارعين من قطف المحاصيل، وجعل المناطق الواقعة تحت الاحتلال أسواقاً استهلاكية للمنتجات الاسرائيلية. وكل هذه الاجراءات وسائل يريد الاحتلال التوصل من خلالها الى:

١ ــ الحفاظ على «أمن اسرائيل».

٢ ــ الحصول على الأراضي والسيطرة من خلالها على الموارد المائية.

٣ ــ انشاء علاقات اقتصادية مع لبنان، وذلك للوصول الى الهدف الرامي لشل حركة الاقتصاد اللبناني، واستخدام لبنان كسوق استهلاكية للبضائع والمنتجات الاسرائيلية، اضافة الى استغلال اليد العاملة اللبنانية، في عمليات الانتاج الاسرائيلي، والحاجة الى الأسواق كانت دوماً من دوافع العدوان، بهدف الاختراق الاسرائيلي للمقاطعة العربية والنفاذ الى الأسواق، وما تمسك اسرائيل اليوم بأهداف، أمنية واقتصادية، ثمناً للانسحاب من لبنان، الاّ دليلاً على الرغبة الاسرائيلية في السيطرة على الأسواق اللبنانية، للنفاذ منها الى الأسواق العربية الأخرى.

ولتحقيق هذه الأهداف، فان اسرائيل، تتنكر دائماً لكافة المعاهدات والمواثيق الدولية كافة، وتسعى لشن الحروب العدوانية، ضد البلدان العربية، بهدف السيطرة، وايجاد الاسواق التجارية، وخصوصاً بعد أن تم الاختراق الاسرائيلي للمقاطعة العربية، بعد ابرام معاهدة كامب ديفيد والصلح المنفرد مع النظام المصري.

أما أهداف الغزو للبنان، فقد جاءت في اعلان اسرائيل، عن رغبتها في فرض معاهدة صلح، ولو كان ذلك باستخدام الضغط العسكري المستمر، المتمثل باحتلال أجزاء واسعة من الأراضي اللبنانية، وفرض التطبيع السياسي والاقتصادي والأمني على لبنان. وتأتي هذه الأهداف المعلنة من جانب العدو، شرطاً أساسياً للانسحاب من لبنان، بعد اقرار السيطرة وفرضها على منطقة تمتد بعمق ٤٠ ــ ٤٥ كيلومتراً تعتبرها اسرائيل عمقها الأمني، لمنطقة الجليل المحتلة. وهذه الأهداف كشفت الحاجة الملحة الى ضرورة استخدام الشعب اللبناني لحقه في مقاومة

الاحتـلال، وضرورة مقـاومة أسـاليبه وأهـدافه بشتى الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح، من أجل دحر السيطرة والاستغلال وتحقيق استقلاله الوطني، وخاصة بعد أن كشفت اسرائيـل عن نـوايـاهـا في الضغـط عـلى السلطة اللبنـانيـة، لاخضـاعهـا للشـروط الاسـرائيليـة، وانكشفت الطبيعة العدوانية لاسرائيل بتنكرها للاتفاقيات، التي أسفرت عن خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، مقابل تعهد أميركا واسرائيل، بعدم دخول القوات الاسرائيلية، الى بيروت الغربية. لكن غزو بيروت الغربية تم بعد انسحاب القوات المتعددة الجنسيات، وقبل أن تتمكن السلطة اللبنانية من تنفيذ خطتهـا الأمنية، التي قضت بتسلم أمن بيروت للسلطة الشرعيـة، بعد أن أزيلت كـافـة العقبات والعراقيل من سواتر ترابيـة ومتاريس وألغام، تمهيداً لاعادة الحياة الطبيعية للمدينـة التي عـاشت أشهر القصف والدمـار. وفي هذه الأجواء، وجدنا اسرائيل تحرك قـواتها بـاتجاه بيروت ومعابرها، متذرعة باغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل، مما أكد بوضوح خطورة الأهداف الاسرائيلية ضد لبنان وشعبه.

هـذا العدوان الجـديد، الذي قـامت القوات الوطنية اللبنانية بالتصدي له، بامكانياتها المتاحة، كانت نتيجته سيطرة قوات الاحتلال على بيروت، لكن من اللحـظات الأولى للاجتياح، والمقـاومـة العنيفة له، لم تتوقف القوى الوطنية عند النتيجة. ففي اليـوم التالي لبـداية الاجتيـاح ١٦ أيلول ١٩٨٢ وأثناء تقدم العدو على محـاور العاصمة كافة، وزع بيان في بيروت، يدعو الى انتظام جميع الوطنيـين اللبنانيـين عـلى اختـلاف انتمـاءاتهم الايديولوجية والطائفية والطبقية، في جبهة المقاومة اللبنانية، ضد الاحتلال الاسرائيلي، كسراً للقيد الذي تحاول اسرائيل فرضـه على عنق الشعب اللبناني، ورفعاً لراية التحرر الحقيقي ضد قوات الاحتلال في لبنان. ومنذ اعلان البيان، بدأت هذه الجبهـة تعلن عن نفسهـا من خـلال سلسلة العمليات ضد قوات الاحتلال في بيروت، وأخذت تهاجم مواقع وتجمعات العدو، مستخدمة كافـة أساليب المواجهة، حتى لايظن العدو أنه يقـوم بنزهة، يفرض من خلالها شروطه وهيمنته على الشعب اللبنـاني. فقد أخـذت جبهة المقـاومـة الوطنية اللبنانية، على عاتقها عدم تمكين قوات الاحتـلال من الاستقـرار، وحتى يـظل جنـود الاحتـلال يعيشـون هـاجس الهلع والخـوف، باعتبارهم جسماً غريباً، ومحتلاً بـالقوة، وعليـه الرحيل بدون شروط. ولم يقتصر عمل الجبهة على النواحي العسكرية، بل تعدى ذلك للشروع بدور سياسي، تلتف حوله الحركة الجماهيرية، في كل المناطق الواقعة تحت الاحتلال، بهدف الوصول إلى جبهة شعبية، تتصدى للاحتلال ومخططاته عـلى جميع الصعـد السياسيـة والاقتصـاديـة، ومواجهة الاحتلال بحركـة جماهيـرية رافضـة، وتطوير عمل جبهة المقاومة الوطنية من الناحية العسكـرية، بحيث تصب العمليـات في مجـرى العمل الشعبي المنظم، المتصـدي لكافـة أشكال التعاطي مع الاحتلال، وانشاء التجمعات الشعبية الداعيـة الى مقـاطعتـه، وعـدم المشـاركـة في الاجتماعات والدعوات والاحتفالات التي يقيمهـا الاحتلال، وعدم التعاطي مع جنوده. ومن هذه الحركات ذلك البيان، الذي وزع في النبطية باسم (عصبـة لبنـان الكـرامـة) الذي دعـا بتـاريـخ ١٩٨٢/١١/١٢ الى عـدم التعاطي مـع جنـود الاحتـلال وعدم بيعهم، وحتى عـدم التطلع الى وجوههم كواجب تمليه العزة والكرامة.

وكذلك أخذت جبهة المقاومة الوطنية، مسألة التـطبيع الاقتصـادي والسياسي، بشكـل جدي، حيث تصدت للمتعاملين مـع العدو، من خـلال المتـاجرة بـالبضـائـع الاسرائيليـة، ونشرهـا في الأسواق اللبنانية، أو المنظمين للرحلات السياحية، حيث قامت بتفجير وكالة زكي السايس للسياحة والسفر، في صيدا، بعد أن دعا الى تنظيم رحلات سيـاحية الى اسـرائيل بـالتعاون مـع الحـاكم العسكـري في صيدا، بتـاريخ ١٩٨٢/١١/١١. كذلك قامت الجبهة بتفجير محلات جلال البيطار في صـور، بعد أن شـرع باستقـدام البضـائـع الاسـرائيلية وتـرويجهـا في الأسـواق، وذلك في ١٩٨٢/١٠/٢.

ومنذ الاجتياح الاسرائيلي لبيـروت الغربيـة، قامت جبهة المقاومة الوطنيـة اللبنانيـة بسلسلة عمليات ضد قوات الغزو في بيـروت، في الفترة مـا بـين ٢٠ أيلول حتـى انسـحـاب القـوات الاسرائيلية بتاريخ ٢٥ أيلول. وشهـدت بيروت عمليات جريئة، وفي أماكن مختلفة، تراوحت بين الهجمات على تجمعات العدو وآلياته، ومهـاجمة

دوريـات العدو، بـالأسلحة الرشـاشة والقنـابل اليـدوية، اضـافة الى زرع الالغـام في الممرات الاجبارية. ومن أبرز هذه العمليات، والتي امتازت بالشجاعة ورباطة الجأش، تلك التي وقعت في ٢٤ أيلول، في مقهى (الويمبي) في شـارع الحمراء، حيث قام شاب باطلاق رصاصات مسدسه على أربعة من جنود العدو، فأدى إلى مقتل أحدهم وهو برتبة ضابط، وجرح ثلاثة جنود غيره، وغادر الشاب المقهى بهدوء.

بعد هذه البداية للعمليات البطولية التي قام بها أفراد جبهة المقاومة الوطنية في بيروت، والتي امتازت باستخدام الأسلحة البسيـطة والخفيفة، من مسدسات، وقنابل يدوية، ورشاشات، اضافة الى الأر.بي.جي، في بـعض الأحيـان، أخـذت أشكال مقاومة الاحتلال، تتصاعد، وتنتشر لتشمل كافة المناطق التي تسيطر عليها قوات الاحتلال الاسرائيلي؛ مما دفع الناطق العسكري الاسرائيلي الى الاعتراف، بالعمليات، واعلان تخوفه، من أن تكون القوات المشتـركة، قـد تمكنت من اعادة تنظيم نفسها، وبدأت بتصعيد أعمالها ضد قوات الغزو. وجاء هذا الاعلان، بعد سلسلة عمليات قامت بها الجبهة، في منطقـة الشوف والجبـل، وأثناء الهجوم على سيارة عسكرية في (شملان) بتاريخ ١٠/٣١، حيث أدى الهجوم الى اصابة ثلاثة جنود وقتل آخر، وبعد العثور على سيارة عسكرية مليئة بالأسلحـة في النبطيـة، في اليوم نفسه. وابتدأت الجبهـة، تصعد من عمليـاتها، لتشمـل اضافـة الى الشوف والجبـل، صيـدا، وأبو الأسود، والقاسمية، وزفتا المؤدية الى طريق النبـطية، لتبلغ هـذه العمليات ١٥ عمليـة بين ١٢ ــ ١٠ حتى ١٩٨٢/١١/١، وامتـازت هـذه العمليات بجرأة نادرة، وكان أبرزها، التقدم من سيارة عسكرية والقاء قنبلة يدوية بداخلها، أمام سينمـا شهرزاد في صيـدا، مما أدى الى قتـل السائق والجالس الى جانبه، وعملية الهجوم على جنـدي اسرائيـلي، في ساحـة النجمـة، وطعنـه بالسكين، مما أدى الى مقتله.

وأعلنت الجبهة في ١٩٨٢/١٠/٢٨ عن سبع عمليـات في مناطق مختلفـة، وتميزت العمليـات بمستوى عال من التخطيط والتنظيم، لتتحول الى اشتباك مع قوات الاحتلال في أكثر من مكان، في آن واحد، وأهم هذه العمليات المميزة، تلك التي وقـعت يـوم ١٩٨٢/١٠/٢٨، حيـث تـعـرض أوتـوبيس اسـرائيـلي لقـذائف الأر.بي.جي والرشاشات، ولما حاول العدو استقدام النجدة من صور، تعرضت القوات القادمة، الى هجوم بكل أنواع الأسلحة، ليدوم الاشتباك أكثر من ساعة، قام العدو على أثره بانارة المنطقة، وحلقت طائرات الهليكوبتر، فوق المنطقة، فيما قامت قوات أخرى، بتمشيط البساتين والبحث عن المقاتلين اللبنانيين. وأثناء عمليات التمشيط، في الليلة نفسها تعرضت سيارة عسكرية لهجوم بالقذائف والرشاشات، على طريق المصيلح ــ النبـطية. وعـلى أثر هـذه العمليات، أصبحت السيارات والآليات الاسـرائيلية تسلك الطرقات بحذر وقلق، اضافة الى اقامة حـواجز ثابتة على الطرقات، وأهم الحواجز ذلك الذي أقيم عند مفرق أبو الاسود، والذي ما لبث أن تعرض لهجوم مسلح، تم خلاله قتـل وجرح عـدد من أفراده، مما اضطر العدو، لالغائه.

ولم تقف عمليـات جبهة المقـاومـة الوطنيـة اللبنانية، عند حدود الجبل والجنوب، بل شملت ايضاً مناطق البقاع الغربي، حيث تمت مهاجمة دوريات العدو. وابرز تلك الهجمات، العملية التي تعرّضت لها دورية اسرائيليـة في ١٠/٢٢ بين كفرقوق وعين عرب، فقتـل وجرح جميـع افراد الدورية. كما وزعت الجبهة بياناً، بأنها ستستمر في توجيه الضربات لقوات الاحتلال، لطردها من الأراضي اللبنـانيـة. وهـاجمت الجبهـة سيـارة عسكرية في راشيا بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٤.

ويـأتي هذا التصعيـد المستمـر في اسـاليب مقاومة الاحتلال، وانتشار العمليات الجريئة لجبهة المقاومة الوطنية، لتشمل كل المناطق الواقعة تحت الاحتلال، كرد طبيعي على كل ممارسات القمع والاضطهاد، التي يقوم بها جيش الاحتـلال في المناطق اللبنانية، وكتأكيد على ان الشعب اللبناني لا يمكن ان يقبـل بـواقـع الاحتـلال، وفـرض الشروط، والهيمنة عليه. وتتبلور تطلعات الشعب اللبناني، من خلال مواجهته اساليب الاحتلال، والتعامل السلبي مـع كل الافـرازات، من عدم التعاون، او التعاطي، الى محاربة ترويج البضائع والمنتجـات الاسـرائيليـة. واستمـرت العمليـات الجريئة بملاحقة جنود العدو وضباطه، لتصل الى ذروتها، في اكبر عملية من نوعهـا، وهي عملية تفجـيـر مبنى الحـاكم العسكـري والمخـابـرات

الاسرائيلية في مدينة صور المحتلة بتاريخ ١١/١١/١٩٨٢، والتي ادت الى مقتل ٨٦ من جنود وضباط العدو، بينهم الحاكم العسكري لمدينة صور، حيث اعلنت جبهة المقاومة الوطنية، ان هذه العملية، هي باسم الشعب اللبناني، والأمهات والآباء، والأخوات اللائي فقدن اولادهن واطفالهن. كما اعلن بيان الجبهة، ان هذه العملية هي اقتصاص من القتلة المجرمين، الذين دمّروا صبرا وشاتيلا على رؤوس سكانها، واعلن البيان، عن استشهاد احد اعضاء الجبهة، الذي قام بتنفيذ العملية.

وهذه العملية التي تمت في ذروة الاجراءات التعسفية والاحتياطات والتدابير التي يتخذها العدو، إنما تؤكد إصرار جبهة المقاومة الوطنية على الاستمرار في مقاتلة المحتل، حتى جلائه بدون شروط عن ارض لبنان. وتأتي هذه العملية، لترسخ الدور النضالي الذي تقوم به الجبهة، في تصعيد نوعي لعملها العسكري، وقدرتها على تخطي كل العقبات والحواجز الأمنية.

وفي الفترة الواقعة بين ٢٠ و٢٧/١١/١٩٨٢ — قامت جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، بسلسلة عمليات، شملت المنطقة الساحلية، من طريق صيدا القديمة في دير قوبل — الى شرقي منطقة صور، وابرزها الهجوم على مقر الحاكم العسكري، في صيدا، بالقنابل اليدوية والرشاشات.

واستطاعت الجبهة إبراز قدرتها على المواجهة، وذلك من خلال مطاردة المحتل، وانزال الضربات القاسية بقواته باستخدام كل الوسائل المتاحة، من السكين، وصولاً الى الهجوم على مواقع العدو بالرشاشات ومدافع الأربي جي، وابتكار اساليب تعتمد على سرعة الحركة، ودقة التخطيط، وفعالية التنفيذ، من خلال اكتشاف مواطن الضعف، والثغرات الأمنية، التي لا يستطيع جيش الاحتلال تلافيها، بالرغم من كل الآلة التكنولوجية الحديثة التي يعتمد عليها. اضافة الى السرية التامة، التي تغلف بناء الجبهة الداخلي، واتصالاتها، وعلاقاتها، مما يؤكد، ان عمل الجبهة، ليس عملاً عفوياً، بل مدروس ومخطط له بدقة وعناية، من حيث العمل العسكري، ويمتاز بفهم طبيعة الاحتلال، واهدافه، من حيث الجانب السياسي لعمل الجبهة، وهو ما تؤكد عليه بيانات الجبهة، ان استخدام السلاح، لمقاومة الاحتلال هو للدفاع عن لبنان، منعاً للدسائس والمؤامرات، ومحاولات التفرقة والتجزئة، التي تسعى اسرائيل لنشرها ضماناً لسيطرتها المديدة على لبنان، وعبره على سائر الأقطار العربية. فاضافة الى العمل العسكري — المستمر والمتواصل، تقوم جبهة المقاومة الوطنية، بتنشيط وتنظيم الحركة الجماهيرية، في مواجهة الاحتلال، من خلال تعميق فهم الجماهير، حول اهداف الاحتلال، التي يسعى من خلالها الى فرض السيطرة والهيمنة، وتنبيه الجماهير الى مخاطر هذه الأهداف، مما يجعل الجبهة بكل حركتها وعملياتها، ليست متلاحمة مع حركة الشعب اللبناني، في مناطق الاحتلال خاصة. فالحركة الجماهيرية، واستمرار العمليات العسكرية، تكتل قطاعات الشعب لتنظيم صفوفها، على طريق المواجهة الشاملة للاحتلال، لاجباره على الانسحاب، واسقاط مخططاته، وغطرسته التي يحاول فرضها بالتهديد بالقوة. فالمواجهة المستمرة، ستوصل العدو الى طريقه المسدود، ومأزقه الحتمي، في الوحول اللبنانية، وبالتالي، إجباره على الانسحاب والتخلي عن شروطه.

يوسف المقدح

شهريات

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

ملامح مرحلة ما بعد بيروت

يغطي هذا التقرير النشاط السياسي للثورة الفلسطينية، للفترة التي تبدأ بانتقال الدفعة الثالثة عشر والأخيرة من المقاتلين الفلسطينيين بحراً إلى ميناء طرطوس السوري، وانتقال رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ياسر عرفات الى اثينا على متن السفينة «أتلانتيس»، وتمتد طوال شهرين لتشكل ملامح مرحلة جديدة في العمل الوطني الفلسطيني، يجمع على تسميتها بمرحلة ما بعد بيروت. ففي طريقه الى اليونان، وفي اول مقابلة تجريها معه صحيفة اجنبية «ليبراسيون الفرنسية» قال عرفات: «منذ الآن ستكون هناك مرحلة ما قبل بيروت ومرحلة ما بعد بيروت. ومهما يقول شارون عن ذلك فاننا خرجنا من بيروت بشرفنا العسكري، ومحاولته لاجتياح المدينة باءت بالفشل. لم نخرج تنفيذاً لأمر اسرائيلي. وإنما بناء على اتفاق بيننا وبين الحكومة اللبنانية، وهذه نقطة مهمة» (**السفير**، ١٩٨٢/٩/٢).

وعلى صعيد القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني، حفلت الفترة المذكورة بجملة من الأحداث والقضايا المهمة تمحورت حولها نشاطات قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادات فصائل الثورة الفلسطينية، وهي: خطة ريغان للتسوية في الشرق الأوسط، مؤتمر القمة العربية وميثاق فاس، مشروع الاتحاد الفيدرالي الأردني ـ الفلسطيني، اجتياح بيروت الغربية من قبل قوات الغزو الصهيوني وارتكاب مجزرة المخيمات وما عكسته من تأثيرات على العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية. وبالطبع هناك عدد من الموضوعات الأخرى المتفرعة أو المرتبطة بالأحداث السابقة، وستأتي معالجتها ضمن السياق العام للتقرير.

خطة ريغان للتسوية في الشرق الأوسط

جاء أول رد فلسطيني على المقترحات الأميركية من اليونان، وعلى لسان رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات قبل انتقاله من أثينا الى تونس، حيث قال في مقابلة اذاعية وتليفزيونية: «إننا لا نرفض المقترحات الاميركية، كما أننا لا ننتقدها، لكننا نقوم بدراستها» (**السفير**، ١٩٨٢/٩/٤). وفي تونس أدرجت اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) على جدول أعمال اجتماعها الأول الذي يعقد بعد الانتقال من بيروت (١٩٨٢/٩/٥) مشروع ريغان للتسوية. وقالت المصادر الفلسطينية إن قيادة المنظمة رفضت أي انتقاص من تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، كما أكدت التمسك باقامة الدولة الفلسطينية بقيادة م.ت.ف.، وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبعودة اللاجئين الى ديارهم. وأشارت الى ان القيادة الفلسطينية اكدت رفضها لأي مشروع قرار أو خطة لا تتضمن النص على هذه المسائل، بما في ذلك

المشروع الاميركي وأي مشروع آخر (السفير، ١٩٨٢/٩/٦). وأعلن عضو اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) ياسر عبد ربه في بيان مقتضب بعد الاجتماع أن المنظمة أجرت بحثاً أولياً في المشروع وستواصل دراسته، وأن القيادة الفلسطينية قد وضعت ملاحظاتها الأولية على المشروع (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٦).

وفي إطار موقف اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) من المشروع الأميركي، أعرب رئيس الدائرة السياسية للمنظمة فاروق القدومي (أبو اللطف) عن اعتقاده بأن بيان الرئيس ريغان حول مستقبل الاراضي التي تحتلها اسرائيل يتضمن «عناصر جديدة»، وأشار الى رفض الرئيس الاميركي للسيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة وطلبه تجميد المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، وقال إن ذلك «شيء جيد» (السفير، ١٩٨٢/٩/٣).

وحددت فصائل الثورة الفلسطينية موقفها الرافض للمشروع الاميركي: مسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وصف بيان ريغان بأنه «مناورة جديدة تهدف الى تحسين صورة اميركا في المنطقة العربية وتسهيل مهمة الأنظمة الرجعية العربية في القمة العربية المقبلة»، وبأن «واشنطن تحاول ربط المنطقة العربية بالسياسة الاميركية الامبريالية، والحصول على تنازلات سياسية وقومية من منظمة التحرير الفلسطينية»؛ وقال «إن شعبنا سيرفض أي بديل تحاول الامبريالية فرضه. ونضالنا سيستمر حتى نقيم دولتنا المستقلة على أرض فلسطينية». بينما وصف الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمه خطة ريغان بأنها «لا تتناسب مع مصالح الشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه). وفي حديث لصحيفة «الأنباء» الكويتية انتقد عضو اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» خليل الوزير (أبو جهاد) مقترحات الرئيس الاميركي ريغان للتسوية في الشرق الأوسط، وقال «إذا برز للوهلة الأولى بعض التطوير في الفكر الاميركي الرسمي حول قضية الشعب الفلسطيني، فلا بد ان نقول إن نضالنا فرض على الذهن الاميركي والدولي حقائقه» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/١٢). وفي حديث آخر له لصحيفة «لوماتان» الفرنسية اعلن أبو جهاد ان م.ت.ف. لم توافق على الخطة الأميركية للتسوية، لانها وإن كانت قد تضمنت جوانب ايجابية مثل تجميد المستوطنات، والانسحاب من الأراضي المحتلة، فهي ترفض ما هو جوهري، أي حقنا في تقرير المصير، واقامة دولة مستقلة (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٠/١٦).

وفي وقت لاحق، بعد ان كان قد تم الاعلان عن «ميثاق فاس» ومشروع الاتحاد الفيدرالي الأردني ــ الفلسطيني، وما استتبعه من محادثات أردنية ــ فلسطينية، اعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) في مقابلة تليفزيونية خلال زيارته ليوغسلافيا ان مقترحات الرئيس ريغان للتسوية في الشرق الأوسط تتضمن «عناصر ايجابية»؛ الا انه اتهم الرئيس الاميركي بتجاهل «تطلعات» الشعب الفلسطيني، وقال «إننا لا نقاتل من أجل الحصول على نوع من الحكم الذاتي... يجب أن يكون واضحا للجميع انه لن يكون هناك استقرار ولا حل ولا سلام حتى احقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها اقامة دولته المستقلة على أرضه» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/١٠/٣٠).

مؤتمر القمة العربية و«ميثاق فاس»

استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) ياسر عرفات لدى وصوله الى العاصمة المغربية للمشاركة في اعمال الدورة الثانية لمؤتمر القمة العربية المستأنفة في فاس في الفترة ما بين ٦ ــ ٩ أيلول ١٩٨٢، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مؤتمرات القمة العربية، إذ شارك في الاستقبال جميع الرؤساء والملوك العرب ورؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر. ولدى نزوله من الطائرة وهو يرتدي الزي العسكري هرع الملك المغربي اليه وعانقه طويلاً، في وقت بدأت فيه المدفعية باطلاق احدى وعشرين طلقة. وكان ياسر عرفات قد أدلى قبل مغادرته تونس متوجها الى فاس بتصريح قال فيه انه يأمل ان تتخذ القمة العربية الخطوات الضرورية لمواجهة العدوان الاسرائيلي الذي تدعمه الحكومة الاميركية على المستويات كافة. ونسبت اليه وكالة الأنباء التونسية قوله «إننا سوف نقدم رأينا للقمة بكل صدق واخلاص وباسم الدم الذي سال والمعارك التي خضناها، ليس فقط للدفاع عن فلسطين

ولبنان بل عن الأمة العربية بأسرها» (المصدر نفسه ٧/٩/١٩٨٢). وألقى ياسر عرفات كلمة في المؤتمر تحدث فيها عن طبيعة الحرب الاسرائيلية ــ الفلسطينية، وقال فيها «لقد كانت هذه الحرب من أطول الحروب العربية ــ الاسرائيلية في تاريخنا الحديث. لقد وجهت بكل شراستها وعنفها ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني»، وأضاف كاشفاً الدور الأميركي في هذه الحرب «.. لقد كانت هذه الحرب حرباً اميركية في جوهرها موجهة ليس فقط الى م.ت.ف. مباشرة وحلفائها بل كانت موجهة، وبنفس الاصرار، ضد أمتنا العربية بأسرها». وعن اهداف الحرب قال «لقد تعدت هذه الحرب ما أعلن عن أهدافها في البداية لتتعدى حدود فلسطين ولبنان ولتمس جوهر مستقبل وكيان أمتنا العربية ومستقبل اطفالنا... واتضح بعد ذلك ان العملية الوحشية استهدفت ولا زالت رسم خريطة جديدة لمنطقتنا العربية يكون فيها القرار لهذه الطغمة الأميركية الامبريالية وعصاها الغليظة اسرائيل». وعن قرار الخروج قال «لقد كان أصعب القرارات التي اتخذناها بعد قرارنا كقوات مشتركة لبنانية وفلسطينية، ومعنا قوات الردع العربية المدافعين عن المدينة، للدفاع عن هذه المدينة الباسلة الشجاعة، هو قرارنا بالخروج منها بعد هذه الملحمة فيها. ما كان لنا ان نخرج لولا أطفال بيروت ومحبتنا لهم، ولولا أطفال بيروت الذين نعتز بهم ونفخر، لأنه كان قرارنا بانقاذ المدينة من الدمار الشامل الذي أعلنه العدو بقتل كل طفل وامرأة وشيخ فيها. وتنفيذ هذا المخطط الرهيب الذي كان يفاخر به قرابة الثلاثة شهور أمام مجمل الوضع العربي والدولي» (**وفا**، عدد خاص عن كلمة الاخ أبو عمار امام القمة العربية في فاس، ٧/٩/١٩٨٢).

وفي نهاية كلمته طالب أبو عمار الملوك والرؤساء العرب بالخطوات التالية:

١ ــ العودة فورا للأمن العربي الجماعي، والالتزام باتفاقيات الدفاع المشترك، ودعوة فورية لوزراء الدفاع والخارجية والاقتصاد العرب لرسم إستراتيجية عسكرية سياسية واقتصادية عربية جديدة تمكن امتنا العربية من التصدي للعدو وحلفائه.

٢ ــ اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق وحدة العمل العربي الحقيقي رسمياً وجماهيرياً، وانهاء الخلافات والصراعات الجانبية المدمرة والمستنزفة لقدرات امتنا والمعطلة لطاقاتها وامكانياتها البشرية والمادية والعسكرية والاقتصادية والسياسية، للاستمرار بها لتحرير ارضنا المحتلة، وتحقيق طموحات شعبنا وجماهيرنا في غدها ومستقبلها.

٣ ــ مواجهة التحديات المطروحة علينا بخطة سياسية متكاملة على مختلف الصعد تأخذ باعتبارها التمييز بين الأصدقاء والأعداء، والتعاون مع الأشقاء والحلفاء، وتنطلق من معطيات الواقع لمعالجة كافة قضايا امتنا العربية على صعيد الالتزامات الوطنية والقومية والدينية والدولية.

٤ ــ تقديم الدعم المادي الفوري لشعبنا الفلسطيني داخل أرضنا المحتلة، والتعويض على جماهيرنا في لبنان للتعمير والبناء، لتمكين شعبنا من متابعة نضاله وجهاده لتحرير أرضنا واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

٥ ــ تقديم الدعم المادي الفوري للشعب اللبناني البطل لاعادة التعمير والبناء، وتعويض الخسائر الضخمة الناجمة عن هذه الحرب المدمرة، والتي استهدفت بشكل خاص بيروت والمناطق الوطنية في الجنوب والبقاع.

٦ ــ تعويض الخسائر العسكرية والمادية للمقاتلين والمجاهدين الفلسطينيين والقوات المشتركة.

(انظر النص الكامل للكلمة: **وفا**، ملحق خاص، ٧/٩/١٩٨٢).

اختتم مؤتمر القمة العربية الثاني عشر في فاس اعماله باعلان «ميثاق فاس للتسوية في الشرق الأوسط» الذي تضمن البنود (المبادىء) الثمانية التالية:

١ ــ انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧.

٢ ــ إزالة المستعمرات التي اقامتها اسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧.

٣ ــ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤ ــ تأكيد حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ ـ إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة اشهر.

٦ ـ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٧ ـ يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨ ـ يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

(انظر النص الكامل للبيان الختامي للمؤتمر والمتضمن البنود الثمانية: مجلة «فلسطين الثورة»، العدد «٤٢٦»، ٢/١٠/١٩٨٢، ص ٣٤).

وتعليقا على البند السابع من ميثاق فاس اصدر ثلاثة اعضاء في الوفد الفلسطيني لقمة فاس هم: عضو اللجنة التنفيذية الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد اليماني (أبو ماهر)، وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» نمر صالح (أبو صالح)، بياناً فيما يلي نصه:

«نعلن، نحن اعضاء الوفد الفلسطيني الى مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد في فاس والذي افتتح يوم الاثنين في ٦/٩/١٩٨٢ رفضنا للبند السابع من قرار مؤتمر القمة الـ (١٢) والمتعلق بمشروع السلام العربي والذي نصه: «يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة.

«إن هذا النص يعتبر من وجهة نظرنا مخالفة واضحة لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني وتنازلاً يقدم للعدو الصهيوني مقابل آمال وهمية معلقة في الهواء تتحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني. اننا نعلن رفضنا لهذا البند رفضا قاطعا، ونعلن انه لا يمثل مواقفنا من هذا الموضوع من بعيد أو قريب، تلك المواقف التي تلتزم أساساً مقررات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المتعاقبة» (السفير، ٩/٩/١٩٨٢).

وفي أعقاب اجتماع المجلس المركزي أعلنت أربعة فصائل من فصائل الثورة الفلسطينية رفضها القاطع للبند السابع من ميثاق فاس، واعترضت على بيان المجلس المركزي، فأصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ الصاعقة، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، بياناً مشتركاً جاء فيه:

«اطلعنا على البيان الصادر عن رئيس المجلس المركزي لـ «م.ت.ف.» حول اجتماع المجلس الذي عقد في دمشق يوم الأحد التاسع عشر من ايلول الجاري، ويهمنا من موقع المسؤولية، ومن منطلق الحرص الشديد على اقامة أوثق العلاقات بين مختلف فصائل حركة المقاومة الفلسطينية في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية على أسس ثابتة، أن نوضح ما يلي:

«١ ـ أعرب مندوبنا، كما اعرب اغلبية الأعضاء الذين تحدثوا في هذه الجلسة، عن رفضهم القاطع للبند السابع مما سمي مشروع السلام العربي الذي اقره مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد فيمدينة فاس من ٦ ـ ٩ ايلول ١٩٨٢ لأن هذا البند من وجهة نظرنا ووجهة نظر الاعضاء الذين اعلنوا رفضهم له يتضمن اعترافاً ضمنياً بالكيان الصهيوني في ارضنا المحتلة وبشرعية اغتصابه لها، بما يتناقى مع ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المتعاقبة التي من ضمنها رفض الاعتراف بالمفاوضات والصلح مع العدو الصهيوني، كما انه يعني انهاء حالة الحرب مع العدو الصهيوني وفق ما اعلنه الملك الحسن في مؤتمره الصحافي الذي عقده عقب انتهاء اعمال مؤتمر القمة مباشرة.

«٢ ـ ان اقرار هذا البند يفسح المجال امام النظام الأردني ليمارس الدور الذي رسمته له الامبريالية الاميركية، والذي كان بيان الرئيس الاميركي ريغان الذي اذاعه قبل بضعة ايام من المؤتمرواضحا في هذه الناحية وكان بمثابة دليل عمل المؤتمر..

«٣ ـ نعود فنؤكد من جديد ان رفضنا للبند السابع من المشروع، واعتراضنا على بعض ما ورد في بيان الأخ رئيس المجلس المركزي من حيث غموضه، وعدم ايراد نص صريح حول رفضنا للاعتراف بشرعية اغتصاب العدو، وعدم اتفاقه مع ما اعرب عنه اغلبية الأعضاء الذين

تحدثوا في المجلس انما ينطلق من حرصنا الشديد على سلامة قضيتنا والتزامنا بالميثاق الوطني الفلسطيني وسعينا لبناء الوحدة الوطنية الفلسطينية على اسس ثابتة، وقطع الطريق امام القوى التي تحاول شق الساحة الفلسطينية، وتفتيت الصف الوطني، معتبرين ان الالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجلس الوطني، يشكل الأرضية الصلبة لبناء صرح وحدتنا الوطنية التي نحرص على تحقيقها في اطار منظمة التحرير الفلسطينية» (**السفير**، ٢٤/٩/١٩٨٢).

وفي إطار مواقف الأطر الفلسطينية العليا لـ (م.ت.ف.) من قمة فاس، حدد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية المنعقد في دمشق يوم التاسع عشر من أيلول عام ١٩٨٢ الموقف التالي: «استعرض المجلس نتائج مؤتمر القمة العربي في فاس وما أسفر عنه من مقررات تؤكد عودة الاجماع ووحدة الصف العربي، والتمسك بوحدة الكفاح الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والتأكيد على حقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، بما بها حقنا في العودة الى فلسطين، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، تلك القرارات التي ننطلق في فهمنا لها من التزامنا بقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية؛ وثمن المجلس المجهود القيم الذي بذله الوفد الفلسطيني في المؤتمر للوصول الى النتائج التي وصل اليها ونجاح المؤتمر» (**المصدر نفسه**، العدد ٤٢٦، ٢/١٠/١٩٨٢، ص ١٧).

وفي حديث لرئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات لوكالة الانباء الجزائرية لدى وصوله الجزائر قادماً من المغرب بعد انتهاء اعمال قمة فاس، نفى ان يكون البند السابع من ميثاق فاس «تنازلاً عربياً من دون مقابل. وأوضح اننا نربط، طبقا للشرعية الدولية وقررات الأمم المتحدة بين السلام وبين انشاء دولة فلسطينية تكون القدس عاصمة لها، بالاضافة الى تسوية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وحق تقرير المصير» وقال «اذا عرفنا كيف نستفيد من هذه القرارات، ونعمل على تطبيقها، فانها ستعد قفزة الى الأمام في العمل العربي عامة والفلسطيني خاصة» (**السفير**، ١٣/٩/١٩٨٢).

مشروع الاتحاد الأردني ـ الفلسطيني

خلال استقباله ممثلي الفعاليات الرسمية والشعبية الاردنية في ٢٠/ أيلول عام ١٩٨٢، أعلن الملك الاردني حسين انه يرى قضية الشرق الأوسط «قضية أردنية ـ فلسطينية قبل ان تكون عربية وقبل أن يسمح لاي كان في هذا العالم بأن يتدخل فيها»، وبأن «الصيغة الوحدوية بين الكيانين الفلسطيني والأردني يجب أن تطرح في نطاق التمسك بحق تقرير المصير الحر للشعبين الأردني والفلسطيني»، وقال «لقد حان الوقت للدخول مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في حوار يهدف الى صياغة شكل اتحاد كونفدرالي بين الكيان الفلسطيني والكيان الأردني» (**السفير**، ٢١/٩/١٩٨٢).

وشكلت هذه الدعوة الأرضية الملائمة لزيارة رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات للأردن، وللمباحثات الاردنية ـ الفلسطينية في وقت لاحق. ففي صباح يوم السبت الموافق ٩ تشرين الأول عام ١٩٨٢ وصل ياسر عرفات الى عمان قادماً من المنامة في زيارة رسمية للأردن. وعقب انتهاء المحادثات الفلسطينية ـ الأردنية التي أجراها ياسر عرفات مع الملك حسين والمسؤولين الأردنيين، عقد مؤتمرا صحافياً قال فيه ان مباحثاته كانت ايجابية وبناءة وناجحة وأنه توصل الى اتفاق محدد مع الملك حسين على تشكيل لجنة فلسطينية ـ أردنية للعمل على تعزيز الروابط بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وحول دعوة الملك حسين في الشهر الماضي لاقامة اتحاد فلسطيني ـ أردني قال انها كانت جزءاً مهما من المحادثات.. ولكن المجلس الوطني الفلسطيني هو الذي سيقرر الموافقة على ذلك الاتحاد (**فلسطين الثورة**، العدد ٤٢٨، ١٦/١٠/١٩٨٢، ص ٩). وفي حديث لاحق لصحيفة «الرياض» السعودية، أعرب ياسر عرفات عن ارتياحه البالغ لنتائج المباحثات التي اجراها مع الملك الأردني حسين ووصفها بانها كانت مهمة وبناءة وإيجابية. وأشار إلى أن هذه المباحثات تناولت برنامج العمل المقترح للجنة السباعية المنبثقة عن قمة فاس. وقال «أنه ليس

مطلوباً الآن الحديث عن مشروع استراتيجية أردنية ــ فلسطينية مشتركة لتنظيم مستقبل الثورة الفلسطينية، لأن فيه تعدياً على اللجنة السباعية. ولأن الأردن و(م.ت.ف.) شركاء في هذه اللجنة التي تجتمع غداً (الجمعة، ١٥/١٠/١٩٨٢) على مستوى وزراء الخارجية وتستمتع إلى آراء الجانبين بالكامل» (السفير، ١٥/١٠/١٩٨٢). ومن الجدير بالذكر أن رئيس اللجنة التنفيذية كان قد تحدث في جده لصحيفة «الشرق الأوسط» السعودية قبل زيارته للأردن، حول مستقبل العلاقات بين م.ت.ف. والأردن، فقال ان المنظمة ترى اهمية وضرورة اقامة علاقات خاصة بين الدولة الفلسطينية المستقلة والأردن. وانه اوضح هذا الموقف خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط في العام ١٩٧٤ (السفير، ٥/١٠/١٩٨٢).

وعكست وسائل الاعلام الفلسطينية الحوار الداخلي الدائر بين فصائل الثورة الفلسطينية حول المباحثات الفلسطينية ــ الاردنية.

فقالت مجلة «فلسطين الثورة» في افتتاحيتها «ارتأت م.ت.ف. أنه خدمة للقضية الوطنية الفلسطينية، وتعزيزاً لصمود شعبنا في الارض المحتلة، وحفاظاً على العلاقة عن قرب مع أبناء شعبنا في الأردن، لا بد من التفاهم مع الأردن على صياغة علاقة عمل خاصة. وقد اتخذت المؤسسات الفلسطينية (المجلس الوطني، المجلس المركزي، اللجنة التنفيذية) وبشكل ديمقراطي قراراً بذلك. وعلى أساسه كانت جملة النشاطات والتحركات الفلسطينية سواء على صعيد اللجنة الفلسطينية ــ الأردنية المشتركة أم الزيارات الرسمية أم غيرها.. وبسبب من ذلك، كان هذا التطور المهم في موقف الأردن تجاه القضية الفلسطينية، وهذا الفهم الأردني لضرورة التنسيق المشترك من موقع التحالف المتكافىء، لا من موقع الرغبة في الاحتواء». وأضافت الصحيفة «ولما كان لدى م.ت.ف. والأردن علاقات واسعة مع العديد من دول العالم فان اتفاقهما على موقف مشترك فلسطيني ــ أردني سيوحد بدوره مواقف الدول الصديقة لكل منهما حول هذا الموقف. الأمر الذي يؤمل منه ان يكون له اثره على صعيد الاستجابة للمشروع العربي» (فلسطين الثورة، العدد «٤٢٨»، ١٦/١٠/١٩٨٢). وذكرت نشرة «الثورة مستمرة» التي تصدر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في افتتاحيتها انها ترفض خطة اقامة اتحاد فيدرالي بين الأردن والدولة الفلسطينية المقبلة. ونددت بتأييد الأردن لهذه الخطة التي «تهدف الى تصفية الثورة الفلسطينية» وقال «إن الملك حسين يواصل خطواته الحثيثة نحو التفاوض مع العدو الصهيوني، في ظل حماية مقررات فاس، في حين يحاول تحقيق المكاسب خلال لقاءاته مع منظمة التحرير الفلسطينية وفق مشروع المملكة المتحدة». أضافت «لكن الملك يدعو مشروعه هذه المرة اتحاداً كونفدرالياً بين الفلسطينيين والأردن؛ والواقع ان لكل هذه التسميات مضمونا واحدا طالما ان هدفها هو ضم الضفة الغربية وغزة الى النظام الاردني في الاطار العام لعملية كامب ديفيد، ووفقا لمشروع ريغان». ومضت تقول «وكل هذه الخطوات والتحركات تهدف إلى تصفية منظمة التحرير والقضية الفلسطينية، وتدمير المكتسبات والانتصارات السياسية للشعب الفلسطيني. وبالاضافة الى ذلك فهي تسعى إلى محاولة نسف الوحدة داخل منظمة التحرير وخلق توتر بين المنظمة وسوريا». وختمت بالقول «إننا نعلن التزامنا بالوحدة الوطنية الفلسطينية وبالعلاقة الاستراتيجية الوثيقة بسوريا، هذه العلاقة التي تمثل حجر الزاوية في جهودنا لمواجهة العدو ومخططات العملاء» (السفير، ١٧/١٠/١٩٨٢). وقالت صحيفة «نداء الوطن» الناطقة بلسان الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في تعليق افتتاحي أن «حاكم عمان يظن أن الظروف التي نتجت عن الغزو الاسرائيلي للبنان، والاعلان عن مشروع ريغان، تشكل فرصة جيدة لاعادة احياء مشروع المملكة المتحدة تحت اسم جديد وبدعم من زعماء السعودية» وأضافت «إننا نعتقد بأن هذه المحاولات لن تمر. فالثورة الفلسطينية ستثبت لهم اننا ملتزمون بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الى ان يعترف المعسكر الاميركي ــ الاسرائيلي بالحقوق المشروعة لشعبنا» (المصدر نفسه). ووزعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة بياناً حول اجتماع للجنتها المركزية حذرت فيه من «السير في ركاب الملك حسين، ومن المحاولات الجارية لتفويضه ممثلاً باسم منظمة التحرير

والشعب الفلسطيني، لما تشكله هذه المحاولات المشبوهة من خرق دستوري لقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية واللجنة التنفيذية، وتنازلاً فاضحاً عن شرعية تمثيل المنظمة، وتجريدها من حقها وصلاحياتها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني». وحذر البيان من «خطورة الانسياق وراء اوهام الحلول من خلال الرضوخ للشروط الاميركية — السعودية على حساب الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني وقضايا امتنا العادلة» (**المصدر نفسه**).

ووصف الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني الدكتور سمير غوشه ما طرح عن الاتحاد الفيدرالي مع الأردن بأنه «لا يشكل الحدود الدنيا لطموحات وحقوق شعبنا الشرعية» وأشار الى ان هذا الطرح استند الى موقف سياسي للملك حسين الذي اعلن «اعترافه بالقرار ٢٤٢، ورحب بمشروع الرئيس الاميركي رونالد ريغان، وهذان الامران لنا موقف منهما على الصعيد الفلسطيني». وقال «إننا مع الوحدة العربية وليس مع الاتحاد الفيدرالي او الكونفدرالي مع الأردن فحسب.. وكنا نحبذ أن تعقد القيادة الفلسطينية اجتماعات مكثفة وتحدد تحركها السياسي ومواقفها بكل دقة لكي نتجنب اي تمزق أو تباين في الساحة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**). ونقلت صحيفة «تايمز» اللندنية عن عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» خليل الوزير الذي شارك في المباحثات الفلسطينية — الأردنية قوله «ان على رأس اولويات م.ت.ف. هو العمل من اجل إقامة الدولة الفلسطينية» وفي معرض رده على رؤيته لكيفية العلاقة مع الملك حسين بعد ان طرح ضرورة الاتحاد الفلسطيني — الأردني قال: «عندما تكون لدينا دولة مستقلة سيكون لنا حق تقرير الأسلوب الذي يمكننا من التعايش مع الدول المجاورة.. وانه يجب اعطاء قدر كبير من الاهمية للعلاقة الخاصة بين الدولة الفلسطينية المستقلة والأردن» (مجلة «**فلسطين الثورة**»، العدد ٤٢٨، ١٦/١٠/١٩٨٢، ص ٩).

وفي دمشق دعا عضواللجنة المركزية لحركة فتح أبو صالح إلى «رفض اعطاء سلطة تفويض للنظام الأردني لتصفية القضية الفلسطينية والثورة الفلسطينية»؛ وقال «إن منظمة التحرير الفلسطينية تمر في اوضاع حساسة جداً أو خطرة للغاية». ودعا الى اجتماع للقيادة الفلسطينية «لتقديم اجوبة على كل الأسئلة» (**السفير**، ١٢/١٠/١٩٨٢).

وفي مقابلة مع مجلة «المصور» القاهرية، رفض عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» صلاح خلف «أبو إياد» فكرة الاتحاد الأردني — الفلسطيني، وقال «إن ما رفضناه في السبعينات لا نستطيع قبوله في العام ١٩٨٢. ما نريده هو دولة فلسطينية ولو على شبر واحد من أرضنا» (السفير، ٣٠/٩/١٩٨٢).

وحول الخبر الذي نقلته اذاعة مونت كارلو على لسان مراسلها في دمشق لويس فارس من أن خمساً من فصائل الثورة الفلسطينية أصدرت بياناً في دمشق تؤيد فيه تصريحات وزير الاعلام السوري أحمد اسكندر، بخصوص انتقاده لزيارة ياسر عرفات ومباحثاته في الأردن، نفى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم في حديث له لاذاعة مونت كارلو وجود أية ازمة في م.ت.ف. وقال «إن كل انسان يستطيع أن يقول رأيه، وفي مؤسساتنا، وفي لجنتنا التنفيذية، وفي مجلسنا المركزي، وفي مجلسنا الوطني، نقرر السياسة التي تقبل بها م.ت.ف. الانتقادات التي وجهت لم تكن جديدة. هناك انتقادات توجه للنظام الأردني منذ عدة اعوام.. ولكن عندنا حرية رأي. الفصائل تقول رأيها، والمجلس الوطني يقرر السياسة التي تلتزم بها م.ت.ف. على حد علمي، وكما علمت من بعض الأخوة في بعض التنظيمات قالوا: إنهم لم يصدروا اية بيانات تتعلق بزيارة الاخ أبو عمار الى الأردن. ثلاث منظمات اكدت على الأقل انها لم تصدر بيانات تتعلق بهذه الزيارة. وإذا كان هناك من بيانات فانها غير متعلقة بزيارة أبو عمار، وإنما بيانات عامة تعودنا ان نسمعها وقيلت اكثر من مرة في السابق» (مجلة «**فلسطين الثورة**»، العدد «٤٢٩»، ٢٣/١٠/١٩٨٢، ص ١٥).

ومن جهة اخرى نفى مصدر مسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يوم ١٥/١٠/١٩٨٢ أن تكون الجبهة قد أصدرت بياناً بشكل فردي او جماعي حول زيارة أبو عمار للأردن. وأصدر الناطق الرسمي باسم جبهة التحرير الفلسطينية يوم ١٣/١٠/١٩٨٢ التصريح التالي تعقيباً على ما ورد في اذاعة مونت

كـارلو حـول بيان صـادر عن جبهة التحـريـر الفلسطينية بشأن مباحثات عمان:

ـ إن جبهة التحرير الفلسطينية لم تصدر أي بيان، كما انها لم توقع أي بيان جماعي بشأن مباحثات عمان.

ـ إن الوضع السياسي على الساحة الفلسطينية بما في ذلك المباحثات الأردنية ـ الفلسطينية الأخيرة هي على رأس جدول اجتماعات مكتبنا السياسي ولجنتنا المركزية التي ستعقد خلال ايام قليلة.

ـ إن وحدة الموقف الفلسطيني المستند الى قـاعـدة الحـوار الديمقـراطي داخـل سـاحتنـا الفلسطينية، وفي اطار م.ت.ف. ممثلنا الشرعي والوحيـد، هو المـوقف الذي نحرص عليـه كـل الحرص.

ـ وفي هذه المناسبة، نود ان نؤكد من جديد على موقف جبهة التحرير الفلسطينيـة الرافض للتسويات الاستسلامية، والمتمثل في شعار الكفاح المسلح اسلوباً رئيسياً لتحرير فلسطين.

وفي اليوم نفسه صـرح ناطق رسمي بـاسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بما يلي:

«تعقيباً على مـا أذاعته اذاعـة مونت كـارلو وإذاعة لندن حول بيان صادر عن خمس منظمات في دمشق، نود التأكيد على انـه لم يصدر عن الجبهة الديمقراطية، أي بيان سياسي في الآونة الأخيرة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بزيارة الاخ أبـو عمار الى الأردن؛ وسيـاسـة الجبهـة الديمقراطية واضحة بالتمسك بالموقف الفلسطيني الموحد المتمثل بالدفاع عن الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا، وخاصة في اقامة دولته المستقلة بقيادة م.ت.ف.، الممثـل الشرعي والـوحيـد» (**المصدر نـفـسـه**، العـدد ٤٢٩، ١٩٨٢/١٠/٢٣، ص ١٦).

إجتياح بيروت الغربية ومجزرة المخيمات

السـاعـة الثـانيـة صبـاح يـوم الأربعـاء (١٩٨٢/١٠/١٥) تحركت القوات الاسرائيلية الى غربي بيروت. وكان ذلك قبل أقل من ساعتين من الاعـلان الرسمي عن مقتـل الرئيس اللبنـاني المنتخب بشـير الجميـل في حـادث تفجير بيت الكتائب، الساعة الرابعة وعشر دقائق، بعد ظهر يـوم الثـلاثـاء (١٩٨٢/٩/١٤). وكـان هـدف اسـرائيل من هـذا التحرك حسبمـا اعلنت هو ضمان «الأمن والنظام العام» بعد مقتل الرئيس اللبناني. وعند الفجر استيقظ سكان بيروت على أزيز الطائرات الاسرائيلية وهي تختـرق اجواء العاصمة في غارات وهمية. وعنـد الظهر أكملت القوات الاسرائيلية تطويق مخيمي صبرا وشاتيلا مرورا بالمدينة الريـاضية ومنـطقة الفـاكهاني، وقطعت كل اتصال بالمنطقة. وخلال الايام الثلاثة التالية، كـان هذان المخيمـان مسرحـا لجريمـة بشعة، لم تتسرب اخبارها الى الرأي العام العالمي الا في اليـوم الثالث (السبت، ١٩٨٢/٩/١٨)، حين سمع العالم المتمدن عبر أجهزة الاعلام عن مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا، التي ارتكتب بحق المدنيين العزل من فلسطينيين ولبنانيين من أبناء المخيمين. وبهذه المجزرة أضافت الصهيونية الى سجلها الحافـل بالاجـرام جريمـة جديـدة ذبح بنتيجتها الآلاف من ابناء الشعبـين الفلسطيني واللبناني.

وفي أول رد فعل له على اجتياح بيروت الغربية واغتيـال الرئيس اللبنـاني، قـال رئيس اللجنـة التنفيذية لـ (م.ت.ف.) ياسر عرفات، في مؤتمـر صحفي عقـده في مـطار رومـا، لدى وصـوله العاصمة الايطالية لحضور مؤتمر الاتحاد الدولي للبرلمانيين «إنني آسف لما حدث، ولكنها [عملية اغتيـال بشـير الجميـل] استفـزاز من جـانب الاميـركيـين والاسـرائـيليـين حـتى يـتمـكن الاسرائيليون من دخول بيروت الغربية» وتـابع قائلاً ان تحرك الاسرائيليين هذا الصباح داخل بيروت الغربيـة يتعارض بصـورة مباشـرة مع الاتفاقات التي تم التوصل اليهـا مع المفـاوض الاميركي السفير فيليب حبيب والتي تم بموجبها اجـلاء مقاتـلي م.ت.ف. عن بيَروت (**السفير**، ١٩٨٢/٩/١٦). كما طالب أبو عمار في مؤتمـر صحفي آخر عقده في روما بعودة القوات المتعددة الجنسية الى بيروت «لتحمل مسؤولياتها في حماية المدنيين والنساء والأطفال فيها». وقال «إن هناك مسـؤولية تتحملهـا القوات الدوليـة الفـرنسيـة والايطالية والأميركية» (**السفير**، ١٩٨٢/٩/١٧). وجاء في بيان أصدره مكتب م.ت.ف. في روما «إن الجيش الاسـرائيلي غـزا القـطاع الغـربي من بيـروت، برغم الضمـانات التي قـدمتهـا الدول المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات، وخاصـة

الولايات المتحدة الاميركية لحماية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وسكانها»، وأضاف البيان «إن مهمة الوحدات الاميركية والفرنسية والايطالية انحصرت اساساً في ضمان حماية المخيمات حتى يتمكن المقاتلون من الرحيل، والعدوان الحالي ينسف كل الاتفاقات وكل الضمانات (**المصدر نفسه**، ١٧/٩/١٩٨٢). ويوم ١٨ أيلول عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا طارئاً في دمشق لمناقشة الأحداث الخطيرة التي تشهدها بيروت الغربية في أعقاب مجزرة المخيمات. وأصدرت بيانا حملت فيه المسؤولية الكاملة المادية والمعنوية عن هذه المجازر للولايات المتحدة التي ضمنت بتعهد مكتوب من خلال مبعوثها فيليب حبيب عدم دخول القوات الإسرائيلية بيروت الغربية بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين منها. وطالب البيان بما يلي:

أولاً — ان يقوم مجلس الأمن الدولي بفرض العقوبات على اسرائيل حسب البند السابع من الميثاق، وطردها من الأمم المتحدة، لمخالفتها المواثيق الدولية، واقترافها جرائم الحرب البشعة هذه.

ثانياً — أن تقوم الولايات المتحدة، بسحب القوات الاسرائيلية الغازية من بيروت الغربية ومن لبنان ككل فوراً، طبقا لقرارات مجلس الأمن المتتالية.

ثالثاً — أن تقوم الدول الثلاث، باعادة القوات المتعددة الجنسية فورا، لتبقى حتى يتحقق الانسحاب الاسرائيلي الشامل (**فلسطين الثورة**، العدد ٤٢٦، ٢/١٠/١٩٨٢، ص ١٧).

وعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم ١٩ أيلول عام ١٩٨٢ اجتماعا غير عادي في دمشق، وأصدر بيانا ختامياً جاء فيه «في البداية استمع المجلس لتقرير مفصل عن المذبحة الهمجية التي تعرض لها المدنيون الأبرياء في المخيمات الفلسطينية في بيروت الغربية، من قبل قوات الغزو الصهيوني وحلفائها.. وان المجلس المركزي الفلسطيني، إذ يؤكد مسؤولية قوات الغزو الصهيوني عن هذه المجازر الرهيبة، ويعتبرها استمرارا لسياسة الابادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، التي ينتهجها حكام اسرائيل، النازيون الجدد، منذ مذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨ حتى مذبحة بيروت عام ١٩٨٢، مرورا بمجازر قبيه وكفر قاسم وخانيونس ورفح. ويرى المجلس ان قيام هذه المجازر في ظل الجيش اللبناني، وبعد ان تسلم مسؤولياته في بيروت الغربية والمخيمات الفلسطينية، في اعقاب رحيل القوات المتعددة الجنسية، يضع جزء أساسياً من مسؤولية هذه الجرائم على عاتق الجيش اللبناني. كما ان المجلس لا يخلي من المسؤولية القوات المتعددةالجنسية لأنها لم تتقيد بمهمتها المتفق عليها وبالضمانات التي اعطتها قبل رحيل القوات الفلسطينية عن بيروت، بل انسحبت قبل الموعد المحدد لها». (**المصدر نفسه**).

ودعت م.ت.ف. الى عقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجية العرب، عقد في تونس، يوم ٢١/٩/١٩٨٢، للبحث في المذابح التي تعرض لها الفلسطينيون في مخيمي صبرا وشاتيلا. وحضر الاجتماع احد عشر وزير خارجية وممثلون لباقي الدول العربية. ونسبت وكالة «فرانس برس» الى مصدر موثوق قوله ان رئيس الدائرة السياسية فاروق القدومي طلب في الجلسة المغلقة للمؤتمر سحب السفراء العرب من واشنطن، وفرض عقوبات اقتصادية ضد الولايات المتحدة الاميركية لمساندتها العدوان الاسرائيلي، ضمنها تخفيض انتاج النفط. كما دعاً الى إصدار قرار بمقاطعة السلع الاميركية في البلاد العربية (**السفير**، ٢٢/١٠/١٩٨٢).

وبانسحاب قوات الغزو الصهيوني من بيروت الغربية تحت ضغط الرأي العام العالمي، وبعودة القوات المتعددة الجنسية اليها، وانتشارها في منطقة المخيمات بجانب الجيش اللبناني، لم تتوقف حملات المضايقة لسكان المخيمات الفلسطينية. وهذا ما دعا رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات الى توجيه نداء الى الملوك والرؤساء العرب طالبهم فيه بالتدخل لوقف الممارسات ضد المخيمات. ومما جاء في النداء «... وإنني انطلاقاً من مسؤوليتي تجاه جماهير شعبنا المناضل الذي عانى ويعاني بما فيه الكفاية من العدو الصهيوني، أكرر الرجاء والمناشدة لكل القادة العرب لوضع حد لهذا الجحيم الذي يعيشه شعبنا المناضل في ظل الظروف الصعبة. وإنني لا زلت آمل في العهد اللبناني الجديد الذي يريد اعادة بناء لبنان الجديد، ان يكون هذا البناء على أسس أخوية بعيدة عن مثل هذه الأعمال الانتقامية والممارسات

الخطيرة، وأن يكون الالتزام بما اتفق عليه قبل خروج قواتنا المسلحة من لبنان هو الحكم في ذلك وليس تصفية الحسابات التي لا تخدم سوى العدو الصهيوني» (فلسطين الثورة، العدد ٤٢٧ ، ٩/١٠/١٩٨٢، ص ١٩). كما عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا خاصا في عمان يوم ١٢/١٠/١٩٨٢ لبحث السبل التي تؤمن سلامة المدنيين الفلسطينيين وتحفظ حقوقهم وفقاً للالتزامات التي تعهدت بها الحكومة اللبنانية دولياً وعربياً وثنائياً مع م.ت.ف. وطالبت اللجنة التنفيذية في بيانها الصادر عقب الاجتماع بما يلي:

١ ــ أن تقوم الحكومة اللبنانية بتحمل مسؤولياتها في حماية المدنيين الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية التي تفرضها اعتبارات وطنية وقومية وفقا لالتزاماتها.

٢ ــ أن تقوم الدول العربية بتحمل مسؤولياتها وإجراء اتصالات عاجلة مع الحكومة اللبنانية حول هذا الموضوع.

٣ ــ ان تقوم الدول المشاركة في القوة، المتعددة الجنسيات والأمانة العامة للأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها في حماية المدنيين الفلسطينيين، وفقاً لالتزاماتها.

إن اللجنة التنفيذية إذ تعلن ذلك تؤكد انها ستتحمل مسؤولياتها في حماية شعبها وستتخذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك (**المصدر نفسه**، العدد ٤٢٨، ١٦/١٠/١٩٨٢).

وقد احتلت مسألة اجتياح بيروت الغربية ومجزرة المخيمات وأوضاعها الأمنية، حيزاً كبيراً من اتصالات ومباحثات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في جولاته المكثفة التي قام بها في اعقاب الخروج من بيروت: هذه الجولات التي لم تقتصر على البلدان العربية الثمانية التي انتقل اليها المقاتلون الفلسطينيون، بل شملت بلدانا عربية اخرى كالمغرب والسعودية والكويت والبحرين واتحاد الامارات العربية، الى جانب بلدان أجنبية كيوغسلافيا ورومانيا وايطاليا والفاتيكان. كما طغى هذا الموضوع على تصريحات وأحاديث قادة فصائل الثورة الفلسطينية، لوسائل الاعلام العربية والأجنبية. ولن نتطرق لتفاصيل هذه المواقف، مكتفين بمواقف الأطر العليا في م.ت.ف. والواردة اعلاه.

وإذا كانت الأحداث السابقة التي عالجها التقرير تكوّن خطوطاً رئيسية للصورة الفلسطينية في مرحلة ما بعد بيروت، فان من شأن الفترة المقبلة ان تلقى بمزيد من التطورات الكفيلة باستجلاء هذه الصورة تماماً.

جابر سليمان

العلاقات الفلسطينية ــ العربية*

□ دشن خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت بداية جديدة في علاقات منظمة التحرير الفلسطينية بالدول العربية. فكان لاختيار ياسر عرفات دولة أوروبية (اليونان) للذهاب إليها، كمحطة أولى، دلالة ذات مغزى؛ لأن «الموقف العربي كان سيئاً للدرجة التي لا يطيق معها الانسان [الذهاب] إلى أي بلد عربي» صلاح خلف «أبو إياد» عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» (السفير، ٢/٩/١٩٨٢)، ومن غير الواضح حتى الآن، ما أن كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد صاغت معادلة جديدة لعلاقاتها بالدول العربية؛ إذ لا زالت تصريحات القادة الفلسطينيين الصحفية المتباينة، تعكس أجواء البحث عن الصيغة الجديدة مع شيء من عدم الاتفاق حول عدد من المسائل. ففي حديث إلى مجلة «دير شبيغل» الالمانية، انتقد صلاح خلف موقف البلدان العربية متسائلاً: «لماذا لم تستعمل السعودية وليبيا والجزائر سلاح النفط؟» كذلك انتقد سوريا «لعدم طلبها المساعدة السوفياتية، ذلك أن السوفيات كانوا يرغبون في التدخل في الحرب، لكن شرط أن يطلب ذلك بلد عربي» (النهار، ٦/٩/١٩٨٢). ومن جهة أخرى، اتهم أبو إياد سوريا والعراق والأردن بالقيام بهجمات ضد دبلوماسيين كويتيين وآخرين من دولة الإمارات العربية المتحدة. وأضاف «أن هذه الهجمات التي اتهم الفلسطينيون بالقيام بها هي جرائم بحق الثورة الفلسطينية» (السفير، ٢٦/٩/١٩٨٢).

أما الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمه، فقد قال: «ان واحداً من الدروس المستفادة من حرب بيروت هو أننا اكتشفنا حقيقة موقف انظمة الحكم العربية، ولم يعد يساورنا أي وهم بشأنها» (المصدر نفسه، ١٣/١٠/١٩٨٢)؛ في حين أكد فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. «ان الثورة الفلسطينية لن تفتح معارك مع الأنظمة العربية، لكنها سوف تأخذ في الاعتبار المواقف الجديدة لهذه الانظمة في تعاملها معها»، وأضاف: «لسنا أسرى الأنظمة وخوفها والسبب في ذلك ليس قوتنا، بل ضعف هذه الأنظمة وخوفها من الجماهير. وإذا كانت هذه الأنظمة تعتقد أن مأساة لبنان ستذهب بدون عقاب، فهي مخطئة» (المصدر نفسه، ١٨/١٠/١٩٨٢).

من ناحية أخرى ركزت قيادة م.ت.ف.، بعد الخروج العسكري من بيروت، على إعادة الاعتبار إلى القوة الذاتية الفلسطينية، بعدما ظهر للبعض أن هذه القوة معرضة للضعف، وبعدما راهن البعض الآخر على حدوث انقسام سياسي داخلي؛

* يغطي هذا التقرير الفترة ما بين ١/٩/١٩٨٢ و ٣١/١٠/١٩٨٢.

بدأت بوادره مع حديث نايف حواتمه عن مشروع سوف يقدمه إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المقبلة «يتضمن الاعتراف المتبادل بين الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٠/٢). وهاجمت الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، في بيان لها، السيد نايف حواتمه لدعوته تلك بقولها: «من المحزن المخجل أن يكون مطلق هذه الدعوات الاستسلامية والانهزامية واحداً ممن اعتبروا أنفسهم في يسار حركة المقاومة الفلسطينية، وأن تلتقي دعوة حواتمه مع أحلام اليمين الفلسطيني ومع مخططات الرجعية ونياتها» (**النهار**، ١٩٨٢/١٠/٣). كذلك أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أنها «ستقاوم أية خطوة فلسطينية للإعتراف باسرائيل، وأنها تقف بثبات ضد أية اقتراحات تدعو إلى اعتراف متبادل بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي» (**السفير**، ١٩٨٢/١٠/٦).

أما حصيلة التوجهات الفلسطينية التي يجري تفحصها، فيمكن استخلاصها من قول عرفات: «أنه سيقبل أية معادلة في الشرق الأوسط تجعل العلم الفلسطيني يرفرف فوق القدس» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٠/١١).

١ ــ العلاقات الفلسطينية ــ الأردنية: استأثرت العلاقات الفلسطينية ــ الأردنية، في الآونة الأخيرة، بجدل سياسي وإعلامي واسع النطاق، امتدت آثاره إلى الساحة الفلسطينية ذاتها. ومن المتوقع أن تعود هذه المسألة لتحتل صدارة الهموم السياسية التي تواجهها م.ت.ف.، مع انعقاد الدورة المقبلة للمجلس الوطني الفلسطيني. وربما يكون هذا الشريط الحدثي قادراً على التقاط الاتجاه العام للعلاقات الفلسطينية ــ الأردنية في الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

فور مغادرة ياسر عرفات بيروت، كان أحمد اللوزي، رئيس الديوان الملكي الأردني ومروان القاسم وزير الخارجية في أثينا، لدى وصول عرفات إليها. «وقد نقلا رسالة من الملك حسين إلى عرفات تضمنت تحيات الملك وإيمانه بمتابعة التشاور والتنسيق في القضايا المطروحة» (**النهار**، ١٩٨٢/٩/٤).

بعد أيام معدودة من هذا اللقاء أعلن الملك حسين «أن الوقت حان للدخول في حوار مع م.ت.ف.، يهدف إلى صياغة اتحاد كونفدرالي بين الكيانين الفلسطيني والاردني». وأضاف، «أن قضية الشرق الأوسط هي قضية أردنية ــ فلسطينية قبل أن تكون عربية وقبل أن يسمح لأي كان في هذا العالم بأن يتدخل فيها» (**السفير**، ١٩٨٢/٩/٢١). كما أعرب الملك حسين «عن أمله في أن يبحث مع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال زيارته المتوقعة إلى الأردن، اقتراحه الخاص بإقامة اتحاد فيدرالي فلسطيني ــ أردني». وأوضح «أن العلاقات الأردنية ــ الفلسطينية مهمة وبناءة للغاية [وانها] أكثر العلاقات ثباتاً بين أعضاء العائلة العربية». وأضاف: «أنه لا يستبعد في المستقبل إمكان تشكيل وفد أردني ــ فلسطيني يشترك في مفاوضات حول قيام حكم انتقالي في الأراضي المحتلة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٦).

أثار هذا الاقتراح جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية العربية والفلسطينية؛ فقد رفض صلاح خلف اقتراحات الملك حسين بخصوص إقامة اتحاد كونفدرالي يضم الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، وقال: «ان ما رفضناه في السبعينات لا نستطيع قبوله في عام ١٩٨٢... ان ما نريده هو دولة فلسطينية، ولو على شبر من أرضنا.. وأنا أنصح الملك حسين ألا يتحدث عن مشروع المملكة المتحدة من جديد» (**المصدرنفسه**، ١٩٨٢/٩/٣٠).

أما ياسر عرفات فقد شدد على الاستقلال الفلسطيني، وأعلن «ان م.ت.ف. ترى أهمية وضرورة إقامة علاقات خاصة بين الدولة الفلسطينية المستقلة والأردن» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٠/٥). وعندما بدأت المحادثات الرسمية الفلسطينية ــ الأردنية سارعت اسرائيل إلى استباق أي اتفاق يمكن أن ينتج عن المباحثات التي يجريها ياسر عرفات في الأردن، بتوجيه تحذير إلى الملك حسين من أنها ستتصرف بسرعة ضد أية نشاطات تقوم بها م.ت.ف. من الأردن. واعتبر مسؤول اسرائيلي، لم يكشف اسمه، «ان التقارب بين نظام الملك حسين وم.ت.ف. يشكل تهديداً مباشراً لإسرائيل» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٠/١٣).

ومما أثار الدهشة اعتراض وزير الاعلام السوري على حق عرفات في التكلم باسم

م.ت.ف.، وقد صرح الوزير السوري قائلاً: «لا نعتقد أن هناك شخصاً يملك، وحده، تفويضاً للتحدث عن المسألة الفلسطينية... ان ياسر عرفات هو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه لا يستطيع التحدث باسمها من دون تفويض» (النهار، ١٢/١٠/١٩٨٢).

ولم تكد تمضي أربع وعشرون ساعة على هذا التصريح، حتى أعلنت عشرون شخصية من الضفة الغربية، في بيان أصدرته في القدس، تأييدها لمنظمة التحرير ولمبادرات ياسر عرفات. واعتبر هذا البيان رداً مباشراً على ما أدلى به وزير الاعلام السوري. فرئيس بلدية غزة السابق، رشاد الشوا، قال: «إنني اعتبر رئيس م.ت.ف.مؤهلاً للتحدث باسم الشعب الفلسطيني. إن له الحق في التحدث في عمان مع الملك حسين وايجاد مناخ من التعاون مع الأردن» (المصدر نفسه، ١٣/١٠/١٩٨٢). ومن جهتها، انتقدت صحيفة «العلم» المغربية موقف سوريا الأخير من م.ت.ف.، فقالت في مقال افتتاحي: «ان م.ت.ف. خرجت من لبنان من دون أن يكون عليها دين لأحد. وهذا من شأنه ان يمنحها حرية الحركة وفرصة التحرر من الوصاية». وتساءلت الصحيفة: «لماذا يؤخذ على م.ت.ف. ان تطبع علاقاتها مع الأردن وفق المصلحة الوطنية الفلسطينية؟ وهل يكفي أن تكون سوريا على خلاف مع الأردن والعراق، لكي يفرض على المنظمة أن تقطع علاقاتها بالأردن والعراق؟ وكيف يطعن في قيادة ياسر عرفات للمنظمة وهو الذي قادها في حرب خاضتها منفردة ضد إسرائيل، وهو الذي قاد المفاوضات التي أنهت الحرب؟» (السفير، ١٤/١٠/١٩٨٢).

بعد ثلاث جولات من المباحثات، في عمان، «توقعت مصادر عربية أن يتوصل الملك حسين ورئيس م.ت.ف. إلى اتفاق على خطوط عريضة، تتضمن تصوراً مشتركاً لمستقبل العلاقات الأردنية ــ الفلسطينية، وان ينقل العاهل الأردني هذا الاتفاق إلى واشنطن، ليؤكد استعداد م.ت.ف. لأن تكون منفتحة على صيغة تضمن زوال الاحتلال عن الضفة الغربية وغزة» (النهار، ١٢/١٠/١٩٨٢). في حين صرح ناطق فلسطيني في عمان «أن هدف م.ت.ف. الأساسي هو تأمين انسحاب اسرائيلي وجعل اسرائيل تعترف بحقوقنا في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المستعادة، ثم التحدث عن اتحاد فيدرالي مع الأردن»، وأعرب الناطق عن اعتقاده بأن «اتحاداً فيدرالياً يمكن تحقيقه، فقط، إذا كانت هناك دولتان... وفي هذه المرحلة لا نستطيع الموافقة على اتحاد فيدرالي لأننا لا نزال من دون دولة» (المصدر نفسه، ١٢/١٠/١٩٨٢).

لكن صحيفة «القبس» الكويتية، نقلت عن مصادر، وصفتها بأنها مطلعة قولها «ان مباحثات حسين وعرفات أسفرت عن اتفاق حول القضايا الثنائية مثل وجود كيانين تحت حكومة مركزية واحدة، ووجود جيشين بقيادة وزارة دفاع واحدة... وأن الخطة المشتركة تقضي باصدار نوعين من جوازات السفر ــ أردنية وفلسطينية ــ للسكان في الاتحاد الكونفدرالي المقترح» (السفير، ١٢/١٠/١٩٨٢).

وفيما صرح فاروق القدومي «أن الدولة الفلسطينية هي التي ستدخل المفاوضات مع الأردن» (المصدر نفسه، ١٨/١٠/١٩٨٢)، أعلن ياسر عرفات أنه أبلغ الملك حسين أنه «ما من فلسطيني سيقبل إقامة هذا الاتحاد مع الأردن، إلا بعد قيام دولة فلسطينية تكون القدس عاصمتها» (المصدر نفسه، ١٩/١٠/١٩٨٢)؛ مما أكد تشدد عرفات بشأن الدولة الفلسطينية المستقلة. وفي الوقت نفسه، ذكرت «التايمز» البريطانية «ان اجتماع الملك حسين وعرفات كان أكثر نجاحاً مما كان يأمل أكثر المتابعين للموقف في الشرق الأوسط... وأن زعيم م.ت.ف. لم يكتف بعدم رفض اقتراح الملك حسين بإقامة اتحاد فيدرالي أردني ــ فلسطيني، بل اعترف علانية بأنه كان محور مناقشاتهما» (المصدر نفسه، ١٦/١٠/١٩٨٢).

٢ ــ العلاقات الفلسطينية ــ المصرية:

ساهمت الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية الخامسة في توسيع شقة الخلافات المصرية ــ الاسرائيلية، كما عجلت بالتقارب بين م.ت.ف. وحكومة القاهرة. وقد وصل الخلاف المصري ــ الاسرائيلي إلى نقطة حاسمة، عبرت عن نفسها بسحب السفير المصري لدى تل أبيب، وبإعادة طرح مشكلة «طابا» على طاولة المحادثات. كما قادت الصحافة المصرية هجوماً نقدياً مستمراً ضد سياسة اسرائيل في لبنان وضد ممارساتها إزاء الفلسطينيين.

ومن الناحية الأخرى، تعززت، بصورة ملفتة للنظر، العلاقات الفلسطينية ــ المصرية على مستويات عدة. فطالبت اللجنة القومية المصرية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني، والتي زار وفد منها بيروت، «بطرد السفير الاسرائيلي من مصر وسحب السفير المصري من اسرائيل وإيقاف جميع أوجه التطبيع مع العدو الصهيوني وقطع العلاقات المصرية ــ الأميركية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/١). وصرح الرئيس المصري حسني مبارك «أن على الولايات المتحدة أن تحل المشكلة الفلسطينية بالاعتراف بحقوق الفلسطينيين وبحقهم في أراضيهم». وأعرب عن اعتقاده بأنه «لو رفضت الدول العربية استقبال الفلسطينيين الذين رحلوا عن بيروت الغربية، لكان ذلك كافياً لوضع ما يكفي من الضغوط على الولايات المتحدة للعمل على ايجاد تسوية سريعة في المنطقة» (**النهار**، ١٩٨٢/٩/١).

بقي الموقف المصري العام عند حدوده المعروفة. أي التشديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة كيانه الوطني على أرضه، في مقابل الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود. إلا أن مجزرة المخيمات في بيروت الغربية دفعت موقف مصر، خطوة أخرى إلى الأمام في خلافها مع اسرائيل؛ ففي أعنف موقف لها من اسرائيل، استدعت مصر، سفيرها في تل أبيب للتشاور معه. كما حمّل الرئيس مبارك اسرائيل مسؤولية مذبحة الفلسطينيين في بيروت «ودعا إلى عقد مؤتمر قمة عربي، كي يثبت العرب وحدتهم وأنهم قوة عالمية مؤثرة» (**السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٣).

وقال الرئيس مبارك إن اسرائيل «لا تستطيع أن تقضي على الشعب الفلسطيني أو أن تصادر حقه في تقرير مصيره وإقامة كيانه الوطني على أرضه». وأشار إلى «أن الأحداث الأخيرة أكدت للغرب أن القضية الفلسطينية هي محور نزاع الشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٠/٤). ورحب مبارك بأي تقارب أردني ــ فلسطيني، «معتبراً أن مثل هذا التقارب يساهم في التوصل إلى حل» (**النهار**، ١٩٨٢/١٠/١٤)، إلا أن الرئيس المصري دعا م.ت.ف. إلى «استغلال التعاطف الدولي الكبير مع المنظمة، بالمبادرة إلى الاعتراف باسرائيل حتى تضع الولايات المتحدة أمامَ واجبها الحقيقي وأن يبدأ الحوار بينهما» (**السفير**، ١٩٨٢/١٠/٢١). ومن ناحية أخرى، أعرب وزير الخارجية المصري، كمال حسن علي، عن استعداد مصر لاستقبال ياسر عرفات في أي وقت يتوجه فيه إلى القاهرة. وقال: «ان القاهرة مفتوحة الذراعين لكل عربي. وياسر عرفات عربي أصيل». ورحب كمال حسن علي بالاتصالات الأردنية ــ الفلسطينية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٠/١٥).

٣ ــ **العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية**: على الرغم من تعدد التصريحات الصحفية المتنافرة، في هذا المجال، إلا أن العلاقات الفلسطينية ــ اللبنانية بدت كأنها تنتظر الوقت الملائم لتنقية الأجواء، وإرساء قواعد ملائمة للتعاون المثمر. وقد كان لخطاب الرئيس أمين الجميل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة صدى ايجابي لدى م.ت.ف.، وبخاصة حينما طالب الرئيس الجميل بأن يكون في استطاعة الفلسطينيين «العيش في سلام وحرية. وأن يقرروا مصيرهم على أرضهم في فلسطين» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٠/١٩). واللافت للإنتباه ان الحكومة اللبنانية لم تصدر أي تصريح رسمي يتعلق بالعلاقات الثنائية، كذلك لم يصدر عن م.ت.ف. سوى بعض المواقف الايجابية. ويبدو أن كلاً من م.ت.ف. والحكومة اللبنانية يؤجل الخوض في هذا الموضوع إلى الوقت الملائم.

وقد استأثر وضع المدنيين الفلسطينيين المقيمين في لبنان ووضع المؤسسات المدنية الفلسطينية باهتمام الأوساط المعنية، في حين حاز التواجد الفلسطيني، في الشمال والبقاع، على الجانب الأكبر من المواقف السياسية. فقد صرح النائب عبده عويدات إن إعلان بعض قادة المقاومة قرب عودتهم إلى بيروت... ما هو إلا نداء لاسرائيل لتبقى على احتلالها للبنان (**النهار**، ١٩٨٢/٩/١٠).

وقال الرئيس سليم الحص، تعليقاً على تصريحات بعض القادة الفلسطينيين الذين عادوا إلى الشمال والبقاع: «أعتقد أن قيادة م.ت.ف. في حاجة إلى من ينبهها إلى أن التحرك الذي قام به بعض قادتها في الشمال والبقاع لا يخدم إزالة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي اللبنانية؛ لذلك، فإن القيادة الفلسطينية مطالبة بأن تتفهم الواقع اللبناني وتراعيه، حرصاً على القضية اللبنانية

والقضية الفلسطينية في آن» (النهار، ١١/٩/١٩٨٢).

كذلك انتقد الشيخ محمد مهدي شمس الدين زيارات عدد من قادة المقاومة إلى منطقتي البقاع والشمال. واعتبر ذلك مجرد ذرائع تقدم إلى إسرائيل لإطالة بقائها وتوسعها (المصدر نفسه، ١٣/٩/١٩٨٢). أما النائب بيار دكاش فقد تخوف من عودة الفلسطينيين إلى الشمال والبقاع، معتبراً ذلك «إمعاناً في ضرب الأرض التي استضافتهم والإجهاز على الإنسان الذي كان الضحية في سبيلهم» (المصدر نفسه، ١٤/٩/١٩٨٢).

وفي المقابل أصدر مدير مكتب م.ت.ف. في بيروت بياناً أوضح فيه أن المكتب لا يعتبر نفسه ملزماً أو مسؤولاً عن أية بيانات لا تصدر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيسها (المصدر نفسه، ١١/٩/١٩٨٢).

فيما بعد، تطورت الأحداث في لبنان بسرعة. فاغتيل الرئيس المنتخب بشير الجميل، واجتاحت اسرائيل بيروت الغربية. فاعتبر ياسر عرفات «ان اغتيال بشير الجميل يشكل استمراراً للمؤامرة الاسرائيلية ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني»، وأعرب عن أسفه لحصول هذا الأمر (المصدر نفسه، ١٦/٩/١٩٨٢).

وأصدر مكتب م.ت.ف. في بيروت بياناً تمنى فيه، عبر الصحافة اللبنانية، ان تنقل إلى الشيخ بيار الجميل تعازي ياسر عرفات واستنكاره للجريمة التي أودت بحياة الشيخ بشير الجميل. كذلك نقل البيان تهنئة ياسر عرفات للرئيس أمين الجميل، بمناسبة «الاجماع الوطني اللبناني، الذي محضه ثقته الكاملة بانتخابه رئيساً للبلاد» (السفير، ٥/١٠/١٩٨٢).

على صعيد سياسي آخر، رفض ياسر عرفات سحب القوات الفلسطينية المتواجدة في سهل البقاع، ما دام الاسرائيليون يطلبون ذلك وما داموا يحتلون لبنان. وقال عرفات: «يجب أن يكون مفهوماً أنني لست على استعداد لتنفيذ أي قرار اسرائيلي» (المصدر نفسه، ٥/١٠/١٩٨٢). كما أكد رئيس دائرة الاعلام والثقافة في م.ت.ف. ياسر عبد ربه، «ان المقاومة الفلسطينية على استعداد لتقديم كل التسهيلات للسلطة الشرعية اللبنانية، من أجل تأمين الانسحاب الاسرائيلي، في إطار حماية حقوق شعبنا الفلسطيني المدنية والاجتماعية ومن أجل إقامة علاقات وثيقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الحكومة اللبنانية، في المستقبل» (المصدر نفسه، ٢٩/١٠/١٩٨٢). وفي مجال آخر، أشاد فاروق القدومي بالتوجه العربي للرئيس أمين الجميل. وذكر «ان الرئيس الجميل أبلغ م.ت.ف. بأنه سيسمح بإعادة بناء مخيمات اللاجئين في لبنان، شرط ان يتم ذلك ضمن حدودها المعروفة وألا تتحول مجدداً إلى مدن أو قرى» (المصدر نفسه، ٣٠/١٠/١٩٨٢).

٤ — العلاقات الفلسطينية — السورية: شهدت العلاقة بين م.ت.ف. والحكومة السورية بعض الجفاء. وأقرّ الأخ خليل الوزير «أبوجهاد» عضو اللجنة المركزية لـ«فتح» بأن «هناك عقبات سياسية بين سوريا وم.ت.ف. ترجع بشكل خاص إلى ارتياب السوريين نتيجة أنباء خاطئة تروجها أجهزة استخبارات» (المصدر نفسه، ١٦/١٠/١٩٨٢). لكن خليل الوزير، نفسه، أعلن «ان م.ت.ف. ستتابع تعزيز علاقاتها بسوريا، بالرغم من التوترات الظاهرة». وأضاف: «عندما نقوي علاقاتنا بالأردن، فإن ذلك لا يعني أننا لا نعمل على تحسين العلاقات مع سوريا» (المصدر نفسه، ٢٢/١٠/١٩٨٢).

وكانت وكالة «رويتر» نسبت إلى مصادر فلسطينية قولها: «ان الرئيس الأسد صدم قيادة م.ت.ف. عندما أعلن عزمه على سحب القوات السورية من البقاع» (النهار، ٨/٩/١٩٨٢). وكانت العلاقات الفلسطينية — السورية قد شابها بعض التوتر، إثر الحديث عن إمكانية قيام اتحاد كونفدرالي أردني — فلسطيني، فشنت صحيفة «تشرين» الحكومية «هجوماً عنيفاً على المحادثات التي أجراها ياسر عرفات مع الملك حسين، معتبرة أنها تشكل انتهاكاً فاضحاً لقرارات كل القمم العربية» (المصدر نفسه، ١٧/١٠/١٩٨٢). وحينما سئل وزير الاعلام السوري عن العلاقة بين دمشق وعرفات أجاب: «نحن نركز على علاقتنا بمنظمة التحرير الفلسطينية وليس بالسيد ياسر عرفات» (المصدر نفسه، ١٢/١٠/١٩٨٢).

٥ — ردود الفعل العربية على مجازر المخيمات: فور التأكد من المعلومات الواردة بشأن مجازر مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت،

بادر السفراء العرب في واشنطن، إلى تقديم مذكرة رسمية إلى وزارة الخارجية الأميركية تحمل الولايات المتحدة المسؤولية القانونية والمعنوية عن مذبحة المخيمات. وتضمنت المذكرة مطلبين:

١ ــ ان تتولى الولايات المتحدة إعادة تأسيس المؤسسات المدنية الفلسطينية في بيروت، التي استولت عليها القوات الاسرائيلية ونهبت محتوياتها. وأن تقوم الولايات المتحدة باستعادة هذه المحتويات.

٢ ــ ان تلتزم الولايات المتحدة بدفع تعويضات منتظمة للعائلات والأشخاص المتضررين في مذبحة بيروت (**السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٥).

وكان الرئيس حسني مبارك قد وجه رسالة عاجلة إلى الرئيس ريغان طالبه فيها ب «العمل فوراً على وقف المذبحة ضد اللاجئين الفلسطينيين في بيروت» (**النهار**، ١٩٨٢/٩/١٩). كما طالبت مصر الولايات المتحدة ب «انسحاب القوات الاسرائيلية، فوراً، من بيروت وبعودة القوات المتعددة الجنسيات وباتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع تصاعد الموقف في البقاع وطرابلس» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠).

وفي أعنف موقف لها من اسرائيل، منذ بداية الاجتياح الاسرائيلي، استدعت مصر سفيرها في تل أبيب للتشاور. وذلك كإجراء دبلوماسي احتجاجاً على مجزرة بيروت. وحمل الرئيس مبارك اسرائيل مسؤولية مذبحة الفلسطينيين داعياً «إلى عقد مؤتمر قمة عربي ليثبت العرب وحدتهم وأنهم قوة عالمية مؤثرة» (**السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٣).

أما **الأردن** فقد أتهم «اسرائيل وحلفاءها بارتكاب المجزرة وأعلن الحداد الرسمي على ضحايا المجزرة، ليوم واحد». ودعا الولايات المتحدة «إلى احترام وعودها بحماية الفلسطينيين في بيروت الغربية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠). كذلك توقف العمال في الأردن لمدة نصف ساعة عن العمل حداداً على ضحايا المجازر» (**النهار**، ١٩٨٢/٩/٢٠).

وفي **تونس** طالب الرئيس بورقيبة «دول العالم بالضغط على اسرائيل لوضع حد لجرائمها». وأجرى وزير خارجيتها اتصالات مع كل من المغرب والجامعة العربية ووزارة الخارجية الفرنسية والأمم المتحدة، للعمل من أجل ضمان حماية الفلسطينيين في لبنان (**السفير**، ١٩٨٢/٩/٢٠). كما بدأت تونس حداداً لمدة ٣ أيام على أرواح ضحايا المجزرة. وفي **الكويت** جرت تظاهرة نسائية ضمت المئات احتجاجاً على المجازر في بيروت. وبالرغم من أن القانون الكويتي يحظر التظاهر، فإن شرطة الكويت لم تعترض المتظاهرات (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٠). وألغت **دول الخليج** الاحتفالات بعيد الأضحى، وأعلنت أنها ستستعيض عنها بصلوات على أرواح شهداء مذبحة المخيمات (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٧).

كذلك عمت التظاهرات **الأرض المحتلة**، وحصلت اشتباكات مع الشرطة في قريتي «أم الفحم» و«شفا عمرو». وقد أصيب عشرات الأشخاص في تظاهرة كبرى جرت في الناصرة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٣). وكان اضراب عام قد شمل فلسطين المحتلة، بما في ذلك الجليل والمثلث، حيث رفع المتظاهرون صور ياسر عرفات وأشعلوا النار في سيارة عسكرية اسرائيلية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٢). ورغم أن **الجزائر** ألغت الاحتفالات الرسمية بعيد الأضحى استنكاراً لمجزرة صبرا وشاتيلا. فقد فرقت الشرطة الجزائرية تظاهرة جرت وسط العاصمة، احتجاجاً على المذبحة. «ولم يجد المشاركون في التظاهرة تفسيراً لتصرف رجال الأمن، خصوصاً أن الذي دعا إليها هو الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، وهو إحدى المنظمات التابعة للحزب الحاكم» (**النهار**، ١٩٨٢/٩/٢٧). وفي **سوريا** توقف العمل لمدة ربع ساعة حداداً على أرواح ضحايا مجزرة المخيمات (**السفير**، ١٩٨٢/٩/٢١).

وكانت **جامعة الدول العربية** قد دعت إلى اجتماع طارىء لوزراء الخارجية العرب بناء على طلب م.ت.ف.، للبحث في غزو القوات الاسرائيلية بيروت وفي مذابح المخيمات الفلسطينية. وقد حضر الاجتماع أحد عشر وزيراً، وممثلون عن بقية الدول العربية. وفيه «دعا ممثلو العراق، سوريا وفلسطين إلى سحب السفراء مؤقتاً من واشنطن» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٩/٢٢). ولكن المؤتمر اختتم أعماله «برفض دعوة م.ت.ف. إلى فرض عقوبات مالية واقتصادية على الولايات المتحدة». واكتفى البيان الختامي «بتحميل اسرائيل مسؤولية المجزرة، وتقديم

احتجاج مشترك لحكومة الولايات المتحدة» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢٣).

٦ ــ مؤتمر القمة العربية في فاس: كان استقبال ياسر عرفات ملفتاً وفريداً في تاريخ القمم العربية. «فقد انتظره في صالون الشرف في المطار، الملوك والرؤساء ورؤساء الوفود. وتوقف المراقبون عند غياب الرئيس الأسد عن استقبال عرفات وما يرمز إليه سياسياً. خصوصاً أن رئيس م.ت.ف. أختار غير دمشق محطة أولى بعد خروجه من بيروت» (النهار، ١٩٨٢/٩/٧). وتضمنت ورقة العمل الفلسطينية إلى هذا المؤتمر «دعوة إلى رفض كامب ديفيد ودعم نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف.». واعتبرت الورقة «أن القرار ٢٤٢ لا يأخذ في الاعتبار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وأنه يجب العمل من أجل قرار جديد يضمن حق العودة وحق تقرير المصير وحق الشعب الفلسطيني في دولة على أرضه، بقيادة م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٢). ورغم عدم تسرب معلومات كافية عن سير أعمال المؤتمر، إلا ان بعض الخلافات اللبنانية ــ الفلسطينية أخرت اختتام القمة. وتركزت نقاط الخلاف على «مطالبة الوفد الفلسطيني بإحياء اتفاق القاهرة أو توقيع اتفاق جديد، وعلى رفض الوفد الفلسطيني النقطة الرابعة في ورقة العمل اللبنانية التي تنص على إنهاء الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/١١). وفي أثناء انعقاد المؤتمر هاجمت الجبهة الشعبية ــ القيادة العامة، في تصريح وزع في بيروت «مشروع الملك فهد ومبادرة الرئيس ريغان، ومشروع الرئيس بورقيبة». وقالت: «ان جماهيرنا الفلسطينية وجماهير الأمة العربية تنظر إلى مؤتمر فاس نظرة ارتياب» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٩/٨).

ومع صدور البيان الختامي للمؤتمر، أذاعت أربع منظمات فلسطينية هي: القيادة العامة، الصاعقة، الجبهة الشعبية وجبهة النضال الشعبي بياناً «رفضت فيه البند السابع من مشروع السلام العربي الذي أقر في فاس. وهو البند الذي فسر أنه يتضمن اعترافاً بإسرائيل» (السفير، ١٩٨٢/٩/٢٤).

صقر أبو فخر

التحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا وسط موجة غليان واحتجاج شعبي واسع

تعيش اسرائيل حالياً وضعاً من القلق والغموض حول كل ما يتعلق بمسار غزوها لبنان ونتائجه وانعكاساته. فقد مرّ أكثر من خمسة أشهر على بداية الحرب، ولم تحقق وحتى الآن معظم أهدافها منها. وبأستثناء خروج المقاومة من جنوب لبنان وبيروت، فأن القيادة الاسرائيلية لم تحقق شيئاً بعد، سواء على صعيد القضاء نهائياً على نفوذ م.ت.ف. عسكرياً وسياسياً، الامر الذي اعتبر في حد ذاته أحد الاهداف الأساسية للحرب، أو على صعيد تنظيم علاقاتها مع لبنان، في إطار معاهدة سلام أوضمن أي إطار سياسي آخر. وسنحاول هنا رصد أهم التحركات الرسمية وردود الفعل الشعبية داخل اسرائيل حول كل ما يتعلق بتطورات الحرب في لبنان، خصوصاً بعد غزو بيروت الغربية في منتصف أيلول (سبتمبر) الماضي، ووقوع المجزرة الرهيبة في مخيمي اللاجئين الفلسطينيين صبرا وشاتيلا، في ظل الحراب الاسرائيلية.

على الصعيد الرسمي، يلاحظ ان الحكومة الاسرائيلية وصلت إلى شبه طريق مسدود أمام قدرتها على التحرك نحو تحقيق أهدافها كاملة في لبنان. فالضغط العسكري الاسرائيلي استنفذ فائدته في التأثير على تطوّر مجرى الأمور لصالح اسرائيل، إلى درجة اثبت بها عقمه وضرره أثناء احتلال بيروت الغربية. وينصب الجهد الاسرائيلي الآن على تحقيق تنازلات مهمة من الجانب اللبناني عن طريق المفاوضات حول انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان، في اطار لجنة اتصال لبنانية ـ اسرائيلية، تشارك الولايات المتحدة مشاركة كاملة في مباحثاتها. وبعد اقرار تشكيل هذه اللجنة بدأت اسرائيل تضع العراقيل والشروط أمام انعقادها، طالبة إضفاء الصبغة السياسية على ابحاثها. ومن ابرز الشروط الاسرائيلية ان يتولى أمين عام الخارجية اللبنانية رئاسة اللجنة، بأعتبار ان مدير عام الخارجية الاسرائيلي دافيد كمحي، سيتولى رئاسة الجانب الاسرائيلي، الذي سيضم أيضاً الجنرال تامير الذي شارك سابقاً في مفاوضات الكيلومتر ١٠١ مع مصر بعد حرب ١٩٧٣. كذلك ترفض اسرائيل ان يكون اطار اللجنة وعملها، امتداداً لاطار اتفاقية الهدنة لسنة ١٩٤٩، مع عدم حصر ابحاثها في الشأن العسكري فقط. وأخيراً طالبت اسرائيل بعقد اجتماعات اللجنة بشكل دوري في لبنان واسرائيل، وبالاعلان عن تشكيلها رسمياً، وليس عبر وسائل الاعلام فقط. (السفير، ١٠/١١/١٩٨٢).

اما بالنسبة للتصور الاسرائيلي لنتيجة المفاوضات «المباشرة» ـ كما تطالب اسرائيل ـ في اطار اللجنة، فقد لوحظ أنه في حين تراجع المسؤولون الاسرائيليون عن المطالبة بمعاهدة سلام كاملة مع لبنان، بضغط من الولايات المتحدة كما يبدو، وبسبب الرفض اللبناني

الرسمي لمثل هذه المعاهدة، فأن رئيس الحكومة بيغن أبلغ المبعوث الأميركي موريس درايبر، بأن الترتيبات الأمنية التي تطلبها اسرائيل في الجنوب، يجب أن تكون مضمونة باتفاق خطي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/١٠/٣٠). ويرافق التراجع الاسرائيلي عن أحد الأهداف الأساسية للحرب، أي معاهدة السلام مع لبنان، هجوم عنيف على الرئيس اللبناني وحكومته، بسبب رفضهما الاذعان للمطالب الاسرائيلية. فقد أعلن، مثلاً، وزير الخارجية اسحاق شامير ان التطوّر الذي حدث في لبنان منذ اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميّل، بات يقلق اسرائيل، مدعياً ان «هناك أصواتاً أخرى في لبنان غير صوت الرئيس أمين الجميّل»، حيث ان «اللهجة التي سمعتها [اسرائيل] من الرئيس اللبناني ومن بعض اعضاء حكومته مؤخراً... تعكس جهلاً بالتغيير الضخم الذي طرأ في لبنان، والذي جعل مصالحه تلتقي ومصالح اسرائيل» (**النهار**، ١٩٨٢/١١/٤).

كذلك يتهم المسؤولون الاسرائيليون الولايات المتحدة، علانية، بعرقلة مسار تحقيق معاهدة سلام بين اسرائيل ولبنان. ففي جلسة عقدتها الحكومة الاسرائيلية يوم ١٩٨٢/١٠/١٠، للبحث في مستقبل العلاقات الاسرائيلية – اللبنانية، أعلن وزير الدفاع ارييل شارون ان معاهدة السلام «ليست معروفاً تقدمه الحكومة اللبنانية لحكومة اسرائيل، وانما هي عامل أساسي في أمن الدولتين». وبعدما تطرق شارون «إلى أهمية تطبيع العلاقات بين اسرائيل ولبنان، وخصوصاً الحفاظ على الحدود المفتوحة بينهما»، اتهم الحكومة الاميركية «التي تبدو محبة للسلام» بعرقلة الاتصالات المباشرة بين البلدين، «في الوقت الذي يبدو فيه أنه ليس هنالك أي بلد عربي أقرب إلى السلام من لبنان – خاصة إذا كانت أميركا راغبة به. فكلمة واحدة منها، ويتحقق لنا اتفاق سلام مع دولة عربية أخرى». وأضاف شارون أن كل ما يتعلق بالترتيبات الأمنية، يجب البحث به مباشرة مع لبنان فالحكومة اللبنانية يجب ان تكون مسؤولة، ويمكن للولايات المتحدةان تكون شريكاً في ذلك» (**هآرتس**، ١٩٨٢/١٠/١١). الا ان حديث شارون هذا لم يرق للعديد من الوزراء، وبالأخص نائب رئيس الحكومة سمحه ارليخ، الذي أعلن ان شارون يقترح أموراً لا يمكن القبول بها، حيث ان الخلافات مع الولايات المتحدة، ينبغي الا تجرّ اسرائيل نحو توجيه الاتهامات غير الواقعية لها. فاتهام أميركا بعرقلة تحقيق اتفاق سلام بين اسرائيل ولبنان، لا يرتكز إلى أي أساس، حسب قول ارليخ، الذي أضاف متسائلاً: هل ترغب اسرائيل في فقدان حليف مهم كالولايات المتحدة؟ وهل ترغبون (موجهاً كلامه إلى شارون وزملائه) في ممارسة العمل السري وادارة حرب ضد العالم كله؟ (**المصدر نفسه**). كما أعلن النائب الثاني لرئيس الحكومة دافيد ليفي، ان مصلحة اسرائيل تقتضي الجلاء بأسرع وقت ممكن عن لبنان، «لأن هذا البلد غير مستقر، ولا يمكن التكهّن بما قد يحدث فيه غداً. وما هي مصلحة اسرائيل في البقاء فيه». وأضاف ليفي ان شروط اسرائيل للجلاء عن لبنان يجب ان ترتبط فقط بمصلحتها الأمنية، وليس بأي موضوع آخر» (**المصدر نفسه**).

وكانت لجنة خاصة برئاسة مدير عام وزارة الخارجية ديفيد كمحي قد قدمت إلى الحكومة خلال جلستها المذكورة، مشروعاً يتضمن اقتراحات بشأن العلاقات بين اسرائيل ولبنان في المستقبل. وتنص تلك الاقتراحات على ان الخيار الأساسي لمعاهدة سلام كاملة هو نموذج من العلاقات يرتكز على أساس مماثل للعلاقات التي كانت قائمة بين اسرائيل وإيران أيام الشاه، أي علاقات كاملة ولكنها غير معلنة، «بدون اعلام وبدون ممثليات ديبلوماسية رسمية». وقد أثارت هذه الاقتراحات غضب رئيس الحكومة الذي تساءل، ماذا يمكن أن يحدث في حال تبدُّل الحكم في لبنان، على غرار ما حدث في ايران؟. وفي نهاية الجلسة أعلنت الحكومة الاسرائيلية شروطها للانسحاب من لبنان كما يلي: ان اسرائيل لا زالت تتطلع نحو تحقيق معاهدة سلام مع لبنان (ولكن ليس كشرط مسبق). ثانياً، تقترح الحكومة الاسرائيلية البدء حالاً بمفاوضات من أجل جلاء جميع الجيوش الغريبة عن الأراضي اللبنانية. ثالثاً، يجب أن يكون الفدائيون الذين لا زالوا في البقاع والشمال، أول من يجلو عن لبنان. رابعاً، يتم جلاء الجيشين الاسرائيلي والسوري في وقت متزامن. خامساً، يجري تسليم جميع الأسرى والمفقودين وجثث القتلى الاسرائيليين. سادساً،

قبل الجلاء الاسرائيلي ينبغي الوصول إلى ترتيبات أمنية تضمن عدم تحوُّل لبنان مرة أخرى إلى قاعدة ونقطة انطلاق لنشاطات معادية لاسرائيل (**المصدر نفسه**).

احتلال بيروت الغربية ومجزرة المخيمات

قام الجيش الاسرائيلي باحتلال بيروت الغربية في منتصف أيلول (سبتمبر) الماضي، بأمر من رئيس الحكومة بيغن ووزير الدفاع شارون، وبتصديق لاحق من باقي اعضاء الحكومة الاسرائيلية. فقد استغل بيغن وشارون قضية اغتيال الرئيس المنتخب الشيخ بشير الجميِّل، وقررا بعد استشارة وزير الخارجية شامير، دفع الجيش الاسرائيلي لاحتلال بيروت الغربية، مبررين ذلك «بمنع سيطرة القوات المتطرفة، كالميليشيات اليسارية، وبينها المرابطون، وبقايا م.ت.ف.، على الوضع في المدينة، ومنع تدهور آخر في الوضع في لبنان، الذي تسوده الآن حالة من الفوضى بعد مقتل الرئيس المنتخب» (**معاريف**، ١٨/٩/١٩٨٢). ولقد كانت هذه الخطوة بالغة الأهمية — حسب ادعائها — «بعدما اتضح ان الجيش اللبناني اختفى من شوارع بيروت، وكانت الكتائب مشلولة، وحدث فراغ يحمل في طياته الكثير من الاخطار، ليس على اسرائيل فقط، وانما على سكان لبنان، الذين كانت تهددهم عودة الحرب الأهلية في حال نجاح القوات المتطرفة في السيطرة على المدينة» (**المصدر نفسه**).

وبعد بدء عملية الغزو بيوم ونصف اليوم تقريباً، قام رئيس الحكومة بعرض المسألة على كامل أعضاء حكومته للمصادقة عليها، من خلال وضعهم أمام الأمر الواقع، كما كان يحدث دائماً خلال المصادقة على القرارات التي اتخذت ابان الحرب. «فشارون يقترح، وبيغن يوافق، وتتحوَّل الحكومة إلى خاتم مطاطي للمصادقة فقط» (زئيف شيف، **هآرتس**، ٢٠/٩/١٩٨٢). وعليه، فقد اجتمعت الحكومة الاسرائيلية في تاريخ ١٦/٩/١٩٨٢، في ظل الضغط الأميركي على اسرائيل للانسحاب من بيروت الغربية، على اعتبار ان ذلك يشكل «خرقاً فاضحاً» للاتفاق الذي وضعه المبعوث الأميركي فيليب حبيب بشأن خروج المقاتلين الفلسطينيين من المدينة، وفك الحصار عنها. وبعدما قررت الحكومة في جلستها المذكورة، تأييد غزو بيروت الغربية، بصورة اجماعية، بناءاً على طلب بيغن، أصدرت بياناً يتضمن شروطها لانسحاب الجيش الاسرائيلي منها، بناءً على طلب الولايات المتحدة. وأبرز تلك الشروط، دخول الجيش اللبناني إلى بيروت الغربية وتمركزه في المواقع التي احتلها الاسرائيليون. وأشار بيان الحكومة أيضاً إلى سببين دفعا الجيش الاسرائيلي لاحتلال المدينة، أولهما هو «الرغبة في منع أعمال العنف وسفك الدماء والفوضى»، وثانيهما، «الخرق الواقع لاتفاق خروج [الفدائيين] من بيروت، حيث بقي الفا [فدائي] بكامل اسلحتهم، خاصة الثقيلة منها، داخل المدينة» (**معاريف**، ١٧/٩/١٩٨٢)

ويلاحظ هنا بوضوح، ان الحكومة الاسرائيلية في بيانها هذا، انما تبنَّت أكاذيب وزير الدفاع شارون، وتبريراته المزعومة لاحتلال بيروت الغربية. فقد ادعى هذا في مقابلة له مع **معاريف** (التاريخ نفسه)، أنه «بعد اغتيال الجميل أراد الالفا [فدائي] الذين تخلفوا في بيروت، خلافاً لاتفاق الاجلاء، إعادة تنظيم صفوفهم من جديد، ومنع دخول الجيش اللبناني إلى مخيمات اللاجئين. ان دخول الجيش الاسرائيلي المدينة قد احبط هذه النية». وزعم شارون كذلك، ان هؤلاء الفدائيين قاموا، بعد دخول الجيش الاسرائيلي أحياء المدينة، باخراج اسلحتهم من المخابىء، واتخذوا لهم مواقع حول احياء المغربين في بيروت». ووصف قرار غزو بيروت، بأنه أحد القرارات الاكثر أهمية التي اتخذت خلال سير الحرب في لبنان (**المصدر نفسه**).

لقد كان الهدف الحقيقي غير المعلن، الذي كشفته المصادر الاسرائيلية نفسها فيما بعد، من عملية احتلال العاصمة بعد اغتيال الرئيس المنتخب، هو «التأثير على انتخاب الرئيس المقبل للبنان، وعلى الاتجاه السياسي في البلد بعد هذا الحدث. لقد كان هذا القرار، برهاناً آخر على ان أهداف الحرب هي أهداف سياسية، غير مرتبطة بصورة مباشرة بالدفاع عن اسرائيل. إذ من الواضح أن كل من يرغب في التدخل في الانتخابات في لبنان، وضمان فرص جيدة لمرشحه، فأن احتلال بيروت الغربية، كان خطوة عملية مناسبة في هذا الاتجاه» (زئيف شيف، **هآرتس**،

١٩٨٢/٩/٢٤). إضافة إلى ذلك، تقول هذه المصادر، ان هذا القرار اتخذه بيغن وشارون، دون تنسيق مسبق مع الأميركيين، الذين ابلغوا خلال اجتماع عقده بيغن وشامير مع السفير درايبر، ان العملية لا تتعدى النطاق المحدود، والهدف منها هو السيطرة على محاور الطرق الرئيسية في بيروت، وتثبيت نقاط مراقبة للمحافظة على النظام، وليس الدخول إلى المنطقة كلها والسيطرة عليها. إلا أنه بعد مرور ساعات معدودة على بدء العملية، قام شارون نفسه بابلاغ الأميركيين، عن طريق درايبر، حول حقيقتها، وبأنها عملية واسعة الهدف منها «تطهير» بيروت الغربية كلها (المصدر نفسه).

شكّل قرار غزو بيروت نقطة تحول لغير صالح اسرائيل في مسار حربها في لبنان، وذلك لسببين اساسيين: أولاً، ان اسرائيل خرقت التزاماتها وتعهداتها بشأن اتفاق جلاء الفدائيين عن بيروت، الأمر الذي أثار الرأي العام الدولي ضدها، خصوصاً الولايات المتحدة التي بادرت إلى مطالبتها بالانسحاب السريع من المدينة، إذ أن عملية الغزو في ذاتها، تعتبر أيضاً خرقاً للضمانات التي قدمتها أميركا وفرنسا وايطاليا، أثناء جلاء الفدائيين عن المدينة. والسبب الثاني، ان عملية غزو بيروت الغربية، تخللها وقوع أكبر مجزرة ارتكبت ضد الفلسطينيين منذ بداية هذه الحرب. فقد قامت القوات الاسرائيلية، بعد محاصرتها المخيمات الفلسطينية، وقصفها بشدة، بأدخال قوات الميليشيات اللبنانية اليمينية التابعة لها إلى مخيمي صبرا وشاتيلا، بهدف «تطهير» المخيمين من الفدائيين. وخلال عملية «التطهير» هذه، قتل آلاف الفلسطينيين واللبنانيين من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ من سكان المخيمين، في عملية ابادة بشعة، نفذت على مرأى ومسمع الجنود الاسرائيليين، الذين وان لم تثبت حتى الآن حقيقة مشاركتهم الفعلية في تنفيذ المجزرة، فأنهم ساهموا في تزويد القتلة بالاسلحة والذخيرة، ووفروا لهم وسائل الانارة الملائمة للمخيمين أثناء الليل، وكانوا على علم بما يجري داخلهما، ولم يحركوا ساكناً بأمر من قيادتهم.

ردود الفعل على المجزرة في اسرائيل

منذ بدء ظهور الاخبار الأولى حول مدى المجزرة وضخامتها داخل مخيمي صبرا وشاتيلا، بدأت تجتاح اسرائيل عاصفة داخلية لم تشهد لها مثيلاً من قبل. فالى جانب الضجة وردود الفعل العالمية التي حمّلت اسرائيل مسؤولية القتل الجماعي داخل المخيمين، وجدت الحكومة الاسرائيلية نفسها أيضاً في مواجهة عاصفة احتجاج داخلية عارمة، تحملها مسؤولية ما حدث نتيجة قراراتها الخاطئة بشأن غزو بيروت الغربية. وجرى التعبير عن هذا الاحتجاج خلال الاجتماعات والتظاهرات التي نظمتها وشاركت بها قطاعات واسعة من الاسرائيليين، كان أبرزها تلك التظاهرة الضخمة التي انطلقت في تل أبيب يوم ١٩٨٢/٩/٢٥، والتي شارك فيها أكثر من ٤٠٠ ألف متظاهر قدموا من جميع أنحاء اسرائيل، داعين إلى تشكيل لجنة تحقيق قضائية للتحقيق في مجزرة المخيمات، وبجلاء فوري للجيش الاسرائيلي من المدينة واستقالة حكومة الليكود. ومن بين أبرز اللافتات التي رفعها المتظاهرون في هذه التظاهرة الحاشدة، تلك التي تقول: «اخرجوا من بيروت فوراً» و«حل المشكلة الفلسطينية لا يتم بالقصف» و«استقيلا يا بيغن وشارون» و«لسنا شرطي الشرق الأوسط» و«تحقيق الصهيونية ليست في بيروت» و«حكومة بيغن — افلاس اخلاقي» و«دماء جميع الأطفال متساوية» و«قل الحقيقة ولا تكن شاروناً» وما شابهها من شعارات (هآرتس، ١٩٨٢/٩/٢٤). وإلى جانب التظاهرات بين اليهود، أعلن العرب في اسرائيل الاضراب ونظموا تظاهرات صاخبة في معظم المدن والقرى العربية، وخصوصاً في الناصرة حيث اصطدم المتظاهرون برجال الشرطة الذين بادروا إلى إطلاق النار في اتجاههم وإصابة العديد منهم (هآرتس، ١٩٨٢/٩/٢٦؛ معاريف، ١٩٨٢/٩/٢٣).

لقد انكشف العديد من المعطيات والوقائع المهمة داخل اسرائيل، التي ألقت الضوء على دور الحكومة الاسرائيلية، ووزير الدفاع شارون خاصة، ثم قيادة الجيش الاسرائيلي، في المجزرة داخل المخيمين. فمثلاً، كشف المراسل العسكري المعروف زئيف شيف ان شارون هو الذي صادق على دخول تلك القوات صبرا وشاتيلا، حيث قام بابلاغ الحكومة لاحقاً حول هذا الموضوع (بعد دخول المخيمين بساعات). وقد كشف شيف هذه

الحقيقة في الوقت الذي كان فيه شارون ينفي أن يكون على علم بدخول تلك القوات إلى المخيمين، زاعماً أنها ربما دخلت من الجهة الشرقية حيث لم يكن وجود للجيش الاسرائيلي. وكشف شيف أيضاً أن الموافقة على دخول تلك القوات أعطيت، على الرغم من توصيات كبار ضباط الجيش الاسرائيلي الذين كانوا يخشون من «تطورات سلبية». وقد بُلغت هذه الموافقة الاسرائيلية عن طريق ضباط ارتباط في الجيش. وأضاف المراسل أيضاً ان المجزرة بدأت في المخيمين يوم الخميس ليلاً، حيث راحت الأخبار الأولى عنها تصل إلى علم الضباط الاسرائيليين في المنطقة يوم الجمعة صباحاً، إلا أن هذه الأخبار لم تبلُغ إلى الحكومة أو إلى بعض كبار قادة الأركان العامة، الذين كان يجب ان يطلعوا على الامر (هارتس، ٢١/٩/١٩٨٢).

كذلك كشف مراسل عسكري آخر، هو يعقوب ايرز (معاريف، ٢١/٩/١٩٨٢)، ان الجيش الاسرائيلي لديه اسماء قادة القوات اليمينية الذين كانوا في المخيمين، إلا أنه لا يرغب في نشرها حالياً، تجنباً للخلاف مع الأوساط المسيحية في لبنان. وأضاف ايرز أيضاً أنه جرى التنسيق بين الجيش الاسرائيلي وبين تلك القوات قبل دخولها المخيمين، حيث زودت بصور جوية للمنطقة، وحُدّدت أهداف عملياتها فيها. وختم المراسل تقريره بالقول أن ثمة اسئلة عديدة مطروحة حول دور القيادة الاسرائيلية وحجم مسؤوليتها تجاه ما حدث. واهم تلك الاسئلة: «لماذا سُمح للكتائب بدخول المخيمات؟ ولماذا مرَّ الكثير من الوقت منذ وصول الاخبار الأولى عن المجزرة، وحتى توصل الجيش الاسرائيلي إلى يقين من صحة وقوعها؟ ثم لماذا لم تتصرف القوات الاسرائيلية فوراً بعدما رفضت الميليشيات الانصياع لأوامرها بالخروج من المخيمين؟ وأخيراً، إذا حدث حقاً تأخير في ابلاغ المعلومات إلى أوساط عليا في الجيش والحكومة، فما هو سببه؟» (المصدر نفسه).

وفي ظل هذه المعطيات، بادر العديد من الأوساط الشعبية والحزبية والشخصيات والمؤسسات العلمية في اسرائيل، إلى المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية للبحث في أحداث المجزرة. ومن ابرز تلك الهيئات، الحركة الكيبوتسية الموحدة، علماء معهد وايزمان للبحوث، اتحاد الكتاب الاسرائيليين، قدامى الديبلوماسيين، محاضرون في مختلف الجامعات وفعاليات عامة (دافار، ٢٤/٩/١٩٨٢). وذلك بالاضافة إلى الأوساط السياسية المعارضة، التي ضغطت عن طريق التظاهرات وعمليات الاحتجاج المختلفة لدفع الحكومة إلى تأليف مثل هذه اللجنة. وربما يشير استقصاء الرأي العام الذي أجراه معهد «غالوف» بعد اسبوع من وقوع المجزرة، إلى مدى شعور الاسرائيليين بالذنب تجاه ما حدث، حيث أعلن ٦٠٪ من الذين سُئلوا، ان الحكومة يجب ان تتحمل «بطريقة ما» المسؤولية تجاه المجزرة (هآرتس، ٢٤/٩/١٩٨٢).

إلا ان رد فعل الحكومة الاسرائيلة على اتهامها بالمسؤولية تجاه ما حدث، اتسم بالرفض والانكار الكاملين. ففور انتهاء عطلة عيد رأس السنة العبرية، التي ارتكبت خلالها المجزرة، عقدت الحكومة مساء يوم الأحد، ١٩/٩/١٩٨٢، جلسة خاصة للبحث في أحداث المجزرة، أصدرت في نهايتها بياناً هذا أهم ما ورد فيه: «في رأس السنة [العبرية] حيكت فرّية دموية ضد دولة اليهود وحكومتها، وضد جيش الدفاع الاسرائيلي. فمن مكان كان بعيداً عن مواقع الجيش الاسرائيلي، دخلت وحدة لبنانية إلى مخيم للاجئين، اختبأ فيه مخربون، وذلك من أجل اعتقالهم. وقامت هذه الوحدة بمهاجمة السكان المدنيين، مسببةً خسائر كثيرة بينهم... وقد قام الجيش الاسرائيلي، حالاً، بعد اطلاعه على ما حدث في مخيم شاتيلا، بوضع حد لقتل المدنيين الابرياء، وفرض على الوحدة اللبنانية الانسحاب منه... ان جميع التهم المعلنة، حول وجوب تحمل الجيش الاسرائيلي مسؤولية ما تجاه المأساة الانسانية في مخيم شاتيلا، لا أساس لها من الصحة، والحكومة ترفضها بازدراء» (معاريف، ٢١/٩/١٩٨٢). إلا إنه بعد صدور هذا البيان، تواصلت حملة الاحتجاج والتنديد ضد الحكومة الاسرائيلية من جانب الأوساط الحزبية المعارضة، وحتى من صفوف الائتلاف، ومن أوساط شعبية واسعة، كانت تدعو جميعها إلى تشكيل لجنة تحقيق قضائية. وكانت أبرز الدعوات التي وُجهت في هذا الشان، تلك التي صدرت عن رئيس الدولة اسحاق نافون، الذي استدعى رئيس الحكومة بيغن، بصورة عاجلة

لسماع تفاصيل كاملة حول «المجزرة ضد الفلسطينيين». وبعد هذا الاجتماع، بادر نافون، بشكل خارج عن المألوف، وبدون استشارة بيغن، إلى الاتجاه للتلفزيون، وألقى بياناً دعا فيه إلى تشكيل لجنة تحقيق خاصة للتحقيق في المجزرة (**هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢١).

وتحت وطأة هذا الضغط، عقدت الحكومة جلسة أخرى يوم ١٩٨٢/٩/٢١، للبحث في المقترحات المختلفة التي تقدمت بها كتل الائتلاف، بشأن التحقيق في المجزرة. وفي الوقت الذي كان فيه الجميع ينتظر صدور قرار عن الحكومة بشأن تأليف لجنة قضائية، فاجأهم بيغن برفضه القاطع لمثل هذا الأمر، معلناً ان «حقيقة تأليف مثل هذه اللجنة، من شأنه ان يُفسر وكأن هناك شعوراً بالذنب. بينما في الواقع ليس هنالك أي مجال لاتهام أحد في الجيش الاسرائيلي، الذي لم يكن موجوداً في المخيمات في الوقت الذي نفذت فيه القوات اللبنانية عملها الاجرامي». وأضاف بيغن بشيء من المرارة: «ما هو الأمر الذي ينبغي التحقيق فيه؟ الغرباء (غوييم) يقتلون الغرباء، ونحن نعاقب أنفسنا؟ انني على يقين من ان المعارضة مهتمة بتأليف لجنة تحقيق لدافع رئيسي واحد: محاولة إسقاط الحكومة»(**معاريف**؛ **هآرتس** ١٩٨٢/٩/٢٢). إلا ان موقف بيغن هذا لم يلقَ على ما يبدو، تأييداً من جميع وزراء حكومته، الذين طالب عديدون منهم بوجوب فحص القضية، مع عدم الاصرار على ان يتم ذلك في اطار لجنة تحقيق قضائية خاصة.

في ظل هذا الرفض عقد الكنيست جلسته الخاصة يوم ١٩٨٢/٩/٢٢، للبحث في اقتراحين: الأول تقدمت به كتلة المعراخ، ويدعو إلى اجراء نقاش كامل وواسع في الكنيست حول غزو الجيش الاسرائيلي بيروت الغربية ونتائجه الخطيرة. والثاني تقدمت به كتلة شينوي (التغيير) التي يتزعمها النائب امنون روبنشتاين، ويدعو إلى إجراء تحقيق قضائي رسمي حول المجزرة.

بدأ الكنيست نقاشه حول الاقتراح الأول بالاستماع إلى كلمة زعيم حزب العمل شمعون بيرس، الذي اتهم الحكومة بارتكاب أخطاء كثيرة، أدت إلى وقوع تلك المأساة في نهاية الأمر. إلا أنه نفى أن يكون أي شخص في اسرائيل، داخل السلطة أو خارجها، «كان سيمد يد العون عن ادراك وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، لتنفيذ تلك المجزرة الرهيبة». وعدد بيرس اخطاء الحكومة منذ اتخاذ قرار غزو بيروت الغربية، على النحو التالي: أولاً، التوغل في تلك المدينة: «ما لنا ولبيروت؟ مخازن أسلحة؟ وإذا أخلينا هذا السلاح من يضمن لنا عدم تهريب اسلحة أخرى إلى داخلها بعد مرور وقت قصير؟». ثانياً، صورة اتخاذ القرار: «من قرر ذلك [أي غزو بيروت]؟ — شخصان، رئيس الحكومة ووزير الدفاع. ولقد برراه بالرغبة في منع خطر اندلاع العنف، وبعد ذلك اعلنا أن الهدف تحقّق. أية سذاجة هذه!». ثالثاً، السماح للكتائب بدخول مخيمات اللاجئين: «من هو صاحب هذا القرار الساذج حول ارسال الكتائب إلى مخيمات اللاجئين من أجل القبض على المخربين؟ — ليست ثمة حاجة لان تكون قائداً عظيماً لتفهم مسبقاً ان هذه الميليشيات قد ترتكب جرائم ضد أشخاص ابرياء». رابعاً، فقدان الرقابة وعدم التبليغ وارسال التقارير: «وإذا صادقت الحكومة على إدخال الكتائب إلى المخيمات — أين الرقابة؟ أين التقارير؟ هل كان يجب على مصوري التلفزيون اكتشاف الأمر؟ ألم يعلم به أي وزير؟ هل العملية هي لعبة أطفال؟». خامساً، لماذا تصرفت الحكومة هكذا — تساءل بيرس، وأجاب: «لقد بهر أنظارها مفهوم العظمة الوهمي، وخلق بيغن الانطباع، انه قادر على تلقين العالم درساً، حتى يقف مشدوهاً أمام قامته الرفيعة. وما هي النتيجة؟ — تضعضعت ثقة الاصدقاء بنا، وساعدنا عن قصد في احياء الكراهية لليهود والتنديد بأسرائيل»(**هآرتس**؛ **معاريف**، ١٩٨٢/٩/٢٣).

وكان ردّ وزير الدفاع شارون على خطاب بيرس، بمثابة لائحة اتهام يوجهها لنفسه. فقد اعترف صراحة، ولأول مرة منذ وقوع المجزرة، بأنه هو وقيادة الجيش الاسرائيلي، صادقوا على دخول الميليشيات إلى المخيمات «لتطهيرها» من الفدائيين، بدلاً من الجيش الاسرائيلي، وذلك رغبة في توفير الاصابات بين أفراده. وجاء هذا الاعتراف بعد سلسلة من الأكاذيب التي أطلقها شارون نفسه بعد وقوع المجزرة، وبموجبها ارسلت الحكومة الاسرائيلية مذكرة إلى الأمم المتحدة، تنص على ان أفراد الميليشيات دخلوا إلى المخيمين خلسة من الشرق، حيث لا وجود للجيش

الاسرائيلي. وجوبه شارون أثناء إلقاء كلمته في الكنيست بسيل من المقاطعات والاتهامات ضده من جانب نواب المعارضة، إلى حد دفعه إلى الدفاع عن نفسه وذلك باتهام جهاز الامن الاسرائيلي بالتورط في مجزرة تل الزعتر أيام حكم المعراخ. فقد أعلن شارون موجهاً كلامه إلى بيرس: «أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في اليوم نفسه الذي وقعت فيه مجزرة تل الزعتر؟ هل تأثرت يا بيرس في حينه؟ انك تعرف أين كان ضباط الجيش الاسرائيلي في ذلك اليوم». واتهم شارون زعماء المعراخ بأنهم يعملون على الاطاحة به، على غرار ما يفعله الأميركيون،، ولكن مع فارق في الدوافع. «فبينما يريد زعماء المعراخ الجلوس حول مائدة الحكومة، فأن الاميركيين يريدون تسليم القدس والخليل وبيت ايل والون موريه واريئيل [مستوطنات في الضفة الغربية] إلى م.ت.ف. — وانتم تتعاونون معهم» (المصدر نفسه).

وقدم النائب روبنشتاين اقتراحه حول وجوب تأليف لجنة تحقيق قضائية بقوله: «ان تحقيقاً رسمياً فقط، يمكن ان يطهِّر الجو قليلاً عندنا، أما عدم التحقيق فسيؤدي إلى المزيد من الاساءة لمكانتنا... ان رفض رئيس الحكومة مسألة التحقيق، معناه انه يخشى كشف الحقيقة ويريد اخفاءها وطمسها. فحرصه على نفسه وعلى وزير دفاعه، أهم بالنسبة إليه من الحرص على سمعة اسرائيل». واقتبس روبنشتاين ما كتبه أحد الصحافيين الاسرائيليين في مجلة الجيش الاسرائيلي بمحانيه في أول أيلول (سبتمبر) من ان هنالك احتمالاً لقيام الميليشيات المسيحية بتنفيذ مجزرة ضد الفلسطينيين في بيروت، «والآن يحاولون [أي الوزراء ورئيس الحكومة] إبلاغنا من على هذه المنصة، بأن ما كان يعرفه صحافي بسيط، كانتِ تجهله حكومة اسرائيل» (المصدر نفسه).

ولخص بيغن النقاش، خلال رده على الاقتراح الثاني، متهماً أعضاء المعراخ وبيريس على رأسهم، بمحاولة استغلال المأساة لاهداف سياسية صغيرة، فقال: «اخجل يا بيرس... في هذه الأيام تحاك فرية دموية ضد اسرائيل وجيشها. لقد وقعت مأساة، ولكن هل يجب إتهام اليهودي الاسرائيلي، أو الضابط الاسرائيلي؟ انكم تشوهون سمعتنا وتمدون يد العون للمفترين. من واجبي أن أعلن هنا، انه ليس هنالك أي مذنب في اسرائيل أو في جيشها». وتحدث بيغن أيضاً حول عملية «سلام الجليل» مدعياً انقاذ الشعب اللبناني من خط الارهاب، وسكان الجليل من الموت الفجائي»، بينما كان دمهم يسيل أيام حكم المعراخ كالمياه، خاصة في معلوت...». وحول قرار احتلال بيروت الغربية قال، ان الحكومة فوَّضت رئيسها ووزير الدفاع — في حال عدم تمكنها من الانعقاد — اتخاذ قرارات عملياتية. ووفقاً لذلك فقد صدر القرار وأعطي الأمر لغزو المدينة. ورفض بيغن الدعوات من أجل استقالته، معلناً أنه لن يستقيل ولن يقيل وزير الدفاع أيضاً» (المصدر نفسه). وحظيت الحكومة بالاكثرية أثناء التصويت على الاقتراحين المذكورين، على الرغم من استقالة وزير الطاقة إسحاق بيرمان من منصبه احتجاجاً، وتصويته إلى جانب المعارضة، مع زميله في الليكود النائب درور زيغرمان.

إلا أنه يبدو، ان الحكومة بنيلها الاغلبية في تلك الجلسة، إنما ربحت جولة واحدة فقط في المعركة الداخلية ضدها. فبعد جلسة الكنيست هذه بدأت أوساط عديدة حتى داخل الائتلاف، وعلى رأسها وزراء بارزون، تطالب بايجاد اطار مناسب للتحقيق في المجزرة. وأمام هذه المطالبة، وخوفاً من تفكك الائتلاف، لم يجد بيغن مفراً سوى التراجع عن قراره السابق بشأن عدم التحقيق في القضية.

وفي جلسة الحكومة التي عقدت يوم ٢٤/٩/١٩٨٢، صدر قرار، بناءً على اقتراح من بيغن نفسه، قدمه بعد استشارته وزير العدل موشي نسيم، يقضي بالتوجه إلى رئيس المحكمة العليا اسحاق كاهان والطلب منه التحقيق في القضية، ولكن ليس في اطار لجنة تحقيق قضائية. إلا ان القاضي كاهان رفض هذا الطلب بسبب وجود التماسين منفصلين مقدمين إلى المحكمة العليا ضد الحكومة، بسبب رفضها تأليف لجنة تحقيق قضائية حول المجزرة، الامر الذي يحول دون التصرف في الموضوع، حتى صدور قرار بشأنهما من المحكمة (هآرتس، ٢٣ و٢٦/٩/١٩٨٢).

لجنة تحقيق قضائية

إلا أن بعض الأوساط داخل الحكومة، وعلى

رأسها وزراء المفدال وتـامي والوزيرين ـ بورات (تيلم)، لم تكن عـلى استعداد لانتـظار بضعـة أسابيع حتى البدء بتنفيذ قرار الحكومة المذكور. لذلك بدأت تضغط على رئيس الحكومة من أجل تأليف لجنة تحقيق قضائية وفق القانون. وقـد تحقق لهـا ما أرادت، إذ قـررت الحكـومـة في جلستها يوم ١٩٨٢/٩/٢٨، ان يتوجه بيغن إلى رئيس المحكمة العليا القاضي اسحاق كاهان، طالباً منه تأليف لجنة قضائيـة حسب قانـون لجان التحقيق لسنة ١٩٦٩ ـ ٥٧٢٩، من أجل كشف جميع الحقائق والعوامل المرتبطة بأعمال العنف التي نفذتها وحدة من القوات والاوساط اللبنانية ضد السكان المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا (هآرتس، ١٩٨٢/٩/٢٩). وبعد ابـلاغ كاهـان بقرار الحكومـة المذكـور بادر إلى تـأليف لجنة التحقيق القضـائية برئاسته وعضوية القاضي في المحكمة العليا أهرون باراك، والعميد (احتياط) يونا افرات. وبدأت اللجنة عملها في الاسبـوع الاول من تشرين الأول «اكتوبر» الماضي، بتجميع المواد المطلوبة من الحكومة والجيش والاستماع إلى شهادات العديد من السياسيين والعسكريين.

كان شارون وبيغن ابـرز السياسيـين الذين أدلوا بشهاداتهم أمام لجنة كاهان . بدأ شارون شهـادته، التي أدلى بهـا يوم ١٩٨٢/١٠/٢٥، بالحديث عن أهداف اسرائيل في لبنان حتى مقتل الرئيس المنتخب بشير الجميّل. ثم انتقل إلى قرار احتلال بيروت الغربية بعد اغتياله مباشرة، مبرراً ذلك بالخوف من قيام الالفي فدائي الذين بقوا في بيروت، حسب ادعائه، بالاضافة إلى «سبعة آلاف من أعضاء المنظمات اليسارية... بـاغلاق مناطق معينة في بيروت، وخلق ركيزة جديدة لمنظمـات الارهـاب». وأضـاف شـارون ان القـرار أتخـذ بالتنسيق بينه وبين بيغن ورئيس الاركان ايتان حوالي منتصف الليل حيث تـمّ الاتفاق أيضاً بينه وبين ايتان دون ابلاغ بيغن على «ادخال الكتائب إلى احياء المخربين صبرا وشاتيلا والفاكهاني»، وبـاشر هـؤلاء عمليـاتهم عشيـة يـوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦. ورداً على سؤال حول ما اذا كان يتوقع حدوث مجزرة داخل المخيمين، نفى شارون ان يكون أحد قد توقع خلال المباحثات المختلفة حدوث مثل هذا الأمر. وأضاف ان قرار ادخالهم المخيمـات، تـمّ بناءً عـلى قرار سـابق اتخذتـه الحكومة في تاريخ ١٩٨٢/٦/١٥، حـول وجوب «اشراك القوات اللبنانية في المعركة». لذلك فقد عـرضت هذه المسـألة بصـورة عـارضـة عـلى الحكـومة، في جلستهـا يوم ١٩٨٢/٩/١٦، ولم تؤخذ ملاحظة نائب رئيس الحكومة دافيد ليفي، اثناء الجلسة، حول احتمال وقوع عمليات انتقام داخل المخيمات، مأخذ الجد. وذكر شارون أنه سمع لأول مرة بأحداث المجـزرة، عشية رأس السنة العبرية، أي يوم الجمعـة ١٩٨٢/٩/١٧ مساءً، حيث اتصل به رئيس الأركان ليبلغه أن «الكتائب بالغوا في المخيمات»، وان قائد المنطقة الشمالية أوقف العملية عند الظهر، ومنع دخول قوات إضافية إلى المخيمين وأمر القوات داخلها بالانسحاب. ورداً على سؤال حول ما فعله بعد مكالمة رئيس الأركـان، ادعى شارون أنـه كان واضحاً تماماً بالنسبة له أنه قد اتخذت جميع الاجراءات المطلوبة. وبرّر عدم سحب المسلحين من المخيمين في تلك الليلة بالذات، والسماح لهم بـالبقاء حتى نهـار السبت صباحـاً، لصعوبـة الانسحاب من المنطقة «حيث كان يدور قتال، وثمة حاجة إلى إخلاء المصابين». وأخيراً نفى شارون مشـاركة رجـال الرائد حـداد في المجزرة (رغم اعتراف حداد نفسه باشتـراك بعض رجاله في تنفيذها) معلناً ان رجال الكتائب حاولوا بارتدائهم ثياباً مشابهة وحملهم اشـارات مزوّرة، تضليـل الرأي العام على أنهم من رجـال حداد. وقـدّر شارون عدد الضحايا بين ٧٠٠ ـ ٨٠٠ قتيل داخل المخيمين، مضيفاً ان احداً لا يمكن تحديد عددهم بصورة دقيقة (انظر نص شهادة شارون في عل همشمار، ١٩٨٢/١٠/٦).

أما رئيس الحكومة بيغن، فقد أعلن في شهادته أمام لجنة كاهان يوم ١٩٨٢/١١/٨، انه وجميع وزراء حكومته أيضاً، سمعوا لأول مرة عن دخول الكتائب مخيمات اللاجئين في بيروت، خلال جلسة الحكومة يـوم ١٩٨٢/٩/١٦، بعد سـاعات من ادخال هؤلاء إلى المخيمات. وأضاف بيغن أنـه نصح وزير الدفاع ورئيس الأركان بعد أغتيال الرئيس الجميّل، بان يأمرا الجيش الاسـرائيلي بالتمركـز في نقاط العبـور الرئيسية بـين جزئي المدينة لمنع أعمال الانتقام من جانب المسيحيين ضد المسلمين في بيروت الغربية. وذكر أن قرار دخول المدينة هذه المرة، جاء مناقضاً لقرار سابق

اتخذته الحكومة يوم ١٩٨٢/٦/١٥، بشأن وجوب قيام الجيش اللبناني أو الكتائب باحتلالها. وزعم بيغن أنه لم يخطر على بال أحد في حكومته باستثناء الوزير دافيد ليفي، بأن رجال الكتائب قد يتجاوزون إطار المهمة الملقاة عليهم داخل المخيمات، نافياً أن يكون رئيس شعبة المخابرات العسكرية يهوشواع ساغي أو رئيس الموساد، قد حذراه عشية دخول الكتائب إلى صبرا وشاتيلا، من خطر عمليات الانتقام أو القتل. إلا ان عضوي اللجنة القاضي باراك والعميد افرات، فاجآ رئيس الحكومة باقتباسهما من محضر جلسة الحكومة المذكورة سابقاً، حديثاً لرئيس الاركان ايتان، يحذّر فيه بشدة من مغبة دخول الكتائب إلى المخيمات، إذ «ستحدث كارثة لا سابق لها». ولكن بيغن أنكر أنه سمع مثل هذا التحذير، مدعياً أنه لا يتذكره أبداً، وانه سمع بنبأ المجزرة لأول مرة يوم السبت بعد الظهر من إذاعة لندن (بي.بي.سي)، حيث أسرع بالاتصال برئيس الأركان ووزير الدفاع اللذين زوّداه بالتفاصيل (انظر نص شهادة بيغن كاملة في معاريف، ١٩٨٢/١١/٩).

ومن أبرز العسكريين الذين أدلوا بشهاداتهم أمام لجنة التحقيق رئيس الأركان رفائيل ايتان الذي شهد يوم ١٩٨٢/١٠/٢٤ في جلسة مغلقة، ثم قائد المنطقة الشمالية العميد أمير دروري، يوم ١٩٨٢/١٠/٣١. وعلى الرغم من إصرار دروري، في شهادته على «عدم معرفته أو سماعه شيئاً قبل المجزرة أو خلالها»، فقد أوضح بعض الأمور الأساسية وأبرزها ما يلي: أولاً، قبل دخول الكتائب المخيمين طرح أحد الضباط الذين يعملون تحت أمرته، احتمال حدوث مجزرة فيهما. وكان ردّ دروري انه تمّ تحذير هؤلاء من التعرض للسكان المدنيين، وانه يأمل بأن يتصرفوا على هذا النحو. وهذا يثبت أنه كانت هنالك شكوك لدى الضباط الاسرائيليين في امكان التزام رجال الميليشيات بما اوكل إليهم فقط. ثانياً، ان دروري أمر بإيقاف العملية داخل المخيمات يوم الجمعة صباحاً بعد سماعه لبعض «الأقوال» من قائد الفرقة التي تحاصر المخيمين، وعلى الرغم من ذلك لم يبادر إلى سحب القتلة من داخلهما الا يوم السبت صباحاً، أي بعد مرور يوم كامل، حيث واصل هؤلاء جريمتهم في قتل المئات من المدنيين.

وحسب قوله أيضاً، فان رئيس الاركان لم يهتم بسؤاله عن السبب الذي دعاه إلى إيقاف عمليات هذه القوات داخل المخيمين، عند ابلاغه بالموضوع يوم الجمعة صباحاً، وربما كان السبب في ذلك ان هذا الاخير، كان على علم بما يجري داخلهما (هآرتس، ١٩٨٢/١١/١). إلا ان شهادة ضابط المدرعات المدعو آفي جربوفسكي في اليوم نفسه الذي أدلى به دروري بشهادته، أي في ١٩٨٢/١٠/٣١ — وجربوفسكي كان يشارك في حصار المخيمين أثناء المجزرة، وكان موقعه على بعد ٢٠٠ متر من مخيم شاتيلا — قد فنّدت ما أدلى به قائد المنطقة الشمالية من انه «لم يسمع ولم يرَ ولم يتذكر شيئاً». فقد اعترف هذا الضابط أمام اللجنة، بانه شاهد يوم الجمعة ١٩٨٢/٩/١٦، عمليات قتل نفذها الكتائبيون في المخيم، وأبلغ الأمر إلى قادته (دافار، ١٩٨٢/١١/١).

وكانت اللجنة، بعد ان انهت سماع شهادات الشهود الرئيسيين، وقبيل اختتام اعمالها، قد أصدرت اشعاراً الى تسعة من كبار المسؤولين الاسرائيليين السياسيين والعسكريين ابلغتهم بموجبه انها قد تحملهم مسؤولية عن المجزرة بناءاً على الشهادات التي استمعت اليها حتى تلك المرحلة من تحقيقها. وأحيط هؤلاء علما بحقهم في ابراز اثباتات اخرى للجنة اذا شاؤوا تبرئة ساحتهم. وهؤلاء المسؤولون هم: رئيس الحكومة مناحيم بيغن، ووزير الدفاع اريئيل شارون، ووزير الخارجية اسحاق شامير، ورئيس الأركان رفائيل ايتان، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية يهوشواع ساغي، ورئيس مؤسسة المخابرات والمهمات الخاصة (الموساد)، وقائد المنطقة الشمالية الجنرال امير دروري، والعميد عاموس يارون القائد الأعلى لفرقة المشاة والمظليين في موقع بيروت، وآفي دوداني مساعد وزير الدفاع. ويستنتج من اشعار اللجنة ان كلًا من هؤلاء المسؤولين قد يدان من قبلها، ضمن نطاق صلاحياته، بتحمل قسط من المسؤولية عن المجزرة، بتهمة التغاضي عما حدث، أو عدم توقعه، أو حتى السكوت عنه، أو عدم القيام بواجباته تجاه منع المجزرة أو إيقافها في الوقت المناسب (إذاعة اسرائيل العبرية، ١٩٨٢/١١/٢٤، الساعة ١٩).

ويتوقع ان تستمتع اللجنة الى المزيد من الشهادات، وأن تنظر في وثائق وردود جميع الذين وجهت اليهم الاشعارات السابقة الذكر. والانطباع السائد في اسرائيل حاليا، أن الفترة التي ستستغرقها اللجنة حتى تنتهي من المرحلة الثانية من اعمالها لن تطول كثيرا، وربما تستطيع مع بداية السنة المقبلة، تقديم توصياتها النهائية الى الحكومة، على غرار ما فعلته لجنة اغرانات بعد حرب ١٩٧٣. وقد بات مؤكدا ان توصياتها هذه قد تحسم مصير الحكومة والقيادة العسكرية، إذا ما ثبتت التهم، وفقاً لما ورد في الاشعارات السابقة.

ردود الفعل على المجزرة
في وسائل الاعلام الاسرائيلية

كانت ردود الفعل على المجزرة في وسائل الاعلام الاسرائيلية كثيرة ومتنوعة. فقد كُتب وقيل الكثير حول مسؤولية الحكومة والجيش فيما حدث، وحول شعور الاسرائيليين بالذنب تجاه ما جرى،ثم حول انهيار مكاسب الحرب نتيجة احتلال بيروت الغربية والمجزرة داخل المخيمات. وسنورد هنا ابرز ما كتب حول هذه القضية في الصحافة الاسرائيلية، لالقاء بعض الضوء على اتجاهات الرأي العام داخل اسرائيل بعد تلك الجرائم والمجازر التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في لبنان أو كان مسؤولاً عنها، وآخرها المجزرة في مخيمي صبرا وشاتيلا.

في اليوم الأول بعد انتشار انباء المجزرة، ظهرت جميع الصحف الاسرائيلية وهي مليئة بالاخبار والصور عن الجرائم التي ارتكبت، والدعوة إلى تحمل المسؤولية كاملة سواء من جانب الحكومة أو الجيش، واقالة وزير الدفاع شارون ورئيس الأركان ايتان، وحتى استقالة الحكومة كلها. فقد ورد مثلاً في افتتاحية هآرتس يوم ١٩٨٢/٩/٢٠، ان «الظروف التي نفذت بها الجريمة النكراء، جسدت حتماً مسؤولية اسرائيل غير المباشرة، إذا لم تكن المباشرة، تجاه ازهاق آلاف الارواح التي لم يكن هناك أحد يدافع عنها، في نظر الرأي العام العالمي كله. ألم تعلن اسرائيل انها دخلت بيروت الغربية كي تحافظ على النظام وتمنع وقوع كارثة؟ ألم تواصل عملية احتلالها المدينة حتى بعد ان وجهت إليها دعوات كثيرة من حكومات عديدة، وفي نهاية الأمر من مجلس الامن، للتوقف وسحب قواتها؟ ان النقد كله والادعاءات والاتهامات التي وجهت إلينا في الأسابيع الأخيرة، وكأنما صودق على صحتها بصورة كاملة بعد وقوع المجزرة في مخيمات الفلسطينيين. أما الايضاحات التي يعطيها ممثلو اسرائيل الرسميون، فتسمع وكأنها تبريرات جوفاء.

«ان وصمة العار في صبرا وشاتيلا، قد التصقت بنا، ولن ننجح في ازالتها... وهذه القضية الخطيرة لا يمكن ان تمر بسهولة دون محاسبة المسؤولين عنها... واننا نوصي بأستقالة رئيس الأركان ايتان من منصبه دون أي تأخير، وإذا لم يتصرف هكذا فعلى رئيس الحكومة إقصاءه عن منصبه إلى ان ينتهي التحقيق... أما المسؤولية الوزارية فتقع على كاهل وزير الدفاع، وإذا لم يتجرأ شارون على الاستقالة من منصبه، فعلى رئيس الحكومة مساعدته في ذلك،اذ يملك صلاحية اقالته حسب القانون».

وكتبت كذلك صحيفة **معاريف** في افتتاحيتها ليوم ١٩٨٢/٩/٢٠، تقول: «علينا ان نكون صادقين مع انفسنا بما فيه الكفاية، ونعترف بأنه بسبب دخولنا ووجودنا [في المدينة]، وبسبب الثقة العمياء التي اوليناها لرجال الكتائب، أصبحنا مسؤولين بصورة غير مباشرة عن المجزرة الدموية الرهيبة التي وقعت هنالك... ان هذه القضية، المثيرة للاشمئزاز، يجب ألا تنتهي بإعراب الجميع عن أسفهم لما حدث، أو حتى اعترافهم بحقيقة أننا اخطأنا في نقطة ما في تقديراتنا، وبأننا لم نكن متنبهين بما فيه الكفاية، والجميع يوجه أصبع الاتهام إلى الكتائب، وبعد ذلك يتناسون الموضوع. فالمطلوب هنا، توضيح كامل لتسلسل الأحداث والوقائع، وتحديد دقيق وقاطع للمكان والمستوى الذي اقترف الخطأ وأدى إلى هذه النتائج المرعبة. ان جهة ما هي المذنبة، ويجب الوصول إلى نتيجة تجاهها. ان هذه الجهة قد فشلت ويجب عدم تمكينها من ارتكاب فشل آخر. لقد اعتمدت هذه الجهة على فئة كان محظوراً الاعتماد عليها، وينبغي أن نضمن ألا يلاحقنا خطأ قرارها ويؤدي بنا إلى الفشل الذريع، ويحطم قلوبنا ويكون وصمة عار لنا جميعاً».

إضافة إلى افتتاحيات الصحف، علق العديد من الكتاب والصحافيين الاسرائيليين على أحداث

المجزرة، وتحديد المسؤولين عن ارتكابها. فقد وصف، مثلاً، أحد الكتاب المعروفين في اسرائيل حانوخ بارطوف، أحداث المجزرة في مقال له بعنوان «جميعنا قتلة»، بأنها مجزرة دموية على غرار ما كان ينفذ ضد اليهود في تاريخهم. وحذر الكاتب من استمرار الحكومة في صمتها، ورفضها التحقيق في القضية، لان هذا الصمت لن تطال نتائجه المسؤولين فقط، وانما جميع الساكتين عنهم. «فاللعنة على هذا الصمت، الذي هو بمثابة تغطية للدم، من شأنه ان يحوّلنا جميعاً إلى قتلة» (**معاريف**، ١٩٨٢/٩/٢١). وكتب الأديب يزهار سميلينسكي (مؤلف رواية «خربة خزعة»، التي تصف ترحيل سكان قرية عربية في حرب ١٩٤٨) يقول: «أنه العار. ذليلاً بالعار، يسير الانسان اليوم في البلد، ولا يجد له مكاناً. العار بسبب تلك العلاقة التي تربطه بالأمر، ولأنه شريك نوعاً ما بتلك اللامبالاة التي سمحت بحدوث المجزرة. انهم ينتقلون من شارع إلى آخر، ويذبحون من بيت إلى آخر، في وقت نعانقهم به من جميع الجهات، ونضيء لهم الليل — انهم يذبحون على اضوائنا... فصور القتلى لا تفارقني ولا يمكن تناسيها. إنها باهتة وخامدة على أوراق الصحف كما هي. انها ليست من أجل السياسة، أو من أجل استخلاص «فائدة» منها في النقاشات [السياسية]. انها من أجل ان تشاهد وترتعد، وتمزق ثيابك [حزناً] أمامها. ان كل من في صدره قلب انسان، تفاجئه قسوة الانسان الجار التي تتجاوز كل كابوس. ولكن هذه الصور أيضاً من أجل تذكيرنا بأننا غير معفين من المسؤولية تجاه ما حدث. ولا نستطيع اعلان براءتنا عن طريق أي ادعاء أو تجاهل أو تهرب. حتى اولئك الذين يبرئون أنفسهم بالقول أن القضية هي افتراء [القصد رئيس الحكومة] يعرفون ان هذه ليست كلها افتراء، وان ما حدث هنالك، لا يمكن حقاً تمويهه أو اخفاؤه». أما النتيجة التي يتوصل إليها الكاتب فهي «الخروج. الخروج من لبنان سريعاً» (يزهار سميلينسكي، **دافار**، ١٩٨٢/٩/٢٢).

وتطرق بعض الكتاب الاسرائيليين أيضاً إلى الأسباب الكامنة وراء تورط اسرائيل في القضية. فذكر الكاتب يحيعام فايتس، ان ثمة علاقة بين المجزرة وبين بعض الاتجاهات الاساسية التي تطورت في اسرائيل خلال السنوات الأخيرة: الاتجاه الأول هو «اللامبالاة والعداء تجاه الدم العربي والانسان العربي... والثاني هو طابع العلاقات بيننا وبين العالم. فهذه العلاقات لا يحكمها اليوم أي عامل اخلاقي أو اثني. فنحن نتباهى بعلاقاتنا مع جنوب أفريقيا؛ ونبيع اسلحة إلى أكثر الانظمة ديكتاتورية في أميركا الجنوبية... أما منتقدونا في العالم فيصنّفون على أنهم لا ساميون، وفي اسوأ الأحوال نازيون، بينما ينال رئيس زائير كل المديح والتبجيل». ويضيف الكاتب ان الاتجاه الثالث هو «استخدام النكبة كذريعة لكل تصرف أرعن وظالم من جانبنا. لقد تحوّل المليون طفل الذين أبيدوا في معسكرات النازيين، إلى رصيد ضخم، يمكن ان تسحب منه دون قيد، أو دون خوف من فقدان الرصيد. فكل شيء مسموح به لأننا دائماً على حق...». أما الاتجاه الرابع والاهم حسب قول الكاتب، فيكمن في طابع الحرب في لبنان». فهذه حرب سياسية، رافقها ستار كثيف من الكذب والخداع، لأنه لم يكن بالامكان الكلام على أهدافها الحقيقية... فهي جزء من محاولة إقامة «نظام جديد» في الشرق الأوسط... أولى مراحله فرض «اتفاق سلام» على دولة منقسمة على نفسها ومتنازعة. ان هذه الحرب وطابعها الخاص، قد خلقت «لا مبالاة» لدى الاسرائيليين... حتى تجاه ضحايانا». ويستنتج الكاتب أن ما حدث في صبرا وشاتيلا لهو نموذج رهيب للاتجاهات السالفة وللجو السائد في اسرائيل، وخصوصاً منذ اندلاع الحرب (يحيعام فايتس، **دافار**، ١٩٨٢/٩/٢٣).

وتحدث كاتب آخر عن الموضوع بقوله: «ان المجزرة في مخيمات اللاجئين في بيروت ليست جريمة منفردة، انها حلقة (اخيرة) في سلسلة طويلة من الجرائم والأهوال. فان كانت الحلقة الأخيرة في السلسلة هي المجزرة في صبرا وشاتيلا، فبدايتها كانت في احتلال مدن جنوب لبنان التي قصفت بلا رحمة من الجو والبحر والبر، وهدم أحياء كاملة منها، ثم تدمير مخيمات اللاجئين وقتل آلاف الأشخاص. وتلت ذلك كله عمليات التدمير والحصار والتجويع والتعطيش لسكان بيروت الغربية، التي استمرت اسابيع كاملة، ثم القصف الكثيف من الجو والبر والبحر

لاحياء المدينة، وبالأخص مخيمات اللاجئين، والذي استمر إحدى عشر ساعة متواصلة، ولم يتوقف إلا بعد الانذار الاميركي» (نفتالي بن ـــ موشي، دافار، ٤/١٠/١٩٨٢).

ان الاتهامات التي وجهت إلى الحكومة، خصوصاً إلى رئيسها بيغن ووزير الدفاع شارون حول مسؤوليتها في غزو بيروت الغربية، ووقوع المجزرة خلال عملية الغزو، قد اتسعت أيضاً لتشمل تقويم نتائج الحرب بكاملها على ضوء القرارات الخاطئة التي اتخذت خلالها. فقد بات هناك شبه اجماع داخل اسرائيل على أن هذه الحرب لم تحقق أياً من أهدافها، التي تحددت وفق استراتيجية شارون. «فهذه الاستراتيجية دفعت القضية الفلسطينية إلى رأس سلم الأولويات لدى الرأي العام الدولي، وركّزت حولها اهتمام الأميركيين والبيت الأبيض... ان استراتيجية شارون هي التي بلورت مبادرة السلام التي طرحها الرئيس ريغان، وهي تتضمن العديد من العناصر الايجابية حسب قول كثيرين، إلا انها من وجهة نظر الصقور [في اسرائيل] تعتبر كارثة... لقد اثارت هذه الاستراتيجية موجة قوية من اللاسامية، وبدلاً من ان تكون اسرائيل المكان الذي يوفر الأمن والعزّة لليهود، فانها أثارت مخاطر لم يعرفها هؤلاء منذ أمد. [بالاضافة إلى ذلك] أدت إلى انقسام الشعب في اسرائيل، وقوّضت المناعة الاخلاقية لديه، والتي بدونها لا يمكنه الصمود» (زئيف شيف، **هآرتس**، ٦/١٠/١٩٨٢). أما سبب فشل هذه الاستراتيجية، حسب قول الكاتب فيكمن في اعتمادها اساساً على القوة العسكرية، والتجاهل التام للعوامل السياسية والاقتصادية والمعنوية، واستخفافها بالتكتل الوطني الاسرائيلي واليهودي (**المصدر نفسه**). ووصف كاتب آخر الحرب في لبنان، بأنها مغامرة فاشلة وتعيسة نفذها بيغن وشارون، وحلما من ورائها باقامة «نظام جديد» في لبنان، تحكمه حكومة مركزية قوية، تبادر إلى اقامة سلام مع اسرائيل. اما القضاء على م.ت.ف. فكان الهدف منه، اطلاق ايديهما بحرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد فشلا في ذلك أيضاً. فبدلاً من اليد الطليقة في تلك المناطق، فقد حظيا بمشروع ريغان (عاموس ايلون، **هآرتس**، ٢١/٩/١٩٨٢).

مهما يكن فإن وضع حكومة بيغن، خصوصاً وضع وزير الدفاع شارون، يبدو حالياً مهتزاً إلى درجة كبيرة. فالنقمة على هذه الحكومة تزداد من يوم إلى آخر، ليس في أوساط المعارضة فقط، وانما حتى داخل الجيش. والجميع ينتظر الآن توصيات لجنة كاهان، التي ستشكل الحكم النهائي بالنسبة لمستقبل وزير الدفاع شارون، ان لم يكن لمصير حكومة بيغن كلها.

حنه شاهين

بلاغات الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة في الفترة مابين ٦/ ٦/ ١٩٨٢ و ٢٥/ ٦/ ١٩٨٢

صدرت البلاغات التي غطت وقائع الغزو الاسرائيلي للبنان ووقائع التصدي له عن الفترة من ١٩٨٢/٦/٦ الى ١٩٨٢/٦/٢٥ حاملة ارقاماً مسلسلة. اما البلاغات التي تلتها والتى غطت الفترة حتى ١٩٨٢/٨/١٢، فصدرت دون ارقام.

بين الارقام المسلسلة للبلاغات الاولى لم نجد الارقام ٩٧ و١٢٣ و ١٤٠ و١٥٧، رغم البحث الدقيق في المصادر المتوفرة كافة، ولأن غيابها لم يخلّ بالسياق المنطقي للوقائع، فقد توفرت القناعة بأن غياب الأرقام المذكورة ناجم عن خطأ في الترقيم. ننشر في ما يلي القسم الأول من البلاغات على ان ننشر القسم الثاني في العدد المقبل.

بلاغ رقم ١ ــ ١٩٨٢/٦/٦: تمكّنت قواتنا فجر هذا اليوم من إسقاط طائرة هليوكوبتر هجومية للصواريخ جنوب مدينة صيدا.

بلاغ رقم ٢ ــ ١٩٨٢/٦/٦: وعند الساعة السادسة والربع قام العدو بغارة جوية على منطقة النبطية تصدّت له مقاوماتنا الارضية وأسقطت له طائرة بعد ان اصيبت إصابة مباشرة وشوهد الطيّار وهو يسقط بالمظلة.

بلاغ رقم ٣ ــ ١٩٨٢/٦/٦: منذ الصباح وبعد ان مهّد العدو الصهيوني بقصف شديد ومركّز طوال امس وصباح اليوم على مواقع قواتنا المشتركة في منطقتي صور والنبطية تخطت ارتال العدو المدرعة مواقع قوات الطوارىء الدولية في هجوم واسع على محور الرشيدية ــ صور، ومحور العباسية ــ المعشوق.

وقد رافق هذا التقدم الصهيوني، إنزال جوي معادٍ على منطقة البرج الشمالي.

ووسع العدو نطاق عدوانه واخترق العديد من مواقع قوات الطوارىء الدولية، وتقدم باتجاه جسر القعقاعية برتل من الدبابات وآخر من المشاة ترافقهم الآليات، في حين كان رتل آخر من الدبابات يتقدم باتجاه جسر الخردلي وكفر تبنيت.

هذا وتتصدى قواتنا المشتركة للقوات الغازية ببسالة، وتشتبك معها حتى الآن بمعارك بالغة الضراوة في كافة محاور تقدّمها الآنفة الذكر.

وتقّدر قوات العدو المهاجمة حتى الآن باكثر من عشرين الف جندي تدعمهم الدبابات والآليات المدرعة، ومختلف الأسلحة الجوية والبحرية.

بلاغ رقم ٤ ــ ١٩٨٢/٦/٦: عند الساعة الثانية وخمس عشرة دقيقة دمّرت قواتنا ثلاث دبابات للعدو بين الرشيدية ورأس العين، كما تم تدمير دبابة اخرى وناقلة جنود على محور القعقاعية.

بلاغ رقم ٥ ــ ١٩٨٢/٦/٦: في الساعة الثانية والنصف تم تدمير سبع دبابات اخرى للعدو على محور البرج الشمالي وبهذا يكون مجموع خسائر العدو حتى الآن وعلى جميع المحاور تدمير ١١ دبابة وناقلة مشاة، وقتل وجرح ما يزيد عن

٥٠ من افراد العدو.

بلاغ رقم ٦ – ١٩٨٢/٦/٦: في الساعة الثامنة وخمس وثلاثين دقيقة قام العدو بشنّ هجوم بحري كبير على منطقة الرشيدية ويعمل الآن على إنزال دبابات برمائية من البحر وتتصدى قواتنا لهذا الإنزال البحري.

بلاغ رقم ٧ – ١٩٨٢/٦/٦: عند الساعة الثانية وخمسين دقيقة تم تدمير طائرة مروحية فوق الرشيدية.

بلاغ رقم ٨ – ١٩٨٢/٦/٦: منذ الساعة الثالثة وعشرين دقيقة من بعد ظهر اليوم والعدو يشدد هجماته المدرعة التي تعززها الطائرات المقاتلة على كافة المحاور، وتتصدى لها قواتنا ببسالة.

كما تقوم طائرات العدو بقصف المدنيين في منطقة وادي تفاحتا.

بلاغ رقم ٩ – ١٩٨٢/٦/٦: قامت قوات العدو البحرية عند الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم تعززها الطائرات بعملية إنزال مدرع في منطقة الزهراني وتقوم قواتنا بالتصدي ببسالة لهذا الهجوم.

بلاغ رقم ١٠ – ١٩٨٢/٦/٦: عند الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة توزّع جهد العدو المدرع على محور القعقعية الى محورين أحدهما باتجاه زوطر الشرقية والآخر جبشيت، حاروف.

كما تواصل قوات العدو المندفعة على محور الخردلي محاولات تقدمها باتجاه الدمشقية وذلك في محاولة لتطويق مدينة النبطية وتتصدى قواتنا لاندفاع العدو بكل الأسلحة.

بلاغ رقم ١١ – ١٩٨٢/٦/٦: الساعة ٤,١٥ – لليوم الثالث على التوالي وقواتنا تتصدى لقوات الجيش الصهيوني التي تستخدم كافة اسلحتها البحرية والبرية والجوية ضد شعبينا الفلسطيني واللبناني، واليوم وبالرغم من قرار مجلس الأمن وسّع العدو الصهيوني من عملياته الاجرامية، حيث دفع بقوات مدرعة عبر منطقة قوات الطوارىء الدولية وتمثلت في هجوم ارتاله المدرعة على مدينة صور والمناطق المحيطة بها، حيث هاجمها من ثلاثة محاور جميعها تحت سيطرة قوات الطوارىء الدولية، وكذلك دفع بقوات مدرعة اخرى في منطقة قوات الطوارىء على جسر القعقعية الواقع تحت إشراف الامم المتحدة واتجه بمحورين غربا باتجاه جبشيت وشرقا باتجاه حاروف.

وفي نفس الوقت قام بعمليات إنزال بحري لقوات كوماندوس مدعومة بكتيبة مدرعة قام بانزالها في منطقة الزهراني، وقد مهّد العدو الصهيوني لعمليته هذه بقصف جوي وحشي شمل مناطق الجنوب كافة وكان القصف من البحر والجو والبر.

هذا وتخوض قواتنا معارك بطولية رائعة دفاعاً عن شرف امتنا العربية، حيث تمكّنت من تدمير سبع دبابات مابين البص والرشيدية ودبابتين في منطقة القعقعية – الجسر.

القتال لا يزال ضارياً وعلى جميع المحاور وبمختلف انواع الأسلحة.

إن القوات المشتركة والثورة الفلسطينية تعتبر ان تحرّك القوات الاسرائيلية عبر قوات الامم المتحدة امر يجب ان يثير اهتمام ودراسة الأسرة الدولية، لما يترتب عليه من نتائج دولية خطيرة، ولتحديد الموقف تجاه هذا العمل ضد قوات الامم المتحدة. ان الثورة الفلسطينية والقوات المشتركة تطلب من الامم المتحدة والرأي العام العالمي تحمّل مسؤولية مايدور على ارض جنوب لبنان.

بلاغ رقم ١٢ – ١٩٨٢/٦/٦: الساعة الرابعة وخمسون دقيقة، اسقطت قواتنا طائرة هيليكوبتر فوق منطقة النبطية وتقوم قواتنا بالتصدي لقوات العدو وتلتحم معها في معارك ضارية على طول محاور القتال في جبهة عرضها ٩٠ كلم من شبعا شرقاً الى صور غرباً.

بلاغ رقم ١٣ – ١٩٨٢/٦/٦: عند الساعة الخامسة استطاعت قواتنا تدمير ١٢ دبابة و(١٨) آلية مدرعة على كافة محاور القتال، إضافة الى (١١) دبابة في وقت سابق، حيث اصبح مجمل خسائر العدو حتى ساعة إعداد هذا البيان (٢٣) دبابة و(١٩) آلية.

بلاغ رقم ١٤ – ١٩٨٢/٦/٦: الساعة ٥,١٠، اوقفت قواتنا اندفاع العدو على منطقة الجرمق. كما نجحت في إفشال عملية الانزال المدرع على الزهراني بعد إيقاع خسائر كبيرة في صفوف العدو.

كما افشلت قواتنا هجمات العدو على جسر القاسمية، صور، الرشيدية، النبطية، والبرج الشمالي.

وقد اصيبت قوات العدو بالذهول والارتباك

لضراوة المقاومة وكثرة الخسائر البشرية والمادية في صفوفها.

بلاغ رقم ١٥ ــ ١٩٨٢/٦/٦: الساعة الخامسة والثلث، وخلال تفتيش المنطقة عثرت قواتنا على حطام طائرة هيليكوبتر في منطقة المصيلح وبداخلها جثتان لضابطين من قوات العدو، حيث تم نقلهما من قبل قواتنا، كما تم أسر الطيّار النقيب اخيعاز اهارون الذي اسقطت طائرته صباح اليوم ونقل للمعالجة.

بلاغ رقم ١٦ ــ ١٩٨٢/٦/٦: الساعة السابعة وخمس واربعون دقيقة: يواصل العدو الصهيوني قصفه الشديد براً وبحراً لمدينة صيدا، كما تقوم قواته بمحاولة إنزال بحري على بلدتي عدلون والانصارية.

في هذا الوقت تركّز الطائرات المعادية قصفها الوحشي لمدينة صور فيما يدور قتال عنيف على مشارف مدينة النبطية.

هذا، وقد تحطمت حتى الآن عشرون دبابة على مشارف مدينة صور، ولم يتمكّن العدو من سحبها.

هذا وتحاول قوات العدو متابعة تقدمها باتجاه جبشيت، حاروف، الدوير، الشرقية، وزفتا.

ويدور معها قتال شرس على هذا المحور، وتتصدى قواتنا الآن للعدو في كفر تبنيت وتخوض معه معركة حامية، كما يقوم العدو الآن بقصف شديد على منطقة السعديات والدامور من البحر والجو.

بلاغ رقم ١٧ ــ ١٩٨٢/٦/٦: الساعة الثامنة مساء، تقوم القوات المشتركة الآن بهجوم معاكس على القوات المعادية في منطقة صور، وتكبدها خسائر جسيمة وتجري معركة عنيفة بين أبطال القوات المشتركة والقوات الصهيونية، حيث ارغمت على التراجع عن مدينة صور.

وقد تكبد العدو في هذا الهجوم الذي مازال مستمراً حتى الآن خسائر مادية كبيرة في الأرواح والمعدات، المعنويات عالية جداً.

بلاغ رقم ١٨ ــ ١٩٨٢/٦/٦: في الساعة التاسعة مساء تراجعت قوات العدو الصهيوني عن بلدة النبطية بعد معركة شديدة على مشارفها. وقد اضطرت قواته للابتعاد بعد فشلها في دخول البلدة بعد ان تكبدت خسائر فادحة في الأرواح والمعدات.

بلاغ رقم ١٩ ــ ١٩٨٢/٦/٦: في الساعة التاسعة والثلث، لا زالت قوات العدو تكثّف هجماتها الشديدة وعلى جميع محاور القتال بالمشاة والدروع تحت دعم شديد من نيران الصواريخ والمدفعية وتحت مظلة من قنابل الإنارة الملقاة جواً.

ويساند هذا الهجوم الطائرات المقاتلة الحربية والهيليكوبتر المهاجمة المزوّدة بالصواريخ. وتتصدى قواتنا ببسالة لهذا الهجوم بكافة الأسلحة.

بلاغ رقم ٢٠ ــ ١٩٨٢/٦/٦: عند الساعة العاشرة وعشرة دقائق قام العدو الصهيوني بانزال جوي بين الشواكير والرشيدية، وتقوم قواتنا بالتصدي له وتمنعه من تحقيق اهدافه.

هذا، ودمر للعدو ثلاثة دبابات على الطريق بين عين بعال ــ قانا.

بلاغ رقم ٢١ ــ ١٩٨٢/٦/٦: عند الحادية عشرة والنصف، قامت قواتنا في منطقة صور بتطهير المواقع التي كان يحتلها العدو، كما قامت بتدمير دبابة له ما بين الحوش وعين بعال.

بلاغ رقم ٢٢ ــ ١٩٨٢/٦/٦: عند الساعة الحادية عشرة وخمس واربعون دقيقة، قام العدو الصهيوني بانزال قوات على نهر الأولي، حيث تصدت له قواتنا واشتبكت معه في معركة ضارية لا زالت مستمرة حتى الآن.

وفي نفس الوقت تمكّنت قوة مدرعة من دخول حي البياضية والحسينية وتلال الكفور في منطقة النبطية، ولا زالت قواتنا تشتبك حتى الآن مع القوات المعادية.

بلاغ رقم ٢٣ ــ ١٩٨٢/٦/٦: الساعة الحادية عشرة وخمس وخمسون دقيقة حلّق طيران حربي بكثافة فوق منطقة الدامور.

بلاغ رقم ٢٤ ــ ١٩٨٢/٦/٦: لاحقاً لبلاغاتنا السابقة، لا زالت قواتنا تتصدى لقوات العدو الصهيوني التي قامت بالانزال شمال مدينة صيدا على نهر الأولي حتى الواحدة وخمس واربعين دقيقة، حيث تدور معارك ضارية بين دروعنا ودروع العدو وقواته، وتقوم بارجتان وعدة قطع بحرية اخرى وطائرات هيليكوبتر بمساندة قوات العدو التي انزلت في المنطقة.

بلاغ رقم ٢٥ ــ ١٩٨٢/٦/٦: الساعة الثانية فجر اليوم تقدّم العدو باتجاه الجسر القديم على نهر الأولي شمالي صيدا، حيث تشتبك قواتنا معه في هذا المكان. وتقوم القطع البحرية الاسرائيلية ترافقها الطائرات بقصف مرتفعات شرحبيل كما

وتقوم القطع البحرية بقصف منطقة صيدا بشكل كثيف ومتواصل.

من ناحية اخرى يدور قتال ضار على مثلث زغلة شمال حاصبيا، حيث تمكّنت قواتنا من إيقاف تقدم العدو على هذا المحور وعلى محور قليا ايضاً.

بلاغ رقم ٢٦ ــ ١٩٨٢/٦/٧: في الساعة الثالثة وخمس واربعين دقيقة فجر اليوم، اصابت قواتنا قطعة بحرية كبيرة معادية مقابل جسر الأولي شمال صيدا، إصابة مباشرة وشوهدت وهي تشتعل، ولا زالت قواتنا تشتبك مع قوات العدو بضراوة حتى الآن.

بلاغ رقم ٢٧ ــ ١٩٨٢/٦/٧: في الساعة الخامسة صباحاً قصفت قواتنا مراكز تجمعات العدو في القطاع الشرقي مدفعياً وصاروخياً فيما قامت مجموعات خاصة من قواتنا بالاغارة ليلاً على تجمعات معادية اخرى اوقعت في صفوفها خسائر بالآليات والأفراد في نفس القطاع وقد شوهدت سيارات الاسعاف والطائرات المروحية وهي تخلي خسائر العدو.

هذا، وتقوم قواتنا بتعزيز مراكزها الأمامية على محاور عين قنيا ــ زغلة وعلى محور برغز ــ قليا.

بلاغ رقم ٢٨ ــ ١٩٨٢/٦/٧: تمكّنت قواتنا المتصدية لقوات العدو الصهيوني طوال الليلة الماضية من إجبار القوات المعادية المدرعة عند الخامسة وتسعٌ وثلاثين دقيقة في منطقة سهل الدمشقية الى التراجع في اتجاه مزرعة تمرا وحطمت لها ثلاث دبابات وقتل وجرح من كان فيها.

وعند الساعة السادسة صباحاً قصف الطيران الحربي المعادي منطقة بعاصير.

بلاغ رقم ٢٩ ــ ١٩٨٢/٦/٧: في الساعة الخامسة وخمس واربعين دقيقة صباحاً تمكّنت قواتنا المتمركزة في منطقة الزهراني من صدّ عملية الهجوم التي قامت بها ارتال مدرعة معادية باتجاه الزهراني واجبرتها على التراجع ولا زال القتال مستمراً وبشكل عنيف بمختلف انواع الأسلحة حتى الآن.

بلاغ رقم ٣٠ ــ ١٩٨٢/٦/٧: ما زالت قواتنا المشتركة تخوض منذ ظهر امس وحتى صباح اليوم قتالاً ضارياً مع قوات العدو الصهيوني البحرية والجوية والبرية..

وفيما يلي إجمالي الخسائر التي استطاع ثوارنا إيقاعها في صفوف العدو منذ بدء الاجتياح وحتى صباح اليوم:

١ ــ تدمير (٣٦) دبابة وآلية عسكرية اسرائيلية في منطقة صور اثناء صدّ محاولات التقدم نحو المدينة نهار امس، ومطاردة فلول الدبابات المعادية اثناء الليل.

٢ ــ تم تدمير ثلاث آليات عسكرية للعدو في منطقة الدمشقية.

٣ ــ تدمير اربع مدرعات في منطقة النبطية.

٤ ــ تدمير عشر آليات في البرج الشمالي.

٥ ــ إسقاط طائرتين مروحيتين وثلاث طائرات حربية مقاتلة وقتل جميع طياريها واسر احدهم.

٦ ــ تم صدّ سبع محاولات إنزال وهجوم على مناطق الدمشقية، زغلة، الزهراني، شواكير، الرشيدية، ومفرق البص.

٧ ــ تكبيد العدو خلال هذه العمليات (٢٥٠) إصابة بين قتيل وجريح واسير.

بلاغ رقم ٣١ ــ ١٩٨٢/٦/٧: منذ الساعة السادسة وخمس وثلاثين دقيقة والطيران الحربي المعادي يقصف المراكز المدنية في صور ومخيم البص، وذلك في اعقاب معارك المواجهة الضارية التي جرت نهار وليل امس عند مفرق صور والبص التي اصبحت مجزرة كبيرة للدبابات الاسرائيلية.

بلاغ رقم ٣٢ ــ ١٩٨٢/٦/٧: منذ فجر اليوم وتحت غطاء جوي من الطائرات الحربية والهيليكوبتر، تواصل قوات العدو المدرعة هجماتها وتقدّمها باتجاه المصيلح وتلة حومين وصربا وتتصدى لها قواتنا.

لا زال القتال على جسر الأولي شمالي صيدا مع قوات العدو المدرعة التي انزلها بحراً والتي تساندها الطائرات والزوارق الحربية.

ويحاول العدو الوصول الى الزهراني عن طريق زفتا ــ المروانية. ما زالت قواتنا تقاتل العدو داخل النبطية التي يحاصرها العدو من معظم الجهات وتتعرض مدينة صور ومخيم الرشيدية لقصف جوي وبحري شديدين.

هذا، وتواصل مجموعاتنا عملياتها خلف خطوط تقدّم العدو في جميع المحاور.

بلاغ رقم ٣٣ ــ ١٩٨٢/٦/٧: لليوم الرابع على التوالي وقواتنا تتصدى لهجوم العدو المتواصل من البحر والجو والبر، وقد زج العدو الليلة بلواء مدرع جديد ومشاة ميكانيكي إلى منطقة العمليات

تعزيزاً للقوات التي زجّ بها امس الى ارض المعركة.

هذا، وقامت قوات العدو البحرية بأضخم عملية إنزال حتى الآن، حيث يتم إنزال اعداد كبيرة من الدبابات في نقاط هامة على الطريق الساحلي وبالذات عند منطقة جسر الأولي شمال صيدا ــ الرميلة وصور.

كما اشرك العدو في هذا الهجوم اسراباً له من طائراته المقاتلة الحربية فيها «ف ــ ١٥ ــ ف ــ ١٦» بالاضافة الى عشرات الطائرات المروحية من النوعين سواء الناقلة للمغاوير والمزودة بالصواريخ، واستمرت في قصفها وعملها فوق مواقع قواتنا بشكل متواصل بالليل والنهار.

بلاغ رقم ٣٤ ــ ١٩٨٢/٦/٧:

أولاً ــ حتى هذه الساعة الثانية عشرة والثلث والقوات المشتركة تقاتل العدو الاسرائيلي في مدينة صور وضواحيها وفي هضبة النبطية وداخل شوارعها وقد تم تدمير اربع دبابات اسرائيلية في منطقة صور مع قتل وجرح طواقمها.

ثانياً ــ لقد تم حصر رأس الجسر الذي اقامته القوات الاسرائيلية في منطقة جسر الأولي شمال صيدا وتقوم القوات المشتركة بالتعامل معه وايقاع الخسائر به.

ثالثاً ــ تواصل مجموعاتنا القتالية عملها خلف خطوط العدو في معظم المناطق.

بلاغ رقم ٣٥ ــ ١٩٨٢/٦/٧: قامت بعض مجموعاتنا الخاصة ليلاً بالهجوم على تجمعات العدو في مثلث زغلة ودمرت دبابتين، كما قامت مجموعات اخرى بمهاجمة تجمعات العدو من منطقة الحاصباني ودمرت دبابة وقتلت عدداً من الجنود وتمكّنت قواتنا من إيقاف اندفاع قوات العدو باتجاه منطقة ميماس، كما اوقفت تقدم العدو امام قليا وعلى مرتفعات لبايا بعد ان دمرت له ثلاثة آليات مدرعة. منذ صباح اليوم قام العدو بأربع محاولات للتقدم مستخدماً الدبابات على منطقة مخيم البرج الشمالي في منطقة صور وتمكّنت قواتنا من صد جميع هذه المحاولات ودمرت تسع دبابات وقتلت وجرحت من فيها، كما غنمت قواتنا بعض الأسلحة. هذا، وتسطر قواتنا الباسلة في مناطق صور ومخيم الرشيدية والبرج الشمالي ملاحم رائعة من الصمود والمقاومة العنيفة لليوم الرابع رغم شدة الحصار الذي يفرضه العدو على هذه المنطقة الباسلة.

بلاغ رقم ٣٦ ــ ١٩٨٢/٦/٧: حاول العدو الصهيوني في الساعة الثانية ظهراً، التقدم بدباباته باتجاه مغدوشة والمدينة الصناعية. وقد تصدت له قواتنا ببسالة ودمرت له دبابتين ولا زال القتال مستمراً وعنيفاً حتى الآن في هذه المنطقة.

كما اجبرت قواتنا قوات العدو الصهيوني المتواجدة في منطقة شرحبيل على التراجع الى منطقة الفرير، ولا يزال القتال عنيفاً وبجميع الأسلحة في تلك المنطقة، وفي هذه الأثناء يواصل العدو قصفه المدفعي الصاروخي من طائراته الحربية وبوارجه البحرية، على المنطقة الممتدة من صيدا وحتى الدامور، لليوم الثالث على التوالي وبشكل كثيف.

بلاغ رقم ٣٧ ــ ١٩٨٢/٦/٧: الساعة ٤، تعليقاً على سير المعارك في منطقة الجنوب اللبناني عقب الناطق العسكري بما يلي:

اتضح بشكل قاطع ان العدو في سباق مع الزمن وهو يقوم باندفاعات سريعة بالدبابات على بعض الطرق تصاحبها إنزالات بحرية مختلفة بالدبابات في محاولة للايهام باحتلاله مساحات واسعة بينما في الحقيقة انه يسيطر على بعض محاور الطرق ولا زالت هناك عشرات المواقع الرئيسية تحتفظ بها قواتنا وتخوض فيها معارك طاحنة مع قوات العدو موقعة بها اشد الخسائر مثل مخيم البرج الشمالي الرشيدية والبص بالقرب من مدينة صور، وكذلك مدينة صور نفسها ومدينة النبطية والتلال المحيطة بها في مرتفعات النبي طاهر. والشقيف واقليم التفاح وحاصبيا والحاصباني وغيرها على امتداد عمق الجبهة.

إن اسلوب شارون الذي يعتمد على التطويق والسيطرة على الطرق لا يؤثر على نمط حرب العصابات التي تنتهجه قواتنا وان هذه الطريقة التي يستخدمها جيش العدو الذي اصبحت قواته المشاركة في القتال الآن تزيد على ٤٥ الف جندي لم تفاجئنا، ان العدو اعترف مراراً بضراوة القتال الذي جابههم به مناضلونا وثوارنا وان الخسائر التي تكبدها في هذه الحرب الطاحنة زادت حتى الآن عن الـ ٤٠٠ قتيل وجريح بالاضافة الى ما يزيد عن تدمير ٥٠ دبابة و٤٠ ناقلة مدرعة بالاضافة الى خمس طائرات مقاتلة وهيليكوبتر.

إن توجيه العدو بياناته الخادعة والتي يحاول من ورائها الخدعة والتضلضل والايحاء بأنه

يسيطر على الموقف بينما وجودنا في صور والرشيدية والبرج الشمالي والنبطية وكافة المواقع الرئيسية هو اكبر حجة على كذب العدو ومزاعمه.

بلاغ رقم ٣٨ — ١٩٨٢/٦/٧: بنتيجة الخسائر المادية التي اوقعها ابطال القوات المشتركة في صفوف العدو وآلياته وبفضل الصمود العظيم الذي يبديه ابطالنا على كافة المحاور والمواقع القتالية فقد العدو اعصابه مرة اخرى وقام بغارة جبانة على مدينة بيروت، حيث قامت طائراته الحربية بقصف مبنى الجامعة العربية الواقعة في حي الفاكهاني، وذلك عند الساعة ٤,٣٥ بعد الظهر. وتصدت مقاوماتنا الأرضية للطيران المعادي بكثافة نيران شديدة.

بلاغ رقم ٣٩ — ١٩٨٢/٦/٧: تحاول آليات العدو المدرعة التي تم إنزالها في منطقة جسر الأولي التقدم باتجاه الجية وتقوم قواتنا بالاشتباك معها، حيث تمكّنت من تدمير ثلاث دبابات من القوات المتقدمة.

كما شنت قواتنا في منطقة البقاع الغربي هجوماً على تجمعات العدو في منطقة كوكبا ودمرت له دبابة وناقلة جنود مدرعة.

بلاغ رقم ٤٠ — ١٩٨٢/٦/٧: الساعة ٥,٤٥، تحاول آليات العدو التي تم إنزالها في منطقة جسر الأولي التقدم باتجاه الجية وتقوم قواتنا بالاشتباك معها بكافة الأسلحة وقد تمكّنت قواتنا من تدمير ٣ آليات اسرائيلية من القوة المتقدمة.

بلاغ رقم ٤١ — ١٩٨٢/٦/٧: في تمام الساعة الثالثة والنصف قام ثوارنا الأبطال بقصف شديد ومركّز بالصواريخ الثقيلة على مواقع العدو في المستوطنات الصهيونية في الجليل الأعلى.

وقد اصابت الصواريخ اهدافها واوقعت في صفوف العدو ومواقعه ومنشآته عدداً من الخسائر.

بلاغ رقم ٤٢ — ١٩٨٢/٦/٧: تمكّن ثوارنا الأبطال في تمام الساعة السادسة وعشر دقائق من تدمير طائرة هيليكوبتر تحمل آلية عسكرية اثناء محاولتها إنزال الآلية، اضافة الى إصابة عدد من قوات العدو امام القلعة البحرية في مدينة صيدا. وما زال حطام الطائرة امام القلعة، حيث تحاول قوات العدو سحبها واخلاء خسائرها البشرية.

بلاغ رقم ٤٣ — ١٩٨٢/٦/٧: في تمام الرابعة واربعين دقيقة مساء قام العدو الصهيوني بقصف جوي على مخيم برج الشمالي شرقي صور، وقد استمرت إغارات الطيران لمدة ساعة وتصدت لها مقاوماتنا الارضية.

بلاغ رقم ٤٤ — ١٩٨٢/٦/٧: منذ السابعة وعشر دقائق والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدينة صور ومخيم الرشيدية والبص بالطيران والمدفعية.

وقد حاول العدو القيام بعمليات إنزال من طائرات الهيليكوبتر على منطقة الشواكير الرشيدية، إلاّ ان قواتنا تمكّنت من تدمير ثماني آليات للعدو.

كذلك حاول إنزال آليات برمائية على منطقة الاستراحة في صور. وقد تصدت لها قواتنا رغم القصف الجوي والمدفعي العنيف واجبرت العدو على الانسحاب حتى منطقة رأس العين.

اما في القطاع الأوسط، فقد استمرت محاولات العدو وطوال اليوم السيطرة على مخيم برج الشمالي عبر اربع هجمات متتالية مستخدمة في ذلك الدروع والآليات. وقد صدّ ثوارنا الأبطال جميع هذه الهجمات ببطولة نادرة وتمكّنوا من تدمير ٩ آليات، كما غنمت كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر.

بلاغ رقم ٤٥ — ١٩٨٢/٦/٧: بعد عملية الانزال البرمائي التي قامت بها قوات العدو ليلة امس على منطقة جسر الأولي، قامت قواتنا في تمام الساعة الواحدة والنصف من ظهر اليوم، بشن هجوم معاكس على قوات العدو المتواجدة في مناطق تلة شرحبيل، الجسر القديم. وتمكّنوا من تدمير اربع دبابات له، وقد انسحبت قوات الغزو الصهيونية الى منطقة الصخر. هذا، وقد حاولت قوات العدو شنّ هجوم معاكس لاستعادة تلة شرحبيل إلاّ أنها فشلت ورغم الاسناد المدفعي والصاروخي البحري والجوي الكثيفين.

اما في منطقة الزهراني، فقد قام العدو بانزال قوات محمولة جواً مع آليات، بالاضافة الى طائرات الهيليكوبتر الحاملة للصواريخ عند مرتفع الزهراني وقد تقدمت قوة العدو الى مثلث الزهراني وبدأ العدو بالتقدم باتجاه الغازية. وقد تمكّنت قواتنا من تدمير دبابة للعدو على مثلث الغازية الجنوبي، ودبابتين على مفرق مغدوشة. وقد اجبرت المقاومة البطولية والعنيفة لثوارنا الأبطال العدو الصهيوني على التراجع الى الخلف.

اما القوة التي تم إنزالها على مثلث الزهراني فقد تقدمت بعض الآليات باتجاه مدخل الغازية

الجنوبي والبعض الآخر باتجاه المعمورية. وقد تصدت له قواتنا واجبرتها على التراجع.

بلاغ رقم ٤٦ ــ ١٩٨٢/٦/٧:

الساعة ٨,٣٠:

١ ــ اوقفت قواتنا اندفاع العدو على محور زغلة ــ ميماس وردته على اعقابه، حيث تراجع لمواقعه السابقة.

٢ ــ في منطقة السعديات مازالت قواتنا تشتبك مع العدو في معركة ضارية بمختلف انواع الاسلحة، وذلك في موقعي الدبية والدلهمية. وتقوم قواتنا الآن بقصف مدفعي وصاروخي ثقيل على بوارج العدو الحربية قبالة الدامور والسعديات، بعد ان حطمت ٤ دبابات ومنعت العدو من اخلائها.

٣ ــ لا زالت المعارك تدور على معظم محاور القتال وبضراوة ولا سيما الطريق الساحلي.

بلاغ رقم ٤٧ ــ ١٩٨٢/٦/٨: منذ الساعة الثامنة من مساء امس. وقوات العدو تحاول التقدم، من الزهراني الى صيدا، إلّا ان قولتنا دمرت ثلاث دبابات واجبرت القوة المعادية على الانسحاب باتجاه الزهراني.

كما تم إيقاف تقدم قوات العدو عند رأس السعديات. في نفس الوقت تتعامل قواتنا مع بوارجه المتواجدة مقابل السعديات في البحر بمختلف انواع الأسلحة.

هذا، ولا يزال القتال يدور بشدة على اطراف مدينة صور وقواتنا تلحق بالعدو خسائر كبيرة بالارواح والمعدات.

بلاغ رقم ٤٨ ــ ١٩٨٢/٦/٨: في الساعة الحادية عشرة والنصف من ليل امس، قامت مدفعيتنا بقصف مواقع قوات العدو في مستوطنة «دان». فأصابتها إصابات مباشرة الحقت بها خسائر فادحة وقد اعترف العدو بهذا القصف رسمياً.

بلاغ رقم ٤٩ ــ ١٩٨٢/٦/٨: في الساعة الثانية عشرة من منتصف الليل، قامت قواتنا بهجوم معاكس على تجمعات العدو في الجبهة شمال مدينة صيدا.

كما شنّت قواتنا هجوماً معاكساً آخر على تجمعات العدو حول مدينة صيدا.

بلاغ رقم ٥٠ ــ ١٩٨٢/٦/٨: نتيجة للهجمات المعاكسة لثوارنا الابطال ضد آليات العدو الصهيوني ودباباته وتجمعاته في منطقة صيدا وعين الحلوة.

استطاعت قواتنا في الساعة الواحدة والنصف من فجر اليوم دحر آليات العدو. واستعادة المواقع التي تمركز فيها اثناء النهار وتمكّنت من تدمير ثلاث دبابات.

بلاغ رقم ٥١ ــ ١٩٨٢/٦/٨: منذ الساعة الواحدة والنصف فجراً وطائرات العدو الحربية تقصف المناطق الجنوبية في مدينة صيدا ومداخل مخيم عين الحلوة وتقوم الطائرات المروحية اثناء ذلك بإلقاء قنابل الإنارة فوق المنطقة، في حين يتعامل ثوارنا الأبطال مع هذه الطائرات ببسالة وبطولة.

بلاغ رقم ٥٢ ــ ١٩٨٢/٦/٨: عند الساعة الواحدة والربع فجراً تمكّنت قواتنا في منطقة الأولي من دحر قوات العدو من منطقة شرحبيل، واجبرت دباباته على التراجع. فيما قام الطيران الحربي المعادي بعد ذلك بقصف مركّز على المنطقة.

بلاغ رقم ٥٣ ــ ١٩٨٢/٦/٨: إلحاقاً بالبلاغ رقم «٥١»، لا يزال الطيران الحربي المعادي يقصف بشدة المناطق الجنوبية في مدينة صيدا حتى ساعة إعداد هذا البلاغ الساعة الثالثة واربعون دقيقة من فجر ١٩٨٢/٦/٨.

بلاغ رقم ٥٤ ــ ١٩٨٢/٦/٨: بدأ الطيران الحربي المعادي عند الساعة الخامسة والنصف من صباح اليوم ١٩٨٢/٦/٨ قصفه الشديد على النفق والتلال المحيطة بمنطقة الدامور.

بلاغ رقم ٥٥ ــ ١٩٨٢/٦/٨: واصل طيران العدو الحربي عند الساعة السادسة إلّا ربعاً قصفه الشديد على منطقة الدامور، ووسّع قصفه ليشمل مناطق الدلهمية والناعمة والطريق العام من خلدة حتى الدامور.

بلاغ رقم ٥٦ ــ ١٩٨٢/٦/٨: زج العدو الصهيوني يوم امس بخمسة عشر الف جندي جديد لدعم حرب الإبادة التي يشنها ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، وذلك بعد ان دعا قواته الاحتياط للالتحاق بالخدمة.

وقد حاول العدو ليل امس، إنزال لواء آلي ــ برمائي في منطقة الأولي لدفعها باتجاه محور الجية.

ودفع العدو ايضاً بقوات إضافية في اتجاه مدينة صيدا، وبهذا اصبحت قوات العدو التي

تشارك في الحرب على طول الجبهة في جنوب لبنان، ستين الف جندي وتدعمهم الدبابات والآليات المدرعة والقوات الجوية والبحرية والقوات الخاصة والمظليين.

بلاغ رقم ٥٧ ــ ١٩٨٢/٦/٨: اجمل الناطق العسكري باسم القيادة المشتركة العمليات العسكرية، التي جرت ليل امس، وقال ان القتال اشتد في معظم المواقع ولا سيما في منطقة صور ومخيمي الرشيدية والبرج الشمالي، كما دارت معركة عنيفة في تلال النبطية، في حين حاولت قوات العدو تجديد الحصار على مدينة صيدا، وقامت بقصفها جواً وبحراً وبراً.

وقد شنّت قواتنا في صيدا هجوماً معاكساً، واغارت على مواقع العدو الصهيوني وكبدته خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات.

كما قام العدو صباح اليوم بقصف منطقتي الدامور والناعمة جواً وبحراً، وتدور الآن معركة ضارية بين قواتنا وقوات العدو في منطقتي الجية والسعديات.

اما في القطاع الشرقي فقد قامت قواتنا بالاغارة على مواقع العدو طوال ليلة امس، واجبرت قواته على التراجع وكبّدتها خسائر فادحة بالأرواح والمعدات.

وقد تم إسقاط طائرة حربية صباح اليوم في منطقة الدامور، كما اسقطت طائرة هيليكوبتر في منطقة جسر الأولي شمال مدينة صيدا.

وتدور الآن معارك ضارية بين ثوارنا الابطال في مرتفعات الزهراني، حيث تتصدى قواتنا للعدو ببسالة وبطولة فائقتين.

هذا، وتقدر الخسائر التّي كبدتها قواتنا في صفوف العدو، منذ الساعة الرابعة من بعد ظهر امس، وحتى التاسعة من صباح اليوم ١٩٨٢/٦/٨، بما يزيد عن ١٢٠ قتيلاً وجريحاً إضافة الى تدمير ٣٨ آلية من آلياته بينها دبابات وناقلات مدرعة للجنود، واسقاط طائرتين حربيتين وطائرتين هيليكوبتر.

بلاغ رقم ٥٨ ــ ١٩٨٢/٦/٨:

الساعة ١٢٠٠:

١ ــ بدأ العدو بالتقدم تجاه الدامور، وتتعرض المنطقة هناك لقصف بحري وجوي عنيفين دعما لهذا الهجوم وتتصدى قواتنا لقوات العدو المهاجمة.

٢ ــ يواصل العدو ضغطه على مدينة صيدا، ويقصف بالطيران والبحرية المدنيين وبدون استثناء. وتقوم قواته المدرعة بالهجوم على المواقع المحيطة بالمدينة، حيث تخوض قواتنا معها معركة حامية.

بلاغ رقم ٥٩ ــ ١٩٨٢/٦/٨:

الساعة ١٢,١٥:

قام العدو بهجوم مدرع على مخيم عين الحلوة من الجهة الجنوبية، وقد تصدت له ثلاث دبابات واجبرته على التراجع الى مواقعه السابقة.

صرّح ناطق عسكري بما يلي:

يقوم العدو الآن بدخول عدة قرى في مناطق الشوف والتي لا تواجد فيها لمنظمة التحرير الفلسطينية او لقواتها العسكرية، الأمر الذي يفسر بأن اهداف هذا العمل خارجة عن نطاق الصراع الفلسطيني ــ الاسرائيلي.

بلاغ رقم ٦٠ ــ ١٩٨٢/٦/٨:

الساعة ١,٣٠:

يركّز العدو قصفه على الدامور جواً وبحراً.

كما توسع القصف ليشمل الدلهمية، «الجسر الأولي، الدامور، مستخدماً القنابل العنقودية والمنثارية، وتتصدى مقاوماتنا الأرضية بتوجيه نيرانها الى القطع البحرية.

بلاغ رقم ٦١ ــ ١٩٨٢/٦/٨:

الساعة ١٣,٣٠:

يركّز العدو من قصفه على منطقة الدامور جواً وبحراً، وقد وسّع العدو من هذا القصف ليشمل مناطق الدلهمية «الجسر» اول الدامور، مستخدماً القنابل العنقودية والمنثارية.

وتتصدى قواتنا ببسالة وتقوم مدفعيتنا الصاروخية بتوجيه نيرانها الى تجمعاته ومصادر نيرانه.

بلاغ رقم ٦٢ ــ ١٩٨٢/٦/٨:

الساعة ١٣,٥٥:

يواصل العدو هجومه المركّز على مداخل صيدا من ثلاثة محاور، محور الراهبات، محور الأولي، محور عبرا. ويشدد ضغطه بكل ثقله، ويقوم الطيران والبحرية بقصف المدينة قصفاً شديداً ومركزاً وتدور الآن معارك طاحنة بين قواتنا وقوات العدو التي تزيد على ثلاثة ألوية مدرعة ولوائين آليين تدعمهما طائرات الهيليكوبتر التي تحمل الجنود المظليين وقوات خاصة.

هذا، وتتصدى قواتنا لهذا الهجوم الكبير بكل الأسلحة.

بلاغ رقم ٦٣ ــ ١٩٨٢/٦/٨:
الساعة ١٥، ١٥:

لا زال الهجوم مستمراً بشكل عنيف على مدينة صيدا وتقوم ألوية العدو المدرعة والمحمولة بتشديد هجومها على المدينة وتتصدى قواتنا الى هذا الهجوم ببسالة رائعة وقد تمكّن ابطالنا من تدمير ما يزيد على عشرين دبابة وناقلة صهيونية على مداخل المدينة، كما يستمر الهجوم الصهيوني البري والبحري والجوي على الدامور وتشتبك مع قواتنا بكافة الأسلحة وقد تم تدمير ثلاث دبابات صهيونية وتسيطر قواتنا على الموقف.

بــلاغ عسكـري رقم ٦٤ ــ ١٩٨٢/٦/٨: الساعة ٥،٥٠ مساء، يحاول العدو القيام بعمليات تقدم بارتاله الآلية عبر مناطق زغلة، ميمس، مرج زهور الحوش، لباية، برغس، الحاصباني، وتقوم قواتنا بالتصدي لقوات العدو بضراوة وبطولة.

بلاغ رقم ٦٥ ــ ١٩٨٢/٦/٨: حلّقت طائرات العدو الصهيوني عند الساعة الخامسة من مساء اليوم فوق منطقة طرابلس شمال لبنان، في حين دفع العدو بعدد من قطعه البحرية امام شواطىء مدينة طرابلس ومخيم نهر البارد.

وفي تمام الساعة الخامسة وخمس وعشرين دقيقة من بعد ظهر اليوم، قامت قوات العدو المدرعة بمحاولة تقدم على منطقة لباية البستان ــ قليا في البقاع الغربي، حيث تتصدى قواتنا المشتركة ببسالة فائقة لتقدم العدو، وتوقع في ارتال الدبابات الغازية خسائر كبيرة.

كما تقوم قواتنا، المشتركة بالاشتباك مع قوات العدو بكل تفوق وضراوة مستخدمة كافة انواع الأسلحة ومعنويات المقاتلين عالية.

بلاغ رقم ٦٦ ــ ١٩٨٢/٦/٨: تقوم قواتنا منذ الساعة الثامنة والنصف بالاشتباك مع قوات العدو المجابهة لبلدة قليا عند مثلث البلدة، وكذلك مع قواته في منطقة العيشية، ولا زال الاشتباك مستمراً حتى ساعة إعداد هذا التصريح الساعة التاسعة وخمس واربعون دقيقة.

بلاغ رقم ٦٧ ــ ١٩٨٢/٦/٩: تخوض قواتنا لليوم السادس على التوالي، اعنف المعارك واكثرها ضراوة ضد قوات العدو ولم تتوقف طوال ليل ونهار امس.

فقد تواصل القتال الشديد طوال ليلة امس، في صيدا والدامور والقطاع الشرقي، واستمرت قواتنا في منطقة صور والنبطية والزهراني والصرفند بالاغارة على مواقع العدو في هذه المناطق وطرق مواصلاته وامداداته وتحركاته.

وفي صيدا والدامور صدت قواتنا كافة هجمات العدو ولعدة مرات رغم انه دفع بكل ثقله في هذه المعارك، وقام الطيران الحربي والمروحي والقطع البحرية بقصف مدينة صيدا والدامور بشكل لم يسبق له مثيل دون تمييز بين المواقع العسكرية او المدنية.

هذا، وقد تمكّن ثوارنا من إحباط كافة هجمات العدو وردوها اكثر من مرة، كما وتواصل قواتنا وحتى الآن التصدي للعدو في ملحمة بطولية رائعة وتوقع في صفوفه خسائر فادحة في الارواح والمعدات في هذين الموقعين.

اما في منطقة الشوف، التي هي خارج تواجد ثوارنا، فقد استمر العدو الصهيوني في دخول قرى المنطقة، موسعاً بذلك من نطاق عدوانه بشكل يؤكد كذب ادعاءاته من ان الصراع الجاري الآن هو فلسطيني ــ صهيوني.

هذا، وقد تصدى المواطنون اللبنانيون في هذه القرى ببسالة لقوات العدو واوقعوا في صفوفها خسائر جسيمة.

بــلاغ رقم ٦٨ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة السابعة و٤٥ دقيقة: تدور الآن معركة حامية على مدخل قرية الخلوات والمثلث المؤدي الى الكفير بين قواتنا وقوات العدو المتقدمة على محور القاطع الشرقي لزغلة، ميماس الكفير، عين عطا بالدبابات والمشاة الآلية. استخدم العدو القصف الصاروخي والمدفعي لدعم هذا الهجوم.

دمّرت قواتنا للعدو اربع دبابات وتم إيقافه على مثلث الخلوات ــ الكفير.

اما على محور الحاصباني كفار مشكي فلا يزال العدو عاجزاً عن مواصلة التقدم بعد ان تم إيقافه امس في منطقة الكسارة، حيث تجري معارك عنيفة بالمدفعية والصواريخ بين قواتنا وقوات العدو.

بلاغ رقم ٦٩ ــ ١٩٨٢/٦/٩: حتى الساعة ٧،٥٠ صباحاً، لا يزال العدو يقصف مدينة صيدا بشكل جنوني من الجو والبحر والبر وتقوم قواته بمحاولات محمومة لدخول المدينة من محاورها

الثلاثة وتتصدى لها قواتنا بكل بسالة.

استطاعت قواتنا تدمير ٩ دبابات و١٢ ناقلة جنود وقتل وجرح ما يزيد على ٥٠ جندياً معادياً ليلة امس وصباح اليوم في صيدا.

بلاغ رقم ٧٠ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة ٨,١٠: دمّرت قواتنا دبابتين للعدو وقتلت ثمانية من افراده صباح هذا اليوم على مدخل مخيم البرج الشمالي في صور.

بلاغ رقم ٧١ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة ٨,١٠: عند الساعة ٧,٥٥ من هذا اليوم قام الطيران المعادي بقصف منطقة الظهر الأحمر قرب راشيا الوادي وتتصدى له المقاومات الأرضية.

بلاغ رقم ٧٢ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة ٨,٥٥: صرّح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بما يلي:

ــ استأنف العدو تقدمه المدرع على محور الحاصباني ــ كفار مشكي ممهداً لذلك بقصف صاروخي ومدفعي شديد، وقد تم تدمير جسر الأولي بالقرب من مزرعة نوفل على محور تقدم العدو.

كما يحاول العدو الاندفاع بآلياته على محور لبايا وسحمر ممهداً لهذا التقدم بقصف مدفعي شديد ومركّز ما بين لبايا وسحمر.

اما على محور تلة الزلاقة فقد باشر العدو تقدمه بالدبابات والعربات المدرعة وحاملات الجنود.

هذا، وتقوم قواتنا بالتصدي وببسالة لاندفاع العدو على جميع محاور القتال. معنويات ثوارنا عالية..

بلاغ رقم ٧٣ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة ٩,١٥ صباحاً: يواصل العدو قصفه لمدينة صيدا من البحر والجو، وتغير الطائرات على المنازل والأحياء السكنية وعلى مدى ساعات متواصلة في الدامور ويركّز العدو قصفه الجوي والمدفعي وبشكل كثيف ومركّز ومتواصل وتتصدى مدفعية القوات المشتركة ببسالة للعدو ومصادر نيرانه لإسكاتها وتوقع به الخسائر.

بلاغ رقم ٧٤ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة ٩,٤٥: حاولت قوات العدو المتقدمة على المحور الشرقي الالتفاف على مواقعنا في لباية وقد استطاعت قواتنا تدمير ١٠ آليات للعدو في هذا القطاع اليوم وردت القوة المهاجمة على اعقابها.

بلاغ رقم ٧٥ ــ ١٩٨٢/٦/٩: الساعة ١٠,٥: يقوم العدو الصهيوني بقصف مدفعي منذ الساعة ٩,٤٠ على تلال عين الزين ــ مشغرة.

بلاغ رقم ٧٦ ــ ١٩٨٢/٦/٩: لا يزال القتال مستمراً في القطاع الشرقي ويقوم العدو بقصف عين عطا، الحوش، جسر الهندسة. توقف اندفاع العدو عند جسر ميمس ولا يزال، ويقوم باعادة تنظيم صفوفه في تشكيل قتالي جديد. وتتصدى له قواتنا وتمنعه من التقدم موقعة بـه المزيـد من الخسائر.

بـلاغ رقم ٧٧ ــ ١٩٨٢/٦/٩: السـاعـة ١٢,٠٠: قام العدو في تمام الساعة الثانية عشرة بمحاولة إنزال في منطقة خلدة. وقد تصدت له قواتنا ببسالة فائقة وافشلت محاولتـه. بعد ان اصابت له زورقاً إصابة مباشرة.

كما قام طيران العدو بالتحليق فوق مخيمي البـداوي ونهر البـارد في الشمال. وتصـدت له مقاوماتنا الارضية واجبرته على الفرار دون ان يحقق اهدافه.

بـلاغ رقم ٧٨ ــ ١٩٨٢/٦/٩: السـاعـة ١٣,٢٥: لا يزال العدو يركّز هجماته بكل ثقله على مدينة صيدا من البحر والبر والجو وقد عزز العدو قواته المهاجمة التي قـوامها لوائي دروع ولواء مشـاة ميكـانيكي بلواء من القـوات الخـاصـة والمغاوير.

وتتصدى قواتنا لهذا الهجوم الكبير بضراوة وتلتحم معه في معارك عنيفة. وقد خرجت المدينة الباسلة بكل من فيها للقتال في الشوارع، حيث تحوّلت المدينة بكاملها الى ساحة حرب.

بلاغ عسكري رقم ٧٩ ــ ١٩٨٢/٦/٩: في تمام الساعة الواحدة وخمـس وخمسين دقيقـة تمكّنت مقاوماتنا الارضية من إسقاط طائرة للعدو، شوهدت تهوي في البحر، وذلك خلال تصديهـا للغارات الجوية على منطقة الدامـور والناعمـة. ولا زالت قواتنا تقاوم ببسالة هجمات العدو الجوية وقصفه البحري العشوائي ومحاولات الانزال الآلية وتردها على اعقابها في منطقتي الدامور والناعمة. معنويات مقاتلي القوات المشتركة جيدة.

بلاغ رقم ٨٠ ــ ١٩٨٢/٦/٩: يقوم العدو بعملية إنزال خلف مرتفعات عين عطا، بواسطة طائرات الهيليكوبتر وتتصدى له قواتنا ببسـالة وبطولة نادرتين.

بلاغ عسكري رقم ٨١ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: في

تمام الساعة السادسة من مساء اليوم قام العدو بمحاولة يائسة لانزال دباباته المنقولة بطائرات الهيليكوبتر بين خلدة ــ الدامور.

وقد تصدت له قواتنا وخاضت معه معركة مواجهة باسلة ودمرت له دبابتين، والمعنويات عالية جداً.

بلاغ عسكري رقم ٨٢ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: تمكنت قواتنا الباسلة في تمام الساعة السابعة وخمس واربعين دقيقة وبعد معركة مواجهة بطولية مع قوات الغزو الصهيوني من إبادة قوات العدو التي انزلت في المنطقة الواقعة بين خلدة والناعمة ، ودمرت ستة دبابات، كما غنمت قواتنا دبابتين صالحتين للعمل القتالي.

وخلال المعركة البطولية تمكّنت قواتنا من قتل جميع طواقم هذه الدبابات وغنمت اسلحتهم الفردية.

بلاغ عسكري رقم ٨٣ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: الساعة ٩,٣٠ مساء، دمّرت قواتنا في مخيم عين الحلوة ثلاث دبابات للعدو وتقاتل قواتنا هناك بكل بسالة واصرار على النصر.

بلاغ رقم ٨٤ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: منذ الساعة الثالثة والربع من فجر اليوم ١٩٨٢/٦/١٠، والطيران الاسرائيلي يقوم بقصف منطقة الدامور ولا يزال القصف مستمراً حتى ساعة إعداد هذا التصريح الثالثة والنصف صباحاً.

بلاغ رقم ٨٥ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: منذ الساعة ٣,٣٠ والطيران الحربي الصهيوني يقوم بقصف منطقة خلدة، كما يقوم بالقاء صواريخ موقوتة، هذا ولا يزال القصف مستمراً حتى الساعة ٣,٤٥.

بلاغ رقم ٨٦ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: عند الساعة الثالثة وخمسين دقيقة من فجر اليوم بدأ العدو الصهيوني قصفه المدفعي من بوارجه البحرية على منطقة خلدة، كما حاول عند الساعة الرابعة إنزال عدد من قواته على مطار بيروت الدولي، وقد افشلت محاولته نتيجة تصدي قواتنا المشتركة ببطولة له.

وفي الساعة الخامسة صباحاً بدأ العدو قصفه المدفعي الصاروخي الشديد من قطعه البحرية على مناطق خلدة والأوزاعي وبرج البراجنة، كما واصل الطيران الحربي المعادي غاراته الساعة السادسة إلّا ربعاً على مطار بيروت الدولي.

بلاغ رقم ٨٧ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: الساعة السابعة صباحاً، بدأ العدو الصهيوني منذ فجر اليوم بقصف شديد ومركّز مستهدفاً مطار بيروت الدولي، ومخيم برج البراجنة، ومنطقة الأوزاعي بالطيران والمدفعية والصواريخ والصواريخ الموقوتة، وشمل القصف المناطق المدنية والسكان الآمنين بلا تمييز ولا يزال القصف مستمراً على العاصمة بيروت حتى إعداد هذا البيان، الساعة السابعة وعشر دقائق.

بلاغ رقم ٨٨ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: يواصل العدو منذ فجر اليوم قصف مدينة بيروت من البحر والبر والجو مستهدفاً مطار بيروت الدولي ومخيم برج البراجنة والأوزاعي وخلدة والناعمة والدامور.. وتتصدى قواتنا لهذا الهجوم.

كما لا يزال العدو يركز هجومه على مدينة صيدا ويحاول إحداث اختراقات داخل المدينة التي تدافع عنها قواتنا لليوم السابع امام اشرس الهجمات المركّزة عليها من البر والبحر والجو.

وفي القطاع الشرقي لا زالت قواتنا تتصدى لقوات العدو التي تحاول الاندفاع شمالاً..

بلاغ رقم ٨٩ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: اجمل الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة العمليات العسكرية التي جرت منذ صباح اليوم، وحتى الساعة الثانية عشر ظهراً.

وقال الناطق: ــ إن العدو الصهيوني يحاول يائساً وبشكل مربك تحقيق اي تقدم ملموس لقواته في المواقع التي تشبثت بها القوات المشتركة إثر المعارك العنيفة التي دارت مساء امس على كافة المحاور.

واضاف الناطق: ــ إن العدو حاول باستماتة ملحوظة تحسين مواقعه مستخدماً القصف البحري والجوي العنيف والهمجي على المنطقة الجنوبية من بيروت.

وقد واجهت القوات المشتركة هذا القصف العنيف برد كثيف ومباشر على مصادر نيران العدو محدثة فيها خسائر فادحة وكبيرة..

وقد عاود العدو قصفه الجوي على المنطقة الجنوبية مرة اخرى وتصدت له مضاداتنا الجوية ببسالة وبطولة.

وفي الدامور والناعمة لم يستطع العدو رغم قصفه البحري والجوي الشديد طوال ليلة امس من تحقيق اي تقدم، حيث تقاتل قواتنا في هذه

المواقع بكل بسالة وضراوة، ضاربة مواقع آليات العدو من كافة الاتجاهات.

اما في القطاع الشرقي فتدور المعارك منذ صباح اليوم على كافة المحاور، حيث نجحت قواتنا في إيقاف تقدم العدو ملحقة به خسائر فادحة..

وتقوم قواتنا بتوجيه نيران مدفعيتها الثقيلة وصواريخها الى نقاط تجمعه وامداداته.

بلاغ رقم ٩٠ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: شنّت الطائرات الاسرائيلية عند الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً غارات وحشية على بيروت، وقصفت مناطق مدنية آهلة بالسكان، لمدة اكثر من ساعة..

والمناطق التي شملها القصف هي صبرا، الفاكهاني، مطار بيروت الدولي، طريق المطار، وخلدة، ومخيم برج البراجنة.

هذا، وقد تصدت مقاوماتنا الأرضية لطيران العدو ببسالة..

بلاغ رقم ٩١ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: الموقف على القاطع الشرقي ١٣,٤٥ ــ منذ الساعة ٢٤ من صباح اليوم ومواقعنا في القطاع الشرقي تتعرض لقصف مدفعي وصاروخي شديد ومركّز من قبل قوات العدو، وتقوم قواته المدرعة بمحاولة التقدم بشكل يائس على محوري عين عطا وراشيا الوادي وباتجاه عين حرف ومحور قليا وسحمر تحت غطاء من قصف مدفعي ثقيل والطائرات حيث تتعرض المنطقة لقصف عنيف ومركّز وتخوض قواتنا المتواجدة في مواجهتها في عين عطا معارك طاحنة وعنيفة وبطولية خلال الساعات المتأخرة من الليل وطوال اليوم بعد ان زج العدو بقواته المدرعة والمحمولة جواً.

وقد دمرت قواتنا للعدو في هذه المعركة عشر آليات وثماني ناقلات مدرعة وقتلت وجرحت ما يزيد عن ١٥٠ عسكرياً من قواته، ومعنويات قواتنا عالية..

بلاغ رقم ٩٢ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: ١,٥٥ ــ في تمام الساعة الواحدة وخمس وخمسين دقيقة من بعد ظهر اليوم احبطت قواتنا محاولة إنزال بحرية للعدو بالدبابات البرمائية على الكونكارو بيتش قرب الدوحة. بعد معركة دامت اكثر من ساعتين واوقعت قواتنا بقوات العدو خسائر فادحة وتقهقرت القوة المهاجمة الى عرض البحر..

بلاغ عسكري رقم ٩٣ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: في تمام الساعة الثانية والنصف ظهر اليوم اغار طيران العدو الصهيوني على مرتفعات البيرة في القطاع الشرقي، وقد تصدت له مقاوماتنا الأرضية بكثافة نيران غزيرة وتمكّنت من إسقاط طائرة شوهدت وهي تهوي فوق منطقة كفر مشكي.

بلاغ رقم ٩٤ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: في تمام الساعة الثالثة:

اولاً ــ تتعرض قواتنا البطلة في صيدا الى هجمات مركّزة من قوات العدو الصهيوني على مداخل مخيم عين الحلوة، وتسجل قواتنا لليوم السابع على التوالي ملاحم بطولية من الصمود الاسطوري.

ثانياً ــ في مرتفعات الناعمة شنّت مجموعات من قواتنا هجمات جريئة على تجمعات قوات العدو المتقدمة باتجاه كفرمتي وكبدتها العديد من الخسائر في الأرواح والمعدات..

ثالثاً ــ في مدينة صور تمكّنت مجموعاتنا العاملة والمنتشرة في ارجاء المدينة من تدمير دبابة للعدو وابادة طاقمها.

رابعاً ــ في منطقة النبطية قامت احدى مجموعاتنا الخاصة بشن إغارة جريئة على قيادة العدو الادارية قرب بلدة حبوش، حيث ابادت عدداً من العسكريين الصهاينة وتمكّنت من تدمير ناقلة محمّلة بالذخائر..

هذا، وتقوم مجموعات الاقتحام الخاصة في مختلف المناطق بشن هجماتها الجريئة خلف خطوط العدو في اماكن تجمع قواته طوال يوم امس واليوم حسب الخطة المرسومة، لتقطيع اوصال العدو وارباكه وتحطيم قواته.

بلاغ رقم ٩٥ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: في تمام الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر اليوم صدت قواتنا الصامدة محاولة يائسة قامت بها قوات العد للتقدم باتجاه مدينة الزهراء.

تمكّنت قواتنا من تدمير دبابة للعدو وقتل من فيها واجبرت الدبابات الباقية على التقهقر الى الخلف تحت وابل من القذائف المدفعية والصاروخية التي كانت تلاحقها بغزارة..

بلاغ رقم ٩٦ ــ ١٩٨٢/٦/١٠: قام طيران العدو في تمام الساعة الرابعة وخمسين دقيقة بثلاث غارات متتالية على مخيم برج البراجنة والمطار وقد تصدت مقاوماتنا الأرضية لطيران

العدو ببسالة فائقة ومنعته من تحقيق اهدافه.

كما قام طيران العدو في نفس الوقت بقصف مناطق بعلشميه والناعمة وقد تصدت له مقاوماتنا الأرضية في جميع المحاور ومنعته من تحقيق اهدافه..

بلاغ عسكري رقم ٩٨ ــ ١٩٨٢/٦/١١: عند الساعة ٦,٣٠ مساء امس عاود الطيران المعادي قصفه لمنطقة بعلشمية. وفي الساعة ٧,٣٥ قام العدو بقصف كثيف ومركّز ومتواصل من بوارجه البحرية على منطقة عرمون.

بلاغ عسكري رقم ٩٩ ــ ١٩٨٢/٦/١١: عند الساعة الثامنة وخمسين دقيقة من مساء امس، قام العدو الصهيوني بقصف مركّز على منطقة خلدة والسان سيمون والمطار. وقد ردت قواتنا على مصادر القصف بقصف معاكس.

بلاغ رقم ١٠٠ ــ ١٩٨٢/٦/١١: الساعة الثامنة وعشر دقائق من صباح ١٩٨٢/٦/١١، ولليوم الثامن على التوالي، تواجه قوات العدو الغازية مقاومة ضارية، وقتالاً عنيفاً من قواتنا في كل موقع من مواقعنا. وقد زج العدو نهار امس وطول الليل بفرقة مدرعة جديدة ولوائين مظليين إضافة الى قواته السابقة، حيث اصبح مجموع قواته الآن على الجبهة اللبنانية، ما يزيد على (١٢٠) الف جندي، يدعمهم الاسطول البحري بكامله ومعظم قواته الجوية وتؤكد معلوماتنا ان قيادة العدو قد اصابها الارباك نظراً لكثرة الخسائر التي اوقعت بها، وان صمود ثوارنا واساليب قتالهم وبسالتهم قد نالت من معنويات العدو.

بلاغ رقم ١٠١ ــ ١٩٨٢/٦/١١: الساعة الثامنة والنصف صباحاً، اكدت معلوماتنا ان قوات العدو التي قامت بالهجوم على مدينة صور ومخيمي الرشيدية والبرج الشمالي في الأيام الأولى قد دمرت تماماً على ايدي القوات المشتركة بعد ان استدرجتها الى مناطق اختيرت مسبقاً للقتال، حيث انهال عليها مناضلونا بقذائف ار.بي.جي الصاروخية والقنابل اللاصقة، وقد فوجيء العدو بهذا الهجوم ولم يتمكّن من سحب قواته التي سمح لها ان تتوغل قليلاً، داخل المدينة ومخيمي الرشيدية والبرج الشمالي، وقد دفع العدو بعد ذلك بقوات إضافية في محاولات لانقاذ موقف القوات المحاصرة ولكن دون جدوى وقد خسر العدو في هذه المعركة وحدها اكثر من (٢٠٠) قتيل ودمر له اكثر من (٦٠) آلية مدرعة.

بلاغ رقم ١٠٢ ــ ١٩٨٢/٦/١١: الساعة الثامنة وخمس وثلاثون دقيقة صباح امس: فشلت محاولات العدو نهار امس وطوال هذه الليلة في اقتحام مواقعنا في منطقة خلدة رغم الجهد البري والجوي والبحري الذي بذله العدو في محاولات الانزال من البحر والجو، لمواصلة الاندفاع على المحور للتقدم من البر. ورغم وحشية القصف الذي استخدمه العدو جواً وبحراً فان صمود ثوارنا وتصميمهم على النصر ومعنوياتهم العالية قد حطمت آمال العدو وصدته على اعقابه عدة مرات، وقد لوحظ ان معنويات قوات العدو قد اعتراها الهبوط وسيطر عليها الذعر.

بلاغ رقم ١٠٣ ــ ١٩٨٢/٦/١١: الساعة التاسعة إلاّ خمس دقائق: في القطاع الشرقي استمرت محاولات العدو في الاندفاع شمالاً، حيث ركّز هجماته على ثلاثة محاور هي الحاصباني ــ كفرمشكي، محور شبعا ــ عين عطا ــ راشيا الوادي، وقد قام العدو بانزال قوات من المظليين على بلدة الرفيد ودارت طوال امس والليلة معارك ضارية بين قواتنا وقوات العدو التي تحاول جهدها تحقيق تقدم. وقد استخدمت قواتنا تكتيكات خاصة اربكت العدو سيما حين حاصرت قوات انزاله، وانهالت عليها بالنيران من مختلف انواع الأسلحة، هذا وسيصدر بلاغ لاحق عن خسائر العدو امس على طول جبهات القتال.

بلاغ رقم ١٠٤ ــ ١٩٨٢/٦/١١: في الساعة التاسعة إلاّ خمس دقائق، قام العدو اليوم (امس) بقصف منطقة بشامون شرقي بيروت بالطيران، وقد استهدف القصف الطريق العام موقعاً خسائر في صفوف المدنيين.

بلاغ رقم ١٠٥ ــ ١٩٨٢/٦/١١: قامت مجموعاتنا الخاصة في الساعة التاسعة وخمس دقائق من صباح امس بالاغارة على عدة مواقع للعدو في مناطق النبطية، صور، الجرمق، الزهراني، الصرفند، عدلون، حيث شنت عدة غارات على مواقع العدو، وطرق امداده، طوال ليل امس، وقد فوجيء العدو بهذه الهجمات وبدأ يستخدم قنابل الانارة وطائرات الهيليكوبتر في محاولة للحد من نشاط ثوارنا في هذه المناطق.

بلاغ رقم ١٠٦ ــ ١٩٨٢/٦/١١: الساعة ٩،٣٠، كبدت قواتنا العدو منذ مساء امس وحتى الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم خسائر في الأفراد قدرت في حدود (٣٠٠) قتيل وجريح بينهم عدد من الضباط.

هذا، وقد نجحت مجموعاتنا الخاصة بين السعديات والدامور في قتل ضابطين كبيرين للعدو احدهم برتبة جنرال والآخر برتبة عقيد.

بلاغ رقم ١٠٧ ــ ١٩٨٢/٦/١١: الساعة التاسعة واربعين دقيقة لليوم الثامن وقواتنا في صيدا تقاوم هجوم العدو رغم الحصار الكبير والشامل الذي فرضه العدو بقواته المدرعة والميكانيكية، وقصفه المتواصل من الجو والبحر وبعد ان دمر كل وسائل الحياة، من ماء وكهرباء ومستشفيات ومراكز تموين، هذا وقد خسر العدو امس اربع دبابات ومايزيد عن (٤٩٠) جندياً، حيث بدأ العدو يركّز على استعمال عناصر المغاوير والمظليين للعمل في صيدا، وذلك لكثرة الخسائر التي مني بها في الآليات، حيث بدا واضحاً ضعف العدو في حرب الشوارع وجبنه على المواجهة فيها.

بلاغ رقم ١٠٨ ــ ١٩٨٢/٦/١١: عند الساعة العاشرة والنصف من صباح امس وسّع العدو الصهيوني من نطاق عدوانه على منطقة خلدة، وقامت قطعه البحرية وزوارقه، بقصف مدفعي ثقيل وصاروخي على المنطقة.

هذا، وتتصدى قواتنا المشتركة للقطع البحرية المعادية بنيران المدفعية الثقيلة والصواريخ.

بلاغ رقم ١٠٩ ــ ١٩٨٢/٦/١١: الساعة ١١،٤٠، قام طيران العدو ظهر امس، وعلى طلعات متتالية بقصف وحشي وعشوائي على مدينة بيروت، واستهدف القصف الأحياء السكنية، تصدت له مقاوماتنا الارضية ببسالة، كما قام طيران العدو في الساعة الواحدة ظهر امس بقصف مخيم الجليل في بعلبك، وتصدت له مقاوماتنا الارضية.

وحول قصف مدينة بيروت، صرّح مصدر مسؤول في الثورة الفلسطينية بما يلي:

نتيجة الخسائر العالية التي تكبدها العدو الصهيوني اثناء ثمانية ايام من الحرب البطولية خاضتها القوات المشتركة في كل المواقع، شنّ العدو الصهيوني بعد ان فقد اعصابه غاراته الوحشية بعشرات الطائرات فوق المناطق المدنية في بيروت، قبل ظهر امس خصوصاً في مناطق كورنيش المزرعة، برج ابي حيدر وبرج البراجنة.

ونتيجة هذا القصف الوحشي اصيبت بنايات سكنية باضرار بالغة الأمر الذي نتج عنه خسائر مدنية لم تحص بعد.

إن هذا العدوان البربري على النساء والأطفال والمدنيين يكشف وجه الفاشية الصهيونية التي كانت دائماً ملازمة للمؤسسة العسكرية الصهيونية.

بلاغ رقم ١١٠ ــ ١٩٨٢/٦/١١: الساعة السابعة و١٥ دقيقة من مساء امس: لا زال العدو مستمراً في غاراته الجوية على مدينة بيروت ويقوم بقصف مثلث خلدة ونتج عن ذلك نشوب حرائق في اجزاء من الأحراش الممتدة بين عرمون وعالية وتتصدى له مقاوماتنا الأرضية بكثافة نارية غزيرة وتمنعه من تحقيق اهدافه العدوانية.

بلاغ رقم ١١١ ــ ١٩٨٢/٦/١٢: منذ الساعة الحادية عشرة من ليلة امس، والطيران الحربي المعادي يواصل قصفه العنيف على المناطق التالية في العاصمة، الرمل العالي، برج البراجنة، مطار بيروت الدولي.

ولا يزال القصف مستمراً حتى ساعة إعداد هذا التصريح الرابعة والربع من فجر ١٩٨٢/٦/١٢.

بلاغ رقم ١١٢ ــ ١٩٨٢/٦/١٢: الساعة الثامنة من صباح امس، على الرغم مما يدعيه العدو بالتزامه وقف إطلاق النار فانه استمر طوال نهار امس الأول وليلة امس، وحتى صدور هذا البلاغ بقصف منطقة خلدة وماجاورها من الجو والبحر والبر مستخدماً القنابل المضيئة التي ألقتها طائراته لكشف معالم المنطقة لمدة تزيد عن ست ساعات على مسمع من العالم وتحت بصره وقد حاول العدو ليلة امس اقتحام مواقعنا في خلدة اكثر من مرة، ولكن مقاتلي القوات المشتركة الذين صمموا على الشهادة في سبيل وطنهم وامتهم قد صدوه على اعقابه.

وفي منطقة مثلث قبر شمون خاضت القوات المشتركة معارك طاحنة مع قوات الغزو الصهيوني استطاع بعدها ان يسيطر على مشارف قبر شمون ويستمر ضغط العدو بطيرانه وقطعه البحرية بالقصف الأرضي بالمدفعية والصواريخ

الثقيلة على حي برج البراجنة مركز التجمع السكني الفلسطيني وحي برج البراجنة مركز التجمع السكني اللبناني ومنطقة المطار وصحراء الشويفات، كما قام ليلاً بقصف مخيمي صبرا وشاتيلا وحي الفاكهاني في قلب بيروت قصفاً شديداً بالطيران موقعاً خسائر كبيرة في صفوف المدنيين وهذا يؤكد استمرار العدو في حملة الابادة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني ولليوم التاسع على التوالي.

بلاغ رقم ١١٣ ـــ ١٢/٦/١٩٨٢: في الساعة العاشرة والربع صباحاً، يقوم طيران العدو وبكثافة بقصف المواقع والتجمعات السكنية في الرمل العالي ـــ مدارج المطار ـــ الكوكودي، الحسينية، وتتصدى له مقاوماتنا الارضية ببسالة.

بلاغ رقم ١١٤ ـــ ١٢/٦/١٩٨٢: تقوم طائرات العدو خلال غاراتها الوحشية المتواصلة على مدينة بيروت وضواحيها بالقاء القنابل العنقودية والانشطارية وبشكل عشوائي فوق المناطق الآهلة بالسكان، سقط نتيجة استخدام اسلحة الابادة هذه والمحرّمة دولياً عدد كبير من الضحايا في صفوف المدنيين.

بلاغ رقم ١١٥ ـــ ١٢/٦/١٩٨٢: في الساعة الثانية ظهراً لا يزال العدو الصهيوني يواصل اعتداءاته الوحشية دون توقف من البر والبحر والجو على مدينة بيروت وضواحيها وتقوم الطائرات الصهيونية بقصف مروع للاحياء المدنية بينما تقوم القوات البحرية والبرية بقصف متواصل وعشوائي بكل الاتجاهات مستهدفة مدينة بيروت بكاملها وموقعة الخسائر الكبيرة في صفوف المدنيين، وتقوم مدفعيتنا ومقاوماتنا بالرد على مصادر النيران بغزارة كثيفة ومن كافة الاتجاهات. ومعنويات مقاتلينا عالية جداً.

بلاغ رقم ١١٦ ـــ ١٢/٦/١٩٨٢: عند الساعة الثانية والربع من ظهر امس: لا يزال العدو الصهيوني يشدد حصاره من كافة الجهات على مدينة صيدا، رغم وجود آلاف الضحايا والجرحى المدنيين في المدينة. هذا، وتواصل قواتنا المشتركة الباسلة دفاعها عن المدينة والمخيمات الفلسطينية القريبة منها، بكل ما لديها من طاقة رغم مرور تسعة ايام على القتال الذي تخوضه قواتنا المشتركة بكفاءة عالية.

بلاغ رقم ١١٧ ـــ ١٢/٦/١٩٨٢: في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر امس، قامت القوات المشتركة بقصف مدفعي وصاروخي ثقيل ومركّز لمراكز تجمعات العدو الآلية والبشرية براً وبحراً في المناطق التالية:

تلة الرادار قرب بيصور، تلة البنية في منطقة قبر شمون، تلة المشرف جنوب الدامور، وعلى البوارج الحربية المتواجدة في عرض البحر، وذلك من كافة مواقعها القتالية، وقد اصابت الصواريخ الثقيلة وقذائف المدفعية اهدافها بشكل مباشر واحدثت خسائر كبيرة في صفوف العدو، شوهدت النيران واعمدة الدخان تتصاعد من مواقع العدو، في التلال هذا، ولا زال قصف قواتنا الشديد والمركّز ضد مواقع ومصادر نيرانه البرية والبحرية مستمراً حتى ساعة إعداد هذا البلاغ الساعة الرابعة وعشرون دقيقة، وتقاتل قواتنا المشتركة في كافة محاور القتال بمعنويات عالية دفاعاً عن الثورة والشعب في مواجهة قوات الغزو الصهيوني.

بلاغ رقم ١١٨ ـــ ١٢/٦/١٩٨٢: في تمام الساعة السادسة من مساء اليوم (امس) تقوم قوات العدو الصهيوني بهجوم بالدبابات والآليات المدرعة تدعمها الطائرات والمدفعية والقوات البحرية على قواتنا المتواجدة في خلدة وتتصدى لها قواتنا ببسالة وتوقع بها خسائر كبيرة ولا تزال المعارك محتدمة وتخوض قواتنا حرب مواجهة ضارية مع قوات العدو.

والجدير بالذكر ان هذا الهجوم هو الخامس منذ ظهر يوم امس (الأول) الجمعة على هذا الموقع الصامد الذي يحاول العدو يائساً احتلاله ويستميت ابطالنا بقتال اسطوري في الدفاع عنه والمحافظة عليه. وقد قرروا جميعاً الشهادة او النصر.

المعنويات عالية وقواتنا تخوض معارك واغارات ضارية لتحطيم الهجوم من الخلف ومن كافة الاتجاهات وفي كافة مواقعها القتالية.

بلاغ رقم ١١٩ ـــ ١٢/٦/١٩٨٢: لاحقاً لبلاغنا السابق فان قواتنا المشتركة وبعد معارك مواجهة واغارات ضارية شنّتها ضد قوات العدو الغازية، فقد تمكّنت من سحق تقدمها واجبارها على التقهقر باتجاه مدينة الزهراء بعد ان اوقعت فيها خسائر كبيرة في الآليات والمعدات والأفراد

شوهد العدو وهو يقوم باخلائها.

بلاغ عسكري رقم ١٢٠ ــ ١٩٨٢/٦/١٣:
١ ــ منذ الساعة التاسعة ليلاً وحتى الصباح الباكر والعدو يقوم بتحرّكات عسكرية ويلقي القنابل المضيئة في مناطق خلدة وقبرشمون تمهيداً لتحرّك دباباته وآلياته،

٢ ــ منذ الصباح الباكر يوم ١٩٨٢/٦/١٣ يقوم العدو بالتقدم من قبرشمون باتجاه شملان، وعيتات فيما يتضح انه عملية تمدد نحو كفرشيما، والشويفات مستثمراً وقف إطلاق النار الذي اعلنه عند الساعة التاسعة من ليل امس،

٣ ــ يقوم العدو منذ صباح اليوم بقصف كافة مواقع القوات المشتركة ومواقع القوات السورية على محور خلدة وعرمون بنيران الدبابات والبوارج البحرية.

وترد عليه القوات المشتركة والقوات السورية وقوات امل بكافة الأسلحة المتوفرة.

بلاغ عسكري رقم ١٢١ ــ ١٩٨٢/٦/١٣:
تمكّن مقاتلو القوات المشتركة والقوات السورية وقوات امل من صد تقدم العدو على محور خلدة.

وقد دمّر مقاتلونا الأبطال للعدو عدداً من الدبابات وتقهقر العدو متراجعاً.

وفي نفس الوقت يواصل العدو تمدده في منطقة الجبل، ومنطقة قبرشمون عيتات مستثمراً عدم تواجد القوات المشتركة هناك.

بلاغ عسكري رقم ١٢٢ ــ ١٩٨٢/٦/١٣:
الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر ٦/١٣: رغم الاعلان الرسمي ليلة امس عن وقف إطلاق النار يقوم العدو منذ صباح اليوم بالضغط على خلدة لاحتلالها بالاندفاع شمالاً. وقد رافق هذا الاندفاع المدعم بنيران المدفعية والصواريخ قصف جوي على منطقة الجبل ودفع العدو بدباباته ومشاته الآلية، في حين يقوم بقصف جوي على منطقة المطار ومخيم برج البراجنة، وفي منطقة الجبل دفع العدو بدباباته ومشاته الآلية باتجاه قرية شملان عيتات، عين عنوب، لقطع طريق الشام ــ بيروت عن طريق بشامون.

وتتصدى قواتنا الآن لهذا العدوان الغادر. وقد تم إبلاغ الامم المتحدة بذلك.

بلاغ عسكري رقم ١٢٣ ــ ١٩٨٢/٦/١٣:
منذ الساعة الخامسة والنصف وحتى ساعة إعداد هذا التصريح الساعة السادسة والنصف يقوم طيران العدو الصهيوني بقصف جوي وحشي على مطار بيروت. كما يوالي ضغطه وتقدمه بالدبابات والمشاة الآلية في منطقة عالية ضمن قرى عيتات ــ شملان.

اما على محور خلدة فلا تزال قواتنا تتصدى لهجومه المندفع باتجاه كفرشيما وقد استهدف قصف العدو اليوم من خلال إغارات الطيران وقصفه بالمدفعية للأحياء السكنية في مناطق تقدمه وفي منطقة الأوزاعي وبرج البراجنة، وخلدة، ومرتفعات عرمون السكنية.

بلاغ رقم ١٢٤ ــ ١٩٨٢/٦/١٣: قام طيران العدو الصهيوني في تمام الساعة السادسة وخمس وعشرين دقيقة مساء اليوم بقصف منطقة البربير الآهلة بالسكان.

كما قام طيران العدو ومنذ الساعة السادسة من مساء اليوم بعدة إغارات وحشية على طريق مطار بيروت الدولي.

وقد تصدّت له مقاوماتنا الأرضية بكثافة نيران عالية.

وبرغم الغارات الوحشية لطيران العدو، تقوم وحدات الاسعاف والانقاذ بدور بطولي لاخلاء الاصابات.

بلاغ عسكري رقم ١٢٥ ــ ١٩٨٢/٦/١٤:
الساعة ١٨,٥٥، عاود العدو قصفه لمواقعنا في الفزّار واطراف مخيم برج البراجنة وحول المطار، الكوكودي، ويرافق القصف تحليق طيران مروحي فوق المطار باتجاه خلدة.

بلاغ عسكري رقم ١٢٦ ــ ١٩٨٢/٦/١٤:
لليوم العاشر على التوالي ورغم الاعلان عن وقف إطلاق النار يواصل العدو هجومه بالبر والبحر والجو، وفي مدينة بيروت لا يزال العدو يحاول السيطرة على مثلث خلدة، وتدور معه معارك عنيفة. اما شرق العاصمة فقد واصل العدو دخول القرى اللبنانية التالية: شملان، عيناب، عيتات، عين عنوب، القماطية، بسوس، كما واصل تقدمه باتجاه سرايا بعبدا، وذلك لاحكام السيطرة على مدينة بيروت مستخدماً بذلك المناطق التي تقع خارج عمل قواتنا.

وفي مخيم عين الحلوة لا زال القتال يدور بين قواتنا وقوات العدو التي تحاول دخول المخيم.

هذا، وقد استهدفت بيروت بقصف من

الطيران ثلاث مرات، حيث شمل القصف المطار، برج البراجنة وحي برج البراجنة اللبناني وطريق المطار وحي الأوزاعي، مستهدفاً الأحياء السكنية، حيث اوقع العديد من الخسائر بين صفوف المدنيين.

بلاغ عسكري رقم ١٢٧ ــ ١٤/٦/١٩٨٢:
لليوم الحادي عشر وقواتنا تواصل تصديها ومقاومتها الضارية لقوات العدو البحرية والجوية والبرية وقد قام العدو بدخول منطقة بعبدا ــ الحدث في المنطقة الشرقية من بيروت ويقوم الآن بحشد قواته داخل هذه المناطق وفي استخدامها قاعدة لهجومه على بيروت الغربية من جهة الشرق كمحور رئيسي آخر اضيف الى المحور الجنوبي في خلدة.

بلاغ عسكري رقم ١٢٨ ــ ١٥/٦/١٩٨٢:
لليوم الثاني عشر وثوارنا الصامدون في معقل عين الحلوة.. يخوضون اعنف واشرف معارك المجابهة التي اذهلت قادة العدو واربكت قواته. ولا تزال حامية المخيم تقوم بالتصدي بشجاعة فائقة وصدت اليوم هجوماً كبيراً للقوات الصهيونية وتتعرّض الآن لهجوم مدرع آخر وتخوض قواتنا هناك معركة مجيدة على كافة محاور المخيم.. وقد اوقعت قواتنا اليوم في قوات العدو اكثر من ثلاثين قتيلاً وجريحاً ودمّرت له ثلاث دبابات وناقلتي جنود مدرعة.

بلاغ عسكري رقم ١٢٩ ــ ١٥/٦/١٩٨٢:
قامت قوات العدو المتمركزة في منطقة بعبدا بقصف مدفعي عند الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم على منطقة حي السلم وبرج البراجنة.

واوقعت القذائف العشوائية الاسرائيلية عدداً من الخسائر بين المواطنين المدنيين. ولا زال القصف مستمراً حتى ساعة إصدار هذا البيان الساعة الثالثة.

بلاغ عسكري رقم ١٣٠ ــ ١٦/٦/١٩٨٢:
منذ الساعة الثامنة من صباح اليوم دفع العدو بقواته باتجاه كلية العلوم التابعة للجامعة اللبنانية في عملية هجوم على الكلية، وتصدت له قواتنا وتدور الآن معركة حامية بكافة انواع الاسلحة.

بلاغ عسكري رقم ١٣١ ــ ١٦/٦/١٩٨٢:
خاضت قواتنا صباح اليوم معركة ضارية مع قوات العدو في بساتين صيدا وقتلت ٦ جنود صهاينة.

وفي بساتين صور جرت اشتباكات فجر اليوم مع قوات العدو ولا تزال مستمرة حتى ساعة إصدار هذا البلاغ الثانية إلّا ربعاً ظهراً، حيث تمكّن ثوارنا من قتل ثمانية جنود صهاينة، هذا وتخوض قواتنا ولليوم الثالث عشر معارك عدة مع قوات العدو وخلف خطوطه وفي مواقع متعددة قرب صور وصيدا، والنبطية.

بلاغ عسكري رقم ١٣٢ ــ ١٦/٦/١٩٨٢:
عند الساعة الثانية والثلث ظهر اليوم افشلت القوات المشتركة الهجوم الذي قامت به قوات العدو صباح اليوم على كلية العلوم في الجامعة اللبنانية في منطقة الشويفات، حيث دمّرت له دبابتين وقتلت ما يزيد على ١٢ جندياً صهيونياً.

بلاغ عسكري رقم ١٣٤ ــ ١٧/٦/١٩٨٢:
١ ــ قام العدو الاسرائيلي عند الساعة الثانية من فجر اليوم وحتى الساعة الثانية والنصف بقصف مدفعي وصاروخي من منطقة مدينة الزهراء على منطقة المطار والرمل العالي وبرج البراجنة، ولقد ترافق هذا القصف مع قنابل إنارة اطلقها العدو ومحاولات للتقدم. احبطت هذه المحاولات جميعاً عندما قامت القوات المشتركة وامل والقوات السورية بالتصدي لها والاشتباك معها في قصف مدفعي ثقيل.

ونتج عن القصف الاسرائيلي لمطار بيروت تدمير ثلاث طائرات جاثمة على ارض المطار.

٢ ــ قامت المدفعية الاسرائيلية ومدفعية الدبابات بتوسيع نطاق عدوانها عند الساعة الثانية وخمسين دقيقة، وقصف منطقتي بئرحسن، الرملة البيضاء من مرابضها في منطقة الدوحة،

٣ ــ عند الساعة الرابعة من فجر اليوم قامت بارجة من سلاح العدو البحري بقصف عشوائي عنيف لمنطقة خلف الرملة البيضاء والطريق الجديدة،

٤ ــ عند الساعة الخامسة قام العدو بقصف الطريق الجديدة.

بلاغ عسكري رقم ١٣٥ ــ ١٧/٦/١٩٨٢:
١ ــ يقوم العدو منذ الساعة الخامسة والنصف صباحاً بقصف كثيف ومركّز لمدينة عالية، وذلك بقذائف المدفعية والصواريخ فيما تحاول قواته التقدم بمد محور سوق الغرب ــ كيفون.

هذا، وتتصدى له القوات المشتركة ومازال الاشتباك مستمراً بضراوة حتى الساعة السابعة من صباح اليوم؛

٢ ــ عند الساعة السابعة والربع شدد العدو من قصفه على مدينة عالية وشمل القصف المنطقة المجاورة، فيما جدد العدو ضغطه للتقدم عبر محوري شملان ــ عاليه، كيفون ــ عاليه.

وتتصدى قواتنا للعدو وتقوم بالتعامل مع قواته لوقف تقدمه؛

٣ ــ عند الساعة الثامنة من صباح اليوم استطاعت قواتنا إفشال هجوم العدو ووقف تقدمه؛

٤ ــ في الساعة الثامنة شهدت مدينة سوق الغرب قصفاً عشوائياً همجياً، ادى الى إحداث عدد من الخسائر بين المدنيين.

بلاغ رقم ١٣٦ ــ ١٩٨٢/٦/١٧: قام العدو الصهيوني بقصف مدفعي كثيف استهدف مخيم صبرا وشاتيلا والمطار والرمل العالي وبئرحسن. ولا يزال القصف مستمراً حتى ساعة إعداد هذا البلاغ الساعة السادسة وخمسون دقيقة.

بلاغ عسكري رقم ١٣٧ ــ ١٩٨٢/٦/١٨: يواصل العدو الصهيوني خرقه لوقف إطلاق النار وبشكل سافر، ففي الساعة الثالثة وخمس دقائق من فجر اليوم، قام العدو بقصف منطقة الرملة البيضاء والمطار ومنطقة الغزّار ومخيم برج البراجنة، حيث شمل القصف الأحياء السكنية لمدينة بيروت.

اما في منطقة عاليه فقد حاولت قوات العدو التقدم بالمشاة باتجاه مواقع القوات المشتركة، حيث تصدت له قواتنا وقتلت له مايزيد عن عشرة افراد.

ثم جدد العدو محاولاته، حيث دفع ببعض آلياته باتجاه مواقع القوات المشتركة فتصدت له قواتنا ودمّرت له آلية واوقفت تقدمه.

بلاغ عسكري رقم ١٣٨ ــ ١٩٨٢/٦/١٨: عاود العدو وللمرة الثالثة اليوم وعند الساعة الرابعة من بعد الظهر قصفه المدفعي والصاروخي على مدينة بيروت، حيث شمل القصف منطقة حي الليلكي، وحي السلم، موقعاً المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين.

بلاغ عسكري رقم ١٣٩ ــ ١٩٨٢/٦/١٩: صرّح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بما يلي:

منذ الساعة السابعة وحتى الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم وقوات الغزو الصهيوني تقوم بقصف بيروت. وقد تركّز القصف المدفعي على المناطق التالية: المطار شارع المطار، الكوكودي، برج البراجنة، حي السلم، مستهدفاً المناطق المدنية مما سبب وقوع عدد من الاصابات بين المدنيين.

هذا، وقامت القوات المشتركة بقصف مدفعي وصاروخي عنيف لمراكز تجمعات العدو الصهيوني.

بلاغ عسكري رقم ١٤١ ــ ١٩٨٢/٦/٢٠: صرّح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة اليوم بما يلي:

منذ فجر اليوم والعدو الصهيوني يقوم بقصف مدفعي على اطراف مخيم برج البراجنة، وطريق المطار، والمطار، والغزّار مستخدماً القذائف النمشارية وبشكل عشوائي، كما يقوم ايضاً بعمليات قنص على منطقة الليلكي، مما تسبب في وقوع إصابات بين المدنيين.

بلاغ عسكري رقم ١٤٢ ــ ١٩٨٢/٦/٢١: اصطدمت احدى مجموعاتنا العاملة خلف خطوط العدو اثناء تحرّكها مساء امس، في منطقة جنوب عين زحلتا بدورية راجلة للعدو، ففتحت عليها نيران رشاشاتها واسلحتها الأوتوماتيكية وقتلت ثلاثة افراد وجرحت اربعة وعادت المجموعة سالمة.

بلاغ عسكري رقم ١٤٣ ــ ١٩٨٢/٦/٢١: على الرغم من الاعلان عن وقف إطلاق النار فقد عاود العدو الصهيوني عند الساعة الحادية عشرة وخمس واربعين دقيقة من مساء امس قصفه المدفعي فشمل احياء الليلكي والسلم وبرج البراجنة في مدينة بيروت، ونتج عنه وقوع خسائر في صفوف المواطنين الآمنين.

بلاغ عسكري رقم ١٤٤ ــ ١٩٨٢/٦/٢١: منذ الساعة العاشرة والنصف من مساء امس، يقوم العدو بقصف مدفعي وبحري يستهدف مناطق الرملة البيضاء، الأوزاعي، المطار، طريق المطار، برج البراجنة، وكورنيش المزرعة، ولا زال القصف مستمراً حتى ساعة إعداد هذا البلاغ الساعة الواحدة وخمس واربعون دقيقة فجر اليوم الاثنين.

بلاغ عسكري رقم ١٤٥ ــ ١٩٨٢/٦/٢١:
واصل العدو الاسرائيلي قصفه البري والبحري مستهدفاً المناطق التالية: المطار، شارع المطار، بئرحسن، مخيم برج البراجنة وجواره، كورنيش المزرعة، منطقة سبنس، الرملة البيضاء، والروشة وبشكل عشوائي نتج عنه إصابات عديدة في صفوف المدنيين. ومازال القصف مستمراً حتى صدور هذا البلاغ الساعة العاشرة والنصف صباحاً.

بلاغ عسكري رقم ١٤٦ ــ ١٩٨٢/٦/٢١:
تقوم قوات الغزو الصهيوني منذ مساء امس وحتى الآن الساعة الثانية عشرة والنصف بقصف مدفعي بري وبحري مركّز على الاحياء السكنية في مدينة بيروت والضاحية الجنوبية وتحت غطاء هذا القصف تحاول قوات العدو تحسين مواقعها على محور خلدة، ومحور الداتسون، مما اضطر قواتنا الى الرد المحدود على القصف المعادي لوقف تقدم دبابات العدو ومنعها من التمركز.

إن هذا العمل الاجرامي بقصف مدينة بيروت بهذا العنف والوحشية يجيىء عشية اجتماع بيغن وريغان مما يؤكد عمق المؤامرة الاميركية ــ الاسرائيلية ضد شعبنا اللبناني والفلسطيني.

بلاغ عسكري رقم ١٤٧ ــ ١٩٨٢/٦/٢١:
ادّعت إذاعة العدو ان القوات المشتركة تراجعت الى شمال المطار. ان هذه المعلومات كاذبة وتقع في إطار الحرب النفسية التي يشنها العدو، وان قواتنا في مواقعها وتسيطر سيطرة تامة على الموقف.

بلاغ عسكري رقم ١٤٨ ــ ١٩٨٢/٦/٢١:
عند الساعة الثالثة إلّا ثلثاً من ظهر اليوم، واصل العدو الصهيوني تقدمه في منطقة رويسات النعمان، بعد ان مهّد لهذا الهجوم بقصف مدفعي وصاروخي كثيف وقد شمل القصف منطقة ظهر البيدر، المديرج حمانا.

تصدت قواتنا مع القوات السورية لهذا الهجوم الذي يقوم به العدو والذي قدّرت قواته المهاجمة بلواء مدرع.

بلاغ (بلا رقم) ــ ١٩٨٢/٦/٢١: صرّح الناطق العسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بما يلي:

تعرّضت بيروت الوطنية الليلة الماضية وطوال نهار اليوم وحتى الآن لقصف عشوائي اسرائيلي كثيف، شمل جميع المناطق والأحياء السكنية والشوارع، بما في ذلك المؤسسات الاجتماعية والطبية والانسانية.

بلاغ عسكري رقم ١٤٩ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢:
واصل العدو الصهيوني منذ مساء امس (الاثنين) قصفه المدفعي والعشوائي مستهدفاً المناطق السكنية في برج البراجنة، الرمل العالي، حارة حريك، الرويس، الفزّار، الفاكهاني، الجامعة العربية، المزرعة، ابوشاكر، وبرج ابوحيدر.

هذا، ومازالت قوات العدو تواصل قصفها العشوائي للمناطق السكنية الآمنة في بيروت حتى صدور هذا البلاغ في الثانية واربعين دقيقة من فجر اليوم الثلاثاء.

بلاغ عسكري رقم ١٥٠ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢:
منذ الساعة الثانية والربع من فجر اليوم وقوات العدو الصهيوني مستمرة في قصف بيروت والمخيمات الفلسطينية بشكل كثيف بالمدفعية من البر والبحر مستهدفة كافة الأحياء السكنية.

وما زال القصف مستمراً حتى ساعة صدور هذا البلاغ الثالثة إلّا عشر دقائق فجراً.

بلاغ عسكري رقم ١٥١ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢:
تقوم قوات الغزو الصهيوني ومنذ الساعة السابعة من صباح اليوم بقصف مدفعي وصاروخي مستهدفاً، المناطق التالية: المديرج، ضهر البيدر، بحمدون، عالية، المنصورية.

كما تقوم قوات العدو بعملية تقدم بالدبابات في محاولة للوصول الى منطقتي المنصورية وبحمدون.

هذا، وتتصدى القوات المشتركة والوحدات السورية لمحاولات العدو وتدور معركة شديدة منذ الساعة الثامنة وحتى إصدار هذا البلاغ.

بلاغ عسكري رقم ١٥٢ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢:
لا زالت قوات العدو الصهيوني تحاول، حتى الآن الساعة الثانية عشرة والثلث ظهراً، التقدم باتجاه المنصورية ــ بحمدون وتدور معركة عنيفة بين القوات المشتركة والوحدات السورية من جهة والقوات المهاجمة من جهة اخرى، وامام الصمود البطولي الذي تبديه قواتنا، بمواجهة القوات المهاجمة استخدم العدو كافة انواع الأسلحة بما في ذلك القصف المدفعي والصاروخي الذي شمل المناطق المجاورة.

وفي الساعة العاشرة صباحاً قام طيران العدو

ولمدة ساعة ونصف بقصف كثيف ومركّز على كافة المواقع وخاصة في منطقة بحمدون ــ حمانا ــ عالية. والآن تواصل قوات العدو محاولاتها للتقدم على محور بخشتيا ــ عالية في محاولة لقطع طريق بيروت ــ دمشق.

المعنويات عالية ولا يزال القتال مستمراً حتى الآن.

بلاغ عسكري رقم ١٥٣ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢:
قامت مجموعات من القوات المشتركة العاملة خلف خطوط العدو ليلة امس بنصب كمين لقوافل العدو على خط صور ــ الناقورة.

وقد مرت احدى هذه القوافل بالكمين الذي فتح عليها النار من كافة اسلحته فقتل على الفور خمسة افراد وجرح خمسة عشر آخريين واحرق عدداً من السيارات.

إن قواتنا المشتركة تتقاتل في كل مكان ضد الغزاة الفاشيين وستواصل تصديها للعدوان.

بلاغ عسكري رقم ١٥٤ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢:
يواصل العدو الصهيوني قصفه المدفعي والصاروخي من البحر والبر على مدينة بيروت.

وقد شمل القصف اليوم المناطق التالية: مخيم برج البراجنة، محيط المطار، حي السلم، الليلكي، الرملة البيضاء، صبرا، شاتيلا، والفاكهاني في مدينة بيروت.

وقد اوقع هذا القصف العشوائي والبربري خسائر جسيمة في صفوف المدنيين.

بلاغ عسكري رقم ١٥٥ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢:
لليوم التاسع عشر، والقتال الضاري مستمراً في مواجهة قوات العدو الصهيوني، في وقت ما زالت فيه العاصمة اللبنانية بيروت، ولليوم الثالث على التوالي، تتعرّض للقصف الكثيف والعشوائي بحراً وبراً، الهادف الى إبادة اكبر عدد من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين الآمنين.

وقد تركّز القصف المعادي بشكل كثيف على المناطق المدنية في الضاحية الجنوبية ومخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة واوقع العديد من الاصابات في صفوف المدنيين.

ومنذ فجر اليوم بدأ العدو تقدمه على منطقتي عاليه وبحمدون من محورين، الأول محور رويسات النعمان ــ بحمدون والثاني عين تريز ــ عاليه، وذلك بعد ان مهد لهذا التقدم بقصف مدفعي عنيف على المواقع المتواجدة فيها قواتنا المشتركة والوحدات السورية.

هذا، وتدور الآن الساعة الثانية والربع ظهراً، معركة عنيفة على المحورين الآنفين الذكر، بمختلف انواع الأسلحة في مواجهة قوات العدو.

وقد دفع العدو الى المعركة، بطيرانه الحربي وقام بقصف شديد على مناطق حمانا والمديرج وصوفر وضهر البيدر.

ويهدف العدو من خلال هذه المعركة الضارية الى السيطرة على مناطق الجبل بعد ان تم تسلله الى شمال هذه المواقع من المنطقة الشرقية للعاصمة بيروت، وذلك بعد وصوله اليها والى الحدث وبعبدا.

بلاغ عسكري رقم ١٥٦ ــ ١٩٨٢/٦/٢٢:
عند الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم، لا يزال العدو يواصل هجومه باتجاه المنصورية ــ بحمدون، تحت ستار كثيف من نيران الطائرات الحربية والمدفعية والصواريخ، وتشتبك قواتنا الآن مع قوات العدو حول المنصورية.

هذا، وقد دمرت القوات المشتركة للعدو ثماني دبابات واثنتي عشرة آلية مدرعة وما لا يقل عن ماية إصابة بين قتيل وجريح في صفوف قواته.

بلاغ عسكري رقم ١٥٨ ــ ١٩٨٢/٦/٢٣:
استأنف العدو الاسرائيلي منذ صباح اليوم قصفه المدفعي الشديد من الحرش الفاصل ما بين بدادون والقماطية على سوق الغرب وعاليه ورأس الجبل والطرق المؤدية اليها. وفي نفس الوقت يحاول التقدم باتجاه المرتفعات المحيطة بالمنصورية وقد تصدت له القوات المشتركة بكافة انواع الأسلحة.

هذا، ولا زالت المعارك مستمرة حتى الآن الساعة الثانية عشرة إلّا عشرة دقائق.

بلاغ عسكري رقم ١٥٩ ــ ١٩٨٢/٦/٢٣:
على اثر استمرار القصف المعادي على منطقة عين السيدة ــ عاليه وسقوط العديد من الجرحى في صفوف المدنيين، قامت احدى مجموعاتنا بتدمير احدى دبابات العدو وأحد مرابض هاوناته، كما لا زالت قوات العدو حتى الآن الساعة الواحدة ظهراً تحاول التقدم على المرتفعات المحيطة بالمنصورية وتغطية التقدم بقصف مدفعي صاروخي على منطقة بحمدون والمنصورية والمناطق المجاورة لها بالقنابل الفوسفورية والعنقودية على اختلاف انواعها.

بلاغ عسكري رقم ١٦٠ ــ ١٩٨٢/٦/٢٣: بعد فشل العدو من تحقيق اي نجاح في تقدمه في مرتفعات المنصورية نتيجة لتصدي قواتنا له، قام عند الساعة الواحدة ظهراً بالقصف المدفعي والجوي على مناطق بحمدون والمنصورية وضهور العبادية ولا زالت الاشتباكات والقصف الجوي والمدفعي مستمراً حتى الآن الساعة الثانية والنصف وخمس دقائق.

بلاغ عسكري رقم ١٦١ ــ ١٩٨٢/٦/٢٣: عند الساعة الرابعة وخمس واربعين دقيقة، لا يزال القصف المدفعي والصاروخي يغطي المنطقة بما في ذلك القنابل والصواريخ العنقودية المحرقة.

كذلك لا زالت محاولات قوات العدو بالتمدد في منطقة المنصورية قائمة، وبلغ عدد الغارات الجوية على مناطق بحمدون، عاليه، المنصورية، ضهور العبادية، اكثر من ١٥ غارة، حيث استخدم الطيران الصهيوني الصواريخ الثقيلة.

وتدور الآن اشتباكات عنيفة بين قواتنا والوحدات السورية من جهة وقوات العدو من جهة ثانية، كما وتحافظ قواتنا على مواقعها وترد على مصادر نيران العدو.

كما واغار الطيران المعادي ولعدة مرات على منطقة شتورا.

بلاغ رقم ١٦٢ ــ ١٩٨٢/٦/٢٤: لا زالت المعارك محتدمة على اشدها بين قواتنا وقوات العدو ومنذ صباح اليوم وبشكل عنيف جداً. وقد حاول العدو من خلال هجومه دخول المنصورية. ولكن قواتنا والقوات السورية استطاعت إفشال الهجوم بعد ان دمّرت للعدو (١٧) دبابة وناقلة مدرعة وقتلت ما لا يقل عن (٨٠) جندياً وقد قام الطيران المعادي بعشرين طلعة هذا اليوم على مواقع قواتنا في منطقة بحمدون والمنصورية. هذا ولا يزال القتال محتدماً بكافة انواع الأسلحة.

بلاغ عسكري رقم ١٦٣ ــ ١٩٨٢/٦/٢٤: منذ صباح اليوم والطيران الحربي المعادي يقوم بقصف منطقة الجبل، مستهدفاً ضهر البيدر والتلال المجاورة.

كما تواصل المدفعية المعادية، قصفها لمنطقتي بئرحسن والجناح في العاصمة بيروت، وذلك عند الساعة الثانية عشرة والربع ظهراً.

بلاغ عسكري رقم ١٦٤ ــ ١٩٨٢/٦/٢٤: استأنف العدو الصهيوني، منذ صباح اليوم، قصفه المدفعي الثقيل من قطعه البحرية ومدفعيته على طول الشريط الساحلي للعاصمة بيروت، حيث استهدف القصف المناطق المدنية الآهلة بالسكان في الروشة الجناح، والأوزاعي، والحمام العسكري، وهنري شهاب، والرملة البيضاء.

هذا، ولا يزال القصف مستمراً حتى الآن. الساعة الثانية واربعون دقيقة في هذه الأثناء تواصل قواتنا المشتركة تصديها البطولي لتقدم آليات العدو باتجاه بلدة المنصورية بالقرب من بحمدون.

وقد تمكّنت قواتنا من تدمير عشر آليات معادية واصابة ثمانية وثلاثين من افراد العدو الصهيوني.

بلاغ عسكري رقم ١٦٥ ــ ١٩٨٢/٦/٢٤: عند الساعة السادسة والنصف إلاّ خمس دقائق، لا زال العدو الصهيوني يواصل قصفه المدفعي من البر والبحر على العاصمة بيروت.

هذا، وكان الطيران الحربي المعادي قد بدأ عند الساعة الخامسة والنصف بشنّ غارات جوية على العديد من الأحياء السكنية في العاصمة بيروت، حيث لا تزال غاراته مستمرة حتى الآن.

بلاغ عسكري رقم ١٦٦ الساعة ٨,٣٠ (مساء امس) ــ ١٩٨٢/٦/٢٥: تصدت القوات المشتركة جنباً الى جنب مع القوات السورية في معارك مواجهة بطولية خاضتها طوال هذا النهار لتكسير هجمات العدو المستمرة التي تستهدف احتلال الطريق الدولي في بحمدون. وقد تمكّنت قواتنا والقوات السورية من إفشال محاولات العدو في الوصول إلى اهدافه بعد تكبيده خسائر كبيرة بشرية ومادية.

ولا زالت القوات المشتركة الى جانب القوات السورية تسيطر على الطريق الدولي الجمهور ــ دمشق.

بلاغ عسكري رقم ١٦٧ ــ ١٩٨٢/٦/٢٥: افشلت قواتنا الليلة الماضية، عملية إنزال بحرية بالمشاة في منطقة الريفيرا على شاطىء بيروت في ثلاث نقاط، حيث تصدت قواتنا لهذه المحاولات، واشتبكت مع قوات العدو التي تراجعت بالقوارب المطاطية بعد ان اوقعت فيها عدداً من الخسائر.

وكان واضحاً ان هذه القوة، كانت تحاول الحصول على رأس جسر لتأمين قاعدة إنزال

لعمليـة واسعـة، ولكن يقـظة ثـوارنـا افشلت مخططات العدو.

بلاغ عسكري رقم ١٦٨ ــ ١٩٨٢/٦/٢٥:
طوال ليلة امس، واصل العدو الصهيوني قصفه لـمدينـة بيـروت من البحـر والبـر بـالـمـدفعية والصواريخ، بـطريقة بـربريـة استهدفت معـظم الأحياء السكنية المدنية.

وقد تسبب هذا القصف بالمزيد من الخسائر في صفـوف المدنيـين، واشتعلت الحرائق في بعض الأمـاكن وتم إخمادهـا، بينما استمـر الطيران الحربي والمروحي بالتحليق في سماء العـاصمة وألقى قنابل إضاءة، وهاجم بالرشاشات والقنابل مواقع مختلفة منها، الضاحية الجنوبية، المطار، الأوزاعي، الرملة البيضاء.

هـذا، ولا يـزال القصف المـدفعي والجـوي مستمراً على المنـاطق الآنفة الذكـر، حتى الآن الساعة التاسعة واربعون دقيقة من صباح اليوم ١٩٨٢/٦/٢٥.

بلاغ عسكري رقم ١٦٩ ــ ١٩٨٢/٦/٢٥:
منذ الساعة العاشرة صباحاً، والطيران الحربي الصهيوني يواصل قصفه على العديد من المناطق المدنية الآهلة بالسكان، في العاصمة بيروت، موقعاً المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين الأبرياء.

وقد شمل القصف الجوي الصهيوني، مناطق مخيم برج البراجنة، مستديرة المطار، حسينيـة المطار، الأوزاعي.

هذا، ولا يزال القصف الجوي مستمراً حتى الآن الساعة الحادية عشرة ظهراً.

بلاغ عسكري رقم ١٧٠ ــ ١٩٨٢/٦/٢٥:
عند الساعة العاشـرة من صباح اليـوم، وسّع الطيران الحربي «الاسرائيلي» من نـطاق قصفه الجوي على مدينة بيروت، ليشمل المناطق التالية، بئرحسن، دوار المطار، الكوكودي، المطار، المدينة الريـاضية، ومحيـط السفارة الكـويتية، ومحيـط مستشفى المقاصد، والبـربير، ومنـطقة الحـرش المقابلة لمقبرة الشهداء، وَمخيمات برج البراجنة، وصبرا، وشاتيلا.

وقد استهدف القصف الجوي المناطق المدنية الآهلة بالسكان، موقعاً المزيد من الضحايا الأبرياء في صفوف المدنيين.

هذا، ولا يزال القصف الجوي المعادي مستمراً حتى الآن الساعة الواحدة بعد الظهر.

بلاغ عسكري رقم ١٧١ ــ ١٩٨٢/٦/٢٥:
عنـد الساعـة الرابعة من بعـد الظهـر، لا زال القصف المعادي، مستمراً وبكثافة عـلى مدينـة بيروت من البر والبحر والجو، مستهدفاً الأحياء والمسـاكن المـدنيـة والمـرافق الحيـاتيـة الآهلة بالسكان.

وقد بلغت أعداد الضحايا بين صفوف المدنيين نتيجة القصف الصهيوني، خـلال الثلاثـة ايام الماضية، اكثر من الفي إصابة بين قتيل وجريح.

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

الفلسطينيون
ماض مجيد ومستقبل باهر

الجزء الأول

تأليف

د. عزت طنوس

٦١٦ صفحة — ٣٠ ل.ل.

موقف لبنان من القضية الفلسطينية
١٩١٨ ــ ١٩٥٢

تأليف

د. حسان حلاق

٤٢٤ صفحة — ٣٠ ل.ل.

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

هاغاناه، اتسل، ليحي

العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة

١٩٣٧ ــ ١٩٤٨

تأليف

عبد الحفيظ محارب

٤٤٣ صفحة ٢٥ ل.ل.

الشيوعية والمسألة القومية العربية

في فلسطين ١٩١٩ ــ ١٩٤٨

الوطني والطبقي في الثورة التحررية

المناهضة للأمبريالية والصهيونية

تأليف

د. ماهر الشريف

٢١٦ صفحة ١٥ ل.ل.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

دراسة في المجتمع والتراث الفلسطيني
قرية البصة

تأليف

يوسف حداد

الصهيونية وأثرها على السياسة الاميركية

تأليف

قيس مراد قدري

Palestine Affairs

No. 132-133, November-December 1982.

Published monthly in Arabic by the P. L. O. Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 808976/7/8. Cables: MARABHATH).

Editor: **Bilal El - Hassan**
Annual Subscription
Air Mail: Arab countries — Individuals: L. L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and Elsewhere — $75.
Surface Mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L. L. 150 ($35). Elsewhere — $40.

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الإمارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الأقطار العربية الأخرى

